



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء السادس والعشرون

شَرَط - صَرَف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

سورة التوبة آية ١٢٢

من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

إخراج البخاري ومسلم

الموسم القممي

مصادر

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

مطبع دار الصفاة للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الركن :

١ - ركن الشيء في الاصطلاح : ما لا وجود
لذلك الشيء إلا به ، وهو الجزء الذي
الذي تتركب الماهية منه ومن غيره بحيث
يتوقف قيامها عليه .

شَرَط

والفرق بينه وبين الشرط : هو أن الشرط
يكون خارجاً عن الماهية ، والركن يكون
داخلاً فيها فهي متباينان ^(١) .

ب - السبب :

٢ - السبب في الاصطلاح : ما يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه عدمه لذاته .
فالسبب والشرط يلزم من عدمها عدمه .
ولكن السبب يلزم من وجوده وجود ولا
يلزم من وجود الشرط وجوده ، كصلابة الظهور
سببها زوال الشمس وشرطها الظهارة ^(٢) .

ج - المانع :

٣ - ومعناه في الاصطلاح كما ذكر القرافي في

التعريف :

١ - الشرط يسكون الرأ لغة : يلزم الشيء
والترامه ، ويجمع على شروط ، ومعنى
الشرط الشريطة وجمعها الشرائط . والشرط
يلتزم الرأ ، معناه العلة ويجمع على أشراف
ومنه أشراف الساعة أي علاماتها ^(٣) .

وهو في الاصطلاح : ما يلزم من عدمه
العلم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته ^(٤) .

وهذه البيضاوي في المنتهى بأنه : ما يتوقف
عليه تأثير المؤثر لا وجوده ، ومثل له
بالإحصان ، فإن تأثير الزنا في الرجم متوقف
عليه كما ذكر الأستوي ، وأما نقص الزنا فلا ،
لأن البكر قد تزنى ^(٥) .

- (١) الصحاح والقاموس والقاموس (الصحاح) (شرب)
والفرغيات (الفرغيات) ١٦٦٢ (ط) (صحيح)
(٢) حاشية معالي على مع (الفرغيات) ٢١٢٦ (ط) (حاشية)
(٣) شرح السمعاني ١٠٩ - ١٠٨ (ط) (صحيح)

(١) الترمذ ١١٩٩ (ط) دار الكتب المصرية ، المكتبات
٢٩٤ - ٢٩٦ (ط) المكتبة ، مكتبة بن حليد
٢١٢٦ - ٢١٢٨ هـ المصرية ، وهو شيء يحصل ٢١٢٨
ط) دار الكتب المصرية .

(٢) أصول الترمذ ٢٠١٦ ، ٢١٢ (ط) دار الكتب
المصرية ، وحرول الفرق ١١٢٦ ، ٢٢ هـ التثنية (ط)
مصر ، وهو شيء ليس على مع (الفرغيات) ٢١٢٦ (ط)
الفرغيات

وإما للاتعقاد كاشتراط الأهلية لاتعقاد
التصرف وصلاحيه الحل ولزود العقد
عليه .

وإما للزوم كاشتراط عدم الخيار في لزوم
البيع . وإما لنفاذ اشتراط السولية وما في
معناها لنفاذ التصرف .

ويلزم من عدم أي شرط من هذه الشروط
عدم الحكم المشروط له فإذا فقد شرط من
شروط الوجوب لزوم عدم وجوب الفعل عل
الكلف ويلزم من عدم شرط من شروط
الكسحة عدم صحة الفعل وهكذا ، ويلزم
من عدم شرط من شروط الاعتقاد بطلان
التصرف بحيث لا يقرب عليه أي حكم .

٦ . وإما 'الشروط الجمعية' فهي الشروط التي
يشترطها المكلف في العقود وغيرها كالطلاق
والعتق والوصية وهو نوعان شرط تعليقي مثل
إن دخلت الدار غابت طالق ، وينظر
تفصيله في (تعليق) ، وشرط تقيدي مثل
ولفت حل الألفي من كان منهم طالبا
للعنف .

وهذه الشروط الجمعية تنقسم من حيث
اختيارها إلى ثلاثة أنواع :

(١) شرط لا ينال الشرع : بل هو مكمل
للشروط وذلك كما نوا اشتراط المقرض على
المقرض رهن أو كتيلاً .

المفروق : هو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم
من عدمه وجود ولا عدم لذاته ، فهو بهذا
المنى عكس الشرط لأن الشرط ما يلزم من
عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته .

وقال ابن السبكي : للانع : هو الوصف
الرجوعي الظاهر بالتضييق المعروف بقبض
الحكم كالأية في القصاص^(١) ، والتفصيل
في مصطلح (مانع) .

تسميات الشرط :

ينقسم الشرط إلى ما يلي :

٥ - الأول - الشرط المحض : وهو ما يستع
بمتخلف وجود العلة فإذا وجد وجدت العلة
فيصير الوجود مضافاً إلى الشرط دون
الوجوب ، مثاله اشتراط الطهارة للصلاة
واشتراط الرهن في البيع .

ثم ينقسم الشرط المحض إلى قسمين :
شرط شرعية ، وشروط جمعية .

فالشرط الشرعية هي التي اشتراطها
الشرع إما للوجوب كاليلوغ لوجوب الصلاة
وبعضها من الأمور التكليفية ، وإما للصحة
كاشتراط الطهارة للصلاة .

(١) الفروق شريفي ٦٢/١ ط - (عقود) ، مع النواحي مع
حاشية جدي ٤٨١ ط - (تفسير) .

إلى الشرط لأن صاحبه متعدد لأن الضمان فيما إذا سافر في غير مكانه بخلاف ما إذا أرفع نفسه^(١).

القسم الثالث : شرط له حكم الأسباب :

٨ - وهو شرط حصل بعد حصوله فعل فاعل مختار غير متسبب ذلك الفعل إلى الشرط كما إذا حل قبل قيد صيد حتى تضر لأبضمن عند الحنفية خلافاً لمحمد ، فإن الحل لما سبق التضرر الذي هو علة التلف صار كالسبب فإنه يتقدم حل صورة العلة والشرط يتأخر عنها^(٢).

القسم الرابع : شرط اسمياً لا حكماً :

٩ - وهو ما يختلف الحكم إلى وجوده ولا يوجد عند وجوده ، فمن حيث التوقف عليه صمي شرطاً ، ومن حيث عدم وجود الحكم عنده لا يكون شرطاً حكماً .

وبفهم مما ذكره فخر الإسلام أنه عبارة عن أول الشرطين اللذين يضاف إلى آخرهما الحكم فإن كل حكم تعلق بشرطين فإن أولهما شرط اسمياً لا حكماً ، لأن حكم الشرط أن يضاف للوجود إليه وذلك مضاف إلى آخرهما

(١) نسخ المحضار ٧٤/٢ ط (أخلى) كشف الاسترار ٢٠٩/١ - ٢٠٨/٢ ط (دار الكتاب العربي) - أصول الرسمي ٣٢٢/٢ - ٣٢١ -

(٢) نسخ محقق ٧٢/٢ ، ٧٥ ط (أخلى) ، كشف الاسترار ٢١٨/٤ ط (دار مكتبة تحفة) .

(٢) شرط غير ملائم للشرط : بل هو مناف لمقتضاه ، كما لو اشترط الزوج في عقد الزواج أن لا يتفق على الزوجة .

(٣) شرط لا ينال الشرع ما شرط فيه وفيه مصلحة لأحد العاقدين أو كليهما أو لغيرهما ولكن العقد لا يقتضيه فلا تعرف ملائمة أو عدم ملائمته للعقد وذلك كما لو باع متزكراً على أن يسكنه شيلع مثلاً فترة معلومة أو يسكنه فلان الأجنبي .

وهذا الشرط محلي خلاف^(١) ، وتفصيله في الملحق لأصولي .

القسم الثاني : شرط هو في حكم العطل :

٢ - وهو شرط لا تعارضه علة تصلح أن يضاف الحكم إليها فيضاف الحكم إليه ، لأن الشرط يتعلق به الرجوع دون الرجوب فصار شبهها بالعطل ، والعطل أصول لكنها لما لم تكن عللاً بذواتها استقام أن تخلفها الشروط ، ومثاله حفر البئر ، فعلقة السفوف هي التقل لكن الأرض مانع من السفوف فإذا زالة المانع بالحفر صار شرطاً وهذه العلة لا تصلح لإضافة الحكم إليها (وهو الضمان) لأن التقل أمر طبيعي والشئ مباح فلا يعلل ضمان إضافة الضمان إليها ، فيضاف

(١) كشف الاسترار ٢٠٩/١ ، ٢٠٨ ط (نسخ المحضار ٧٤/٢ ، ٧٥ ط (أخلى) ، كشف الاسترار ٢١٨/٤ ط (دار مكتبة تحفة) .

لا يكون ، وأن يكون أمراً يرجى التوقف على
وجوده ، وأن لا يوجد فاصِلٌ أجني بين
الشرط والجِزاء^(١) . وأن يكون المعلق عليه
أمراً مستقبلاً بخلاف الماضي فإنه لا يدخل له
في الشُعْلِق^(٢) . وأن لا يفصّد بتعليل
المجازاة فلو سئنه بها يؤخّبه فقال إن كنت كما
قلت فأنت عاقل تنجز الطلاق سواء كان
الزوج كما قالت لو لم يكن لأن الزوج في
النكاح لا يريد إلا إنهاء ما بالطلاق ، وأن
يوجد رابط حيث كان الجِزاء مؤخراً ولا
تنجز ، وأن يكون الذي يصدر منه التعليل
ماتكلاً للنتيجة أي قلداً على النتيجة وهذا
الأمر فيه خلاف^(٣) .

ينظر في (تعليل ف ٢٨ - ٢٩
(ج/١٢) .

فلم يكن الأول شرطاً حكماً بل اسماً .
القسم الخامس : شرط هو بمعنى العلامة
الخالصة :

١٠ - وذلك كالإحصان في باب الرّثا وإنما
كان الإحصان علامة لأن حكم الشرط أن
يمنع انعقاد العلة إلى أن يوجد الشرط وهذا
لا يكون في الرّثا بحال .

لأن الرّثا إذا وجد لم يتوقف حكمه على
إحصان يحدث بعده ، تكن الإحصان إذا
ثبت كان معوقاً لحكم الرّثا عاماً أن يوجد الرّثا
بصورته فيشوق انعقاد علة على وجود
الإحصان فلا يثبت أنه علامة وليس بشرط
فلم يصنع علة للوجود ولا للوجوب وانفك لم
يجعل له حكم العمل بحال .

ولذلك لا يضمن الإحصان إذا
رجعوا على حال أي سواء رجعوا وحدثهم لم
رجعوا مع شهود الرّثا^(٤) .

ما يختص به الشرط انفعلي بقسميه المعلق
والمقيد :

١١ - بشرط لصحة التعليل أمور منها :
أن يكون المعلق عليه أمراً معدوماً على
خطر الوجود أي متردداً بين أن يكون وأن

(١) حاشية ابن عابدين ١٩٢/٩ ط. المصرية ، ج ١ ص ١٠٤
والنظام لابن نجيم ٢٢٧ ط. حلال ، ابن
الحسن ٢٤٢/٩ ط. داني ، حواشي الإكمال
٢١٣/١ ، ٢١٤/١ ط. شعرا ، حاشية الظهير ٣١٢/٢
ط. الحلبي ، الإحصان ١٠١/٩ ط. الأول .
(٢) القصة والظاهر للنجس ٢٧٠ ط. اجبر .
(٣) جاز عابدين ٢٩٥/٩ ط. المصرية ، القصة والظاهر
لاي نجيم ٣١٧/٩ ط. الحلبي ، فتح المقدم ١١٧/٢
ط. بولاق ، الشعيبي ٣٧١/٢ ط. مصر ، القصة
الحاشية ٣٧٢/٢ ط. داني .

(٤) فتح الباق ٣٤١/٢ ط. الحلبي ، كشف الاستر
٢٩٩/٩ ط. دار الكتب (مصر) .

ما يختص به الشرط المكبد :

يختص الشرط المكبد بأمرين :

١٢ - الأول : كونه أمراً وانذا من أصل التصرف . فقد صرح الزركشي في قواعد ما كان الشرط ما جزم فيه بالأصل - أي أصل الفعل - وشرط فيه أمراً آخر^(١)

الثاني : كونه أمراً مستقبلاً ويظهر ذلك مما قاله أخموي في حاشيته على ابن نجيم : أن الشرط التزام الأمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة^(٢)

هذا والفرق بين شرط التعليق بشرط الضيق كما ذكر الزركشي أن التعليق ما دخل على أصل الفعل بأدائه كذا وإذا ، والشرط ما جزم فيه بالأصل وشرط فيه أمراً آخر^(٣)

وقال أخموي : وإن شئت قل في الفرق أن التعليق ترتب أمر لم يوجد على أمر يوجد بأن أو إحدى محتوياتها والشرط التزام الأمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة^(٤)

ما يعرف به الشرط :

١٣ - يعرف الشرط بصيغته بأن دخل في

(١) الشارح ٢٧٠/١ وص (الرب) ، نصيبي مل ١١٠ ج ١

٢٢٤/٢ ط (المعراج)

(٢) المحمود ع ١١٠ ج ١ ٢٢٥/٢ وص (المعراج)

(٣) الشارح ٢٧٠/١ ط (الرب)

(٤) المحمود مل ١١٠ ج ١ ٢٢٥/٢ ط (المعراج)

الكلام حرف من حروف الشرط فكان الفعل المتي دخل عليه شرطاً ، وصيغته كما ذكر الأمامي في الأحكام كثيرة وهي إن أحققة ، وإذا ، فإن ، وما ، ومما ، وبجسها ، وأبناها ، وإد ما ، وأم هذه الصيغ^(١) الشرطية^(٢)

ويعرف الشرط أيضاً بدلالة أي المعنى بأن يكون الأول من الكلام سبباً لتفعل كقولته : المرأة التي أتزوج طالق ثلاثاً ، فإنه مبتدأ متضمن لمعنى الشرط ، والأول يستلزم الثاني أنه يقول العكس : لرفع الوصف ، وهو وصف التزوج في النكحة فعدم

ولو رفع الوصف في تعيين كما في قوله : هذه المرأة التي أتزوجها طالق لما صلب دلالة على الشرط ، لأن الوصف في المعين لموصفي قوله : هذه المرأة طالق فيلغو في الأحقية ، ونقص الشرط بتسبع المعين وغيره خس لو قال إن تزوجت هذه المرأة أو امرأة طالق إذا تزوج بها - وتفصيل ذلك عنه كتب الأمامي^(٣)

الأمر الملتزم على تعيين الحكم بالشرط :

١٤ - يذكر الأصحابون مسائله هامة وهي أن تعليل الحكم بالشرط هل يوجب السبب عن

(١) الأمامي مل ١١٠ ج ١ ٢٢٤/٢ ط (المعراج) ، وص (المعراج) ٢٢٤/٢ ط (المعراج)

(٢) صحيح الفهرست ٢٢٤/٢ ط (المعراج) ، كشف الاستيعاب ٢٢٤/٢ ط (المعراج)

فالثلاثة الأول لا خلاف فيها ، ولما الأمر الرابع وهو دلالة (إن) على عدم المشروط عند عدم الشرط فهو محل الخلاف ونقصه في الملحق الأصولي .

والأمر الملحق بالشرط يقتضي التكرار كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْبُؤْا ﴾ (١) يقتضي تكرار الأمر به عند تكرار شرطه بناء على القول بأن الأمر المطلق يقتضي التكرار . وأما على القول بأن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ولا يتقدمه فمفهومه يقتضي التكرار هنا من جهة اللفظ لا من جهة القياس أو لا يقتضيه لا من جهة اللفظ ولا من جهة القياس أو لا يقتضيه من جهة اللفظ ولا من جهة القياس ويقتضيه من جهة القياس خلاف وينظر في الملحق الأصولي .

أثر الشرط الجملي التعليلي على التصرفات : ١٧ - يظهر أثر الشرط الجملي التعليلي في التصرفات مثل الإجازة والبيع والخلع والمصلح والقسمة والفرقة والمساواة ، والمضاربة والنكاح ، والإبراء والوقف ، والجبر والرجعة وغير ذلك كما هو مبين في مصطلح «تعليل» .

السببية أو يسمح أخكم عن التوث فغط لا السبب عن الانتقاد .

وينظر اختلاف في هذه المسألة في مصطلح (تعليل ف / ٣٠) .

ولا يقع شيء عند وجود الشرط ، وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي (١) .

التخصيص بالشرط :

١٥ - يشترط من التخصيصات المختصة ومن أحكامه أنه يخرج من الكلام ، ما لولاه لدخل فيه ، ونقصه في الملحق الأصولي .

الاستدلال بمفهوم الشرط :

١٦ - تعليل الحكم على الشرط بكلمة (إن) أو غيرها من الشروط اللغوية كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُلَّ قُلُوبُنَا عَلَيْهِنَّ ﴾ (٢) حتى يضمن حللن (٣) .

فيه أربعة أمور :

الأول : ثبوت المشروط عند ثبوت الشرط .

الثاني : دلالة (إن) عليه .

الثالث : عدم المشروط عند عدم الشرط .

الرابع : دلالة (إن) عليه .

(١) صمد الكتب ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨ ط (٢) ولائ

(٣) سورة النحل / ٥

(١٢) سورة النحل / ٦

ويذهب غيرهم من الفقهاء وهم الذين لا يعرفون بين الفساد والطلاق ويعتدون بها واحد إلى أنه تخلف صحيح وباطل أو صحيح وفساد

الشرط الصحيح

أ - صابغة

١٩ - صابغة عند المنعية : الشروط صفة قائمة بمحل العقد وقت صدوره أو اشتراط ما يقتضيه العقد أو ما يلزم مقتضاه أو اشتراط ما ورد في الشرع دليل بجواز اشتراطه أو اشتراط ما جرى عليه التعامل

وصابغة عند الملكية : اشتراط صفة قائمة بمحل العقد وقت صدوره أو اشتراط ما يقتضيه العقد أو اشتراط ما لا يقتضيه العقد ولا ينافيه .

وصابغة عند الشفعة : اشتراط صفة قائمة بمحل العقد وقت صدوره أو اشتراط ما يقتضيه العقد أو اشتراط ما يحقق مصلحة مشروعة للعائد أو اشتراط بعض تشريف الشارع إليه

وصابغة عند الخيانة : اشتراط صفة قائمة بمحل العقد وقت صدوره أو اشتراط ما يقتضيه العقد أو يترك مقتضاه أو اشتراط ما حذر الشارع اشتراطه أو اشتراط ما يحقق مصلحة للعائد ، وهي هي تفصيل ذلك :

كفر الشرط التقليدي على التصرفات

١٨ - إذا ثبت التصرف بشرط فلا يخلو منه الشرط إما أن يكون صحيحاً وإما أن يكون فاسداً أو باطلاً

فإن كان الشرط صحيحاً كما لو اشترط في المرة كواب حلوا بالعقد جائز لأن الشرط صفة بالمعقود عليه أو التمس ، وهي صفة محضة لا يتصور إلغاؤها أصلاً ولا يكون لها حصص من الثمن بحال^(١) . وإن كان الشرط باطلاً أو فاسداً كما لو اشترى راقعة على أن تصنع حلها بعد شهرين كان البيع قاصداً

قال في المستاوى الحديثة : وهذه ما لا يصح تعليله بالشرط ويطلق بالشرط الفاسد ثلاثة عشر النج والفساد والإحارة والرجوع والصلح عن مال والإبراء عن الدين والتمنع عن المأذون وهزل الوكيل في رويته شرح الصحاوي وتعيين إيجاب الاحتكام بالشرط ودرأه وبمعاملة والإقرار والوقف في رويته^(٢)

هذا وقد ذهب الخنفية وهم الذين يعرفون بين الفساد والطلاق إلى أن الشرط التقليدي ثلاثة أقسام - صحيح وفساد وباطل .

(١) معلق الصنيع ١٦٥/٥ ط جزي

(٢) التلويح المختارة ٣٩٢/٥

ب - أنواعه .

٢٠ - النوع الأول : اشتراط صفة قائمه بمحل التصرف وقت صدوره وهذا النوع متفق على جواز عند الفقهاء ، فإن كانت هذه الشرط يكون للمشتري الخيار فمرات وصف مرفوض فيه كاشتراط كون البعير للثراء حلواً^(١)

النوع الثاني : اشتراط ما يقتضيه العقد وجوذه أيضاً محل اتفاق عند الفقهاء لأنه يشابه تأكيد ، من أمك ما بر اشتراط في الشراء انساب إلى المشتري فإن البيع يصح لأن هذا الشرط من مقتضيات العقد ومنها أيضاً اشتراط الرد مانع ورد العوض فإنها أمور لازمة لانتفاء العقد بل هي من مقتضياته^(٢)

النوع الثالث : اشتراط ما يلائم مقتضى العقد وهذه عبارة الخلفية .

قال صاحب البدائع فهذا لا يقتضيه العقد ولكنه يلائم مقتضاه فهو لا يشترط العقد وإب هو مقرر حكم العقد من حيث

المعنى مؤكداً إياه فيجوز بالشرط الذي هو من مقتضيات العقد وجبوا المالكة اشتراط ما يلائم مقتضى العقد ولا ينافيه وعباراً للشافعية والحنابلة اشتراط ما لا يقتضيه إطلاق العقد بكونه يلائمه ويحقق مصلحة للعائد ومثاله ما لو باع من أنه يعطيه المشتري يلائم رضاء أو كميلاً والرض معلوم والمكمل حاصر جاز ذلك استحياءاً عند احتضنه وهو جائز أيضاً عند المالكية والشافعية والحنابلة^(٣)

النوع الرابع : اشتراط ما ورد في الشرع دليل بجوازه

النوع الخامس : اشتراط ما جرى عليه التمسك بين الناس وقد ذكر هذا النوع للحنفية سوى غيره ، وهو مما لا يقتضيه العقد ولا يلائم مقتضاه لكن للناس فيه عقل

ومثاله إذا اشترى بعلاً عن أن يحذوها البائع أو حرها عن أن يخرجه له حفاقاً هذا الشرط جائز لأن الناس تعاملوا به في البيع كما تعاملوا بالاستصناع حفظ الفلاس بعدم الجوار تعامل الناس^(٤) .

(١) جامع لمصنف ١٧٢٥ ط (المرآة) ، المجموع ٨/٢ ط الفكر ، مني المصنف ٣٤/١ ط

حب ، كشاف الفتاوى ١٨٨٣ ط النسخ

(٢) البدائع ١٧٢٥ ط لمصنف ، المجموع ١٧٢٥ ط

(٣) ٦٥/٣ ط الفكر للمصنف ٢٦٢ ط

البدائع ، كتاب المصنف ٦٥٩/٣ ط النسخ

(٤) البدائع ١٧٢٥ ط ، لمصنف ، البدائع ٦٥/٣ ط

المصنف ، كتاب الفتاوى ٨٩/٣ ط (النسخ)

(٦) المجموع ١٧٢/٥ ط ، المرآة

(٧) المجموع ١٧٦/٥ ط ، محال

يرد في الشرع أو اشتراط أمر بخلاف مقتضى العقد أو اشتراط أمر يؤدي إلى جهالة وصابطه عند الحفلة . اشتراط عقدين في عقد أو اشتراط شرطين في عقد واحد أو اشتراط ما يخالف المقصود من العقد
ب - أنصافه

٢٤ - غدا الضرب سبعة أنواع تؤخذ من صواعده

السبع الأولى : اشتراط أمر يؤدي إلى غرر غير يسير ، وهذا النوع ذكره المختصين والمالكية . ومثاله عند إختصيه ما لو اشترى مائة من أنها حامس لأنه يحتفل بالرحمة والعدم ولا يسكن الرقوب عيب للمحل فكان في وجوده غرر لهوجب فساد البيع .

ومثل ذلك المالكية بحسب فحس يستاجر عن إعتقال الأثنى حتى يحل فلا يصح لأفنيه من الجهالة ولأنه يؤدي إلى عيب صاحب الأثنى إن تعطل حلها ، وإلى عيب صاحب الفحل إن تأخر الحمل .^(١)

السبع الثاني : اشتراط أمر عطلور^(٢)
الأنواع الثالث : اشتراط أمر يخالف الشرع^(٣)

النوع السادس : اشتراط البائع غلما مباحا معلوما ، وجد عند الحفلة ومن لمصلحة ما لو باع دوا واشترط على المشتري أن يسكنها شهرا^(٤)

الشرط القاسد أو الباطل
٢١ - هو ضربان ، أحدهما ما يفسد لعدم ريبطه ، وثانيهما : ما يبي التصرّف منه صحيحاً

الضرب الأول : ما يفسد العقد ريبطه
أ - ضابطه .

٢٢ - ضابط هذا الضرب عند الحفلة اشتراط أمر يؤدي إلى غرر غير يسير أو اشتراط أمر عطلور أو اشتراط مالا يقتضيه العقد ولله منفعة لأحد المتعاقدين أو للمعقود عليه ولا يلازم مقتضى العقد ولا ما جرى عليه التعامل بين الناس ولا بما ورد في الشرع ديس يجوز

وصابطه عند المالكية اشتراط أمر عطلور أو أمر يؤدي إلى غرر أو اشتراط ما ينافي مقتضى العقد .

وصابطه عند الشافعية اشتراط أمر لم

(١) الدائع ١٦٨/٥ ط الجليلي ، الدرر ٥٨٩/٢ ط العنبري

(٢) الدائع ١٦٨/٥ ط الجليلي

(٣) يعني أحتاج ٣٣٠ ط حلب

١١ يعني صحيح ٣٣/٦ ط حلب ، وكشاف القناع ١٩٠/٢ ط انعم ، وكشف المشوي ١٩٩/٢ ط الشهاب ، وصحيح مسلم ١٣٠/٦ ط حلب

حال الشايع والشرط هنا بمعنى^(١).

النوع السابع : اشتراط مالا يقتضيه العقد وفيه منعه للبائع أو للمشتري وليس مما جرى به التعامل بين الناس نحو ما إذا باع داراً على أن يسكنها لثبائع شهر أو يسلمها إليه أو أرضاً على أن يزرعها سنة أو دابة على أن يركبها شهراً أو ثوباً على أن يلبسه أسبوعاً أو على أن يعرضه للمشي قرصاً أو على أن يسله حة أو يروح لسته مه أو يبيع مه كذا ويحو ذلك أو يشتري ثوباً على أن يخرطه البائع قميصاً أو حطة على أن يطلتها ويحو ذلك .

فالبيع في هذا كله فاسد كما صرح المحقق لأن زيادة منعه مشروطة في البيع تكون ربا لأنها زيادة لا يملكها عوض في عقد البيع وهو تفسير قريب والبيع الذي به الربا هو الذي به شبهة الربا فاسد^(٢).

الضرب الثاني من ضرب الشرط الفاسد .

٢٤ - هو ما يقتضي التصرف معه صحيحاً إما لأن الشرط أسقطه أو يبقى التصرف معه صحيحاً سواء سقطه الشرط أو لم يسقطه وهذا . يتبين أن هذا الضرب قسمان

٢٥ - أحدهما . ما يحكم معه بصحة

نوع الرابع : اشتراط ما يخالف أو يناقض مقصدي العقد أو ينال المقصود منه ويشاقه ما لو باع داراً بشرط أن يسكنها مدة مثل البيع ، أو شرط أن لا يبيعها لم يصح . أو بروج أسواه على أن لا يحصل له لم يصح الكلام لاشتراط ما يناقضه^(٣)

النوع الخامس : اشتراط ما يؤدي إلى جهالة ، ومن أمثلة هذا النوع ما لو باع شيئاً بثمان إلى تاج التاج فهذا البيع لا يصح لما به من جهالة في الأجل^(٤)

النوع السادس : اشتراط أحد المتعاضدين على صاحبه عقد ، آخر أو اشتراط البائع شرطاً يعلل عليه البيع ويشاقه كما في كشف القناع ما لو شرط عليه سلخاً أي سلباً أو قرصاً يبعها أو إجازة أو شركة أو صرف الثمن أو صرف غيره أو غير الثمن فاشتراط عدم الشرط يطلل البيع كما صرح المحقق لكونه من ليل يمتنع في بيعه للمبني عنه

واللهي بقضي الفساد وكثره يعتك إن جنسي يكسد ، أو يعتك إن رضي فلا فلا يصح البيع لأن مقصدي البيع نقل الملك

(١) القمّي ٣٠٩/٢ ط (المكي) . القمّي .

٣٧٥/٦ ط (حب) . كشف التنازع ٩٧/٥ ط

القمر

(٢) ملحق بفتح (١/٢٠ ط حب)

(٣) كشف التنازع ١٩٣/٣ ط (المر)

(٤) التذلل ١٩١/٥ - ١٧٠ ط (المر) . ملحق بالتنازع

(٥) ٢٣٦/٦ ط ملحق للمبني ٤٢٠ - ٤٢١

٢٦ - المقسم الثاني - ما يحكمه معه بصفحة
 التصرف سواء أسقطه المشتري أو لم يسقطه
 وهذا المقسم يساوي الشروط السابقة التي
 نسقت ويصح معها التصرف عند الخطأ
 والشروط السابقة التي صح معها التصرف
 عند استنكية والشروط الفاسدة التي يصح
 معها التصرف عند الشكافية وحالة ، وقد
 سجلت بمواظف ذلك
 وأنواعه ما يلي .

٢٧ - النوع الأول ذكره الخطيب وهو اشتراط
 مالا يقتضيه العقد ولا يلزم مقتضاه ولم يرد
 شرع ولا عرف بحواره وليس له مفعة لأحد
 انتفاعه أو لمعهده عليه من أهل
 الاستحقاق
 ومثاله كـ في المتاع لو شرط أحد
 المريعين في الزاغة على أن يبيع الآخر
 عليه ولا يبه حائزاه جائزة والشرط باطل
 لأن هذا الشرط لا مفعله فيه لأحد
 فلا يوجب تلفه وهذا لأن نداد البيع في
 مثل هذه الشروط مصمتها الربا وندت بزياده
 مفعله مشروطة في العقد لا يثبتها عوضه
 يوجد في هذا الشرط لأنه لا مفعله له لأحد إلا
 أنه شرط فاسد في نفسه لكنه لا يؤثر في العقد

التصرف إذ أسقطه المشتري ، وقد ذكره
 المالكية في أقسام الشرط الباطل وصاحبه
 عندهم اشتراط أمر ينقص بقصد من البيع
 أو يجل بالنسب فيه أو يكره في عز في أهله
 ديوانه هي هذا ثلاثة

النوع الأول اشتراط أمر ياتي للمصروف
 من البيع كان بشرط قائم على المشتري أو
 لا يبيع أو لا يهب ، ويحذر ذلك فإن هذا
 الشرط إذا أسقطه المشتري فإن البيع
 يصح^(١)

النوع الثاني اشتراط أمر يجل بالنسب
 بأن يكره إن جهالة به بزياده فإن كان شرط
 النسب من اشتري أو مضر إن كان من
 البائع كبيع بشرط سلف من أحدهم فإن
 الانتفاع بالنسب من جهة النسب أو النسب
 وهو مجهول فهذا الشرط إن أسقطه المشتري
 صح العقد^(٢)

النوع الثالث اشتراط أمر يكره في أمر
 ومثاله في ذلقة ما لو دفع إن آخر عرسا لغيره
 عليه سنين بشرط قواهب إن ينقض المجهوب به
 عليه أي العرس في تلك السن ثم تكرب
 لغيره ملك بمجهوب له فلا يجوز ذلك
 للعمر^(٣)

(١) الفسخ ٢ ٥٩ ٦٦ وما ذكره

(٢) التنوير ٦ ٦٧ وما ذكره

(٣) سبلر الإكتمال ١ - ٦٦ وما ذكره (العمر) - شرح والإكتمال

١ - نفس مواظف الإكتمال ١ - ٦٦ - ٦٧ ط (الجماع)

فالعقد جازم والشرط باطل

منى معي سبع وإلا رده بعد التردد لا بطل
السبع^١

النوع الرابع : الشرط مقرر في
جهته أو أمر غير مشروع كـ لو قال : رده
بشرط أن يدر كل يوم صدق فإن ذلك لا يصح
بعدم القدر عليه ولم يدر انطباقه^٢

النوع الثاني : ذكره المالك وهو الشرط
البرقة من العيوب أو من الاستحقاق ، فإذا
باع عربة أو حبرة أو غيرها من العيوب
ثم طلع المشتري عن عيب فبيع به كان له
رده ولا غيره بشرط الرجاء^٣

النوع الثالث : شرط ما يحدث أو ينال
مغضى العقد دون الإخلال بالمقصود وهذا
النوع ذكره المالكية والشافعية والحنابلة

ومن أمثلة هذا النوع : لو اشترى رجل
بذينة مثل مودع صلياً فلا ضمان عليه إذا
نمت في محل لا ضمان عليه به ، لأن يدر
بموقع يد أمته فلا ضمان إلا بالتمادي
ولرديعة من الأبواب فلا ضمان ، ولو لم يدر
هذه الحالة فليس التردد ونصح الوضعية

ومن أمثلة هذا النوع ما لو قال
صرفت هذه بدارنة على جديده لو بدل
مع قبيله أعينتها فإنا مات طالت أو
ال دائره فكنا هي هبة أو غير صحيح في
الصحة وبه نطم الأكثرين كما في فروجه
وبغير ذكر الشرط ومن أمثلة الحنابلة
ما لو اشترى ثوباً لا يخلو عليه أو شرط له



(١) مقراني : مذهب مالكي وهو يحتاج ٢ ٤ ٦
وهو محقق (وشرح من ١٣/٣) - شرح
وهو معي يحتاج ٣٦ ٣٣ ٣٢

١ - لعل في ٢ ط ج ١٤
٢ - هو في ٣ ١ ٢

واحد ، وهو الله سبحانه وتعالى ، فهي هذه
متحدة الأصول . فلا تختلف في أصول
الدين ، كوحدة آية الله ، ووجوب إخلاص
العصاة له ، والإيمان بالحق ، والحق ،
والنار ، والملائكة ، وغير ذلك من أصول
الدين

قال الله تعالى نبيه ﷺ «سرّ لكم من
الدين ما وهب به يوحا والذي أوحينا إليك
وما وصينا به برهم ، موسى وهيسى أن
أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه»^{١٦}

اختلاف الشرائع في الفروع
٣ - الشرائع السبئية قد تختلف في الأحكام
الفرعية حسب اختلاف الزمن والزم ،
وبسب ظروف وملاسل خاصة بالأمم
الأمم فتحرّم بعض أمور على أمة لأسباب
خاصة بها

في حرم سر اليهود بعض أجزاء
الحيوان . قال تعالى «وعل الدين هذوا
حرف كل حي ظفر ، ومن الشعر ، والنم ،
حرما عليهم سبحانه إلا ما خرجت ظهورهم
أو أعقاب أو ، خلط بمطعم»^{١٧}

ويكون على من يتعدون حدود شرع من
قلبت من الأمم ؟ «تختلف مع ، الأصول

شَرع من قبلنا

التعريف

١ - الشرع ، والشرعية ، والشرعة في
اللغة - الطريق ، المعام الذي يوصل منه إلى
الماء ، يقال شرعت لإبل سرحاً وشريعاً
إذ روت ،^{١٨}

والشرع في الاصطلاح ما سبب الله
لعباده من الدين وأمرهم باتباعه^{١٩}

و من نسباه هذه الألفاظ المرسلة قبل
تيها إلى الأمم المتألفة

شرع من قبلنا هو ما جاء به الرسل من
الشرائع أن الأمم التي أسسوا إليها قبل
صعد نبي ﷺ^{٢٠}

وحده المشرائع اليهود ،

٢ - الشرائع السبئية كلها من مصدر

^{١٦} سورة محمد ، نوح الدار

^{١٧} من لسان رستم من جلد «كل ما كان
مرحاً وبهياً» فتح الآية ١٥١ من سورة
وعلقه فضع رده من نصير سبدي في الآية
بكره

^{١٨} كما لسان من غير نبي - في الشرائع ،^{١٩}
بها معنى^{٢٠}

^{١٦} سورة نوري ٢٢

^{١٧} - سورة ٢٤١

وافقه في ذلك

وهل كان النبي ﷺ يتصد قبل البعث
بشرح أحد من الأنبياء ؟ منهم من قال كان
يتبعه ، ومنهم من قال ذلك

وساء على هذا الاختلاف الأصولي
والكلامي فإن ما هو من الشرائع السابقة إن
ورد ما يرد على إقراره فهو شرع لنا وإن ورد
ما يبدل عن نسخه فليس شرعاً لنا لأن
إن سكت شرع عن إقراره رسخته فقد
اختلف بعده في ذلك

فذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة إلى
أنه شرع لنا ، ثابت الحكم علينا ، إذا نصب
الله علينا في العسر أن من عبه إنكار ،
ولا تضير ، فلا تأخذ من أعبدهم ولا من
كبههم^(١)

واحدوا بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ
آيَاتِي أَتَّبِعْهُ وَأَتَّبِعْهُ أَتَّبِعْكُمْ﴾ إلى قوله
﴿فَيُعَذِّبُهُمْ أَخَذَهُمْ﴾^(٢)

وقوله تعالى : ﴿لَمْ أَرْبِ بِكُفٍّ لِّإِلَهِ
مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَيْثَا﴾^(٣)

وقال في هذه الآيات وغيرها نقل عن

أن شرع من ملك من الأنبياء شرع لنا ، وهي
وإن لم تكن لازمة لنا نفس وجودها في تلك
الشرعة ليس بمبحث النبي ﷺ ، فإنها قد
صارت شرعة لنا بوجودها على شريعتنا وبما
أحكامها سواء على هذا استدلالنا على آراءه
فهمية دعوا إليها

فقد استدل الحنفية بقوله تعالى ﴿وَكُتِبَ
عَلَيْهِمْ فِيهِ أَنْ يَتَّبِعُوا النَّسْلَ﴾^(٤) على
وجوب قتل مسلم بالدمي ، واستدلوا بقوله
تعالى ﴿حِكَايَةُ عَنْ رَبِّ اللَّهِ صَالِحٌ عَلَيْهِ
الْإِسْلَامُ﴾ ، وقال هذه آياته على شرب ، ولكن
شرب يوحى مصلوح^(٥) ، حل جواز قسم
الشرب بالآية ، لأن الله تعالى أخبر عن يمينه
صالح بلذت ولم يعمه بالخروج فصار
شرعة لنا مبتدئة^(٦)

واستدل المالكية على جواز الحكم بالإمامة
مبنيه تعالى : ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ
أَمْرًا﴾^(٧) حكاه عن أبي الله يعقوب عليه
الصلوة والسلام رواه عن فوق إخوان يوسف
﴿إِنْ ذَهَبَا بِمَنْقِبَيْكَ وَتَرَكَا يَوْسُفَ عِنْدَ مَتَانٍ
ذَكَرَ الذَّنْبَ﴾^(٨)

١ سورة المائدة ١٥

٢ سورة المائدة ١٥

٣ سورة المائدة ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣

ويشوا على ذلك أحكاما كثيرة .

منها : لو وجد ميت في دار الإسلام ، وهو
غير غنوه وعليه زكاة فلا يلزم في مصادر
المسلمين ، استنادا إلى هذه الأدلة^(١) .

وقال الشافعية في القول الأصح عدمه .
أن شرع من علينا ليس شرعا لنا ، وإن ورد
في شرعنا ما يقرب ، وقالوا : إن النبي ﷺ لما
بعث مبعوثا إلى قبض قال له : (كتب
تفصيلا) فأجابته . أني بيأني كتاب
الله ، قال . (فإن لم يكن في كتاب الله ؟)
فقال مبعوث رسول الله ﷺ هل (ولأن لم
يكن في سنة رسول الله ﷺ ؟) قال . أحتشد
لهم .^(١)

ولم يذكر شرع من قبلنا فركاه النبي ﷺ
وصومه ، فلو كان ذلك من مبادئ الأحكام
لما جاز المتأخرون إلى الاجتهاد إلا بعد العجز
عنه (٦)

وتمصيل الموضع ولوله المضمين برجع
إليه في الملحق الأصغر .

(٦١) بصرة الخليلي ١٤١٢ هـ، ص ١٢١، في نسخة
الطبعة

(٦) عينت معاً في هذه المدة التي هي بين السنة الأخيرة التي
(٧) ١٩٧٤ - ٧٥ (خريف) وأثناء جميع هذه القطع، وبهذه المدة
في، وأعطوا كل واحد من هؤلاء، كذا في التجميع، لأن
حجم (١٩٧٤ - ٧٥ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨

أو المالكات في الشجر ،
وبالنسبة لحق شجرة الشجر
تأليف ، وهو سكي الذي أوردته الأرض
لشجر على الشجر ولا خلاف لأحد من
قضاء المذهب في صحة هذا التسميم^{١٠}

ثانياً - إلى اختيارية ، وصطورية (جبرية) .
٣ - أ - فالاختيارية هي التي تكون بإرادة
الشريكين أو الشركاء ، سواء بواسطة عقد أم
بدونه ، وسواء وقع العقد مشتركاً منذ
بدايته ، أم طرأ عليه اشتراكه ، أم طرأ
الاشتراك في المال بعد العقد

فمثال ما كان بواسطة عقد مشترك منذ
المدة ، ما لو اشترى اثنان ذباً للبحر أو
الركوب ، أو بضاعة يتجران فيها ، وكالاشراك
قبول هبة شيء من ذلك ، أو غيره ، أو
الوصية أو التصديق به

ومثال ما كان بواسطة عقد طرأ اشتراكه أو
اشتراكه في المال بعده ، أن يقع الشراء أو
قبول هبة أو الوصية من واحد ، ثم يشارك
معه آخر ، فيقبل لأشرك الشركة . معوض أو
بدونه

ومثال ما كان بغير عقد ما لو حلف اثنان

بأنه حق مشترك بينهما شركة ملك ، إذ يملكه
كلهما .

وليس بخلاف أحد من أهل نفقه خلافاً
بذكر في ليل شركة الملك ، على هذا النحو
الذي ذكره لخصه ، وإن لم يصرح بعضهم
باسمها بل يعتمد كثير منهم أن يجمعوها في
تصرف واحد مع شركة العقد ، كما فعل
بعض الشافعية ، إذ عرفوا الشركة مطلقاً
ثانياً ، (ليل الحق في شيء لأكثر فأكثر
على جهة الشروع) . وبعض المالكية إذ
عرفوها كذلك بأنها (تقوم بمسؤول بين
مالكين فأكثر)^{١١}

نقسم شركة الملك

أولاً : إلى شركة دين ، وشركة غيره

٢ - أ - لشركة الدين ، أن يكون الدين
مستحق لأكثر فأكثر كهيئة دين في دعة
تاجر يجره لأصحاب (الشركة) التي
يعملونها .

ب - وشركة غير الدين - هي الشركة
الحاصلة في العبي أو الحق أو المذمة كإما هو
الحال بالنسبة للتجار أو المستودعات

١٠ فتح القدير ٢ / ٤ ، رد المحتار ٣ / ٢٢٢ ، وشيخي
٢٤٤ / ٢ ، والشرطي من التحرير ١٠٩ ، الثاني
١٠٩ / ٢ ، يعني مختار ٢ / ٢١١ ، وصولي
شعبة ٢ / ٣٠٩ ، وصولي الشرائع على نسخة من
عاصم ٢ - ٩٩

١١ رد المحتار ٣ / ٣٤٢ ، شرح القدير ٥ - ٩٤ ، ١٤
فيور النما ، وشيخي ٣ / ٣٦٢ ، ٣٦٢ ، وصولي
الدرال ٢ / ٣٧١ ، زبدة المحتاج ٥ - ١١ ، وشيخي
أبني لسي ٣ / ٩

كذلك ، لو كان منك معاوضة بصفاته ،
يجز له التصرف فيه حتى يرعى صاحبه
دمه ، فقول إن منك بدون وصاه .

ومن فقهاء يذهب الثلاثة ، من سكر
هذا الممليك الغصري ، ويجعل المال
مشتركا كما هو أحد أقوال الشافعي ،
ووجاهة اتقي السكي . وأما في الانتصار
له ، وعنه أشتب من المالكية ، وجاهل
مناصري الخليفة .

أحكام شركة المثل

١ - الأصل أن كل واحد من شريكي أو
الشركة في شركة الملك أحبي ثلثة
لصيب الآخر لأن هذه الشركة لا تسمى
وكالة ما ، ثم لا ملك للشريك ما في نصيب
شريكه ، ولا ولاية له عليه من أي طريق
آخر . والقصور تصرف بها هو الملك أو
الولاية .^(١) وقد ما لا يمكن تطرق الخلال
إليه .

ويرتب على ذلك مايلي :

١ - ٥ - ليس شرك المثل في نصيب
شريكه شيء من التصرفات المتعلقة

باليها ، ومن لم يخطه المال حيداً شرك
بصه ، أو حياً لوصا مولانا

ب - والاضطرورية ، أو اجبرية - هي التي
تكون دون رابة نحد من الشريكين أو
الشركاء كما يوافق الأكياس ، واحتفظ
ما فيها مما يجره إن لم يتعد به عمل بمصه
من بعض سمسير لتصفاته ، كبعض
الحرف أب إذا وقع خلط بعمل أحد
شركاء ، دون إذن باليه ، فقد قال بن
عديس . ب - فلو لم يمسك ما تجلوه بال
عه ، ويكون مصوناً عليه بالكل تصدي ،
في فلا شركة

وهذا الذي يقدم لا خلاف فيه إلا في مثل
مسألة ثبت شخص مال غيره بمجرد
الاستداد بحفظه بأن عه ، بحيث لا
يسمى ، أو يثنى ويهرم بميزهما ، فقد قال
خزيمه : إنه بمنك بذلك وبنت في دمه
بلاخر مله ، وقد بذمت ابن القاسم ،
ومعه جواهر المالكية ، والخصمي من
حداية ، وقال : إن في من المذهب . وهو
أحد أقوال الشافعي اعتماداً على الخبرين
من أصحابه ، بعد أن جرد في غلججه
باصبح التصرف فيه منك بالخلط . حتى
يؤدي ببله بصاحبه ، لأن الذي منك

و لعل ٢٦١٠٢ (١) كتاب الله في ب . م

226

(١) منه المثل ورواه ٦٥ : ٥ ٦٥ : ١٨٤ ١٨٥ . ورواه
المعاليك ٢ : ٦٥ ١١٤ : ٢١٩ ٢٢٠ . ورواه
سعيد ٩ : ٢١٩ . وفي المتن ٢ : ٢٢٢ .
والصوري على غير ٢ : ٢١٩ . وفي المتن ٢ : ٢٢٢ .
٢ : ٢١٩ . وفي المتن ٢ : ٢١٩ .
٢ : ٢١٩ . وفي المتن ٢ : ٢١٩ .

حائز حصة ضرر الشركاء - بدون إذن منه ،
وتسحق الحصة حصة واحدة ، هي حصة
اختلاف الخلف دون شيوخ - لعدة في مثل
عل حلت صاحبه ، وإن عسر تسيده ، أو
تعذر سواه ، كان اختلافه هو ، لم يتبعه
حظ مقصود من حساب الشركاء ،

فهي هذه الحصة ، أي حالة اختلاف
الخلف دون شيوخ - لا بد من إذن الشريك
لشريكه ، يصح بعده بغيره ، فإذا مال شركه
بينها لم يقسم معه

وسر النقص في الحكم بين هذه الحصة ،
حيث تصرف صحة بيع بعد لشريك عل
إذنه ، رضى غيرها ، حيث لا يوجد حد
الشوكة ، أنه في حالة شيوخ المال بين
الشريكين - بسبب إلتزامه ، لم يفرغ
شركته في مبيع آخر يقتضي حد
البيع - كترهه بغيره ، أو إشراك
أحداه صاحبه فيه بحصة شائعة - يكون
كل جزء في المال لشريك - مبيع رضى -
مشارك بين الشركاء ، وبيع النصيب فتشاع
جاء لشريك بغيره ، إذ لا مانع من
تبعه - وسقط ملك الإضرار ليس من
شرائط شلهم - ومن ثم فلا مرع في صحة

كسح ، والإجزاء ، والإعارة وغيره ، إلا أن
يكون ذلك بغير شركه هذا ، فإن تعدى
طاهر ، مثلاً ، أو أجاز العبي المشرك ففقد
في ذلك 'مسئله' لم يستعير ، فشريكه
تضمنه حصته وهذا ، 'بعض' بما لا خلاف
فيه ^{١٠}

٦ - ٧ - لكأن شريك في شركة الملك أن
بيع حصته لشريكه ، أو يخرجه إليه من
ملكه من أي حق ، ولو يوصيه ، إلا أن
الشريك لا يوجب دون نسبة ، ما ، يكن غير
قابل لها وسائر استثناء حالة الضرر
مكداً لحرر الحصة وهو في الحصة محل
وفاق - إلا أن هي الشاع بكافة عند جماعه
أصل لعدم اختلاف في كفا حرره استلحه
والشاعية والخاصة

والحصة على أن هي الشاع لا يجوز -
بحسن عدم إلتزام مثل باخر فالحصة
صحيحة ، ولكن يترتب الملك عن الإضرار
ثم التسييم ^{١١}

٧ - ٣ - ذهب الخصم والشاعية إلى أن
لشريك أن يبيع حصته بعد شركه - في غير

^{١٠} ١٧٤٤ خ ١٧٤٤ من نصيب بصيرتي حد بر دوق
١٢ ١٧٤٤ خ ١٧٤٤ من نصيب بصيرتي حد بر دوق
أول الم ١٧٤٤

١١ ١٧٤٤ خ ١٧٤٤ من نصيب بصيرتي حد بر دوق
١٢ ١٧٤٤ خ ١٧٤٤ من نصيب بصيرتي حد بر دوق
١٣ ١٧٤٤ خ ١٧٤٤ من نصيب بصيرتي حد بر دوق

١٤ ١٧٤٤ خ ١٧٤٤ من نصيب بصيرتي حد بر دوق
١٥ ١٧٤٤ خ ١٧٤٤ من نصيب بصيرتي حد بر دوق
١٦ ١٧٤٤ خ ١٧٤٤ من نصيب بصيرتي حد بر دوق

مقتضى القواعد لأن أحسن أحواله أن يكون كالمدخ في الأمانة ، وهذا إذا وضع بد الأجنبي ضمن نصيبه ، ولا يلزم عدم صحة البيع ، لعدم قدرته على التسليم لأنه إن كان شريكه حاضر ، سلم البيع له ، ورفع الخصومة بينه وبين مشتريه ، وعلما ، وقع أمره على الحاكم ، ويقتضى له في البيع ووضع مثل انقالب تحت يده (١) .

حالة الضرر

٨ - بيع الحصة الشائعة في ليماء أو العراسي ، أو التمر أو الزرع ، لا يجوز ويعتبر بيع الحصة في فلك مصرية من الأرض التي هي فيها

أو مائة نسمة نسمة والعراسي فإنه إذا شرط عدم الجلاء ، وقع للعراسي ، ولا يثنى دور عدم وقوع حصة الشريك الذي لم يبيع - لمكان التبرع - وذلك صرح لا يجوز لأن شرط بقاءهما إنما هو شرط مفعلة لأحد المتعاقدين ثلاثة من مقتضى بيع ، فيكون شرط فاسدا في نفسه ، وفسدا للعقد أبدا ، لمكان الرب ، إذ هي زيادة موهبة عن بعض (٢)

بيع الحصة الشائعة فيما لا يقبل القسمة دان كالدابة ، والبيت القصير ، لا أنه إذا سمع استأجر العين المشتركة كلها ، دور إذن شريكه ، كان كالتصاحب ، والمشتري منه كعاصم العاصم ، بالية حصة الشريك استدي لم يبيع حتى لا نعت العين كان بلدي لم يبيع حتى الرجوع بشان حصته عن أي شخصين شاء ، فبائع أو المشتري ثم إذا رجع على المشتري ، يرجع للمشتري عن البائع

لما انصب غير شائع في شركة ملك ، فبائع على ملك صاحبه - إلا أنه انشئ معيره أو تصرفه وهذا الألبس أو التصرف لا يمنع القدرة على تسليمه إلى الشريك ، إذ ماله إياه ، ولكنه يمنع منه لعمى وصاحب إذا باع نصيب لأجنبي من الشركة ، دون إذن شريكه ، إذ لا يمكن تسليمه أو سيمه ، إلا بموجب نصيب هذا الشريك ، ليقف على ذنبه (٣) .

وقال الفراء المالكي في المدخية : إذا كانا شريكين في حيوان مثلا سميراث أو غيره لا يجوز لأحدهما أن يتصرف إلا بإذن شريكه فهو باع بصيحه وسلم الجميع لمشتري بغير إذن شريكه ، كان ضالعا عن

(١) صياحي بابه المصنوع ٨٧/٢٠٠ رسمي لصنع

١٩٢٠ ، وحواشي نعمة ابن عباس ٢ ٤٤٩

٢ - لمؤلف المصنف ابن عباس ١٩٢٠/٢٠٠

١ - المصنف ابن عباس ٢٠٠/٢٠٠

الزروع بينهم لأنه بيع معلوم إن كان الزرع لم
يجهت بعد ، وإلا فلا بأس بذلك ، كما أنه
ليس له أيضا أن يعرض على بيع الزرع متى
كانت القصة محكمة

وهنا نشأفة صاعده حسن ، الشركة
أصح من أن يستعمل المشترك ، أو استعماله
مساوية - لأنها إجارة فلسفة - ولا فإن
ستعده بدين شركة مقايمة ، أو دون إقده
فمعتد ليس الاستعمال جلب الثامه
المليون^١

١٠-٥٣ في حالة عينة الشريك أو ميه ،
يكون شريكه خاسر لن يمنع بالشريك
اتصالا لا يضر به^٢

١١-٦٠ ذهب الخصم إلى أنه ذا احتياج
للكمال المتكامل إلى انقضاء - سواء بالتعويض - أم
لغيره كدء ما غرب ، وإصلاح ما دعى ،
وإطعام لميوتات ، ولكن شطب المراج من
الشركة - فأنه بعضهم الإلتزام ، وأبقى
الآخرين - هي الحكم تفصيل ، لأن المال
إما قابل للتقسمة أو غير قابل

أما في الخاسر لتقسمة كالتدبر

وأما مانسة للشرك أو الزرع ، إذا لم يطلع
أو أن طعنه فيكون إذن الشريك لا يصح بيع
الطعنه لأحيي ، للحدود المبرره حيث ،
إد سيغال الشريك يطلع ما شتره ، ولا
سبل إليه ، لا يطلع منه هذا الشريك^٣

٩-٩١ ذهب القلم ، إلى أنه في حضور
الشريك ، لا يتصح شريكه ، لأحرر بالمال
المشترك إلا بوائده ، لأن مدون الإذن يكون
عصا ، ويدخل في الإذن الإذن العربي .

فلذا ركب الشريك الدابة المشتركة ، لو
عمل عليها ، بدون إذن شريكه انصفت لو
موتت من نصفت قيمتها ، حسن حصه
شريكه في حال التلف ، وحسن حصه
قيمته في حالة الخراب

وإذا ربح الأرض شركة ، أو بى
فيها ، وشريكه حاصر ، دون إذن منه ،
طبق أحكام العصب . فتقسم الأرض
بينهما ، وعليه قلع ما وضع في عصب
شريكه ، وضمان قصر أرضه . لا أن يكون
زرع قد أدرك أو كاد ، فليس عليه حيث
إلا ضم . ضمان الأرض ، دون بيع الزرع
وليس للشريك الآخر أن يدفع إلى الذي وزع
الأرض المشتركة مذهب الشر ، على أن يكون

(١) الزعم الخلف - وروى في من الشريك ١١٣
٢٠ - ولا شك على الفكر ٢ ١٠٨ . العناية في القصة
٢٨ / ٢ يعني للمصالح ٢ ١٨٩ . والتعويض على
المصالح ٣ ١٢٠ . خراسان ١ / ٢٧٨ . والشرك
٢١ / ٥

(٢) في الشريك ٢ ٢٢٦ . يعني للمصالح ١ ١٥٩
والجواب على الشريك ٢ ٢٢٦ . ٢ ٢٢٦

لم يلجأوا إليه في الخصم التي هي وقف ،
وصعدوا إذا كان تمت ما بقي منه ' من بيع
ها متحسب ، أو أجروا مشقة بسبب وجود
واغب في الاستجار بأجرة معجبة مثلاً) مع
أنه قد كبر عندهم بكن من هذا وذلك . أما
حيث لا يوجد ما يغني له الخصم امرئيه من
البيع ، فإنها تباع كلها - كغير الموقوفة - منها
لكثرة الأيدي ، ثم ستوكل العراوي على
بعض شراح خليل ، ثم يحصلوا الولف منها
من البيع إلا إذا كان المشترك جميعه وقتاً ،
وحيثه يضم الطالب بالتفقه اللازمة ، ثم

يسئول ما يخص الخصم الأخرى من غلتها
ومع ما تقدم فإن الملكية لا يورث إخبار
الشريك إذا امتنع عن الإصلاح الذي ليس
فيه صم محض : وقد مثله بالإصلاح المبيوع
والأبزر - حتى لقد رفضوا قول من قال منهم
بالإخبار إذا كان على هذه المبيوع أو الأنا
ورع ، أو شجروا فيه ثم مؤبر - وراوا أن يقوم
بالإصلاح لشريك الذي يرويه ، ثم يجوز
بين الشريك الممتنع وبين كمية ملك الزائفة ،
التي نتجت من عهده الإصلاح إلى أن
يسئول منه بالتفقه من التفتقات ، ولو غل
كذلك أنهركه

تتم سبقي كلام الملكية هنا في غير
الخيوان ، (لكنهم يصرّوا في موضعه - عن
ما يبعد أن حيوان لا يملك حكمه) . ذلك

الصحيح ، وأخواتها المعدة للاستعمال
والحيوانات المتعددة ، لا إخبار على المتبع ،
ولكن يتسم مثال القوم بإصلاح ماله والإعاق
عليه من شاء - اللهم ، لا أن يكون المتبع ،
على خلاف المصلحة ، وصياً أو ماهر وقف
(كما في دار مشتركة بين وقفين مثلاً) فإنه
يجوز ، لأن تصرفه موصى بالمصلحة

ب - وإن لم يكن أصل الشركة قليلاً
للفضمة ، أحجب الشريك على مشاركة في
التفقه . لأن امتناعه مهوت لحق شريكه في
الامتناع بماله وذلك كما في عمدة دابة واحدة ،
أو كزبيهر ، أو مجة قباء أو بشر ، أو إصلاح
فئة ري ، أو سفينة ، أو حائط لا يتقسم
لصنعي عرصته (موضع سانه) أو لحملته
عليه ، إلا أن تكون الحملته كلها لغير طالب
الصيانة ، لا أن متأخرى الحملته مائلوا إلى
القوى ، بأن اتحدوا الواسع لعمرة ملحق
هابها لا يتقسم ، فتعذر الشريك فيه لعدم
المشاركة في إصلاحه بربوبه

والمالكية يوافقون الصيغة موافقة تكاد
تكون ناعمة ، ويريدون أن الشريك إذا أصر
على الامتناع ، فإن ندمي يسع عليه حصته
كلها إلى يوم بالتفقه اللازمة ولم يجزئوا يسع
ما يكفي سداده هذه نفقة ، متاعاً لصور
تكتير الشركاء ، ولا بهجاء الشريك القدر
على النفقة وحده ، دون لجوء إلى البيع (كما

الذي اعتمدته الشافعية ، وقال ابن قدامة
إسـه أقوى دليلاً ، وإن كان الجوري من
الشافعية يستثي العاق ويلحقه بخبره
ومن الشافعية من جمع بين القويين ، بأن
الأمر يوكل إلى القاضي ، فإن لم ير من
الشريك المنع إلا العناد أجده ، وإلا
فلا .^١

رجوع للشريك هل شريكه بها اتفق
١٢ - ذهب الحنفية إلى أنه إذا امتثل بالعقبة
أحد الشريكين فيها بنفسه ، فدون إذن
شريكه ، فمدرج لا رجوع له على شريكه بها
أمن لا مثلاً ولا فدية ، لأن به بالنسبة
مدحوعة من ذلك إلا أنهم ذكروا أنه لو
حاف ثلث مال المشترك ، أو نقصه ، إذا
لا يقع عليه لطفه من مكانه - كما لو سقطت
الشاخصة بمان المشترك في مكان مخوف -
فباديه مثلاً فإنه يقع على ثقله ، ويرجع بها
ألف على شريكه

أما فيما لا يعصم - فقد أطلق ابن مقيم
في الأئمة ، القوي مرجوع عن
شريكه ، وأه - إنه ممكن - يؤخر الصغير
ويستوي من آخرتها مثل العدة اثني عشرها -
إذ كان قد أتم بلوغ القاضي وقصة

أنهم جعلوا للقاضي لطفة نفسها إذ كان
الحيوان ملكاً خاصاً ، وأصح ما ذكره عن
الإتصاف عليه - هاهي الأمر أنهم ذكروا إعطاء
مالك خيار صح ما يجوز دفعه من الحيوان
حتى إذ رفضه ، وذلك أبصا لك مع
القاضي

وذهب الشافعية والمثابطة في حق الحيوان
الشريك إلى سحر ما تقدم من الحنفية
والمالكية

أما في غير الحيوان ، فلكل من الشافعي
وأحد قولان ، أول ما يفسر الشريك عن
التعدي والإتصاف مع شريكه ذنباً للضرر ،
وصيانه بالأمان من التطيل ، وهذا هو
الذي اعتمدته الحنفية وكثير من الشافعية
كالعزاب وابن الصلاح وقول بعدم الإحار
لأن المنع يضرر بالبقاء كالبص ، والضرر لا
يزال بالضرر ، مع أنه قد يكون به عذر ، و
وجهه نظر ، ثم كل ما ليس به ربح

فليس به في نفسه حرمة يسحق الإتصاف من
أجلها ، ولا في بطله إضاعة مال محرمة
شرعاً ، إذ لا يحد من الشريك من هذه
الإضاعة ، بل لابد من فعل بجانيه كان
يقذف الشخص مئذنه إلى البحر وهذا هو

١ - الرجوع في التحرير ٢ - ٣١٧ - ٣١٨ - دليل المحتجب
٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١

الدين المشترك

ما تجره من أوجه لإصلاح ما لم يكن يادون
الخاصي .

١٣ - هو كل دين وجب بسبب واحد
لشريك فاذن كما هو ماخ المشترك فاذن
مشتركة بينهما بعد واحد دون تحديد نص
لكل صبي ؛ أما لو تعددت الصفه فوجه
بين حقيقه ، أو حكم مختلف السبب ،
وتنفي الاشتراك في الدين بذلك كالدين
الذي استحق على من واحد ثمة معين
وحدة كذا ، أو صفه أخرى يمتلكها اثنين
مادام كل منهما له نفع فيه بحد مستقل ،
وإن أحد عن الشري بعد ذلك صك
واحد لجميع الدين - فهذا دين غير
مشترك ، لأنه وجب بسبب لا سبب
واحد حقيقة وحكم ، برغم التعدد للبيع
ومشترى وانك فلا سبيل لأحد الشريين
عن الآخر ، إذا نفاس من الدين شيئاً

ومن الدين لشرك أيضاً كل دين وجب
بسبب واحد لشريكين فكثر ، وهو ما كان
نوعياً عن مال غير مشترك ، إلا أنه
- حتى صفه بصفه واحدة كذا ولها يدان
بذلك ، أعانهما مع في عقد واحد شري
بجدي لها ، دون أن يسرقه نص كل على
حده ، لا بين مقدار - كذا - ثمة الحد
وإلا ، فإنه لا - ولا ينفيد عبه ، ككود
نفسية لحد وذهب لذلك ، لأن من هذا

والشرط الذي يستعمل بالإصلاح عن
مشرك ، دون دين شريك ودون ياد من
الخاصي ، لا يسحق الرجوع على شريكه
شيء ، كما أنق ، عند طسافه لأنه حيث
صريح ، حتى في موضع الإجمار على شريكه
في الصفه ، فبات على الذي يعطي دين صره
بغير إده ، وهو كذلك أيضاً عند طسافه ،
إلا في حالة الإجمار عن الشراكة ، وإذا س
الشريك بمصداً الرجوع على شريكه ، كما
على واحد الروايين عندهم في الذي يخص
دون غيرهم بغير يده - أعني ، أنه لا يحذر
الرجوع

وقال المالكي لو عجز أحد الشريكين
الرجعي بشريكه يادون شركائه أو مع سكوتهم
استحق الرجوع بمصدهم بما أنقته في
دفعهم ، وإن كان مصافه مع إلتهم فلا
يستحق الرجوع شيء في دفعهم ولكن يستوفي
من حصته ثم ما غنيل من الغلة فهو عليه
حيه

١٤ - هو كل دين وجب بسبب واحد
لشريك فاذن كما هو ماخ المشترك فاذن
مشتركة بينهما بعد واحد دون تحديد نص
لكل صبي ؛ أما لو تعددت الصفه فوجه
بين حقيقه ، أو حكم مختلف السبب ،
وتنفي الاشتراك في الدين بذلك كالدين
الذي استحق على من واحد ثمة معين
وحدة كذا ، أو صفه أخرى يمتلكها اثنين
مادام كل منهما له نفع فيه بحد مستقل ،
وإن أحد عن الشري بعد ذلك صك
واحد لجميع الدين - فهذا دين غير
مشترك ، لأنه وجب بسبب لا سبب
واحد حقيقة وحكم ، برغم التعدد للبيع
ومشترى وانك فلا سبيل لأحد الشريين
عن الآخر ، إذا نفاس من الدين شيئاً

إذا تويت على اثنين ، كان مات معنسا ،
علاجا على القديس ، إدام يسلم له ما كان
يرجو سلامته ، وشرط السلامة في مثله مفهوم
عرقا

وصوله في ذلك كله كان الدين دين
معلومة كالف هي ثم دار بين الشريكين ،
لم دين إنلاف ، كيا لو كانت الألف قيمة
روخ هما صمته قائمه لو محرنه ، لم عيرها ،
كيا لو كانت ميراثا لثلاثة من ميراث واحد ، أو
بدل عرض أقرب ، من مثل مشترك بين

أب أن ما يلقه أحد الشريكين يعتبر
مقبوضا عن الدين المشترك ، فذلك أنه
لا يمكن أن يكون مقبوضا عن حصه
القائض وحده ، إلا إذا وقعت قسمة الدين
بين الدائنين ، وهذا لم يحصل ، ولا يمكن
أن يحصل ، لصير

١٥ - اولها : أن ما في الدعة لا يمكن تحير
بعضه من بعض . وهذه هي حقيقة
القصة ، فلا تصور في الدين إند

ثانيها : أن القسمة لا تخلو من معنى
الصلصة ، لأن كل جزء مرفعه في المال
المشترك ، فهي صخر ، فهو مشترك بين
الشريكين . فلو صححناه بالنسبة للدين
الذي في القصة ، فكأن معنى ذلك أن كلا
من الشريكين اشترى ما وقع في نصيبه من

التصير ينالني المحاد الصفة : فبذلك أن
للمشترى حصة أن يقين البيع في نصيب
واحد ، ويرضه في نصيب الآخر ، معذرا
بأن هذا المثلن أو ذلك الوصف لا يندسه .
ويترتب على عدم المحاد الصفة أن لا يكون
الدين مشتركا إلا أنه في حالة التمييز بين
تفاصيل الاستحقاقين ، إذا زال التفاصيل
باستيلاء المزيدة على الدين مشترك

وإذا صاحب النهاية أنه يبيع اشتراط أن
لا يكون التمييز في المقدار أو الصفة قائما
أصلا ، وإن لم يصرح له في العقد^(١)

قبض الدين المشترك :

١٤ - ذهب الحنفية والشافعية ، وأصحابه في
رواية ، وهو مقضى منب المالكية إلى أن
كل دين مشترك بين اثنين مثلا ، إذا قبض
أحدهما منه شيئا - ولو كان المؤدّي كقول
المدين ، أو محالا عليه من قبله فهو مقبوض
عن اثنين المشترك ، فيكون مشتركا ،
ولم يلد في بعض - ويسمونه الشريك
فاسكت - أن يرجع على العاقل ، سنة
حصته في الدين ، كيا أن له أن يترك للقائض
ما يرضي لئلا يملكه ، ويرجع هو يخصصه فيه
على الدين رجوعا مبقيا بعدم التوى ، حتى

(١) بين المقتضى ٥ ، ١٥ ، وأما على المذهب ، مع فتح
التدوير ١٧ / ٤٧

المطلب كله على القاضين ، وصحب الشريك
المساكت في الدين بظل كمالاً في ذمة
الدين

لما إذا رجع الشريك على القاضين بعد
نواه حقه عند انقروم (الدين) فليس له إلا
مثل هذا الحق في ذمة القاضين ، ذب كسائر
الشيون ، لأنه كان قد أسقط تعنى حقه بعد
المقبوض . إذ دخل بين القاضين وبين
تمنكه ، وعمل إلى مطالبة القروم ^(٦) .

ثم بعد أن يتبع الشريك حصته في
المقبوض من القاضين ، يكون ما بقي في ذمة
الدين بينهما - كل بقدر ما بقي له ، وهي
نفس نسبة حصة في الدين الأصلي

هذا الحكم ، أي كون ما مضى أحد
الشريكين من الدين شركة بينهما أطلقه
أبو حنيفة . سواء أجل أحد الشريكين
حصته في الدين أم لم يتجمل ، لأن أحد
التأخير من أجله لم يحدث ، إذ هو
يتضمن القسمة - بدليل أن الحال غير
المؤخر ، ومضاهي هو ظاهر ، ويجوز ،
لاستيع المداينة بالمؤخر دون الحال

وهو أبو يوسف وهو رواية عن محمد إلى
أن التأخير يصح المطالبة قبل أجل أحدهم

(٦) القواعد الفقهية ١/ ٢٣٧ ، والأدبي على هذا
١٢ / ٢ ، ومراجع الصالح ١٦ / ٦٦

مذك صاحب في الدين ، بما عركه له من ملكه
هو ، بهذا منح . لأنه من قبل بيع الدين
لغير من هو عليه .

ولم أن نلشريك المساكت (الدين) لم
يقض ، أن يرجع على مدبرين ، قلل دية في
ذمة هذا المدبر ، وبست هذا المدبر ولاية
دعوه لغيره ، فلا يسلط بهذا المنع ^(٧) .

إلا أنه إذا رجع الشريك على القاضين
استداه ، كان حين حقه فيما قبض . لأن
الدين لا يتعين إلا بالقضين فليس
بمقبوض أن يستداه منه ، ويطلبه من غيره .
سواء كان المقبوض مثل الدين أم أجود لم
أردأ ؛ لأنه ما دام المحض واحد باختلاف
الوصف بجدوده والزيادة لا ينافي أن القرض
في الدين ؛ ولذا يجر الدائن على قبول
الأجود ، فإذا مات المقبوض عند القاضين
بسبب ما كسبه ، أو تلف ، أو دعه للغير
في ماله ، أو ضمان ، أو تبرع ، فإنه في
غير حالة تله بيد القاضين دون تعد منه .
يكون قد فوت على شريكه حصته له ، ومن
حق هذا الشريك إذن أن يضمته إليها وفي
عالة عدم التخلي لا تضمير ، ولكن يكون

(٧) مراجع الصالح ١٥ / ٦٠ ، ويبر مقتضى ٢٦ / ٥ .
ومراجع الهدية ٢ / ٣١٠ ، ونبذة المحتاج ٥ / ٥٥ .
والمرحبي من خليل ١ / ١٤١ ، وصحي المحتاج
١٢١ / ١ ، وشرح الكبير مع الفتاوى ١٢١ / ٥

اعض من ذلك بعينه ، لأنه اقتضاء للدين
عسى ، كما لو سخط اثنين من دعة مقبلة
بطريق المقاصص بدوي له لاحق - كأن ماغ
الدين الثاني ، أو اجرو ، أو المرحمة شيئا ،
لو سخطه عن دية بتي ، ما ، أو دعه به دة
فطلب عنه ، لو أنظف له الدائن شيئا ، أو
عصه إليه فهلك عنه ، أو وثق عليه عيب
شراها عنه شر ، وسبها ، بشفها أو حروجه
من يد

ومنها ما يفهم مقام الإماض والقضاء ،
لا القصر والافتضاء ، كما لو سخط الدين
عن دية اثنين بدوي له سابق ، إذ القاعدة
أن الدين إذا التفتيا قصاصا يكون اثنين
كقصر ، الأول ، لأن الأول كان واجب القصر
هنا - كما لو اشترى منه شيء ودفعه ، ثم
تلفه هلكت قبل أن يستوفي ثمنه

ومنها مالا مضاعفة فيه أصلا ، بل هو
مما يشبه الإكلاف كدية الدين والإبراء منه ،
أو يسر بطلاق ، ولكن لا يسلم بدموي به
ما يجعل الشركة به ، كما لو سخط الدين
عن دية المرأة سمعه مهرها ، أو عن دية
مستحق الخصاص يجعله يدب صانع عن
جناية العمد - فلا أو غيره ، كما لو شح
الدين موضحا ، لأن العمد في الدين
للموضعين وقع عن نفس الدين - فملك

بصية مستحق خلاص بما قبض خلال الأجل
بل أن يحل ، لأن الأجل يمنع المصالح
ذلك أن حد الناجل صحيح عندهما ، إذ
هو تصرف ثالث في خلاص ملكه ، فيعد
قبضا على الإبراء ، بل يسر هو إلا بر
مؤثرا ، فيعتبر بالطلاق ماد حل الأجل ،
اعتبر كأن لم يكن ، ثم إن كان الشريك
الأخر قد قبض من الدين شيئا رجع عليه
هذا بعبثته به ، إن كانت بالية ، وإلا
صحت إيلها

وهذا الحنفية لمي أخر حصته من الدين
حال أن يشارك من لا يؤخر بها يقبضه من
الدين ، واستشروا ما إذا كان القبض بدين
الشريك ، زلف المقبوض ، ولم يحل الأجل
بعد ^(١)

والذي يؤخذ من تقرير ابن رجب أن
مواصلة القبض اختلطة - وهو الذي اختاره
ابن تيمية - أنهم يعملون ما بنفسه أحد
الشريكين له خاصة ، بل مبهم من نص على
ذلك تصريح المذهب ، كما فعل القاضي ^(٢)
١٠ يفهم مقام القبض (ما يمداني الوفاة)
١٦ - هناك أشبه بطلان الوفاء بالدين ، كلا
أو بعضها - إلا أن هذه مبهم ما يفهم مقام

١ - لم يصح حسب تقرير المختص ١٧ ، ٤٨ ، ومطالب
الولي ٢ ، ٥٠٧

٢ - مظهر الولي ١٣ ، ٥٠٩

إلى أن الظاهر أنه استوفى حقه ، فإن شأن المشتري أن لا بدعوا وسعاً في الحصول على ما يعادل ما يوفى القرض الذي بدوره ولا شأن للشريك سرحم بما اشتراه شريكه ، لأن فإنها اشتراه ضمن في دمه ، ثم بيع المصالح بين هذا القرض وما يساويه من الدين في دمة الدين الناتج - نعم إذا تراضوا عن أن يجعلوا هذا المشتري بهباً فذلك لها ، وفي صيغة مستقلة - كالد الشريك الرجوع اشترى نصيبه بربع الدين الذي امتنعه عن المشتري

أما في حالة الصلح ، فبما إذا رجع الشريك على شريكه الذي صالح عن حصة بشيء ما ، لم يملك الرجوع ببيع الدين ، لأنه قد يكون أكثر مما حصل عليه بطريق الصلح ، لئلا على المسألة كما قلنا . بل يكون للشريك الصالح الخيار بين إعطائه ربع الدين ، وإعطائه نصيب الشيء الذي صالح عليه ^(١)

إذا أبرأ أحد الدائنين عديهما من بعض حصصه في الدين المشترك ، لم يبق له في دمه إلا باقي حصته ، وللاخر حصته كصفة وإذا وقع لها نص شيء من الدين ، فإن

بعبه ، ثم سقط - لا عن شيء في دمة الربح أو الخار ، حتى تقع المصاح ، ويصدق أنه قد سلم لكل منهما ما يقبل الشركة ، وهو ما التوجه في دعوتها - ومن البين أن يضع امرأة ، وصرفوا القصاص عن الجاني ، كلاهما لا يقبل الشركة

وقد روي عن محمد بن ذلك في الإجازة إذا قيلت بعض الدين ، لأن المصلحة ليست من قبيل المال المطلق ^(٢)

وقد صرح الحنفية بأنه إذا استوفى أحد الشريكين نصيبه في الدين المشترك بيه وبين آخر ، بأحد هذه الوجوه ، فإن شريكه لا يستحق الرجوع عليه - بمعنى أن عبديين هذا الرجوع والرجوع على الدين إلا فيما هو لم اقتضاه رجوع في المعنى - حيث يسلم للفاضل شيء يقبل الشركة ، لا فيما هو نصيبه أو إلتلاف

إلا أن الرجوع في حالة الصلح - وفوائده مساعده وانعاشي - يختلف عنه فيما عداها مما يعتمد التماسك والتشاح كالتبليغ والإجازة فإن في حالة البيع مثلاً يكون للشريك بالنصف أن يرجع بالربع عن شريكه الذي اشترى بنصيبه شيئاً من الدين ، وأن يلزمه بذلك ، إذ لا عين فيه على المشتري ، نظراً

(١) بدائع فحاصل ٦/٦٦ - ٩٨ - وصحح الأثر ٣١٨ - ٣١٩/٢ - فتن الخلفاء ٣٥٢/٢

(٢) مير الخلفاء ٤٧٢/٢

شَرَكَةُ الْعَقْدِ

مفتی

١٧ - حول الخفية شركة العفد بأنها
عقد بين الشراكين في الأصل والربح ، كما
نصه من صاحب الجوهو
ونيك ، الشراكين في الأصل ، يخرج
المضاربة ، لأن الشراكين فيها بين العفد
ورب المال إنما هو في الربح ، دون الأصل ،
كما هو واضح^(١)

وعرف الحسابات شركة المقفد بأنها :
• اجمالي في تصرف ، و مجموع ذلك لا
يشمل الضريبة ، الذي هي عنهم من
المستقيم الشركة ، وتوزيع منه تعريف بعض
انفاقية بأنها : عقد ثبت به حتى شائع في
شيء لتعديل :

وعرفها ابن عرب بقوله: بيع ملك كل
بعضه ببعض كل الآخر، موجب صحة
عصرها في الجميع.

وشركة العهد بأنواعها الثلاثة (أموال وأعمال ووجوه) جائزة سواء أكانت صاحب أم مملوكة

فكسب يهيا - إذا تأخرت عن الإبراء - تكون
على هذه السنة - أي نسبة ما بقي للمصري
إلى تمام حصة الآخر - أو كما يقولون - تكون
النسبة على ما بقي من السهم - ويستوي
أن يكون الإبراء قبل التقبض أو بعده -
لصحة الإبراء بعد التقبض - فإذا كان الدين
ألفاً مثلاً ، لكل واحد منها حصة ، فمرا
أحدهما الدين من مائة ، فبقي للمصري
إنها هو أربعة أخماس ما لصاحبه ، لتكون
حصة ما يقبض على هذه السنة .

أما إذا وقع هذا الإبرء بعد القصة على
النسوي ، والقصة عاصبه على الصلحة ،
لأن حقيها عندهما قلنا مندوبين ، ثم يرجع
المدين على موته بالثقة التي أرى عنها بعد
موضع وثاق ، إلا أنه صدح الإبرء بعد
القصة مما تقدم به الخطة (١)



١٤٢٢/٢، ٢١/٢/١٤٢٢

(٦) - مطالب لربّ النبي ﷺ ، والمفسر لأبي خنيس

[illegible]

المراجعون: عبد الحليم عيسى، ٢٠١٦، ص ٤٨٩، والبرهان، ٢٠١٧، ص ٥٣.

١٠ الرئيس السادة

دليل مشروعية الشركة .

محزوبي ، (أنه كان شركه السي في أرض
الإسلام في النجاة ، فلما كان يوم الفتح ،
قال السي رحمه الله مرحبا يا محزوبي وشريكه ، لا
يباري ولا يباري) (١) .

١٨ - ثبت مشروعية شركة العباي بالكتاب ،
والنسخ ، والإجماع ، واعتبر

أ - الكذب : قوله تعالى ، ﴿ وإن كثيرا
من الخلقة يبغى بعضهم على بعض إلا
يؤمن آسوا وصلوا الصالحات ويؤمن
ماهم ﴾ (٢)

(٣) حديث أبي مهزيب عن أحمد (أن رجلا
ابن أرقم ، والبراء بن عازب ، كتبت
شريكين ، فالتزموا فصة مندة ربيعة ، جميع
السي رحمه الله ، فأمرهما أن ما كان منده
فأخبروه ، وما كان بيعة فردوه وهو سمعه
عبد الله بن عمار في لفظه ، ما كان يدا بيد
فردوه وما كان بيعة فردوه)

والخلاصة هم الشركاء ولكن هد إلى
شركة المثل أدنى . ثم هو قول دود نبيان
شريكته ، ولا يقوم استمررها . كذا قال ابن
همام - على خلاف قاعدة الحمية في شرع من
لهذا ، فلعله تساهل فيه لأنه علاوة في الز

وبه تحرير صريح وهذا مثل واحد من
تعددت كثيرة لا مرة فيها من الحيلة ، لأن
أكثر عمل القوم ، في صدر الدعوة ، كان
التجارة والمشاركة بها ، ولذا يقول الكمال ،
إن التمسك بالشركة من لدن السي رحمه الله ،
وهلم جرا ، فنعرض لا يحتاج فيه إلى إثبات
حديث بعينه ، وهو قول صاحب الفوائد
أنه رحمه الله بحث والناس يتعاملون بها ضررهم
عبي (٣)

ب - النسبة : ١ - حديث العنسي
بروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - برفعه
عن النبي ، ﴿ إذا لم يمول أنا ثالث
الشريكين ، ما لم يمس أحدهما صاحبه ، فإذا
خانه خرجت من بينهما) (٤)

(٢) حديث المسالك بن أبي السائب

(١) حديث : (مرب ينجي شريكه) أخرجه الحاكم
١٢٦ / ٢ ط الزا لمواف المصنف ، وصححه ذهاب
رواهه طحاوي
(٢) حديث في النبال - حرجة أحمد ١ / ٢٧٧ ط
بيه وأحمد في الشكوى والفتح ١ / ١٢٤ ط
ط حاشية
(٣) مع القوم ٢

٢ / ٢٧٦ ، وأبو حنيفة على عهد ابن عباس
(٤) صحيحه ٢١ ، مع فتح الميم ٢ / ٣٠ ، ميل الوفا
٢١٢ / ٢٦٢ ، معجم الخبر ٣ / ٢٩ ،
(٥) حديث ابن أبي شيبة ، قال الشريكين ، أخرجه
أبو داود ٢ / ٢٧٧ - تحقيق حزب عبد الله بن
مسعود عن بن القطن أنه أئنه ببيعة دام به وعن
الدارقطني أنه أئنه بالإجماع كذا في التلخيص الصغير
١٩ / ٢ ط شركة بطلان بنية

فئة اعظم للشركة (١) وهو غير معروف في شيء من كتب اخصائى . وقد يفسح في جوارها بالرمز الاصبى فالاصلى المحل . حتى يقوم دليل المنع - ولا دليل (٢)

١٩ - وسعها الشافعية لتضمها الوكالة في مجهول . والكمالة بمجهول لمجهول . وكلاهما اطلق على انفراد . هما تضمها معا لتد بطلان

٢٠ - وأما شركة الأعمار والوجوه فتعوز عند الحنفية والحنبلة حلالا للشافعية ، وكذا للملكية في شركة الوجوه خاصة

ويستدل للمحلول بما يبي

أولا - بسراة الأصبة - فالاصل في شقود كلها الصعبة ، حتى يقوم دليل الفساد ، ولا دليل

ثانيا - إن الحاجة داعية إليها ، وتصحيحها يمكن بطريق التوكيد التضمي من كل سلك لشركة ، ليقع مصرف كل واحد والربح للفرع عليه للجميع ، فلا معنى لتحكم بطلانها

(١) وهو ما به اعظم لشركة : قال الزبيدي في حطب جوده ٣ ٤٧٥ : المحل اطلق (عرب) يعني المحل لا اصل له وقال ابن حبان في شرحه كذا في شرحه في ترميز اصحابه ٢ / ١٤٤ : المحل (٢) شرح المستدرج ١٨٢ : شركة في شرح اصحاب الله به ٢ / ١٤٤ : ومن الاجماع ٢ / ٢٦٥

ج - الإجماع : فقد كان الناس وما زالوا ، يعملون بها في كل زمان ومكان ، وبقوله المصنف شهود ، فلا يرفع صوت بكبر (١)

٢ - اعقول : فقد شركة العنان طريق من طرق استيثار المال وسبته ، فمن إليه حاحه الناس ، فنت أموالهم أو كنوز ، كما هو مشاهد مسموم ، حتى لقد كثرت الشركات التجارية الكبرى ، التي يستحيل عادة على واحد وحده تكوينها ، أو تكون طامع هذا العصر الذي يعيش به هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر ، ليس في تصور شركة العنان شيء يثير مشرعتها . فم هي في حقيقة الأمر سوى ضرب من الوكالة إذ حلل شرك وكيل عن شركه والوكالة لا نزاع في شرعيتها ، إذ انضوت ، فكانت من واحد لأخر ، فكد إذا تعددت ، فكانت من كل واحد لصاحبه ، أعني أنه وجد مقتضى واتقى لما تح - كما يفسون ، وإذا كانت تتضمن وكالة في مجهول ، فهذا شيء يفتقر في ضمن الشركة ، لأنه تبع لا مقصود ، والشيء يفتقر فيه سماعا لا يصح استعلا

وأما لمناقضة من شركة الأموال ليس في جوارها من ثلث وسيا أجلاها لحنفية واستدلوا بأن النبي ﷺ قال : (لا يؤخذوا

(١) قوله كذلك ١ / ١٦٥ ، معنى افتتاح ١ / ٢٦١ ، ولطى لا من لفظة ٢ / ٢١

هذه شركة كيان مالي

أما إذا كان ما تقوم الشركة عليه
ما ليس يكتسب له لشركته من وجاعة عند
السس وشركة بصلح للاستعلاء ، فالشركة
شركة وجود . ولقد رأس المال بها ، وعبة
وقوعها بين المدمر - قديم - شركة
المال

هذا على الإجمال أما للتفصيل

٢٢ - شركة المباد . عقد بين اثنين فأكتر ،
عن ان يتصور في رأس مالهم ، ويكون
الربح بينهم مساهمة معلومة . سواء علم مقدار
رأس المال عند العقد أم لا ، لأنه يعلم عند
الشراء ، سواء شرطوا أن يشتركوا جميعاً في
كل شراء وبيع ، أم شرطوا أن يشارك كل واحد
بصفته ، أم أطلقوا . وليس حتماً أن يبيع
العقد باقظ التجارة ، بل يكفي مضاعف
كان بقوله الشركاء اشتراكاً في مال
هذا ، على أن يشترط وضع ، ويضم الربح
مباشرة

٢٣ - وأما شركة الأصدقاء فهي ، أن يتبادل
الأب فأكتر على أن يتقبلوا جزءاً منها ، من
العمل أو أكثر أو غير معين بكنه علم ، وأن

ولما عند شائعة فإن شركة الأفعال
وشركة الوجود ، باعقذان بضم المال ، مشترك
فيها وللمر في شركة الأفعال ، وهذا المال
بل بقلان شركة الوجود لأن من باب الصفاء
بمحل ومن باب السلف الذي يمر بها
رسموها شركة المدمر^(١)

لتقسيم شركة بمقدار ما يشارك فيها .

٢١ - تقسم الشركة بهذا الاعتبار إلى ثلاثة
أنواع

(١) - شركة أموال

(٢) - شركة أعمال

(٣) - شركة وجود

ذلك أنه إذا كان رأس مال الشركة
معداً ، كانت شركة أموال ، وإن كان العمل
بمصر كانت شركة أعمال (شركة
صانع) ، وتسمى أيضاً شركة أبدال^(٢)

وتسمى كذلك شركة التبادل ، لأن يتبين
قد يكون من لا يشارك في قيام بأي عمل
للمر سوى بقل نفسه ، ومع ذلك يحصل
به هذه الشركة ، لأنه مدرك بشريكة المقدار ،

عند تقدير ٥ ١٨ ٣٤ ١٧ ٣٠ وهي المبالغ
١٩٢١٧ ، وخرجه ٣٩١ ، والمبالغ

الصانع ٦٨

(١) قال من يشارك في العمل بمقدار ما يملك ، وله
مشاركة في العمل فله نصيبه لأن العمل يكون مباداً في
الشركاء على ما يملكها من المباد ٣٥٩١ ردها
الصانع ٦٣

، أي مباداً بقل كميته الباد ، ونسبة الأرباح ،
وهذه التسمية في ، وتعمد المباد . وقد إلى ذلك
في حاشية ٢٠٤ من المباد ٣٥٩١ ردها
والصانع ٦٣

وقد نص المحضر على أن شركة الأبدان
توزع :

السوق الأول شركة مظدة يخصص
الأصهار ، دون بعض ، كمسجلة ، أو
حداده ، اتفق العملان أم اختلفا .

والسوق الثاني شركة مظدة ، لم نقبل
بدست : كان يتفقا على الاشتراك في أجرة
ما يحصله من أي نوع ^(١)

٢٤ - وأما شركة الوجوه فهي ابن يصادق
أبناء فاكتر ، بدون ذكر رأس مال ، على أن
يشترى نسبة ربيعا نقدا ، ويقتسم الربح
بينها نصيبا صانعا للخصم ^(٢)

وكذلك هي ضد الخصم ، وليس عمن
من الحظوظ ، إذ جعل الربح بها على قدر
المثل ، لتلا يلزم ربح عالم يضمن . ولكن
حاضريهم جميع الربح هي من ما تشترط
الشريكان ، كشركة العناد لأن فيها مثلها
عملا وحيزه ، سيما مع ملاحظة تصويت
الشريكين في المهارة التجارية ، ولوجوده
عند الناس بل نظر إلى لادامة إلى ما
أمرها ، فأنكر جنودا من المال

١ - وسدح الصانع ١٤ / ٦ ، بالقرى الهندية
٢٣٦ / ٤ ، وفتح لاين نداسة ١١٤ / ٥ ،
مطلب لول الله ٥ / ٥ ، ٥٢٦ ،
١١ المدة مع المدة ١٢٢ / ٣ ، المولي عن
عقل ٢٢٧ / ٤
(٢) فتح القسم ٢٠ / ٥

تكون الأجرة بينهم نسبة معلومة ، وذلك
كمسجلة ، والصناعة ، واليد ، ويركب
الادوات المصنوعة أو كل ما يتصل به ، علامه من
التفاد قبل التبادل فلو تقبل ثلاثة اشخاص
عملا ، دون تفاد سابق على الشركة ، لم
يكونوا شركاء ، وعلى كل منهم ثلث العمل ،
فإن قام بالعمل كله أحدهم كان متبرعا بها
رأى على الثلث ، فلا يسحق - قضاء - سوى
ثالث الأجرة

ولابد أيضا أن يكون التفضل حقا لكل
شريك وإن رفع الاتفاق عن أن يشاره منهم
واحد بعينه ، ويعمل الآخر . وإذا يقول
المرغمي في المحيط ، ولو قال صاحب
الدكان أنا أنفص ، ولا يتقبل ثمن ، وأطرح
عليك تعمل بالنصف ، لا يجوز . ومن هنا
يقول ابن عابدين : الشرط عدم نفي التفضل
عن أحدهما ، لا التنعيم على نقل كل
منها . ولا على عملها ، لأنه إذا اشتركا على
أن يتقبل أحدهما وعمل الآخر ، يلاقي .
كان لكل منهما التفضل والعمل ، لتضمن
الشركة الوكالة هداقور الجمعية ، ومنه في
الحسنة لتسوية ، لكنهم أمضوا
لاشتراك في تلك المباحث ^(٣)

(١) فتح القدير ، راحة لول الله ، وفي الفتاح خلاصة فتح
القدير ٢٨ / ٥ ، ٢٢ ، رده المختصر ٢٨٨ / ٢

الخمس^(١) ، من انتهاء الشركة إلى انتهائها ، لأن شركة القابضة من العقود الحائزة من الطرفين ، لكل منها لسخما متى شاء ، فأعطى دواهما حكم ابتذلتها ، وشرطت به للسواة أيضا^(٢)

وسيجي في الشروط شرح هذه الأمور الخمسة في بيان واد إن شاء الله . وشركة العنان (بكسر العين وتحتها) هي التي لا يوجد فيها هذا التساوي ، بل لم يوجد أصلا ، أو وجد عند العقد وزال بعده . كان كان ، لأن متساويين عند العقد ثم ارتفعت قيمة أحدهما قبل الشراء ، فإن الشركة تنقش عتائنا بمجرد [هذا الانزياح]^(٣) ،

(١) ويسمى الشيء في عقد البيع مبيعاً عند الشركة مضمومة ، لا لقومها في اللغة هي المبيعة كما في عهد المبيع . ومن مذهبنا جاء من المبيع المبيع ، ولا يصح نقض لمبيع لا مولا لم لا أي متساويين لا سفا . ثم نقضون خصومهم ، وباعدون النصف من الشيء

(٢) فتح للمهر ٥ / ٦

(٣) فتح للمهر ٥ / ٦

وقد تسمى من إنا مسمى : تولى من هذا الشيء ، أي مسمى في ، ثم قسم حالات قبل العرض وسعد . وذلك للشركة شركة هناك ، من كذا في بعض . أو كذا .

ما يشترط تساوي في شركة القابضة ، فأعطى لسواها وقد زعم الكسائي والأصمعي أنه ما مضى من صفاء القوس ، لأن العنان يملك الصفاء به ، ويصرف ما يملك الأخرى ، وكذلك شركة العنان ، تكون هناك في بعض ما للشركة دون بعض . ولكن الانزياح من الجوانب يوزن على السوا ، كذا في السعد واستدشفت حلو حيز ، رجاء . والمرب كانا يفرقون شركة العنان ، ولكن لا

٢٥ - وأما المصرية فبني تعريفها وأحكامها في بحثها الخاص بإذن شاء الله . (انظر : مهابه) .

تقسيم شركة العقد باعتبار التساوي والفاوت

٢٦ - وللمراد التساوي والفاوت في أمور خمسة -

(١) رأس مال الشركة الشامل لكل مال للشريكين صالح للشركة (مفود) .

(٢) كل تصرف تجاري في رأس مال الشركة .

(٣) السبع .

(٤) كفاية ما يلزم كلا من الشريكين من دين التجارى

(٥) أهليه التصرف^(١)

وتنقسم شركة العقد بهذا الاعتبار إلى قسمين .

(١) شركة معاوضة (٢) شركة عيان .

٢٧ - وشركة المعاوضة عند الحظية هي التي يتساوى فيها تساوي الشركاء في هذه الأمور

() ويتساوى في معاد هذه الأمور بخدمة ملائمة شركة الأموال . ولا يعني ما يلزم من المصروف بالنسبة لسائر الشركاء . ففي شركة الأحياء ، يلزم القليل طعام رأس المال ، وتعدد العمل طعام التصرف فيه ، وبكفاية ما يلزم بسبب الشركة بملك كفاية دين التجارى . وفي شركة قروية ، بالإضافة إلى تصادفه الشريكين يتوزن ما يلزمه في القيمة من أثمان للشركات طعام رأس المال

صحيحة ، ويكون الربح عن مخرطه ،
والخسارة بقدر ما يثبت
ثانيهما أن يشرك اثنان مصداقاً في كل
ما يثبت فيه وعليهما عهد صحيح أيضاً
لكن بشرط أن لا يدخل فيه كس نادراً ولا
غرامة - وإلا اختص كل شريك بما يستعده
من مال جسده أو عمله ، وبما يلزمه من
صيانة فكل عس في هذا ما كسب ،
وعندها ما اكتسب^(١)

مثال اكتسب النادر المصلحة والركاب
والمداد .

مثال العرامات ما يلزم بكفالة ، أو
عصب ، أو جناية ، أو قذف عارية^(٢)
وهذا النوع لم يشترط فيه مخالفة مساوي
أعالي ، ولا مساوي الشريك في لعنه
النصف .

تقسيم شركة العقد باعتبار
العموم والخصوص

٢٨ - قسم الحظية الشركة بهذا الاعتبار
لأش

(١) مطلقة

(٢) مقيدة

ومن تطل الكفالة ؟ الظاهر من أنها
كفالة لجهول ، فلا تصح إلا صحت ،
والعنان لا تنصص الكفالة ، فتكون فيها
مقصودة وهي مقصودة لا تصح لجهول ،
لكن الذي في الحاشية هو الصحة ، ومن
وجه أنها في الشركة تبع على كل حال ، وب
صرح بما^(٣)

ثم يشترط مالكيه المساهة في هذه الأمور
الخمس لصحة لفقصة من كل ما عدهم
من الفرق بين طبعي شركة نقاقصة وشركة
العنان ، أن كلا من الشريكين في شركة
المداومة بطريق التصرف شريك ولا يجوز
بلى مراجعته وأخذ موافقته في كل تصرف من
تصرفاته للشركة ، بخلاف العنان ، فإنها
لا بد منها من ذلك^(٤)

أما الحائز فلمداومة عندهم معبان .
أحد من الشركات الأربع مجتمعة
العنف ، والخصومة ، ولأدائ ، والتوجه
جدة فوص كل من الشريكين لصاحبه
بخصامة وبصرفات سائر هذه الشركات
صحت الشركة ، لأنها مجموع شركات

= مجموع الناس إلى شقاق مرفضي ، مدح الصانع
٧ / ٦ : فتح المعجم ٧ / ٦
١ : فتح القدير ٢٠ / ٥ ، زاد المعاد ٣ / ٢٥
٢ : المحقق من قبل ٢ / ١٨ ، ٢٦١ : بلده قال
٢٧١ / ٢ : الفراهيدي ٣ ، ٢٧٤

١ : سورة البقرة ٢٨٦
٢ : الشرح الكبير ١٩٩ / ١ ، مطالب أول تيسر
٣ / ٥٢٣ ، الإنبات ١ / ١٦٥

معتبة ، وما يرضى عليه الشاعرية ، أنه يجوز لبيد تصرف أحد الشركيين ، وإطلاق تصرف الآخر إلا أنه حكى عن بعض أهل الفقه أنه لا بد أن يرضى لكل شريك مطابق نصه ، ويحتسب كلام بعض مالكية إبطال الشركة بالتأنيث ، وإن كان الصاهر عدهم لهم صفة الشركة مع عدم لزوم الأجل شركة الحبر .

٢٩ - هذا نوع من الملكية بأشياء ، وتقسوا فيه بقضاء عمر وحدها بعضهم يثبت « استحقاق شفعي فيدخل مع مشري سبعة أنفس من سوقها أفعلها ، على وجه مخصوص ، ويستصح باسمه من شرائها عند ذكرها في سبع شرائط

ثلاثة خاصة بالسبعة وهي

(١) أن تشتري بسوقها العدد بينها - لا بد أن تكون ، ولا يرفق ، ثالثاً أو غير ثالث ، على المتعدد

(٢) أن يكون شرائها للشعرة ، ويصلق لشري في أي شيء ذلك يمينه - لا أن تكلمه قرر الأحوال كثيرة ما يهدي شراها لقبه أو العرس مثلاً

المطلقة هي التي لم تفيد بشرط جعي أمته لإادة شريك أو أكثر بأن تفيد شيء من المتاجر دون شيء ، ولا زمان دون زمان ، ولا مكان دون مكان ، ولا يخصص الأشخاص دون بعض النح . كأن الشريك الشريك في كل أنواع أسجله وأطلق اسم بصرفه لأكثر من هذه الإطلاق شبه الزماني وغيره يكون في شركة اثنين ، أو في شركة القارعة فلا بد من الإطلاق في جميع أنواع التجارات ، كما هو صريح المذهب ، وإن كان في سحر الزمان أمارة تكون مقبلة بنوع من أنواع التجارب . والإطلاق زماني إحسان من اختيارها ، ليس

والقيدة هي التي قدمت بملك كافي لقب بعض الأنبياء أو لأزمان أو الأمكنة كان تفيد باحترق أو انقوصجات أو الجبابر أو القبالات ، أو تفيد بموسم فصل هذا العام ، أو سلال هذه المحافظة واستفيد ببعض المتاجر دون بعض ، لا يتأخر في شركة المفوضة ، أما التثنية ببعض الأوقات دون بعض يكون فيها في الناح

وتسرع الشركة إلى مغلقة وقيدة ، بما لها القيدة بالزمان ، يوجد في سائر المذاهب

١ - مسمى المحتج ١٠٣/١ - دولي محمد - ١٠٣٩

وإنه ينص الملكية على أنه لو قال أحد الشريكين لأخيه: شاركني ، أو فني بالمكس ، أو كس ، وأنه يكفي حفظ المالين ، أو الشروع في أعمال التجارة بشركة ، كما ينص الحاشية على أنه يكفي أن يتكلم في الشركة ، ثم يحمدا المال عن قرب ، ويشرعا في العمل

وعند التسامع لا تعني دلالة الفعل من اللفظ أو ما في معناه ، لأن الأصل حفظ الأسوال على أربابها ، فلا يتفصل عنه إلا بدلالة ما فصل قوة - حتى لقد صنف التسامع وجه منهم بانعقاد الشركة لفظ ، اشتراكا - بدلالة عرفها على الإذن في التصرف ، وأو أن لا كفاية به حتى يقترب بالإذن في التصرف من الجانبين - لأحياء أن يكون إيجابا عن شركة ماضية ، أو عن شركة عند دقمة لا تعرف قديما . وهم يصححون اعتمادهم شركة هناك بلفظ مفردة ، إذا اقترب من العسان ، وإلا فهو ، إذ لا مفردة عندهم ، ولحاجة ما يصح له لفظ عندهم أن يكون كتابة عتاد - به ، على صحة العقود بالكتابات^{١١}

٣٣ - ويثبت شركة المفاوضة في التمثيل أن يشوب شخص لأخر وكلاهما من أصل الكفالة - شريكك في قبل جميع الأعمال ، أو

٣١ - ونص دلالته الفعل مقام دلالة اللفظ^{١٢} ، فلو أن شخصا أخرج جميع ما يملك من نقد ، وقال لأخر أخرج مثل هذا واشتر ، أو رزق الله من وبيع فهو يثبت على التناوي أو لك عيه الثلاث ولي التثبت ، نعم يتكلم الآخر ، ولكنه أخذ وأعطي وبعض كما أشار صاحبه - فهذه شركة عند صاحبة - ومثل ذلك يجري أيضا في شركة المفاوضة - كان يخرج هذا كل ما يملك من الفود ، ويقول لصحابه الذي لا يملك من الصيد إلا مثل هذا القصر أخرج مثل هذا ، على أن تسجر بجميع المالين في جميع أنواع التجارات ، والربح بينا على سواء ، وكل واحد منا كفيل عن الآخر بذهون التجارة ، فلا يتكلم صاحبه هذا ، وإنما يعمل مثل ما أشار هذا مذهب الحنيفة

٣٢ - والاشتراك بدلالة الفعل ، هو أيضا مذهب المالكية والحنابلة ، إذ هم لا يعتبرون في الصيغة إلا ما يدل على الإذن عرفا ، وهو لم يكن من قبيل اللفظ أو ما يجري عرفا - كالكفالة وإشارة الأخرس للهمزة

١١ - فتح جلد ٥ ، ٧ ، رد المحتار ٢٣ ، ٢٤٨ - الخروفي على جلد ٤ / ٣٥٥ ، الشركة الموان ٢ / ٢٢٢ ، مطالب أبي حنيفة ٢ / ٢٠٦ ، وهذا من تصرف جميع الفيد باللفظ ، والتمثيل عن النفس ، كما صنف در ٢ / ٢٢٢

١١ - معي التصحيح ٢ / ٢١٢ ، ٢٢٣

وأبرز الحادثة الشركة في محصيل المباحث ،
حتى جعلوها نوعاً متميزاً من شركة
الأعمال^(١)

ب- شركة ولي المحجور: وهذه
الشائعة ومماثلة على أن نولي المحجور
الشركة في مال محجوره ، لأنه يجوز له أن
يشارك بها ، مع أن لمصارف بلذهب
مجزء من ثباته ، فالقول أن تجوز الشركة حيث
يكون ربحه كله موزع عليه ، ومن هذا
القبيل تقريرهم أنه إذا مات أحد
أشريكين ، وورث محجور عليه ، فإنه يجب
على وليه أن يستمر في شركة إد رأى
الفصلحة في ذلك - ومن شرطها أن يكون
الشريك المنصرف أميناً للموثرين عدم هذه
الأمانة ، وضاع المال ، كان القبيل على
الولي ، لنقصه بعدم اسحت^(٢)

ثم لا يفي أن اعتبار الأهلية ، أهله
التوكيل ، وأهله التوكيل ، إنها هو حيث
يكون بمنزلة كلاً الفرديين ، أما إذا كان
لأحد من محاسب - وبذلك عند الخدمة لا
يكون إلا في شركة المال - فالتريضة هي

بصفة الآخر ، ولا فالأصيل في الكل يختص
بكل ربحه ، ويختص من العبر لا يتصرف
لا بولاية أو وكالة ، والفرص أن لا ولاية ،
فمنه يفر إلا التوكيلة^(٣) فالاحتشاش
والاحتياط والاضطراب والتكدي ، أعمال لا
تصح لشركة لها ، لعدم ثبوت بوكالة ، إذ
ذلك فيها يفتح لمن طهر النسب - وهو
لأحد شأن مباحث كلها ، فقد جعل
الشرع سب الملك فيها هو سب اليد^(٤)
(٢) أهلية كل شريك للتوكيل والتوكيل ، لأنه
وكيل في أخذ التصرف ، فحسب في الآخر ،
ولا تصح لشركة من تصهي صبر ، فتكون في
التجارية ، والمعنى الذي لا يعمل^(٥)

٣٧- وهذا الشرط يشبه موضوع وثائق^(٦) ،
لأن الجميع مجبور على أن الشركة تنقسم
البوكالة ، ولكن اختلاف يقع في طريق
التطبيق فمثلاً

١- المباحث لا يراها حتمية مع قبل
الوكالة ، يسر هي عند غيرها مما يعلوها
وبدا مثل المالكية لشركة الأمدن شركة
الصناديق في صيد ، والمعارين في البحث
عن الثماني - كشركات التخط القائمة الآن ،

(١) تقرير على غليل ٢٦٥ / ٢ ، ٢٦٩ ، شركة البون

٢ / ٢٦٩ ، ١٧٩ ، جليل أبو مني ٣ / ٢١٩ .

ليل الطيب ١٧٧

(٢) على الحناج ٣ / ٢٦٣ ، هيئة التفتاح وعواشبه

٥ / ٥ ، الذي لا يرتفع ٥ / ١٢١

١- مع القدر ٢

٢- فتح صدر ٥٠٠ ، ولقد في بدائع الصنائع ٦ / ٦٣٠

٣- بدائع الصنائع ٩ / ٥٨

٤- الفخر لا يرتفع ٥ / ١٠٩ .

لهذا جعل لشريك آخر معلوم، مقداره من
أرباح مال شركة : كخمسين أو مائة دينار
كل شهر، فقد نقضوا في غنية من المصيط
أن الشركة صحيحة، واشترط باطل^(١)

٣٩- وهذا الشرط موضع اتفاق. وقد حكى
أبو المنذر إجماع أهل العلم على أن لا شركة
مع شرط مقداره معين من الربح - كقوله -
لأحد الشريكين سواء اقتصر على اشتراط
هذا المقدار معين لأحدهم، ثم جعل زيادة
في النسبة لشروطه من الربح، ثم
انقص من هذه النسبة، لأن ذلك في
الأصول كلها قد يعمي إلى اختصاص
أحدهما بالربح، وهو خلاف موضوع
الشركة، فلو كانها غير أخفية - قاطع لها.
ومن هذا المنطلق، ما يشرط لأحدهما ربح
عين معينة أو مبلغ من أرباح الشركة. كقوله
الثوب أو أحد هذين الثوبين أو ربح عشرة
كدرت - كقوله المسفرة إلى باريس، أو هي أو
أنت تلبها إن سدن - أو ربح هذا الشهر أو
هذه السنة

ربح الحساب على أن من هذا المنطلق
أيضا، أن يكون أحد الشريكين ملاحق
لك ربح النصف، لأنه يؤدي إلى أن يستأثر

أحدهما بالأذن للحوكل، وأهمية المسادود
للتوكل. ولذا ينص الشارع على أنه في هذه
الطائفة، يصح أن يكون للأذن أعمى، و
كأن لا يد أن يوكس في خلط، مائلين، أما
المأذون فلا بد أن يكون بصيرا^(٢)

ثانيا - أن يكون الربح معلوما بالنسبة

٣٨- أي أن تكون حصة كل شريك من
الربح محددة بنحو شائع منه معلوم النسبة إلى
جمله كقوله - فلذا تم العقد على أن
يكون للشريك حصة في الربح من خبر يمان
مقدار، كقوله عقدا فاسدا، لأن الربح هو
مقصود الشركة قصد بجهالة. كالعرض
والمعرض في البيع والإحلاف. وكذلك إذا علم
مقدار حصة الشريك في الربح، ولكن
جهلت نسبها إلى جمته. كقوله أو أكثر أو
أقل، لأن هذا قد يؤدي إلى خلاف مقصود
العقد. أي الاشتراك في الربح، فقد لا
يحصل منه إلا ما جعل لأحد الشركاء، فيجمع
ملكا خاصا لواحد، لا شركة به لسوء، بل
لأولاه. وهذا يقطع لشركة لأن لشروط إذا
دار هو كمن لا تنقص من الربح، نحو
الشركة، من فرض من لم يجب شيئا من
الربح، أو أن يصنع من الآخر

(١) مدائع الصانع ١/ ٥٩، (٢) حج مقدر ٢/ ٢٥١
الفتاوى المصنوعة ٢/ ٣٥٠، (٣) المحقق ٢/ ٢٥٢

(٤) سمي مدافع ١/ ٤٧

بشركة المفوضة ، وبخالفهم في التخصيص .
وهي المالكية ومعاملة . فتم يسوها على
الكفالة ، واكتوما بها فيها من معنى قوتكاته
فيس على الشريك فيها عندهم صياح
عرامات لوصف شريكه دوى ' أن يكد هو في
أسبابه ^(١١) .

١١ - ثانيا - بشرط أو حيلة ومحمد التلوي
في أهلية التصرف ، فتصح بين الآخرين
الكبيرين ، اللذين يحتضان دينا وحدا .
كمسلمين وبصريين - أو ما هو في حكم
الدين الواحد - كدعيت ، ولو كان أحدهما
كتابيا والآخر عربيا ، إذ الكفر كله منه
وحدا ^(١٢) .

ولا تصح شركة المفوضة من حر وعقوك ،
وبن مكاتب أو مآدوا في التجارة ، ولا بين بالغ
وصبي ، ولا بين مسلم وكافر ، لا اختلاف
هذه التشريطة ، إذ المسلم والكافر محذور
عليها ، بخلاف الطوائف ، والكافر يسعه
أن يشتري الخمر والخمر ويبيعها ، ولا
كذلك المسلم

واحد شيء ، من الربح ، رهبا أنه من صله
في المنتصف الآخر - خلافا لمن ذهب إلى أن
ربح المنتصف هو نصف الربح ^(١٣)
ابتدع الثاني في شركة المفوضة خاصة
فتعقد عبانا إذا احتس شرط منه -

أولا - أهلية الكفالة

١ - ومحمد شرط الجنسية في كل من
الشريكين ، لأن كل واحد منهما بمنزلة
الكفيل من صاحبه فيما يجب من دين ،سجارة
أو ما يجري مجراها ، كالانقراض إذ كل
ما يلزم أحدهما من هذا القيل يلزم الآخر
فمن لم تتوفر فيه شروط هذه الأهلية - من
سوء عقل - لم تصح منه شركة المفوضة
ولو فعلها الصغير بآذن ربه ، لأن المنع
ذاتي ، إذ هو ليس من أهل التبرعات ولأن
الكفالة المصودة هنا هي كفالة كل شريك
جميع ما يلزم لآخر من الدين الأهلية المذكور
ومن هنا يسمح بمحمد شركة المفوضة من
مريض مرض الموت ، ومن في معصاة -
كبريت - لأن كفايته إنما تكون في حدود تلك
تركته ، والكفالة في شركة المفوضة غير
محددة

وأما الذين وافقوا المنتصب في أصل حول

١١ - بدائع الصلت ١ / ٦٠ ، ٦٦ ، رد المحتار ٣ / ٢٤٨ ،
٣٤٩ ، حاشي على الفتاوى ١ / ٢٦١ ، شرح الكبير مع
نسي ١٨ / ٥
١٢ - مفاهير فطيل صاحب كتاب المصدر وتطيل صاحب
النسبة وهم خلاف - إذ يقول للنسب التلوي في
كفره دعي - تصح على الهداية - ج ٣
المصدر ٢ / ٢٧

١٣ - الفتاوى ١ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ،
أولى طبع ٢ / ٥٠٠

أصل . واحتجوا بالرجوع بأنه صلوات الله عليه وعلى أهل بيته - وهم يهود - ينصف ما يخرج منها وهذه شركة ، وأنزع طعنا من يهودي بالظنية ، ووجهه دفعه ، ومات وهي مرهونة ^(١) - وهذه معلقة ، ولا ينفوي كلام المالكية خلاف من هذا ، إلا أنهم قالوا : إذا شك الشريك المسلم في عمل شريكه الكافر بالزنا استحب له التصلق بالرجح ، وإذا شك في عمله بالخصر استحبه له التصديق بالخبر ^(٢) .

ثالثا - أن لا يشترط العمل على أحد الشريكين

٤٢ - قال شرط العمل على أحد المتعوضين بعين الشركة عند الحقيقة ^(٣) ، لأن هذا تصريح بما ينافي بينهما فقلوه من الزيادة فيما يمسك الأشراك فيه من الحصول النصفات ، ولها الكية شيء قريب من هذا ، إذا شرطوا - في شركة الأموال مطلقا - أن يكون

أما أبو يوسف فيكتفي بالتساوي في أهلية الوكالة والكفالة ، ولا يعتد بتفاوت لأهلية فيما عداها ، ولذا فهو يصحح شركة لفارضة بين المسلم والذمي - قياسا على لفارضة بين الكفار والمجوس ، فإنها تصح برغم التفاوت في أهلية النصف ، بعد التساوي في أهلية الوكالة والكفالة ، ولا يرى أبو يوسف مردا ، إلا من حيث الكراهة ، لأنه يكره شركة بين اسم والكافر ، لأن الكافر لا يندى إلى وجهه التصرفات الفشوعة في الإسلام ، وإذا انتهى فإنه لا يمنع من غيرها كالسب وما إليه ، فيتوسط بينهم بمشاركته في كل ما لا يجل ^(٤)

ويرى المشافعية كراهة الشركة بين المسلم والكافر .

ولما للمالكية والحاشية ، فتقوا الكراهة بشرط أن لا ينصرف الكافر إلا بدخول شريكه المسلم ، لأن ارتكابه الفشورات الشرعية في تصرفاته للشركة يؤمن حينئذ أنه لا يضره معها شريكه المسلم ، ويؤمن وقوعه على غير وجهه من الوجهة الإسلامية - كعقد سري ، وشرء الخسر وأية - فقد نصر الحاشية على أنه - مع بساطته - يكون له نصيب على الكافر - وما لم يمس فإصل فيه

(١) حديث : أنه عامل لغيره غير المرحوم الطحاوي
 مستخرج ١ : ١٢ ط (الشيخ) ، وسهم
 (٢) ١٢٨٦ / ٢ ط (الشيخ) من حديث : من حسن
 الحديث : أن النبي ﷺ يرى بغيره موهبة أخرى
 الحديث الصحيح ١ : ٩٩ ط الشيخ
 (٣) حديث : ليس مدرك ١ / ١١ ط (الشيخ) في الخبر
 ٢ : ٢٤١ ط (الشيخ) الحديث ٢ / ١٢٩ ط (الشيخ) في الخبر
 ٢ : ٢٤١ ط (الشيخ) الحديث ٢ / ١٢٩ ط (الشيخ) في الخبر
 (٤) الطحاوي ٢ : ٢٤١ ط (الشيخ)

سواء أكان من التخليص ، أم من الذهب والفضة المصرويين ، أم العلوس المتأخذه أم الذهب والفضة غير المصرويين^(١) إذ جرى بها التعامل وعلى هذا استقر المذهب الخلفي

والمرويين كلها - وهي من هذا التخليص من الأعيان - لا تصلح رأس مال شركة ولا حصصه عند شريك^١ ولو كانت مكيلا لومرويين أو عطفا متقاربا ، في ظاهر لرؤية من أهد حقيقة ، ومعها أبو يوسف وبعض الخنابلة ونذهب عند جماهير شافعية إلى التفرقة بين نوعين من المرويين

النوع الأول : للذين بالمزورق والعديد المتقارب .

والثاني : سائر المرويين

وبعبارة أخرى : فروقا بين المشي ، والمتنوع مضمرا انقضاء الشركة في النوع الثاني بإطلاق ، وأجازوا في النوع الأول ، بعد الخط مع اتحاد الجنس ، دهايا إن أن هذا النوع ليس من المرويين المحصنة ، وإنه

العمل بمقرر المال ، أي عمل كل واحد من الشريكين بقدر ماله إن كان له النصيب في رأس المال فعليه النصيب في العمل ، أو التثاقن فعليه التثاقن ، وهكذا بحيث إذا شرط خلاف ذلك ، كان جرم ثلث العمل أو ثلثه على الشريك بالنصيب ، كانت الشركة فاسدة ، والربح على قدر المال ، ويرجع كل من الشريكين على الآخر بما يستحقه حصه من اجرة^٢ أما إذا وقعت الزيادة في العمل تبرها من أحد الشريكين دون أن تكون مشروطة به ، فلا بأس ، إذ ذلك يفضل منه وإحسان^(٣)

شروط خاصة بشركة الأموال معلما - أي سواء كانت شركة معاوضة أم شركة عيان .

٤٣ - لشرط الأرب : أن يكون رأس المال هب ، لا ذهب لأن التجارة هي ما يحصل بمصود الشركة وهو الربح ، لا تكون بالدين . فجعله رأس مال الشركة منافي لمصودها^(٤)

٤٤ - الشرط الثاني : أن يكون المال من الإنسان .

(١) فتح القدير ١/٢٠٠ ، باختلاف ١٧٠/٢ ، المزدك التوقي ١٧٢/٢

(٢) بدائع الصنائع ١/١٠٠ ، والمختار ٣/٣٥١ ، والنفى ١٧٢/٥

(٥) رويان به باسم القير ، جاء بدعا على شرط أي من الخصم من رطب المصنوع ، ولا غير القير كذا في القريب ، والذي في المصنف نهر القير غير القير أي القير ويخص

(٦) في المحصر ٢/٣٥٠ ، بدائع الصنائع ١/٢٠٠

(٧) فتح القدير ١/٢٠٠ ، ٢٢ ، التوقي ١٧٢/٥

١٧٢/٥ ، ص ٢٠٦

أخرج كل واحد من شركاء ذب أو مضى .
كما نصح إذا أخرج أحدهم ذما وصحه
والشرح الثاني مثل ذلك . ونصح أيضا
عندهم بعض من جانب وعرض من الآخر ،
أو يعرض من كل مبيع سواء العقد في الحس
أو الخطأ . ولا نصح عندهم بذهب من
أحد المديين مضى من الجانب الآخر ، ولو
عجل كل مبيها ما حوجه لأصاحبه ، وذلك
لاحتياج شركة ومرف ، ولا نصح بطلبين
وإن عقد في التقدير والصحة^(١)

ذهب من أي بين إلى تصحيح الشركة
بالعروض مطلقا ، ويعتمد في المسبة فيصفا
عند العقد . وهي رواية من أحد ، أصحها
من أصحها أبو بكر وأبو الخطاب ، إذ ليس
في تصحيحها بالعروض على حد النحر
إخلاف بمعصود الشركة . وليس مقصودها إلا
جواز تصرف الشريكين في المالين ، ثم
انقسام الربح ، وهذا كما يكون بالأيان .
يكون بغيره واستأثروا بذلك باعتبار قيمة
عروض المجارة عند تقدير نصيب كل واحد^(٢)
الشرط الثالث ، أن يكون رأس المال
حاضر

هو عرض من وجه . لأنه يعتبر بالنعيم ،
نعم من وجه . لأنه يصح الشراء به دينا في
لذته ، شأن الأيوان . حسب أن يعمل فيه
بكلا الشبهين ، كل في حال . فاعمل الشبه
بالعروض قبل الخطأ . ومع انعقاد الشركة
فيه جهته ، والشبه بالأيان بعده ،
فصححت به ذاك الشركة فيه ، لأن شركة
لأنك تخلق ماخط ، فيحتفظ بها بجانب
شركة المتد . وإنما قصر التصحيح على
حالة انعقاد الحس ، لأن الخطأ بغير العس .
كحطط الجمع بالشعير ، والزيوت بالنسوس .
يخرج الشيء من مثليه . وهذا يؤدي إلى
جهالة الأصل والربح وسادة عند القسمة ،
لأن الحاجة إلى تقويمه إذ ذلك لمعرفة مقدار
والنقدية حزر وتحمس ، ويختلف باختلاف
العموم ، بخلاف المال فيه يحصل مثله .
ذهب أكثر المخالفة وبعض الشافعية إلى
الشرط أن يكون رأس المال من اقتصد
المصرف بأية سكة ، ويصرح ابن قدامة
من المخالفة بأن لا تسمح لشيء من العشر
إلا أن يكون في حقه المدين الضروي الذي
لا حتى لصاحبه التقدر عنه^(٣)

ولما ادانكبه تصحيح الشركة عندهم إذا

(١) انظر معجم ١٥٨/٣ ، ٤٩ . غرضي من مثل

٢٥٦/٤ تصحيح شرح المسد ٢١٢

(٢) غرضي لا بد مدانة ١٥/٤

(٣) عليه السلام ٢١٤ . انظر لابن قدامة ٤/١٢٩

مطلب قبل الشيء ١٢/٣

النصرف فيه تصرف الشركاء ، فإن الشركة
تتعد بهذا النصرف نفسه

أما المالكة فقد قرر المحرشي كلام جميل
بها يفيد اشتراط حضور رأس مال ، أو ما هو
مماثلة حضوره - إلا أنه قهر ذلك على رأس
مال هو نقد - مذكر أنه إذا غاب نقد أحد
الشريكين ، فإن الشركة لا تنصح ، إلا إن
كانت عينة قربة ، ومع ذلك لم يقع الاتفاق
على البدء في أعمال التجارة ليس حضوره

فإذا كانت حصة بمقدار ، أو قربة وافق على
الشروع في التجار قبل حضوره ، أو غاب
النقدان كلاهما (نقدا الشريكين) ولو عينة
قربة ، فإن الشركة حيث لا تكون
صحيحة ، ولهم من عند البعد بمسيرة
أربعة أيام ، ومنهم من حده بمسيرة عشرة
أيام ، واستقر به المحرشي . ولكن المحرشي
أشار إلى تفسير آخر ، يجعل هذا الشرط شرط
لزم ، لا شرط صحة ^(١)

الشرط الرابع المخطط

٤٦ - لا يشترط الحفية ولا الخابلة في شركة
الأسواق مخطط المالين . أما المالكة ،
فالمصوب أنه عندهم ليس شرط صحة
أصلا ، بل ولا بشرط لزوم عند ابن القاسم

٤٥ - فشرط الحفية أن يكون رأس المال
حاضرا ، قال الكاساني - إنما يشترط
الحضور عند الشراء لا عند العقد لأن هذا
كأن في حصول المقصود ، وهو الإيجار بثمنه
الريح - ولذا مألوف يدفع ألفا إلى آخر ،
على أن يضم إليها مثلها ، ويتجر ويكون
الريح بينهما ، يكون قد عاقبه عقد شركة
صحيحة ، إذا فعل الآخر ذلك - وإن كان
هذا الآخر لا يستطيع إشراكه في الحسابة إلا
إذا تمام البتة على أنه فعل ما اتفقا عليه

هكذا قرره الكاساني ، والكسالي بن
المسلم ، وجارهما ابن علقين ومينو
اصدبة ، عن الحفانية وحزارة المظني ، أن
الشرط هو أن يكون المال حاضرا عند العقد
أو عند النشر . فلا تصح الشركة بآل غالب
في الحالين . عند العقد وعند الشراء ^(٢)

والشرط لمخالفة حضور المالكين عند العقد
حيثما ذلك من الضاربة ، ويرون أن حضور
مالكين عند العقد هو الذي يقدر معنى
الشركة ، إذ يتبع الشروع في تصرف أعمالها
على الفور ، ولا يتأخر بمقصودها ، لكنهم
يقولون إذا عقدت الشركة بآل غالب أو دين
في الذمة ، وأحضر المال وشرع الشريكان في

(١) جامع مصابيح ٦٠/٦ ، ج ١ ص ١١٠ / ٥ ،
٢٢ ، ر المختار ٣٥١/٥ ، فتاوى المصنف
٣٠٦/٢

(٢) الشنقي لآل لندسة ١٣٣/٥ ، مختاب قول المصنف
٥٨/٣ ، ٤٩٩ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، المحرشي ٥٨/٣

شركة . وكذلك إذا خطا وضيا متميزين .
لاختلاف الجنس كشود مدبرين يسكنين أو
نفود ذهبية وفضية ، أو الوصف كشود ذهبية
وجديدة لأن بناء التمايز يجهل الخلط كلا
خط . وإذا يكون لكن واحد من
الشريكين رشح ماله ووصفته ، أي
خسارته ، وإذا هلك أحد مالين قبل الخط
هلك من صهيان صاحب لهيب ، ولا رجوع
له على الآخر بشيء ، وهم لا يعتمدون بالخط
بعد العقد ، وإن كان منهم من يتلفح إذا
وقع الخط بعد العقد قبل انقضاء
عمره : فيحتاج الشريكان إلى تجديد الإذن
في التصرف بعد الخط المتراضي ومن الهم
بعض أن المال يرثه ابنك أو يشرائه أو يهب
لها ، يكون بطبيعة الخط أبلغ خط ، ولو
كان من العروص العجبة^(١)

شروط خاصة بشركة المقايضة في الأموال
وهي شروط إذا انحلت كانت الشركة
عنانا

٤٧ - الشرط الأول الشرط المنعوبة للمساواة
في رأس المال

ويعتبر ابتداء وانتهاء فلا بد من قيلم

ومعه أكثرهم ، لأن الشركة تلزم عندهم -
خلافا لأجر رشد - بمجرة العقد ، أي بمجرد
تمام المصيدة ، ولو بلفظ : « اشتركا » أو ما
بدل على حد المعنى أية دلالة قوية أو
عالية . وإنما هو شرط صلب للمال من
الشريكين لها تلف ثبله ، إنما يتلف من
صهيان صاحبه . والشركة ماصية في الباني -
فما اشترى به للشركة وتلق شروط عقد ،
إلا أن يكون صاحب المال الباني هو الذي
اشتره بعد حمله بتلف مال شريكه ، ولم يرد
شريكه شاركته ، أو ادعى هو أنه إنما اشتره
نفسه - فإنه يكون لشريكه حاصلة ، حل أن
شرط الخط عند الملكية خاصة بالتلف أما
العروض القلبية ، فلا يتوقف صلب على
خطها ، كـ أن الخط ، ليس حتما أن
يكون حقيق بحيث لا يتميز المالان - فيها
لور أي القاسم ، وجرى عليه الأكثر ،
بن مكفي الخط الحتمي بأن يجعل المالان
في حوز شخص واحد ، أو في حوز
الشريكين مع - كأن يوضع المالان منفصلين
في دكان ويبد واحد من الشريكين مدناح له
أو يوضع كل مال في حافظة حل حدة ،
وتسلم الحافظتان إلى أحد الشريكين ، أو إلى
صراف عليها أو أي أمين مختارته .

وهذه الشاعية - إذا لم تخط للمالان فلا

(١) بدائع الصانع ٩ / ٦٠ ، بقية المسالك ٦ / ٦٨
حواشي تحفة ابن عاصم ٢ / ٦١٣ ، بدلية الطهيد
٢ / ٢٥٢ ، المحرري حل خط ١ / ٢٥٢ ، تها
الحتاج ٥ / ٦ ، معي الحاج ٢ / ٢

المساواة ما دامت الشركة في رأس المال قائمة
كألف دينار من هذا ، وألف دينار من ذلك ،
لأن الشركة عقد غير لازم ، فكل من
الشريكين قبضه متى شاء ، فبذلك
كانت جديدة كل ساعة . ولتخص استثمارها
بأبدانها في استثمار المساواة مفتحي اسمها
(مفوضة) فإذا انقضى ، بعد عقد الشركة
على التساوي ، أن ملك أحد الشريكين ،
يزول أو غيره ولو صديقه ، ما تصح به
الشركة . وهو الأكلان . وقصده ، فإن المفوضة
بطل ، وتقلب عنها موافق للمساواة .^(١)
إذا ملك ما لا تصح به الشركة كالمعرض ،
مضاربة أو غيرها ، وكذلك يكون فإن هذا لا ينافي
المساواة لأنها يصلح رأس مال للشركة ، فلا
ينبغي استثمار المفوضة إلا إذا قبض الدبرون
ألمها بحيث لا تحصل المدة وتبطل المفوضة
وتتغير عنها^(٢)

ولا يخل بهذه المساواة في أشهر الزيادة
عن أبي حنيفة . اختلاف السعر . كغرم
معيبة لها وقبضه بذلك ، إذا استويا في
القيمة ، فإذا زادت قبضة حصته أحدهما
خرجت الشركة من المفوضة إلى انعدام . ولا
أن تكون الزيادة قد طرأت بعد الشراء
بأخصتين ، أو إحداهما لأن الشركة في

الحالة الأولى قد انتقلت من رأس المال إلى
ما اشترى به ، فلم يمتنع في رأس المال شركة
ومضاربة ، وفي الحالة الثانية تكون الحصّة
التساوية كلها بينهما ، لأن نصف ثمن ما
اشترى مستحق على صاحبه ، ولها ينحق
الشراء بالخصمين جميعاً ، فالتخصيص
الاشترائي ، فلهذا يخرج ، إلحاقه
بحالة الأولى . وإن كان فقيهاً مباد
المفوضة فيها . وقد نعلم^(٣) أن مالكية
واحد به لا يشترطون المساواة بين الشريكين
في رأس المال فصحة المفوضة^(٤)

الشروط الثاني . حصول رأس المال لكل
ما يصلح له من مال الشريكين .

٤٨ - وقد تقدم أن الأشيان وحدها هي
الصالحة بذلك عند الحنفية ، إذ كان فيها
لا دين ، حاضرة لا غايه سواء أكلت ألمانا
أو من الخلفه أم يجريان التعلق

فإذا كان لأحد الشريكين شيء من ذلك
أثر بقائه خارج رأس المال . ولو لم يكن
فيه ، كان كان وريثة عند غيره . فالشركة
هنا ، لا مفوضة لعدم صلح مسما
إذ ذلك

أن ما يخرج عن هذا النمط ، فلا يصير

(١) ر. هـ ٢٧

(٢) مع المعبر ٦ / ٦ ، بدائع الصالح ٦ / ٦

(٣) بدائع الصالح ٦ / ٧٨ ، رد المحتار ٢ / ٢٥٠

مع تصرفهم - كالتسايئة - بصحة شركة القضاة - وبغيرها من سائر المصاعف - عن أن يعمل الشريكتان بأجرة أحدهما ، في بيت الآخر . ويكون الأجرة بينهما ، لأنها بدل عن العمل ، لا عن قفله وسكانه . وكل ما في الأمر ، أن أحدهما أعاد متبرعا يتصف بالآلة ، وأعاد الآخر يتصف المكتاب ، مع أن عدلت الشركة لحكم ما حصل لها على قدر أجر عملهم ، وأجر القفار والآلة وسجودها بما دفعه كل شريك ، هي عبء المتابعة ^(١) .

٥١ - ويكون الشريك في شركة الأعمال ، يستحق حصته في الربح ، ولو لم يعمل ، هو مبدأ مقدر أيضا عند خباثة على أن مهم - كالمسألة - من يهدي احتياجا أن يحرم من حصته في الربح من يترك العمل فلا عذر ، لإحلاله به شرط عن نفسه . وقما قرره امامية - وإن لم يصرحوا بأن فيه نسخا للشركة - أن الشريك بمنحى يا يتقبه من أعمال الشركة - بعد طرد مرض شريكه أو طرد عينه - صلت ، وعصلا ، وأجرة عمل بحال ما نقله في حضوره صحيح أو بعد شيئا أو مرضه لفترة وجيزة ^(٢) .

أحدى على الشركة وشريكين حتى لو أن شاء ، بعد هذه الفترة ، أن يبارز حقه في التقبل ، لم يكن لشريكه أن يمنعه ، فإذا تقبل العمل أحد الشريكين بعد فساد الشركة بدم به وحده - كان تقبل الذوب بالحق ، ولعله وعطاه - فالأجر بينه وبين شريكه متصفا ، إن كانت الشركة مداومة - وظل ما بعدا إن كانت عدا - ذلك أن التقبل وقع عنها - إذ شرطه عن الشريك الآخر بطريق الوكالة - وصار العمل مضمون عنها بعد التمس : فافتراد أحدهما به إعداء متبرع بها بالنسبة لما كان به على شريك ، واخراج بالصان ^(٣) .

ومن أمثلة الشركة الفاسدة التي حلت من هم أحد الشريكين شركة لصارة ^(٤) يتفق فيها الشريكان أن يقدم أحدهما آلة العصرية ، ويقوم الآخر بالعمل فيه تقبلا وانحازا - ولا شأن للأول بعد ، إلا في اقتسام ربح ، وقسط هذه الشركة ، تكون الأجرة للعامل ، لأب استغلت بهمه ، وعليه لصاحب الآلة أجرة مثل قفله .

وقد نص الحكم على فساد هذه الصورة

(١) في الشرح ٢ ، ٣٥٨ ، يدفع الصالح ٦ / ٦٤ ،

مطلبه من الش ٣ / ٤٠

(٢) دفع القدر ٥ / ٣٢ ، ود الفجر ٣ / ٣٦٩ ، فمن الأمر قداما ١٥ / ١٠٥

١ في الشرح ٣ / ٣٥٨ ، مظهر القدر ٢ / ٣٢٩

(٣) من المصنفه لأن بالحقلة فقد عاد في المصالح

صورت للشركاء من بعضه ، وانحصار ، بالكر - الصالح ، وإذ من فساد

في حالة اشتراط العمل على واحد من
بعضه . لكن اختيار ابن قداسة الصحة .
وذلك انه فليس يرضى أحد والأوامر فيمن
دفع دأبه إلى امر فيعمل عنده ، والكسب
ببعضه ويجري عنه ابن يمية ^(١)

والثانية يصفون القول بالفساد . سواء
اشتراط العمل على الجميع أم على بعض دون
بعض . لأن هذه أمثلة متباعدة فلا يمكن أن
تعممها شركة صحيحة . فتعبر أحكام
الشركة الفاسدة ^(٢)

٥٣ - شرط الثاني أن يكون العمل
اشترك فيه يمكن استحقاقه بعد الإجراء
كالمساحة والصناعة والحرفة وكالتصاغة
واحدانية التجارة ، وتعليم الكتانية أو
احساب أو الطب أو الهندسة أو المهن
الأدبية . وكذلك ، كل ما أفتى به المختصون
استحقاقاً لجميع القرآن والعقود والحدود
وسائر العلوم الشرعية . وإن كان الأصل فيها
عدم صحة الإجراء عليها كسائر القرب .

أما ما لا يستحق شرط الإجراء ، فلا
يصح فيه شركة الأعمال . وهذا ينظم جميع
المحصولات الشرعية كالشايعة عن المولى ،

٥٢ - أما الآلة ، فإن للآلة بضرورة متعمدة
تعمل . فلا بد أن تكون مملوكة لخصه
الشريك في العمل بحيث لا يجوز أن
يشرط عليه تقديم شيء لآلة على حين أن
حصته في العمل هي الثلث أو النصف .
فإن أن يحسب حساب هذه الآلة في حساب
العقد . فإن ذلك يعدل الشركة المتفاوت بين
الربح والعمل نظراً إلى تكلفه الاعماريه .
وإن كان يمكن التجاوز عن فرق يسير شرع
به في العقد ، أما التبرع بعد العقد ، فلا
حد له . فكيف إذا قدم أحد الشركيين إلى
العمل كلها مجاناً في العمل ؟ على أن غير
سحب وصحة . من المالكية . لا يكون
بهذا بل بشرط أن تكون الآلة بين
الشركيين شركة منك : إما ملك عه ، أو
ملك متعة . أو ملك حور من جانب ومدة
منفعة من الآخر . كما إذا كانت ملكاً لأحدهم
ويكفي أجر شريكه حصة من تساوي حصته
في العمل ، أو كانت لكل من الآلة هي ملك
من خاص ، إلا أنها تكاد في بعض هذه
بعض تلك في حدود النسبة المطلوبة . بل
إن ابن القاسم يُحتمل أن يكون في صحت لأنه
سواء . فلا يسوغ أن تكون بينهما بطلان رقة
لأحدهما ، ومثل حقيقة للأمر

وأكثر الحد منه يوافق من الحكم بالفساد

(١) المحقق في حاشي ١ ، ٣٦٨ ، ٢٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٢
المسألة ٢ ، ١٧٢ ، مطلب في المير ٢ / ٢٥١ ،

المير ١٧٢

٢ - مادة المسألة ٢ ، ٢٢٦ ، مقرر للمناق ٢ / ٢٦٦

من حصة ، أو عن التصاوت معدوم أيضا كان -
كأن يكون لأحد الشريك أو الربح ، أو أكثر
من ذلك أو أقل ، وللاخر الثلاثة لو قتلوا
الأرباع الثلح ، وإذ كان معمولاً في شركة
المعاملة لا تكون إلا على النسي في الربح
عند الحصة ، لولا يجب هذا أن تكون على
النسي في حصة الشريك ولها أيضا

فإذا شرط لأحد الشريك في الربح أكثر
أو أقل مما عليه من الصياك فهو شرط باطل لا
شره ، ويظل ربح بينهما بسببه صياكها ،
لأنه لا يوجد في هذه الشركة سبب لاستحقاق
الربح سوى الصياك ، فيقتصر بقدره - ذلك
أن الربح إنما يستحق بالذال أو العمل أو
الصياك ، كما سيجيء في الأحكام ، ولا مال
هو ولا عمل ، فبمب أن يكون الربح بسبب
الصياك ، ولذا تكون حصة بحسبه ثلثا
بنز ربح عام يصمن -

وللحجب عند الحياطة أن الربح في شركة
وجوه يكون على حسب ما ائتم عليه ، لأن
الشريك في شركة وجوه يتحمل ، والشحرة
عمل يتساوت كونه ، كما يتساوت كنه ،
ويختلف باختلاف القاميين به شاطا وجوه -
والعدالة لن تترك الحرية للمتعاقدين ليقرر
كل حالة بحسبها ، حتى إذا انقضت
التعاقد في الربح ، لم يكن عليها من شرح

ولا عتق الحصة وقراءة القرآن بالانعام المكنه
نصحه الأد - كما ينظم جميع القرب - عدا
ما استندت لتأخرون الضرورة ، ثلثا نصيب
المعوم الشرعي ، أو تعطيل الصوائر
سليمه كالإلمنة والأذن وتضميم
بقراءن^(١) فلا يصح التعاقد على إنشاء
شركة وعاط تعبد الناس ويحكمهم بالأخرة ،
وكذلك لا يصح شركة الشهود ، لأن الشهادة
من عتقوبات الشرع إذ كانت روبا ، ومن
الفرق أن الفرائض وإن كانت حقا - سواء في
ذلك التحمل والأداء ، عن ما هو مفصل في
موصمه^(٢)

شرط خاص لشركة الوجوه

٥٤ - الشرط الحصة وكذا القاصي ومن
عمل من الحياطة أن يكون الربح بين
الشريكين نسبة ضماهما الثمن ، وصماهما
الثمن إنما هو نسبة حصةهما فيه بشرطيه
معا ، أو كل على الترادف ويقدار هذه
الحصص يتبع الشرط الذي وقع الشرط
عنه عند عقد الشركة فمن الحظر لشرع
أن يتعاقد في شركة الوجوه على أن يكون كل
من شريكه أو بشرطيه أحداهما بمسما

(١) بمس لأجر ٢٦٩ ، ٣٥٨ / ٣ (٢) بمس لأجر ٢٦٩ ، ٣٥٨ / ٣
(٣) بمس لأجر ٢٦٩ ، ٣٥٨ / ٣ (٤) بمس لأجر ٢٦٩ ، ٣٥٨ / ٣
١٧٢ / ٢ (٥) بمس لأجر ٢٦٩ ، ٣٥٨ / ٣ (٦) بمس لأجر ٢٦٩ ، ٣٥٨ / ٣
الشرع ٢٦٩ ، ٣٥٨ / ٣

أما الشراكة والمشاركة - فلم يشترطوا
علم الشريك بالبيع ، كما لم يشر
التوكيد^(١)

نعم شرط الظنحي ، ولقد الرأى من
المتعة . ومعها ابن رشد المالكي وحده
وبعض الحنفية^(٢) أن يكون المال مضافاً
عروض ، وإلا فالشركة باعية ، والبيع
لاح إلا أن هذا البعض من الحنفية لا
يلعبون البيع ، وإنما يترقبونه إلى
التقصير . فيظل بكل من الشريكين
مقتضى التصرف في مال الشركة من أجل
تقصيره - حتى يتم ، ويسر لها أي تصرف
آخر ، كالرهن أو الإجارة أو البيع بعير التصرف
الذي ينص به المال^(٣)

ويهد من قبل البيع ، أن يقول
الشريك شريكه لا أعمل معك في
الشركة من الآن فصرف ، الآخر في مال الشركة
بعد هذا ، فهو صاحب حصصة شريكه في هذا
المال عند البيع مثلاً في الثقل ، وقومه .
المنظور^(٤)

(١) منسب للمصنف ٢ / ٢١٥ ، مطالب لرب
٢ / ٢٠٦

(٢) بايع المخلوك ١ / ١٨ ، طلبة المعتقد ٢ / ٢٥٥ ،
المخرج ١ / ٢١٧

(٣) أبيه لغيره ١ / ٢٣٠ ، المخرج ١ / ٢٦٢
بإلحاق المصنف فتح القدر ١ / ٢٨٠ ، مختار ٢ / ٣٦٦

(٤) فتح القدر ١ / ٣٨٠ ، مجمل الآراء ١ / ٢٢٩

في التنازل عليه ومن ما يريان نظيره ،
لنفس هذا المبدأ ، شركات المصنفين
الأخرى ، والمشاركة ، إذ يكفي فيها أن
يكون الربح بين مسخفيه بسببه معلومة ،
على الساوي أو التنازل - يلقاها مع هذا
التنازل^(٥)

أحكام الشركة والأثار المترتبة عليها
أولاً - أحكام عامة

أ - الاشتراك في الأصل والمصلحة

٥٥ - حكم شركة المعتقد ضرورة المعتقد
عليه ، وما يستلزم به مشتركاً بينهما (أي
العائدين)^(٦)

ب - عدم لزوم المعتقد

٥٦ - وهذا متفق عليه عند غير المالكية
فبكل واحد من الشريكين أن يستقل ببيع
الشركة رضي الآخر أم لم يرض ، حضر أم
غاب ، كان مودعاً أم عروضاً

لكن المصنف لا يبعد عند الحنفية إلا عن
حجب علم الآخر به ، له فيه من مرته عما كان
له من التصرفات بمقتضى عقد الشركة ،
وهو عزل نفسه من الزم بالبيع واختاره ، فلا
يعلق على إصرار بعض

١ - المصنف ٢ / ٧٣١ ، والمصنف لغيره
١٤١٠ ، ١٢٣ / ٢٥

(٥) الظنحي مبدية ٢ / ٢٠٦

لأنه كالجمعية مال معروض يأخذ مالكه ، لا
ليستولي بملكه ، ولا يستوفى به ^(١)
والقاعدة في الامانات أنها لا تضمن إلا
بالعمى أو التقصير ، وإدما هما لم يعمدا
الشريك لم يقصر ، فإنه لا يضمن حصة
شريكه ، ولو صاع حال الشركة أو تلف
وبصدف يمسبه في مقدار الربح والخسارة ،
وصاع المال لو تلفه كلاً لم يضمن ، ودعوى
دفعه إلى شريكه ^(٢)

٢٥٨. ومن التساليج المترتبة على أمانة
الشريك ، وقبول قوله يمينه في مقدار الربح
والخسارة ، والذهب والفضة ، أنه - كسائر
الآباء ، مثل الوصي ونظار الأموال - لا يلزمه
أن يقدم حساب مفصلاً فحسبه أن يقول
على الإجمال م يمين عندي من رأس مال
الشركة إلا كذا ، أو تجشمت من الخسارة
كذا ، أو لم أصب من الربح إلا كذا . عن
قس منه فلفظك ، وإلا حلف ، ولا يبرأ .

هكذا أقرت فلولي الهداية ، وطبق

٥٧ - وبناء على عدم اشتراط التصويض ، إذا
اتفق إلى كان مال عروضا عندما انتهت
الشركة ، فإن للشريكين أن يقسلا
ما يريانه : من قسمته ، أو يبعه وقسمة
ثمة . فإن احتلما ، فلو ادعاهما القسمة ،
وأثر الآخر البيع ، أوجب طالب القسمة ،
لأنها تحقق لكر منها ما يستحقه أصلاً
وربما ، ذنب حجية إلى تكلف مزيد من
التصرفات ومن عب يمايز الشريك
انصافاً ، إذ المصالحات بها يظهر حقه
بالبيع . فلو طبع أحيد إبه هكذا قرره
لجنة ^(٣)

أما المالكة - عك ليس رشد وتقيده ومن
بعضها - فبعضهم أن عقد الشركة عقد لازم
ويستمر هذا فالزوم إلى أن يفي ذل ،
أو يتم العمل المتدي نص ، وقد استظهر
بعض المشايخ القول بعدمه ليف يلزم
شركة الأعمال بعد التفتيل ^(٤)

ج - يد الشريك يد أمانة :

٥٨ - اتفق الفقهاء على أن يد الشريك يد
أمانة ماله مال الشركة ، أي كان موعده

(١) المفتي لاس فدايد ١٢٢ / ٥ ، ١٢١ .

(٢) فتح القدير ٢٧ / ٥ - مجمع آخر ٢٧ / ٥
المسائل ٢ ، ١١٥ ، فتاوى تلوخي ٢ / ١٨٢ ،
المفتي حل تلي ٢ / ١٥٥ ، ٢٢٧ ، مقال أولي
لشي ١٢٧ / ٢

(٣) بين المحتش ٥ ، ٦٤ ، المفتي من خليل ٢٦٢ / ١ ،
مظن أول تلي ٣ / ٥٠٣ ، لقاء السبكي ٢٨٣ ،
مواعد لين رجب ٢٧ ، ج العنبر ٤ / ٥٠٥ ، جنة
المسالك ٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ ، دليل الطالب ١٤٣ ،
أله روج ٢ / ٧٧٧ ، جنة القضاة ٥ / ٥٢ ، مبي
المحتاج ٢ / ٢١٩ ، فتاوي من الشيخ ٣ / ١٥٧ ،
(٤) في المظفر ٣ / ٢٥٩ ، ٢٥٦ ، الإفتاء بلسا ،
ابن تيميم ٣٣٨

فانه صهيان القيمة ، ويحصل أن يكون الصهيان هو صهيان القيمة من كل حال - لأنه لم يقب من ذلك سواءاً^(١)

ومن التصدي أن يحصل مصعب شريكه حتى يموت ، فإن مات دون أن يبرهن حال مصعب شريكه : هل استولاه شريكه ، أو ضاع ، أو تلفت منه ، أو مدره ، أم لا ؟ وهل هو عين عتده أم عند غيره أم مجهول عن الناس ؟ فانه إذاً يكون مضمواً عليه في مثل تركته - إلا إذا حرره الزولن ، وبرز عن معرفته ، وبرز حاله بما ينفي ضيائه - وهذا هو معطوفون ابن نجيم في الأشباه والمعنى موبه مجهلاً ، أي لا بين حال الأمانة ، وكان يعلم أن ركبته لا يعمدها^(٢)

وقد عبر الشافعي والخليفة عن التحميل المذكور بترك الإبهام فكيف به أنشد من الخليفة ، إذ لا يعنى الشريك من الصهيان عدهم أم يوصي إلى ورثته من لديه شريكه ، بل لا بد أن تكون الرصة إلى القاصي ، فإن لم يكن فإني أقول مع الإتهاد عليه^(٣)

أب المالكية فكلمة إلا أهم يستحقون الصهيان بمضي عشر سنين ، ويقولون يحمل

العمرى ولكنهم فيه من حاجة القضاة . ثم إذا كان لأهله معروض بالأمره في واقع الأمر ، وإلا فإنه يطالب بالتصميل ويهدد بتحصي إن ، يفعل . بيد أنه إن أصر على إعمال فلا سبل عليه وراء يمونه^(٤)

وهكذا يفرض الشافعية ، رد ينصون على أن الشريك إذا ادعت عليه عتائه فالأصل عدها^(٥)

ومن التعدي حقيقة هي شريكه . فإن كل ما للشريك فده من كليات التصرف ، بهاء عنه شريكه امتنع عليه - فهذا مخالفه ضمن حصة شريكه كمن لو قال له لا تركب البحر بل النجوة ، تركب ، أو لا تبع إلا نقداً ، فباع نسيئة^(٦)

وهذا هو سبب قوله الخليفة ، إذ يقولون إن لم يكن لشريك بيع القصة صالحة ، كان البيع باطلاً ، لأنه وقع بلا إذن - إلا إذا جري عن أن بيع الفصول موقوف ، فيكون موقوفاً ، وإن كان ظاهر كلام آخره - منهم الفصح مع الصهيان ، إلا به صهيان الشئ ، بخلافه في قول الطلاب ،

(١) رد المحتار ٢ / ٣٢٧ ، الإجماع والميل من ميم ٣٣٧ ج ٢ لعل ٣ / ٣٥٧

(٢) المذهب ١ / ٣١٥ ، مذمة للمجاز ٢ / ٢٨٠ ، المعنى والشرح الكبير ٢ / ٣٤٩

(٣) رقت الشارح من ميم علي في رسالة دار ، بوز

سدي (رد المحتار ٣ / ٣٥٧)

(٤) من لا يفتي به ١ / ١٥١ ، ١٥٢

(٥) الإجماع بكيفية من ميم ٤١٥

(٦) المدعي على البيع ٢ / ٢٩٣ ، الفروع ٢ / ٧٥٧

يكن ثم سيل إليه ، ولذا لا يستقيم أن يكون
صاحب لأخر تصرف في مالك على أن
يكون الربح بـ ، أو على أن يكون الربح
بـ . فإن هذا ، حيث من حيث عند جميع
أهل الفقه ، والربح كله يرب لأهل دون
مراحم^(١)

٦٠ - وفي شركتي لأشرك (المتفاوضة والتعاون)
مال وعمل عادة ، والربح في شركة المتفاوضة
دائم عن التساوي كما علمه ، أما في شركة
تعاون فالربح بحسب إماليه ، إذا رأى
الشريكان إعمال النظر إلى العمل ، ولما لا
يعملا لشرط العمل قطعا من الربح يسائر
، وإنما هم يستحقه في الربح بدقتص
حصصته في رأس المال - من شرط عليه أن
يعمل في الشركة ، لئلا يكون قد استعطفه بلا
مال ولا عمل ولا صيانة سواء أشرط على
شريكه أن يعمل أيضا أم لا ، وسواء عمل
هو بدقتص الشرط أم لا ، لألا نشاط هو
شرط العمل ، لا وجوده

وهي هنا كـ ، سائلا في شركة التعاون أن

على أنه رد له ، إذا كان أحده دون بية
تؤتي^(٢) .

د - استحقاق الربح

٥٩ - لا يستحق الربح إلا بالمال أو العمل أو
الصيانة ، فهو يستحق بالمال ، لأنه يأنه
فيكون لما لك ، ومنه ما يستحقه وبه المال في
ربح المضاربة . وهو يستحق بالعمل حين
يكون العمل ، سيد ، كتصيب للضرب في
ربح المضاربة ، اعتبارا لإحالة

ويستحق بالصيانة كما في شركة الرجوع
عوله صورت الله وسلامه عليه ، خراج
بالصيانة ، أو الشقة بالصيانة^(٣) أي من
صمن ثبت فيه غلته ، ولذا سأل لشخص
بـ يتقبل العمل من الأعمال كحيطة برب -
وتعهد بإنجازه لقاء أجر معلوم ثم يتفق مع
آخر على القيام بهذا العمل بأجر أقل من
الأجر الأول ، ويربح هو فرق ما يبيع حلالا
طيبا - لئلا أنه صمن العمل ، دون أن يقوم
به ، ونعم أن لا يكون له مال أصلا

فلذا لا يوجد أحد هذه الأنسب الثلاثة ،
التي لا يستحق الربح ، لا يواحد متب ، ثم

(١) مقري على غلط : ٥٧٩ ، بله السالك
٢٢ / ٥

(٢) حبيب الخراج للفساد ، الصريح بـ رد
(٣) ٧٨ ، نفس عزت فيه وصلى ، من حيث
عقلا ، ومعه أبو الفداء كما في التلخيص خير
٢٢ / ٣ - ط شركة نظامه نية

١ - بفتح الصاد ٦٢ / ٦ ، فتح القدير ٢٠ / ٥ ،
حوتيه ص ١٨١ ، حاشية ٦٦ / ٢ ،
الخراج ٨ ، رد المحتار ٣٥٢ / ٣ ، حاشية السالك
٢٠ / ٢ ، الدرر الكامنة ١٧٣ / ١ ، صني صناع
٢٦٥ / ٩ ، الفرائدي على الشرح ١١٢ / ٢ ،
اليعقوبي ح ١٠٦٦ ، السلي لا في فقه
١١٠ / ٥

فقد وقع الشرط على خلاف ذلك كان العقد
فيه ماضيا^(١)

أما عند الحاشية فالشرط يقتدر به من
لم يشرط خلافه ، فبمقتضى مقتضى
الشرط^(٢) وبمقتضى بعض من أحرب عملته
موافقة الجمعية لعام الموقوفة فالشرط يقتصر
بمقتضى الشرط لا أن يشرط لزيد له العمل
فبمقتضى الشرط حاشية^(٣)

ويصحب لتلكه اشتراط أن يكون العمل
أيض بمقتضى الشرط^(٤) ولا تستدعي لشركة
كي تكون حصة أحد من في رأس المال
مالك ، وحصة الآخر حاشية ، وتعدالة على
تساوي في العمل ، فإن وجهه هذه لشركة
موصف قبيح ، استحق الشريك بالثلث
الرجوع على الآخر سند عمله ، أي مائة
مثل ذلك . مع هذا تمام العقد على الصحة
بحسب الشريك أن يتوسع بشيء من العمل .
أوبالجملة كذا^(٥)

وما في المذهب الأخرى ، فهم مصرحون
بأن العمل في شركة الحياض يصح أن يكون

(١) بلغة ملك ١ / ٧٧ ، الموقوفة الثاني ١ / ١٧٧ .
بمقتضى الحاشية ١ / ١٧٧

(٢) لمقتضى ١ / ١٧٧

(٣) وبمقتضى ١ / ١٧٧ ، وبمقتضى ١ / ١٧٧ .
١ / ١٧٧ ، مقتضى ١ / ١٧٧

(٤) مقتضى ١ / ١٧٧ ، والموقوفة
١ / ١٧٧

بتساوي ، إلا أن وجهه مقتضى الشرط^(٦)
الربح ، وأن وجهه مقتضى الشرط^(٧)
الربح . على معرمة وجهه لا يطاق ،
ولا حين لا تقتصر على الشرط العمل ، ولا
تقتصر على العمل ، والربح يوجب ثابته^(٨)
الحاشية فهي لمقتضى الشرط لا أن وجهه
من المال ، فبمقتضى الشرط

وقال صاحب المهر من حاشية ١ / ١٧٧
أما إذا شرط العمل عليها ، فبمقتضى ١ / ١٧٧
وبمقتضى ربحا ، جذر عند عماله الثلاثة ،
خلافه ربح ، والربح يوجب عن ما شرط .
وإن عمل أحد من مقتضى ، وإن شرطه عن
أحد من مقتضى الشرط الربح يوجب على رأس
ماله جزاء ، ويكون مالك لشيء لا عمل له
بصاحبه عند العمل ، أي ربحه وعليه
ومقتضى ، وإن ربح الربح بمقتضى . أكثر
من رأس ماله . حاز أنها على الشرط
ويكون مالك المدفع عند العمل مصلوفا ،
وبمقتضى ربح للمدفع . أكثر من رأس ماله .
لا يصح الشرط . ويكون على المدفع عند
المدفع مضافا ، لكن وجهه ربح مالك
والوجهه يوجبها على رأس ماله كذا^(٩)

٦١ - وبمقتضى الشرط عند المالك والمساهمة
أنه كالحاشية . لا بد أن يكون بمقتضى الشرط .

ومضى تنق في تقليد بعض أهل الخبر
تدري للآتين ، فهذا كلف لتحقيق الشريعة
المنطوية .

ولا يشترط الحنفية في الفارصة ولا في
العبان للحد جنس رأس المال ولا وضعه
مصححان مع اختلاف جنس المالكين - سواء
نسر على التدرج أم على التناوب ، مهما
تكرر حصة هذا التناوب ، أم لم يقدرا عند
المعد^(١) ولا تصح (بحلاف الجنس
كدرائهم من أحدهما ، وتوهم من الآخر ،
وبحلاف الرصف : كيف رصف - وإن
بماوت قيمتها .^(٢)

وشرح المالكية بالاشتراط المحال الجنس -
ذلك لوصف ، في التفرقة خاصة ، وهذا عند
حماهيرهم خلافا لأشهب ومحمون

٦٣ - ثانيا : صحتها مع علم غلط
المالين -

وهذا عند الحنفية والمالكية واختلافه خلافا
مشاعية كما بعدم .

٦٤ - ثالثا : صحتها مع عدم نسيم
المالين

لا يشترط لصحة المصوب أو العنان ، أن
يجلي كل شريك بين ملكه وشريكه ، بخلاف

من ولحد على معننى أن يأخذ أحد
الشريكين للأخر في التصرف ، دون
الحكمس - يتصرف المانون في جميع مال
الشركة ، ولا يصرف الأذن إلا في ملك
نفسه - إن شاء - ولا يصح أن يشترط عليه
عدم التصرف في ملك نفسه ، بل إن هذا
الشرط ليطل بعدم نفسه - لما فيه من الحرج
على المالك في ملكه - أما أن يتعهد هو بأن
لا يعمل ويشترط ذلك على نفسه على ما
يصحون ، فشرط أن يكون العمل مقصودا
على أحدهما ثم إن جعلت له لقاء عمله
ريادة في الربح مما يستحقه بحصته في
أصل ، وبما تكون شركة عنان ومضاربة ،
وإن جعل الربح بقدر المالين ، دون ريادة ،
لم تكن شركة ، بل تكون إضاعا ، وإن
جعلت الريادة لغير العامل ، بطل الشرط في
أصح - أي وكانت إضاعا أيضا ، كى هو
قضية كلامهم إلا أن في كلام ابن حنبل
التصريح بأن شركة العنان تقتضي الاشتراك
في العمل^(٣)

أحكام مشتركة بين المضاربة والمثلان

٦٦ - أولا : صحتها مع اختلاف حسن
رأس المال ووصفه :

(١) بدائع الصنائع ١ / ٩١ ، فتح القدر ٤ / ٦١
(٢) بدائع الصنائع ٢ / ٢٥١ ، فتح القدر ٤ / ٦١

(٣) مفتي للمحتاج ٢ / ١١٣ ، الفروع ٢ / ٥٣٥ ، مغلب
أهل الفهم ٢ / ٢٩٩

وذهب التسامية وأكثر الخيانة إلى أنه ليس لشريك حق التتوكل بشون إذن شريكه ، لأنه إنهم اتفقوا تصريحه هو وقاعدتهم ، أن من لا يعمل إلا بإذن لا يوكل إلا بإذن .^{٦٥}

٦٧ - مادام أن لكل من شريكين أن يستأجر من يعمل للشركة سوك في إصلاح ماله - كصلاح دوابه ، وتركيب الآلة - أو في حركته وحفظه ، لم في لأجار به ، أو في غير ذلك . ويعني ذلك عن شريكه ، لأن عقده التجاري قد جرت بالاستئجاره في كل ما يعود شفعه عن مجاورتهم .^{٦٦}

٦٨ - سألني الشريك الذي يؤجر نفسه لمن تكون أجره ؟ تكون أجره للشركة ، ما لم يكن قد أجره نفسه للخدمة ، فحينئذ تكون به خاصة وكلخفة في الثمن ما هو معمولها

أب بالنسبة لشركة المفوضة ، فهذا هو صريح ما نقله عن الشرحية - إذ نقول : ولو أجر أحد المتعوضين نفسه ، فلهذا

لكل شريك أن يبيع ويشترى بمدا وسيف - إلا أنهم لا يعرفون بين مفوضة وعقد^{٦٧} وذهب التسامية وبعض الخسنة إلى عدم حوار البيع سبنة ، لما فيه من الضرر ، ويعرض لهذا الشركة للصياح - ما لم يأن سائر الشركاء ،^{٦٨} وأقوى الاحتياط عند سامية ، إذ وقع الإذن في معنى سبنة لو بضعة عموم كبح كيف شئت - أن يعمل على الأجل المتعارف ، لا غير كفسر سبنة^{٦٩}

٦٦ - خلت - ذهب المحبة والمالكية ومعض الخلة إلى أن لكل من الشريكين ب يوكل في البيع والشراء وسائر تصرفات كاستئجار أحد أو دابة أو غيره أو صانع أو يصار شيء من محتوياتها ، وكالاتفاق في مصالح الشركة

على أنه يجوز لشريك الآخر أن يعرف أو يوكل الذي وكه شريكه ، متى ما شاء ، شأن وكيل التوكيل^{٧٠}

مقري عنه ابن حاصر ٢٠٩ / ٢ ، قلت إن السلف ١٦٩ / ٢ ، نص لا يرد عليه ٥
٦٩ - معروضات ٢٠٩ - ٢١٠ ، به الحاجة ٤ - ٥
٣٠ - دواتي به الدافع ٢٠٩
٤١ - دواتي نصا ١٠٩ ، جع مدبر ٢١٠ / ٤
٤٢ - معارض ٢٠٩ ، نص لا يرد عليه ١٠٩ / ٤

ولو كان من حسن عملها - كما لو أخذ مالا بضمايم به في نفس يوم لجارها لشركة (المسروعات مثلا) غلبة ما هناك ، أنه إذا عملت بنفسك عن عمل في الشركة ، فلا بد من إذن شريكه - حتى يكون هذا الإذن بمثابة التبرع له بعمله ذلك ، وإلا كان لمحد الشريك أن يرجع عليه بأجره مثل ما عمل عنه^(١)

٦٩ - ثانيا : ذهب الحنفية والمالكية وبعض الحنابلة إلى أن لكل من الشريكين أن يدع مال الشركة إلى أصبي مصاريفه ، لأن المصاريف أصعب من الشركة ، والأقوى يستحق الأصعب ، وإنما كانت المصاريف أصعب ، لأن الخسائر فيها يختص بها رب المال ، وهي في الشركة على الشريكين بقدر تملكه ، وفي المصاريف لنفسه ليس للمصاريف شيء من الربح ، أما في الشركة فالمصاريف فالربح بين الشريكين بقدر ماليتهم ، ثم يخص الشركة الاشتراك في الأرباح والربح ، وتقتضي المصاريف الاشتراك في الربح دون الأصل^(٢)

ثالثا : لو حياطة ثوب ، أو حصل من لأعمال ، فالأجر بينهما وكذلك كل كسب كنسبه أحدهما ، فالأجر بينهما ، ولو أقر منه للخدمة ، فالأجر له خاصة^(٣) ، وهو مأخوذ من البدائع ، وقد حلل الكاسبي استثناء الخدمة بأن الشريك فيها إنما يملك التفضل على نفسه ، دون شريكه ، بعلاقته بها ، فإذا التزم بالخدمة ولم ي . فقد وقى بها لزمه خاصة ، فتكون الأجرة كذلك له خاصة ، وإذا نقل عملا ما غير الخدمة ، والربح به ، فإن هذا التمس بالاتزام يكون على كلا شريكين ، لأنه يفلل الشركة ، فإذا أقر أحدهما بالعمل المتعزم ، وضع العمل عليهما ، وكان الذي عمل منصرف بحصة شريكه فيه ، فتكون لأجرة بينهما^(٤)

وليس لشريك المصروفة ولا لشريك العمل ، أن يؤجر منه بعمل من أعمال لجارهما ، ثم يخص بأجرته - إلا أن يؤذن له في ذلك إنما صريحا ، لأن لا يملك أن يدر مخصص الشركة ، دون حريج الرضا من شريكه - كما مره فيكمال من إهمام وميرة ، والقصور عند المالكية والحياطة ، أن يشركه يخص بأجرة عمله خارج الشركة ،

(١) الفهرست على منيل ١٠٠٠ ، باب الشركة

٢ - ١٦٩ ، حاشية على منيل ، باب الشركة ، ٢٤١ ، ٢٤٢

لأن الخدمة ١٢٣

٣ - ١٦٩ ، بدائع الصناعات ٦ ، ٧ ، خاصة من المدة مع صاح

٤ - ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ،

المجري عما ينهاه الناس ، وضاعون فيه
جاء في الفدية : « له أنه » أي من مال
المفوضة ، ويحدد دعوة منه ولم يقدر
بشيء ، والصحيح أنه منصرف إلى
المندوب ، وهو ما لا يعدل التجار
سرفاً ^(١)

كما أنهم لم يهتموا صرفة أبي يوسف في
عدم التفرد بين هذه الشركة الذي تولى
البيع ، فليس ما باع أو يبرأ منه ، وبين
هذه الشركة الآخر أبو برته ، ورواها خلقاً
لأبي يوسف أن الذي تولى البيع ، وروى
لشترى ثمر ما باع أبو برته منه ، بعد على
شريكه ، ويرجع عنه شريكه بحصته ،
كوكيل البيع إذا فعل ذلك حيث ينصف ،
ويرجع عليه مركله ^(٢)

٧٥ - وانحكه كذلك عند المالكة أيضا ، إلا
أنهم يقدون الإبراء المسموح به بكنهه خطأ
من بعض الثمن ، ويطلقونه بعد ذلك ،
فيستوي أن يقع من توالي العقد أو من
الشريك الآخر كما أنهم يضطرون لشرعات
المسموح به للشريك من التعميم بما يفرضه
العرف وفق ما يتناسب مع التركيز المالي
للشركة . وهذا مدأ عام ينظم أهدافها ،

الشركة سواء أكان هو بائع أم شريك
لأن الإقالة شراء في المعنى ، وهو يملك شراء
ما باعه ، أو باعه شركة ^(٣)

وهذا أيضا هو مذهب المالكية ، والحمد
عند اختلافه . ولولا ، على أن الإقالة تسحق
على أحد احتمالين - اعتبارا بالمرء بالحب
إلا أنهم يقدون بالصلحة - كما لو حجب
عصر المشتري عن الوفاء بالثمن ، أو تولى
وفرع غير على الشركة ^(٤) .

٧٣ - ثاب عشر . نهر لأحد الشريكين
إتلاف مال الشركة أو التبرع به ، لأن المصروف
بالشركة لتوصل إلى الربح ، فما لم يكن لفعة
إفتر صريح من الشريك الآخر ، لا يملك
أحد الشريكين أن يبيع ، أو يقرض من مال
الشركة ، قليلا أو كثيرا ^(٥) ، إذ لجهة بعض
تبرع ، والإفراض تبرع ابتداء ، لأنه إعطاء
المال دون تنجر عوض في الحال . فإذ
فعل ، فلا يجوز لفعه على شريكه إلا بدون
صريح ، وإنما يتعدى حصة نفسه لا غير

٧٤ - إلا أن المساحسين كدخلوا بعض
المستتاب على امتناع الحية ، إذ أجلازم في
اللفظ والحيز والفاكهة ، وبم يجري هذا

(١) بائع الصانع ٧١ / ٦

(٢) الخزي على الخليل ٢٥٩ / ٤ ، مطالب ليل النهر
٥ / ٣

(٣) للمع ٢ / ٢٥٦

(٤) منقول الفقيه ٦ / ٢٦٧

(٥) فتح القدير ٢٧٠ ، والمختار ٢ / ٤١٥ ، ٢٥٦

بأنهال الخاص ، وشركة للكل مع أحسن
 من مع شريك من ذلك إلا بالإذن ، كمي به
 عهد الإذن لعدم
 ولكن هذا الإذن العام لا يحل فيه بالسياسة
 لدية ، والقرض ، وكل ما يحد إلتزام
 لنهار ، أو تمديدا له بغير عرض . بل لابد
 من الإذن الصريح في هذا النوع من
 التصرفات ، لعدم على الشركة صرح به .
 الحسية والشاعية والخاصة^(١)

أحكام خاصة بشركة المفوضة

٧٩ - تلخص هذه الأحكام في أن شريكي
 المفوضة شخص واحد حكم في أحكام
 التجارة وتوابعها . وإن كانا اثنين فصية^(٢)
 والسر في هذا ، أن شركة المفوضة تخصم
 وكالة وكفالة ، إذ كل من الشريكين فيها
 وكيل عن الآخر فيما يجب له ، وكفيل عنه فيما
 يجب عليه^(٣) . وينصرف على هذا الأصل
 العام ، فروع رتبع شقي -

٨٠ - أولا كل ما اشتره أحدهم فهو للشركة
 إلا موافقة وحوائج أهله الاساسية - كما أن
 كل ما اشتره هو بشركة ، فذلك أن مقتضى
 عقد شركة المفوضة المساواة في كل ما يصح

رماعه ، والحواري إذا استأمت الناس ثوب
 هم في اقتداس مع الشركة وللخاصة بحر
 من - إلا أنهم أقل نوسا في هذا الملب ،
 وأكثر تقيدا بمراجعة فائدة الشركة^(٤)
 ٧٦ - ثالث عشر - ليس لأحد الشريكين أن
 يؤدي زكاة مال الآخر إلا بإذنه . لأن العقد
 بينهما على الشراكة ، والزكاة ليست سببا لهم
 أب بدون إذن رب المال لا تقع الموضع ، لعدم
 مسحتها بدون نية ، فتنفذ بالشركات ،
 وهو لا يملك التصريح بمال شريكه . هذا وإن
 له شريكه هذا^(٥) .

٧٧ - رابع عشر - ليس لأحد الشريكين أن
 يخلط مال الشركة بمال له خاص دون إذن
 شريكه ؛ لأن الخلط يستتبع ويوجب حقوق ،
 ويقود على حربه التصرف فلا يسلط أحد
 الشريكين عليه ، لئلا يتجاوز حدود ما وصي
 به صاحب مال مصر عن ذلك بحسبة
 والخاصة^(٦)

٧٨ - تنبيه - الإذن العام من الشريك -
 كقوله لشريكه تصرف كم ترى - يعني عنه
 الإذن الخاص في كل ما هو من قبل ما يقع
 في التجارة كالزهر والأرض وأسعره والخلط

(١) المشرقي عن خليل ٢٥٩ / ٢ ، ٣٩٠ ، مجلة السالك

١٦٨ / ٢ ، ١٦٩ ، مذهب أبي النبي ٢ / ٢٥٥

(٢) في القطار ٢ / ٢١٢

(٣) مذهب ١ / ٦٩ ، مذهب أبي النبي

٥٨٠ / ٢

(٤) رد المحتار ٢ / ٣٦٩ ، ومذهب الشافعي ١٠ / ١٠٠ ، مذهب

أبي النبي ٢ / ٥٠٨ ، الفقيه لأبي داود ٥ / ٥٧٥

(٥) بدائع الصالح ٦ / ٦٢

(٦) رد المحتار ٢ / ٢١٧

لشريكه أن يرجع عليه حصته في هذا الثمن

٨١ - ويرى ملاحروا مالكية أن خصة الشريك بالمفاوض الخاصة به شخصيا - من أجل طعنه بشرائه - ولياميه - وثقلاته - تلقى مطلقا ، ولا تدخل في الحساب إذا انفصلت من مال الشركة ، سواء تسلمت حصتها الشريكين ، وثقلاتها ، وبسر بلديها - إن احصيا - أم لا ثم عمنوا ذلك بأب نفقات يسيرة علة ، أو فاعله في التجارة (١)

أما خصة ليرة الشريك فيشترط لإلزام حسابها أن يتقارب الأركان عدد أملاك ، ومثوى اجتماعها ، وإلا فحلت في الحساب فأنها أخذت من مال الشركة فوق نسبة حصته ، رجع عليه شريكه بحصته فيها أنفق (٢) والشريك المفاوض مصدق عند الملكية في دعوى الشراء بنفسه وأعباله ، فيما يليق ، من الطعام والشراب والكسوة ، فود سائر العروص والمظفر (٣)

إلزام الشريك بدين على شريك بالمفاوضة

٨٢ - ثانيا ما ألزم أحد الشريكين في المفاوضة من دين التجارة ، أو ما يجري

الاشتراك فيه ، ونذله عقد التجارة ومن ذلك الإجماع ، لأنها شراء متعنة ، بها استأجر أحدهما فهو للشركة أيها نص حل ذلك المحمية (١)

وأي استثناء الموانع الأساسية ، إعلان المرفق قاض بأشائها ، إذ من المعلوم أن هذه تعد تقع على عاتق كل شريك خاصة نفسه وأهله ، دون أن يتحمل معه شريكه في ذلك عروما ، والمشرط عرو ، كالمشرط بصريح العبارة ، فيخص بهذه الموانع الأساسية مشتري - وإن كانت ، عند غرض النظر عن هذه القرينة ، مما يتلوه عند شركة المفاوضة ، إذ هي من نوع ما يتجر فيه ، وبفضل الشركة ومن الملاحظات الأساسية - وإن كانت صاحبة لشركة ، إذ شراء المنافع مما يقبلها - بيت يشاجر للمكس ، ومرة أو سبعة أو طاعة أو ذابة تستأجر لمركوب أو الحمل من أجل للمصلحة الخاصة كالخرج ، وقضاء وقت الإجازات بعيد ، من العمل ، وحمل الأمانة الخاصة وشرق آخر فإن الحاجات الأساسية يشتمل مشترها ثمتها كله ، لمكان حتمية به - ولذا ، لو اتفق بينهما من مال الشركة كان

(١) تقريري عن عمل بروتال ٢٦٨ / ١

(٢) القسري من عمل ٢٦١ / ٤ - يلقى قسري

١٧١ ، ١٧٠ / ٢

(٣) لجنة الملك ٢ / ٢٧١

(٤) صنع الضمير ١٠٩ / ٥ ، ومعتبر ٣ / ٢٤٨ ، ٣ / ١٩

بدائع الصنيع ٦ / ٢٣ ، ٦٤

مجان ذلك ، فرد بالبيع^(١) ، والرجوع
بائتم من عند الاستحقاق ، والمحال تسليم
بيع أو الشراء ، وقصها وقياسها سواء
كان ذلك كله طيا أم عليها فإذا اشترى
أحدهم شيئا للشركة ، وأراد أن يبارس شيئا
من هذه الحقوق ، غلبت عليه ، فإن ذلك
لم يكن مقصودا عنه ، بل شريكه أن
يقوم به بصفته ، وكذا ما هو في معنى
الشراء^(٢)

وتلقى بشري سعة من ملح الشركة ثم
يجد بها عيبا ، يكون من حقه أن يردها على
أي الشريكين شاء ، وإذا سمحت عنده
لأحدهم - كأن تبيع أنها مضمونة أو مسروقة -
كان له أن يطالب بشمها ، الذي دفعه ،
أيضا أنه ولو لم يكن هو الذي باشر عقد
البيع ، أو تولى قبض الثمن ، كما أن له عند
دعائه الصفقة أن يطالب من شاء منه
بسلوم السلعة ولو لم يكن هو الذي باعها ،
ولكل منهما أن يرفض الثمن ، ويقوم
بالتسليم المطلوب ، أو يقضه أحدهم
ويسلم الآخر ، أو بالعكس ، أما توابع
أحدهم شيئا من أرباحه الخاصة وأخره ،
فحقوق العقد خاصة به ، وليس للذي

يجرها يلزم الآخر ، ويكتفي إقراره بالدين
بموجب عليه لزومه للمنفعة بمقتضى إقراره ،
ثم لزومه للشريك بمقتضى كفايته وهذا
عند الخفية^(٣)

٨٣ - ومن المسالك على أن ذلك خلاص
بالإقرار بالدين أثناء بيع الشريك كما في
الإقرار بدين - كجديعة ووهي - أو بدين لكن
بعد انتهاء الشركة ، فإنما تنزع المنفعة من
العين أو الدين ثم هو بالنسبة خاصة
شريكه مجرد شائع وسعفه أو يملك مع
هذا تشهد ، ويستحق حصه الشريك
بها^(٤)

وعد حسنة ، في شركة العبد ، فون
مصول إقرار الشريك بالدين والدين على
الشركة ، ما دامت عامه ، وسببه من اختاره
بهي - بالأول في شركة المفضضة^(٥)

٨٤ - ثالثا حقوق لعقد الذي يولاه
أحدهما في ملك الشركة ، استنوبة بالنسبة
بها ، بسلامة بين القلب المعلن
بالمفضضة^(٦)

(١) مدعي غنائم ٦ / ٣٠ ، ركنون المذهب ٣٠٩ / ١ ،
ورد النصار ٣٢٩ / ٣ ، مجمع الآدم ٥٨٢ ،
المرشي على غلط ١٣٢ / ١ ،
(٢) المرجع ٣٢٩ ،
(٣) المرجع على غلط ١٣٢ / ١ ، ٣٢٩ ،
(٤) المرجع على غلط ١٣٢ / ١ ، ٣٢٩ ،

(١) حواشي نه - ملخص ٢٠٩ ، مطبوع في المطبع
١٣٢ / ٣ ، ٥٨٢ ، مطبوع في المطبع ١٣٢ ،
١٣٢ ، خراج الحديث ١٣٢ / ١

٨٩- حساسا . بيع القلوص من نرد شهائته له صحيح نافذ عند الخصمة أي على الشركة ولا تأثير هنا فتمه المحاسبة ، لأن للخصم وصين كخصم واحد بخلاف شريكه الضاد ، فإن غايها أن كلا منهما وكيل عن الآخر . ومواقع التهمة متشابهة من الشركات عند أي حيزه إلا إذا قيل للوكيل . دليل من شئت ، فيصح التعامل بمثل القيمة وبمكي الصالحين بإعجاب مثل القيمة لتصبح التعامل الذي لم يظنه ، بكل حال (١).

ودوب للملكية إلى أن تصرف الشريك القلوص بقدر بلا إذن شريكه إذا كان في حيز مصلحة شركة فلا بأس لديهم إذن بالبيع في موضع نية المحاسبة . ما دامت المحاسبة لم تثبت فعلا (٢).

مشاركة المقاضين لشخص ثالث

٨٧- بمماوص أن يتشارك شركة عان . ويقض ذلك من شريكه ، أحب أم كره . لأن شركة العنان دون شركة المقاضية ، فلا عطر في أن تصح في صحتها ، وتلق تبعاً لها . كما صحت لمصارف تبعاً لشركة مطلقاً . أي يضارب أحد الشريكين ثالثاً

يشترى مت مثلاً أن يطلب شريكه بتسليم الطبع ، ولا لحد ، الشريك أن يطلب . لشري بالتمس (١).

٨٥- ربما : تصرف المقاضين نافذ عليه وعلى شريكه في كل ما يعود عن مال الشركة نفسه سواء أكان من أعمال التجارة ولحققتها لم من غير ذلك

وهذا الحكم موضع رداق بين العائليين بلقبوصة وهم الخصمة والمالكية والمصلحة . وصرح لذلك بأن كل تصرف يلقى المصلحة يقيم به أحد الشريكين ، بلا إذن ساهن من شريكه ، يتوجب نفاذه على الشركة ، على إجازة اللاصفه . فإن ، بجر ، نفذ على التصرف وحده ، وصحب من شريكه . فلو أنه مثلاً ولي بأصل فتمس شخص أجنبياً صفة عقده هو أو شريكه بقدر ربحها بخمسين في المائة . فإن شريكه إذا لم يجر ، يرجع عليه بخمسة وعشرين بالمائة . إن كانت الشركة بالتصعب . لأن المحاسبة كالسراج . إلا أن يكون الدافع إلى هذه المحاسبة تألف عميل ذي طغر لمصلحة الشريك (٢).

(١) العنبري للمدبة ٢ / ٣٦٠

(٢) بدائع الصانع ٦ / ٣٧ ، ٧٤ ، و المصنف ٦ / ٣٥٦ .
المصنف السوي ١ / ١٧٤ ، والمحرشي من عمل
ومحمد ١ / ٣٥٩

(١) و المصنف ٢ / ٣٥٦ . مجمع الأمير ١ / ٢٢٥ ، النجدي
على الفتا ٢ / ٢٩٧
(٢) الفتاوى الدوقي ٢ / ١٧٤

بعض مال الشركة ، لا في جمعه ، ولا بد أن يكون هذا البعض على التعيين لا على النوع ، كما لو أخذوا مائة دينار من مال الشركة ، وجاء الأحبب بمائة دينار مثلاً ، وجعلوا يمحرون في المائتين جميعاً ، ولا شأن لهذا الأحبب بسحق مال الشركة الأول^(١) .

أحكام خاصة بشركة العتقان :

٨٨ - أولاً - يس كل ما يشتره أحد الشركيين يكون لشركة لأن الشريك الذي ليس بيده شيء من رأس مال الشركة ، لا يستطيع أن يشتري ما شيئاً ما يعبر إذن شريكه بل يكون ما يشتره حيث نفسه ، لو لم أراد أن يشتريه بطريق مشروع خارج الشركة ، ولا يمكن أن يكون لشركة لأنه نوع من الاستقالة ، واستقالة شريك العتقان لا تخور إلا بطلب شريكها من تجاوز مقداره رأس مال المتفق عليه^(٢) .

كذلك الشريك الذي كل ما بيده من مال الشركة هروض (غير مد) لو مده باض لا يعني بالتمس ، لا تعني للشركة صفة المتشركة بالعدد (أعني الأثمان) وأيضاً الشريك الذي يشتري للشركة موداً آخر غير النوع الذي انحصرت فيه تجارة الشركة

بمال الشركة . وهذا هو مطلب المصاحين ومقتضى تعليقه هذا أن لا تصح شركة المتفاوضة بمال الشركة المتفاوضة أي ألا يصح لأحد شريكي المتفاوضة - بدون إذن شريكه - أن يفاوض ثالثاً ، لأن الشيء لا يستعج مثله . وهذا هو السلي حري عليه أبو يوسف^(٣) ، واعتمده المتأخرون - إلا أنهم فسروا هذه صحته المتفاوضة من المتفاوض بأنها تمتنع عبثاً ، وما يخص الذي أخذتها - ولو مع من تزد شهادته به - من ربحها ، يكون بينه وبين شريكه لأول^(٤) .

ثم ير محمد بن الحسن عائد من أن يفاوض المتفاوض أما أبو حنيفة في رواية الحسن فسم يحل للمتفاوض أن يفاوض ، ولا أن يشارك شركة عتاق ، لأنه في كليهما تغير مقتضى العقد الذي تحت به الشركة الأول - إذ يجب للشريك الجند حقاً في مال الشركة لم يكن ، وذلك لا يجوز بدون إرضاء الشركة^(٥) .

وظاهر كلام الخاتبة وقال أبو حنيفة^(٦) أما المالكة فقد جعلوا للمفاوضين ، يفاوض ، أو ينفذ أية شركة أخرى - في

(١) جمع عقد ٢٦ / ٥ ، مدافع المصاح ٧١ / ١

(٢) كذا في المصاح ٢٦ / ٥ ، ٢٦ / ٥ ، ٢٦ / ٥ ، ٢٦ / ٥

(٣) مدافع المصاح ٧١ / ٦ ، مدافع المصاح ٧٥ / ٥

(٤) مقال أولي كسر ٥١٦ / ٣

(٥) الختمة من مقال ومقال ٢٥٩ / ١

(٦) مدافع المصاح ٧١ / ٦ ، ٧١ / ٦ ، ٧١ / ٦

الوكالة دون علم شريك هذا مذهب
المذهب^(١)

٨٩ - ولا توجد مثل هذه الشروط في المذهب
الأخرى ، عدا قول بمصلحة ، هنا وفي شركة
الوجود ، يرضى ادعاء الشريك لشركته
نصفه ولكنهم اعتمدوا جهب تصديقه
بجبهته^(٢) وهو في المصالح من الشاعية^(٣)
وعلاوة بأنه أمين يدعي نمكنا لا يعلم إلا من
قبله ، وبولا إمكان تصرفه بغيره عند الشركة
والإشهاد عن ذلك ، يصدق بلا جهب ، بل
عبارة للشاعية أنه يصدق في دعوى الشراء
لنصفه - وبو دليها ، وفي دعوى الشراء
لشركته - وبو عاصر ، إلا أنه لا يصدق
عندهم في دعوى الشراء لشركة إذ أراد أن
يزد حصته وحدها بهب ، لأن الظاهر أنه
اشترى لنفسه ، فلا يمكن من تصرف
الصفقة على البيع نعم إن صدر البيع
في دعوى شراء لشركة ، كان له ، عند
الشاعية تصرف الصفقة ، ورد حصته
وحدها ، لأنه - بالنسبة إليها - أصيل ،
وبالتبعية إلى حصته وشريكه وكيل ، فكان
عندهم الواحد بمثابة عمدين^(٤) أو المالكية

بمقتضى عهدها - لا يكون الشركة شيء - عا
اشترى كالبدي يشترى أولاً ، وبجدة الشركة
إياها في القطر ، أو بالممكن^(٥)

ومعنى ذلك كله أن ما يشتره شريك
الغسل^(٦) بلا إذن خاص من شريكه لا
يكون للشركة إلا بثلاث شروط^(٧)

(١) أن يكون يده من مال الشركة ، يكفي
سداد قسم ما اشتره

(٢) أن يكون هذا الذي يده ماصا ، لا
عروضا ، إذا اشترى بتقو .

(٣) أن يكون ما اشتره من جنس بحالة
الشركة ، ويؤخذ مما أنشأ شرطه راحة

(٤) أن لا يكون شريكه قد أذن له صراحة في
الاختصاص بالصفة

ولذا نوافرت هذه الشروط الأربع ، وقع
الشراء لشركة ، ولو ادعى الشريك أنه إنما
اشترى لنفسه ، أو حتى أشهد بذلك عند
شركائه ، لأنه لا يستطيع إخراج نفسه من

(١) بفتح فصح ٦ ٦٨ . ٦ ٦٨
٦ ٦٨ / ٢

(٢) في بعض ما نقلوه في المصنف . وهم لا يسلون بمصلحة
المصنفين - فوجت تب - غلظة ذلك المصنف ، ٦
يعول عليه ٢ / ٢٦١ أي غلظة المصنفين بالقرآن
للقول والمصنف ، رد المحتار ٣ / ٢٥٥

(٣) الظاهر أن الذي لا يكون لشركة ، حرما إذ هو يده من
نظر مال الشركة ، أنه الباني ، فيها جده استظهر أن
حاجتين منه في المصنف . رد المحتار ٤ / ٥١٧

(١) رد المحتار ٣ / ٢٥٥

(٢) الترمذ ٢ / ٢٦١

(٣) مني فصح ٢ / ٢٦١

(٤) المصنف على الترمذ ٢ / ٢٦١ . مني المصنف

٢١٦ / ٦

إتياض الثمن . وهذا التفصيل - ليس صد
الحنفية ، وإنما ذكره الحنفية ريباً للإجابة عما
تعلق به الفقهاء من الحنابلة في فتاويه بين
قبول إقرار الشريك على الشركة مطلقاً - إذ
يقول : « إن لشريك أن يشتري ، ولا يعلم
المنشئ في المجلس ، فلو لم يقبل إقراره بالثمن
لضاعت أسرار الثمن ، وامتنعوا من
معاملة » وحكاية عنه صاحب الإيضاح ،
وقال إنه الصواب .^(٩٢)

٩٢ - ثانياً - ذهب الحنفية إلى أن حقوق
المعد الذي يتولاه أحد الشريكين ، فاصرة
عليه لأنه ما دام الفرض أن لا كفالة ، دون
حقوق العقد إذ تكون للعامة . فإذا دفع
أحدهما شيئاً من مال الشركة أو أجره ، فهذا
هو الذي يقبض الثمن أو الأجرة ، ويطالب
بتسليم المبيع أو العين المتجزئة ، ويتخلص عنه
الخصلاف . فتقام عليه البسبة أو قيمتها .
وتستبعد عنه اليمين لو يطلبها إنما شريكه
فهو والأجنبي سوله بالبسبة إلى هذه
الحقوق : ليس له ولا عليه منها شيء .

وكذلك في حالة ما إذا اشترى أحدهم
شيئاً للشركة أو استأجره ، فإنه ، دون
شريكه ، هو الذي تتوجه عليه الدعاية
بالثمن أو الأجرة ، وهو الذي يطلب

منهم يستحقون الشريك في دعوى شراء
نصف في الشركات عدة ، شركة الحمر بين
سورية . وإني نصوا عليه في شركة الفارصة -
وتصرد فيها هي ما يلقى بالشريك وأهله
من الطعام والشراب وتلباس ، دون سائر
المروص والمقدار والحيوان^(٩٣)

٩٠ - ثانياً . ذهب الحنفية إلى أن اندمج
السني يلزم أحد الشريكين لا يؤخذ به
الأخر . لأن شركة العنان لعقد على الوكالة
لا غير ، إلا إذا صرح فيها بالتضامن - كما
ذكره في إجابته ، وإن استظهر التكامل بين
المسلم بطلان الكفالة حينئذ ، لأنها كفالة
مجهول ، والكفالة الصريحة لاتصح له^(٩٤)

٩١ - وسدب الحنفية عدم قبول إقرار
شريك العنان بدين أو عيب على الشركة ،
لأنه ملذون في التجارة لا غير ، والإقرار ليس
من شغلته في شيء - وإني يقبل على عصبه في
حصته هو وحده^(٩٥) . هكذا أطلقوه ، من
غير تفصيل بين أن يكون المال بيده أو لا - إلا
أن يكون الدين من نزاع التجارة ، كمن
شيء اشترى للشركة ، وكأجرة طلال ومحال
وغيره وحارس . لأنه إذن كتسليم المبيع ، أو

(٩٢) بناء على ١٢ / ١٧١

(٩٣) فتح القدير ٣٠٩ / ٥ . رد المحتار ٢٠١ / ٢ ،
٣٣٠ ، ٣٥٦

(٩٤) فتح القدير ١٠٠ / ١٣٦ ، مطلب الرد ليس
٥٢ / ٢

(٩٥) الشرح الكبير ١٢١ / ٥ ، الإيضاح ٤٢٦ / ٥

بالسلم ويتولى البعض ، ويقع المصروف في ذلك له وعليه . ثم إذ دفع من ماله نفسه رجع على شريكه بحصته فيها دفع ، لأن ركول هذا الشريك لها يخصه من الصفه وهكذا عند الرد بالربح ، وعند الرجوع بالاستحواض . إن يكون تلك لدى تولي العقد أو عيب ولا شأن للشريك الآخر فيه^(١)

٩٣ - والرهن من مال الشركة ، والارتباط به . من نواصط حقوق العقد ، لأن الرهن بحالة الإصاص ، والأرباب يستأجر البعض بدون إذن المصنف . كالشركي في حالة الرهن ، والبيع في حالة الارتباط . لا يجوز غيره أن يرهن لو يرهن ، ولو كان له شارك في العقد الذي لوجب للبعض ذلك لأن في يرهن توجب دين الشريك الآخر من ماله . إذ مريض الكلام في رهن عين من أعيان الشركة . ولا يملك أحد أن يولي دين غيره من ماله ذلك الغير بدون إذنه ، ولأرباب استيفاء حصته الشريك الآخر التي وجبت له بمقتضى عقدته هو . استملا لا لو مشاركة . وذلك لا يملكه غيره بدون إذنه أيضا^(٢)

وصرح مالكه بأن ليس لأحد شريكه بمكان أن يسجد بفعل شيء في الشركة إلا

بإذن شريكه وصرفته^(٣)
وأما الحاشية فيقول ابن قدامة في المعنى
وله (أي : لكل من شريكه العاقل) أن
بعض السبع والثمن ، وبعضهم يختصم
في الدين ، وبطلان به ، ويكن ويحلف ،
ويرد بالسعي . في ربه هو ، ومسا ولي
صاحبه . لأن حقوقي العقد لا تخص
العقده^(٤)

وهو الشافعية عن جواز امرء أحد
شريكه بغير يارز المص^(٥)
٩٤ - ما ينفذ فيه تصرف شريك الممان على
شريكه

أيضا . ذهب جمهور الفقهاء إلى أن نقاد
تصرف شريك الممان على شريكه يختص
بالجارية إذا عصب شريك العدل شيئا أو
ألفه ، فإنه يختص بعبئته ، ولا يشركه فيه
شريكه . بخلاف ما إذا اشترى شيئا
بشركة - شراء صحيحا - وهو يملك الحق في
شراؤه بمقتضى عقده ، فإنه ينفذ شراؤه على
نفسه ، وهو شريكه . وله الرجوع على هذا
الشريك بحصته في الثمن لو أدا من ماله
نفسه . من لو كان الشراء قاسدا ، فتنفذ
صدا ، ما اشترى ، فإنه لا يتحمل صلاته

(١) مقوس على غلط ٢٠٤ / ٤

(٢) مقوس ٢٠٤ / ٤

(٣) مقوس ٢٠٤ / ٤ ، نهاية المساج ٥٠

(٤) فتح القدير ٥٠٤ ، رد المحتار ٢٠٤ / ٤

(٥) غنيته ٢٠٤ / ٤

لا لشركة^(١) وقالوا ليس شريك النعم
بشئ الثقل إذ كان تم رغب بأكثر - حتى إنه
لو بيع ماعلا ، لم ظهر هذا الرغب في مد
الحجاز ، كان عليه أن يصح العقد ولا
يسح نقالبا^(٢)

٩٦ - مشفكة شريك النعمان غير شريك
ليس لأحد شريكي العماد أن يشارك بغير
إذن شريكه لا مصلية ولا عتقا لأن
الشيء لا يستمتع منه ، فكيف بما هو فوقه
نكته إذا كان لا يملك أن يشارك ، فرب
يملك أن يشارك بطلان الشركة ،
ولكن لا يفرع من بطلان الشركة بطلان الشركة
التي في قسمها ، إذ لا يفرع من بطلان
الأخص بطلان الأخص هذا عند
احصيه^(٣)

٩٧ - وكلام الشاعية واجبة علم في مع
دفع شيء من مال الشركة إلى شخص
فيه ، دون إذن سائر الشركاء ، ولو كان ذلك
خدمه لشركته وتربلا بمصبل وهو
لا يصح ، لأن الرضا في عقد الشركة إنما يقع

وحده ، من شركته مع شركته ، على نسبة
التي بينهما في رأس مال تجارتها .

أما أبر يوسف ، فإنه يمكن ، سفاذ
بصرف شريك العماد عن شركته بدون نفعه
على مال الشركة ، كشريك المفوضة

وقد ذكر في البسوط ، أن العارية
يستعمل أحد شريكي العماد لغرض من
أغراضه خاصة - كحمل طعام أهله - تكون
خاصة به^(٤) . فممن شركته لو
استعملها بمختلفه ، أو استثمارها من أجل
الشركة - كحمل سلعة من سلعه - فإنها
تكون عارية مشركة ، كي لو كانا استعارها
معاً حتى لو حل عليه الآخر مثل ملك
لسبعة فملك ، فلا ضمان^(٥)

٩٥ - بيع شريك النعمان بأقل من رأس
النسب

نص الشاعية على أن الشريك لا يبيع ولا
يشترى بالنسب الفاحش . وإن فعل صح
العقد في نصيبه خاصة ، ولم يشترى أو
المنفع أحد إلا أن يكون شريك قد
اشترى بشئ في النفع ، فيصح العقد في
نصيبه ، ويصح الشراء لمشتري خاصة ،

(١) النعمان ٢٠٦ / ١ ، وسنذكره عند
٢٠٦ / ٢ ، ولاحظ ٢٥١ / ٢

(٢) انظر على سبيل ٢٠٦ / ١ ، وفيه الشك ٩٥
الملك ٢٠٦ / ١ ، جها ، في الشك ٢٠٦ / ٢ ،
وليس ١٠٠ / ٢

(١) في نسخة ١

(٢) في نسخة ١

(٣) في نسخة ١ ، وفيه الشك ٢٠٦ / ١ ، وفيه الشك ٢٠٦ / ٢

هذا من جهة مد مال الشركة ، وكل في نسخة الآخر ،

هذا من جهة لا يشارك في النفع ، وفي نسخة ٢٠٦ / ٢

الملك ٢٠٦ / ١ ، جها ، في الشك ٢٠٦ / ٢ ، وفيه الشك ٢٠٦ / ٢

(٤) في نسخة ١

استخلص . فإن هذا الشرط لا يعني من لم يؤخذ عنه من المطالبة . يحكم الضمان نعم هو يبعد تقييد حق مطالبته . دام ليس هو ينتظر بمدة استمرار الشركة . وإنما إذا خلا التمس من هذا الشرط ، فإن الضمان يستمر بعد انحلال الشركة .

ويترتب على هذا الأصل أن

- (١) لصاحب العمل أن يطالب به كاملاً أي شريكاً شاء
 - (٢) لكل من الشريكين أن يطالب صاحب العمل بالأجرة كاملة
 - (٣) يرثمة صاحب العمل من الأجرة بدفعها إلى أي الشريكين شاء . وهذا الحكم عند الختية والملكية والمجالية^(١)
- المسألة الثانية : ما قلنا ، أو تعيب ، مما يعمل به الشريكان ، بسبب أحدهما . ففعله عليها . ولصاحب العمل أن يطالب بهذا الضمان أيها شاء ، وهذا عند الختية والملكية والمجالية^(٢)

ومصرح المحملة بأن الضمان المشترك مقيد

(١) الفتاوى المسوية ٢ / ٢٢ . وبذلك الصحيح ١ / ٧٦ . وشرح ٣ / ٢٩٩ . وشرح عن خليل ١ / ١٩١ . ٢٢٠ . بقية المسألة ٣ / ١٧٢ . ملحق .
أولها ٣ / ٢٢٤
(٢) خلاف المصالح ٦ / ٧٦ . الفتاوى المسوية ١ / ٣٩٩ . لمسي لاسي خلاصة ٥ / ١١١ . ملحق أول المسوي ٢ / ١١٧ . المرقبي عن خليل ٢ / ٢٠٩ . ٢٧٠ . بقية المسألة ٢ / ٧٣

قاصراً على يد الشريك وتصرفه هو . دون تصرف أحد سواء^(٣) فهو يشبه به لو أراد أن يخرج نفسه من الشركة ويمن غيره عنه .

أحكام شركتي الأهمان والوجود .

٩٨ - هناك الشركتان لا تخرجان من أن تكونا معقودة أو عسائ . فطبق فيهما أحكام المعقودة في الأموال . إذ كانتا من قبيل المعقودة . وأحكام المدن في الأموال - إن كانتا من اثنين المتان . وإذا لمثلت لثمتها فهي هناك . كما هو الأصل دائماً^(٤)

إلا أن شركة المتان في العمل تأخذ دائماً حكم شركة معقودة في مسألتين :

المسألة الأولى : تعيل أحد الشريكين مخرج لها عن التضامن كما لو كان شخصاً واحداً - وإن لم يفرغ أحدا منها أن يعمل بنفسه ، ما لم يشتر ذلك صاحب العمل فسمون هذا شرط يستوي أن يعمل هو ، أو بعمله شريكه ، أو غيرهما . كان يستأجرهما ، هما لو أحدهما ، من يقوم به . إذ المشروط مطلق العمل^(٥) لمع هذا الشرط من صاحب العمل جميع الشرط ، لكن تعيل مسأله كما هي من حيث إلزام الشريكين على

(١) بقاء المصالح ٥ / ٩ . مسوي لاين عدم ٥ / ١٢٢ .
ملحق أول المسوي ٣ / ٥٩٦
(٢) الفتاوى المسوية ٢ / ٣٩٩
(٣) فتح القدير ٥ / ٢٤

شركة في العمل بها ، إعمالها بالمفوضية
في محل العمل ، كما تلقت به في التماس
الأخر^(١)

والمالكة عنوان في شركتي الأعمال
أما كشخص واحد^(٢) فمقتضى هذا
أصل تمام كون كلاً من كل منهما ، وهذا
عندها بالحق لا فرق بين عمل
وغيره ، ولا بين دين وغيره ، وب
حداثة ، فإن يعقود عليها إقرار أحدهما
إن كان شيء في بده ، لأن اليد له ، ولا
فلا ، لا إنشاء اليد^(٣)

سنة التمسك من شركتي العمل ومجملها
مصارف

١٠٠ - ذهب أحقية والمصارف وبعض
المالكة إلى أن كسب الشركة يكون بين
الشريكين على شرط في عقد الشركة ،
الأعمال ، دون نظر إلى اتفاق شرط أو عدم
إضافته مع شرط العمل على كلا الشريكين
وقد تقدمت بعض دلت ، ونسبته مخالفته
نسبة التمسك لـ شركة الوجه

وهذا أصل مصرود سواء عمل شريكان م

أي يعلق به حسب النص بها ، ورواه عنه شعبان
في الشركة ، ص ١٠٠ ، مع تصحيحه ، ر ٢٦ ٢٧
مختار ٢ ٣٨١

١١ - سنة ١٢٣٢

(٢) أي لأن عدل ١٢٣٢ ، مطبوع أولي دس
١٢٣٢

بكونه من غير تعهد ، نسب فيه ، ولا
انصر النص عليه^(٤)

٩٩ - أما بين عدل هذين الشريكين ، فمقتضى
شركة الأعيان كحالات عملها عند أحقية ،
ولا ينص على اختلاف حكم الإقرار في
شركة الأعيان باختلاف نوعها من مصادره
وعلى ذلك أنه إذا أقر شريك الأعمال بدين ما
من شخص من مستهت ، كصاحب أو أي
مطلب آخر أو غير مختلف ، أو من آخر عمال
أو آخره كان على مده مصب ، وكسبه
شركته ، فإن يصدق على شركته إذ كانت
شركة مفارقه ، ولا يصدق إلا بينه إذا
كانت شركة صلب ، ذلك لأن العمل بمره
لوازم ، ثم لا يترتب شركة بهذا الإقرار إلا
إذا كانت كصلا ، وهو كسب في المفارقه ،
ولا كصلا في الصل ، إذ أطلقت على التمسك
بها ، الإقرار بالدين قبل سهلاكه لم
أو قبل انقضاء مدة الإجارة ، فمن على
الشركة بخلاف لا فرق بين عند يصدقه

كذلك لو دعي مدع شيء من بعد ذلك ،
كشريك ، فإنه به أحدهما وبمكر الآخر لا
يصدق أحد على صاحبه ، لا في المصارف ،
حالاته أي بوقت التقدي ترك لها القياس من
الاستحسان وذلك لأن بالإقرار ماقر على

(٤) انظر ١١١

أما جواهر الملكية ، منحهم أنهم أن يكون قسرياً بين شرطي الأعمال بقدر عملها ، ولا يتجاوز إلا هي طرف يسير هذا في عقد الشركة - أما بعد ، فلا حرج على من يبيع إن تبيع ، ولو بالعمل كنه فإذا وقع العقد عن نظير السبب بين العاملين والسبب بين الربحيين تفاوتاً فالحق ، فإنه يكون عقداً مستقلاً - عقد الملكية ويرجع كلا الشريكين على صاحبه بما عمل عنه ^(١) لكن الملكية يقربون هذا الشدد بما يسمح في ربح ما يعمله الشريك ، ل غير أن ذلك عمل الشركة - إذ يجهل له حصة ، كما لدوا في شركة الأقوال ^(٢)

١٠١ - تبيع يس من شرط شركة لأعمال شخص نوع العمل ولا مكانه عند الجمعية ، وهو الصحيح عند الحاشية - خلافاً لـ (٣) رواية تصححه شركة التمثيل لأن المقصود بالشركة وهو تحصيل الربح ، يتأتى مع اتحاد نوع العمل ومع اختلافه كما يتأتى مع وحدة المكان ومع تعدده ^(٤)

١٠٢ - والملكية وأبو الخطاب ، من الحاشية ، بشرط أن اتحاد نوع العمل و...

أحدهما ، سواء كان اقتراع الممتنع عن العمل بغيره كسفر أو مرض - أم تبيع ، ككسول وبغالة ، ذلك العمل ممن تلاخر ، والشرط مطلق للعمل - وقد لا يمنع من الاستئجار عليه ، أو حتى الاستئصال بالحاقبة ^(١) وإذا لم يتصرف شرط للعمل بسبب محبة ، فهو على سبب التبيع التي تشاوطاها ، لأن حد هو الأصل ، فلا يمنع عنه إلا بعض من يبيع : أما التمسكاً (الوصية) في شركة الأعمال ، فلا تكون إلا بقدر صيانة العمل ، أي مقدار ما شرط على كلا الشريكين من العمل ، كما أن الخسارة في شركة الأموال تأتي بقدر المالين ، إذ العمل هو كمال هناك ولذا لو تشاوطا على أن يكون من أحدهم ذلك العمل وعلى الآخر الثلث حصص ، والخسارة بينهما نصفان - والشرط باطل فيما يخص بالخسارة ، وهي بينهما على النسبة أي تشاوطا في العمل به ^(٢)

وهو الحاشية على من حالة الإصلاص تحصل على التمسك في العمل والأجرة كالتجارة ، إذ لا مرجح ^(٣)

(١) حاشية ٢٥٥ و ٢٥٦ - حاشية ٢٥٧
(٢) حاشية ٢٥٨ و ٢٥٩ - حاشية ٢٦٠
(٣) حاشية ٢٦١ و ٢٦٢ - حاشية ٢٦٣
(٤) حاشية ٢٦٤ و ٢٦٥ - حاشية ٢٦٦

(١) حاشية ٢٦٧ و ٢٦٨ - حاشية ٢٦٩
(٢) حاشية ٢٧٠ و ٢٧١ - حاشية ٢٧٢
(٣) حاشية ٢٧٣ و ٢٧٤ - حاشية ٢٧٥

والأدعى على صاحبها ، عنسوا بصحة
المراسة عندهما ، وهكذا كل حين تنس
بالمعلل فيها يصح دعوا بعض بآنها
وهو كنه عند صاحب أهل العلم طسد ،
شدة الضرر وبهاثة ، مع الخفية عن
سبب هذا كله ، الملكية والخاصية من
الخصامة ، من قبل ، دون تردد ، والفاهي
في بعض احتيلانه ^(١) وقد يستأنس هم
محدثي الشيء ، عن ظن ^(٢) الطحان ،
يعني : طعن كمية من طعن شيء من
صحتها ^(٣) وأردوا بمثل ذلك إحارة طاسة ،
لا عمل له سوى ذلك : يكون الريح في
مسألة التلثة والحرية لصاحبها ، لأن
المقصود منها استحقاق التلثة أو التلثة وضع
منها ، وليس بدعوى إلا أجرة مثله . وقد
كان 'قرب ما يخطر بالبال لتصحيحه إحاقه

علوكا ، فالشركة اثنان عن أن يشريه ،
ويطبخه ويبيعه . هذه شركة صحيحة .
١٠٦ - وأما الملكية والخصامة ، فقد صححوا
الشركة في تحصيل الأرباح بإطلاق ^(١)
١٠٧ - ثاب : يقع كثير أن تكون ذبة أو
مرة مشتركة بين اثنين ، يسلمها أحدهما
إلى الآخر ، عن أن يؤخره ويعمل عليها ،
ويكون له ثلثا الريح ، والشي لا يحمل
الثلث فحسب . وهي شركة فاسدة عند
الخفية والملكية والخصامة وليس عين
الخصامة من الخصامة ، لأن رأس مالها
منفعة ، وللمعة ملحقة بالمرص ^(٢)
فبكونه المرحل بينهما بنسبة ملكيتها ، ولأنه
كان يحمل أجرة مثل عمده ، بالغة ، بدقت
قال ابن عسبر : ولا يشبه العمن في
المشرك حتى يقول : لا أجر له لأن العمل
فيه يحمل وهو بغيره

١٠٨ - وهذه المسألة شبيهة بمسألة الدابة أو
حرية تكون لواحد من الس ، فيدعى إلى
آخر ليعمل عليها ، والأجرة بينهما بينهما
مطلوبة بقتان عليها ، وهذا من أحمد

(١) صح الصغير ٢١ / ٢ ، ٢٢ ، رد المحتار ٣ / ٣١٠ ،
والمقري من قبل ٢ / ١١٤ ، ٣١٩ ، محلب أول
الشي ٢ / ٤٤٥ ، حاشي على ابن عسبر ٢ / ٢١٠

(١) لا يخفى ما هو اليم والمثل شائع من نزاع في بحر سي
من شرويه الإسلام على خلاف الفرس ، ونظر كلام
من يبيد وتلعبه ابن القيم مسمو في هذا الوضع في
(إعلام الموقعين ١) على أنه المذهب من سبب القيس هو
الذي لا يمتزج معه ، فنقل ما هو عليه ، فذكره به
وأول اقتصره ، ليس أحد في علم من مع القيس
عليه (تيسر التصريح في أصول الفقه ٢ / ٢٦٤)
(٢) المصنف مكره وهو نهاية مكاشفة (توكيف ثلاث
كلمات) ، ولكن ليس الولد بالغير فاعلم له به
عنه ، بل قيل مدعي بعض الطحان ، فبطلان
الصالح الفهم
(٣) خلاصة 'قرب الفاضلي ٧٠ / ١٧ طه القاسم
من حديث أبي سعيد الخدري وإسناده صحيح صحيح
المعبر ٢ / ٩١

حتى ما كان يحضر انشاقمية . عن القادر أن
يصنع من ذلك ، ما فيه من بالغ انصر^(١)
١١٦ - بين أن المالكه ذكرها بها مرها يشبه
الأنف ، فخطي ذلك لهم بصحون الشركة
يعر انبى ، يلى أحدها بطائر ذكر ، ويلى
الأخر بطائر أنثى - كلاهما من نوع الطيور
التي يشرك ذكرها وإنشاء في الحضانة .
كلهم - ويزوجان هه لحذا ، من أن تكون
قرونها بيني على سوء ، وهى كل منها حقه
طائره - إلا أن يتبع بها الأخر - وصيانته إذا
هلك - والعلة - كما يشعر سابقهم - أن هذه
أعيال تنس من غير طريق التجارة ، فترى
منزلة ما تنس بالثمن^(٢)

أحكام الشركة الفاسدة :

١١٢ - أولاً : أن لا تفيد الشريك ما عيده
الشركة الصحيحة من تصرفات هكذا قروا
الحق

وما كانت الشركة عند الشافعية ليست
هكذا مستقلاً ، بل وكالة كسائر الوكالات ،
فإنه يقولون : بعد تصرفات الشريك في

بالفاسدة - ولكن الفاسدة لا تكون في
الصروض ثم هي تجارة ، وأصلها ما يس
من التجارة في نهيه .

١٠٩ - راجع : وكثيراً ما يقع أيضاً في شركات
لهاثم ، أن يكون لرجل بقرة ، فيصنع إلى
آخر ليمتهد بها بالعلم وبعثته ، على أن
يكون الكسب الحاصل بينهما بسنة ما
كصفيين - وهذه أيضاً شركة فاسدة ، لا
لدخل في شركة الأموال ، إذ ليس فيها أنباء
يتجر بها ، ولا في شركة النسل ، أو الرجوع ،
كم هو واضح - والكسب الحاصل إني هو
بده ملك أحد الشريكين - وهو صعب
البقر - فيكون له ، وليس للأخر إلا قيمة
صفه وأجرة مثل عمله

ومثل ذلك دود القز ، بدونه مالكة إلى
شخص آخر ، ليمتهد خلفاً وحيدة ،
والكسب بينهما ، وكذلك الدجاجة على أن
يكون بينهما بصفيين مثلاً - فالوا والجيله ،
يبع نصف الأصل أو ثلثه مثلاً لمن
معلوم ، فهي قل ، فما حصل منه بعد ذلك
فهو بينهما على هذه النسبة .

١١٠ - وقد مرها نص أحمد والأوزاعي في
ذلك ، فقصته تصحيح هذه الشركات
كلها - شأن كل غير تنس بالعمل فيها - كما
مرنا أن حذر أهل العلم لا يؤمنوها

(١) بدو المصنف ٢٢٦ / ٧ ، شربوي على المصدر
١١٤ / ٢ - هي لار رقم ١١ / ٥ - ١١٥
مطالب أولي شهر ٣ ٥٢٢ بدو المصنف ٢٢٦ / ٣
فتاوى المصنف ٢٢٥ / ١ معي المحتاج ٢٢٦ / ٢
(٢) شربوي على أصل ٢٢٥ / ٢ بدو المصنف
١١٤ / ٢

ويؤد الأخر المدة أو المصطفي أو السجل أو
الغربة حمله - فهو كله للذي أخذه - وليس
عيب بدقي أحد ، نحو ما ذكرنا ، إلا أن
مثله أو مثل آفته مائة مائتة ، لأنه ستون
صانعه بعقد فسد .^(١)

١١٤ - والمالكية رشاوية بأحد في حاله
أمر أحد الشريكين بالعمل أنماي حاله
وقوع العمل من الشريكين بغير يفرقون بين
تلاين حالات^(٢)

(١) تميز العمل فيكون لكل كسبه

(٢) احتياط السمين ، نكر بحيث لا
تلتبس سبه أحدهم إلى الآخر والكسب
على همه المية

(٣) احتياط العمل ، بحيث تلتبس
سنتهم - وهنا مالمول الخصة ، ويقتون
احتمالهم

الاحتياط الأول التناوي في الكسب - لأنه
الأصل - وهذا هو ظاهر كلام المالكية
الاحتياط الثاني - تركها حتى يصحها

وهذا موضع خلاف آخر فإن المباحات
التي يحصلها أحد شريكين على المرفق - في
حالة الشركة لمعصين لمباحات - يكون بينه

(١) مع المفسر والمفسر ١٠/٥ . به فحصر
٣٩٠

(٢) مع المفسر حال زاية ضياعها - انكبة شركة الرجوع
المفسر والمفسر

الشركة المفسرة - لهذا الإذن ، ومنه
مختلفة^(١)

١١٣ - فلياً ، ذهب اختصه إلى أنه في الشركة
التي لها مال يكون دخلها للمعطل وحده

ففي الشركة لتحصيل شيء من المباحات
العامية - إذا أخذه أحدهم ، ولم يعمل الآخر
ثمة لإعنته ، فهو لذي حده ، لأنه الذي
بأمر سبب دخل ، ولا شيء لشريكه - وإن
أحدهم معد ، فهو يبيع بمصير - لأنها
اشتركا في مباشره - فكذا -

وبعد عنيت سبه ما حصل لكل منها ،
باعتبار المية في الذي كسبه
والختيش ، ومعار المثل في مثل ككبل اداء
ويرن المعدن - فلتنس بينهما على هذه
اسة ، وإن جهلت المية - دعوى كن
وحت سبها معدده في حدود النصف ، لأنها
إذن لا تحلف الظاهر - إلا في حصوله مد ،
وكان يبيعهم ، فالظاهر أنها فيه سواء - أما
دعوى أحدهم بها ركة عن النصف ، فلا
نقل إلا بية ، لأنها خلاف الظاهر

وإذا لمض السبي - أتباع أحدهم ، وأعنه
لآخر بما لا يضر أحدا - عملاً كإن لم غيره -
كأن قلعه ، وجهه الآخر ، أو قلعه وجهه
وربطه هو - وجهه الآخر ، أو استلحق له .

عانت المصاع ١٠/٦ . في محتاج ١١٥٢٢ .
فوتقد به وجهه ٦٥

الصورة الأولى أن يفتح الشاه فصادق
عن أن كل ما يشتريه أحدهم يبيع في ذمته
يكون الآخر شريكاً له فيه ، والربح بينهما
ومن المالكة من يميز هذه بصورة دائم
شركة المقدم^١

ويذكر الشافعية أن ما يشتريه كل منهما
يكون لنفسه خاصة ، له ربحه وخسره
وصيهته^(٢) ومعنى ذلك أن ما يشتريه
مع ، يكون مشتركاً بينهما شركة ملك ،
حسب شروط العقد .

ولكن المالكية يقولون بطل - برغم
انفساك - يكون بينهما ما يشتريانه معا أو
بشترية أحدهم - على ما شرطه^(٣)

وبلاحظ أن كلاماً من المالكية وإنشائية ،
عن هذا التصور ، إننا نرى على حلوا مسألة
من توكل كل من الشريكين لآخر في الشراء
له فتوجد هه بالتوكيل ، فقد نص بعض
مناخوين جد من الشافعية عن أن الشركة
تكون شركة هه صاحبة شروط يناد الله
التي يكون عندهم الربح بينهما - إن له بعدم
قدر الشاكن : وإذا فيما يخص شريك الذي

ومن شريكه ، ما دام الغرض أنه قد حصلها
هذه التية بما عن صحة النيابة في تحصيل
باحتات وهو ما عليه المالكية والشافعية
والحنبلية^١

وذهب الحنبلية إلى أن الشريح في حالة
عمل الشريكين ، يقدم بالتساوي ، إلا
المصرح أن سبب الاستحقاق ، وهو
العمل ، مشترك ، ثم يرجع كل شريك على
شريكه بأجرة ما عمل له أي يصعب أجرة
عمله في الشركة التالية ، وتثنى أجرة عمله
في الشركة التالية ، وثلاثة أرباع أجرة عمله
في الشركة الرابعة ، ومكند بذلك ، لأن
الشريف أن جمعهم منهم ، يذهب في شركة
الأموال إلى السوية بين شركة الصاحبة
والعامة في نسبة الربح ، فإن شرط شيئاً
لها على ما شرطه ، لأن عدد ففركة يصح
مع الجهالة ، فثبت 'نسي في فاسده
كذلك^(٢)

١١٤ - وشركه الموجه ، هي ، هه المالكية
والشافعية ، من قبل الشركة العامة التي
لا مال فيها ، وفقاً عندهم ثلاث صور

- ١ - مخبري على حليل ١٩٨٩ - فهد ١٩٩٠ ،
- ٢ - الفصح ٣٢٥ - علي المصح ١٩٩٠ ،
- ٣ - المصح ١٩٩٠ ، الفتح على المصح
- ٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٢٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٣٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٤٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٥٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٦٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٧٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٨٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٠ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩١ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٢ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٣ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٤ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٥ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٦ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٧ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٨ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ٩٩ - الفتح ١٩٩٠ ،
- ١٠٠ - الفتح ١٩٩٠ ،

الشريكين صادق على هذا التمس الذي ذكره
 ابن قدامة^(١) على أن ابن قدامة هذا قاضي
 احتمال تصحيح الشركة على شرطها - حتى
 في حالة ما إذا أجز الشريكان الدائير إجازة
 عن قبلا عن صحة الشركة عندهم في
 تحصيل القصاصات^(٢)
 ملحق -

١٢٠ - في الشركة الفاسدة ، كيف يطالب
 البائع بشئ ما بدعه من أحد شريكيها - إذا
 غلب أحدهما وحضر الآخر؟
 يقول المالكية إن الأحوال ثلاثة -

الحالة الأولى - أن يكون البائع يعلم
 بسوء الشركة فلا يكون له حق مطالبته
 الشريك الخاصر إلا بحصة في الثمن
 الحالة الثانية - أن يكون البائع يعلم
 بالشركة ، ولا يعلم بمسألة - وحده يكون
 له حق مطالبته الشريك الخاصر ، بجميع
 الثمن ، ولو لم يكن هو الذي اشترى منه

الحالة الثالثة - أن يكون لا يعلم بالشركة
 نفسها - وفي هذه الحالة إن كان الشريك
 الخاصر هو الذي اشترى منه ، فطالبه بجميع
 الثمن ، لأنه لم يتعاقد معه على أنه وكيل لغيره
 في النصف ، وإن لم يكن هو الذي اشترى

وقالوا يرجع كل شريك من شريكه الآخر
 بأجره مثل ما عمل له - إلا أن يكون مدرعا
 غير له المالكية وانفون أبداً مع أصحابهم
 الذي أصلوه في المزاوعة - كما أسلفناه وجروا
 على ستة كما كان له مجال - ولذا جدهم
 يذولون فيما لو اشرك ثلاثة - أحدهم
 مدار ، والثاني بداته ، والثالث برحله ، على
 أن يتولى عمل المصغر واحد منهم بعينه ،
 ويكن صاحب الدابة - أن العلة كلها تكون
 على أحد العمل ، وعنده الآخر من أجرة
 مثل ما قدموا^(٣) ، وهو ميسر لا يكاد يسلكه
 سواهم - وبما أن ذلك مسألة فاشحة وسيارة
 الركوب ، إذا اضر أحد لشريكي بالعمل

ثم قد يقع الخلاف أيف من الآخرين في
 طريق التطبيق فقد من الحنفية في ذكر
 ابن قدامة في مسألة الدائير ، على أن
 الشريكين لو تقيلا عمل شيء معوم ، إلى
 مكان معلوم في دمتها ، ثم خلا على
 الدائير أو على غيرها ، فإنها تكون شركة
 صحيحة ، والأجرة بينهما من ما شردها^(٤)
 مع أن أصول الحنفية لا تساعد ، إلا لا بد
 عندهم لصحة من عقد يقبل عام بين

(١) المجلد ١١ / ٢ ، ٢٦١ ، حاشيئة في حاشيئة
 ٢٦١ / ٢

(٢) يعني لابن قدامة ١١٩ / ٥

(١) فتح القدير ٥ ، ٣٣ ، الجزء ١٢ / ٢

(٢) يعني لابن قدامة ١١٩ / ٥

ولا يرمى به إلى عرض آخر - كميانة حال
الوكالة من أن سانه يد ظلم غاشم - وقشركة
عندهم ليست إلا وكالة^(١)

١٢٣ - قلنا - حسون أحدهما جوسا
مطبعا^(٢) وهو لا يصير مصفا إلا بعد أن
يسمر شهرا أو سنة كاملة - على خلاف عند
الحنفية^(٣) فلا تنهي الشركة إلا إذا مضى
هذه مدة بعد انشاؤه

وانما نطل الشركة ، لأنها تعتمد الوكالة
ولا نملك عتب ، والوكالة نطل بالمعوض
انفس ، نسلبه لأهلية

ويعرف هنا في مصرف الشريث الآخر في
حجة المصون ما سلف في الإنكار^(٤) ومن
من هذا البطل أيضا الشافعية والحنابلة دون
تقييد بصفة^(٥)

١٢٤ - وأما موت أحدهم لأن الموت
سقط للوكالة ، والوكالة انضمامية حزم من
ماهية الشركة لا نعتك عنها ابتداء ولا بقاء ،

منه ، فإنما يطالب بحصة في انفس لا غير ،
لأنه لم يملك إلا مقابل هذه الحصة من
السلعة

مكننا حكمه من المحامي والذي ذكره
خرشي خلافه ، فنظره بد نشت

أسباب انتهاء الشركة

الأسباب العامة

أسباب الانتهاء العامة هي التي لا يخص
شركة دون شركة ، بل هي في جميع أنواع
الشركات وهي

١٢١ - أولا - مسح أحد الشريكين ، وقد
سبب الكلام على هذا ، عند الكلام عن
عدم لزوم العقد

١٢٢ - ثاني - نص الحنفية على أن إنكار
أحدهما الشركة بمثابة قسحها ، حتى أنه لو
رفع ، لا يمنع من الشريث الآخر ، عند
علمه به ، وعلى لشرك معه التصرف في
حصة شريكه من مال الشركة - فإذا تصرف
فيها كان عليه صيائها ، كالمصاحب وبه
رأىها وعليه حسبتها ، لأنه تصرف بغير إذن
صاحبها - وإن كان لا يطالب له المبيع عند
أيه حصة ومحمد ، فيصدق به^(١) وقد
نص الشافعية - خلافا لخاصة على البطلان
بالإنكار في الوكالة ، إذ كان الإنكار متعمدا

(١) متى ملحق ٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، وبذلك قلنا من
٣٥٨ / ٣

(٢) بكر الباء - والهاء غشها ، وبه وجه في خراس
لأنه غير منظور كذا في اللام

(٣) الأصح أبو يوسف ، يليه أحمد والجمهور غلط
ما ظهر مع مطبوع في القامح ١ ، ٣٨ ، ويصح لأبو
٢٢٧ / ٢

(٤) صالح الصانع ٦ ، ٧٨ ، في المحرر ٣ / ٢٢٢
(٥) متى ملحق ٢ ، ٢١٥ / ٢ ، نسي الأبي هذا
١٢٢ / ٥

(٦) فتح القدير ٥ / ٣٤ - ود المحتار ٣٥٢ ، ٣٦٦

صروحه احاطة إلى تسوية واستمرار ولاية
التصرف بكل الشريك من الآخر ، منذ
تنام الشركة إلى انتهائها ، إلا أن بطلان
الشركة في الأموال مذوق ، لا يوقف على
علم الشريك به ، لأنه عزل حكمي غير
مقصود لا يمكن تقديمه وتأييده ، إذ سجد
لنوب يستعمل شرعا ملأ مال الميت إلى ورثته ،
فلا يمكن إيقاف ما بعده لشرع^(١)
وانما ينظر الشركة بالموت بالنسبة
للميت ، فإذا لم يكن سوى شريك واحد
لم يبق شيء من الشركة بالضرورة ، أما إذا
كان له أكثر من شريك ، فإنه شركة ابتداء
على قيد الحياة باقية^(٢)
وهي عن هذا ينظر أيضا السامعية
والخاتمة^(٣) .

١٢٧ - ويقرر الشافعية والمخالفون للمذاهب
الرفيعة لحياويلي القسمة واستيف
الشركة ، وإن على ولي الوارث خبر الرشيد ،
أو ولي الشريك السوي المنصب الشركة
بجنوب ، أن يختار من هاتين الأمرين
مصلحة محجورة بعدم إن كان على الشركة
دين ، أو بهي وصية بغير معنى ، سواء حوّل
وتقضي الأمر

أما إذا بدو في هذا التصرف - سواء أقررت
بالحق بدو الطرف أم لا - فإنه يثبت عليها
إبراء الشركة حتى إذا دمج الموت إلى

استئناف شركة على قصاتها - ولو من خارج
الشركة ، لأنها يتعلقان بالشركة تنقضي الوهي ،
والمرحوم لا تصح الشركة فيه
واللوصي له الحق بشابه الوارث في ذلك
كله ، ويعتبر كأحد الورثة عند التعداد وفي
استئناف الشركة بكمي شافعية بصيغة
التصريح - وإن كثرت في بعض عداوتهم ما يعود
فصر هذا الاكتفاء على - إذا كان مال الشركة
مردوا^(٤)

١٢٨ - ذهب أصحاب إلى أن
القضاء بالحقوق لهما بدو الحرب مؤثر
تنتهي به الشركة لأنه بهذا يصير من أهل دار
الحرب ، والخصم به عندهم موت
حكمي بل يرى أبو حنيفة أنه بالقضاء
للمذكور يبين أن هذه حرب الحكمي كان من
حين السرية^(٥) ، فإنه يطلب الشركة بهذا
السبب ، ثم عدا الشريك مسببا ، فلا
يجوز مالمسة لشركة له إذ تطلبت
وتقضي الأمر

١٢٩ - وفي دعوى هذا التصرف - سواء أقررت
بالحق بدو الطرف أم لا - فإنه يثبت عليها
إبراء الشركة حتى إذا دمج الموت إلى

(١) معنى محتاج ٢٥٧٢ ، قوله المحتاج ١ / ٥

للحق لا يملكه ١٣

(٢) محتاج محتاج ١٢٦٦ ، بالاضافة ٣٠٩

(٣) فتح للمدبر ٢٨ / ٥

(٤) في التعداد ٢٦٦ / ٢

(٥) معنى المحتاج ٢١٥ / ٢ ، ففي الأمر ٣٠٥

١٣٢ / ٥

من طبيعة عقد الشركة^(١).

١٢٩ - ساهد : ذكر الشافعية والحنابلة من المطالعات : حرر الحجر على أحد الشريكين بسفه . ويؤيد الشافعية الحجر بعلل إلا أنه سعل جزئي بالنسبة لفلان . بمعنى أنه لا ينفذ من الفلاس بعد الحجر عليه أي تصرف سلبه الحجر له . ومن قواعد الشافعية أن البيع والشراء في الذمة ينفذان من الفلاس أما السفه . فلا يصح له تصرف مالي إلا في الوصية والتدبير . عمل هذا إذا منع الفلاس أو شريكه شيئاً من مال الشركة بعد في نصيب غير الفلاس وإذا اشترى الفلاس للشركة في ذمته نفذ عليها عنهم^(٢).

الأسباب الخاصة .

١٣٠ - أولاً : هذا المال في شركة الأموال عند اختفية وصوته أن يملك المالان ، أي مال كل من الشريكين سواء كان ذلك قبل الشراء بهال الشركة أم بعده ، أو يملك مال أحدهما قبل الشراء بشيء من مال الشركة . والفقهاء الثاني من التردد لا يتصور إلا إذا كان مال هذا الأحد متميزاً عن مال الآخر . لاعتلاف الجنس ، أو لعدم الاختلاف . أما إذا كان المالان من جنس

الإسلام حالات ميراثها الأولى ، وإن مات أو قتل ، تبين بطلانها من حجب السرة^(٣) . ١٢٧ - سادساً : مخالفة شرط العقد كمال التحويل الشريك حدود المكان الذي قبضت به^(٤) إلا أن الشطال يكون بمقدار المخالفة كذا أو جزئياً ، فمثال المخالفة الكلية كالقوس أحد الشريكين الآخر عن الخروج بالصناعة ، مخرج بها .

بمثال المخالفة الجزئية

أما بيع سببه ولا يجوز شريكه ، فيعمل البيع في حصة الشريك ، وينفذ في حصة البائع . وفي هذه الحصة بطل الشركة حيث ١٢٨ - أما المافكية فلا يرسون على مخالفة شروط العقد ، بل وطبعت ، إلا عطاه الشريك الآخر حق في التصرف للمنفذ ولعل به للمخالفة ، وتصميم المخالف . إن صرح المال بسبب مخالفة . فقد بصراً عن ذلك فيها إذا استبد بالتصرف شريك العسلان ، لأنها تقتضي عدم استبداد شريك بالتصرف للشركة ، دون مراجعة شريكه^(٥) وكذا عند الختمية وهو تفهم من تصرف الشافعية^(٦) بإزالة بيع الشريك بسببه دون إذن شريكه ، باعتباره عددهم لا يعتمد حق البيع بسببه

(١) فتح القدير ٢ / ٣٢١ - ز المحرر ٣ / ٢٦٦ - ٢٦٧

(٢) ز المحرر ٣ / ٢٩٧

(٣) مائة مالك ٢ / ١٣١

(٤) ووقفهم من الإسمية مشهور

(١) بداية المطالع ومرونيها ٢ / ٩

(٢) الرشد على نهج المحتاج ٢ / ١٠ . وانظر إلى مداه

لا لبطل سلطان الشركة^(١) ويرجع عن شريكه حصته من الثمن لكنها إذن شركة منك ، إذ لا عقد شركة بينهما

١٣١ - ويذهب الخليل إلى أن هلاك أحد المساهمين على الشركة بإطلاق ، والباقي لا هلاك للشركة كذلك ، لأنهم يحكمون بالشركة للمالين بمجرد عقد الشركة ، ويسألون إن اسال بهم بكلمة ، كما في الخمر ، فلا عرو أن يشترك به بكلمة ، كما في الشركة ، لأنها كانت الشركة بالمال مناصفة ، فتمس بحقوقه ، ثوب الثلث لكل من الشريكين في نصف مال صاحبه^(٢) ونوسط الملكية في مضمعهم ، فقالوا إن هلاك أحد المالين قبل حلها ، ولو حدد حكما ، يكون من صياح صاحبه خاصة ، لا من صياح الشركة - وصح ذلك في الشركة ، بحيث يكون ما يشترى بالمال الباقي لها ، وعن الشريك الذي تلف ماله حصته في الثمن - إلا أن يكون لشراء بعد عليه لشترى هلاك المال الآخر ولم يرد له لشركه الشريك الذي هلك ماله ، أو فوزه ولكن ادعى الآخر أنه اشتراه نفسه

واحد وقد حسنا ، فإن هلك من هلك عن أحد الشريكين كليهما - أو لا يمكن انصاع بأن الثاني هلك هو مال هذا هو ذلك ، وما بقي على الشركة ، والمال في سلطان الشركة هلاك للمال ، أنه عند هلك مال الشركة كنه يكون له هلك عمل العقد للمعين به ، والعقد يحل بموت عمله ، كالبيع إذ هلك البيع ، وإما غير المالك من هلك للعقد لأن الثمن - وإن كانت لا تنصير في المعاصات لئلا تخرج عن طهارة الثمة ، ونصير سلعة مقصودة بذاتها ، فإنها تنصير في غيرها ، كحبة والأوصية - من كل عقد لا يكون إلا أنها به عوج ، وهذه هي طبيعة شركة^(٣)

فإذا بطلت الشركة هلاك أحد المالين ثمن الشراء ، هالك الآخر بخلاف لصاحبه ، وما يشترى به بعد يكون له خاصة لا سبي من هلك ماله عيبه ، لا من طرين الشركة ، لما عزم من سلطانها ، ولا من طرين الوكالة التي كانت في حاسب ، لأن سلطان الشركة يستتبع سلطانها ، وإن لم تكن بدفع الوكالة^(٤) بحيث لا يكون له يشترى صاحب تلك المال مشركا بحكم الوكالة ، لأن الوكالة الصريحة

(١) فتح المصلح ٥ ٢٢ ، وشيخ الصالح ٦ ٢٨ ، د
المحل ٢ ٣٥٣ - ٣٤١
(٢) نافي لابن كرامة ٥ ١٢٥

(٣) بدائع الصالح ٦ ٢٨ ، وفتح المصلح ٥ ٢٥١
(٤) كقولنا ، اشترى على أن ما اشتراه كذا يكون مشركا
ببينة د المحتل ٣ ٣٥١

مجهته يكون مصاحب المال القسي وحده^(١)

شروع

المعرف

١ - شروع مصدور شروع بقاء ، شرعت في الأمر 'شروع شروع ، انقلب به ، وشرعت في شيء شروعاً شرعت بكميك أو دخلت به ، وشرعت الله (أي الإيس) لشرعه ، أوردته الشريعة ، وشرع فلان في الطاب شروع - اصله ، وطريق شارع سلكه الناس عامة ، وشرعت لفتح لي طريق - وصت .

وجه ، شرع كنه الدين ، أي سمه ووجه ، وجه الشريعة وهي مشرقة الله لعباد من العباد والأحكام^(٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من معناه العموي

الأحكام المتعلقة بالشروع
الشروع في العبادات

٢ - اتمر لمقها ، عن أن لشروع في العبادات بمحقق بالفضل مبروراً بالنية صحيح

(١) لسان العرب ، وللتشريع معجم ٢١٢٢ ، ٢١٤ ، والمصنف غير معتاد الصحاح ، وادبو - الويد

أما التجمعية ، علم أرغم لي ذلك كلاماً صريحاً ولكن مقتضى جعلهم لخلق من شرائط صحة شركة بطلان الشركة - هلاك أحد المالكين فيه عدله أو هلاك الأقران جميعاً^(٣)

١٣٢ - ثانياً - هو الشارعي في شركة المروحة : هو كذا الثالث هو الشارعي في رأس المال ، أم في أهلية التصرف ، وإذا نعتب المفاوضة بهذا فهو ذلك ، انقلب عدداً لعدم اشتراط القسوة في عدل ، كما هو معلوم ، وهذا عند المتجمه^(٤)

ثالثاً - انتهاء مدة في الشركة المؤقتة وقد لعدم أن التولية صحيح عند - المرافعة عند انقضاء من اختياره



سنة ١٢٨٢

(٢) سبله الفصح وموشيه ١٠ / ٥ ، سفي للمحتاج ٢١٥٠٠

(٣) ثمانين المصنف ٢٠١

الشروع في الجنائيات :

۱ - يتحقق الشروع هي الجنائيات والحدود . بالفعل لا بالقول ، ولا بالنية .
منعبت إقامته بالشروع .

۲ م أوجه الله - سبحانه وتعالى - عن التكليف ، إذا شرع فيه وجب عليه إقامته بالذات ، ولا يجوز به ضمه أو الانصراف عنه إلا بعد إقامته

ويشترى من ذلك حالة الضرورة التي تمنع من إقامته ، كأن يقتصر وصوه المصلي ، أو يهمل عليه ، أو يهمل المرأة أثناء الصلاة ، أو غير ذلك مما يعون المكلف عن الإتمام

نظر مصطلح (استئناف - حيض - صلاة)

ومثل الصلاة كن مفروض من : صوم أو زكاة ، أو حج . إذا شرع فيه وجب إقامته ، وإنه يتركه ، وقد يجب عليه العطف في الدين ، كالنكاح لم أفطر معصدا في رمضان بدون عذر ، فزوم الخلق من أفسد حجة أو عمرته ، وإنه انبث في العام القادر أمر لازم عندئذ لمقته

قال الشوكاني : أما الشروع في فرض التكليف ، إذا أراد قطعه فإن كان يلزم من قطعه بطلان ما مضى من العمل حرم كصلاة

أو حكما بمسب كل عبادة ، على سبيل المثال يكون الشروع في الصلاة بتكبيره الإحرام مدفونه بكنهه . ويصريح بكون الشروع فيه بالنية والإمسك^(۱)

(انظر مصطلح : عبادة - نية - صلاة - صوم - حج - جهاد - ذكر)

الشروع في المعاملات

۳ - يتحقق الشروع في المعاملات بالقول ، أو ما يقوم مقامه وسبب عنه من المعاطاة عند من يقول به ، أو الكتابة ، أو الإشارة

ولا بعد النية هنا شروعا في البيع ، أو الشكاح ، أو إجازة ، أو رخصة ، أو الوقف ، أو الرخصة ، أو العارية ، أو غيره من أصناف المعاملات ، لأنها لا تعلم المقصد سوى هذه المعاملات بسببه على الإيجاب والقبول ، فيجب للموجب بقوله : وعتك كذا وكذا ، شروعا في البيع ، فإذا قيل البائع هنا الإيجاب به البيع^(۲)

(۱) علقه تصانق ۱۹۶۱ - ۱۹۹۰ وبعده من دابة القلي للشيخ محمد ۲۰/۱ والثاني لا يحد منه ۱۶۵/۱ ، ۱۹۹ ، ۳۳۸ والأند وظهر للشيخ من ۱۳ ، ۱۴ ، ۱۵ ، ۱۶ ، ۱۷ ، ۱۸ ، ۱۹ ، ۲۰ ، ۲۱ ، ۲۲ ، ۲۳ ، ۲۴ ، ۲۵ ، ۲۶ ، ۲۷ ، ۲۸ ، ۲۹ ، ۳۰ ، ۳۱ ، ۳۲ ، ۳۳ ، ۳۴ ، ۳۵ ، ۳۶ ، ۳۷ ، ۳۸ ، ۳۹ ، ۴۰ ، ۴۱ ، ۴۲ ، ۴۳ ، ۴۴ ، ۴۵ ، ۴۶ ، ۴۷ ، ۴۸ ، ۴۹ ، ۵۰ ، ۵۱ ، ۵۲ ، ۵۳ ، ۵۴ ، ۵۵ ، ۵۶ ، ۵۷ ، ۵۸ ، ۵۹ ، ۶۰ ، ۶۱ ، ۶۲ ، ۶۳ ، ۶۴ ، ۶۵ ، ۶۶ ، ۶۷ ، ۶۸ ، ۶۹ ، ۷۰ ، ۷۱ ، ۷۲ ، ۷۳ ، ۷۴ ، ۷۵ ، ۷۶ ، ۷۷ ، ۷۸ ، ۷۹ ، ۸۰ ، ۸۱ ، ۸۲ ، ۸۳ ، ۸۴ ، ۸۵ ، ۸۶ ، ۸۷ ، ۸۸ ، ۸۹ ، ۹۰ ، ۹۱ ، ۹۲ ، ۹۳ ، ۹۴ ، ۹۵ ، ۹۶ ، ۹۷ ، ۹۸ ، ۹۹ ، ۱۰۰ ، ۱۰۱ ، ۱۰۲ ، ۱۰۳ ، ۱۰۴ ، ۱۰۵ ، ۱۰۶ ، ۱۰۷ ، ۱۰۸ ، ۱۰۹ ، ۱۱۰ ، ۱۱۱ ، ۱۱۲ ، ۱۱۳ ، ۱۱۴ ، ۱۱۵ ، ۱۱۶ ، ۱۱۷ ، ۱۱۸ ، ۱۱۹ ، ۱۲۰ ، ۱۲۱ ، ۱۲۲ ، ۱۲۳ ، ۱۲۴ ، ۱۲۵ ، ۱۲۶ ، ۱۲۷ ، ۱۲۸ ، ۱۲۹ ، ۱۳۰ ، ۱۳۱ ، ۱۳۲ ، ۱۳۳ ، ۱۳۴ ، ۱۳۵ ، ۱۳۶ ، ۱۳۷ ، ۱۳۸ ، ۱۳۹ ، ۱۴۰ ، ۱۴۱ ، ۱۴۲ ، ۱۴۳ ، ۱۴۴ ، ۱۴۵ ، ۱۴۶ ، ۱۴۷ ، ۱۴۸ ، ۱۴۹ ، ۱۵۰ ، ۱۵۱ ، ۱۵۲ ، ۱۵۳ ، ۱۵۴ ، ۱۵۵ ، ۱۵۶ ، ۱۵۷ ، ۱۵۸ ، ۱۵۹ ، ۱۶۰ ، ۱۶۱ ، ۱۶۲ ، ۱۶۳ ، ۱۶۴ ، ۱۶۵ ، ۱۶۶ ، ۱۶۷ ، ۱۶۸ ، ۱۶۹ ، ۱۷۰ ، ۱۷۱ ، ۱۷۲ ، ۱۷۳ ، ۱۷۴ ، ۱۷۵ ، ۱۷۶ ، ۱۷۷ ، ۱۷۸ ، ۱۷۹ ، ۱۸۰ ، ۱۸۱ ، ۱۸۲ ، ۱۸۳ ، ۱۸۴ ، ۱۸۵ ، ۱۸۶ ، ۱۸۷ ، ۱۸۸ ، ۱۸۹ ، ۱۹۰ ، ۱۹۱ ، ۱۹۲ ، ۱۹۳ ، ۱۹۴ ، ۱۹۵ ، ۱۹۶ ، ۱۹۷ ، ۱۹۸ ، ۱۹۹ ، ۲۰۰ ، ۲۰۱ ، ۲۰۲ ، ۲۰۳ ، ۲۰۴ ، ۲۰۵ ، ۲۰۶ ، ۲۰۷ ، ۲۰۸ ، ۲۰۹ ، ۲۱۰ ، ۲۱۱ ، ۲۱۲ ، ۲۱۳ ، ۲۱۴ ، ۲۱۵ ، ۲۱۶ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۱۹ ، ۲۲۰ ، ۲۲۱ ، ۲۲۲ ، ۲۲۳ ، ۲۲۴ ، ۲۲۵ ، ۲۲۶ ، ۲۲۷ ، ۲۲۸ ، ۲۲۹ ، ۲۳۰ ، ۲۳۱ ، ۲۳۲ ، ۲۳۳ ، ۲۳۴ ، ۲۳۵ ، ۲۳۶ ، ۲۳۷ ، ۲۳۸ ، ۲۳۹ ، ۲۴۰ ، ۲۴۱ ، ۲۴۲ ، ۲۴۳ ، ۲۴۴ ، ۲۴۵ ، ۲۴۶ ، ۲۴۷ ، ۲۴۸ ، ۲۴۹ ، ۲۵۰ ، ۲۵۱ ، ۲۵۲ ، ۲۵۳ ، ۲۵۴ ، ۲۵۵ ، ۲۵۶ ، ۲۵۷ ، ۲۵۸ ، ۲۵۹ ، ۲۶۰ ، ۲۶۱ ، ۲۶۲ ، ۲۶۳ ، ۲۶۴ ، ۲۶۵ ، ۲۶۶ ، ۲۶۷ ، ۲۶۸ ، ۲۶۹ ، ۲۷۰ ، ۲۷۱ ، ۲۷۲ ، ۲۷۳ ، ۲۷۴ ، ۲۷۵ ، ۲۷۶ ، ۲۷۷ ، ۲۷۸ ، ۲۷۹ ، ۲۸۰ ، ۲۸۱ ، ۲۸۲ ، ۲۸۳ ، ۲۸۴ ، ۲۸۵ ، ۲۸۶ ، ۲۸۷ ، ۲۸۸ ، ۲۸۹ ، ۲۹۰ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ، ۲۹۳ ، ۲۹۴ ، ۲۹۵ ، ۲۹۶ ، ۲۹۷ ، ۲۹۸ ، ۲۹۹ ، ۳۰۰ ، ۳۰۱ ، ۳۰۲ ، ۳۰۳ ، ۳۰۴ ، ۳۰۵ ، ۳۰۶ ، ۳۰۷ ، ۳۰۸ ، ۳۰۹ ، ۳۱۰ ، ۳۱۱ ، ۳۱۲ ، ۳۱۳ ، ۳۱۴ ، ۳۱۵ ، ۳۱۶ ، ۳۱۷ ، ۳۱۸ ، ۳۱۹ ، ۳۲۰ ، ۳۲۱ ، ۳۲۲ ، ۳۲۳ ، ۳۲۴ ، ۳۲۵ ، ۳۲۶ ، ۳۲۷ ، ۳۲۸ ، ۳۲۹ ، ۳۳۰ ، ۳۳۱ ، ۳۳۲ ، ۳۳۳ ، ۳۳۴ ، ۳۳۵ ، ۳۳۶ ، ۳۳۷ ، ۳۳۸ ، ۳۳۹ ، ۳۴۰ ، ۳۴۱ ، ۳۴۲ ، ۳۴۳ ، ۳۴۴ ، ۳۴۵ ، ۳۴۶ ، ۳۴۷ ، ۳۴۸ ، ۳۴۹ ، ۳۵۰ ، ۳۵۱ ، ۳۵۲ ، ۳۵۳ ، ۳۵۴ ، ۳۵۵ ، ۳۵۶ ، ۳۵۷ ، ۳۵۸ ، ۳۵۹ ، ۳۶۰ ، ۳۶۱ ، ۳۶۲ ، ۳۶۳ ، ۳۶۴ ، ۳۶۵ ، ۳۶۶ ، ۳۶۷ ، ۳۶۸ ، ۳۶۹ ، ۳۷۰ ، ۳۷۱ ، ۳۷۲ ، ۳۷۳ ، ۳۷۴ ، ۳۷۵ ، ۳۷۶ ، ۳۷۷ ، ۳۷۸ ، ۳۷۹ ، ۳۸۰ ، ۳۸۱ ، ۳۸۲ ، ۳۸۳ ، ۳۸۴ ، ۳۸۵ ، ۳۸۶ ، ۳۸۷ ، ۳۸۸ ، ۳۸۹ ، ۳۹۰ ، ۳۹۱ ، ۳۹۲ ، ۳۹۳ ، ۳۹۴ ، ۳۹۵ ، ۳۹۶ ، ۳۹۷ ، ۳۹۸ ، ۳۹۹ ، ۴۰۰ ، ۴۰۱ ، ۴۰۲ ، ۴۰۳ ، ۴۰۴ ، ۴۰۵ ، ۴۰۶ ، ۴۰۷ ، ۴۰۸ ، ۴۰۹ ، ۴۱۰ ، ۴۱۱ ، ۴۱۲ ، ۴۱۳ ، ۴۱۴ ، ۴۱۵ ، ۴۱۶ ، ۴۱۷ ، ۴۱۸ ، ۴۱۹ ، ۴۲۰ ، ۴۲۱ ، ۴۲۲ ، ۴۲۳ ، ۴۲۴ ، ۴۲۵ ، ۴۲۶ ، ۴۲۷ ، ۴۲۸ ، ۴۲۹ ، ۴۳۰ ، ۴۳۱ ، ۴۳۲ ، ۴۳۳ ، ۴۳۴ ، ۴۳۵ ، ۴۳۶ ، ۴۳۷ ، ۴۳۸ ، ۴۳۹ ، ۴۴۰ ، ۴۴۱ ، ۴۴۲ ، ۴۴۳ ، ۴۴۴ ، ۴۴۵ ، ۴۴۶ ، ۴۴۷ ، ۴۴۸ ، ۴۴۹ ، ۴۵۰ ، ۴۵۱ ، ۴۵۲ ، ۴۵۳ ، ۴۵۴ ، ۴۵۵ ، ۴۵۶ ، ۴۵۷ ، ۴۵۸ ، ۴۵۹ ، ۴۶۰ ، ۴۶۱ ، ۴۶۲ ، ۴۶۳ ، ۴۶۴ ، ۴۶۵ ، ۴۶۶ ، ۴۶۷ ، ۴۶۸ ، ۴۶۹ ، ۴۷۰ ، ۴۷۱ ، ۴۷۲ ، ۴۷۳ ، ۴۷۴ ، ۴۷۵ ، ۴۷۶ ، ۴۷۷ ، ۴۷۸ ، ۴۷۹ ، ۴۸۰ ، ۴۸۱ ، ۴۸۲ ، ۴۸۳ ، ۴۸۴ ، ۴۸۵ ، ۴۸۶ ، ۴۸۷ ، ۴۸۸ ، ۴۸۹ ، ۴۹۰ ، ۴۹۱ ، ۴۹۲ ، ۴۹۳ ، ۴۹۴ ، ۴۹۵ ، ۴۹۶ ، ۴۹۷ ، ۴۹۸ ، ۴۹۹ ، ۵۰۰ ، ۵۰۱ ، ۵۰۲ ، ۵۰۳ ، ۵۰۴ ، ۵۰۵ ، ۵۰۶ ، ۵۰۷ ، ۵۰۸ ، ۵۰۹ ، ۵۱۰ ، ۵۱۱ ، ۵۱۲ ، ۵۱۳ ، ۵۱۴ ، ۵۱۵ ، ۵۱۶ ، ۵۱۷ ، ۵۱۸ ، ۵۱۹ ، ۵۲۰ ، ۵۲۱ ، ۵۲۲ ، ۵۲۳ ، ۵۲۴ ، ۵۲۵ ، ۵۲۶ ، ۵۲۷ ، ۵۲۸ ، ۵۲۹ ، ۵۳۰ ، ۵۳۱ ، ۵۳۲ ، ۵۳۳ ، ۵۳۴ ، ۵۳۵ ، ۵۳۶ ، ۵۳۷ ، ۵۳۸ ، ۵۳۹ ، ۵۴۰ ، ۵۴۱ ، ۵۴۲ ، ۵۴۳ ، ۵۴۴ ، ۵۴۵ ، ۵۴۶ ، ۵۴۷ ، ۵۴۸ ، ۵۴۹ ، ۵۵۰ ، ۵۵۱ ، ۵۵۲ ، ۵۵۳ ، ۵۵۴ ، ۵۵۵ ، ۵۵۶ ، ۵۵۷ ، ۵۵۸ ، ۵۵۹ ، ۵۶۰ ، ۵۶۱ ، ۵۶۲ ، ۵۶۳ ، ۵۶۴ ، ۵۶۵ ، ۵۶۶ ، ۵۶۷ ، ۵۶۸ ، ۵۶۹ ، ۵۷۰ ، ۵۷۱ ، ۵۷۲ ، ۵۷۳ ، ۵۷۴ ، ۵۷۵ ، ۵۷۶ ، ۵۷۷ ، ۵۷۸ ، ۵۷۹ ، ۵۸۰ ، ۵۸۱ ، ۵۸۲ ، ۵۸۳ ، ۵۸۴ ، ۵۸۵ ، ۵۸۶ ، ۵۸۷ ، ۵۸۸ ، ۵۸۹ ، ۵۹۰ ، ۵۹۱ ، ۵۹۲ ، ۵۹۳ ، ۵۹۴ ، ۵۹۵ ، ۵۹۶ ، ۵۹۷ ، ۵۹۸ ، ۵۹۹ ، ۶۰۰ ، ۶۰۱ ، ۶۰۲ ، ۶۰۳ ، ۶۰۴ ، ۶۰۵ ، ۶۰۶ ، ۶۰۷ ، ۶۰۸ ، ۶۰۹ ، ۶۱۰ ، ۶۱۱ ، ۶۱۲ ، ۶۱۳ ، ۶۱۴ ، ۶۱۵ ، ۶۱۶ ، ۶۱۷ ، ۶۱۸ ، ۶۱۹ ، ۶۲۰ ، ۶۲۱ ، ۶۲۲ ، ۶۲۳ ، ۶۲۴ ، ۶۲۵ ، ۶۲۶ ، ۶۲۷ ، ۶۲۸ ، ۶۲۹ ، ۶۳۰ ، ۶۳۱ ، ۶۳۲ ، ۶۳۳ ، ۶۳۴ ، ۶۳۵ ، ۶۳۶ ، ۶۳۷ ، ۶۳۸ ، ۶۳۹ ، ۶۴۰ ، ۶۴۱ ، ۶۴۲ ، ۶۴۳ ، ۶۴۴ ، ۶۴۵ ، ۶۴۶ ، ۶۴۷ ، ۶۴۸ ، ۶۴۹ ، ۶۵۰ ، ۶۵۱ ، ۶۵۲ ، ۶۵۳ ، ۶۵۴ ، ۶۵۵ ، ۶۵۶ ، ۶۵۷ ، ۶۵۸ ، ۶۵۹ ، ۶۶۰ ، ۶۶۱ ، ۶۶۲ ، ۶۶۳ ، ۶۶۴ ، ۶۶۵ ، ۶۶۶ ، ۶۶۷ ، ۶۶۸ ، ۶۶۹ ، ۶۷۰ ، ۶۷۱ ، ۶۷۲ ، ۶۷۳ ، ۶۷۴ ، ۶۷۵ ، ۶۷۶ ، ۶۷۷ ، ۶۷۸ ، ۶۷۹ ، ۶۸۰ ، ۶۸۱ ، ۶۸۲ ، ۶۸۳ ، ۶۸۴ ، ۶۸۵ ، ۶۸۶ ، ۶۸۷ ، ۶۸۸ ، ۶۸۹ ، ۶۹۰ ، ۶۹۱ ، ۶۹۲ ، ۶۹۳ ، ۶۹۴ ، ۶۹۵ ، ۶۹۶ ، ۶۹۷ ، ۶۹۸ ، ۶۹۹ ، ۷۰۰ ، ۷۰۱ ، ۷۰۲ ، ۷۰۳ ، ۷۰۴ ، ۷۰۵ ، ۷۰۶ ، ۷۰۷ ، ۷۰۸ ، ۷۰۹ ، ۷۱۰ ، ۷۱۱ ، ۷۱۲ ، ۷۱۳ ، ۷۱۴ ، ۷۱۵ ، ۷۱۶ ، ۷۱۷ ، ۷۱۸ ، ۷۱۹ ، ۷۲۰ ، ۷۲۱ ، ۷۲۲ ، ۷۲۳ ، ۷۲۴ ، ۷۲۵ ، ۷۲۶ ، ۷۲۷ ، ۷۲۸ ، ۷۲۹ ، ۷۳۰ ، ۷۳۱ ، ۷۳۲ ، ۷۳۳ ، ۷۳۴ ، ۷۳۵ ، ۷۳۶ ، ۷۳۷ ، ۷۳۸ ، ۷۳۹ ، ۷۴۰ ، ۷۴۱ ، ۷۴۲ ، ۷۴۳ ، ۷۴۴ ، ۷۴۵ ، ۷۴۶ ، ۷۴۷ ، ۷۴۸ ، ۷۴۹ ، ۷۵۰ ، ۷۵۱ ، ۷۵۲ ، ۷۵۳ ، ۷۵۴ ، ۷۵۵ ، ۷۵۶ ، ۷۵۷ ، ۷۵۸ ، ۷۵۹ ، ۷۶۰ ، ۷۶۱ ، ۷۶۲ ، ۷۶۳ ، ۷۶۴ ، ۷۶۵ ، ۷۶۶ ، ۷۶۷ ، ۷۶۸ ، ۷۶۹ ، ۷۷۰ ، ۷۷۱ ، ۷۷۲ ، ۷۷۳ ، ۷۷۴ ، ۷۷۵ ، ۷۷۶ ، ۷۷۷ ، ۷۷۸ ، ۷۷۹ ، ۷۸۰ ، ۷۸۱ ، ۷۸۲ ، ۷۸۳ ، ۷۸۴ ، ۷۸۵ ، ۷۸۶ ، ۷۸۷ ، ۷۸۸ ، ۷۸۹ ، ۷۹۰ ، ۷۹۱ ، ۷۹۲ ، ۷۹۳ ، ۷۹۴ ، ۷۹۵ ، ۷۹۶ ، ۷۹۷ ، ۷۹۸ ، ۷۹۹ ، ۸۰۰ ، ۸۰۱ ، ۸۰۲ ، ۸۰۳ ، ۸۰۴ ، ۸۰۵ ، ۸۰۶ ، ۸۰۷ ، ۸۰۸ ، ۸۰۹ ، ۸۱۰ ، ۸۱۱ ، ۸۱۲ ، ۸۱۳ ، ۸۱۴ ، ۸۱۵ ، ۸۱۶ ، ۸۱۷ ، ۸۱۸ ، ۸۱۹ ، ۸۲۰ ، ۸۲۱ ، ۸۲۲ ، ۸۲۳ ، ۸۲۴ ، ۸۲۵ ، ۸۲۶ ، ۸۲۷ ، ۸۲۸ ، ۸۲۹ ، ۸۳۰ ، ۸۳۱ ، ۸۳۲ ، ۸۳۳ ، ۸۳۴ ، ۸۳۵ ، ۸۳۶ ، ۸۳۷ ، ۸۳۸ ، ۸۳۹ ، ۸۴۰ ، ۸۴۱ ، ۸۴۲ ، ۸۴۳ ، ۸۴۴ ، ۸۴۵ ، ۸۴۶ ، ۸۴۷ ، ۸۴۸ ، ۸۴۹ ، ۸۵۰ ، ۸۵۱ ، ۸۵۲ ، ۸۵۳ ، ۸۵۴ ، ۸۵۵ ، ۸۵۶ ، ۸۵۷ ، ۸۵۸ ، ۸۵۹ ، ۸۶۰ ، ۸۶۱ ، ۸۶۲ ، ۸۶۳ ، ۸۶۴ ، ۸۶۵ ، ۸۶۶ ، ۸۶۷ ، ۸۶۸ ، ۸۶۹ ، ۸۷۰ ، ۸۷۱ ، ۸۷۲ ، ۸۷۳ ، ۸۷۴ ، ۸۷۵ ، ۸۷۶ ، ۸۷۷ ، ۸۷۸ ، ۸۷۹ ، ۸۸۰ ، ۸۸۱ ، ۸۸۲ ، ۸۸۳ ، ۸۸۴ ، ۸۸۵ ، ۸۸۶ ، ۸۸۷ ، ۸۸۸ ، ۸۸۹ ، ۸۹۰ ، ۸۹۱ ، ۸۹۲ ، ۸۹۳ ، ۸۹۴ ، ۸۹۵ ، ۸۹۶ ، ۸۹۷ ، ۸۹۸ ، ۸۹۹ ، ۹۰۰ ، ۹۰۱ ، ۹۰۲ ، ۹۰۳ ، ۹۰۴ ، ۹۰۵ ، ۹۰۶ ، ۹۰۷ ، ۹۰۸ ، ۹۰۹ ، ۹۱۰ ، ۹۱۱ ، ۹۱۲ ، ۹۱۳ ، ۹۱۴ ، ۹۱۵ ، ۹۱۶ ، ۹۱۷ ، ۹۱۸ ، ۹۱۹ ، ۹۲۰ ، ۹۲۱ ، ۹۲۲ ، ۹۲۳ ، ۹۲۴ ، ۹۲۵ ، ۹۲۶ ، ۹۲۷ ، ۹۲۸ ، ۹۲۹ ، ۹۳۰ ، ۹۳۱ ، ۹۳۲ ، ۹۳۳ ، ۹۳۴ ، ۹۳۵ ، ۹۳۶ ، ۹۳۷ ، ۹۳۸ ، ۹۳۹ ، ۹۴۰ ، ۹۴۱ ، ۹۴۲ ، ۹۴۳ ، ۹۴۴ ، ۹۴۵ ، ۹۴۶ ، ۹۴۷ ، ۹۴۸ ، ۹۴۹ ، ۹۵۰ ، ۹۵۱ ، ۹۵۲ ، ۹۵۳ ، ۹۵۴ ، ۹۵۵ ، ۹۵۶ ، ۹۵۷ ، ۹۵۸ ، ۹۵۹ ، ۹۶۰ ، ۹۶۱ ، ۹۶۲ ، ۹۶۳ ، ۹۶۴ ، ۹۶۵ ، ۹۶۶ ، ۹۶۷ ، ۹۶۸ ، ۹۶۹ ، ۹۷۰ ، ۹۷۱ ، ۹۷۲ ، ۹۷۳ ، ۹۷۴ ، ۹۷۵ ، ۹۷۶ ، ۹۷۷ ، ۹۷۸ ، ۹۷۹ ، ۹۸۰ ، ۹۸۱ ، ۹۸۲ ، ۹۸۳ ، ۹۸۴ ، ۹۸۵ ، ۹۸۶ ، ۹۸۷ ، ۹۸۸ ، ۹۸۹ ، ۹۹۰ ، ۹۹۱ ، ۹۹۲ ، ۹۹۳ ، ۹۹۴ ، ۹۹۵ ، ۹۹۶ ، ۹۹۷ ، ۹۹۸ ، ۹۹۹ ، ۱۰۰۰ ، ۱۰۰۱ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۳ ، ۱۰۰۴ ، ۱۰۰۵ ، ۱۰۰۶ ، ۱۰۰۷ ، ۱۰۰۸ ، ۱۰۰۹ ، ۱۰۱۰ ، ۱۰۱۱ ، ۱۰۱۲ ، ۱۰۱۳ ، ۱۰۱۴ ، ۱۰۱۵ ، ۱۰۱۶ ، ۱۰۱۷ ، ۱۰۱۸ ، ۱۰۱۹ ، ۱۰۲۰ ، ۱۰۲۱ ، ۱۰۲۲ ، ۱۰۲۳ ، ۱۰۲۴ ، ۱۰۲۵ ، ۱۰۲۶ ، ۱۰۲۷ ، ۱۰۲۸ ، ۱۰۲۹ ، ۱۰۳۰ ، ۱۰۳۱ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۳ ، ۱۰۳۴ ، ۱۰۳۵ ، ۱۰۳۶ ، ۱۰۳۷ ، ۱۰۳۸ ، ۱۰۳۹ ، ۱۰۴۰ ، ۱۰۴۱ ، ۱۰۴۲ ، ۱۰۴۳ ، ۱۰۴۴ ، ۱۰۴۵ ، ۱۰۴۶ ، ۱۰۴۷ ، ۱۰۴۸ ، ۱۰۴۹ ، ۱۰۵۰ ، ۱۰۵۱ ، ۱۰۵۲ ، ۱۰۵۳ ، ۱۰۵۴ ، ۱۰۵۵ ، ۱۰۵۶ ، ۱۰۵۷ ، ۱۰۵۸ ، ۱۰۵۹ ، ۱۰۶۰ ، ۱۰۶۱ ، ۱۰۶۲ ، ۱۰۶۳ ، ۱۰۶۴ ، ۱۰۶۵ ، ۱۰۶۶ ، ۱۰۶۷ ، ۱۰۶۸ ، ۱۰۶۹ ، ۱۰۷۰ ، ۱۰۷۱ ، ۱۰۷۲ ، ۱۰۷۳ ، ۱۰۷۴ ، ۱۰۷۵ ، ۱۰۷۶ ، ۱۰۷۷ ، ۱۰۷۸ ، ۱۰۷۹ ، ۱۰۸۰ ، ۱۰۸۱ ، ۱۰۸۲ ، ۱۰۸۳ ، ۱۰۸۴ ، ۱۰۸۵ ، ۱۰۸۶ ، ۱۰۸۷ ، ۱۰۸۸ ، ۱۰۸۹ ، ۱۰۹۰ ، ۱۰۹۱ ، ۱۰۹۲ ، ۱۰۹۳ ، ۱۰۹۴ ، ۱۰۹۵ ، ۱۰۹۶ ، ۱۰۹۷ ، ۱۰۹۸ ، ۱۰۹۹ ، ۱۱۰۰ ، ۱۱۰۱ ، ۱۱۰۲ ، ۱۱۰۳ ، ۱۱۰۴ ، ۱۱۰۵ ، ۱۱۰۶ ، ۱۱۰۷ ، ۱۱۰۸ ، ۱۱۰۹ ، ۱۱۱۰ ، ۱۱۱۱ ، ۱۱۱۲ ، ۱۱۱۳ ، ۱۱۱۴ ، ۱۱۱۵ ، ۱۱۱۶ ، ۱۱۱۷ ، ۱۱۱۸ ، ۱۱۱۹ ، ۱۱۲۰ ، ۱۱۲۱ ، ۱۱۲۲ ، ۱۱۲۳ ، ۱۱۲۴ ، ۱۱۲۵ ، ۱۱۲۶ ، ۱۱۲۷ ، ۱۱۲۸ ، ۱۱۲۹ ، ۱۱۳۰ ، ۱۱۳۱ ، ۱۱۳۲ ، ۱۱۳۳ ، ۱۱۳۴ ، ۱۱۳۵ ، ۱۱۳۶ ، ۱۱۳۷ ، ۱۱۳۸ ، ۱۱۳۹ ، ۱۱۴۰ ، ۱۱۴۱ ، ۱۱۴۲ ، ۱۱۴۳ ، ۱۱۴۴ ، ۱۱۴۵ ، ۱۱۴۶ ، ۱۱۴۷ ، ۱۱۴۸ ، ۱۱۴۹ ، ۱۱۵۰ ، ۱۱۵۱ ، ۱۱۵۲ ، ۱۱۵۳ ، ۱۱۵۴ ، ۱۱۵۵ ، ۱۱۵۶ ، ۱۱۵۷ ، ۱۱۵۸ ، ۱۱۵۹ ، ۱۱۶۰ ، ۱۱۶۱ ، ۱۱۶۲ ، ۱۱۶۳ ، ۱۱۶۴ ، ۱۱۶۵ ، ۱۱۶۶ ، ۱۱۶۷ ، ۱۱۶۸ ، ۱۱۶۹ ، ۱۱۷۰ ، ۱۱۷۱ ، ۱۱۷۲ ، ۱۱۷۳ ، ۱۱۷۴ ، ۱۱۷۵ ، ۱۱۷۶ ، ۱۱۷۷ ، ۱۱۷۸ ، ۱۱۷۹ ، ۱۱۸۰ ، ۱۱۸۱ ، ۱۱۸۲ ، ۱۱۸۳ ، ۱۱۸۴ ، ۱۱۸۵ ، ۱۱۸۶ ، ۱۱۸۷ ، ۱۱۸۸ ، ۱۱۸۹ ، ۱۱۹۰ ، ۱۱۹۱ ، ۱۱۹۲ ، ۱۱۹۳ ، ۱۱۹۴ ، ۱۱۹۵ ، ۱۱۹۶ ، ۱۱۹۷ ، ۱۱۹۸ ، ۱۱۹۹ ، ۱۲۰۰ ، ۱۲۰۱ ، ۱۲۰۲ ، ۱۲۰۳ ، ۱۲۰۴ ، ۱۲۰۵ ، ۱۲۰۶ ، ۱۲۰۷ ، ۱۲۰۸ ، ۱۲۰۹ ، ۱۲۱۰ ، ۱۲۱۱ ، ۱۲۱۲ ، ۱۲۱۳ ، ۱۲۱۴ ، ۱۲۱۵ ، ۱۲۱۶ ، ۱۲۱۷ ، ۱۲۱۸ ، ۱۲۱۹ ، ۱۲۲۰ ، ۱۲۲۱ ، ۱۲۲۲ ، ۱۲۲۳ ، ۱۲۲۴ ، ۱۲۲۵ ، ۱۲۲۶ ، ۱۲۲۷ ، ۱۲۲۸ ، ۱۲۲۹ ، ۱۲۳۰ ، ۱۲۳۱ ، ۱۲۳۲ ، ۱۲۳۳ ، ۱۲۳۴ ، ۱۲۳۵ ، ۱۲۳۶ ، ۱۲۳۷ ، ۱۲۳۸ ، ۱۲۳۹ ، ۱۲۴۰ ، ۱۲۴۱ ، ۱۲۴۲ ، ۱۲۴۳ ، ۱۲۴۴ ، ۱۲۴۵ ، ۱۲۴۶ ، ۱۲۴۷ ، ۱۲۴۸ ، ۱۲۴۹ ، ۱۲۵۰ ، ۱۲۵۱ ، ۱۲۵۲ ، ۱۲۵۳ ، ۱۲۵۴ ، ۱۲۵۵ ، ۱۲۵۶ ، ۱۲۵۷ ، ۱۲۵۸ ، ۱۲۵۹ ، ۱۲۶۰ ، ۱۲۶۱ ، ۱۲۶۲ ، ۱۲۶۳ ، ۱۲۶۴ ، ۱۲۶۵ ، ۱۲۶۶ ، ۱۲۶۷ ، ۱۲۶۸ ، ۱۲۶۹ ، ۱۲۷۰ ، ۱۲۷۱ ، ۱۲۷۲ ، ۱۲۷۳ ، ۱۲۷۴ ، ۱۲۷۵ ، ۱۲۷۶ ، ۱۲۷۷ ، ۱۲۷۸ ، ۱۲۷۹ ، ۱۲۸۰ ، ۱۲۸۱ ، ۱۲۸۲ ، ۱۲۸۳ ، ۱۲۸۴ ، ۱۲۸۵ ، ۱۲۸۶ ، ۱۲۸۷ ، ۱۲۸۸ ، ۱۲۸۹ ، ۱۲۹۰ ، ۱۲۹۱ ، ۱۲۹۲ ، ۱۲۹۳ ، ۱۲۹۴ ، ۱۲۹۵ ، ۱۲۹۶ ، ۱۲۹۷ ، ۱۲۹۸ ، ۱۲۹۹ ، ۱۳۰۰ ، ۱۳۰۱ ، ۱۳۰۲ ، ۱۳۰۳ ، ۱۳۰۴ ، ۱۳۰۵ ، ۱۳۰۶ ، ۱۳۰۷ ، ۱۳۰۸ ، ۱۳۰۹ ، ۱۳۱۰ ، ۱۳۱۱ ، ۱۳۱۲ ، ۱۳۱۳ ، ۱۳۱۴ ، ۱۳۱۵ ، ۱۳۱۶ ، ۱۳۱۷ ، ۱۳۱۸ ، ۱۳۱۹ ، ۱۳۲۰ ، ۱۳۲۱ ، ۱۳۲۲ ، ۱۳۲۳ ، ۱۳۲۴ ، ۱۳۲۵ ، ۱۳۲۶ ، ۱۳۲۷ ، ۱۳۲۸ ، ۱۳۲۹ ، ۱۳۳۰ ، ۱۳۳۱ ، ۱۳۳۲ ، ۱۳۳۳ ، ۱۳۳۴ ، ۱۳۳۵ ، ۱۳۳۶ ، ۱۳۳۷ ، ۱۳۳۸ ، ۱۳۳۹ ، ۱۳۴۰ ، ۱۳۴۱ ، ۱۳۴۲ ، ۱۳۴۳ ، ۱۳۴۴ ، ۱۳۴۵ ، ۱۳۴۶ ، ۱۳۴۷ ، ۱۳۴۸ ، ۱۳۴۹ ، ۱۳۵۰ ، ۱۳۵۱ ، ۱۳۵۲ ، ۱۳۵۳ ، ۱۳۵۴ ، ۱

۵- أم ماذهب إليه الشارع من الشر فإن كان حجة أو عمدة بشرع فيها وجب عليه الإجماع بالتمام ، لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ والعمره في (۱) وإن كان غيرهما فإجماعه بعد الشروع فيه محل خلاف

ومذهب المختص إلى أن من شرع في عمل لزمه إتمام لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَطْلُوا ﴾ أهمكم في (۲) فما أذا وجب صيانته وحفظه عن الإبطال بل إن العمل صار حقا له ، ولا سبيل إلى حفظه إلا بالتزام الباقي ، فوجب الإجماع ضرورة

فإن خرج منه بدون عذر ، لزمه القضاء ، وعليه لإثم ، والعصاة على تركه ، وإن خرج منه لعذر لزمه القضاء ، فأصبحت الساقطة عندهم واجبا بعد الشروع يذهب المالكية إلى أن من خرج من العمل بعذر ، فلا قضاء عليه ، ومن خرج من غير عذر ، فعليه القضاء

ودعت الشافعية إلى أنه إذا شرع في العمل لم يلزمه انقضاء فيه ، ولا يجب عليه القضاء ، إذ لم يتم ، لأن العمل ما شرع غير لازم قبل الشروع ، وجب أن يسمى كذلك بعد الشروع ، لأن حقيقة الشرع لا تتغير

الجملة ، وإلا فإن لم نعت بقطعه المصححة المقصودة للشارع ، بل حصلت بنهاية ، كما إذا شرع في إنقاذ غريق لم يحصر فخر لإتمامه جار مطما

نعم ذكروا في النقط أن من التقط ليس له نفعه إلى غيره ، وإن حصل المقصود ، لكن لا عمل الإثم ، والأصح أن له النفع أيضا ، كالتصلي في جماعة يتعد ، وإن قدنا الجماعة فرض كفاية ، والشارع في العمل كان قطعه له لا يجب به إعلان ما عرفه لولا ، لأن بعضه لا يربط ببعض ، وفرض الكفاية قائم بغيره ، فالصور ثلاثة .

فمن يطل للأمامي ليهطل قطعا ، وقطع لا يطل ولا يترت الشاهد فيجوز لهما ، وقطع لا يطل أصل المقصود ، ولكن يطل أمرا مقصودا حل الجملة ، فيه خلاف .

قال المفتوي من الحنفية ، يجب فرض الكفاية بالشروع فيه ، ويجب إتمامه من الأشهر ويؤخذ لزومه بالشروع عن مسألة حفظ القرآن ، فإنه مجرم تركه لا يحفظ بعد الشروع فيه على الصحيح من المذهب ، وفي وجه يكره (۳)

(۱) جامع الأصول - النجاشي ص ۱۰۶ ، والمصنف للمعري ۳۹۶ ، ۹ - المجلد في المختار للمصنف - شرح من هـ السلام ص ۱۰۵ ، شرح التلخيص للشيخ - ابن الجوزي ۳۷۸/۱ ، والمصنف في المصنف للريثي ۲/۲۱۲

(۲) سنن الطبري ۱۹۶

(۳) سنن محمد ۳۲۱

لنصلا ، فجبور له أن يقرأ القرآن ، فله
شرع في قراءته متوكت ، فلا يقطع بها ، ولا
يجب عليه إتمام سورة أو آخر من القرآن
الكريم

أما إذا شرع المكلف الذي لا يمنعه منع
من قراءة القرآن الكريم ، ثم ترك القراءة
لضرورة طرأت عليه ، كحسوح ربيع ، أو
حصر بول ، فله عدم إتمام ما قرأ ويتهيأ إلى
حيث يقف ، وإذا تركه لا لضرورة ، فلا
عليه إلا أن يتحدر لوقف ، وإنهاء ما يتعلق
بها يقرأ ، فلو كان يقرأ في قصة موسى ، أو
هود أو أهل الكهف ، فليتها من حيث
لا يكون كلامه متور ، وحتى تكتمل في رأسه
الموقفة

أما إذا شرع في غير قراءة القرآن الكريم -
كورد من الأورد ، أو مايس بالسكر
الجماعي أو الفردي - فلا يطلب بإتمامه ، لأنه
غير ملزم به

٧- وأما الحاج ، إذا شرع فيه فكيف فقامه
وعلمه سواء ، لأن الله - سبحانه وتعالى -
عبر مكعب بين فعل وتركه
المفروق في العقود
أولا عند البيع .

٨- أبيع إيمان ودبول ، فإن حصل
الإيجاب كان شروعا في البيع ، فإن واقعه

بالشروع ولو اتفه صل مؤبد للفضل ، لا
مسقطا للموجب ، أما لو شرع في صوم نفل
فدبر إقامته ، بزمه على التصحيح
ودعب إتمامه إلى أن من شرع في العمل
يسحب له ابتداء فيه ، وإن خرج منه لا يتم
عليه ، ولا يجب عليه قصده^(١)

٩- أما قراءة القرآن الكريم ، إذا شرع
لنكف فيها ، فيكون قطعها لكافة الناس ،
فلا يبيى أن يؤثر كلامه على قراءة القرآن
وقد ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
د أنه كان إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ
منه^(٢)

وأما الخاطئ والفساد فيهما إذا شرعنا في
قراءته القرآن الكريم ، فإليه إحصاء أنه
حائض ، والآخرى فيها سواء ، فلا يجب
عندها الاستمرار في القوامه ، بل يجب عهدها
القطع .

أما المتحاصة ، ومن به عدة كسلس
السول وغيره ، فإليه إذا نوصا أحدهم

(١) المصريح بالتسوي ٣٩٤/١ بدعوة المصريحان
١٢٨٢١ ، ويضمني لأين كذا ١٥٢/٣ - ١٥٢ ،
بالخصوص فيرد ٣٥٧/٢١١ - ٣٥٨ - والمصدر
س. تقي ١٠٥٠١ ، وشرح المغل الحل على مناج
حافظ ٤/ ٢٩ - ٣٩٥ ، جرة الأصول للآذربي
٣٩٤/٢

(٢) أثر جري غير أنه كان إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ
منه
أخرت البصري (الفتح ٥/ ٢٨٩ - ٢٨٩) .

الوقت له من بدء^(۱)

انظر مصطلح (وقت)

وابها الوصية

۱۱ - الشروع في الترميم ينعى بالضرر أو

الكسار ، كأن يوصي شخص معين أو

غير معين رسم ويلزم بقبول موافق له المعين

بعد وفاة موحي^(۲)

انظر مصطلح (وصية)

خلافا العارية .

۱۲ - يكون الشروع فيها كسائر العقود

المنضبطة بالإيجاب والقبول ، ويكون

الإيجاب بقوله : أعزيتك كذا شروعا في

الإعارة ، ويكون القبول فيها إقرارا بعدد

العارية ، به يتم العقد ، ويتكفل من اعبر

ولستعبر الرجوع قبل صدور القبول ، ومن

القبض أيضا يرفض أحدها ، وله الرجوع

بعد ذلك لأنها عقد جاز من الطرفين عند

الجمهور (ر إغرا)

الشروع بدون إذن فيها يحتاج إلى إذن

۱۳ - الشروع في العداوات مبرومة لايجح

إلى إحد ، إذ أن فرصتها عن المكسب

لا تقتضي إهدا من أحد

القبول كان إثمنا نبيع فإن رجع الموجب

في إيجابه ، لن صدور القبول ، يكون

ردوا على الشروع في البيع دون صدور القبول

لن عود الموجد ثم البيع^(۳)

انظر مصطلح (إيجاب) و (بيع)

ناديا الجبه

۹ - يكون الشروع في الحقة بالخط ، وحث ،

وأعطيت ، وبحت ، ولا تتم إلا بالقبض

عند جمهور الفقهاء ولا تلزم بالشروع^(۴)

وانظر مصطلح (حقة)

الوقت . الوقت

۱۰ - الشروع في الوقت يكون بالخط

وقت ، وحبت ، لمن أنى بكلمة متبا ،

كان شروعا في الوقت ، ولزمه عدم احتساب

عبرهما عند جمهور الفقهاء . وذهب

'بر حجة : إلى أن الوقت لا يبرم بمسحود ،

وبسبب الرجوع فيه ، إلا أن يوصي به بعد

موته حينئذ ، أو يحكم بلزمه حاكم

وعاقته صحابه ، فقالا بمرومه ، وأره

بفعل ، ذلك ولا يقف لرويه عن القصر

وقال أبو حنيفة ، وهو رواية عن أحمد

به لا يلزم إلا بالقصر ، وإخراج

(۱) حاشي المحتاج ٢٠٦ ، المص لا من عداوة

٢٠٦/٢ ، ٢٠٦/٣

(۲) حاشي تولى النسي ٢٢٨ ، والمعنى لا من عداوة

٢٢٨/٢ ، معي المحتاج ٢٢٨/٢

(۳) حاشي تولى النسي ٢٢٨ ، والمعنى لا من عداوة

٢٢٨/٢ ، ٢٢٨/٣

ومعني المحتاج ٢٢٨/٢ ، ٢٢٨/٣

(۴) حاشي تولى النسي ٢٢٨ ، والمعنى لا من عداوة

٢٢٨/٢ ، ٢٢٨/٣

شُعَائِر

التعريف

أداء الشعائر جمع شعيرة وهي العلامة مأخوذة من الإشعار الذي هو الإعلام ، ومنه شعار الحروب وهو ما سيم العسكر علامة يصوبها ليحرف برجل وقته

وإذا أصبحت شعائر إلى الله تعالى فهي أعلام دينه التي شرعها ، الله فكل شيء كان عبداً من أعلام مدعته فهو من شعائر الله^(١) والاصطلاح الشرعي في (شعائر الله) لا

يخرج عن نفس التعوي

فكل ما كان من أعلام دين الله وطاعته بمثل فهو من شعائر الله ، بالصلاة ، والصوم والبركة والحج ومسكك وسواها ، وإقامة اجتماعه والجمعة في غمير المسلمين في البلدان والمقرى من شعائر الله ، ومن أعلام طاعته والأداء وإقامة أحد والدع عن بهمة المسلمين بالجهد في سبيل الله من

أما العبادات غير المفروضة ، ومعاملات ، فقد أوجب الشرع الإذن فيها حتى من له الحق على المكلف ، كحق الزوج على زوجته وحق الزوج على الصغير والتمسك

فأعطى شروح أن تتألف روحته في نفس بعض النواحي من المبادئ فهذا لم يكن له ، ومن طاعة ، كان له منها ، وهذا شرعت المرأة في الخلع نفقها ، بدون إذن زوجها ، فله زوج أو يخلها ، وعينها للقبض ،

وكذا ، شرعت في صيام نفل بدون إذنه ، أنه أن ينظرها ، طهر المصحفين ولا يخل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد ، لا يولده^(٢)

شُرُوق

عمر شروق

شطرنج

عمر لعب

() حديث لا يخل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد لا يولده

أخرجه البخاري (الفتح ٢٩٥٢ ، حاشية) مسلم (٢٦٦٢) حاشية من حديث أبي حمزة

(١) بيان صحيح
(٢) غير الصحيح يرى في تفسيره ، أنه الخلع ونحوه من شعائر الله (الفتح ٢٩٥٢ ، حاشية) مسلم (٢٦٦٢) حاشية من حديث أبي حمزة

على إحرام صاحبها وعلى أنه قد جعلها عبداً
ببless الله الحرام فلا يتعرض لها^(١)

قال تعالى: ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْسَبُوا
شُعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾^(٢)

تحكم التكليسي

٢ - يجب على المسلمين إلقاء شعائر الإسلام
الطاهرة، (إظهارها، عرضها) كانت الشجرة
أم عمر فرض

وعلى هذا، إن اتفق أهل حلة أو بلد أو
قرية من المسلمين على ترك شجرة من شعائر
الإسلام الطاهرة قوبلوا، فرضاً كانت الشجرة
أو سهلاً مؤكدة، كاختارها في الصلاة للقروية
والأذن لها، وصلاة الصديق وعمر ذلك من
شعائر الإسلام الطاهرة^(٣)

لأن ترك شعائر الله يدل على التهاون في
عبادته، وانتهاج أوله

هذا ومن شعائر الإسلام مناسك أخج
كالإحرام والظنوف وأصحابي والوقوف بحرف
وحرفة وفي رديع الحدي وغير ذلك من

شعائر الله^(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا
وَالْمُرَّةَ مِنْ شُعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٥) والآية بعد لأمر
بالصفا، والزكاة في أكثر من آية من السورة
وبعد ذكر النصر وانتقل في سبيل الله - وهو
لجهاد لإقامة دين الله - فقد كان السعي بين
صفا والمروة من حلة شعائر الله، أي 'سلام
بسه

وكذلك غيره تعالى ﴿وَالْبَيْتَ جَمْعَهَا
لَكُمْ مِنْ شُعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٦)

وكذلك المروة في قوله تعالى: ﴿رَمَى
بِعَظْمِ شُعَائِرِ اللَّهِ فِيهَا مِنْ نَعْرَى
سُطُوبٍ﴾^(٧) أي معاد دين الله،
وصاعته وتعتيقها أدونها على الوجه
المطلوب شرعاً.

وقيل: مراد منها العبادات المتعلقة
بأعمال التمسك، ومواضعها، وتبناها وليس
مراد من شئ خاصه وتعتيقها
تسببها فلاه ابن عباس، والإنشراح
عليها، جمع علامة على سابعها، بل باسم
سادية ليعرف أنها هدي فيكون ذلك علي

(١) تفسير ابن أبي عمير، تفسير بصري، تفسير الصبر
الأنباري في التفسير، بيتي في الفقه، ورواه في تفسيرهم
تحت ص ٢٠

(٢) سورة البقرة ١٨

(٣) سورة الحج ٢٩

(٤) سورة الحج ٢٧

(٥) صابر مسلم

(٦) سورة البقرة ١٢٠

(٧) تفسير الطبري ١٢٠، روضة اللامع ١٠٠/١٠٠

مدارج الصالح ٢٣٩، ١٨١/٢٣٩، كتاب الحج

٢٣٩، جله مناج ٢٣٩/٢٣٩

أعمال الحج الظاهرة . ومن الشعائر في غير
الحج : الأذان ، والإقامة ، وصلاة
جماعة ، والخدعة والميادين ، والجهاد وغير
ذلك

شعار

التعريف

يُنظر لحكم كل منها في مصطلحه من
الموسوعة

١ - الشعار من الثياب هو ما وقي جسمه
الإسان دون ما سواه من الثياب سمي
بذلك لمسه الشعر .

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال .
« الأنصار شعار والناس دثار »^(١) . يسميهم
بالخوة والعرب

والشعار أيضا ما يشعر الإنسان به نفسه
في الحرب ، وشعار المأساة ، أن يسموا لها
علامة ينصبونها ليعرف الرجز بها يفتنه .
والشعار أيضا علامة تقوم في الحرب وهو
ما يلقون به ليعرف بعضهم بعضا ، وفي
الحديث « أن شعار رسول الله ﷺ أم
أم »^(٢)

وأشعر القوم : مثوا شعارهم . والشعار



(١) حديث « الأنصار شعار والناس دثار »

لتربية المعاني (المصحح ١٣/٨ ط المصنف)

يسلم (٢٧٩ ، ٢ ط المعني) من حديث محمد بن
الحسين

(٢) حديث « كان شعار النبي ﷺ أم أم »

لتربية المعاني ، ١٣/٩ ط (دار المعارف ط المصنف) من
حديث سبعة من الأئمة ورواهه الذهبي

شَعْرٌ وَصُوفٌ وَوَبْرٌ

التمريض .

١ - الشعر لغة : منه الجسم مما ليس بصوف ولا وبر للإنسان وغيره ، وفي المعجم الوسيط الشعر ريشة خفيفة تظهر على جلد الإنسان وغيره من الثدييات ويقال له الريش في الطيور والخرافيش في السراخف ، والقشور في الأسماك ، ويجمع أشعار وشعر

ويقال : رجل أشعر وشعر وشعراني إذا كان كثرة شعر الرأس والخصد^(١) ، والصوف ما يكون للضأن وما أشبهه أحصى منه ، والصوف للضأن ، كالشعر للمعز ، والوبر للابل^(٢)

والوبر ما يست على جلود الإبل والأرانب ويحسوها ، وأجمع أولو ، ويقال حل ومر وأوبر إذا كان كثرة الوبر ، والشفة وبرة ووبر^(٣) .

والريش ما يكون على أسماك الطيور

والعتمد عند أكثرهم أنه يحرم استعمال آلة من شعار الشعر كقصور وعيد ، وحلك وصبح ومزمار عربي وسائر أنواع الأوتار والخزائم ، لأن الله لحاقلة مما يدعو إلى فساد كثره الخمر لا سيما من قرب عهد به ، ولأنها شعار الفسقة والتنبيه بهم حرام ، ويخرج من سمعها يعبر قصد^(٤) (ور مبراج ملاهي)



(١) معك العرب والمصري والمصباح المنه والتميم الوسيط

صلا (شعر)

(٢) معك العرب ، والمصباح المنه و صوف

(٣) معك العرب والمصباح المنه ووبر

(٤) حاشية على باب ملبس ٢٨٢ ، ج ٢ من جواهر الإكنة

١٢٣٨/٢ ، ١٢٣٨/٢ ، ١٢٣٨/٢ ، ١٢٣٨/٢ ، ١٢٣٨/٢ ، ١٢٣٨/٢

النسب ١٢٣٨ ، ١٢٣٨

يطلب، فإن نكف فإن أصوله نجسة، وأعداه
ظاهر.

واستدلوا بقوله سبحانه وتعالى ﴿ ومن
أصواها ولو يراه واضلعا أئانا ومثاها إن
حين ﴾ (١).

والآية سبقت للاستبان، فالظلم شعوب
لخالق الموت والحياة

ورحدث مبدونة - رضي الله عنها - : أن
الرسول ﷺ قال لي شاة مبدونة حين مر بها

وإنما حرم أكلها (٢) موافق لعظ - إنما حرم
عليكم لحنها وخصر لكم في مسكها (٣)
أي جلدها

واستدلوا من العقول بأن اليهود في أئنة
حال حياة الطهارة، وإنهم يأتوا الموت
النجاسة فيها نحل الحية، والشعر لا تحب
الحياة.

ولا يحملها الموت، وإذا لم يحملها وجب
الحكم بقاء الوصف الشرعي لليهود لعدم
التزيل

عالأصل في طهارة شعر الميت أن سلا نحل

وأجمعتها وقد جف من الخلع من بين
سأله. والفرق: جلود بعض الحيوان كالديه
والعالم تدبغ ويتخذ منها ملابس للموت
ولزينة وجهه فراه.

حكمكم شعر الإنسان :

٢ - شعر الإنسان طاهر حيا أو ميتا، سواء
أكان الشعر متصلا أم مفصلا، واستدلوا
لطهارته بأن النبي ﷺ يقول أبا طلحة شعره
فليس بين الناس (٤)

واتفق الفقهاء على عدم جواز الاستماع
بشعر الأدمي بوجاه واستعمالا، لأن الأدمي
مكروه لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وقد كرما
بني آدم ﴾ (٥).

فلا يجوز أن يكون شيء من أجزائه مباحا
مستذلا (٦).

شعر الحيوان الميت.

٣ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى طهارة
شعر الميت إذا كانت طاهرة حال الحياة

وانفرد المالكية بالقول بطهارة شعر الخنزير
لأنه طاهر حال الحياة، وهذا إذا جز جزا ولم

(١) حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت لما طمعت فيه؟

أخرجه مسلم (٢/٩٤٨) - ط. إمامي [من حديث أبي
إبراهيم]

(٢) سورة الإسراء / ٤٠

(٣) التوبة / ١٠٧ - حاشية الشرح لمسلم على حله المحتاج

١/٣٣١ - حاشية الشرح لمسلم / ٢٩١ - حاشية المحتاج

١/٢٢٨ - ٢٢٩ - حاشية المحتاج / ١٠١ - ١٠٢

(١) سورة النمل / ٨

(٢) حديث «إنما حرم أكلها»

أخرجه البخاري (الفتح ١/١٧٧) - ط. الشافعي وحاشية
١/٣٧٦ - ط. إمامي [من حديث أبي عبد الله]

(٣) حديث «إنما حرم عليكم لحنها وخصر لكم في
مسكها»

أخرجه البخاري (١/٢٢٨) - ط. دار الحديث

دمشق

حلق شعر رأسك ولا تسره ، لأن حلق
الشعر يكون لربه أو لنفسك وبيت لائت
عليه لا يبر

ومن عاتة - رضي الله عنها أنها مرت
نفسه يسرحون شعر حيث فنههم عن ذلك
وطالت : سلام نصوت ميثكم أي : لا
سرحوا رأسه بشط ، لأنه ينقطع الشعر
وتنقصه ، وصيرت يتنصون وهو الأند
بالصية - أي من ، تنصروا عنه وقل لعدم
الحوار القيلاس عل الحلق حيث يحسن الحلي
ولا يفتن الميت

ودعب الشعاعية في المختار والملكية إلى
جوار حلق شعر رأس الميت مع الكراهة وبعد
الشاعية في المشهور عندهم الحوار بها إذا كان
من عادة الميت حلقه أما إذا كان لا يعتاد ذلك
لمن كان ذا حمة فلا يفتن بلا خلاف
عنده ، واستندوا بما تنصروا إليه بأن الشعر
من أحراره الميت ، وأحراره محترمة ، فلا تنهد
هذا ، ولم يصح عن النبي ﷺ والصحة في
هذا شيء فكونوا تعلمه

وبشافية لولان اختراق الأول : أنه
لا يكره ولا يستحب ، والثاني : أنه
يسحب ، وفي المحبة والشمسارت تفصيل
ينظر في (شلوب ، وخية)

الحيلة - لأنه لا يجر ولا يسلم - لا تلحسه
النجاسة بغيره^(١)

ودعب الشعاعية إلى مجازة شعر البنية إلا
ما يظهر جلده بالسباع وبيع ، وكذلك الشعر
انفصل من الحيوان غير المأكول وهو حي
واستدلوا بذلك بقوله تعالى : ﴿ حرمت
عليكم الميتة ﴾^(٢) . وهو عام في الشعر
وعبره . وألبت سم لما طارئة لروح بجميع
أحرفاته بدون تذكير شرعية ، وهذه الآية
خاصة في تحريم الميتة وعامة في الشعر وعبره ،
وهي واجبة في دلائلها على أنه الأولى وهو
قوله تعالى : ﴿ ومن أسواها وألوب رها
واضارها أنك وبناها إلى حين ﴾^(٣) . لأن
قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ ورنه
لبان المحرمات والآية الأولى وردت
لأمتان

ومستند من المعقود بأن كل حيوان
ينجس بالوت ينجس شعره وعمله^(٤)

شعر الميت

أولا شعر رأس الرجل الميت

٤ - دعب الخفية والخباية إلى عدم جواز

(١) فتح الميم ١/٢٨٤ ، ٢٨٤ ، كشف القناع
٥٦/١ ، حاشية القسبي ٤٩ ،
(٢) سورة المائدة ٢١ ،
(٣) سورة النمل ٨ ،
(٤) المجموع ١/٣٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ص ٥١
المعجم ٧٨/١

ثانيا : شعر رأس المرأة الحبيبة

٥ - أفتش جمهور الفقهاء على استحباب غفر
شعر المرأة ثلاث غفارة، فزنها وناصيتها،
ويصل خلفها عند الجمهور، وعند الحنفية
يصل على صدرها ويصل مصغرين فوق
القميص تحب اللعانة، لأنه في حال حياتها
يصل ورده ظهرها للزينة وبعد الموت ربي
انتشر الكفن، ويصل على صدرها.

ورأى ليلة استجاب خضر شمر المرأة ملوثة
أم عطية - رضي الله عنها - وأمين جعل
رأس بيت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون ،
يقصه ثم عسبه ثم جعله ثلاثاً قرون ،
روى في رواية أخرى : « أمين القصب
جندباً » (١)

والأصل أن لا يجعل في بيت شيء من جنس الضرب إلا يأخذ من الشرع عتق ، والظاهر إطلاق النبي ﷺ عن ما فعلت تنويه له

وجاء في رواية . و اغلظها ثلاثا أو حيا
أو أكثر من ذلك .^(٩)

() بحث گام مقررہ : اس پر چلی جائے اس وقت اس وقت

مترجمہ فیضی (صفحہ ۱۲۷/۲، ۱۲۸/۲)

(٢) حديث : « أصعب ثلاث قرحة : قرحة في الجوف ، وقرحة في البطن ، وقرحة في القدم » .

مثالنا : شعر مائة البدر من دلت كاللحمة

والكتاب وسعر الإيجل والعمالة

٦- ذهب المالكية والشافعية في المختار إلى كراهة حلق غير ما يحرم حلقه حال الحياء والشافعية قولان أحسب أن الأول : أنه لا يكره ولا يسحب ، والثاني : أنه يسحب ، ولعل الكراهة المتقدم في كراهة حلق شعر الرأس .

وذهب ملكية وإحسانه والشفقة في قول
إل أن هذه الشهور إذا أزيلت أنها تضر
بنفسهم مع الحب في نفسه يدمر.

وللأسف في قول آخر أن الشعب أن
لا ينفذ معه بل توازي في الأرض في غير
الخير

ويجب الحيلة إلى تحريم خلق اللذة
وكذا تحريم خلق شعرة العانة من حيث ثابته
من أسس العروة وربما احتاج إلى صرف
والفكر عزم فلا يرتك من أجل مندوب
من أسس شعرة الأبط بفرض الشرب .

مع الشعر في الوضوء

٧- ذهب الملكية والحسابات إلى وجوب مسح
جميع شعر الرأس في الوضوء وحظ من منابت

(١) فتح القادر ٧٥٠/٢، الإتيان ٩٣/١، حاشية العمري ١١١/٢، ١٢٧، ١٢٨، النواظر على خليل ٨٨/٢، المصحح ١٧٨/٢، ١٧٩، كشف الغطاء ٩٧-٩٨/٢

الشعر له حكم البس في الحل بالتركاع
ويجوز قصه مائة

ودهب المالك إلى أن الرصع ينقص
بمن الشعر لم يلق به إن قصه المائة من
ذكر أو أنشأ - ولا ينقص الرصع إذا كان
البس يحل عيب أو كلف

ودهب الخفية إلى عدم بعض الرصع
بمن الشعر ساء على أصنم في عدم
أنقص بالنسب مائة مائة مائة^(١)

الحسن شعر الرأس من الجناية

٩ - اتفق العلماء على وجوب تعميم شعر
الرأس بالهاء ظاهرة ومائة بالذكر والأنثى
مسترسلا كان أو غيره - لقوله ﷺ : « إن
نحت كل شعره حياءً فاعبسوا الشعر وانفوا
البشر »^(٢) وعن علي رضي الله عنه - من
النبي ﷺ قال : « من ترك مرمع شعرة من
جناية لم يغسلها فصل به كذا وكذا من
السار »^(٣) قال علي : فمن ثم غلبت
رأسي ، وكان بحر شعره

شعر المهاد من التقدم إلى بقوه الف مع
مسح شعر صدفيه فما فوق انظم الناس
من الوجه

ودهب الشفعية إلى أن السراج أن
مسح مابق عنه لم مسح ولو قل علا
بقتد وجوبه شيء بل يكفي فيه ما يمكن

ودهب الخفية إلى أن المروض في مسح
هو مسح مهاد الخفية وهو ربح الرأس^(٤)
« وقد الميرة بن شعبة أن النبي ﷺ برصاً
ومسح على رأسه وغلبه^(٥)

لـ وتفصيل ذلك ويبدأ الأدلة بظن في
مصطلح (وصر)]

نقص الوصو بلمس الشعر

٨ - ذهب الشافعية في الأصح والحدية إلى
أن الوصو لا ينقص بمن الشعر ، لأنه
لا يمسك ذلك لشهوة غالب ، وإنما يخص
اللذة وتكرار الشهوة عند التقاء البشريين
للإحسان - ويصح أن يؤخذ من نس
الشعر رأس النظر

وفي قول عند الشافعية مقابل الأصح
ينقص وصر لرجل لمس شعر امرأة لـ

١ - المصنف ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، نفس المصنف ٤٠١ ،
شرح المصنف ١٠٩ - كتاب الدعاء
١٨٠ ، فتح القدر ١

٢ - حديث المدا من مسند النبي ﷺ وخالفه في
المصنف
٣ - حديث المدا من مسند النبي ﷺ وخالفه في
المصنف

(١) المصنف ٣٧٢ ، كتاب الدعاء ١٢١ ، فتح المدا
١٨٠ ، ١٩ ، شرح المصنف ١٠٩

(٢) حديث « إن نحت كل شعره حياءً فاعبسوا الشعر وانفوا
البشر » أخرجه أبو داود ، ١٧٢٠ ، صحيح ابن خزيمة ،
من حديث أبي هريرة عن علي رضي الله عنه

(٣) حديث « من ترك مرمع شعرة من
جناية لم يغسلها فصل به كذا وكذا من
السار » أخرجه أبو داود ، ١٧٢١ ، صحيح ابن خزيمة ،
من حديث أبي هريرة عن علي رضي الله عنه

حقوق شعير الموسوي

وفي حق الحجة أم مكتوبة لأنها
سجت بالأضحية ، وفي العبقة كانت من
المنازل مع المسلمين في أول الإسلام
فسجت بالأضحية ، فمن سح الفصل
لا يفي إلا لكرهه (١).

النظر إلى شعور الحركة الأحسية

١١ - اتفق المفهاء على عدم جواز النظر في
شعر المرأة الأجنبية ، كي لا يجوز لها إبداء
الأحاديث عبي

ويعرب خنيبه وإنشأه في القرون بعدم
حوال البشر إليه وإن كان منفصلاً^(١٧).

يوم الثمر والحبوب

١٦ - ذهب الجمهور (الحنابلة) إلى عدم حوكم بيع الموقوف عن ظهر النفس ، الحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : « من أبيع ثوباً فله حتى تطعم ولا يصف على ظهر ولا يبي في صرة » .^(١)

١١ - ذهب الجمهور (السالكية والتشيعية) وخبايلة) إلى استحباب حق شعر رأس المؤمن يوم الداع . والتصدق بزنة شعره ذهبا أو مائة عند أمانيه والتشيعية ، وقصة عند خبايلة . وإن د خلجى ثغرى ، ويتصدق به ليكون الخلق بعد دعر العطف

كما ورد أن النبي ﷺ كان يعظهم لما وفدت
الحرس : « احفظي رأسه وتحفظي بركة شعره
فمنه على المساكين والأغنياء »¹

وذهب الحمصية إلى أن حبل شعر المؤيد
 أصبح ، ليس بسنة ولا واجب ، وذلك على
 أصلهم في أن يعفقه مباحة ، لأن رسول الله
 ﷺ مثل عن العفقه فقال : لا يجب الله
 المعفوق . من أصل أن ينسب من ولده
 ينسب عنه عن السلام شالين مكافأته
 من الحلاوة شاء ، ^(١) وهذا يعني كوى
 العفقه سنة لأنه ﷺ على العم بدلالة وهذا

المادة الإلزامية

۱ حدث : « اخطى رأت وتضمني وده صدره فهدت »
 ترجمہ: گھڑی (۳۹، ۴۰) ط (سیدہ) کو سجدت
 ی واقعے کے بارے میں قصصہ اللغات
 والا لکھتا ہے: قصصہ: من انما یحضر الدنیر لا بدع یتب
 (المصدر: قصصہ)

حدث ولا يجب ان يترك
أخرجه القتيبي (١٦٦ ٧) في كتاب النجاشية والخطيب
(١٦٨ ١) في تاريخ العرب المعترية والخطيب القتيبي
في صحيحه في كتابه وأما الخطيب

اشرفی، ا. ۱۳۷۶. ج. ۱، ص. ۱۷۷. (کتابخانه)

(٢٤) حاشية ابن كثير ٢٥٩٤، فتح الباري ١٠/٢٠٩،
فتاوى ٢٤٧/٢، حاشية كوكبي ٥٢، الطحاوي
٢٦٧، حاشية شمس الدين ٢٠٩/٢

١٠٠٠

أخبره الملك علي (١٢٧) ط ٥ شمس الدين أبي
٣٢٠ / ١٥ ط دائرة المعارف العثمانية، وفاء السهرري.
قوله يطلع عمر من قروح، ونسب للمصري؛ وهو في
صحة ذلك غير محقق.

وصل الشعر

١٤ - بحر وصل شعر المرأة شعر بحس أو
بذعر أجمي سواء في ذلك للزوجة وغيرها
وسواء يلدن الزوج أو يعير إبنه . والمحتبة
قول بالكرة

ردك لصولك ^١ . ومن الله الواصلة
ونستوصلة والراشمة والموشمة ^٢
والعنة على الشيء يدل على تحريمه ، ومنه
التحريم ما فيه من تنطيس والنيس تنعيم
حنن الله .

والواصله التي تصل شعرها بشعر من
امرأة أخرى والتي يوصل شعرها بشعر آخر
زوج . والمستوصلة التي يوصل لها ذلك
عنها . ولحمب الانتفاع بشعر الأدمي
لكرامته ، والأصل أن يبلن شعره إذا
انفصل . أما إذا كان الوصل بغير شعر
الأدمي وهو عامر

فهذه تشابهه على التصحيح إلى حرمه
الواصل إن لم تكن ذات زوج وعمل العمون
الثاني يكون .

أما إن كانت ذات زوج فثلاثة أوجه :
أصلها : إن وصلت إبنه جاز ولا

حرم

ولأن الصوف متصل بالحيوان فلم يجر
إمراته مالم يبع كأصابعه . ولأن الصوف على
الطهر قيل آخر ليس به منصوص في نفسه لأنه
مسرفة وصفت الحيوان لعدم به كسائر
أوصافه . وهو غير مقصود من المشاف فلا يرد
بالباع ، ولأن بيت من أسفل ساعة مساعة
ليحتاج إلى بيع بغيره بحث يتعد التبرير
وجوب مالكيه إلى جواز بيع الصوف على
ظهر الخنم ، فخر عروة ، ويالطون مع روية
الحسم على أن لا يتأخر الجهر أكثر من نصف
شعر ^(١) .

السلم في الصوف

١٣ - ذهب مالكيه والدفعيه وأحمد إلى
جواز بيع الصوف منها ما لو لا بالخرز وبذلك
لاحتلاف الخرز بالصهر والكبر . عند
مالكيه .

ويجب بهار نوع الصوف وأصله من ذكر أو
أنثى لأن صوف الإناث أعم ، ويذكر لونه
ووقت هل هو خفيف أو ربيعي ، وهو
وقته وورثه ولا يقبل إلا سني من الشعر
وسجوه ، كالشوك ويجوز اشتراط عمله ^(٢)

(١) الشافعي ٨٠/١ ، فتح المذهب ٥٠/١ ، ٥١ . قلت

ومعنى ٢ ١١١ . مشبه الذبلي ٢١٥/٢ . وجه

الطلب ٣٧٧/٣ ، كشف القناع ١٦٦/٣

(٢) فتاوى مكية ١٥٥/٤ ، حاشية القسقي ٥٠٠ . ٢٠

نجه الصلاح ٢٠٦/٢ . كشف القناع ١١٥/٢

(١) حديث . ومن الله الواصلة والمستوصلة .

استرجع البيهقي (الفتح ٢٧٠/٩) . في الشافعي من

حديث أبي هريرة

حول الرأس كما نعلمه النساء، أو يجمع الشعر
فيحمله في مؤخرة الرأس .

وهو مكروه كرهه نتره . فلو صلى كذلك
فصلاته صحيحة ، وحكى ابن المنذر ويحرم
الإحادة فيه عن الحسن البصري

وربما الكراهة ما رواه مسلم من حديث
ابن عباس رضي الله عنهما أنه رأى عبد الله بن
الحارث يصلي ورأسه معقوف من روثه فقام
وجعل يحكه ، فب انصرف نزل إلى ابن
عباس فقال : مالك ورأي ؟ فقال لي
سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنما جئ
هذا مني الذي يصلي وهو مكبوك » ^(١) وفي
حديث آخر : « ذاك كمل الشيطان » ^(٢)

ولكنه ﷺ : « أحب أن أسجد على صفة
عظيم ولا تكذب الثياب والشعر » ^(٣) .

والحكمة في ذلك هي : أن الشعر يسجد
مع المصلي ولهذا منه في الحديث بالذي يصل
وهو مكبوك

والجمهور على أن النبي صلى الله عليه وسلم لكل من
صلى كذلك ، سواء تمتد به الصلاة أم كان

ثاني بحره مطلقا

ثالث لا يجر ولا يكره مطلقا

ويذهب خنثيه وهو المنقول عن أبي يوسف
أنه يرحس للمركبة في غير شعر الأدمي
نحوه فتريد قروها

واستدلوا به روي عن عائشة رضي الله
عنها أنها قالت : « ليست سواصة ياتى
معوي ، ولا بأس أن نعوى لمراة عن الشعر
فصل فرت من قروها بصوف أسود وبه
السواصة التي تكون مع في شينها إذا
است وصنتها بالزيادة

ويذهب إلى أنكم إلى عدم انصريع في
التحريم بين وصل بالشعر وبغيره .

ويرى جماعة تحريم وصل الشعر شعر
سواء كان شعر آدمي أو شعر غيره . وسواء
كان بطن الزوج أو من غير منه . قالوا : ولا
بأس بما تشبه به المرأة شعرها أي من غير
الشعر للمحاكاة ، وفي رواية : لا تصل لمراة
برأسها الشعر ولا الخصل ولا الصوف ^(١)

عنصر الشعر

١٥ - انتهى بمناه على كرهه بعض الأصم
في الصلاة والعنصر هو رأسه صغيره شعر

١ - حلقه في حديث ٢٤٩٢ ، رواه الأحكام الشرعية
ص ٩٦ ، في الشعر منه ثلاث رصه الطلق
٢٢٦ ، حلقه في الشعر ٩٠٢ ، كتبه الحاج
٩٦٤

(١) حديث : « ما من رجل منكم صلى على شيء من جسده »

خرج مسلم ٢٢٤٦ ، ط السلي

(٢) حديث : « ما من رجل صلى على شيء من جسده »

خرج مسلم ٢٢٤٦ ، ط السلي

في رواية : « ما من رجل صلى على شيء من جسده »

حديث : « ما من رجل صلى على شيء من جسده »

خرج مسلم ٢٢٤٦ ، ط السلي

(٣) حديث : « ما من رجل صلى على شيء من جسده »

الدهن ثم يدهن ثانيا ، وقبل يدهن يوم
ويوما لا

لروللتعصيل الشعر بمصطلحات (إدخال ،
وامتنشاط ، فزج) .

حكم شعر الحيوان الحي :

١٧ - شعر الحيوان الحي إما أن يكون من
مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم ، وفي
كل حالة إما أن يكون متصلا به أو متصلا
به

١٨ - أما شعر حيوان المأكول اللحم المتصل
به إذا أصل منه وهو حي فقد ائقن القتها
على طهارته ، ومثله الصوف والوبر فعنه
نمى ، ومن أصولها وأرودها ولشعرها
أنك وشاة ، في حين في الآية سقت
للإنسان وهي عامة في المتصل والمتصلا
ويقال الخلاق في شمول شعر الحيوان
أي

واجتمعت الأمة على طهارة شعر الحيوان
المأكول اللحم إذا جز منه وهو حي فليس
الحاجة إليه في اللباس والغارش لأنه ليس في
شعر تلك كانت كناية لحاجة الناس

أما شعر الحيوان المأكول اللحم المتصل
عنه في الحلية :

يذهب الحنيفة والمالكية إلى طهارته إذا جز

كذلك قبل الصلاة وعلها لم يضر أمر وصل
على حاله بعد ضرورة

ويدل به إطلاق الأحاديث الصحيحة
ومما ظهر المنقول عن الصحابة ، وقال
مالك - الذي اختص به فعل ذلك
صلاة^(١)

ويظهر بقية الأحكام المتعلقة بالشعر في
المصطلحات الآتية :

(إقليم ، وترجيل ، ونقص ، وإجداد ،
واحتضاب ، وقسوة ، وحلق ، وشد) .
المتبعية شعر الإنسان الحي

١٦ - يستحب ترجيل الشعر لما رواه أبو هريرة
رضي الله عنه مرفوعا : « من كان له شعر
فليكرسه »^(٢) ولأن النبي ﷺ كان يحب
الرجل فقد روت عائشة رضي الله عنها أن
النبي ﷺ كان يصلي رجليه وهو يجاور في
مسجد دارجله وأما حائض^(٣) - ويستحب

التياس في الرجل ، ويس الإحباب له ،
والإكثار منه مكروه كما يستحب دهن
الشعر حباً وهو أن يدهن ثم يترك حتى يجف

(١) جامع الصالح ٢/١٦٦ ، والمعجم ٤/٤٥٤ ، ترمذ
على حديث ١٤٠٠ ، كتاب النجاشي ٣٧٤/١

(٢) حبيب ، ١ من كونه شعر المكروه
معجمه ١/١٠٤ (٢/٣٩٥) ، لم يرد حديثه
وحسنه ابن سيرين في النجاشي ١/٣٩٨ (٢/٤٥٤)

(٣) حبيب ، ١ من كونه شعر المكروه
معجمه الحديث في النجاشي ١/٣٩٨ (٢/٤٥٤)

(١) سورة النحل ، ٨

عم أن الشافعية استثنوا الشعر بالإجماع
على طهارته لحاجة الناس إليه ونصر أحقية
والمالكية الحديث على ما تحله الحياة ولقد
استثنوا الشعر

وعند الحنابلة على الذهب أن شعر كل
حيوان كبقية أجزائه ما كان طاهراً فشمروا
طاهر، وإن كان نجساً فشمروا نجس، ولفرق
بين حالة الحياة وماله الموت.

وفي رواية أنه نجس، وفي أخرى طاهر

١٩ - أم شعر الحيوان غير ما كثر اللحم
المختص به فاتفق الفقهاء على طهارته،
واستثنى الحنفية الخنزير وشتى الشافعية
والحنابلة الخنزير والكلب لأن سبباً نجس
أما المالكية فذهبوا إلى طهارة كلب وخنزير
لأن الأصل عندهم أن كل حي طاهر

أما شعر المفضل فيه، عند الحنفية
والمالكية هو طاهر، على ما تقدم من أن ما
يؤتى من حي فهو ميت، إلا ما لا تحبه الحياة
كالشعر ويستثنى من ذلك ما كان نجس
العين كالخنزير عند الحنفية أما المالكية فهو
طاهر عندهم إلا حر، لا إذا نفى، بل ينظر
في تفصيل أحكام شعر الخنزير مصطلح
خنزير في ٧ - ٨

جزأ أم إذا نفى فميتة التي فيها النجاسة
نجسة، والأصل عندهم أن ما يؤتى من حي
فهو ميت إلا إذا كان لا تحبه الحياة كالشعر
والصوف وقبور مهر طاهر

واضطرب المالكية أن يجر جزء بحلاف ما
نصف نفا فإن أصوله تكون نجسة.

ودع الشافعية إلى أصوله إذا جز
واستدلوا بالأية والإجماع لفتنهم

قال إمام الحرمين وغيره وكان للفرس
مجلسه كسائر أجزاء الحيوان المفضلة في
الحياة ولكن أجمع الأمة على طهارته

أما إذا انفصل شعر الحيوان لم يحول
اللحم في حياته نجسة أو نصف فميتة أرجح
الصحيح منها أنه طاهر لأنه في معنى آخر،
وإن كان مكروهاً، والخمر في الشعر كاسيح
في الحيوان ولو دسح الحيوان لم ينجس،
فكذلك إذا جر شعره

والثاني أنه نجس سواء انفصل نجسه
أو ينفى لأن ما يؤتى من حي فهو ميت

ودليل هذه الفعدة حديث أبي واقد
الثوري رضي الله عنه قال قدم النبي ﷺ
المطيب وهم يجرون أسمدة الإبل وينظفون
ألبان اللحم، فقال ما تطعم من البهيمة
وهي حية فهي ميتة (١)

١ - أحمد بن حنبل، ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ -

الفاظ ذات الصلة :

يكون بغيره من الشعر (١)

(١) الشعر

(٢) الغناء

٢ - الشعر هو الكلام المنفرد من غير قافية أو وزن ، من نثر الشيء ، إذا رماه مطلقاً (٣)
وهو نسيب الشعر

(٣) السجع

٣ - المقيد ، المتعرب والموزون بالكلام
المعروون وقبره ، يكون مصحوباً بالموسيقى
وهو مصحوب (٤)

احكم التكيفي :

٣ - السجع هو مواضع الفواصل من الشعر
على حرف واحد في الآخر ، يقال : سجع
الرجل كلامه ، أي جعل بكلامه فواصل
كقول الشاعر ولم يكن موريتاً (٥)

احتسب الفقه في حكم نظم الشعر
وإنشائه وإنشاده وغير ذلك من مسائله على
التفصيل الذي :

(٣) الرجز

أولاً إنشاء الشعر وإنشائه ونشأته
٧ - قال ابن قدامة : ليس في إباحة الشعر
خلاف ، وقد قاله الصحابة والعلماء ،
والحاجة تدعو إلى معرفة اللغة العربية ،
والاستشهاد به في التفسير ، ومعرفة معاني
كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ، ويستدل
به أيضاً على السب والنشأين وأيام العرب ،
وقد الشعر ديوان العرب (٦)

٤ - الرجز صريه من الشعر عند الأكثر ،
سمي بذلك لتقارب أجزائه وقلة حروفه
واعتقوبت اللسان به .

وقيل : إن الرجز ليس بشعر وإنما هو
أصناف أبيات أو أكلات ، ولأنه يقال لقائله
واجز لا شاعر

(٤) الخلاء

وقال ابن العربي الشعر موع من
الكلام ، قال الشافعي : حسنة كحسن
الكلام ، وقبيحة كقبيحة ، يعني أن الشعر
ليس بكثرة لفظه وإنما بكثرة لخصائصه (٧)

٥ - الخلاء - يضم الخاء وكمرها وتكثيف
البدال المهملتين ، يمد ويقصر - هو سون
الإبل يضرب مخصوص من الغناء

والخلاء في الغالب بها يكون بالرجز ، وقد

(١) صحيح ابن أبي شيبة ، القاموس المحيط ، فتح الباري

٥٣٨/١٠

(٢) المعجم الوسيط

(٣) المعجم الوسيط

(٤) أحكام القرآن ١٩٢/٣

(٥) لسان العرب ، الدارجي الحديث ، فتح الباري

٩٠/٩

(٦) التكملة ١٥٦ ، المعجم الوسيط

المعجم الوسيط ، فتح الباري ٩٠/٩

وقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعارا
مما القصيدة بها أربعون بيتا ، وأخرج
البحاري في الأدب المفرد أبيه من حديث
عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنه أنها مرويا
بعضه . « الشعر بصيغة الكلام ، حقه
كحسب الكلام ، وفيه كصريح
الكلام »^(١)

وروى مسلم عن عمرو بن الشريد عن
أبيه قال : ردت رسول الله ﷺ يوما فقال :
« هل معك من سحر أمية بن أبي الصلت
خبيث ؟ » قلت نعم . قال : « هيه »
فأشده بيثا فقال : « هيه » ثم أشدته بيثا
وقال : « هيه » حتى أشده بمائة بيت^(٢)
قال القسطلاني « وفي هذا دليل على حفظ
لأشعار والأهواء بها إذا نصب الحكم
والمعاني المستحقة شرح وطبعا . وإن
استكثر الشئ ﷺ من شعر أمية لأنه كان
حكيمها ، وقال ﷺ : « كاد أمية بن أبي
الصلت أن يسلم »^(٣)

١ فتح الباري ١٠ : ٢٩٩

٢ رواه عبد الله بن عمرو في الشعر بصيغة الكلام .

٣ نسخة البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٩٩) - ط (ص ٢٩٩)

٤ نسخة إسماعيل بن حنبل في الصحيح (١/ ٢٩٩) - ط

المصنف) ولكن ذكره شيوخه كقوله

١) حديث عمرو بن الشريد - رواه رسول الله ﷺ

أخرج مسلم (١/ ١٧٦٧) - ط (خبيث) - وفي رواية

« لقد كاد يسلم في شعره »

٢) تفسير القسطلاني ٣ : ١٤٩ ، ١٤٩ - صحيح مسلم نصح

وقال النووي : قال النعمان ، كافة . الشعر
مبلغ ما لم يكن فيه فحش ويحرم ، وهو كلام
حسه حسن وفيه فحش ، وهذا هو
الصواب ، فقد سمع أبيه ﷺ الشعر
واستشده ، وأمر به حسا بن ثابت رضي
الله تعالى عنه في حياء المشركين ، وأنتبه
أصحابه بحضرة في الأسفار وعصره .
وأشده الخنف ، وأنتبه الصحابة ومصلحة
السلف ، ولم يكره أحد منهم على إطلاقه ،
وإنما أنكروا الظهور به وهو الفحش
ويحرم^(١) .

وقال ابن حجر الذي نتجصل من كلام
العلماء في حد الشعر احتائر أنه إذا لم يكن منه
في المسجد ، وخلا عن هجر وعن الإعراف في
المدح والمكذب المحض والدرن الحرام ، فإنه
يكون جائزا . ومثل لمن عند البر الإجماع من
حوازه إذا كان كفايا ، واستدل بأحاديث
وبما أشد محصرة الشئ ﷺ أو استشده ولم
يكره ، وقد جمع ابن سيد الناس مجده في
أشعاره من نقل عنه من الصحابة شيء من
شعره متعلق بالشئ ﷺ خاصة ، وأخرج
البحاري في الأدب المفرد عن عائشة رضي الله
تعالى عنها أنها كانت تقول : الشعر من
حسن وهو فحش ، عند حسن وجع الفحش .

١) صحيح مسلم شرح النووي ١٤ : ١٤٩

أن رسول الله ﷺ قال : « إن من الشعر حكمة »^(١).

ويبدو بتبيين أنه لا وجه لقول من حرم الشعر مطلقاً أو قال بكراهته

٨- قال جمهور الفقهاء : فقد يكون قرواصي نقل ابن عابدين عن الشهاب الحنطحي قال : معرفة شعر أهل الجاهلية ومنحصرين (وهم من أهل الجاهلية والإسلام) وبالإسلاميين رؤيته وذرية عيسى كساية عبد قهاه الإسلام ، لأن به كتبت قواعد العربية التي به يعلم الكتاب والسنة المنوعة على معروجه الأحكام التي يتميز به إخوانه من الحرام ، وكلامهم وإن جاز له الخطأ في المعاني فلا يجوز فيه الخطأ في الألفاظ وتركيب الثاني^(٢)

٩- وقد يكون مندوب ، وذلك إذ تضمن ذكر الله تعالى أو حده ، أو إتياء عليه ، أو ذكر رسوله ﷺ أو الصلاة عليه أو صلته أو الداء عنه ، أو ذكر أصحابه أو علمهم ، أو ذكر التقين ومعهم وأعمالهم ، أو كان في الوضوء والتكبير أو التحنيط من الحطمي أو الخث على الطاعات ومكالم الأهل^(٣)

(١) حطبت : إلهام من بحر حكمة

أخرجه بطري (فتح) ٥٢٧/١ - ط (البيان)

(٢) ود : معناه : ٢٢٧

(٣) معجم القرطبي ١٤٠/١٢ ، فتح الباري ٥٢٧/١ - ط

ولما أراد العباس رضي الله تعالى عنه مدح رسول الله ﷺ بأبيات من الشعر قال ﷺ له : « هات » لا يعضض الله فاك^(١) وعمر أس بن عاصد رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ دخل مكة في عمره القضاء وعبد الله بن رواته رضي الله تعالى عنه بين يديه يمشي وهو يقول : سلوا بني الكفار عن سبيله

اليوم نشر بكم عن لتزيه صرياً بربل الهام عن مقبه

ويذكر من أنفيل عن خليفه فقال عمر : يا لئس رولة ، في حرم الله روت يلى رسول الله ﷺ ؟

فقال رسول الله ﷺ : « من حبه بأعمره ، لله أسخ فيهم من نصح النبى^(٢) »

وذكرى أب بن كعب رضي الله تعالى عنه

= التوتى ١١/١٤ يهود : إلهية من مصنفات بن بطم حركته : هاتفت الشارح

(١) معجم القرطبي ١٤١/١٢

وطلوت : هاتفت : لا يعضض الله حاله : أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٢٤٢/٢) ط (٢٥٢) الألفاظ البدائية : وأورد أخصي في معجم (١٢٧/٨) - ٩٤٨ - مع القسسي : يقال : هاتفت من أم أعرجهم

(٢) حطبت : من حله : هاتفت : لله أسخ فيهم من نصح النبى

أخرجه الترمذي (١٢٩/٥٥) ط (البيان) وقال : حديث حسن صحيح

الشعر وما يسمى له ^(١) قال . وقد ملني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن اجمع الشعر قبلك ، وسلمهم عن الشعر ، وهل بقي معهم معرفته ، ولحضر بيده ذلك ، فجمعهم فسألهم . فقالوا : إنا نعرفه ونقوله ، وسأل لبيد فقال : ما قلت بهت شعر من سمعت الله عز وجل يقول ^(٢) .

❦ ألم . فذلك الكتاب لا ريب فيه ^(٣) وقال ابن العربي : من المعلوم في الشعر التكلم من الباطل بما لم يعمه الله ورغبة في نسبية النص ونسب القول ^(٤) وقال الشافعي : يكره أن يشب من حيثته بما حقه الإغواء ، وذلك ما لم نلذ يظهره والإحرام ^(٥)

وقال الحافظ . يكره من الشعر المجاء والشعر الرقيق الذي يشبه بالنساء ^(٦)

٩٢ - وقد يكون الشعر صاحبا بغير الأصل في الشعر ونصوص فقهاء المذاهب في ذلك الحكم متقارب

قال الخصبة : ليسير من الشعر لا بأس

٩١ - وقد يكون الشعر حرام إذا كان في بعضه مالا يحل كوصف الشعر المهبج لها ، أو حياء مسلم أو دمي ، أو مجلوه الخد وتكلمت في الشعر ، بحيث لا يمكن حله على الميالة ، أو التشيب بمعنى من أمر أو امرأة غير حليمة ، لو كان مما يقال على الملاحى ^(٧)

٩١ - وقد يكون الشعر مكروها . . وللمذاهب في ذلك تفصيل :

عند الخصبة أن المكروه من الشعر ما داوم عليه الشخص وجعله مساعدا له حتى غلب عليه وشعبه عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية ، وما كان من الشعر في وصف الخلود والديود والشعور ، وكذلك تكره قراءة ما كان فيه ذكر القتل والظلم ^(٨)

وقال المالكية : يكره الإكثار من الشعر غير المحتج إليه لقله سلامة قطعه من الشعابور في الكلام لأن حاله مشتت من مخالفت ، روى ابن انقاسم عن مالك أنه سئل عن إشد الشعر فقال لا يكثر منه فمن حبه أن الله تعالى يقول . ❦ وما علمناه

الخصبة ٤١٣ ، جله المحتج ٢٨٣/٨ ، أسرار الطالب ٢٤٦ ، ٤

(١) في المختار ٣٢٠-٣٣-٣٤ ، مسوالة السواني ١-٨/٤ ، بهجة الخصال ٢٨٢/٨ ، أسرار الطالب ٣١٦/٤ ، النبي ٢٥٨/٤

(٢) في المختار ٣٢٠/١-٣٢٠-٣٣ (٣)

(١) مسوارة ١٩٤

(٢) الفتاوى القدوة ٢٥٨/٢ ، مختار القرافي ٢٤/١٥

(٣) سورة البقرة ٢٠١

(٤) أحكام القرآن ١٦٠/٣

(٥) بهجة الخصال ٢٨٣/٨ ، الجليل ٣٨٧/٤

(٦) الفروع ٢٢٥/٤

ثانياً تعلم الشعر:

١٣ - ذهب الفقه، إلى أن تعلم الشعر صباح إن لم يكن فيه سبب أو حث على شر أو ما يدعو إلى حظره .

وتعلم بعض الشعر يكون فرعى كما به عهد الحنفية كما نقل ابن عسكينة عن الشهاب الخطابي^(١)

ويقال المالكية لا نزاع في جواز تعلم الأشعار التي يذكرها المصنفون للاستدلال بها ونص المصنف على أنه يصح استحداد تعليمهم نحو شعر مباح ويحرر أحد الأجر عنه^(٢)

ثالثاً - منع النبي ﷺ من الشعر .
١٤ - كان النبي ﷺ أصبح الفصحاء وأبغ البغاة ، وقد أوتي ﷺ حوامص الكلام ، ولكنه ﷺ حجب عنه الشعر لما كان الله سبحانه وتعالى قد أذنبه له من فصاحة القرن وإعجازا دلاله على صلاله ، كما سبب عنه التكتيل وأبداه على حكم لأمره تحفيها هذه الحذالة وتأكيدها ، ولتلا تحسن الشبهة من من أرسل إليه فيطرح أنه قوي عو ، القرآن بما في طبعه من القوة على الشعر^(٣)

به إذا قصد به إظهار النكت والفتى به العاتقة والنعان الزائفة ، وما كان من الشعر في ذكر الأملال والقرآن ، وأسم فصاح^(٤) .

وقال المالكية - يباح إنشاء الشعر وإنشأه ما لم يكثر منه فيكون ، إلا في الأشعار التي يحتاج إليها في الاستدلال^(٥) .

وقال الشافعية : يباح إنشاء الشعر وإنشأه واستناده - ما لم ينقص ما يجمعه أو يقتضيه ابتداء لسلف والخلف ، ولأنه ﷺ كان له شعراء يصغي إليهم كخديجة بن زبعت وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضي الله تعالى عنهم ، ولأنه ﷺ استشهد من شعراء أمية ابن أبي الصلت مائة بيت ، أي لأن أكثر شعره حكم وأمثال وذكر بالحث ولقد قال ﷺ : « كاد أن يسلم »^(٦) ولفظه ﷺ .

١٥ - إن من الشعر حكمة .^(٧)

وقال ابن قدامة ليس في إباحة الشعر خلاف ، وقد قاله الصحابة والعلماء ، وإباحة تدعو إليه^(٨)

(١) ج المختار ٣٢/١ ٤٤٧

(٢) التوقل المروي ٢ ٤٤٨

(٣) حديث (كذا لا يسلم)

تقديم تحفة د ٧

(٤) غاية المحتاج ٨ TAT ، ص ١٦٢

وحديث ١٤ من الشعر حكمة

تقدم تحفة د ٧

(٥) التلوي ٧٧/٩

(٦) ج المختار ٢٢٦ ، القوة الدواز ٤٥٨٢٢ - أس

المطالع ١٨٦٤ ، مطاب توفى النبي ٦٢٢/٢

(٧) المختار ٤٥٨/٢ ، مطاب توفى النبي ٦٢٢/٢

٦٢٢/٢

(٨) استقام محمد لابن قسري ١٦/٢ - نصير القسري

٥٥ ١٥

وفي سبيل الله ما كتبت^(١)

وراء

و أما لنبي لا كتب أنا ابن عبد لطلب^(٢)

نقد يأتي مثل ذلك في آيات القرآن الكريم

كقوله تعالى ﴿س تَلْقَوُا اللَّهَ حَتَّى تَتَفَقَّهُوا﴾

نحوه ﴿قوله سبحانه﴾ ﴿مصر من الله

وفتح قريب﴾^(٣) وقوله عرويس ﴿وجعان

كالحواشي وفقد ربيات﴾^(٤) إلى غير ذلك

من الآيات ، وليس هذا شعر ولا في معناه ،

ولا يهزم من حيث أن يكون النبي ﷺ عدد

بشعر ولا شاعر ، لأن إسماعيل القافيني من

الرجز وغيره من غير قصد كما قال القرطبي ،

لا يوجب أن يكون القافيني عالماً بالشعر ولا

يسمى شاعراً ، كما أن من حاط خطا لا

يكون خطاطاً ، قال أبو إسحاق الزجاج

عصم ﴿وما عديناه الشعر﴾^(٥) وما علمناه

أن شعر ، أي ما جعلناه شاعراً ، وهذا لا

يقال له تعالى ، ﴿وب علمناه الشعر وما

يسمى له إن هو لا فكر وبران مير﴾^(٦)

١٥ - وقد اختلف في حوز مثل النبي ﷺ

بشيء من الشعر وإشاده حاكياً عن غيره ،

والصحيح حوزة لما روى لقدام بن شريح

عن أبيه قال قلت لعائشة : أكان رسول

الله ﷺ يستعمل شيء من الشعر ؟ قالت

كان يستعمل شعر ابن أبي ربيعة ويشتغل

ويقول (وبأبيات بالأخبار من لم يزيد)^(٧)

وروى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه عن

النبي ﷺ أنه قال : أصدق كلمة قالها

شاعر كلمة لبيد (لا كل شيء ما حلا الله

باصول)^(٨)

وإصابة النبي ﷺ لدن الشعر (بوجوب

أنه يعلم الشعر ، وكذلك ما قلنا من شر

كلامه ما يدخل في وزن كقوله ﷺ ،

هات أنت إلا أصبح حبس

(١) سورة يس ١٩١

(٢) حديث : كان يعقل شعر ابن ربيعة .

تصحيح البرهان (٣٩/٥) . ه الخليلي . في إسناده

مشكوك . لأحمد الخليلي في المحقق (٦٨/٨) . ه

القسري . ورواه ابن جرير وصبراني في حديث ابن عباس

وقال : ورواه رجائي الصحيح

(٣) فتح الباري ، ٣٧ - ٤٤١

وحديث : أصدق كلمة قالها - ه

تصحيح البيهقي (الفتح ١٠ - ٥٣٧) ط السلفية

وسند (١٢٦٨١) ه الخليلي

(١٤) حديث : هو ابنه لا أصبح حبس

أخرجه البيهقي والفتح ١٠ - ٥٣٧ ط السلفية من

حديث مصنف من عبد الله

(١٥) حديث : قال النبي لا كتب

أخرجه البيهقي والفتح ١٠ - ٥٣٧ ط السلفية

وسلم (١١٠٠) ط السلفية

(١٦) سورة آل عمران ٩٦

(١٧) سورة الصف ٣

(١٨) سورة مائدة ١٠٢

(١٩) سورة يس ١٩٧

يصح أن يسجد شيئاً من الشعر^(١)

وأما إنشاء الشعر في المسجد

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن العبارة

بمضمون شعره ، فإن كان حسناً جاز

إنشائه في المسجد وإلا فلا^(٢)

قال ابن عابد بن : 'خرج الطحاوي في

شرح معاني الآثار أنه ﷺ من أن تنشئ

الشعر في المسجد ، وإن يباع فيه السمع ،

وإن ينحلق فيه قبل الصلاة^(٣) ثم وقع بينه

وبن ما ورد أنه ﷺ وضع لحسان صبي يشد

عليه الشعر^(٤) يحمل الأول حل ما كاسب

قرش تهجراً به ، أو عن ما يظلب عن

المسجد حتى يكون أكثر من فيه مشاعلاً

به ، وكذلك النبي عن البيع به هو الذي

يعلب عليه حتى يكون كاسوق^(٥) لأنه ﷺ

به عنياً عن حصص النعل به^(٦) مع أنه لو

شعر طبري ١٢/١٥

(١) - شعر طبري ١٢/١٥ - ٢٧ - إعلام ٢٥ - ٢٦
بالحكم المسند ٣٧٣

(٢) - حيث لا ينشئ الشعر في المسجد
أشهره فخر بن ١٢٩/٢٧ - ٢٨ - شعبي ، وشعره في
شرح شعبي الآثار ٣٥٨/٢١ - ط مطبع الأثر والمصنف
من حيث هو شعره من شعره لفرطه وكان
حبيب حسن

(٣) - حيث لا يباع فيه السمع ، وإن يباع فيه الشعر
أشهره أبو داود ٢٨/٥ - ٢٩ - شعبي ، وشعره في
شرح شعبي الآثار ٣٥٨/٢١ - ط مطبع الأثر والمصنف
من حيث هو شعره من شعره لفرطه وكان
حبيب حسن

(٤) - حيث يعلب عليه حتى يكون كاسوق

يحتسح الناس لحبيب النعل فيه كره ،

فكذلك اتبع ، وإنشاد الشعر والمنطق قبل

الصلاة مما علب عليه كره وما لا بلا - وهذا

مضمر ما قاله القرطبي^(١) .

وقال الزركشي عن الترمذي أنه يبيع الأ

يشد في المسجد شعر نيس فيه مدح للإسلام

ولا حث على مكارم الأخلاق ويحرم ، فإن

كان يمدح ذلك حرم

وقال عن الصمدي أنه كره فتح إنشاء

الشعر في المسجد وليس ذلك عشتا

مكروه ، وقد كان حسان من نايب منشئ

وصور له ﷺ الشعر في المسجد ، وأنشده

كعب بن زهير فضيلته في المسجد ، ولكن

لا يكثر منه في المسجد ، قال الزركشي .

والظاهر أن هذا محمود على الشعر المباح أو

الموعب في الآخر أو يستحق بمدح النبي ﷺ

وذكر بعض منلقه ومآثره لا مضمون الشعر ،

وقال الطبري زكريا ، لمن حديث في

البيع من إنشاء شعر في المسجد محمود على

ما به هجر أو مدح بغير حق ، فإنه عليه

الصلاة والسلام مدح وأنشده مدحه في

المسجد فم يمدح منه ، وقال بن بظاف

لعله كان قديماً يتشاق الناس به حتى يكون

= شرح الطبري ١٢/١٥ - ط مطبع الأثر
المصنف

(١) - في مختار ١٢/١٥ - ٢٦ - شعبي ، وشعره في

الله الرحمن الرحيم هـ في البيت، جميع الأعمال
والأقوال غير المحطورة ، وفي ابتداء الكتب
والرسائل هـ عملاً بقول النبي ﷺ : كل أمر
ذي هـ لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم
فهو مقطوع (١) أي : خاص بغير هـ ،
فيكون قليل البركة .

ونقل ابن أحكم - كما قال النووي - أن
السلسلة لا تكتب أمام الشعر ولا معه ، وذكر
الشعبي أنهم كانوا يكرهونه ، قال القاضي
لأنه يشوبه الكذب والتجسس عالياً (٢) .

سابعاً - جعل لتعليم الشعر صداقة -

١٩ - من الشافعية على أنه يصح جعل
تعليم الشعر للمرأة صداقة هـ ، كان يجل
تعليمه ، وفيه كدسة بحيث تصح الإجارة
عليه ، وقد سنن للزبي عن مصحة جعل
الصدائق شعراً فقال - يجوز إن كان مثل قول
العائل وهو أبو السوداء الأصبغى -
يريد أنه أن بعض مناه

وعاين الله إلا ما أُرِدا

بقول الخمر فآخذني ولوني

فإنه تعالى الله أعظم ما استفاد (٣)

١ - حديث : كل امرء ذي هـ لا يبدأ به بسم الله الرحمن
الرحيم .

أمره السكت في المثلث الكبرى ١١/٦ - حار ذو
المرقة من حديث أبي هريرة ، وفي إسناده اضطراب

(٢) كشف القناع ٢٢١

(٣) حاشية الظهري عن شرح التلخيص ٢٨٨ .

كل من في المسجد يقلب عليه .

وقال للرحماني : يباح في المسجد يسجد
شعر مباح (١) لحديث جابر بن سمرة قال :
شهدت النبي ﷺ أكثر من مائة مرة في
المسجد وأصابعه تتذكر الشجر وأثنيته
من لمر الجاهلية فربما يسم معهم (٢)
خلافاً : إسناده المخرج المخرج :

١٧ - يجوز للمخرج يشاهد الشعر الذي يجوز
محلل إسناده ، فيجوز للمخرج ، شاهد
الشعر الذي فيه وصف المرأة بما لا يمتنع
فيه ، وقد روي أن أبا هريرة رضي الله تعالى
عنه أنشد مثل ذلك وهو محرم ، وروي
أبو النخعي قال : كنت أمني مع ابن عباس
وهو محرم ، وهو يترجم بالإنس ويقول :

وهي بمنزلة بناهيا . الخ .

قلت : أثبت وأنت محرم ؟ قال : إنما
أثرت ما روي به إسناده (٣)

سادساً : كتابة السلسلة قبل الشعر

٢٨ - كتب المصنف - إلى أنه يس ذكر بسم

١ - إعلام الساجد بأحكام الصلاة ٢٩٢ - ٢٩٣ ، مطالب
أول النبي ٢٥٨/٢

(٢) حديث جابر بن سمرة : شهدت رسول الله أكثر من
مائة مرة .

أمره عبد - ٩٦/٥٩ - ط (ع) - وأمره كذلك
الذي (٥) ١٤ ط (ع) والله - حديث حسن
صحيح .

(٣) في المختار ٣٢١ ، فضل الله الصلوات في توضيح الألف
القرآن ٢٦٩ .

مأثورات وأفعال لم تصنف منهم ولا عنهم .
 فيكتشرون بها ليس هم . وقد روي عن عمر
 رضي الله عنه أنه سمع شعر مدعيان من
 علي بن فضالة يعترف فيه بشرب الخمر ،
 عليهما سأل قال : والله يا أمير المؤمنين ما شربها
 قط ، رب فعلت شيئا مما قلت ، وبذلك
 الشعر لا تصفة من القول ، وشيء طبع
 على لسانه ، فقال عمر : أظن ذلك ، ولكن
 والله لأتعمل في عملا أسفا وقد قلت ما
 قلت ، فم يدكر أنه حذو على الشراب فقد
 صمته شعره ، لأن الشعراء يقولون :
 لا يعمون ولكن دعه عمر رضي الله عنه وألامه
 عن ذلك وعنه به (١)

عائرا : التكب بالشعر

٢٢ - ذهب بعض مدعيها إلى أن التكب
 بالشعر من الكفاية لحيثية ومن السحت
 الحرام ، لأن ما يدعى إلى الشعر بها يدع
 إليه عادة لفضح لسانه ، والشاعر الذي يكون
 كذلك إن هو شيطان ما في الصحيح عن أبي
 سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه -
 قال : بها نحن نر مع رسول الله ﷺ إذ
 عمر من طاعن يمشي ، فقال ﷺ :
 «سلوا الشيطان» (٢) قال عمر رضي الله عنه

ثالثا : القطع بسرقه كتب الشعر

٢٠ - من السلفية من أنه يجب القطع
 بسرقه كتب القصير والمحدث والفعه ، وكذا
 الشعر الذي يحل الانتفاع به ، وما لا يحل
 الانتفاع به لا قطع فيه ، إلا أن يبلغ الحد
 والشرطان صاها (٣) ولتصحيح (در سرقه).

ثامنا : أخذ بما جاء في الشعر

٢١ - اختلف الفقهاء فيما إذا اعتبرت التشهير
 في شعره بما يوجب حد ، هل يقدم عليه الحد
 أم لا ؟

فذهب الحنفية إلى أنه يقتل عليه الحد
 بهذا الأمر

وذهب الأكثرون إلى أنه لا يقدم عليه
 الحد ، لأن تشهيره بما بلغ في شعره حتى
 تصل به المبالغة إلى الكذب وإدعاء ما لم
 يحدث ونسبه إلى نفسه ، رغبة في تسليته
 القصص ومحبين القول ، روي عن ابن أبي
 طلحة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في
 قوله تعالى : « والشعراء يسهن العاؤون »
 ألم تر أنهم لفي كل واد يهيمون ، وأنهم يقولون
 ما لا يفعلون (٤) قال : أكثر قومهم
 يكذبون فيه ، وعقب ابن كثير بقرينة وهذا
 نقى فانه ابن عمر رضي الله عنه هو الواقع
 في نفس الأمر ، فإن الشعراء ينهجون

(١) خبر من كتب ٢٥٨/٢ ٢٥٨٢ ، نسبه ابن عمر

١٦٥/٣ تفسير الطبري ١٣/٢٩٩

(٢) حجت : علو النجاة

(٣) روضة الطاهر ٢١/٢٠

(٤) سورة الشعراء ٣٢/٤ ٣٢٦

وقال عدي بن أرطاة لعمر بن عبد العزيز
يا أمير المؤمنين ، إن رسول الله ﷺ
قد مدح وأعصى وجه أسوة لكن مسلم ،
قال ومن مدحه ؟ قال : عباس بن مرداس
السمي فكساده حلة قطع بها لسانه ^(١) .

أم الشاعر الذي يؤمر شره ، ولا يحل
مداره له وقطع لسانه ، فالشاعر أن ما
يدفع إليه حلال ، لأن النبي ﷺ دفع برذنه
إلى كتب بن زهير رضي الله عنهما لئلا يصدعه
بمعيده الشهرة ^(٢) .

وباستخفاف عمر بن عبد العزيز وقد
عنه الشعراء كما كانوا يحذرون على الخلفاء
قبله ، فذكروا بسببه أيام لا يأخذهم
بالدخول ، حتى دهم عدي بن أرطاة وكذات
له مكانة ، فتعرض له جرير وطالب
شعاعته ، فسادد ضم ، فم يلقى إلا
لجبر ، فلما مثل بين يديه قال له : اتق الله
ولا تقبل إلا حله ، فمدحه بأبيات ، فقال
عمر يا جرير ، لقد رويت هذا الأمر وما

(١) لم يرد في شعره

وحدثني عن أبيه

أخبره ابن عدي في إتيان حقه المروءة ٩٩ ط
الذي للشعر رخص العدي في المروءة المروءة ،
ومن ٩٩ ط لكمة السيف

رد المحتار ٧٧٩/٥

وحدثني محمد بن عدي ﷺ دهم برذنه إلى كتب من
زهير

أخبره ابن جرير في الإسماعية ٢١٥/٣ ط طبع
المسألة (١) ابن دهم

وأما فضل النبي ﷺ هذا مع هذا الشاعر
لا علم من حاله ، فلمله كاز من كذ عرف
أنه لمجد الشعر طرعا للتكسب ، فعمد في
صبح إذا أعطي ، وفي مفعو والدم إذا منع ،
فيؤذي الناس في أموالهم وأعراضهم ، ولا
يختلف في أن من كان على مثل هذه الحالة ،
يكل ما يكتسبه بالشعر حرام ، وكل ما يقوله
من ذلك حرام عليه ، ولا يحل لأحد منه
إسه ، بل يجب الإكثار عليه ، فإن لم يمكن
ذلك لم حاف من لسانه فعد تعين عليه أن
يداره بما استطاع ، وبداهه به أمكن ،
ولا يحل له أن يعطي شيئا ابتداء ، لأن ذلك
عوز على المعية ، فإن لم يجد بدا من ذلك
أعطاه به وفائه العرض ، مما جرى به أمره
عرضه كتب به به صدقة ^(١) .

وذكر الخصامي العدي أن النبي ﷺ
كان يعطي الشعراء ولى يخاف لسانه ، ومن
ابن عابدين ما ورد عن عمره مرسلا قال
أمر شاعر النبي ﷺ فقال : « يا ليل ،
أقطع عني لسانه » فأعطاه زهير فرحا ^(٢) .

١ أخرجه مسلم ١٧٩٩/١ - ١٧٩٠ ط طبع

(١) في الخبر ٢٧٩/٥ ط طبع في ١٦٣ / ١٥

(٢) في الخبر ٧٧٩/٥

وحدثني (١) ليل قطع لسانه

أخبره الخصامي في الخبر ١٧٩/٢ ط طبع في ١٦٣

المسلمي - مكتبة المكتبة الشيعية في سنن

١١٩/٦ ط طبع في الخبر (١) في الخبر ١١٩/٦ ط

البياتي قد قطع

المسيح ، وعلمه معارف عظم جواز لغة بأن
شعر الإبعاد من الخبر ، ولا عنه لا يتحضر
بعده من فقد تخم له بحر

وقالوا - ترد شهادة الشاعر كفاك إذ
شب امرأة عليه بأن ذكر صفاها من بحر
حسن وطول وعبر ذلك ، غايه من الإلقاء ،
وكذلك إذا هنت السر ووصف أعضائه
الطاهرة بها حقه الإحسان ولو كان من حليته ،
ومثل امرأة في ذلك الأمر إذا صرح بعينه

فإذا م بعين الشاعر من يشب به فلا إنم
عليه لأن التشبيب صفة ، وعرض الشاعر
تحسين صفة لا تحفيق المذكور فيه ، قلب
ذكر شخص مجهول تعينا ، لكن بعض
الشعراء قد يصيرون قرائن تدل على تعيين
للتشبيب به ، وعندك يكون التشبيب مع هذه
القرائن في حكم التشبيب ببعض

وترد شهادة الشاعر كذلك عند الشاعبة
إن أكثر الكلاب في شعره ، وحاور في ذلك
نحو بحيث لا يمكن حله على حاله (١)

وقال أختالته الشاعر متى كان يحور
الشمس أو يمدح بالكتب أو يقدف سما
أو مسمة فإن شهادته ترد ، وسواء قل
بغسه أو غيره (٢)

أمك إلا ثلاثا ، فإنة أحدها عند الله ،
ومائة لتحتي أم عبد الله ، بإسلام ، أعطه
المائة الثالثة ، وقال به أمير المؤمنين ،
إنما لأحب ما كسبه لي

خادمي عشر شهادة لشاعر -

٢٢ - ذهب الفهاء إلى قول شهادة الشاعر
سذي لا يرتكب بشعره محرما أو ما يحرم
محرمة ، فإن ارتكب ذلك ففي رد شهادته به
نقص

قال الحمزة من كثر إشاعة وإنشاده
حين يزل به مهابته ويحمده مكة له نفس
مروءة وترد شهادته

وقال المالكية ، غيور شهادة الشاعر إذا
كان لا يرتكب بشعره محرما ، ولا امتنع
شهادته (٣)

وقال الشافعية ، ترد شهادة الشاعر إذا
هجا محصور الدم - مسلما أو مملوكا - بما يسوق
به ، بخلاف المحرم فلا تجرم هجائه ، ولا ترد
شهادته قاله شعر هجائه ، لأن النبي ﷺ أمر
حسان بن ثابت ومسي الله تعالى عنه هجاء
الكل (٤)

وقالهم جواز هجو الكافر

(١) إمام الحرمين للإمام أبي القاسم ١٦٥٧ - ١٦٨٠

(٢) في الشعر ١٠٠ ، وقوله العوالي ٥٥٨/٢

(٣) حذيفة ، أبو حسان بن ثابت هجاء الكافر

تحرره الجاهلي (الفتح) ٥٠٦/١ ، في الخطبة

جسم (١) ١٣٣ ط مطبوع من حديث البراء بن

عليه

(١) في المحتاج ٨ ٩٨٣ ، الجسر ٣٨٩ ، في

الطوبى ٢٤٦/٢ ، فتح البقي ٥٠٦/١

(٢) في ١٧٨/٤

ولعله ^(١) أصح ما عرفت لسرارة والمعبرون
أو كان حَرْبًا العشر وما سقى بالصبح صعب
العشرة ^(٢)

يذهب للشامعة إلى أنه لا يضم الشعر
إلى غيره كالفتح والملت لأب أجتنس ثلاثة
مختلفة

ويذهب الحاملة إلى أن الشعر يضم إلى
الست ، فهو صلبهم صمدان من جنس
واحد ولا يضم إلى الفصح

ويذهب المالكية إلى أن الشعر والست
والفتح أصناف من جنس واحد يضم بعضه
إلى بعض لتكميل النصب ^(٣)

ولا تزد هذا مسألة عند أبي حنيفة لأنه
لا يشترط النصب في الخارج من الأرض
لوجوب الترك ، بل تجب الركعة عنده في
القليل والكثير ^(٤)

راجع التماسيل في مصطلح الركعة ف
١٠٢

شعر

التعريف

١ - الشعر جنس من الحروف معروف
بأصله شعرا ، وهو نبات عشي حبي دون
الري الذرة ^(١)

لأحكام التي تتعلق بالشعر
وردت أحكام الشعر في مواضع شتى
مها :

الركعة :
٢ - فالشعر من الحبوب التي تجب فيها
ركعة إذ بلغت النصاب بإجماع الفقهاء
بقوله تعالى ﴿وَبِأَلْيَا لِّلَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا مِن
طِبَاعِهِ مَا كُنتُمْ وَهِيَ آخِرُ جُنَاكُم مِّنَ
الْأَرْضِ﴾ ^(٢) الآية

ونقوله ^(٣) : ولا تأخذوا الصدقة إلا من
هذه الأربعة الشعر والحسنة والذهب
والنمرة ^(٤)

(١) لسق العرب والنداج كثير ، والمعجم توسط وقد عجم

٧٤/٢

(٢) سورة بقره ٢٦٧

(٣) حديث ، ولا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة

نصبت الحاقم ٢٠١/١٠ ط دار الحديث للطباعة من =

= حديث أبي موسى ومثله : «رجعوا الحاقم ذوات
الدمى»

(١) حديث «في صلب سبله والجزء»
أخرجه البيهقي (الفتح ٣٤٧/٢ - ط قسطنطين)
صبيح بر عام

(٢) جواهر الإكليل ٢٢٤/١ - القوانين المفيدة من ١١٠

المنى لأبي حنيفة ١٩٠/٢ - معنى الخياط ٢٨١/٢
البدائع ٦٠/٢

(٣) الإيضاح ١١٢/٢ ، وفرائد ٢٩١/٢

والتمر بالتمر ، والمالح بالبح مثلاً بمثل سواء
سواء بدا به ، وإذا اخلعت هذه الأجناس
فيما كوف ، فتم إذا كان بدا بهذا^(١)

شغار

التمريف :

١ - الشغار بكسر الشين لغة نكاح كاد ي
جاءهية ، وهو : يزوج الرجل لغير امرأة
على أن يزوجه الآخر لمرأة أخرى بغير مهر ،
وصداق كل منهما يصع الأخرى ، ويخص
بعضهم به المهر لب مثال لا يكون الشغار
إلا أن تكونه ولنتك على أن يكون وليه .
ومسمى شغار إما تشبیه برمج الكلب
رجله ليسول في الصباح ، قال الأصمعي
شغار الوقع فكان كل واحد منها رجع وحده
بالآخر عما يريد وإما لحنوه عن أنه لم يطم
شعر البلد إذ حلا وشاعر الرجل لرجل أي
زوج كل واحد صاحبه حريمته ، على أن
يصع كل واحد صداق الأخرى ولا مهر
سوى ذلك ، وكان سائقاً إلى الجاهلية^(٢)

والشغار في الاصطلاح أن يزوج الرجل
وليته على أن يزوجه الآخر وليته على أن مهر
كل منها يصع لأخرى .



١ - حاشي الفهرست ٢٤٢/٢ ، سبي لاس قديم ٢٠٤ ،
المتاح ١٩٤٢/٢ ، جواهر الكلام ١٥٢٢
مصاديق والدهم بالحق ١
٢ - نسخة مسلم ١٢٢٦/٢١ ، حاشي الفهرست ٢٤٢/٢ ، جواهر
من الفهرست

(١) سبي الفهرست ، والله درس القحيط ، والمصباح نفير والشمع
توسيط

ولا مهر سوى ذلك .

وهذا الكلام عدهم صحيح لأنه مؤيد لأصل فيه شرط واحد - وهو أن يكون صبح كل واحدة منها صداق للأخرى - والكلام لا يبطله الشرط المفاسد ، كما إن تزوجها على أن يطلقها أو نحر ذلك - وتكون التسمية فاسدة لأن الصبح ليس به مال ، فلا يصح أن يكون مهرًا بل يجب أن يكون مهرًا مثل كماله لو تزوجها على خير أو حشره .

والذي عن تكاح الشعار الورد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما : « من رسول الله ﷺ أن تكاح المرأة بالراء ليس بوحدة مهر مهر »^(١) محمول عدهم على الكراهة ويشترط لتحقيق معنى شعار أن يجعل يضع كل صبي صداقًا للأخرى مع أن يكون من الآخر من م مثل ذلك ولا معناه ، بل قال : روجتك مني على أن تزوجني منك ، فقبل الآخر أو قال : من أن يكون صبح مني صداق سنتك فلم يقبل الآخر بل روجه به ولم يجعلها صداقًا ، لم يكن شعارًا وإنما نكاح صحيح بانفاق^(٢)

وهذا تعريفه عند الحنفية وبالكيفية والشافعية

وقال الحنفية : شعار أن يروجه وليه على أن يروجه الآخر وليه ، سواء جعل مهر كل متي صبح الأخرى أو سكنت عن الظهر أو شرطاً به .

وقال المالكية : صريح الشعار أن يقول روجتك مني على أن تزوجني فليكن ولا يذكر مهر . ولما إن قال روجتك مني فكذلك مهرًا على أن يروجه وليه فكذلك مهر وجه الشعار ، لأنه شعار من وجه دون وجه ، فمن حيث إنه سمي لكن واحدة مهر وليس بشعار ، ومن حيث إنه شرط تزوج ، جعلها بالأخرى فهو شعار^(٣)

الحكم المالكي

أورد الغهاء أحكام الشفاري كتاب النكاح والصدائق ولكنهم اختلفوا في تعريفه الشرعي وبعض مسائله التفصيلية ، نذكر تفصيل الحكم في كل مذهب على حدة .

٢ - ذهب الحنفية إلى أن نكاح الشعار هو أن يزوح الرجل الرجل حرمة عن أن يروجه الآخر حرمة - ابنته أو أخته أو أمته على أن يكون يضع كل واحد منهما صداقًا للأخرى

(١) حديث : « من أن نكح المرأة براءة على أنها بعد المظنة الكسائر في المصنف ٢ - ٣٧٨ - ط لمبي » ١٠٢٠
أي في مصنف : وسائل أحمد مشهور ويترجمه

(٢) البدائع ٢ / ٢٧٨ - حاشي في ٢٧٨ / ٢ - ٣٣٢ ، ١٩٢ - والسي ٦ / ١٠١

(٣) لمبي لابن قدامة ٦ / ١١١ ، والبدائع ١٢ / ٣٧٨ -
يحيى المصنف ٢ / ١١٤ - حاشي في ٣٦١

وهو قول الرجل لزوجته بني أو حووه
عن أي تزويجي منك أو حووه وجمع كل
واحدة منها صدق الأخرى ، فيقول الآخر
دست كان يصول تزويجك منك وروحت
منى على ما ذكرت - بلطس للحدوث
الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال
« من رسول الله ﷺ عن الشعار ، والشاعر
أن يزوج فترحل منه على أن يوجه الآخر
سنة وتسبب سنة صدق ، » ولم ي
الاشترك في الصبح حيث جعله مودة الكاح
وصداقا لأخرى فأنشئ تزويج واحدة من
سنتين

وقال بعضهم : والله الطلاق ، التعلق
والنوع الموجود في هذا الزواج ، وعلى غيره
من المهر فإن لم يجعل طبع صدقا ما
سكت عنه كصحة زواجك منى هل أن
تزوجي منك فالأصح انصح لعدم
التشريك في النكاح ولأنه ليس فيه إلا شرط
عقد في عقد زواج لا يصح النكاح ويجب
لكل واحدة منهما مهر التز
فعل هذا لو كان ، وروحت ابنتي على أن
تزوجي نفسك وبهذه أنت صدق ابنتي
صريح النكاح الأول وعلى النكاح الثاني

٣ - ذهب مالكه إلى أن صريح الشاعر هو
أن يقول الرجل لرجل زوجي منك أو اختك
أو لك منك عن أي أزوجك مني أو أختي مع
جعل تزويج كل منهما مهرا للأخرى بهذا
النكاح وقد يفسخ قبل البناء وبعد بناء
أبدا ، ولكن منهما بعد البناء صدق
المثل

وإن سمى واحدة منهما مهرا دون الأخرى
قال يقول زوجتي منك بئانه من الدبير
مثلا على أن أزوجك مني طالكاح ناصد
أيضا ، ويصح نكاح من م يسمها صدق
بل البناء وبعد البناء أبدا ، ولا بعد بناء
صحيح مذهبنا لم يسمى طالكاح صدق
ويصح نكاحه قبل البناء ويصح بعد بناء
بالأكثر من يسمى وصدق المثل ، ويسمى
هذا النكاح نكاح الشعر عنهم وإن
سمى لكل واحدة منهما مهرا كان بقول
زوجتي بشك وحووه بئانه من الدبير مثلا
عن شرط أن زوجك أي أو أختي أو أختي
بئانه من الدبير أو أقل أو أكثر هذا النكاح
فانصد كذلك يفسخ قبل البناء ويصح بعد
بناء بالأكثر من يسمى وصدق المثل ،
ويسمى هذا النوع وجه الشعار^(١)

٤ - ذهب الشافعية إلى أن نكاح الشعر

١ - حديث في حديث من عده أو عده الجاهلي

الفتح ١٠٩ ط مذهب ١٠٣٢٧٢

ط المظني

(١) حاشية إمامنا ١٠٩ / ١٠٣٠ - حرف المظني ١٠٣ / ١٠٣

هو طلق امرأته على أن يزوجها ريث ما مثلاً
أبنته وصدائق البنت تضع المعلقة مروجها على
ذلك - صبح التزويج بمهر مثل ، لقد
تسمى ووقع الطلاق على المعلقة^(١)

٥ - ذهب الخبابة إلى أن اشغار - وهو أن
يروج شخص وابنته لشخص عن أن يزوجها
الأخر وثمة - بكاح فاسد ، ما ورد من أن
السي ^{عليه السلام} عن الشغار^(٢) ونفقه ^{عليه السلام}
ولا ينف ولا يصب ولا يمس ولا يشر في
الإسلام^(٣) ولأنه جعل كل واحد من
العقد ملغاً في الآخر فلم يصب ، كما هو
قاب - يعني نوبك على أن أبعد نوب

ولا فرق بين أن يقول : على أن صدق
كل واحدة منها بصبح الأخرى ، أو لم يصر
ذلك أن سك عنه أو شرط بعبه ، وكذلك
جعل بصبح كل واحدة منها وراهم معلومة
مهر للأخرى

قائلاً : وليس فسد نكاح بشغار من قبل
التسمية للفاسد ، بل من جهة أنه وقته عن

ولو قال : وصبحت ابني صدق لابنتك
بطل الأول وصبحت الثاني
وعن الترجمة الثاني - وهو مقابل الأصح -
لا يصح النكاح في الصور ، كونه لا فيه من
معنى التعميق والتوقف

ولو سبب ما لا مع حمل الضع صدافاً
كان يقول : روحك بنتي بالك من الدائر
مثلاً عن أن تزوجي بنت بك كذا
ويضم كل واحدة منها صدق للأخرى
بمول : روحك بنتي عن أن تزوجي بنتك
ويكون بصبح كل واحد منها ولف درهم
صدائق للأخرى ، فالأصح بطلاق هذا
النكاح لوجود الشريك فيه

وكذا إذا سبب لإحدى مهر
دون الأخرى كان يقول : روحك بنتي بالك
درهم عن أن تزوجي بنتك ويصح كل واحدة
مهما اشتق للأخرى فالأصح بطلانه أيضاً
بوجود معنى شريك فيه

وعلى أبوجه الثاني - وهو مقابل الأصح -
يصح النكاح له مدة لعدم لأنه ليس عن
نفسه صورة الشغار ولأنه لا يخرج عن المهر

وهو صدق الشغار عند التسمية أن
يقول : روحك ابنتي عن أن تزوجيني
بنتك ويضم كل واحدة منها صدق
الأخرى

(١) مني المصنف ٣ - ١١٢ - روي الطائفة ٧ - ١٠

(٢) حديث - عن من الشغار تقدم ذكره في ٤

(٣) حديث - لا جلب ولا جد ولا - وقوله
الشافعي (١١١ / ٦) - ما لك فيه سجدة عن حديث
عمر بن حصين ، وفي إسناده مدار - يكثر كذا من
مهر شفعة بغيره ، والشافعي المهر (١١١ / ٦) ،
١١٢ - حديث الطائفة غنية

راجع الغاميل في مصطلح (نكاح ، مهر ، صداق)

شُعَلُ الدِّمَةِ

انظر اشتغال الدمة ، دمة



شرط قلند ، أو لأنه شرط عليك البضع لغير الزوج ، فإنه جعل تزوجه إياها مهراً للآخرى فكانت ملكة إياها بشرط انتزاعها منه .

فإن سميا لكل واحد منهما مهراً كان بقوله - زوجتك ابنتي - من أن تزوجني ابتك وهو كل واحدة منهما مائة درهم ، أو قال . وهو ابنتي مائة وهو ابتك بمسحون درهم أو أقل أو أكثر صح النكاح بالنسي ، وهو المذهب في هر ينصوص الإمام أحمد ، لأنه لم يحصل في هذا العقد تشريك وإثبات حصل له شرط فاسد بطل الشرط وصح النكاح .

وقال الحنفي : هذا النكاح باطل للنهي الذي ورد في الحديث الصحيح عن نكاح الشغار ، ولأنه شرط نكاح إحداهما بنكاح الأخرى فلم يصح

وإن سب المهر لإحداهما دون الأخرى صح نكاح من سبيها ، لأن في نكاحها تسمية وشرط . فصحت التسعية وبطل الشرط دون الأخرى التي لم يسم لها مهر فنكاحها باطل ، لأنه خلا من صداق سوى نكاح الأخرى .

وقال أبو بكر بفساد النكاحين لأنه فسد في إحداهما فيفسد في الأخرى^(١)

(١) الفتن لا يخلو طرفة ٦ / ٦١٠ ، وكتف الطبع ٦٦ / ٥

في حاجة يطلبها لغيره من يستطيع
نقصها كملك مثلاً^(١)

ولا يخرج اصطلاح الشفاعة من المعنى
العمومي

الأفعال ذات الصلة

١ - الإعانة

٢ - وهو من أعاث الكرب إعالة ومعوزة
أي مرجع ومصره في حالة الشدة^(٢) فكل
من الشفاعة والإعانة معونه للطالب

ب - التوسل

٣ - وهو التضرع يقال : توسلت إلى الله
بالمسلم فتوسل بعلان إلى كذا^(٣)

الأحكام المتعلقة بالشفاعة

الشفاعة قسمان : شفاعة حسنة ،

وشفاعة سيئة

الشفاعة الحسنة

٤ - الشفاعة الحسنة وهي أن يشفع

الشفيع لإزالة ضرر أو رفع مظلمة عن

مظلوم ، أو جر مسعة إلى مسحق ليس في

جرها ضرر ولا ضرار ، بهذه تعريف فيها

مأمور بها ، قال الله تعالى ﴿ وما يؤذوا حل

السر والنصري ﴾^(٤) ، وللشفيع نصيب في

شَفَاعَةُ

التعريف

١ - الشفاعة في اللغة من شفع إلى حلال في

الأمر شفع ، وشفاعة طالبه بوسيلة ، أو

دعاه^(١) أو هي التوسط بالمول في وصول

شخص إلى مسعة دعوته أو أخروية أو إلى

حلاص من مصرة كفلت^(٢) وهي سوان

لتجاوز عن الذنوب من الذي يقع الحسنة في

حلقه^(٣) واستشفع بعلان ، طلب منه أن

شفع ، فشفعته أي قلب شفاعته^(٤)

٢ - والشفاعة إن كانت إلى الله فهي الدعاء

بشفوع له ، ففي الأثر ومن دعا لأخيه

بصور الغيب قال الملك الموكل به : وث

يسئل^(٥)

وإن كاتب من الناس فهم كلام الشفيع

(١) المصباح للـ

(٢) انشروحت الإص في بك ، أنه دس شفع لشاعر

حسنة (الآية قد من سورة النبأ)

(٣) انشروحت البصر على

(٤) انشروحت

(٥) حليمه دس لها أنشروحت ظهر الحب دس حليمه

سلم (١ - ٢٠١٠ - ط حليم) من حديث في

الشفوع

(٦) لساني الشفيع : الدعوات الإيمانية

(٧) من اللغة

(٨) المصباح في

(٩) سورة القلم / ٢

الشفاعة إلا من أذن له الرحمن وورثي له
قولا ﴿١﴾ وقال عز من قائل : ﴿ولا
يشعرون إلا أن ينقض ﴿٢﴾ وقد حدث
لأحاديث التي سمعت بمجموعها حد الثواب
نصحه الشفاعة في الآخرة للمسلمين ،
فيشفع له من يأذن له الرحمن من الآباء
والإلافة وصالحى المؤمنين ﴿٣﴾

جاء في حديث الشفاعة : يقولون الله عز
وجل شفعت خلائكه ، وشفع النبيون ،
وشفع المؤمنون ، ولم يبق إلا أرحم الراحمين
فشفع قبضة من النار فيخرج منها قوم
بمملوا خيرا ط الح ه ﴿٤﴾

٧ . قال العلماء : الشفاعة في الآخرة
حسنة أنعم .

وأما : خمسة بيوت ﷺ ، وهي
الإحسان من هوى الوصف ، وتعميل
الحساب ، وهي الشفاعة العظمى
لأنها : في دخول قوم الجنة بغير
حساب ، وهذا أيضا خاصه بيوت ﷺ
ثالثها الشفاعة لقوم استوحوا الشر
وتشفع فيهم نبيا ، ومن شاء الله تعالى

أجرها وثواب قال الله تعالى : ﴿من يشفع
شفاعة حسنة يكتسب له نصيب مما ﴿٥﴾
ويسترجع بها دعاه للمسلم لآخيه لتسلم عن
ظهور الغيب

الشفاعة السبعة

٥ - ب - الشفاعة السبعة هي : أن يشفع في
استقامت حد بعد طويعه المسلم أو عصم من
أو إعطائه عمر مسخفه ، وهو منهي عنه لأنه
تصادف على الإثم والعصيان قال تعالى
﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ ﴿٦﴾
ويشفع في هذا كسر من الإثم قال
تعالى : ﴿ومن يشفع شفاعة سيئة يكره
كفل منها﴾ ﴿٧﴾ الآية ﴿٨﴾ والخطيب العام
أن الشفاعة الحسنة هي ما كانت فيها
استحسنة لشرع ، والسبب في كرهه وحرمه ﴿٩﴾

والشفاعة تكون في الآخرة وفي الدنيا
أولا - الشفاعة في الآخرة

٦ - أجمع أمر السنة ، والشفاعة على وقوع
الشفاعة في الآخرة ووجوب الإيمان بها
بمهرج قوله تعالى : ﴿يومئذ لا نفع

١ تفسير فخر الرازي في غرر ٥٤ ومن يشفع دعاء

حسنة في العرفان الإلهية

٢ سورة النساء ٤٨

٣ سورة لقمان ٢

٤ سورة النساء ٨٥

٥ القصص السبعة

١ سورة النور ٢٤

٢ سورة الأنبياء ٢٨

٣ شرح صحيح مصحيح مسلم ٢ / ٣٥

٤ حديث الشفاعة المرفوع إلى سمعت للإمامة أنعم

مسلم ١٧٠ / ١ في الحديث من حديث أبي سعيد

الحديث

ثانياً الشهادة في الدنيا

أ. الشهادة في أحد

٩ - لا خلاف بين الفقهاء في تحريم الشهادة

في حدٍّ من حدود الله بعد بلوغه إلى

أحاديثهم^(١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

لأشعة لا كلمة في شأن محرمية لهم

حرام ، (أشيع في حدٍّ من حدود الله ؟

ثم قام فخطب له قتل إنما همك الدين

من صفك ، هم كانوا قد سرق جيبهم

الشريف تركوه وروا سرق فيهم الضعيف

أدبوا عليه ، أحد ، وأبى لئلا لو أن فاطمة

ب محمد سرقنا مغلقت يده)^(٢) وقوله

ب (من سأل شاعته دون حد من

حدود الله فقد صأ الله)^(٣) رواه أحمد

بمع حدكم وثبت عنده وجب لامة وأنسحب

بده واجب أسر بفسكر ، وأمنه بفس

بخدمية جواز الشهادة عند برفع له بعد

وصداها إلى أحاكمه وقيل ألتوت عتله

وأعها بعر دخل البر من البدير

فقد جلت الأحاديث بخراجهم من النار

شهادة سيأ ، ولأنك وأحرم

من المؤمنين

حسب في ريادة اللوحات في

لحمه لأعها

٨ - يجوز إلا أن يسأل الله أن يرد

شهادة الحيد محمد ب

وقال النووي في شرح صحيح مسلم

في القاسي عياض ، قد عرف بالنسب

بشعش مؤان السلف الصالح - رضي الله

عنهم - شهادة سيأ ، وروعتهم فيها ،

وعلى هذا لا ينصب بل من ذل ، به بكر

بسل الإنسان لله تعالى ، أن يرقه شهادة

سيأ ، يكتبها لا تكون إلا للشعش ،

أن الشهادة قد تكون لتصف الحساب ،

وربما الدخبات ثم كن عاقل معزو

بالتقصير عرج إلى ألعو بعر محد حصه

شعش من أن يكون من هاتكين ويرم

هد القائل لا يدعو بالعمرة ، وقرحه لأها

أصحاب البسور^(٤) ،

١ - قوله الصادق ، ٢ - من مطلق ، ٣ -

البرطون ، ٤ - البكر ، ٥ - سرق ، ٦ - ج

سرق ، ٧ -

٨ - سرق عليه ، ٩ - سرق ، ١٠ -

١ - من حدس ، ٢ - حاشية العرف ، ٣ -

٤ - حدس ، ٥ - حدس ، ٦ - حدس ، ٧ -

٨ - حدس ، ٩ - حدس ، ١٠ - حدس ، ١١ -

١٢ -

١٣ - حدس ، ١٤ - حدس ، ١٥ - حدس ، ١٦ -

١٧ - حدس ، ١٨ - حدس ، ١٩ - حدس ، ٢٠ -

٢١ - حدس ، ٢٢ - حدس ، ٢٣ - حدس ، ٢٤ -

٢٥ - حدس ، ٢٦ - حدس ، ٢٧ - حدس ، ٢٨ -

٢٩ - حدس ، ٣٠ - حدس ، ٣١ - حدس ، ٣٢ -

٣٣ - حدس ، ٣٤ - حدس ، ٣٥ - حدس ، ٣٦ -

ج - الشهادة إن ولاية الأمور

١٦ - الشهادة في ولاية الأمور إن كانت في حاجة فليبين فهي مستحبة ١

لعوله تعالى ﴿من يشفع شفاعة حسنة...﴾ الآية. ولما في الصحيحين عن أبي موسى رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ (كان إذا أتاه حاكم حاجه أقبل على جسده فقال : شععوا بزحرو) ٢ ويقضي الله على لسان نبيه ما أحب

أخذ الهدية على الشهادة

١٧ - إن أهدى مفعول له هدية لم يشفع له عند السلطان ، وسجد من أرباب الولاة إن كانت الشهادة لطلب محظور ، أو إسقاط حق أو دعوى على ظلم ، أو تقديمه في ولاية على غيره عن هو لكون بها حصة ، فبعضها حرام بالاتفاق ، وإن كانت ترفع مظلمة عن المفعول له أو إيمان حق له أو بوليه ولاية يستحقها ، فإن شرط الهدية عن مفعول له فبعضها حرام أيضا ، وإن قال المفعول له هذه الهدية حرة شعاعك فبعضها حرام كذلك ، لما تقدم بشرط الشافع ولم يذكر أهدى لها جزء فإن كان يلقى به

١ - حاشية جلد ٥ ، ١٦ ، (شرح) - ٨٢١٩

٢ - سورة مدثر ٨٥

٣ - حديث إمامنا الصادق عليه السلام في حقه

المحذوف ١ منج ٢ / ٢٥٩ - ط سبيل و...

٤ - ٢٥٦٦ ط اعلى والمطبعة

وقال المالكية ، وكذلك لا يجوز الشهادة

إد ، بلع الحسد اقشرط واحرس لأن الشرط والحرس معتزله أطاكم ١

أما جليل مدونه إن من ذكر فتجوز الشهادة فيه لما ورد أن الربيع بن العزم مر عليه سارق فشفع له ، قالوا : فشفع لسارق ؟ من نعم ، ما لم يؤث به قبل الإدانة ، فإذا أث به من الإمام فلا عفا عنه إن عفا عنه

قال المالكية إلا إذا كان المفعول به من أشرار الدين مروا على ونكأب المعاصي التي تجزيب أخذ ، فلا يجوز الشهادة فيه ٢

ب - الشهادة في التحايز

١٨ - أما اتعاض به - فيجوز فيها الشهادة بعت الخاكم أم لا ، بل يسحب

قال المالكية إذا كان يكون المفعول به صاحب شر ٣

١ - الفتاوى ٩ ، ٢٥١

٢ - إمامنا العلامة ، حاشية صدرى - ٩٨٠ ط سبيل
٣ - ١٦٤٠ ط شرح المشافى سري ١٠٠٠ - ١٠١٠
محرق لفتح ١٩ ، ٨٢ ط حاشية ١٠٠٠ - ١٠١٠
كذلك عن عمر بن أبي طالب رضى الله عنه

٤ - تفسير الشافعية وشرح الفقيه ٣٩٩ ، ٣٥١
ويجب التحليل ٢٥٠ ، ٢٦٠ وشرح

١٨٩٠

٥ - المحقق العابد رضى الله عنه

شعاع ١٢-١٣ ، شعر العين ، شعر الفرج ، شفع

مثل الشعاع عفاة شديدة لا يكره له
موت ، وإلا كره إلا أن يكافئه عليها ، فإن
كفاه عليها ، يكره ^(١)

شَفْرُ الْعَيْنِ

شعر قصاص ، ذبذ ، حكومه عدل

وقال حنيفة لا يجوز تشجيع أحد
هدية محال من الأحوال ، لأنها كالأجرة ،
وشعاع أحسن من المباح العامة لم يحرم
أخذ شيء في مقابلها ، أما الجاهل فله أن
يبدل في دمه ما يتوصل به إلى حقه وهو
المشقة عن سنف والأشمة ^(٢)

شَفْرُ الْفَرْجِ

شعر قصاص ، بهاب ، حكومه عدل

لشعاع إلى له تعالى بأمر الصلاح

١٣ - لا تشجيع بالأشمة الصالحة وبسبب
وأنه أهل الصلاح هو من التوسل ، وبطرق
حكمه في (بوسل)

شَفْع

الظفر ، جوافل ، لصف



جانبه ومن من وجهه هذا .

٢ - من في الشعر ١٩ - كذا في
٢١٨

الألفاظ ذات الصلة :

١ - البيع الجبري

٢ - البيع الجبري في اصطلاح الفقهاء هو
البيع الخاضع من مكره من ، أو البيع على
هامة عنه ، لإبداء من وجب عليه ، أو لدفع
ضرر ، أو لتحقيق مصلحة عامة ^(١) . فالبيع

الجبري أعم من الشععة

ب - التولية

٣ - التولية في الاصطلاح هي بيع ما منك
مثل ما قام عليه ، وكل من يبيع التوبة
والشععة يبيع مثل ما اشترى ويختلفان من
وبدوه انفسوا

الحكم التكميلي

٤ - الشععة حق ثبت بالنسبة والإجماع
ومساحبه لفظه له أو بركة ^(٢) ، لكن قال
السبيليني - من التناحية - إن موثق من
ترك الشععة معصية - كمن يكون لشري
مشهوراً بالفسق والفجور - فيسعى أن يكون
لا يحد بها مستحب بل واجب إن يكون طريق
لدفع ما يريد من اشتري من انفجور ^(٣)

شعبة

التعريف :

١ - الشععة بضم الشين إسكون المعاء اسم
مصدر بمعنى التسلط . ونألي ليه سماً
للملك المشعوك كما قال العبداني . وهي من
الشمع الذي هو عبد الوزير ، لما فيه من ضم
عدد إلى عدد أو شيء إلى شيء ، يقال ،
شمع للرجل الرجل شمع إذا كان قود . مصدر
له ثانياً وشمع الشيء شمع عيم شبه إليه
وجعله زوجاً ^(٤)

وفي الاصطلاح عروب الفقهاء بأنها

إعلاك الشععة جبراً عن المشتري بتمام
عليه أو هي حق تحت قهري يثبت
لشريك القديم على محدث فيما ملكه
بعض ^(٥)

(١) - اصطلاح الفقهاء جبر ، ونسب مطالب ٢٢٢ - وهذا
الضمير - مستخلص من كلمة بيع الجبري من كتب
الفقه - وانظر لموسى بن جعفر ٧٠٤

(٢) - شرح الكسر للمصنف ١٢٩/٥ ، وفيه تمتع
١٢٩/٥ ، حاشيا للمصنف ١٢٩/٥ - وفيه

١٢٩ ١٢٩

(٣) - مجلة الفتح مع حاشية عقيلاني ١٢٩/٤

(٤) - القنبري ، والجميع السبع ، والجميع ، ملك
(شمع)

(٥) - حاشية د. محمد علي عبد الحامد ١٢٩/٥ ، وفيه
الحاشية د. محمد علي عبد الحامد ١٢٩/٥ ، وفيه
عقيلاني ، شرح الفقه ١٢٩/٥ ، وفيه
الحاشية د. محمد علي عبد الحامد ١٢٩/٤ ، وفيه
١٢٩/٤

بعض شيوخ الله سبحانه وتعالى إلى روح هذا
الضرر بأحد صيغتين

(١) «نفسه» بفتح ناء وضم نون كل من
شريكه نفسه

(٢) «والله» بفتح واو وضم لام وفتح هاء
الشريك بالخطبة إذا لم يكن على الآخر ضرر
في ذلك

فإن أراد بيع نفسه وأخذ عوضه كان
شريكه أحق به من لأجنبي وهو يصل إلى
عوضه من المهر من أينما كان فكأن
الشريك أحق بالبيع الموصى من الأجنبي
ويؤثر عنه ضرر الشريك ولا يضره لأنه
يصل إلى حقه من الثمن وكان هذا من أعظم
المسائل المحسنة الأحكام بمقتضى القول
ويظهر بمصالح المعبود كما قال ابن
القيم

وحكمته مشروعية التمسكه كما ذكر
الشافعية ، دفع ضرر مؤنة التمسكه
بإستحداث صرفه وعينه كمورد ومصدر
وبالوعة في إحصاء الصلوات إليه ، وقبل ضرر
سوء الشريك^(١)

و استدلى من أحسن محدث حديث ابن جابر أنه
- رضي الله عنهما - قال : « نصي رسول الله
ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، ولا يقسم
حدود ، ومروءات ، المصرى ، فلا
سعة »^(٢)

وفي رواية أخرى قال جابر - رضي الله
عنه - « نصي رسول الله ﷺ بالشفعة في
كل شريك لم يقسم ربه أو حائط ، لا يخل به
شيء حتى يؤذي شريكه فإن شاء أحد ورث
شأنه ورثه ، وإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق
به »^(٣)

ومن سمره عن سبي كذا قال : « جاز
أندلس إلى بالدار »^(٤)
وقد بين المتن أن جمع « من » قد علم عن
نصب الشفعة لشريك الذي لم يقسم فيه
بيع من أرض أو دار أو حائط^(٥)

حكمه مشروعية التمسكه

« لما كتب الشريك مثلاً الضرر في طلب
ركن الحفظ أكثر ما يمي بعضهم عن

(١) حديث جابر بن عبد الله بن جابر ، قال : « نصي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، ولا يقسم حدود ، ومروءات ، المصرى ، فلا سعة »^(١)

(٢) حديث جابر بن عبد الله بن جابر ، قال : « نصي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، ولا يقسم حدود ، ومروءات ، المصرى ، فلا سعة »^(٢)

(٣) حديث جابر بن عبد الله بن جابر ، قال : « نصي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، ولا يقسم حدود ، ومروءات ، المصرى ، فلا سعة »^(٣)

(٤) حديث جابر بن عبد الله بن جابر ، قال : « نصي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، ولا يقسم حدود ، ومروءات ، المصرى ، فلا سعة »^(٤)

(٥) حديث جابر بن عبد الله بن جابر ، قال : « نصي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، ولا يقسم حدود ، ومروءات ، المصرى ، فلا سعة »^(٥)

(١) «أما» بفتح ايماء وضم نون
(٢) «أما» بفتح ايماء وضم نون
(٣) «أما» بفتح ايماء وضم نون
(٤) «أما» بفتح ايماء وضم نون
(٥) «أما» بفتح ايماء وضم نون

أسباب الشعنة

٦ - انقضت العقود، على ثبوت الشعنة للشريك الذي به حصه شائعة في نفس العقار المبيع دائم مضمون
والمقصود في الاتصال بالحوار وحقوق البيع باعتباره الحثية من أسباب الشعنة خلافاً لجمهور الفقهاء، وتعميل ذلك فيما يسمي

الشعنة للشريك على الشقيق

٧ - انقضت العقود، على جواز الشعنة بشريك الذي به حصه شائعة في ذات العقار المبيع دائم مضمون^(١) ولد استدلوا على ذلك بحديث جابر رضي الله عنه السابق في ٤ / ١ الشركة التي تكون محلاً للشعنة

٨ - حسب الفقهاء في الشركة التي تكون محلاً للشعنة عن التزامين

الأول : حسب مالك في إحدى روافعه، والشافعي في الأصح والمطالع في ظاهر فذهب إلى أن كل ما لا يفسم - كالشتر، وأحكام المصير، و الطريق لا شعنة^(٢)

لأن إثبات الشعنة فيما لا ينقسم يصح بالواقع لأنه لا يمكنه أن ينحصر من إثبات الشعنة في نفسه بالنسبة وقد يمنع لشري لأجل الشبيع فينصرف المانع وقد يمنع البيع فسمط الشعنة يزدى بها إلى بينها^(٣)

لايجاد الشقي

٩ - ذهب أصحابه و سالت في الرواية الثانية والثالثة في الصحيح والحابلة في رواية إن كل الشعنة يجب في عقد سواء هل انقسم أم لم ينقسم

واستدلوا على ذلك بمضمون حديث جابر قال : قال رسول الله عليه وسلم بالشعنة في كل ما لم ينقسم^(٤)

ولأن الشعنة إنما شرعت لدفع الضرر إلا أن الشركة تنجر فيما لا ينقسم ، فإذا كانا شريكين في عين من الأعيان ، ثم يكن دفع ضرر أحدهما يلحق من دفع ضرر الآخر فإذا باع نصيبه كان شريكه مسؤولاً به من الأجنبي ، إذ في ذلك إزالة ضرره مع عدم

صالح لأثر ذلك وبمها فخر قصير ٢٤٨

عليه فخص ٢٥٧٥ في المصنف ٢ ، ٢٩٧

الأثر ٢ ، ٤ ، في ٤٦٧٥ ، فمهر الإيضاح

١ - ٢٥٧ - الفتح ٢ / ٢٥٨

٢ - كما في شرح الكبير ٥ ، ١٦٦

٣ - نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لشعنة في كل ما لم ينقسم - سير تاريخه ١

(١) الفقه ٩ / ١٨٦ ، شرح مختصر ٢٠٠ ، كذا في الفقه

٢ / ٢٤٢ ، حاشية الشافعي ، على شرح الكبير

١٣ / ١٧١ - ١٧٢ ، حاشية الشافعي ١٨٠ ، حاشية الشافعي

٣ / ١٣١ ، في ٤٦٦ ، شرح الإيضاح

٢ / ٢٣٧

(٢) حاشية الشافعي ٣ / ١٧٦ ، شرح مختصر ١١٣ / ١١٤ ، بعد

الشفعة فيه على ثوب الأخر

واشترط بعض المالكية للشفعة في الذكر
أن يكون له ما ينقسم وأن يشتمع بسكن^(١).

شفعة الجار ، مالك والشريك في حق من
حقوق المبيع^(٢).

١١ - اتفق الفقهاء كما سبق عن ثبوت
الشفعة للشريك الذي له حصة شائعة في
دات المبيع ما دام ، يقاسم

وتكلمهم اختصوا في ثبوتها للجار للملاحق
والشريك في حق من حقوق المبيع ، ولم في
ذلك المجاهلون

الأول ، ذهب المالكية ، والشافعية ،
واحداه إلى عدم ثبوت الشفعة للجار ولا
للمشريك في حقوق المبيع ، وبه قال ، أمن
لمدينة ومصر ودمشق وعمر بن عبد العزيز
وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهري
ويحيى الأنصاري وأبو الزناد وربيعة والقفيرة بن
عبد برهم والأداعي وإسماعيل وأبو ثور وابن
العمير^(٣).

(١) - مسوط ١٤ ، ٩٥ ، فتح القاري ١ ، ٢٢٢ ، وسلي
المصنوع ٢ / ٢٤٧ ، وصلى الإلهام ١ / ٥٦٦ ،
شرح منج الجليل ٢ / ٥٨٦ ، والشرع حاشية القسري
٣ / ٤٧٤ - ٤٧٥ ، وسواك المجلد لشرح مختصر خليل
١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، أخرني ٢ / ١١٣

(٢) - حاشية القسري ٣ / ٤٧٤ ، وشرح القسري
٢ / ٤٧٤ ، وسلي المصنوع ٢ / ٢٩٧ ، حاشية
الجبيني ٣ / ٢٣٦ ، وضع المصنف شرح القسري
١ / ٣٦٦ ، والشر ٢ / ٢٦٦ ، والفتح ٢ / ٢٤٨

تفرد صاحبه ، فإنه يصل إلى حقه من
الثلث ويصير هذا إلى استبداده بالمبيع ليرول
الضرر عليها جميعا^(٤).

وقالوا أيضا ، إن الضرر بالشركة بين لا
يقسم أنفع من الضرر بالمفرد الذي يصل
للمسكة ، فإن كان الشرع يريد أن يمنع
الضرر بالأخرى بالأخرى أولى بالمنع ، ولو
كان الأحاديث مخصصة بالعقارات المنسوبة
منسوبة الشفعة فيها لبيد عن ثبوتها فيها لا
يقبل المنع^(٥).

الشفعة في المنفعة

١٠ - لشركة ، مجزية للشفعة هي لشركة في
ملك فقط ، فنبت الشفعة لمشريك في رقة
للعقار

أما لشركة في ملك المنفعة فلا ثبت فيها
الشفعة عند الجمهور ، وفي قول مالك
للمشريك في المنفعة المطالب بالشفعة أيضا
قال الشيخ عيسى (لا شفعة لشريك في
كره ، فإن اشترى شخصان دارا مثلا ثم
أكرى أحدهما نصيبه من نصفها فلا شفعة
به لشريكه عن أحمد قوي مالك ، وله

(١) - المدخل ١ / ٣٦٩ ، شرح القسري ٢ / ٥٥٢ ، ابن
الجبيني ٢ / ٢٤٧ ، مسوط ١ / ٥٢ ، وصالح
القسري ٣ / ٤٧٤ ، وسواك ، بقية ملحق بالقرن
الملك ٢ / ٣٦٨ ، أخرني ١ / ٢٧٠

(٢) - الرجوع للمنفعة ، وتكلم القسري ٢ / ٣٦٩ ، وبه
٢ / ٢٦٦ ، وسواك

الاتجاه الثاني

١٢ - ذهب الجمعية ، وابن شريفة والشري
 وابن أبي ليلى ، إلى أن يملك الشمعة للحذر
 الملائق والشريك في حق من حقوق البيع .
 حسب وجوب الشمعة عندهم أحد شيئين
 الشركة أو الجوار ثم لشركة بوعن .
 أ - شركة في ملك البيع
 ب - شركة في حقوقه ، كالشرب
 والطريق

قال المؤرخان : والشمعة واجبة للمخيط
 في بيع البيع ، ثم للمخيط في حق البيع
 كالشرب والطريق ، ثم للجار ، (١)

واستدل هؤلاء بمعايير عمرو بن الشريد
 أن هو بقت عن سعد بن أبي وقاص ،
 مجاهد السور عن عمره فصح به ، على إحدى
 مكبي إذا جاء بسر ربيع مؤقن النبي ﷺ
 فقبأ باسمه ، بيع من أبي في ذلك
 فقال سعد : والله ما أتاها فقال السور
 والله لتبئتها ، فقال سعد : والله لا أزيدك
 عن أربعة آلاف منجعه أو مبطمه ، قال
 نورايع لقد أعطيت يا حسنة دينار ولولا
 أن سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن جار
 أحق بسفيهه ما أعطيتها بأربعة آلاف وإن

واستدلوا على ذلك بحديث جابر ربه
 (قلنا) وصحت المحدث وصرفت الطرق ملا
 شمعة) (٢)

وجه الدلالة من هذا الحديث : أن في
 صفة ثلثت الشمعة في غير المصير يبيعها ل
 المصير ، لأن كلمة إنما لإثبات المذكور رسمي
 ما عداه ، وأحسره ففي الشمعة عند بيع
 الحدود وصرفت الطرق والحدود بين الجارين
 وأما والطرق مصروحة فكأن الشمعة منقبة
 في هذه الحالة

وقالوا : إذا كان الضارح يقصد رفع
 الضرر عن الجار فهو أيضا يقصد رفعه عن
 المشتري . ولا يمنع ضرر الجار بوجوب
 الضرر على المشتري ، فإن المشتري في حاجته
 إلى دار يسكنها هو وماله ، فإذا سلط الجار
 عن التنازع دأبه من أضره ضررا يئس
 دار اشترى وله جزر فعاله معه حكمه .
 وعلمه فإلا لا حارها كالمعدر عليه ، فكان
 من تمام حكمة التشريع أن أمطت الشمعة
 بوجوه الحدود ونصرفت بطرق مثلا بضر
 ساس بعضهم بعضا ، وتعدى على من أراد
 شراء دار له جار أن يتم به مقصوده (٣)

(١) حديث ابنه ، وصحت المحدث وصرفت الطرق ملا شمعة .
 تقدم تخريجه ف ٤ .

(٢) أملاهم المؤرخ لابي التميمي ٢٥٩ / ٦ وما جلد

(٣) مناقب مصنف ١ / ٢٦٨ ، سيرة المصنف
 ١ / ١٢٩ ، ٢ - ٢٨ - ٢٩ / ١٤ ، ٩٣ / ٩١ ، ولقد جاء مع
 التبع ٣ / ٢٦٩ وما بعدها

عن جوار البحر لسوء خلع ، فلما كان
أخبار القديم يتأذى بجوار أحداث على هذا
أفوجه لب ، حتى الملك بالشعبة دعما ضد
القصر .^(١)

شروط الشعبة بالجوار

١٣ - يرى الشعبة أن طريقا يجب للشعبة
ولكنهم لم يأخذوا بالجوار على عمومته
أشترطوا بذلك أن تحقق الملاصقة في أي
جزء من أي حد من حدوده سواء كانت
الملاصقة حتى عم ، إذا لم تحصر حتى لو
يتجاوز شبر

فإن الملاصقة للملصق والملاصقة لأقصى الدار
سواء في استحقاق شعبة لأن منك كل
واحد منهم متصل بالبيع

لما أجاز الحجازي ولا شعبة به بالمجاورة
سواء أكان أقرب دار له أم لا ، لأن فمير في
الشعبة هو القرب ونصل أحد الملكين
بالآخر وبذلك في أخبار الملاصق دون الجوار
الحجازي من بين الملكين طريقا نال .^(٢)

وقال شريح -^(٣) الشعبة بالأسواق ،
فأفوجه الأبواب إلى مدار أحق دافعة لـ

(١) القسط لشريحي ١ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ مع القسط
٢١٨١ / ٦

(٢) القسط ١٠ ، ٩٢ ، ٩٠ ، الشرح ٦ ، ٢٢٩ ، ص
جانب ٥ / ٢٦٥ ، شرح الفكر التوقيفي ١ / ٤ ، ٢٤١
الكتاب مع مع الطبر ١ / ٢٧٦
١٣٢ القسط ١١ / ٩٢

أعطى ب المسألة دبر ، فأضافها إليه .^(٤)
هي هذه الحديث دليل على أن الشعبة
ستحقق سبب الجوار ، وليست الجوار
جانب قال قال أبي بكر - و جوار أحق
شعبة يستظهر به وإن كان هناك ، إذا كان
مرفوعا واحدا .^(٥)

وهو الشريد بن مويده قال : قلت يا
رسول الله أرمني لمن لأحد فيها شركة ولا
سعة إلا الجوار ، فقال : و جوار أحق
بشعبة .^(٦)

ولذلك من المقول بأنه إذا كان الحكم
بالشعبة لب في الشري لإقصتها إلى ضرر
المجاورة محققة للمجاورة أولى بالنسبة فيها ،
وهذا لأن المقصود دفع ضرر لتأدي سوء
المجاورة عن الدوام وضرر لتأدي سوء
المجاورة عن الدوام باتصال أحد الملكين
بالآخر من وجه لا يتأني الفصل في

والناس يتأثرون في المجاورة حتى يرفع
في محاولة بعض الناس بحسن حكمة ويرغب

(١) حديث صحيح بن الشريد أجمعت على سعة من ثوب
ويذكر ، أفوجه الجازي (الفتح ١ / ٤٢٧ ، ٢
شعبه)

(٢) حديث صحيح أحمد بن شعيبه ، أفوجه الترمذي
(١٢ / ٢٢) - ط الحلي ، وقال : حديث حسن
ص ١٠٠

(٣) حديث صحيح بن مويده ، وهو من لأحد
فيها ، أفوجه الشريحي ١ / ٢٧١ ، ٢٢٠ - ط الحلي
طبرية وأحمد بن

بتأني الفصل هـ

شععة بين ملائكة الطبقات

١٣ م - ملائكة الطبقات عند الحنفية متجاوزون

فحين لهم الأعداء بالشععة بسبب الجوار

وإن لم يتعبد صاحب علو السبعين

بالشععة حتى يهدم العلو على هول أبي

يوسف بطالب الشععة - لأن لا تصان ماحور

قد زال ، كما هو باع التي بشع بها غير

الأعداء

وعلى قول محمد نجيب الشععة ، لأنها

ليست سبب سناء على ما تقرر وهي القرار

بأن

وإن كانت ثلاثة أيام بعضها فوق

بعض ويمتد كل إلى تسعة أيام الأوسط

تليق الشععة بالأعلى والأسفل وإن مع

الأسفل أو الأعلى ، فالأوسط أدنى ، فإنه من

حقه صعوده لأن حق السفل ينفي على السفل

وهو غير مسموح فستحق به الشععة

كالمدار^(١)

وسو كان سفل بين وجوه عليه عبد

لأحدهما مشترك بينهما وبين آخر فباع هو

السفل والعلو كان العلو لشريكه في العمر

ورد له عائشه رضي الله عنها قالت: جارسول

الله إن في جاريتين فلق أبيهما أهدي^(٢) قال

دلى أقربي منك ياما^(٣)

ولا ثبت الشععة اليصا عند الحنفية لتجار

النفاس لأن سوء الجوار لا يتحقق إلا

يكن ملك أحدهما موصلا بملك الآخر ولا

سرقة بينهما في حقوق الملك

وهو الشععة يستلحق الجوار الملائق يتقرر

به من حيث يوسع الملك والملاقاة وهذا في

الجوار الملائق يتحقق لا مكان جعل إحدى

المدارين من مرافق المدار الأخرى

ولا يصح ذلك في الجوار الملائق لعدم

إمكان جعل إحدى المدارين من مرافق المدار

الأخرى نظرياً لعدم

ولكن ثبت الشععة محض الفساق إذا

كانت الثمر كلها في سكة غير موصلة ، لا يمكن

جعل بعضها من مرافق البعض بأن تجعل

السور كلها دار واحدة

ولا تثبت الشععة إلا لتلج الملائق ولا

تثبت الجوار السكنى ، كالشأجر والشمع لأن

المقصود دفع ضرر الثمر الذي يسوء الجوار على

السور وجوار السكنى ليس بمشترط

وضرر فتأدي سوء الجوار على السور

بأنصال أحد المالكين بالآخر من وجه لا

حديق عائشه رضي الله عنها قالت: جارسول

الله إن في جاريتين فلق أبيهما أهدي^(٢) قال

دلى أقربي منك ياما^(٣)

(١) البقرة ١٥٠ ١٥١

(٢) مرقاة المفاتيح عند النووي ١٠١ ١٠٢

(٣) ١٠١

(١٣) ابن علقمة ٥ ٢٣

رائد على النورود^(١)

قال الكسائي لا شعبة له مدار يسكنها
بالإيجنة والإعارة ولا مدار يباعه قبل الشراء
ولا يدلو حرمها مسجد ولا يدلو حصها
وهي^(٢)

وهو روي عن مالك جوار النضعة في
الكراء كما سبق

الشرط الثاني : بقائه للملكية غير الأخذ
بالنضعة

١٦ - يجب أن يبقى الشئ مائكا للمعار
المشروع به حتى يملكه بمذو النضوع فيه
بالوصاء أو بحكم القضاء بحقق الاتصال
وقت البيع^(٣)

الشعبة للوقف

١٧ - لا شعبة يوقف لا شركة ولا سوار
فإذا بيع عشر مجاور لوقف ، أو كان المبيع
بعضه ملك وبعضه وقف وباع الملك فلا
شعبة للوقف ، لا لقبه ولا للموقوف
فيه^(٤)

(١) في القاموس ٢٧٠٢ ، المسود ٤ ، وشراء الكمر
الشملي ٥ ، ٢٥٢ ، حقه السوسري ١٧٦ / ٣
وفي المسود ٢٧٨ / ٢ ، به استخرج ٢٨٢
سعي الإزاد ٣٠٠ =
(٢) في القاموس ٢٧٠٢

(٣) في القاموس ٢٧٠٢ ، حقه السوسري ١٧٦ / ٣
الشملي ٥ ، ٢٥٢ ، حقه السوسري ١٧٦ / ٣

(٤) في القاموس ٢٧٠٢ ، حقه السوسري ١٧٦ / ٣
الشملي ٥ ، ٢٥٢ ، حقه السوسري ١٧٦ / ٣

والسفل لشريكه في السفل ، لأن كل واحد
منه شريك في نفس الشيء في حقه وجار في
حق الآخر لو شريك في الحق إنما كان
حرمها واحدا
وهو كان السفل لرجل وأعطوا لآخر قيمته
أر بجوها فالشعبة لها^(٥)

أركان النضعة

١٨ - أركان النضعة ثلاثة :^(٦)

(١) الشئ وهو الأخذ

(٢) والمأخوذ منه . وهو المشتري الذي
يكون المفطر في حياته

(٣) المشعوب فيه . وهو المفطر للأخذ أي
عمل لشعبة

ولكل ركن من هذه الأركان شرط وأحكام
تتمتع بها كما سيأتي .

أشروط الواجب توفرها في الشئ

شرط الأول : ملكية الشئ مع ما يشعوبه

١٩ - يشترط الانتهاء للأخذ بشعبة أن
يكون الشئ مع ما يشعوبه ملكا للمفطر المشعوب به وقت
شراء المفطر المشعوب فيه . لأن ما
الاستحقاق حوز الملك ، وأسبب تسما
بمقدسه عند وجود الشرط ، والاتصال أمر

(١) شرح المفتر السوسري ١٦٢ / ٥ ، والقانون القديم
١٦٢ / ٥

(٢) سعي الشئ ٢٧٦

للشعبة هو عقد العارية ، وهو بيع وما في
معه فلا تثبب الشفعة في حية والشفعة
والمرات والوصية لأن الإحدى بالشفعة يكون
بمثل ما ملك وإذا تعددت العارية تعدد
الأحد بالشفعة

وحكي عن مالك في رواية أن الشفعة
تثبت في كل ملك منقول بعوض أو بعير
موصى شفعة لعير الثوب ، والشفعة ، ما
عنه المرات فإنه لا شفعة فيه انتهى ووجه
هذه الرواية أنه يعتبر في ضرر فقد

وختلفت الفقهاء في مهر ووش الخدات
وأصبح ووش الخبز وما في معناها مدع
خفية واختلافه في رواية صحيحها مردوي
في عدم ثبوت الشفعة في هذه الأمور لأن
سكن ويز في البيع فخط واجب هذه
فضرر لم يمسحى بيع ، ولا شفعة في أن
بمثلت الشفعة مثل ما مات به هؤلاء

وذهب المالكية والشفعية بالخيانة في
رواية أخرى إلى ثبوت الشفعة في هذه
الضرر فقياسا عن بيع بينا مع الاشتراك
في مدعوعة مع حقوق ضرر ثم يهر خداته
عن أن الصحيح بينهم أنه ثبت
للشفعة في هذه الخبر بإحدى الشفعين بحيث
في قول منة مقابلة^(١)

و شرط انعقادها جديرا ألا يتصلح المثل
بالشفعة بعير ، أصنف لأن الشفعة لا تشر
استحزنة وبقي عن ذلك أنه إذا كان لبيع
معه في وحدة ونشري واحدا فلا يجوز
بالشفعة أن يثبت بعض البيع ويترك لبعض
الأخر ، ما إذا كانت الشفعة واحدة وكان
بنشري مطلقا مبحر للشفعة أن يطلب
مصيب واحد أو أكثر أو نصب الكل ، ولا
يمر هذا تحيزا لاشعة ، لأن كل واحد من
الشركاء مستغر بملكية نصيبه تمام
الاستقلال ورد كانت القطع منحددة
ونشري واحد أحد كل شفعين فقصه التي
شفع فيها ، فإن عدد نشريون أي ملك
شفع أن يأخذ نصيب بعضهم أو يأخذ
كل ويقار لكل نصيب ما يناسبها من النص
أو يمكن تقدير في العقد^(٢)

الشفعة منه

١٨ - وتجوز الشفعة عن أي شتر مدعوا
بيع سواء كان قرب فلاح أم كان حسب
عنه لجميع الموصون لكنه يشفعه

بصرفات التي تجوز فيها الشفعة

١٩ - متى البيع ، من أن التعرف بحير

١ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ -

أقرب من حق امرئ ثم حق امرئ لا يسمع
حق الرأى فكذلك حق الشعاع لا يسمع
حججه جعل الدار مسجداً

ووجه ظهور الرواية أن يسمع في هذه
الشععة حق مقدّم على حق شرعي، وذلك
بسمع صحة حججه مسجداً لأن المسجد يكون
لله تعالى خالف الأخرى أنه هو جعل حرمه
شأنها من ذلك مسجداً لو جعل وسط داره
مسجداً لم يحر ذلك، لأنه لم يصر حالها أنه
تعالى فكذلك ما به حق الشععة إذا جعله
مسجداً، وهذا لأنه في معنى مسجد انظر
لأنه قصد الأصرار بالشعيع من حيث إيطار
حججه إذا لم يصرح ذلك كمال شعيع أن يأخذ
القدار بالشعيع ويرفع الشرعي بناء
لمحدث^(١)

القال الذي ثبت فيه الشععة .

٢٤ - انفق المذهب على أن العمار وما في
معدن من الأموال انتسابه ثبت فيه
«شععه»^(٢) وأما الأموال المنزوية فيها خلاف
ما في سائرهم واستدلوا على ثوب الشععة في
العمار ونحوه بحديث جابر رضي الله عنه

وهذا اجتمعة ولو شرط المانع المذهب
للمسمع فلا شععه له لأن شرط المانع لم يسمع
شرط نفسه وأنه يمنع وحسب الشععة ، لأن
أجل الأشعاع أن يجرى جاز ولا شععة ، لأن البيع
ثم من جهة نصراً كأنه بيع ابتداء وإن فسح
بيع فلا شععه له لأن ذلك المانع لم يجرى .
واحد للمسمع في ذلك ألا يسمع ولا يجرى
حتى يجرى البيع أو يجرى البيع بمعنى أنه
يكون له الشععة^(٣) .

الشععة في بعض أنواع البيوع

أ - البيع بالمراد العلق

٢٢ - إذا بيع العلق بالمراد انعني فمقتضى
صحيح المذهب أنهم لا يسمون الشععة به
لأنهم ذكروا شروطاً للشععة ، ما تحقق ثبت
الشععة للشعيع ولم يشرع بيع بالمرادة

ب - ما يبيع ليجهل مسجد

٢٣ - ذهب الحنفية والمالكية وهو قول أبي بكر
من المختلة إلى أنه إذا تم المشرى الدار
مسجداً ثم حضر المسمع كان له أن ينقض
مسجداً ويأخذ الدار بالشععة في ظاهر
الرواية

وروي عن أبي حنيفة أنه ليس له ذلك ،
لأن المسجد يحرر عن حقوق المصدا فيكون
بمزالة إعتاقه عنه ، وحق المسمع لا يكره

١ - الحديث ١٧٠٠ وقد سبق

٢ - المسند ٣ / ٢١٤ - وقد سبق ١٧٠٠

٣ - تاريخ الخلفاء ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤ - وفي ١ / ٢٢٥ ،
والمالكية ٣ / ٢٤٧ ، والمزني ١ / ٢٥٠

٤ - المسند ٦ / ٢٧٠ - وفي ١ / ٢٥٢

٥ - تاريخ الخلفاء ١ / ٢٢٦ - وفي ١ / ٢٥٢

ما لم يقسم . فرد وقعت الحدود وحرف
العرق فلا شعبة ^(١)

ويجوز الدلالة من هذا الحديث أن يجوز
الحدود ونصرف العرق إذا يكثر في العمار
دون الحفر

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا شعبة
إلا في دار أو غارة ^(٢) . وهذا يقتضي
مبها هي غير الدار والعمارة لا يشتملها وهو
'منقول' وثم ما يتبعها فهو داخل في
حكمها ^(٣)

قالوا : ولأن الشعبة إنما شرع لشعب
الضرر والنصر في العمار يكثر جدا فإنه
يحتاج لتفريقه عن إحداهما لموافقته وتغيير
الآلية وتضييق النواحي وتغريب النصيب وسوء
الحوار وغير ذلك مما يخص بالعمار سلافا
للتفريق

وقالوا أيضا : الفرق بين المنقول وغيره أن
المنقول في غير منقول يتأيد بأدله وللمنقول
لا يتأيد فهو مبرز خارج عن كالكبير
والأول ^(٤)

قال : فقصي رسول الله ﷺ بالشعبة في كل
شركة لم تقسم ربة أو حاله ^(٥)

ويجوز الشعبة في العمار ما وجبت لكونه
مسكنا ، وإنما وجبت حرم ألقى الدخول
وصروه على سبيل الميراث وحدث لا يتحقق إلا
في العمار ^(٦)

وتجب الشفعة في المنقول أو ما في هذا وهو
المنقول ، وإن كان العقار يحملي الشفعة أو
ما لا يحمليها كالحمام والرحى ونحوه ، والحرر
والعبيد . والنسور المصدرة وكل ما يخلو
بالعمار عامة ثبت وانصد بالتشروط فتقدم
ذكرها ^(٧)

٢٥ - واختلاف الفقهاء في سوت الشفعة في
منقول على دولتي

القول الأول لا تنب في منقول وهو قول
الحنفية والمالكية ، والشافعية من مذهبي
المالكية والحنابلة ^(٨) . واستدلوا على ذلك
بحديث حابر - رضي الله عنه - أنه لما سئل عن
ذلك وعنه أنه مسلم ، فقصي بالشفعة في كل

^(١) حيث حار قصي رسول الله ﷺ بالشفعة فقدم بحججه . . .
^(٢) شرح المشبه حر القندية ٩ / ٥٥٠ - والشافعية

^(٣) الشافعية ١٠١ / ٢٢٠ - سيجر عقار ٥ / ٥٢١ - شرح
الحنابلة من مائة ٩ / ١٦٢ - مع شرح الفقهاء

^(٤) الشارح ١ / ٩٥ - مباحث ٦ / ٣٧٠ - شرح زكري
٥ / ٢٥٦ - وقيل للمعبر ١ / ٣٦٤ - ووجه منجذ
١٧٣ / ٢٠٠ - مسمى المحتسج ١ / ٢٦٦ - ومسمى
٢٩٥ - ٢٩٣

^(٥) حيث قصي رسول الله ﷺ بالشفعة فقدم بحججه . . .
^(٦) حيث قصي رسول الله ﷺ بالشفعة فقدم بحججه . . .
^(٧) حيث قصي رسول الله ﷺ بالشفعة فقدم بحججه . . .
^(٨) حيث قصي رسول الله ﷺ بالشفعة فقدم بحججه . . .

عنهم الوحيد والعدم فلا يسلم إلا بالطلب
عن ثوانة^(١)

واششى الخمية المقاتلون بوجوه اللوانية
حالات يعلم لهم بالتأخير كما إذا سمع بالبيع
في حال مناهة خطبة الجمعة أو سلم من
بشرى قبل طلب التهمة ويحر ذلك^(٢)

وكذلك إذا كان هناك حائل بأن كان يهيم
بهر محو ، أو أوصى صبيحة ، أو غير ذلك
من النوع ، لا سئل شتمه بذلك لوجه إلى
أن يكون الخلق^(٣)

٣٠ - ذهب المالكة إلى أن الشعة ليس
عن القدر بل وقت وجوها منسج . واحتج
بأن مالكة في هذا الوقت من هو عمود
٩٦ مرة قال هو غير محذور لأنها لا تقطع
أد . إلا أن يحدث المناع بناء أو نصير أكثر
بمحروقة وهو حاضر عالم مأكلة . وصره حد
هد الوقت منه ، وهو الأشهر كما يقول
رشد وقيل أكثر من السنة ولم يعلم عنه أن
الخبسة أعوام لا تقطع فيها الشعة^(٤)

٣١ - والأظهر عند المشايخ أن الشعة محب
عندي عل القدر لأنها حينئذ تدفع الضرر

٢٩ - بشرط طلب اللوانية . أن يكون من دور
العلم بالبيع^(٥) . إذا كان مدوا عليه ، حتى
ير علم بالبيع وسكت عن الطلب مع العدة
عليه بطل حق الشعة في رواية الأصل

وروي عن محمد أنه عن المجلس كجوار
محيرة وخيار الذبول ما به يتم عن المجلس أو
يشعر من فطلف بعمل آخر لا تطل
سفته وأنه أن يطلب ، وذكر الكرخي أن هذا
أصح الروايات . ووجه هذه الرواية أن حق
الشعة ثبت نظرا للتشيع دفعه لفسره عنه
بحسب إجماع أو التأمل أن هذه الآثار على منسج
يمثل هذا الزمن وأنه هل يفسر محو هذا
المشوي بإحدى مفسعه ، أم لا يتصور به
فبذلك . بعد لا يصح مدون العلم بالبيع .
واحدية إلى سائل شرح المجلس في جانب
المحيرة . والفول ، كد هها . ووجه رواية
الأصل ما روي أن الرسول ﷺ قال .
« الشعة كحل العقال »^(٦) ولأنه حق يشتهر
على خلاف نيلس ، إذ أخذ بالشعة
مالك مال معصوم يبرأ من مالكة خوف ضرر

١ - روى الحديث ٤٤٣١ في مسند أبي داود . ١٣٠ -
٢٥٠ ، مسند الإمام أحمد ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ .
٣٠ - ٣٠

١ - حيث أضافه كحل العقال . أخرجه أبو داود
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ .
سائل يفسر في هذا الموضع . أخرجه أبو داود . ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ .
اختلاف . وهو مثل مسلم ٣٠٠

١ - المصنف ١٧ ، المصنف مع التفسير ٣٨٣ / ٩
٢ - المصنف ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ .
٣ - المصنف ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ .
٤ - المصنف ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ .
٥ - المصنف ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ .
٦ - المصنف ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ ، ١٧ .

(٦) هو قال لم أعلم أن في الشععة وهو

من يحمي عليه ذلك

(٧) لو قال القاضي لم أعلم أن في الشععة

على الفور ، من المذهب هو في الرد باليمين

قول قوله

(٨) لو كان الشخص الذي يأمر به

منصوراً كان بمن عليه التبريطي فقال روي

كان في يد رجل شخص من دار فذهب على

نصيه ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه فله

الشععة ساعة رجوعه إليه ، فنه الشفيعي

(٩) الشععة التي يأخذها الولي لغيره

يست عن الفور ، من حتى السوي عن

التراخي قطعاً ، حتى لو أمرها أو أمر بها

م يستط لأحد التميمي

(١٠) لو بيعه الشراء بشئ مجهول وأمر

لمعلم لا يطل ، قاله القاضي حسين^(١)

٣٢ - والمصحيح في مذهب الحنفية أن حتى

الشععة على الفور من طاعت به ساعة يعلم

بأنه لا يطل ، هو عليه أحمد في رواية

أي طالب ، وحكي عنه رواية ثانية أن

الشععة عن تراخي لا تستفد ما لم يوجد منه

ما يدل على الرضا من عمر أو عطفه بنفسه

وسهو ذلك^(٢)

(١) طفي شعاع ٢٠٠ ٢٠٠

(٢) شعاع ٢٠٠ ٢٠٠ - دور بعدد شهر لإرادات

(٣) طفي شعاع ٢٠٠ ٢٠٠

لكن على الفور كإرد باليمين ، وهو موافق

رواية الأصول والمصحيح من مذهب

الحنابلة ، ومعدل الأظهر ثلاثة أقوال

أولها - حتى الشععة مؤثمة بثلاثة

أيام بعد انكته ، فإن طلقها إلى ثلاث كان

على حقه ، وإن نصب الثلاث قبل طلقه

بطلت .

والقول الثاني - عند مدة سبع نكاح في

مثل ذلك لشخص

والثالث - أن حتى الشععة معتد على

الثابت ما لم يسمعه أو يرضى بدسطة^(١)

وقد امتنعت بعض الشععة عشر صور لا

يشترط فيها الفور هي -

(١) لو شرط غير المالك أو هي فله لا

يؤخذ بالشععة ، دام الخيار بادياً

(٢) إن له المأخوذ لا تستفاد أدراك الزرع

وحصاه على الأصح

(٣) إذا أمر بالبيع على غير ما وقع من

رياء في الشمس ذلك ثم نهر حلاله فحقه

ساق

(٤) إذا كان أحد الشفيعين عدوياً

لمستحضر انتظاره وأخير الأحدث في حموره

(٥) إذا اشترى مؤجل

(١) طفي شعاع ٢٠٠ ٢٠٠ - رواية يحتاج إلى

الإلهاد على طلب الخاتبة

٣٣ - الإلهاد ليس بشرط لصحة طلب الخاتبة ، ولو لم يشهد صح طلبه بيمينه وبين الله ، وإنما الإلهاد للإظهار عند الخصومة على تقدير الإنكار ، لأن من الجائز أن يشترى لا يصدق التمتع في الطلب ولو لا بصدقه في العزم ويكون القول قوله ويصح إلى الإظهار بالنية عند انقاضي على تقدير عدم التصديق ، لا أنه شرط صحته (العدب) ، هذا عند استيعاب والتأخير قال الشافعية إن كان التمتع حراما يبيع سلطانة ، فليكون في المطالبة أو يشهد على طلب الشععة ، وإن ترك لمقدور عليه من بطن حقه في الظاهر^(١)

وعند الخاتبة : سقط الشععة بمجرد إلهاد المشتري في طلبها بلا إلهاد ، ولا تسقط إن أخر طلبه بعد إلهاده ، أي أن إلهاده يشترطون الإلهاد لصحة طلب^(٢) ويصح الطلب بكن لقتل بهمه من طلب الشععة كقولوا قال طلعت شمعة أو ألهاد أو أن طلبها ، لأن الاعتبار لنفسه^(٣)

وإن كان يسمع عند بمنه الطلب من أن لا يعلم بالغ فأخر إلى أن علم وطالب ساعة علم أو علم التمتع بالبيع ليلا فأخر الطلب إلى الصبح لو أخر الطلب لشدة جوع أو عطش حتى يأكل ويشرب ، أو أخر استطلب حدث لطهارة أو إصلاحا به أو سحرج من الخيل أو بغير حاجته ، أو يؤذن ويصوم ويأتي بالصلاة بسببها ، أو يشهد لها في دعاء بخلاف فرتب وسجود ، كسر هم وقد صرح منه بال فأخر الطلب بنفسه سقط منه لم يسقط الشععة ، لأن حداثة تقديم هذه الخواتم وسجود على غيره فلا يكون الإشتغال بها رخصة بترك الشععة ، كما لو أمكنه أن يسرع في مشه أو يحرك دابته فلم يعمل ومضي على حسب عادته ، وهذا لم يكن المشتري حاضرا عند الصبح في هذه الأحوال ، فسقط بتأخيره ، لأنه مع حضوره يمكنه مطالبته من غير اشتغال عن أشغاله ، لا لأمره فلا تسقط الشععة بتأخير الصب لمصلحة وسبب ، ولو مع حضور المشتري عند الشفيع ، لأن المصلحة تأخير الكلاء من الصلاة ، وليس حل الشفيع تخفيف الصلاة ولا الاقتصاد على لقل ما يجري في الصلاة^(٤)

١ - الدائع ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٦ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٣٠ ، ٦٣٢ ، ٦٣٤ ، ٦٣٦ ، ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤ ، ٦٥٦ ، ٦٥٨ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٦٧٢ ، ٦٧٤ ، ٦٧٦ ، ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٦٨٨ ، ٦٩٠ ، ٦٩٢ ، ٦٩٤ ، ٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٧٠٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧١٦ ، ٧١٨ ، ٧٢٠ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠ ، ٧٣٢ ، ٧٣٤ ، ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ ، ٧٤٨ ، ٧٥٠ ، ٧٥٢ ، ٧٥٤ ، ٧٥٦ ، ٧٥٨ ، ٧٦٠ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ، ٧٦٨ ، ٧٧٠ ، ٧٧٢ ، ٧٧٤ ، ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، ٧٨٠ ، ٧٨٢ ، ٧٨٤ ، ٧٨٦ ، ٧٨٨ ، ٧٩٠ ، ٧٩٢ ، ٧٩٤ ، ٧٩٦ ، ٧٩٨ ، ٨٠٠ ، ٨٠٢ ، ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ، ٨١٦ ، ٨١٨ ، ٨٢٠ ، ٨٢٢ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٨ ، ٨٣٠ ، ٨٣٢ ، ٨٣٤ ، ٨٣٦ ، ٨٣٨ ، ٨٤٠ ، ٨٤٢ ، ٨٤٤ ، ٨٤٦ ، ٨٤٨ ، ٨٥٠ ، ٨٥٢ ، ٨٥٤ ، ٨٥٦ ، ٨٥٨ ، ٨٦٠ ، ٨٦٢ ، ٨٦٤ ، ٨٦٦ ، ٨٦٨ ، ٨٧٠ ، ٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ٨٧٦ ، ٨٧٨ ، ٨٨٠ ، ٨٨٢ ، ٨٨٤ ، ٨٨٦ ، ٨٨٨ ، ٨٩٠ ، ٨٩٢ ، ٨٩٤ ، ٨٩٦ ، ٨٩٨ ، ٩٠٠ ، ٩٠٢ ، ٩٠٤ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ، ٩١٢ ، ٩١٤ ، ٩١٦ ، ٩١٨ ، ٩٢٠ ، ٩٢٢ ، ٩٢٤ ، ٩٢٦ ، ٩٢٨ ، ٩٣٠ ، ٩٣٢ ، ٩٣٤ ، ٩٣٦ ، ٩٣٨ ، ٩٤٠ ، ٩٤٢ ، ٩٤٤ ، ٩٤٦ ، ٩٤٨ ، ٩٥٠ ، ٩٥٢ ، ٩٥٤ ، ٩٥٦ ، ٩٥٨ ، ٩٦٠ ، ٩٦٢ ، ٩٦٤ ، ٩٦٦ ، ٩٦٨ ، ٩٧٠ ، ٩٧٢ ، ٩٧٤ ، ٩٧٦ ، ٩٧٨ ، ٩٨٠ ، ٩٨٢ ، ٩٨٤ ، ٩٨٦ ، ٩٨٨ ، ٩٩٠ ، ٩٩٢ ، ٩٩٤ ، ٩٩٦ ، ٩٩٨ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٨ ، ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠١٤ ، ١٠١٦ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٨ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٨ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٨ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٨ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١١٠٠ ، ١١٠٢ ، ١١٠٤ ، ١١٠٦ ، ١١٠٨ ، ١١١٠ ، ١١١٢ ، ١١١٤ ، ١١١٦ ، ١١١٨ ، ١١٢٠ ، ١١٢٢ ، ١١٢٤ ، ١١٢٦ ، ١١٢٨ ، ١١٣٠ ، ١١٣٢ ، ١١٣٤ ، ١١٣٦ ، ١١٣٨ ، ١١٤٠ ، ١١٤٢ ، ١١٤٤ ، ١١٤٦ ، ١١٤٨ ، ١١٥٠ ، ١١٥٢ ، ١١٥٤ ، ١١٥٦ ، ١١٥٨ ، ١١٦٠ ، ١١٦٢ ، ١١٦٤ ، ١١٦٦ ، ١١٦٨ ، ١١٧٠ ، ١١٧٢ ، ١١٧٤ ، ١١٧٦ ، ١١٧٨ ، ١١٨٠ ، ١١٨٢ ، ١١٨٤ ، ١١٨٦ ، ١١٨٨ ، ١١٩٠ ، ١١٩٢ ، ١١٩٤ ، ١١٩٦ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٨ ، ١٢١٠ ، ١٢١٢ ، ١٢١٤ ، ١٢١٦ ، ١٢١٨ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٨ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٨ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٨ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٨ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٨ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٨ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٨ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٨ ، ١٣١٠ ، ١٣١٢ ، ١٣١٤ ، ١٣١٦ ، ١٣١٨ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٨ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٨ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٨ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٨ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٨ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٨ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٨ ، ١٤١٠ ، ١٤١٢ ، ١٤١٤ ، ١٤١٦ ، ١٤١٨ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٨ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٨ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٨ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٨ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٨ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٨ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٨ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٨ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٠ ، ١٥١٢ ، ١٥١٤ ، ١٥١٦ ، ١٥١٨ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٨ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٨ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٨ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٨ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٨ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٨ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٨ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٨ ، ١٦١٠ ، ١٦١٢ ، ١٦١٤ ، ١٦١٦ ، ١٦١٨ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٨ ، ١٦٣٠ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٦ ، ١٦٣٨ ، ١٦٤٠ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٦ ، ١٦٤٨ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٤ ، ١٦٥٦ ، ١٦٥٨ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦٢ ، ١٦٦٤ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٨ ، ١٦٧٠ ، ١٦٧٢ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٨ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨٢ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٦ ، ١٦٨٨ ، ١٦٩٠ ، ١٦٩٢ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٨ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٦ ، ١٧٠٨ ، ١٧١٠ ، ١٧١٢ ، ١٧١٤ ، ١٧١٦ ، ١٧١٨ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٤ ، ١٧٢٦ ، ١٧٢٨ ، ١٧٣٠ ، ١٧٣٢ ، ١٧٣٤ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٨ ، ١٧٤٠ ، ١٧٤٢ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٦ ، ١٧٤٨ ، ١٧٥٠ ، ١٧٥٢ ، ١٧٥٤ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٨ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦٢ ، ١٧٦٤ ، ١٧٦٦ ، ١٧٦٨ ، ١٧٧٠ ، ١٧٧٢ ، ١٧٧٤ ، ١٧٧٦ ، ١٧٧٨ ، ١٧٨٠ ، ١٧٨٢ ، ١٧٨٤ ، ١٧٨٦ ، ١٧٨٨ ، ١٧٩٠ ، ١٧٩٢ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٨ ، ١٨٠٠ ، ١٨٠٢ ، ١٨٠٤ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨١٢ ، ١٨١٤ ، ١٨١٦ ، ١٨١٨ ، ١٨٢٠ ، ١٨٢٢ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٨ ، ١٨٣٠ ، ١٨٣٢ ، ١٨٣٤ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٨ ، ١٨٤٠ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٤ ، ١٨٤٦ ، ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥٢ ، ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ ، ١٨٥٨ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٤ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٨ ، ١٨٨٠ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٦ ، ١٨٨٨ ، ١٨٩٠ ، ١٨٩٢ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٨ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٨ ، ١٩١٠ ، ١٩١٢ ، ١٩١٤ ، ١٩١٦ ، ١٩١٨ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٤ ، ٢٠٢٦ ، ٢٠٢٨ ، ٢٠٣٠ ، ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٤ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٣٨ ، ٢٠٤٠ ، ٢٠٤٢ ، ٢٠٤٤ ، ٢٠٤٦ ، ٢٠٤٨ ، ٢٠٥٠ ، ٢٠٥٢ ، ٢٠٥٤ ، ٢٠٥٦ ، ٢٠٥٨ ، ٢٠٦٠ ، ٢٠٦٢ ، ٢٠٦٤ ، ٢٠٦٦ ، ٢٠٦٨ ، ٢٠٧٠ ، ٢٠٧٢ ، ٢٠٧٤ ، ٢٠٧٦ ، ٢٠٧٨ ، ٢٠٨٠ ، ٢٠٨٢ ، ٢٠٨٤ ، ٢٠٨٦ ، ٢٠٨٨ ، ٢٠٩٠ ، ٢٠٩٢ ، ٢٠٩٤ ، ٢٠٩٦ ، ٢٠٩٨ ، ٢١٠٠ ، ٢١٠٢ ، ٢١٠٤ ، ٢١٠٦ ، ٢١٠٨ ، ٢١١٠ ، ٢١١٢ ، ٢١١٤ ، ٢١١٦ ، ٢١١٨ ، ٢١٢٠ ، ٢١٢٢ ، ٢١٢٤ ، ٢١٢٦ ، ٢١٢٨ ، ٢١٣٠ ، ٢١٣٢ ، ٢١٣٤ ، ٢١٣٦ ، ٢١٣٨ ، ٢١٤٠ ، ٢١٤٢ ، ٢١٤٤ ، ٢١٤٦ ، ٢١٤٨ ، ٢١٥٠ ، ٢١٥٢ ، ٢١٥٤ ، ٢١٥٦ ، ٢١٥٨ ، ٢١٦٠ ، ٢١٦٢ ، ٢١٦٤ ، ٢١٦٦ ، ٢١٦٨ ، ٢١٧٠ ، ٢١٧٢ ، ٢١٧٤ ، ٢١٧٦ ، ٢١٧٨ ، ٢١٨٠ ، ٢١٨٢ ، ٢١٨٤ ، ٢١٨٦ ، ٢١٨٨ ، ٢١٩٠ ، ٢١٩٢ ، ٢١٩٤ ، ٢١٩٦ ، ٢١٩٨ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٠٢ ، ٢٢٠٤ ، ٢٢٠٦ ، ٢٢٠٨ ، ٢٢١٠ ، ٢٢١٢ ، ٢٢١٤ ، ٢٢١٦ ، ٢٢١٨ ، ٢٢٢٠ ، ٢٢٢٢ ، ٢٢٢٤ ، ٢٢٢٦ ، ٢٢٢٨ ، ٢٢٣٠ ، ٢٢٣٢ ، ٢٢٣٤ ، ٢٢٣٦ ، ٢٢٣٨ ، ٢٢٤٠ ، ٢٢٤٢ ، ٢٢٤٤ ، ٢٢٤٦ ، ٢٢٤٨ ، ٢٢٥٠ ، ٢٢٥٢ ، ٢٢٥٤ ، ٢٢٥٦ ، ٢٢٥٨ ، ٢٢٦٠ ، ٢٢٦٢ ، ٢٢٦٤ ، ٢٢٦٦ ، ٢٢٦٨ ، ٢٢٧٠ ، ٢٢٧٢ ، ٢٢٧٤ ، ٢٢٧٦ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٨٢ ، ٢٢٨٤ ، ٢٢٨٦ ، ٢٢٨٨ ، ٢٢٩٠ ، ٢٢٩٢ ، ٢٢٩٤ ، ٢٢٩٦ ، ٢٢٩٨ ، ٢٣٠٠ ، ٢٣٠٢ ، ٢٣٠٤ ، ٢٣٠٦ ، ٢٣٠٨ ، ٢٣١٠ ، ٢٣١٢ ، ٢٣١٤ ، ٢٣١٦ ، ٢٣١٨ ، ٢٣٢٠ ، ٢٣٢٢ ، ٢٣٢٤ ، ٢٣٢٦ ، ٢٣٢٨ ، ٢٣٣٠ ، ٢٣٣٢ ، ٢٣٣٤ ، ٢٣٣٦ ، ٢٣٣٨ ، ٢٣٤٠ ، ٢٣٤٢ ، ٢٣٤٤ ، ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٨ ، ٢٣٥٠ ، ٢٣٥٢ ، ٢٣٥٤ ، ٢٣٥٦ ، ٢٣٥٨ ، ٢٣٦٠ ، ٢٣٦٢ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٦٦ ، ٢٣٦٨ ، ٢٣٧٠ ، ٢٣٧٢ ، ٢٣٧٤ ، ٢٣٧٦ ، ٢٣٧٨ ، ٢٣٨٠ ، ٢٣٨٢ ، ٢٣٨٤ ، ٢٣٨٦ ، ٢٣٨٨ ، ٢٣٩٠ ، ٢٣٩٢ ، ٢٣٩٤ ، ٢٣٩٦ ، ٢٣٩٨ ، ٢٤٠٠ ، ٢٤٠٢ ، ٢٤٠٤ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٠٨ ، ٢٤١٠ ، ٢٤١٢ ، ٢٤١٤ ، ٢٤١٦ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢٠ ، ٢٤٢٢ ، ٢٤٢٤ ، ٢٤٢٦ ، ٢٤٢٨ ، ٢٤٣٠ ، ٢٤٣٢ ، ٢٤٣٤ ، ٢٤٣٦ ، ٢٤٣٨ ، ٢٤٤٠ ، ٢٤٤٢ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٦ ، ٢٤٤٨ ، ٢٤٥٠ ، ٢٤٥٢ ، ٢٤٥٤ ، ٢٤٥٦ ، ٢٤٥٨ ، ٢٤٦٠ ، ٢٤٦٢ ، ٢٤٦٤ ، ٢٤٦٦ ، ٢٤٦٨ ، ٢٤٧٠ ، ٢٤٧٢ ، ٢٤٧٤ ، ٢٤٧٦ ، ٢٤٧٨ ، ٢٤٨٠ ، ٢٤٨٢ ، ٢٤٨٤ ، ٢٤٨٦ ، ٢٤٨٨ ، ٢٤٩٠ ، ٢٤٩٢ ، ٢٤٩٤ ، ٢٤٩٦ ، ٢٤٩٨ ، ٢٥٠٠ ، ٢٥٠٢ ، ٢٥٠٤ ، ٢٥٠٦ ، ٢٥٠٨ ، ٢٥١٠ ، ٢٥١٢ ، ٢٥١٤ ، ٢٥١٦ ، ٢٥١٨ ، ٢٥٢٠ ، ٢٥٢٢ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٦ ، ٢٥٢٨ ، ٢٥٣٠ ، ٢٥٣٢ ، ٢٥٣٤ ، ٢٥٣٦ ، ٢٥٣٨ ، ٢٥٤٠ ، ٢٥٤٢ ، ٢٥٤٤ ، ٢٥٤٦ ، ٢٥٤٨ ، ٢٥٥٠ ، ٢٥٥٢ ، ٢٥٥٤ ، ٢٥٥٦ ، ٢٥٥٨ ، ٢٥٦٠ ، ٢٥٦٢ ، ٢٥٦٤ ، ٢٥٦٦ ، ٢٥٦٨ ، ٢٥٧٠ ، ٢٥٧٢ ، ٢٥٧٤ ، ٢٥٧٦ ، ٢٥٧٨ ، ٢٥٨٠ ، ٢٥٨٢ ، ٢٥٨٤ ، ٢٥٨٦ ، ٢٥٨٨ ، ٢٥٩٠ ، ٢٥٩٢ ، ٢٥٩٤ ، ٢٥٩٦ ، ٢٥٩٨ ، ٢٦٠٠ ، ٢٦٠٢ ، ٢٦٠٤ ، ٢٦٠٦ ، ٢٦٠٨ ، ٢٦١٠ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٤ ، ٢٦١٦ ، ٢٦١٨ ، ٢٦٢٠ ، ٢٦٢٢ ، ٢٦٢٤ ، ٢٦٢٦ ، ٢٦٢٨ ، ٢٦٣٠ ، ٢٦٣٢ ، ٢٦٣٤ ، ٢٦٣٦ ، ٢٦٣٨ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٤٢ ، ٢٦٤٤ ، ٢٦٤٦ ، ٢٦٤٨ ، ٢٦٥٠ ، ٢٦٥٢ ، ٢٦٥٤ ، ٢

هـ . فإن سكب من الطلب من أحد
المتبعين وعند المبيع مع الفداء عليه بطشت
شمعة لأنه قوط في الطلب

وإن كان في يد المشتري فإن شاء طلب
من المشتري وإن شاء عند المبيع . ولا يطلب
من البائع لأنه خرج من أن يكون خصما
لأرباب يده ولا مثله فصار بمرألة الأجنبي

هذا إذا كان مأثرا على الطلب من
المشتري أو النافع أو عند المبيع (١)

والإشهاد من طلب التبرير ليس بشرط
لصحته وإنما هو تزينة على تقدير الإتيان
في طلب الموائمة . وتسمية المبيع وتحديد
لمست بشرط لصحة الطلب والإشهاد في
صهر البروزة ، وروى عن أبي يوسف أنه
شرط ، لأن الطلب لا يصح ، لا بعد العلم
والمعاصر لا يصبر معلوما إلا بالتحديد فلا
يصح الطلب والإشهاد بلونه (٢)

٣٦ . واختلعت صبرات مشايخ الحنفية في
ألفاظ الطلب ، وصحح الكاساني أنه لو أن
نطق بطلب على الطلب في نطق فإن يكفي ،
بحسب أن يقول ادعيت الشمعة أو سألت
الشمعة وجودك مما يدل على الطلب ، قال

ب . طلب التبرير والإشهاد .

٣٤ . هذه لمحة من النضات تخص بدورها
احتية فقالا يجب على المبيع بعد طلب
المرائية أن يشهد وطلب التبرير (٣) وطلب
التبرير هو أن يشهد المبيع على البائع إن
كان المعاصر المبيع في يده ، أو على المشتري
وإن لم يكن المعاصر في يده ، أو عند المبيع بأنه
طلب ويضرب به الشمعة لأن .

والمبيع محتاج إلى إشهاد لثبته عند
النفسي ولا يمكن الإشهاد ظاهرا على طلب
المؤقتة لأن على هو العلم بالثبوت . عند
يخبر . فبحسب عند ذلك إلى طلب
الإشهاد والتبرير (٤)

٣٥ . وليان كيمته تقول . المبيع إما أن
يكون في يد البائع وما أن يكون في يد
المشتري ، فإن كان في يد البائع فالمبيع
مأثرا إن شاء طلب من البائع ، وإن شاء
طلب من المشتري وإن شاء طلب عند
المبيع .

أما الطلب من البائع والمشتري فلاز كل
واحد منهما محصم البائع ذلك والمشتري
بذلك . فصاع الطلب من كل واحد منهما
وأما الطلب عند المبيع فلاز الحق متعلق

(١) المبدع ٦ ٢٧١٣ ، المبدع مع فتح القدير
٢٨٢ / ٩ ، القريب شرح الكفر ٢٨٢ / ٩

(٢) المبدع ٦ ٢٧١٣ ، والمبدع مع فتح القدير ٢٨٢ / ٩

(٣) غير المعاصر ٢٨٢ / ٩ ، حاشية من جلد ١
٢٨٢ / ٩

(٤) المبدع مع فتح القدير ٢٨٢ / ٩

الإسكان عن وجه بعض لأمرار بغيره ،
وفي إيفاء هذا عن بعد تأخير الخصومة أبداً
وأمرار بالشعري ، لأنه لا يبي ولا يحرس
خود من التخص والتمنع فيصنعه ، فلا بد
من تغيير بومان ، وتقدر بالشهر لأنه أذن
الأجال ، فإذا مضى شهر ولم يصب من غير
عذر فقد حوط في الطلب فبطل شفيعته

وجه قول أبي حنيفة ، أن الحق للشعيع
قد ثبت بالطلب والأصل أن الحق متى ثبت
للإسكان لا يبعد إلا بإحضاره ولم يوجد لأن
بأمر الحظية منه لا يكون إيعالاً ، كتأخير
استيلاء الخصائص وسائر القديون (١)

ج - طلب الخصومة والتملك

٣٨ - طلب الخصومة والتملك هو طلب
لمحاسبة عند القاضي ، بهزم أن يطلب
الشعيع ويدعى في حضور الحاكم بعد طلب
النفر والإشهاد

ولا تسقط شفعة بتأخير هذا الطلب عند
بي حنيفة ، وهو رواية عن أبي يوسف ، وقال
عبد وكرم إن تركها شهر بعد الإشهاد
مطلب

ولا فرق في حق المشتري بين الخصم
والسهم ، ولو علم أنه لم يكن في البلد خاص
لا تبطل شفعته بالتأخير بالإلزام ، لأنه لا

الكسائي لأن الحاجة إلى الطلب ، وبعض
الطلب يتأذى بكل تعذر بدل عليه ، سواء
أكان بلفظ الطلب أم بغيره ، ومن صور هذا
الطلب ما ذكر في الهدية والتكثير ، وهي أن
قول للشعيع إن ملاك اشترى هذه الدار
وإن شقيعت ، وقد كتعت شعبة الشعبة
رأيتها الآن فاشهدوا عن ذلك (٢)

٣٧ - ولما حكم هذا الطلب عند انحصار بهو
استقرار الحق ، فالشعيع إذا أتى حدين
صحيحين (طلب المونة وطلب التصريح)
استقر الحق عن وجه لا بطل بتأخير الحظية
أمام القاضي بالأخذ بالشفعة أم حتى
يعطها بسببه ، وهو قول أبي حنيفة
ويعلى فروزين عن أبي يوسف ، وفي رواية
خرى قال : إذا ترك المحاسبة إلى القاضي
في زمان يقدر فيه على المحاسبة مطلب
شفعة ، ولم يؤت فيه وقت ، وروي عنه أنه
لقد رآه يراء القاضي ، وقال محمد وكرم ، إذا
مضى شهر بعد الطلب ولم يطلب من غير
عذر بطلت شفعته ، وهو رواية عن أبي
يوسف أيضاً ومه أخذت الحجة (٣) وجه
قول محمد وكرم أنه حتى الشفعة ثبت لدفع
انصر عن الشعيع ولا يجوز دفع الضرر عن

(١) المدخل ١ ، ٣٧ ، وفيه ١ مع طلب ٢٨٥/٩
والله اعلم

(٢) مجلة الأئمة العلية ١ (٣٦)

(١) نسخة ٢٧٦ / ٢٧٦ ، نسخة ٢٧٦ / ٢٧٦ ، نسخة ٢٧٦ / ٢٧٦

يشتمل من خصومه إلا عند القاضي فكان
عندنا

وإذا تعدد الشفعين في الخصمي دعي
المرد وطالب شفعة ساءه الخصمي من
اعترف بملكه الذي يشفع به ، وإلا كفه
بالقائمة البينة ، لأن اليد ظاهري محتمل دلا
كفي لإثبات الاستحقاق^(١)

فإن عجز عن البينة استعفى للشعري بالله
ما علم أن مدعي مالك مدعي ذكره في شفع
، فإن نكل أو قامت تضييع بقية ثبت
حقه في المطالبة ، فيعد ذلك يسأل المدعي
المدعي عنه هل ابتاع أم لا ؟ فإن أنكر
الابتاع قيل للشفع ، أنه البينة لأن السمعة
لا تحجب إلا بعد ثبوت البيع وثبوته باخجه .
فإن عجز عينا استعفى للشعري بالله ما
ابتاع أو نكده ما استحق عده في هذه الدار
شعبة من الوجه الذي ذكره .

ولا يلزم الشفع إحضار الخصم وقت
الادعاء بل بعد الفحص ، فيجوز له
مداخلة وإن لم يحضر الخصم في مجلس
القضاء^(٢)

(١) عند ما مع مع الفقير ٢٩ / ٢٨٠ ، وتطر شرح مكر
٢٤٥ / ٢٨٠ ، دار الحديث ٢١٠
(٢) عند ما ٩ / ٢٨٠ ، دليل الملق ، شرح بحر المعاني
٢٤٦ / ٢٠

الشعبة للتمي على المسلم

٣٩ - أجمع الفقهاء على ثبوت الشفعة
للمسلم على الذي ، وللمسلم على القمي ،
واختلفوا في ثبوت لتمي عن مسلم ولم
ذلك لقولان
القبول الأول : ذهب الحنفية ،
والمالكية ، والشافعية ، إلى ثبوت لتمي على
المسلم أيضا^(١)

واسئلوا بموجب الأحاديث الواردة في
الشفعة التي صفت كحديث جابر - رضي
الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم
« لعني بالشفعة في كل شربة لم تقسم ،
ربعة أو حائط لا يجل له أن يبيع حتى يؤذن
شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإذ باع
لم يؤذنه فهو أحد به »^(٢)

وبالإجماع إذا روي عن شريح أنه قضى
بالشفعة لتمي عن المسلم وكتب بذلك من
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فأجرو
وأمره ، وكان ذلك في محضر من الصحابة ولم

(١) اصطوط ١٢ / ٩٣ ، بين أحاديث شرح الفخر المجلد
٢١٩ / ٢٥٠ ، وعلية القدوسي ٢ / ٢٢٢
الحدادي ١٦٢ ، الشرح المصنف للقدوس
٢ / ٢٢٢ ، مواهب الجليل ٢ / ٢٢٢
في محضر حبل ٢ / ٢٨٢ ، ومناهج المحتاج
٢ / ٢٩٨ ، في القدر
٢٩٢ ،
(٢) حديث جابر ، لعني بالشفعة ، تقدم مراده ٢

تعدد الشفعة وتزاحمهم :

أولا عند اتحاد سبب الشفعة

١٠ - اختلاف الشفعةاء في كيفية توزيع الشفعة فيه على الشفعةاء عند اتحاد سبب الشفعة لكل منهم بأن كانوا جميعا من رتبة واحدة - أي شركاء مثلا -

وذهب المالكية ، والشافعية ، في الأظهر ، والمخالفون على الصحيح من المذهب إلى أنه إذا تعدد شفعةاء وزعت الشفعة عليهم بقدر الحصص من الملك ، لا على عدد الرهوس ، ووجه ذلك عندهم ، أنها مسوقة بالملك فقط على قدره كالأجرة والنس^(١) .

وذهب الحنابلة والشافعية في قول واحد به في قول إلى أنها تنقسم على عدد الرهوس لا على قدر الملك

ووجه ذلك أنه السبب في موضوع الشرك أصل الشفعة ، وقد استويا فيه يستويان في الاستحقاق^(٢)

ينكر أحد منهم عليه فكذلك ذلك إجماع^(٣) .
ولأن القضي كالمسلم في السبب وحكمه ولما اتصاف الملك بالشركة أو الشفوة ، ودفع الضرر عن الشريك أو جاز ، فكما حازب الشفعة للمسلم على النسم فكذلك يجوز للمسلم على النسم^(٤)

القول الثاني ، ذهب المخالفون إلى عدم نوبتها للمسلم على المسلم^(٥) ، واستدلوا على ذلك بما رواه الدرر عطي في كتاب العدل من أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا شفعة نصرتي^(٦) .

وبأن الشفعة إنما مقصودت من وراء شريع الشفعة الفرق بالشعيع ، والفرق لا ينشأه إلا من آخر بها وعمل بمقتضاها والدمي لم يشر بها ولم يعمل بمقتضاها فلا يستحق الفرق لمقتضى شريع الشفعة فلا تثبت له على مسلم

وبأن في ثلث الشفعة للمسلم على النسم تسليطا له عليه بانتهار العلبة وذلك مجمع بالإجماع^(٧)

(١) حاشية الشافعي ٣ / ١٨٦ - رواه عنه ، شرح منقح المجلد ٢ / ٥٨٦ . عنه الشافعي ٢ / ٢٢٢ ، القرمو ١ / ٢٢٣ ، سويد بن من ٢ / ٢٦١ ، سمر صناع ٢ / ٣٠٥ ، وجه الفساج ١ / ٦٠ ، (م ٢ / ٢٠٠) ، مالكي تيسيري ٢ / ١٥٢ ، راسي ١ / ٥٢٢ ، ودين الأثر ١ / ٢٦٩

(٢) عبد الله ١ / ٢١٨ ، ٢ / ٢٥١ ، السوط ١ / ٩٢ ، من الغنائل على المسألة ٩ / ٣٧٨ ، ر حشيش

(١) شرح المجلد ٢ / ٥٢٩ ، للسوط ١ / ٩٢

(٢) الفقيه ١ / ٢٢١ ، سويد بن من ٢ / ٢٦١

(٣) القمي ١ / ٥٨١ ، سويد بن من ١ / ٥٢٣ ، سويد بن من ١ / ٥٢٣

(٤) حاشية ، لا شفعة للمسلم ، الحاشية ١ / ٢٦٩ ، ٢ / ٢٥١ ، ودين الأثر ١ / ٢٦٩

(٥) سويد بن من ١ / ٥٢٣ ، ودين الأثر ١ / ٢٦٩

(٦) القمي ١ / ٥٢٣

٧. شريك حق التقدم

في سبب ، بعكس

ولكن بشرط أن يكون اطار طلب الشفعة مع اسريك إذا علم بانيج ليملكه الاخذ د سيد الشريك ، فإن ، يطلب حتى سهم الشريك فلا يتحق له بعد ذلك^(١) واشافعه وطريقه لا يشنون لشفعه إلا للشريك في المسك

أما الملكية فلا بانى التزامهم فعدم لأهم وإن ونقصهم في ذلك ، إلا أنهم ذهبوا عدهم أخر فيجعلون لشركاء في العمل دون ترتيب إذا ما كانوا في درجة واحدة ، وذلك لعدم يكون كل شريك أصلاً في الشركة لا خدهم فيها عن غيره ، أما إذا كان بعضهم أحد في الشركة عن غيره دون بعض فلا تكون لهم على السواء ، بل يقدم الشريك في المسهم المتأخر منه على الشريك في أصل العذر ، ويظهر ذلك في الورقة ، فإذا كانت د ر بين اثنين مات أحدهما عن جنتين ، وورجنتين - وتعتقتين - ماتت إحدى هؤلاء حفظت من العذر كانت السبعة أولاً لشريكتها في السهم دون منه السورثة والشريك الأجنبي ، فتكون جندة - مثلاً - أولى بما تبيع صاحبها (وهي الجندة لأخرى) لاشتراكها

وعند الملكية لأهم ، بل أعد شخص أرضه يقوم بكون فيها أو يترسون فيها فعدم ثم دع أحدهم حظه من البناء واشترى سهم الشخص الآخر عن شركه الباقي في أحد الخطة ليقيم بقيمة بقضه مقوضاً أو بانه الذي بيع به والقيام به عند من الخليب ، حد في الإصارة المطعنة ، وأما لفظة بوم معلوم وه بعض فقال من رشد ، إن دع أحدهم حظه قبل انقضاء أحد الإجراء على البدء لشريكه الشفعة ولا مثال شريك لأرض إن داه على المقتد ، وإن باعه عن انقضاء عدم رب لأرض

فإذا بر رجلان في عرصه رجل يادته ، له باع أحدهما حصته من النقص فرب الأرض أحد ، بالقل من قبضه مقوضاً أو من النقص البعد باعه به ، فإن أن لشريكه الشفعة للفرار ، هو أصل الشفعة^(٢)

ثالثاً مرحلة اشتري الشفع لغيره من الشفعة

٥٣ - إذا كان لشري شفعها ، فإنه يراحم

(١) مرجع الخليل حر عصر حلب ١٠١٢ - ١٠١٣ ، عري ١٠١٢ - ١٠١٣ ، حلبة الدسوقي ١٠١٢ ، ص ١٠١٢

(٢) مرجع الخليل ١٠١٢ ، مواهب جبان ١٠١٢ ، الخليل ١٠١٢ ، ص ١٠١٢

١. العبد حر فداية ١٠١٢ ، بالفتح ١٠١٢ ، والبريد ١٠١٢ ، بين الحاصل ١٠١٢

يبدل يدهن المشتري وهو آمن بفسد الشرع
والشراء ملك

وأما قضاء القاضي فلاه نقل للملك عن
مالك أنه إذا غره حراً ، وانظر إلى حكم
الحاكم كالمدة ديه وإذا قضى القاضي
بشمعه وكذلك البيع في يد المشتري فقال
يعص سليمان الحنبلية لبيع لا ينقض من
شعور الصمعة إلى الشئ

وقال بعضهم ينقض البيع الذي جرى
بين البائع والمشتري وبمقتضى البيع
أحر ، وهو المشهور ووجه من ذلك
المشهور ، أن البيع لو انقضى لشعر الأحد
بالشمعة ، لأن البيع من شرائط وجوب
للشمعة فإذا انقضى لم يجب تصدق الأحد

ووجه من قال إنه ينقض ، من كلام
محمد حيث قال انقضى البيع فيما إذا
للبائع والمشتري وهذا من في الباب .

ومن الأصول أن القاضي إذا قضى
بالشمعة حل الخصم فقد عجز المشتري عن
قبض البيع والعجز عن قبضه يوجب بطلان
البيع لحكمه عن انعاده كما إذا حدث ببيع
قبل نص

ولأن الملك قبل الأحد بالشمعة للمشتري
لوجود التو لمالك في حقه ولو تحول أدب إلى

غيره من الشمعة بقره سبه وزاحونه كذلك
مقره السب ويقاسمهم ويقاسمونه إذا كانوا
من درجة واحدة

فالمشتري الشئ بدم من ديه في
سبب الشمعة ، ويقدم عليه من هو أعز منه
في السبب^(١)

ومن هذا إذا تنازل المشتري مع الشمعة
في الربح فإنه يكون شيعاً مثلهم فيشاركهم
ولا يقدم أحدهم على الآخر شيء ويعصم
لغير المشتري فيه على قدر وجوبهم عند
خبر ، وعلى قدر املاكهم عند خبرهم كما
هو أصل كل مهم في تقسيم المصروع فيه على
شمعة في حالة ما إذا كان مشتري
حسباً^(٢)

طريق التملك بالشمعة
٤٤ - لحذف الغشاة في كريمة الملك
بالشمعة ، فذهب خيمه إلى أنه لا يثبت
ملك للمشتري إلا تسليم المشتري
بشراعي ، لو مضى القاضي

أما التملك بالتسليم من المشتري
فقد مر ، لأن الأحد بتسليم المشتري برضاه

ص ٦٨ / ٢٨٨ ، ص ٦٨ / ٢٨٨

٦٨٩ ص ٦٨٩ / ٢٨٨

٦٨٩ ص ٦٨٩ / ٢٨٨

٦٨٩ ص ٦٨٩ / ٢٨٨

٦٨٩ ص ٦٨٩ / ٢٨٨

جمع ، لأن كل واحد منهما خصم ، أما
البائع فبأنه ، وأما المشتري فبأنه
كل واحد منهما مبيع عليه بشرط حضوره
لئلا يكون قضاء عن انعاب من غير أن يكون
عنه خصم حاضر

وأما إن كان في يد المشتري فعضوه فبأنه
ليس بشرط ، وبكتم بحضور مشتري لأن
البائع خرج من أن يكون خصم برأى ملحقه
ويده عن البيع بفساد كالأحس ، وكذلك
حضور الشئح أو وكيله شرط جوار الخصم له
بالشعبة ، لأن القضاء على الغائب كما لا
يجوز ، فالتقضاء بغيره لا يجوز أيضا ، ثم
القاضي إذا قضى بالشئح بشت أنفك
للمشروع ولا يصف ثبوت أملاك له على
التسليم ، لأن المثل للشئح بشت معزله
الشراء ، والشراء التصحيح بموجب الملك
بشئحه

٤٧ رولت القضاء بالشئحة ، هو رولت
للمدعي والظالم ، فإذا طابها بها الشئح
يقضي له القاضي بالشئحة ، سواء أحضر
الشئح أم لا في ظاهر الرواية ، وبمشتري أن
يجلس الدار حتى يستولي الشئح من الشئح
وللبائع حق حبس المبيع لا سيده الشئح ،
فإن أين أن يقدر حبه القاضي ، لأنه ظهر

ولا البدائع ٧٢٦١ - الشئح ١ / ١ - سيد
مقاتل على الحكم ٢٤٥ - ٢٤٦

الصحيح لم يثبت الملك للمشتري^١
٤٥ - وإن كان المبيع في يد المشتري لحدسه
ودفع الشئح إلى المشتري ، وأصبح الأمر
صحيح ، لأن استحقاق بملكك وقع عن
مشتري فيحصل كانه اشترى منه

ثم إذا أحد الدار من يد البائع يدفع
الشئح إلى البائع وكاتب المهددة عليه ،
ويسترد المشتري الشئح من الظالم إن كان له
بند

وإن أحدهم من يد المشتري دفع الشئح
إلى المشتري ، وكلفت المهددة عليه ، لأن
المهددة هي من الرجوع الشئح من
الاستحقاق فيكون على من معه

وروي عن 'م' يوسف ، أن المشتري إذا
كان نقد الشئح ولم يقض الدار حتى يعي
شئحه بمحضرها بها أن يصحح بأخذ الدار
من الظالم وينفذ الشئح بمشتري والمهددة
عن المشتري ، وإن كان في يده دفع الشئح
الشئح إلى البائع ، والمهددة عن البائع^٢

٤٦ - شرط جوار الخصم بالشئحة عند
الخصم حضور القاضي عليه ، لأن الخصم
عن الغالب لا يجوز ، فإن كان المبيع في يد
البائع فلا بد من حضور بائع والمشتري

١ - البدائع ٧٢٦١ - رولت الشئح ١ / ١ - سيد
المقاتل ٢٤٥

٢ - البدائع ٧٢٦١ - رولت الشئح ١ / ١ - سيد

أحدته بالشفعة ، وما أشبهه ، إلا ، فهو من باب التعليل ، ولو قال أنا عاظم الشفعة ، لم يحصل به التملك من الأصح ، وبه جمع القنولي ، وبذلك قالوا ، اعتبر به التملك ، أن يكون الثمن معلوما للشفيع ، ولا يشترطوا ذلك في طلب ، ثم لا يملك الشفيع بمجرد اللفظ ، بل يعتبر معه أحد الأمرين .

الأول : أن يسلم الموعود بالشفعة ، فتملك به من شفيعه ، وإلا يخلو يسه ربه ، أو يرفع الأمر إلى القاضي حتى يبرره التسميم .

ثاني : أن يسلم المشتري للشفيع ، ويرضى بكون الثمن في ذمة الشفيع ، إلا أن يبيع ، ويرضى بكون الثمن في ذمته ، ولم يسه الشفيع ، فوجهان .

أحدهما : لا يحصل الملك ، لأن قول المشتري وعد وأصحها الحصول ، لأنه معاوضة ، وإنك في المعاوضات لا يقف على لفص .

الثالث : أن يحضر مجلس القاضي ودفنت حقه بالشفعة ، ويحظر التملك ، فيقضي القاضي له بالشفعة ، فوجهان . أحدهما

لا يحصل ملك حتى يرضى عوضه ، أو يرضى بغيره ، وأصحها الحصول .

فإنه بالانتفاع من إيفاء حق واجب عليه ، فيجوز له بقصر الشفعة ، وإن طلب أحلا أجنه يوم أو يومين أو ثلاثة ، لأنه لا يمكنه انتفاع بالمال فيحتاج إلى مدة يتمكن فيها من الفاء ليهله ولا يحمسه ، فإن مضى الأجل ولم ينفذ حبه .

وقال محمد : لا يجزي للقاضي أن يقضي بالشفعة حتى يحضر شفيع المال ، فإذا حدث أجنه أجنه يوما أو يومين أو ثلاثة أيام ولم يقض له بالشفعة ، فإن قضى بالشفعة ثم أبقى للشفيع أن يتقدم حبه (١) .

وذهب المالكية إلى أن الشفيع يملك الشفيع بأحد لغير ثلاثة .

أ - حكم الحاكم له

ب - دفع ثمن من الشفيع للمشتري
ج - الإنهاء بالأخذ والوفاء ببيعة
د - المشتري ، وقيل لا بد أن يكون بحضوره (٢) .

وقال الشافعية : لا يشترط في الملك بالشفعة حكم الحاكم ، ولا إحصاء الثمن ، ولا حضور المشتري ولا إرضاء ولا مد من جهة الشفيع من لفظ ، كعسره تملك ، أو اختوت الأحد بالشفعة ، أو

(١) طبع ١٠٠٠ ، ١٧٣٨ ، ج ١ ، ص ٢٤٥

(٢) حقه الدسوقي ١٨٧٣ ، ص ١٢٠ ، ج ١ ، ص ١٢٠

بالشمس الذي تم عليه العقد ، وهو عام بفرد
وبما يجب صح الأخذ ، وبذات الشقص ولا
خيار للشعب ولا المشتري ، لأن الشقص
يؤخذ فلهما والمفهوم لا يخبر به ولا أخذ فله
لا خيار له أصب

وإن كان الشمس أو الشقص مجهولاً ،
يمكنه بذلك ، لأنه بيع في أحقيقه ، فيعتبر
الشمس مضموناً كسائر أشياء ، وله المطالبة
بالشعبة ، ثم يتم صرف مقدار الشمس من
المشتري أو من غيره وتبيع فإحقيقه بضمه
ويعتبر أن له لأخذ مع جهالة الشقص ،
عن بيع القالب^(١)

البناء والغراس في المال المشعور فيه .

٤٨ - اختلف الفقهاء فيما إذا بيع للمشتري في
الأرض المشعور فيها أو غرس فيها ، ثم
بقي للمشتري بالشعبة ، وبسبب الاختلاف
على ما قال ابن رشد هو تردد بصرف المشعور
عنه العالم بوجوب الشعبة عنه بين شبهة
نصرف الغنص وبصرف المشتري الذي ظهر
عنه الاستحقاق وقد بنى في الأرض وغرس
وذلك أنه وسط بينهما

فمن غلب عنه شبه الاستحقاق لم يكن
له أن يأخذ بقيمة ، ومن غلب عليه شبه
التعدي كان له أن يأخذ بنفسه أو يعطيه

وإذا ثبت الشصع الشقص بغير الطريق
الأول ، لم يكر له أن ينسأه حتى يزدي
الشمس ، وإن ينسأه للمشتري قبل أدلة الشمس
ولا يلزمه أن يزخر حقه بتأخير المالك حقه
وإذا لم يكن الشمس حاصراً وقت التمكك ،
لمهل ثلاثة أيام فلا ينقص ولم يحصره
صح للمالك غنصه ، هكذا قال ابن سريج
والجمهور وقيل : إذا قصر في الأداء ، بطل
حقه وإن لم يوجد ، روي الأمر إلى الحاكم
وصح منه^(٢) .

وجوب المسافة إلى أن الشصع يثبت
الشقص بأحد بكل نطق بذل هل أحده ،
بأن يقول له أحده بالشمس أو غنصه بالشمس
أو غنصت الأخذ بالشعبة ، ونحو ذلك إذا
كان الشمس والشقص معتمدين ، ولا يعتبر
حكم حاكم

وقال القاضي وأبو الخطاب : يمكنه
بالمطالبة ، لأن البيع السابق سبب ، وإذا
انصبت إليه المطالبة كان الإيجاب في البيع
انصم إليه العود

واحتدوا بأن حق الشعبة ثبت بالنسب
والإجماع فلم يصغر إلى حكم حاكم كالرد
بالمبيع .

وعلى هذا لزمه إذا قال قد أخذت الشقص

لهيئة مقرونة^(١) ذهب الجمعية إلى أنه إذا سى المشتري في الأرض المشعور فيها أو عرس ، ثم قضى بشعير بالشعبة فهو بالخيار . إن شاء أنفقها بالنس والبناء والغرس بتميته معلوماً ، وإن شاء أجبر المشتري على قبضها ، فيأخذ الأرض فارغة . وهذا هو حواب ظاهر الرواية .

ووجه ظاهر الرواية أنه سى في محل يعتق به حتى منأكد للتغير من غير تسلط من جهة من له أصل مخصص كالأرض إذا سى في عرسون ، وقد لأن حقه أقوى من حق المشتري ، لأنه يتقدم عليه ، وهذا يقتضيه بهد وعينه وتعرفان

ويؤيد من أبي يوسف ، أنه لا يجبر المشتري على التمتع ويخير الشعير بين أن يأخذ بالنس وبيعة البناء والغرس وبين أن يتركه . ووجه ذلك عنده أنه حق في البناء ، لأنه بناء على أن أقدار ملكه ، والتكليف بالتعلق من أحكام القعدوان وصار كالتقويص له والمشتري شره فابداً ، وكما إذا روع المشتري فإنه لا يكلف التعلق . وهذا لأن في إيجاب القيمة دلع أعلى القدرين يتحمل لأدى فيوصل إليه^(٢)

وإن سى المشتري وعرس في نصيبه بعد النسخة والمصر ثم علم الشعير له وكان له دفعه عيان ، لأنه سى في ملكه الذي بعد نصيبه فيه فلا يطلع عيان

(١) ٢٣٩ / ٦ ، سى عليه ٢٦٠ - ٢٣٣

(٢) المعلقة مع فتح المخرج ٢٩ / ٩

(٣) عاب محمد ٢ / ٦٦ ، المغني ١٦٨ ، ١٦٩

وكتاب المصنف ٢٩ / ٢

(٤) مذهب الجهاد ٢ / ٢١

(٥) المعلقة مع فتح المخرج ٢٩٨ / ٩ - ٢٩٨ - ٢٩٩

بالعلم إنما هو في ملك الشئع فلما نقص
الأرض الحاصل بالمعوس والبناء فلا يضمه
لأن لم يختر المشتري القلع فاشيع بالخيار
بين ثلاثة أشياء .^١

أ - ترك الشئعة

ب - دفع قيمة المعوس ، والبك فيملكه
مع الأرض

ج - قطع المعوس والبناء ويضمن له ما
نقص بالقطع^(٢)

وان زرع في الأرض فاشيع الأخد
بالشئعة ويسق زرع المشتري إلى أوام
الحصاد ، لأن صرره لا يبرى ولا أجرة عليه
لأنه زرع في ملكه ، ولأن الشئع اشترى
الأرض فيها زرع لطالغ مبني إلى الحصاد
فلا أجرة كغير الشئع ، وإن كان في الشجر
ثم ظاهر أنهم في ملك المشتري فهو له متى
إن الحصاد كالزراع^(٣)

استحقاق الشئع فيه للغير

٤٩ - تختلف الفقهاء في عهدة الشئع أمي
عن المشتري أم عن البائع يعني إذا أخذ
الشئع الشخص فظهر مسجداً ، فعلى من
يرجع الخس ؟

مذهب المالكية ، والشافعية والخانبة من

١ - القلي ٥ / ٥٠٠ وما بعدها ، يعني الإزاحة
٥٣٢ / ١

٢ - المغني ٢ / ٢٠٠ ، والفتح ٢ / ٢٦٩

في اختيار المشتري قطع البناء أو المعوس
فله ذلك ولا يكف تسوية الأرض لأنه كان
متصرفاً في ملكه ، فإن حدث في الأرض
نقص فالشئع إما أن يأخذ على حصة ،
وإما أن يترك ، فإن لم يختر المشتري الشئع ،
فالشئع الخيار بين إبقاء ملكه في الأرض
بأجرة وبين تمسكه بقيمته يوم الأخذ ، وبين
أن يتخذه ويهرق أرضه الفص

ولو كان قد زرع فيسق زرعه إلى أن يترك
فيحصد ، وليس للشئع أن يطالبه بالأجرة
على الشئع عندهم^(٤)

ومذهب الحنابلة إلى أنه إذا بني المشتري أو
عمر أعطاه الشئع قيمة بناءه لم يخرسه ، إلا
أن يشاء المشتري أن يأخذ بدهه وقرانه ، فله
ذلك إذا لم يكن في أصله صرر . لأنه ملكه ،
فإذا قلعه فليس عليه تسوية الحفر ولا نقص
الأرض ، ذكره القاضى ، لأنه عرس يبنى في
ملكه ، وقد حدث من النقص إنما حدث في
ملكه ، وذلك لا يقابله من

وظاهر كلام الحنفى ، أن عليه صيانة
النقص الحاصل بالقطع ، لأنه اشترط في قطع
المعوس وأساء علم الصرر ، وتلك لأنه
نقص دخل على ملك غيره لأجل تخليص
ملكه فزعمه مذهب ، لأن النقص الحاصل

١ - فتح العزيز ١١ / ٢٦٢ ، ونهاية المعاني ٢٠٩ / ١

الباء والعروض على أحد لأنه ليس مقررا
٥٠

وقال ابن أبي ليلى وعثمان بن أبي العمة
عن نافع ، لأن ابن أبي ليلى بن نافع البائع
فكان رجوعه عليه كالمشتري^(١)
شعبة الخلال

٥٠ - ذهب الحنفية ، إلى أنه إذا علم
المشتري بناء الدار المشعرة أو حنمة غيره أو
قلع الأشجار التي كانت معروضة في الأرض
المشعرة فإن الشئع بأحد العرضة أو لأرض
بمحبتها من الثمن بأن يقدم الثمن على
قدمة العرضة أو لأرض ببيعة يبدأ أو الشجر
بما حصص العرضة أو الأرض منه يدمعه
الشئع ويكسر الأنفاس والأختصاص
للمشتري . وإذا تحركت الدار المشعرة أو
جاءت أشجار البستان المشعرة بلا تعالي
أحد عليها يأخذها الشئع بالثمن المسمى ،
فإن كان بها أنفاس أو حنم واحدة للمشتري
سقط حصته من الثمن بأن يقدم الثمن
عن بيعة الدار أو السكان يوم العقد وبيعة
الأنفاس والخشب يوم الأكد . وإذا غالب
بعض الأرض المشعرة بغيره لم يرجع
سقطت حصته بالتكافؤ من أصل الثمن .

أنه إذا أخذ الشئع الشئع مظهر مستحق
يرجوعه بالثمن على المشتري ، ويرجع
المشتري على الشئع به

وإن وجدته معيا فله رده على المشتري أو
أحد ثمنه منه ، والمشتري يرد على البائع أو
بأحد الأرض منه سواء قبض الشئع من
مشتري أو من البائع بالعقد عطلهم على
المشتري

وروجه ذلك صدمه ، لأن الشئع
مستحق بعد الشراء وحصول المثل
للمشتري ثم يرول للملك من المشتري إلى
الشئع بالثمن فكانت العمة عليه ، ولأنه
ملكه من جهة المشتري بالثمن فملك رده
عليه بالعبث كالمشتري في البيع الأول^(٢)

وذهب الحنفية ، إلى أنه إذا بقي الشئع
بالعقل المشعور فيه فله رده ثم يضمن
المبيع ، فإن أدها للمشتري بعينه صيانة سواء
استحق قبل تسليمه إليه أو بعده ، وإن كان
أدها للبائع واستحق البيع وهو في يده فبعبه
صيانة الشئع

ويرجع الشئع بالثمن فقط إن من أو
عمرى ثم استحققت العير ، ولا يرجع ببيعة

(١) المجلد ٦ ، ١٨٠ ، حاشية نسوي ٢ / ٢٥٢ ، بنالي
المجلد ٩ ، ٢٨٠ ، بيعة المزدحج ٥ ، ٢١٧ ، بنالي
(٢) المجلد ٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢

(٣) المجلد ٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢

الشمع ولا يتقل إلى الورثة لأن حق الشمع ليس بهال وإنه مجرد الرأي والشيء به لا يقبلان بعد موت الموصي ولأن ملك الشمع القسدي هو سبب الأخذ بالشفعة قد رآل بموته أما إذا مات الموصي بعد قضاء الفاضي به بالشفعة أو بعد تسليم القسدي به بها مورثه أخذها بالشفعة^(١)

وإذا مات المشتري والشمع حي به الشمعة ، لأن السحر باق ، وبموت المشتري عليه لم ينسأ لاستحقاق^(٢)

مقتطبات الشفعة

٥٢ - تسقط الشفعة من بين

أولاً - ثراً أحد العتات الثلاثة في وقت وهي طلب امرأة ، وطلب لتقرير والإشهاد ، وطلب خصومة والسند ، ومرك على الوجه المتقدم^(٣)

ثانياً - إذا طلب المبيع من بعض العصار المبيع وكان قطعة واحدة والمشتري واحداً ،

ممنه لأن استحقاقه للشفعة كان حال عدم البيع وفي تلك الحال كان منصفه اتصالاً بهر ماله إلى الاتصال بانصفه بعد ذلك لا يسقط حق الشفعة وإن نقصت النصفة مع بقاء صورة المبيع مثل انشطار خائط وإعدام الساء ، وشعث الشجر فليس به إلا الأحد بجميع الثمن أو الشوك لأن هذه الثمناني لا يقللها الثمن بحلاف الأعيان^(٤)

ميراث الشفعة

٥١ - يختلف الميراث في ميراث حق الشفعة

فذهب المالكية ، والشافعية ، وأصحابنا ، إلى أن حق الشفعة يورث ، فإذا مات المبيع يتقل حق الشفعة إلى ورثته ويؤيده لختابة ما إذا كان المبيع قد مات بالشفعة قبل موته

وروجه الاثنان لعدم أنه خيار ثابت تدفع الضرر من المال عسرت كأثره بالبيع^(٥)

ودهب الخصية ، إلى أنه إذا مات المبيع بعد البيع وقبل الأحد بالشفعة لم يكن لورثه حق الأخذ بها ، فتسقط الشفعة بموت

(١) الثانية من عقليه مع ضم القدر ١١٩ / ٩ - ١٢٠ / ١٤
البروت ١٤ / ٦ ، الدافع ١ / ٣٧٢٦ - الرابع

٥ - ٢٥٧ ، من عقليه ٦ - ٥٢٠

(٢) المصنف ١٢ / ١١٩ ، والمذنب ١٢ / ١٢٢١

(٣) أهداه مع الفتح ١٠٧١ / ٦ - ١٠٧٢ / ٦
المصنف ١١ / ٩٢ ، شرح طبر ١٠٧٢ / ٥ - ١٠٧٢ / ٥
ابن عسك ١٠ / ٦ - ١٠ / ٦١ ، راجع ٦ - ٧١ ،
خاتمة المصنف ١٠٧٢ / ٥ - ١٠٧٢ / ٥ ، معناه المصنف
وأي مصنف ١٠٧٢ / ٥ - ١٠٧٢ / ٥ ، ولغيره ١٠٧٢ / ٥

(٤) الثاني ٥٠٢ / ٥

(٥) مداد المصنف ١٠٧٢ / ٥ ، وفيه المصنف ٥ ، ٢٧ ،
باصلي ١٠٧٢ / ٥ ، معناه ، معني إرادته
٥٢٢ / ١

أدخله على نفسه فلا يستحق لشعبة كماله
أحر مطالبة بعد البيع^(١)

التنازل عن الشعبة مقابل تمويض أو
صحيح عنها

٥٥ - اختلف الفقهاء في حواز التنازل عن
الشعبة مقبيل تمويض يأخذ الشفع

فقال الخنفة ، والشافعية ، والحلقة ،
لا يصح الصلح عن الشعبة عن مال ، حر

صالح للشري السبيع عن الشعبة عن مال
ثم حر الصلح ولم يثبت العوض ويطل حتى

الشعبة قال الشافعية - بطل شعبة إن
علم بمسألة

ما بطلان الصلح فلا تعاد لم يثبت الحق
في محل لأن التائب للشبيع حر التملك ،

وأنه عاقر عن ولاية التملك وأما محي قائم
بالشبيع فلم يصح الاعتصاص عنه قبيل

الصلح ولم يجب العوض
وأما بطلان حتى التبيع في شعبة ،

فإنه أسقطه بالصلح والصلح وإن لم يصح
ففسخا حتى لشعبة صحيح ، لأن صحته

لا تنف على العوض بل هو شيء من الأموال
لا يصلح عوضا عنه فالتحذير ذكر العوض

بالعلم بمسألة كأنه سلم فلا عوض^(٢)

وقد جاء في الحديث : ولا يجل له إلا أن
يعرضها عليه^(٣) فإذا قامت الشعبة ثالثة

له ؟ فقال : هو يبيع من أن يكون على
ذلك ولا نكسب له الشعبة ، وهذا قول

الحكم والثوري رأي عبيد وأبي حنيفة وطالعه
من أهل الحديث

وأحضر قول النبي ﷺ : من كان به
شريك في ربحي أو خسران فليس له أن يبيع

حتى يتوزع شريكه فإن رضي أحد وإن كره
ترك^(٤) وقوله ﷺ : ما دمع ولم يتوزع فهو

أحق به^(٥) ، فمعهم أنه إذا باع بهذ لا
حتى له .

ولأن الشعبة ثبتت في موضع الوفاق عن
خلاف الأصل لكونه يأخذ ملك الشري من

عبر وضائه ، ويجهز على المعاوضة به لتجده مع
البتاح في العقد الذي أساء عهد يردخال

انصره على شريكه ، وتركه الإحاطة إليه في
عرضه عليه وهذا لأدعي معدوم ههنا فإنه قد

عرضه عليه ، واستأخذه من أحده دليل على عدم
انصره في حقه بيبعه وإن كان فيه ضرر فهو

(١) حديث لا يجل له إلا أن يعرضها عليه - روى مسلم
حديث سائر المتقدم في علم (٢)

(٣) حديث : من كان له شريك في ربحي - رواه ترمذي
٣٥٤

(٤) حديث : ما دمع ولم يتوزع فهو أحق به - أخرجه
مسلم (٢) ، ٦٦٩٩ - ط. عظيم

نص : ٥٢٦ / ٥

(٥) الحديث : ٦٦٩٩ - مسندة مع صحيح الترمذي

مساومة الشيع للشيعة

٥٧ - المسألة بعد تنازلا عن شعنة عدد
 سام الشيع اندام من الكثرة سقط حقه في
 الشعنة لأن المساومة طلب عينك بمقدار جديد.
 وهو دليل الرب بمدك للملك

ولكن حق الشعنة مما يظل يصريح الرضا
 فينبغي مبالغة الرب أيضا . والمساومة كغير
 تنازلا بطريق التلايه (١)

وهذه ممالك إلى حوار الصلح عن
 شيعته بعرض ، لأنه عرض عن إزالة الملك
 من غير أخذ العرض عنه

وقال القاضي من خيانة لا يصح
 الصلح ولكن الشعنة لا سقط لأنه لم يرض
 يوسف طها ، إلى رضى بالمعاوضة عنها وقد ثبت
 المساومة فيجب الشعنة (٢)

لنازل عن الشعنة بعد حلها .

٥٦ - يجوز للشيع أن يتنازل عن حقه في
 طلب الشعنة بعد أن طلبها وقبل رضى
 سمرق . أو حكم الحاكم له بها . وفي ترك
 الشيع طلب الشعنة أو بيع حصه من
 يشفق بها بعد طلب الشعنة وقبل فملكه
 مشعور فيه ، بفضاء أو الرضا يسقط حقه في
 الشعنة لأنه بعد تنازلا منه عن حقه في طلبها
 فمن الحاكم

لما إذا كان التنازل بعد الحكم له ب الأمر
 بعد رضا ، مشعور بفسهم الشعنة عليه له
 التنازل ، لأنه بذلك يكون ملك المشعور فيه
 والملك لا يقدر إلا معط (٣)



١٢٩ - رنحو المحتاج ٢٢٩٢٢ . والمضى

١٢٩٢٢

بفتح ٦ - القصر حقه جدى ملك
 ملك ٢٢٩٢٢

١ القصر ١٢٩٢

١ القصر ١٢٩٢

انتم وفي اطون الى ما يفسر شفا^(١)

والثاني شرب بي لدم ونهاتكم بالشفا
دون سقي السرع^(٢) قال ابن عابدين
هذا أصله وشرده استعمل في أقدم لدفع
الدم عن كره ليطبع كره الوضوء أو العمل أو
عمل الخياط ، ورحوه ، وأفرده به في حق
النهائم الاستعمال للمعطر وسخوه مما
يسببه^(٣)

بالاصطلاحات الصلبة
الشرب

٦ - اشرب لدمه يصيب من الماء ،
وشرعا يوجه الانتفاع منه سقيا للزراعة
والدروب ، قال الله تعالى في طه شرب
ونكم شرب يوم ممنوه^(٤)
وعمل قذت والشفا أحسن من شرب
لاحتصاصه ربحوه دونه^(٥)

الحكم الإجمالي

أولا حكم الشفا بالمنى الأول : (عضو
الإنسان)

٣ - ذكره لفظه ، حكاهما ضمن شفا به ،
١١٠ من الجمع مع جماعة اجس ٥ ٦٦ ، وفقر كتاب
شرح ٦٦
٢ - ج ١٠٠ ، وحاشية على العدد ١١٦٢٨ ، ص ١٠٠
معدني ٢٨ / ٢
٣ - ج ١٠٠ ، وحاشية على العدد ٢٠٦
٤ - سورة الشعراء ٥
٥ - لسان ١٦٩٥ ، ج ١ ، ص ٢٠٠

شفا

التعريف

١ - الشفا في اللغة واحدة الشفيع ، وهما
تدبها فتم من الإنسان ، وأصله شفا ،
لأن الصغير ضيقه وجر ، أصلها شفر
فان الفجر يغلا عن الأهرى تجتمع الشفا
عن شفاف يشعرات ، وهما أقسى ، والواو
عم

ولا تكون الشفا إلا من الإنسان ، أما
بشائر الحيوانات فتستعمل فيها ككتاب
أخرى ، كاشعر نفق خف ، وأخفلة
سبي الخمار ، وكسر واسد سبي أحاح ،
وحكنا^(١)

وفي الاصطلاح نضج الشفا هي
معين

الأول هي القلندي ، هي طفة
العم من الإنسان ، وقد حدها بعض بعمها ،
بها المعنى أنها في عرص الخرج ،
الشفا ، ولها ما يرمع عند انصبغ

(حشر طه والصاح له فله الد)

المستعين فأنشده ، أو فتحت فلم يطفأ عن
الإسكان^(١)

وتعني بوضع في (ديات)

ثانياً : الشعة بمعنى الشرب -

٦ - يوضّح الفقهاء بحكم الشعة بمعنى
شرب الإنسان وتبنيهاً بالشعاع عند بيان
مخالفة الشربة ، وحقوق الألفق ،

وتجد قسم أكثر الفقهاء الية باعتبار
شرب إلى أربعة أقسام ، قال أبو علي
الحلي

أولها النوع الأول مد الفجر ، وهو علم
الحج الحنف الانتعاع به بالشعة وسمي
الأرضي ونسب الأهل ، لا يسبح أحد من شيء
من ذلك كالانتعاع بالشمس والهواء

والثاني الأودية والأنهار لمقام كبحر
وسبحر والسيل والفرات ودجلة فالناس
مستركون فيه في الشعة وسمي الأراضي
بصب الأرحية والدواني إذ لم يضر ثلثاه

وثالث ما يجري في بحر خاص لغرفة ،
فمنهم عنه شربة في الشعة ، وهو الشرب
والفني للدراب ، وله أخذ الماء للمصو
وبطل القهار والمطبخ لا غير ، والشرب
والجهرن حكمها بحكم لهر اخلص

والرابع ما أحرز في حب وعبود ، فليس
لأحد أن يأخذ منه شيئاً بدون إذن صاحبه ،
وله بيعه ، لأنه ملكه بالإحراز ، ولو كانت
البئر أو العين أو النهر في ميث رجل كان له
مع من يريد شرب من الدحول في مكانه إن
كان يجد غيره يشره في أرض مباحة ، وإن لم
يجد معها لم يتركه يأخذ بمحسه ، أو يخرج له
إبه ، فإن منعه وهو يحلف بالعص على نفسه
أو ماله أنه أن يملكه بصلاح ، وفي الحرر
بالإن ، يقتله بغير سلاح^(٢)

ومثله ما ذكره سائر الفقهاء مع تعيين
مخالفة في بعض الفروع^(٣) ينظر في
مصحح (شرب ، وبيع)

شمع

انظر شعة

شق

انظر قير

(١) الأحبار المتوصل ٣٠٠٤ ٧١

(٢) القوانين المدنية من ٣٣١ ، وهو المحتاج ٣٧٣/٢

٣٧٥ ، وكسالة الفسخ ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ، ١٩٨٠

والفتاوى ٩٧ - ٩٨ ، وليس عاصم ٢٨١/٥

٢٨١ ، وليس ٥٤٣ ، ٥٩٠

١٦ المراجع ، سبعة ، وقفاك الخ ٥/٦

واشكر الله في الاصطلاح صرف العبد
 النعم التي أنعم الله بها عليه في طاعته^(١)
 لو لم يخلقه له واشكر الله بنعمته أنه
 يذكر عبده الممس من العمل بمصاحف
 بماله الخراء^(٢) وفي الحديث: «أن رجلاً
 رأى كسباً يأكل الثرى من العطر، فأتاه
 رجل خفه فجعل يعرف له به حتى رآه،
 فشكر الله له، فدخل الجنة»^(٣)، ولما كان
 من أوصافه تعالى: «الشكور» كما في قوله
 تعالى: ﴿وَالَّذِينَ شَكَرُوا حَنِيمٌ﴾^(٤).

الألفاظ ذات الصلة

١- المدح

٢- المدح لغة: «حسن الشيء» وفتح يكون
 للحمي وصبره حتى لم من رأى لؤلؤ ذات
 حسن فوصفها بحسن فقد مدحها، والمدح
 على إحسان يكون قبله أو بعده، ولا يكون
 الشكر إلا بعده^(٥).

ب- الحمد

٣- الحمد هو الثناء على المحمود بجميل

(١) جاء النجاج وصانبه تشبيل في ٢٩٠، وليس
 ظاهراً ٢٩١ وشرح باسم التوبة ٢٩١.

(٢) فتح السرى ٢٧٨/١

(٣) حديث: «أن رجلاً رأى كسباً يأكل الثرى»
 أخرجه البيهقي (٢) مطبوع ١٢٨/١ ط الطيبة، وصبر
 ١١ ١٢٦١ ط غني، «في حديث أبي هريرة» (٣) ط
 الحديث.

(٤) سورة التين ١٢٦

(٥) لسان العرب، وصبر التري ٢١٩٢

شُكْرٌ

التعريف

١- اشكر مصدر شكرته وشكرت له شكر
 سكرًا وشكورا وشكرًا وهو عند فعل الله
 الاعتراف بالمعروف السدي إليك ومشر
 وشك على دعيه. ولا يكون إلا في مقابلة
 معروف وبعبه^(١) وشكر التهمة مفا
 كسرهما لاء. الله تعالى في حكاية يوم
 لقمان. ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنِّي بِشُكْرِكُمْ نَعِيمٌ وَمَنْ
 كَفَرَ فَإِنِّي عَذَابٌ﴾^(٢)

والشكر هو ظهور أثر النعمة على الإنسان
 والقلب والخارج كأن يكون الإنسان مغرًا
 بالمعروف مثلاً له. ويكون القلب معترفاً
 بالنعمة. ويكون الخارج مستجماً بها
 برضاء الشكور^(٣) على حد قول الشاعر

أعادتكم النعم متى ثلاثة

مدي وإساني والصغير المحجب

(١) لغة العرب، وشرح السالكين ٢٢٢/٢، ٢٢٢،
 والدموع للذي ٢٨/١ المطبعة المصرية، وجاءه النجاج
 ٢٢/١

(٢) سورة التين ١٢٦

(٣) صبر شريفي ١٣٣/١ ط دار الكتب المصرية،
 وشرح السالكين ٢٢٢/٢، ٢٢٢،

أحكام الشكر

١ - اشكر نوعاً ، شكر الله تعالى ، وشكر لعباده

أولاً . شكر الله تعالى .

الحكم التكليفي

٢ - شكر الله تعالى على نعمه واجب شرعي من حيث الحمد ، فلا يجوز تركه والتكليف .

وقد استدلل الخليلي لذلك بالآيات التي فيها الأمر ، نحو قوله تعالى :

﴿ فَلا تَكْفُرُوا أَنتُمْ كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (١) ونحوه سبحانه . ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ الَّذِي كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ ﴾ (٢)

لم قال الخليلي : ثبت بهذين الآيتين وبحرهما وجوب شكر الله تعالى على العباد بحمده الساتفة عليهم (٣).

ثم احتج لوجوب كونه بفعل الله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنْ نَسْأَلَكَ يَوْمَئِذٍ بِالْعَمَلِ ﴾ (٤) فإن

ومع عدم أن المسألة عن شعبي هي المسألة عن شكره (٥)

وهذا يختلف في أن شكر الله تعالى على نعمه هل يجب بالعقل ثم جاء الشرع بغيره

(١) سورة الأنعام ، ١٥١ .
(٢) سورة الأنعام ، ٦٤ .
(٣) المنهاج في شعب الإيمان ١٥٥٧ ص ١٥٥ . ط بيروت . دار الفكر ١٣٩٩ هـ .
(٤) سورة التكاثر ٨ .
(٥) المنهاج ٢ / ٤٥٥

صفاته وأعماله على قصد التعظيم ، وتقرى

الحمد اللهم . فالحمد أهم من الشكر من جهة أن الشكر لا يكون إلا على نعمة أسداها

الشكر إلى الشاكر خاصة ، والحمد يكون في مقابلته لإعلام على الشاكر لو غير ،

ويمكن في غير مقابلة نعمة أصلاً بل لمجرد انصاف محمود بالأوصاف الحسنة

وانعصاف . فلا يضال شكرنا الله على حكمته وعظمته ، ويقال : حمدنا على

ذلك ، كم هو محمود على صفاته وبصلته ،

واشكر أهم من الحمد من جهة أن الشكر يكون بالنسبة والقلب والخروج ، والحمد

بسر إلا بالنسبة ، فيجتمع الحمد والشكر في الثناء باللسان على البسملة ، ويعزى الحمد

في الثناء باللسان عن لأوصاف الذاتية وبحسبها ، ويعزى الشكر بما يكون باقرب

والخروج (١) وقد ورد في الحديث : الحمد رأس الشكر ومن لم يحمده لم يشكره (٢)

(١) المحسن ندوي ٧٤٦ ، ومصر الزكي ٩٠١ ، ونهاية النجاج ٢٠٢١ . ونداء الطالبين ١٠٦٠ ، وأبني بطلب ٣٢١

(٢) حديث : الحمد رأس الشكر ، أخرجه المصنف في فضله كما في بعض النسخ المصنفة (١٤٢٧ هـ) ط الشك في التبريد ، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأصل ما مضى من عبد الله بن عمرو

والزكي ١٤٢٧ هـ

١ يا معاذ والله إن لأحسك . أوصيك
يا معاذ ، لا تنسى في دبر كل صلاة تقول
اللهم أعني على ذكرك لشكرك وحسن
عبادتك (١) .

حـ . إن الله تعالى قرّن الشكر بالصبر
فقال ﴿ وَإِذْ فِي دُثّ الْأَيَّاتِ لَكُمْ صَبْرٌ
شُكْرٌ ﴾ (٢) في أربعة مواضع من القرآن ،
فالشكر على النعم أو زوال النقم ، والصبر
عند زوال النعم أو حلول الملاء . ولأن الصبر
على الطاعة عين الشكر عليها (٣)

وقد روي في الحديث : « الإيثار شعبة
فانصلت في الصبر رغب في الشكر » (٤)
وروي عن النبي موعظاً (٥)

ما يكون عليه الشكر
وهو ثلاثة أنواع :

٧ - الأذن . الشكر لله تعالى على نعمه التي

أزادكم ولئن كنتم إن عدلي
لشديد (٦)

حـ . أنه تعالى سعى نفسه شاكراً
شكراً ، بأن يقدر العمل القليل وبشي على
داعه ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ نُّطُوقِ خَيْرٍ فَإِنْ
إِلَهُ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ (٧)

وقال ﴿ وَمَنْ يَعْرِفْ حَسَنَةً مِثْلَ مَا
حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ غَوْرٌ شُكْرٌ ﴾ (٨)
و- قلّة المتصبر بكثرة الشكر ، كما قال
تعالى ﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَسِمِينَ مِنْ
عِبَادِي الشُّكْرُ ﴾ (٩) لأن ابن النقيم قلّة
أمر لشكر في العبد يشك على أهم خواص
الله تعالى

ز- ما يورث من دماء الصالحين أن يلهيهم
الله تعالى شكر نعمه عند رؤيتها كقول
سليمان : ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ بِمُنْعِكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ﴾ (١٠) وروى أنه
السجعي عليه السلام قال : « رب اجعلني مثلاً
شكراً » (١١) وأوصى من يحبه أن يستمر بالله
عن شكره فقال

سورة الفرقان ٢٤

(١) سورة البقرة ٨٨

(٢) سورة شعراء ٢٢

(٣) سورة ص ١٢

(٤) سورة النحل ١٢

(٥) حديث - « رب اجعلني لك شكراً »

موسى الكرمي ٥٤١/٥١ ط الخفي ٤ من حديث ابن

سنان ، وقال : حديث حسن صحيح

(١) حديث يا معاذ والله إن لأحسك

لمخرجه سريته ٨١/٢ - تحقيق عزت فهد ، دمشق

والحاكم ١٢٢/٢ - ٢٢١ - ط مكتبة المطبعات العربية

ومستندة ومفيدة الحديث

(٢) سورة إبراهيم ٤

(٣) مدارج السالكين ١٢/٢

(٤) حديث « الإيثار شعبة ، فانصلت في الصبر رغب في الشكر »

الشكر

أخرجه الشيخ في السب كفاي للشيخ الصبح

تسويطي ٨٨/٢ - بشرحه تفيض ط المكتبة

البحرية ٤ ، وقال المازني : فيه زياد طردي ، قال

الحسيني وغيره : صحيح

(٥) السير الكرمي عند الألب (٥) من سورة إبراهيم

بهم ، فيقولون : فبعضهم ثمرة فؤاد ،
فيقولون : نعم فيقول : جاد قال عبيد ؟
يعملون : حمد واسترجع ، يقول الله
امر لعدي بك في حقته . وسوء بيت
لحمد :^(١)

وجه الشكر عليها عابها من تكبر
« عابها ورفع الدرجات » وما في لصبر عليها
من الأجر .

وبلى ابن القيم في توجبه ذلك : يكون
الشكر كلها بغير الشكر أصليه ، وستر
شكركي ، ورعاية للأدب . يستوكا فستك
انعمه : لأنه شاكر لله شكر من رضي
عصائه :^(٢)

وبدا صرح بحيلة أنه سر شعري من
سائر من حله ان بحمد الله تعالى إذا أرد
الشكر إلى صيب قلوا خلعت من
مسدود مخرجي : إذا كان شكر من
الشكرى ليس بك :^(٣) قال الهوي وكان

واخرج حروي لذلك حديث قال سبي
بكرة ليلة سري به لقي بدهوي من حمرين
فسطر إنبيها . فأخذ الدين ، فقال به
جريت احمد بك الذي هناك للفتنة ، ثم
أمنعت الحمر بحوب أمك :^(٤)

وإذا رأى السليم مثل لي عقله وسه
سئ لمحمد الله تعالى عن نصيبه :^(٥)
ورأى عبيد بن ربيعة لمحمد بن
رواحي أسليه يقول : أحمد بك
الذي عاقبني بما أثلث به :^(٦)

النوع الثالث

شكر هـ المكرهات من البلوى
والصائب والالام .

٩ - وهو مشروع ، لحديث أبي موسى أن
النبي ﷺ قال : « إذا عانت من الصد قال الله
تلاوته بنفسه ولد عبيد ؟ فيقولون

حديث : قال النبي ﷺ مرة سري به لقي بدهوي من

الحمد : عابها بالفتح : ٢٩ - عابها به وسهم
٥٩٥٢٣ - عابها من حديث أبي هريرة

١ - رواية للشيخ : ٩٩٢٧ - رأس المطبوع : ١٩٢٥
٢ - عابها أبو الهوي : ٥٩٥١٦ - عابها لدهوي من

٣ - حديث : قال سبي ﷺ مرة سري به لقي بدهوي من
٤ - نسخة بدهوي : ٤٧٦٢٥ - م دائرة المعارف العباد
٥ - عابها : لا

٦ - حديث : أحمد بك الذي عاقبني بما أثلث به :
أخرجه بدهوي : أحمد بن حنبل : ٣٩٢٥ - ٣٩٠ ط
تفسير : م حديث أبي هريرة : ١٠٠٠ قال : عبيد بن
هريث :

حديث : قال سبي ﷺ مرة سري به لقي بدهوي من
الحمد : عابها بالفتح : ٢٩ - عابها به وسهم
٥٩٥٢٣ - عابها من حديث أبي هريرة

١ - رواية للشيخ : ٩٩٢٧ - رأس المطبوع : ١٩٢٥
٢ - عابها أبو الهوي : ٥٩٥١٦ - عابها لدهوي من

٣ - حديث : قال سبي ﷺ مرة سري به لقي بدهوي من
٤ - نسخة بدهوي : ٤٧٦٢٥ - م دائرة المعارف العباد
٥ - عابها : لا

محمدي فضل الله تعالى .

والسرايخ : البناء على المصمم بها ، وهنم
كتباها فإن كتبها كبرلمان لها ، والبناء إنما عام
كوصفه تعالى بالجلود والكريم والبر والإحسان ،
وإنما حاصل وهو التحدث بتلك النعمة
ورساده التفتت بها إلى المصمم بها ، وهذه
عليها ، قال الله تعالى . ﴿ وَأَنْ يَبْعَثَ رُسُلًا
يُحَدِّثُ فِيهِ ﴾^(١) وقال النبي ﷺ : « التحدث
بنعمة الله شكر وتتركها كفر »^(٢)

والخاص . ترك استضافتها ليعاكره
الانعم بها ، وللممن بها برصه لها^(٣)

والخاص . فعل الطاعات شكرا على
النعمة ، كما يشير إليه قوله تعالى ﴿ بِهَا يَكْفُرُ
الْإِنْسَانُ أَهْلُوا بِرَبِّكُمْ الَّذِينَ خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ
مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ
الْأَرْضَ هَاسًا وَالسَّمَاءَ سَاءً . . . الْآيَةُ فِي ﴾^(٤)
ورود عن الصرة بن شعبة أن النبي ﷺ قال
حتى تمطرت قدماه . فقبل بأرسول الله

أحمد أولا حمد الله غلط لما دخل عليه عبد
الرحمن طيب السرة وحذثه اعمهت عن شكر
بن الحارث صار إذا سأله قال . الحمد لله
إليك ، أجد كذا وكذا^(٥)

صباحي به شكر الله تعالى

١٠ . يتحقق به شكر الله تعالى على النعمة
بأنور .

لوطا : معرفة النعمة . بأن يعرف أنها
نعمة ، ويعرف قدرها ويعرف وجه كونها
نعمة ويستحضرها في الدهر ويميزها ، يد
كثير من الناس بحسن إليه وهو لا يدري . وقد
نه النبي ﷺ إلى معرفة قدر النعم بقوله .
« انظروا إلى من هو أسمن منكم ولا تنظروا
إلى من هو أفقر منكم فهو أجدر أن لا تزدروا نعمة
الله عليكم »^(٦)

والثاني . معرفة أنها من الله تعالى ، فمن
لم يقرب الله ، أو لم يقرب من النعم عنه ، لم
يصور شكره له ، وإذا عرف أنها من الله
أعجب عليها

والثالث . قبول النعمة بإظهار الفخر
والحاجة إليها ، ومعرفة أن وصولها إليه بغير
استحقاق من المعبود ولا يقل لمن بل

(١) سورة القصص ٢٨

(٢) حديث « التحدث بنعمة الله شكر »

أخرجه أحمد ٢٧٨٢/١ ط الزينة / من حديث الترمذي
مر شير . وإسناد حسن

(٣) مدارج السالكين ٢٤١/١ و ٢٥٢ - ٢٥٨ ، والفتح ١
شعب الإيمان ١٤٥ ، ٥٤٩ . ورواه علي بن الحسين
٢٩٢/١ من مصنفه المحقق ، ١٣٥٨ هـ

(٤) سورة الفرقان ٢٦ ، ٢٧

(٥) كتاب الفلاح ٧٩/٧

(٦) حديث « انظروا إلى من هو أسمن منكم »
أخرجه مسلم ٢٢٧٥/٤ ط المحقق / من حديث
أبي هريرة

التحدث بها ، وكذلك كتبها بحيث لا يراه
البس لحديث (إن الله يحب المؤمن
بعمته على عمه) (١)

ويؤيد الحديث هذا بأن لا يكون فيه
أحياء لنفسه

ومما ينبغي بها على سائر عباد الله
والزهد والتكاثر بالدنيا والمفاخرة

ومما يستعملها في معصية الله تعالى .
ومع حقوق انشراحه الواجبة فيها (٢)

الشكر عند حمد اسم

١٢ - استحباب تسمية الشكر عند بحمد النعم
لفظ بالحمد لله ، لا في الحديث : إن الله
يرضى من عبد أن يكمل الأكلة فيحمده
عليها ، لو شرب الشربة يحمده
عليها (٣) وفي الدعاء الشاكر مصرية
الضائم المصير (٤)

وكذا ورد في السنة استحباب التذكير به

أنك لعل هذا وقد عمر لك * فاز
أفلا تكون عذرا شكورا (٥)

١١ - وفي شكر النعم الكفران بها وهو
عبر الكفر بخرج عن الله ويسميه النعماء
كفر النعمة .

فمن وجه الكفر بها أن لا يعرف النعمة ،
أو أن يحسد غيرها من الشكر

ومما أن يكرهها من الله تعالى ، أو
ينسبها إلى غير الله تعالى كما يعمل أهل
برك إذ ينكرون أنعم الله عليهم ، وكما في الحديث
ما أنعم به الله عليهم ، وكما في الحديث
طغسي . من قال مع ما يوحى كذب لذلك
كذاري من الكواكب (٦)

ومما أن يعتقد أنه حصل ما حصل من
النعم بحونه وقوته ، لو كمال قارون : إياها
أوتيت على علم عتيدي (٧)

ومما أن يعتقد أن ما حصل له من النعم
حاصل بما يستحق له على الله ، لا من فضل
الله عليه

ومما يترك الثناء بها عن النعم به وبرك

(١) حديث (أفلا تكون عذرا شكورا)

أخرجه البخاري ، (فتح ١٢٣ ، ط الصغرى) وسلم
(١٢١/٢) ط الصغرى

(٢) الحديث الطغسي من قال : طغرا بوقه
المرجعة لسانين (فتح ١٢١/٢) ط الصغرى ويسمى
(١٢١/٢) ط الصغرى من حديث زيد بن حذاف عوفي

(٣) مكية النعم ٧٨

(١) حديث (إن الله يحب المؤمن بعمته على عمه)

أخرجه البخاري (فتح ١٢٤ ، ط الصغرى) من حديث

عبد الله بن عمرو ، (فتح ١٢٤ ، ط الصغرى)

(٢) الحديث (من عبد الله أن يكمل الأكلة فيحمده

عليها ، لو شرب الشربة يحمده عليها) (فتح ١٢٤ ، ط الصغرى)

(٣) حديث (إن الله يرضى من عبد أن يكمل الأكلة

فيحمده عليها ، لو شرب الشربة يحمده عليها) (فتح ١٢٤ ، ط الصغرى)

(٤) الحديث (الشكر عند بحمد النعم)

(٥) حديث (أفلا تكون عذرا شكورا)

أخرجه البخاري ، (فتح ١٢٣ ، ط الصغرى) وسلم

(٦) الحديث (طغسي . من قال : طغرا بوقه

المرجعة لسانين) (فتح ١٢١/٢) ط الصغرى ويسمى

ش، الله^(١) وانظر مصطلح (دعوة)
وإذا قدر الإنسان أن يسمع القصة عند
حدد النعمة وأن يدع الشكر فلذلك يدر
بدر ، وحكمه وحوب الوفاء به بمر مصطلح
(بدر)^(٢)

وي بس عن عبد محمد العم وأنواع النعم
عاده ومع أن بسعد لله تعالى عند حصول
ذلك من حيث لا يحتسب الإنسان وهذا هو
الحمد والثناء على النعمة ، وبمر نقص
ذلك في مصطلح (سجد الشكر) .

ثانياً شكر العباد على الضرر
١٣ - شكر النعم أمر لم يختلف العقلاء في
استحسانه وكل منهم عليه ينبغي له
الشكر من أولها ، ذلك النعمة ولو كانت عليه
لحديث : « من لم يشكر المفضل لم يشكر
الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله »^(٣)
وحديث : « إن أشكر الناس لله أشكرهم
لباس »^(٤)

(١) لمي ١١٦٧ + شرح التاج بمر عليه الطبري
٢٩٠/٣

(٢) بمر مثلا : عمل على شرح لمي ٣٩٥ - وأما
٢٩٤

(٣) حديث : « من لم يشكر المفضل ، شكر الكثير »
طريقه أحمد ، ٢٧٨ - ط الهيثم من حديث أحمد
ابن حنبل ، ورواه غيره

(٤) حديث : « إن أشكر الناس في الشكرهم إلي »
طريقه أحمد ٢٢ ط الهيثم من حديث الطائفة
في تفسير وفي أسئلة عمالة - ولكن لا يوافق بطوري
٢

معينة فيها التحمد عند حصوله نعم معية
وبمره ذلك ينظر مصطلح (محمد)
(ذكر)

ويكون لشكر هو ذلك أفعال عمل قره
من انقرب ، وقد ذكر بعض الشافعية من
ذلك أن بعض ركعتي أو يتصلق مع سجود
الشكر لوردته^(١)

وقال الفيدي لا يجدر التقرب إلى الله
بصلة به الشكر^(٢)

ومن ذلك أن يبيع ذبيحة أو يصنع
دعوة ، وقد ذكر لفظها الدعوات التي تصنع
لأن يتجدد من النعم كالركبة التي تصنع
بمسكن المتجدد ، والتمجيد فهي تصنع
بمدرج العائد ، واخفاق وهو ما يصنع عند
حتم النصبي الفران .

وذهب الحنابلة ، وهو الراجح من
مذهب الشافعية ، أن هذه الدعوات
مستحبة ، لأن من قدامة - ليس هذه
الاستحسان - يعني ما عدا رتبة العرس
والمعقبة -صلة تخص بها - ولكن هي
بمؤلة أندعها عبر سب حادث ، فإن قصد
بها ما عدا شكر نعمة الله تعالى ، ووجد
إخوانه ، وذهب طائفة ، فإن أمير ذلك إن

(١) كتاب مصنف - ١٤١ - وليس للطائفة ١٩/١

٥٥ ورواه الطائفة ٣٢٤

(٢) طائفة من طائفة ٢٠١

وشركونا في أمته ، فقد غلبنا أن يذهبوا
بالأحر كنه ، فقال : لما مدحونهم وأنشتم
عبيهم مكانه أو شبه مكانه ،

وفي الحديث : من صبح إليه معروف
فصار له نعمة . حرثك الله حين نقد أبلغ في
النسب .^(١)

ومثله ما في الحديث : من صبح
إلهم معروفيا فكأنشده . لم لم يجدوا
بكم نسبه فدعوا له حتى روي لكم قد
كانتموه .^(٢) وفي رواية : من صبح عطه
فوجد ضيقه به . ومن لم يجد فينزل من
أشرفه شكر . ومن كرم عند كرم .^(٣)

ثم دعاه الشكر من أنعم عليه
١٤ - إنه وإن كان الشكر على المعروف
محببا إلا أن طلبه مسدي معروف أن
يشكر عليه حلاله الأولى ، وخاصة شيئا من

وإن كان الله تعالى شكر ، فمخير وهو
غني عنهم فاعبد أول ما يشكر ثم أحسن
به ، وقد أمر الله تعالى بالشكر للوالدين
وروي ذلك بالشكر له لعظم فضله فقال
« كن شكري ولو بالذبيبة »^(٤) والشكر
بالفضل هو الأصل ، بأن يجري المعروف
معروفا ، قال النبي ﷺ : من أول نعمة
بشكرها ، فإن لم ينس فليظهر له
حياته .

قال الخليلي وهذا يدل على أن
الشكر المذكور في هذا الحديث أريد به
الشكر بالنعمة وبولا ذلك مفضل . فإن لم ينس
فليظهر ثناء ، جـ : فإذا كانت النعمة فعلا
فإن الشكر حسنا مكان حسنة ، فإن لم
يسر فلم يذكر الحسن وأنشده والشكر
معناه .^(٥)

وزوي عن أبي - رضي الله عنه - قال :
« إن ما من عبد حرين قالوا : ما رسول الله
ما رأيت يوما أحسن مواساة في قليل ولا كثير
بدلا من كثير منهم ، أفند كسوبا مؤثرا .

(١) سورة النمل ٤١

(٢) حديث : من أول نعمة بغيره .

وإذا بطل من أحسن عطاء فوجد بغيره . ومن
يذكر ليس من أشرف شكر ومن كرم عند غيره
كثير الثمر . (٢٧٩) - جـ غني .

من حديث جابر بن عبد الله . وهو حديث
صحيح .

(٣) تلميح في شمس الأيتام ١٥٦٢

(٤) حديث : من صبح إليه معروف .

« من صبح إليهم في سنة في أول ١٠٣٣ - جـ
نكح عليه » ورواه صحيح

(٥) حديث : من صبح إليه معروف .

« من صبح إليه معروف » ٣٨٠ - ط غني من حديث
أبي داود (حديث حسن صحيح)

(٦) حديث : من صبح إليهم معروف فأنشده .

« من صبح إليه معروف فأنشده » ٣٩٠ - ط غني من حديث

« من صبح إليه معروف » ٣٨٠ - ط غني من حديث

« من صبح إليه معروف » ٣٨٠ - ط غني من حديث

« من صبح إليه معروف » ٣٨٠ - ط غني من حديث

« من صبح إليه معروف » ٣٨٠ - ط غني من حديث

« من صبح إليه معروف » ٣٨٠ - ط غني من حديث

« من صبح إليه معروف » ٣٨٠ - ط غني من حديث

أشرك به ، هو مبرء ، لأن الله تعالى لا يهمل
إلا ما كان له حاله ، ولما إذا عمله طلب
للمكافأة أو الحمد منه ما طلب ، وليس ذلك
حرام إلا أن يفتخر أنه لله ويبطل خلاف
ذلك ، لأن ذلك يكون رياء

بأن أحب أن يشكر على ما لم يفعل من
الحبر لم يكن ذلك حراما بخلاف ما يفتخر من
حول الله تعالى ﴿ لا تحسب الدين يهتجون
في أسر ويجيبون أن يحمدوا به لم يفعلوا خلا
بحسبهم سفارة من القعدات وهم حذاب
أنهم ﴾ (١) فقد نزل في المنافقين (٢).



شأنه أن يعمل لله ، ولذلك أنشئ الله تعالى
عز من يحسن إلى الضعفاء دون أن ينتظر
مهم شكره أو حره قال تعالى ﴿ ويظلمون
العلم على حبه مكيًا وبهية وأسيرا ﴾ (٣)
نظمكم لوجه الله لا تريد منكم جرة
ولا شكورا ﴿ (٤) قال مجاهد بن سعيد بن جابر
أما والله ما قالوا بأنفسهم ولكن علم الله به
من قلوبهم فأنشئ عليهم به ليرغب في ذلك
رعب (٥) أبو أحمد أن يحمد على المعروف لم
يجرم

وقد ورد أن ربه بن ثابت شهد لأبي سعيد
الخدرى عند مروان بن الحكم ، طلب خربها
من حسنة مال له - ألا تحسبني على
ما شهدت الحق ؟ (٦)

قال الخدرى الإحسان إلى الغير إما أن
يكون لله تعالى وحده ، وإما أن يكون لعمر
الله تعالى ، إما طلبا لمكافأة ، أو طلبا لحمد
أو ثناء ، وثابة يكون لله تعالى والغير
والسوع الأول هو المقبول عند الله تعالى ،
والآخر هو الشرك (٧)

وليس هو انشرك المحرج عن الفة بل هو
انشرك في العصد وهو يجهل العمل الذي

(١) سورة الإسراء ١٨٢

(٢) تفسير في تفسير ١٤٥٠ ، وبلغ ١٣٠/١٦٩

(٣) تفسير في تفسير ١٣٧/١

(٤) تفسير في تفسير ٢٦٦/٢

(٥) سورة آل عمران ٨٨٢

(٦) تفسير في تفسير ١٣٧/١

شك إبراهيم وم يشك ميثا ، فقال رسول الله
 ﷺ - تواضع منه وتقديرا لإبراهيم على
 نفسه - « نحن أعمى بالشك من إبراهيم »
 أي : لا أشك مع أنني دونه فكيف يشك
 هو ؟^(١)

شك

معريفه

والشك في اصطلاح النحويين اسم
 في حالي الاستواء والرجوع على الحو
 الثاني استعملت فيه هذه الكلمة لعم
 فقلنا : من شك في الصلاة ، ومن شك في
 الطلاق ، أي من لم يقهر ، منقطع الصر
 عن سواء الخائبين أو رجوعا أحدهما^(٢)
 ومع هذا فقد فرقوا بين الخائزين في حيز
 كثيرة^(٣) والشك في اصطلاح الأصوليين
 هو سواء الطرفين المتقاتلين بوجود أحدهما
 منكمثري في ظرفه أو لعدم الأما
 ليه^(٤)

١ - الشك لغة معبر اليقين وجمعه
 شكوك بذي ش في الأمر وشكك إذا تردد
 فيه بين شيئين ، سواء استوى طرفاه أو يرجح
 أحدهما على الآخر^(٥)

فقد الله تعالى : ﴿ وما كنت في شك مما
 أنزلنا إليك ﴾^(٦) أي عي مستقر ، وهو مع
 حالي الاستواء والرجوع^(٧) وفي الحديث
 الشريف : « نحن أعمى بالشك من
 إبراهيم »^(٨) أي : لا مساومة ترجع إلى
 بيت عزله دونه تعالى : ﴿ وإذ قال إبراهيم
 رب أفرغ كفي مني سبي ، فقد أفرغ
 نفسي ؟ قال : بل وسكبر فطمعن
 نفسي ﴾^(٩) حيث قال قوم - إذ ذاك -

١ - سلك العرب ، وتصحح يوم فقد : شك
 والتطبيقات ٣ ٦٦ وروى الطبري : شك ١٩٨٢ جمعه
 : شك ٢ ٩٦ مشهورات الكسب ١٩٧

٢ - سورة يوسف ٩٤

٣ - فروع الحديث

٤ - شك : من شك بالشك من إبراهيم : عسره
 المحمدي : المنهج ٢٠١ : ط السبعة : رسم
 ١٩٩ : ط الثاني

٥ - سورة الفرقان ٢٦

١ - التاج في غريب الحديث والاسم ٢ ١٩٦ : الكتاب
 الإسلامي : ط : التمدد

٢ - المصدر السابق ومن غير الجواز عن الاتحاد لا طر
 لا : محرم ١ ١٩٣ - ٢ ٢ : المكتبة العلمية ،
 بيروت : « فقه المصالح » ١ ١٤٦ : رابطة العلماء
 ٢٩٥ : ١

٣ - فروع الحديث

٤ - الأصول ١ ١ : فقه الحديث : ط : رسم
 الإسلام : ١٩٩ : ط : رسم : ط : رسم : ط : رسم
 الأصول : ١٩٩ : ط : رسم : ط : رسم : ط : رسم
 ١٩٩ : ط : رسم : ط : رسم : ط : رسم

الفاظ ذات الصلة

ج - الشك

٤ - الشك مصدر شَكَّ من باب قتل وهو خلاف اليقين ، ويطلق عند الأصوليين عن التصرف المرجوح من الطرفين ^(١) . وقد يستعمل بكثرة بمعنى اليقين كقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَتْلُونَ أَنَّهُمْ مَلَائِكُهُمْ ﴾ ^(٢) وقد نفى ن القضاء لا يفرقون غالب بين الظن والشك

د - لوهم

٥ - لوهم مصدر وهم وهو عند الأصوليين المعروف المرجوح من طرفي الشك ^(٣) وهو ما عبر عنه الحموي - خلا عن متأخري الأصوليين - حيث قال: الوهم تحوير أمرين أحدهما أضعف من الآخر ^(٤)

ويؤكد أنه لا ينبغي لأحد ث اشتباه ^(٥) إلا لا عجة للفرق ^(٦) . وبه على ذلك ذكر الفقهاء أنه لا يثبت حكم شرعي اشتباه

٢ - اليقين مصدر يقى الأمر يقى إذا استوضح ، ويستعمل متعديا بنفسه وبنائبه ، ويطلق - لغة - على الغنى لمحصل من نظر واستدلال ولذا لا يسمى علم اليقين ^(١) . وهو عند علماء الأصول : الاعتقاد الجازم المطابق للنواحي الثلاث ^(٢) فاليقين ضد الشك ^(٣) يقال شك وتبين ولا يقا شك ، وعم لأن العلم اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة .

ب - الاشتباه

٣ - الاشتباه هو مصدر اشتبه ، يد اشتبه الاشتباه تشابها ، إذ أشبه كل واحد منها الآخر ، كما يقال : أشبه عليه الأمر أى خلط وليس لب من الأسباب أهمها الشك ، فالعلاقة بينهما : إذا - سببه حدث بعد الشك بها مما من أساس الاشتباه كما قد يكون الاشتباه سبب للشك ^(٤)

(١) حصر صون البصر على الاشتباه راجع ١٨٢/١ ، ٢٠١ - والمصدر : القاموس ١٠١/١ ، زيادة مسر .
بلاخرى (١٠/١) والكتابات الفخرية ١٢/٢ ، والمصباح
المعجم للمعجم

(٢) صريح الحديث ١٦

(٣) معصوم ١٠١/١ ، حاشية المسر ١ - وهو موجود
المصباح على الاشتباه ١٩٢/١ ، ٢٠١ ، والكتابات
١٢/٢ ، والمصباح المعجم

(٤) حصر صون المصادر شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن
سبويه ٢٣/١

(٥) المروحة للشهاب ١ ٢٩١

(٦) جلة الأحكام الدنيا لكافة ٧٩

(١) المصباح المنير - والقاموس المعجم في شرح
اللفظ ٧٢ طر الد العربية بتكملة مسر ١٩٨٣ ،
والكتابات الفخرية ١٩/٥
(٢) المصباح ١ ٩٩ وما بعدها ، ويؤكد مسر
١٠٣٩/١
(٣) تنوير في اللغة ص ٧٢ ، شرح القواعد المعجمية
ص ٥٥
(٤) راجع مصطلح اشتبه بـ بنسبته للشهاب ١٢/١ وما
بعده

عن وهم ولا يجوز تأخير الشيء الثابت بصورة عينية يومه طاريء

أقسام الشك باعتبار حكم الأصل الذي طرأ عليه

٦- ينقسم الشك - [إجمالاً - بهذا الاعتبار] إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول : شك طرأ على أصل حرم مثل أن يجد لسمسم شدة مدحجة في بلد يقصه مسلمون ومحوس فلا يحل له الأكل منها حتى يعلم أنها ذكوة مسلم ، لأن الأصل فيها حرمة ووقع الشك في سدكاة المصونة شرعاً ، فلو كان معظم سكان البلد مسلمين جاز الإقدام عليها والأكل منها عملاً به غالب مذهب للمنفقة^(١)

القسم الثاني : شك طرأ على أصل مباح كما لو وجد السمسم ماله متغير فنه أن يظهر مع احتمال أن يكون صغير سجاسة أو طروب مكث أو كثرة ورود السبع عليه وسحر دث استدلنا إلى أن الأصل بصدوره^(٢) قوله مع

١ - الموسوعة الفقهية ج ٢٥ ص ٢٥٥ ، راجع في حقه

٢ - ج ١٦ ص ١٦٥
(١) غير محرم بصدور على التسام والتفكر لأن حكمه حد
ص ١٦٤ راجع في تفصيله عن مرقى المباح
٢٠١ الفقه الإسلامي ج ٢ ص ٢٠٥ هـ

(٣) متصديقاً - ج ٢ ص ٢٠٥ راجع في تفصيله
١٠٧٢ هـ : فكيف تسمى بحدود - راجع في الخبر
وحتى التاج الأكليل ١٠٧ ١١ ٥٣٠٦٥

العدم أن الله تعالى لم يكلف المؤمنين تحميم السحت للكنف عن طهارته أو نجاسته نسبر عليهم ، حيث ورد في الأثر أن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص - رضي الله عنه - حتى وردوا حوضاً فقال عمرو بن العاص لصاحب الخمرس يا صاحب الخمرس هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر يا صاحب الخمرس لا تخبرنا ، فإننا نرد عن السباع ، ونرد علينا^(١)

وفي أيضاً أن عمر بن الخطاب نفسه كان ماراً مع صاحب له سقفة عليها شيء من ميراث ، فقال صاحبه يا صاحب ميراث ملوث طاهر أو نجس ؟ فقال عمر - يا صاحبه الميراث لا تخبرنا ، ونصي^(٢)

فإن الشك فيه فاه طاهر وماه نجس تخبرني ، فما كذاه جتهدته إلى طهارته توصاً^(٣)

القسم الثالث : شك لا يعرف أصله مثل

١ - المتصديق ٢٠١ راجع في تفصيله ج ١ ص ٢٠٥
١٦٢ هـ : راجع في الخبر ج ٢ ص ٢٠٥ هـ
مسعود بن العاص - السيرة ملك في مرقا ٢٢٢
٢٠١ ج ٢ ص ٢٠٥

٢ - متصديقاً
(٣) عبد الجليل في معرفة مناصب الفقهاء ٨٦ / ٩
القديم ج ٢ ص ٢٠٥

الشكوك فيها خلاف للتشكي ' وسألو
تفسيره

الشك لا يراد به اليقين ، أو البين لا يرون
بالشك ، أو لا شك مع اليقين .

٨ - هذه القاعدة على اختلاف أركانها .
من أمثلة القواعد التي عليها مدار الأحكام
المعينة وقد قيل : ' إنما تدخل في جميع أبواب
الفقه ، والمثلي لمخرجه عما من عادات
ومعاملات تشيع ثلاثة أرباع علمه ' (١)

الشك في الخبرات .

٩ - خبرات المستحاضين وكل مستحاض لا يشك
ولا يثبت أسببه وتظهر سره وتنته
موجبه ، وهذه لا تشك إلا بهي ، فلا
يتصور مثلاً ثبوت الاستحاضة بالشك في
خرجه ومثلي لا يتصور ثبوت الخبرات
بالشك (٢)

الشك في الأركان

١٠ - ' ركاز الشيء ' هي أجزائه ، أي
يكون سبباً ، وهو الذي تنكشف صحتها على
توضر شروطها ' وأركان أي عبارة من
العبارة التي يركب من أركانها التي لا بد منها ، إذ

١١ - من قال لا احتياط الموقوف مع احتياط
بصعب تحديد ، فمثل هذا الشخص لا
غيره مباحث ولا تعامل معه إلا يمكن أن
يكون المقادير حلالاً طيباً ، وبكره رقمه
الاحتياط فقد عني المقصود على خروجه
التعامل معه حراماً من النوع إلى الخدم
في هذا عن أن ' الشكوك في وجوه لا يجب
دفعه ولا يمنع بركة من يستحب دفعه
احتياطاً ' (٣)

أنسام الشك بحسب الإجماع

على احتياطه وإدائه

٧ - ذكر القرافي أن الشك بهذا الاعتبار
يقسم أيضاً إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول : يجمع على احتياطه كـ
في المذقة وأبانه ، فالحكم بحسبها مع
القسم الثاني : يجمع على إيدائه ، كـ
شك هل خلق أم لا ؟ فلا شيء على ،
ويشك بغيره .

القسم الثالث : يختلف إيدائه في حمله
سبباً ، كـ مث هل أحدث أم لا ؟ فقد
غيره مثلك دون تشكي . ومن شك هل
خلق ثلاثاً أم تسبب ؟ فله مثلك الطهارة

١ - الفروع ٢٩ ٢٢٢ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤ ١٦٣٥ ١٦٣٦ ١٦٣٧ ١٦٣٨ ١٦٣٩ ١٦٤٠ ١٦٤١ ١٦٤٢ ١٦٤٣ ١٦٤٤ ١٦٤٥ ١٦٤٦ ١٦٤٧

وشكك كالمعلم ومسجد بعد السلام ، فإد
ثبت هل صلى ثلاثاً أو أربعاً من على الأرمع
مسجد بعد السلام^(١).

وإجماعاً من شك عن قسمين
مستكح: أي يعتري صاحبه كثير وهو كالمعلم
مكة مسجد له بعد السلام ، وغير مستكح
وهو الذي يأتي بعد حنة وحكمة وجوب الماء
عن اليقين ، وإن التهور أيضاً عن قسمين
مستكح وغير مستكح^(٢).

رجع مصطلح (مستكح) من الميوسفة
الغريبة .

وإن من شك في جلوسه هل كان في
الشمع أو في غيره من النصوص لمالك أنه

يستم ويستمح سهواً ، ثم يؤثر بواحدة
لاحتمال أن يكون أصاب ركعة فاقترأ إلى

وكتفي الشمع من غير سلام فبصرفه صل
اشتمع ثلاثاً ، ومن هنا طوبى بالوجود بعد

السلام ، وإن هذه المسألة أي مسألة
شك في الركعة من في الحكم مع مسألة

سحور من الإحلال يذكر هو الأولى بمعنى
شك ويس عن اثنين مع السجود بعد

السلام ، وفي بشارته بحجر الركن ويجمع
لسجود بعد السلام^(٣) وإن الذي يجمع

١ - منه ٤٤ من ١ - ٢٠ - ٢ - إذا العبد من ٦
عصر الدهر لغيره ٢

٢ - جازة الكبرى ١٢ - ١٣ - لغيره من
٣ - جازة الكبرى ٦ - ٢٠ - لغيره من

لا فرق بين الركن والفرص ، لا في طبع حديث
تفسير الأركان فيه على التواحيات والفرص
بعد حبرها بالعلم^(٤).

فصل شك في ركن من أركان العبادة أو في
فرص من فرصها ، هل أتى بأم لا أم لا

يوجد على اثنين الحقيق عدله ، ويأتي بها
شك فيه ، ومسجد بعد السلام سجدتين

لا أحتمل أن يكون قد فعل ما شك فيه ،
ليكون ما أتى به بعد ذلك بعض زيادة ،

ويقال إن لغة مسجد من السلام ، وفي
عبية النظر هنا قولان داخل اللبس

الساكني ، منهم من اعتبره كالشك وعدم
من اعتبره كيقين^(٥).

وفيما تقدم يعونه الشيخ في عشرة
صاحب الدرس المعين

من شك في ركن من اثنين
ومسجد من العبد نكث قد بين

قال الشيخ محمد بن أحمد مياخ ، ويعينه
كلام صاحب هذا السظم بغير الميوسف أو

كاستكح لأن هذا يعد بيا شك فيه .

١ - من ٤٤ من ١ - ٢٠ - ٢ - شرح طرقة طبرستان على
نصوص من شرح طبرستان (ج ١ ص ١١١) ١١١
(٢) - شرح طرقة طبرستان

٢ - جازة الكبرى ١٢ - ١٣ - ١٤ - جازة الكبرى من ١٩
طبعة (القام بصرف ط ٢ سنة ١٣٣٧ هـ)

١٥ - طرقة طبرستان على طرقة طبرستان من شرح طبرستان من
١ - طرقة طبرستان : ط ١ سنة ١٣٣٥ هـ

مصطلح القصد، والأصوليون - الأمر الذي جعله شرع أمارة لوجود الحكم وجعل انتماء أمارة على عدم الحكم^(١).

ربما على حد فإن السبب لا يعتمد إلا بحمل المشرع له كذلك

وحتى يكون السبب واضح التأثير - جعل الله بحي لا يكون متيقنا إلا لا تأثير ولا أثر لسبب مشكوك فيه، وذلك كشك في أسباب الخيرات بأنواعها^(٢). فإنه متبع من حصول الخيرات بالفعل إذ لا خيرات مع الشك في سبب كما هو مظهر^(٣) شأنه في ذلك شأن الشك في دخول وقت الظهر أو وقت العصر ونحوهم من أسباب العبادات^(٤).

وقد خصص العراقي هذا من مذهب فيه بين قاعدة الشك في السبب وبين قاعدة السبب

مدد كنه هو نوعه الشك في القصد، كتحققه^(٥) ولذلك قال بوشري في شرح هذه القاعدة ومن ثم نوبك أصل ثلاث أم أربعا؟ أتى بربعه أو شك في بعض شروط الطرف أو القصد، أو شك هل أتى بالشك أم لا؟ بين في جميع ذلك عن انعمي^(٦) ويتم هذه القاعدة قاعدة أخرى معها. الشك في الزيادة كتحققها^(٧) كالشك في حصول الخصائص في عقود ربية، والشك في عدد المطلق ويحرر ذلك^(٨).

الشك في السبب :

١١ - السبب لغة - هو ما يحل أو الطرفين ثم استصير من محل ليقول على كل ما ينحصر به من شيء، كقوليه جل ذكره في قوله تعالى: "أي العاقل الذي صواب" المتوصلهم إلى التعميم، وجه الحديث أنشريف، وإن كان رتبة في الأسباب أي في طوق السقاء وأبوابها^(٩)، وهو في

(١) المجلدات ١ / ١٨٧ بما بعدها

(٢) - ج ١ - الإثبات في الصلاة - وهو في السبب وشروط وأحكام الصلاة، ولكن بما كانت من أصنافها، فالحكماء الذين طوبى لهم ثلاث الطوبى وبشرجه (الشيخ) في السبب في الصلاة - المصنف من ٣ - ٣٨ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨

في الشك^(١) شاري حديثه إلى أن حد
نوصح قد أشكر أموره على جميع الفضلاء ،
وإسسى على عدم تحريمه وشكال أحسن في
مراصع ومساكن كثيرة حتى عرق مصفوه
لإخراج فيها^(٢)

والفقوف الفصل في هذا نوصح حسب
رأي القسري ، وأر الشارح شرع الأحكام
وشرع لها أسد وجعل من جمده من شرعه من
الأمسيب الشك ، مشرعه حيث شاء في
صور عقيدة ، فاد شك في الشك والفت
حرماناً ، وسبب التحريم هو الشك ، وإذا
شك في الأجابة وأخته من الرضاغة حرماناً
معاً ، وسبب التحريم هو الشك ، وإذا شك
في عيب الصلاة المنسة وجد عليه حس
صندوق ، وسبب وجوب المحصى هو
الشك ، وإذا شك هل طهر أم لا؟ وجب
النوصح ، وسبب وجوبه هو الشك ، وكذلك
دقة النظر^(٣)

أفالشك في القسب عبر السبب في
شك ، فالأول يمنع التحريم ولا ينعز منه
حكم ، والثاني لا يمنع التحريم ، ينعز منه

(١) القسري ٢٢٥ ، حديث القسري ٢٢٧ ، ينعز

(٢) القسري

(٣) القسري ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، مع غيره طيف

(٤) القسري ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، مع غيره طيف
والقسري ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، مع غيره طيف
للقسري ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، مع غيره طيف

الأحكام كما هو الحال في الصافي السبعة ،
ولا يدعي أن صاحب شرع نصب الشك
ما في جميع صورته بل في بعض الصور
بحسب ما يدل عليه الإجماع أو القسري ، وقد
يلحق صاحب الشرع شك فلا ينعز فيه
شكاً كما شك هل طهر أم لا ، فلا شيء ،
عليه ، وإن شك لقو ، ومن شك في صلاته
هل سهو أم لا؟ فلا شيء ، عليه والشك
نحو هذه صور من الشك أجمع الناس على
عدم اعتدائها ، كما أجمعوا على اعتدائها ،
تقدم بقوله من ذلك الصور

وقسم ثلث احتلف العمل في نصبه
سنة - كمن شك هل حدث أم لا ؟ فقد
اعتبره حيث خلافاً للشكسي ، ومن شك هل
خلق ثلاث أم التثنية أكثره مالك المطلقة
المشكوك بها خلافاً للشافعي ، ومن حسب
بيننا وشك ما هي ؟ أربعة صلات جميع
الأميين^(١)

الشك في القسري

١٢ - القسري - يقتضين - لعلامة والجمع
أشراط مثل سبب وأسباب ، ومنه أشراط
الاستغناء أي علاماتها ورواها والقسري -
بكون الزاء - يجمع على شروط تقول

(١) القسري السبعة والقسري ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ينعز
القسري ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، مع غيره طيف

الأب في قتل ابنه^(١) وصح الإرث بالشك في موت المورث^(٢) رخصة المورث ، والشك في ابتداء المانع من ميراث^(٣)

الشك في المانع

١٢ - المانع ثقة^(٤) لخاص^(٥)

أما المانع في الاصطلاح فمدعى عرى موهم ، هو ما يبرم من أجل وجوده عدم أي عدم الحكم - ولا يلزم من أجل علمه وجود ولا عدم^(٦) كقتل المورث مؤثره عدم وعدوا به بعد مانعا من ميراث ، وإذا تحقق منه وهو الغرامة أو الروح أو غيرها

إذا وقع الشك في مانع فهو يؤثر ذلك في الحكم ؟ اتفق لإجماع على أن الشك في المانع لا أثر له^(٧) أي أن الشك ملغى بالإجماع^(٨) ومن ثم لم يلحق بالشك المدعى في إرداده ولا قبله ، فإنه أم لا ؟ أصبح الإرث له استصحابا للأصل الذي هو الإسلام^(٩) ، كما في الشك في الطلاق ،

شرط عليه شرعا واشترعت عليه ، بمعنى واحد عند أهل اللغة^(١٠)

أما الشرط عند الفقهاء والأصوليين فهو ما جعله الشارع مكملا لأمر شرعي لا يتحقق إلا بوجوده كالظهور ، جعلها الله نكاحا مكملة لتفصلا فيما يقصد من تعظيم سبحانه وتعالى إذ الوقوف بين يديه تعالى مع الظهور الشاملة للشك والنياب والكدل أكثر في معنى الإحرام والتعظيم ، وبهذا فالصحيح لا يتحقق الصلاة الشرعية إلا بها ، فالشرط بهذا الاعتبار يوجب عليه وجوب الحكم وهو خارج عن الشرط ، ويبرم من عدمه عدم الحكم ، ولا يبرم من وجوده وجود الحكم ولا عدمه^(١١)

و في الشك في الشرط مانع من ترتيب الشرط^(١٢) وهو كذلك يوجب الشك في الشرط^(١٣) ، وبناء على ذلك يجب قسوه على من يقرر الظهارة وشك في الخلق على مشهور عند الأصوليين ، ومنع الفصاح من

(١) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(٢) من المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(٣) المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، والأصل من المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(٤) مدعى عرى موهم ، هو ما يبرم من أجل وجوده عدم أي عدم الحكم - ولا يلزم من أجل علمه وجود ولا عدم^(٦) كقتل المورث مؤثره عدم وعدوا به بعد مانعا من ميراث ، وإذا تحقق منه وهو الغرامة أو الروح أو غيرها

(٥) إذا وقع الشك في مانع فهو يؤثر ذلك في الحكم ؟ اتفق لإجماع على أن الشك في المانع لا أثر له^(٧) أي أن الشك ملغى بالإجماع^(٨) ومن ثم لم يلحق بالشك المدعى في إرداده ولا قبله ، فإنه أم لا ؟ أصبح الإرث له استصحابا للأصل الذي هو الإسلام^(٩) ، كما في الشك في الطلاق ،

(٦) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، والأصل من المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(٧) من المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(٨) مدعى عرى موهم ، هو ما يبرم من أجل وجوده عدم أي عدم الحكم - ولا يلزم من أجل علمه وجود ولا عدم^(٦) كقتل المورث مؤثره عدم وعدوا به بعد مانعا من ميراث ، وإذا تحقق منه وهو الغرامة أو الروح أو غيرها

(١٠) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١١) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، والأصل من المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١٢) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١٣) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١٤) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١٥) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١٦) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١٧) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١٨) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

(١٩) أصبح المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧ ، المانع من ميراثه الإمام مالك ١٠٧

الوصوه لا يفرض بالثبوت عليهم^١
 طليت عند الله من ربه قال: «شك في
 النبي ﷺ» رجل يحيل إله أنه يجد النبي في
 الصلاة؟ فقال - ﷺ - «لا يصرف حتى
 يسمع صرًا أو يجد ريحًا»^(٢)

وقال مالك في المشهور من المذهب
 من يقض الطهارة ثم شك في الحدث فعليه
 الوضوء وحده - وقيل استحبابه لما انفرد من
 أن الشك في أحد المتكافئين يوجب الشك في
 الآخر إلا أن يكون مستكبراً^(٣)، وعلى هذا
 يحمل الحديث^(٤)

وذكر أصحابنا في هذا الباب أيضاً أن من
 يقض الطهارة والحدث مع شك في سابق
 منها فعليه أن يعمل بقصد ما قبلها فإن
 كان حل ذلك محدثاً فهو الآن متطهر، لأنه
 يمين الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في

سعي شك الروح على حصوله الطلاق أو
 لا^٥ وقد سبق أن الشك على لا تأثيره وإن
 الواجب استصحاب العصمة الثالثة قبل
 الشك، لأن الشك على كل من قبل الشك
 في حصول المنع وهو معنى^(٦) «وسياي
 الصريح من هذه المسألة ومن مسألة الشك
 في الحدث عند تناول الشك في الطهارة

وعلى حد النحو أيضاً يمين الشك في
 عاقبة الطهارة وحرمه الوضوء وما إليها»^(٧)
 قال الخطابي - في خصوص الوضوء
 من الموانع من يمين وجوبها وحود الحكم
 بسده وانتهاء - فهو يمين انتهاء المنع
 بهضم استمراره - إذا طرأ غيب - فإذا جبر
 الشك في حصوله لم يؤثر بسده على فاعله
 «انتهت معنى» وقد يقال - بالأحرط
 ستره عن ذلك وقد ذكرنا أنه لا يمين
 منحصراً أن يندم إلا على مخرج مقطوع
 بحالته

الشك في الطهارة

١٤ - أجمع أصحابنا على أن من يمين الحدث
 وشك في الطهارة يجب عليه الوضوء، وإن عدا
 بصلاته إن صلى لأن التيمم مشعور فلا تبرأ إلا
 ببراءة - وإن يقض الطهارة وشك في الحدث
 فلا يوضو عليه عند جمهور الفقهاء لأز

١ - إصباح ذلك إلى تيمم لإمام مالك من ١٤٥

٢ - إصباح لمسألة إلى تيمم لإمام مالك من ١٤٣

(١) - ج. حيدر بن محمد لمبارك ١٣٩٠ - ١٣٩١
 (٢) - ط - ١٣٩٩ - التمهيد لابن عبد البر
 ٢٧٠٥ - بن زهير للشوكلي ٢٠٣١ - حضرت
 ١٣٤٧ - وتريه ١٥٤١ ج ١ - ١٤٤٢ - دافعي مع
 الشرح الكبير ٢٦٦ / ١ - وصية الصيام في مصرف
 مذهب الفقهاء ٥٥ / ١ - ١٥٠

(٣) - حديث عبد الله بن زيد قال: شكى إلى النبي ﷺ انفرجه
 السجدة صحاح ١ - ٢٢٧ - ما في نسخة - وصحاح
 ٢٦١ / ١ - ما في نسخة

(٤) - المتنحصر عن الذي يشك في كونه وضوءاً وصلاة أو غير ذلك
 قلنا في التبع برأويين (مواهب خالدة ١ / ٢٠٠)

(٥) - لندرسه مسطور ١ - ٢ - ٩٠ - مواهب الخليل
 ٢ / ١ - السجدة والإكبر ١٢٠ / ١ - السجدة
 ٢٧ / ٢ - لغير ١٠٢

علي الأفعال نعتية ويكسر ه وهو حاء
 صاسطه مائه ابن قدمه من أن حكم
 يحسن المشكوك فيه كحكمه لحسن المتن
 في ترك الميم ^(١)

والمراد بالك- في هذا الموضع مطلق
 يتقدم كمن سبق في معيونه عند الفتحاء سواء
 أكان على سواء أم كان أحد طرفيه
 أرجح ^(٢)

الشك في الصلاة

١- الشك في الفلحة

١٥ - من شك في حجه فكيف فعليه أن
 - أن ع- «مبين بها من أهل المكان من
 وجها وإلا فليقل بالمحذور إلا جهاد ما رواه
 عالم من ربيعة رضي الله تعالى عنه قال
 كتاب مع النبي ﷺ في سفر في بده مصممة فب
 فله لمي السنة ففصل من وجن من من
 حياه عليا صحت تكره من نلني ^(٣)
 فرب ^(٤) كتاب توبوا ضم وجه لله ^(٥) وابه

(١) عليه السلام على شتر الكور ١٢٥ - ١٢٦
 ومصر ولا من سر الدرس من حكم ٢٩
 ٢٥٥ دوايب ١٥٥ ١ ٣ والميم مع ٦٠٠
 الكور ٢٥٣ وشبهه ١٥ ١٥ ٢٠
 ٢٠ الفتي ١٠ ١٠ ١٠
 ٣ فليقله الذي ١٢ ١٢ ١٢ ١٢ ١٢ ١٢
 ٤ من من ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 ٥ من من ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 ٦ من من ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 ٧ من من ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 ٨ من من ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 ٩ من من ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 ١٠ من من ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠

تفصها ، حيث لا بد من هذا حدث الثاني
 فيها «ومعها» و كان منظره وكان يفتاد
 الحاديا فهو لأن حدث لأنه ميسر حدث
 بعد ذلك المظهره وشك في رواه حيث لا
 من في من المظهره الثانيه مدحره هه أم
 لا ؟ ^(٦)

قال ابن عبد الله مذهب الثوري وفي
 حجه وأصحاه (أوزاعي) والعمري ومن
 سبب سببه ساء على الأصل حدث كان أو
 مظهره ، يعز قول حميد بن حبر ، وإسحق
 وباب من والطوري يدل مثله على عرص
 به ذلك كثيرا فهو عن وصيته وأصح العلماء
 أن من «يقن» بذهب وشك في بوسوء فإن
 شكه لا عيب فائدة ولز عليه بوسوء فربما
 وهذا يدل على أن الشك عندهم مطلق
 أن تعمل عندهم على اليقين ، وهذا أصح
 كبر في اتفقوا بغيره ومن عليه ^(٧)

ومن هذا العمل ما حله عن مظهره من
 أن امرأه إذا رأت دم الحيض ولا تغير وقت
 حصونه فإن حكمها حكم من رأى موان
 بوبه ومن يحرمه حصونه ، أي عليها أن
 تعتزل ويعد الصلاة من آخر يومه وهذا

١٥ - ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥
 ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥ ١٥

فالشك في الصوم

أ - الشك في دخول رمضان :

٢٦ - إذا شك المسلم في دخول رمضان في اليوم أو في يومه ولم يكن له أصل بين عبث مثل أن يكون ليلة الثلاثاء من شعبان أو من ربه الهلال سحب ولا غير ومع ذلك عزم أن يصوم عدا بعبارة لو لم يصر رمضان لم يصح منه ولا يجوز له صوم ذلك اليوم لأن فيه قصد تاسع للعام فلا يصلح له شرعية بحيث انتهى ذلك فلا يصح صومه وهو رأي من ورية ومالك وإبراهيم ليس من النسخ لأن الصائم لم يصره من رمضان فلم يصح كما لو لم يصره إلا بعد خروجه وكذلك قولي من قولي محققين وأهل النسخة بالحجب لم يصح صومه وإن كثرت إسناده لأنه ليس به دليل شرعي يجوز البناء عليه فكان وجوبه كعدمه

ولما الشوري والأدعي يصح إذا نواه من الدليل - وكان الأمر كما مضى لأنه متى الصائم من الليل لصح كالبيع الثاني - يرى عن الشافعي ما يوافق لمخير^(١)

ب - شك في دخول شوال :

٢٣ - يصح التوبة لغيره الثلاثين من رمضان

(١) سئل عن الفرج مكر ٣ ، ٦٢ ، ٦٣ - وجوب التوبة في صومه إذا كان من رمضان ١ ، ٩٢ ، ٩٣ - وجوب الطهارة ٢ ، ١٠٩ ، ١١٠ - قبل الأضطرار ١ ، ٩٢ ، ٩٣

ب - الشك في نأدية كل الزكاة أو بعضها
٢٠ - ذكر ابن نجيم أن حاشية وثقت مقادها أن رجلاً شك هل أدى جميع ما عليه من زكاة أو لا ؟ حيث كان يؤدي ما عليه من زكاة من غير صط - ثم إن شاء شروم الإعادة حيث لم يثبت من طه دفع قدر معين ، وهذا الحكم هو مقتضى التواضع لأن الزكاة ثابتة في دمه يترتب فلا يخرج غير معجلة بدست^(١)

ج - الشك في مصرف الزكاة

٢١ - إذا دفع الزكاة الزكاة وهو شاك في من من دعت إليه مصرف من مصرفين ولم يجر ، أو غريه به يظهر له أنه مصرف ، فهو على العبد إلا إذا تيسر له أنه مصرف^(٢) بخلاف ما إذا دفعه لجهته ولحقه لم يصر منحن في الواقع كالعمي والكاثر^(٣) ففيه تفصيل ينظر في مصرف زكاة (ف ١٨٨ - ١٨٩ ج ٣٣ / ٢٢٢)

الأنه ١ / ٢٢٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ - ويزيد النظر على الأنه وينظر في ٢٧ ، ١٩٩
١ - انصار السلف والعمري ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ - انصار السلف صرح كذا في ٢٢٨
٢ - عنه ما سبق من سيرة التكميل ١ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، واختار السلف ١٩ - طهارة الأمانة - ص ١٠٠ - ج ١ - بالأنه الصنف ١٠٠
٣ - انصار السلف والنج والكميل ٢ ، ٣٥٩ - ج ٢ - ج ٢٥٩

وقال للملكية من أكل شاة في الفجر
فعبه القضاء مع أخوته وهم أن الأصل بقاءه
للبل ، هذا بالنسبة لصوم المرض ، أما
صوم النكاح عند سري بعضهم بينه وبين
المرض في القضاء والحكمة ولفرق بينهما جملة
في حرمة حيث قالوا بالكرهية^(١)

د- الشك في غروب الشمس

٢٤- لو شك الصائم في غروب الشمس لا
يصح له أن يعطر مع الشك لأن الأصل بقاءه
النهار ، ولو أضر على شكه دون أن يبين
أحواله بعد ذلك فعليه القضاء كماله^(٢)
وأخبره من عليها فذلك

وعلم الكفاية في الأكل مع الشك في
الفجر منقذ عنه ، أما الأكل مع الشك في
الغروب فيختلف في وجوب الكفاية فيه
والمشهور علمها ، فإن أضر معتقد بقاءه
الليل أو حصول غروب ثم طرأ الشك فعليه
القضاء بلا حرمة^(٣)

وهم أن هناك احتمالاً في أن يكون من
شك ، لأن الأصل بقاءه رمضان وقد أمر
بصومه بالقرآن وأئمة لكن إذا قال لنكف
إن كان عد ، من رمضان وأنا صائم وإن كان
من شك فإن يعطر فلا يصح صومه على رأي
بعضهم لأنه لم يجرم بنية الصائم والية قصد
حرم ، وقيل يصح به لأن هذا شرط واضح
والأصل بقاء رمضان^(٤)

ج- الشك في طلوع الفجر

٢٤- إذا شك الصائم في طلوع الفجر
فالتشعب ألا مأكلاً لاحتمال أن يكون الفجر
لذ طلع ، فيكون الأكل إنسان لنقص
وبذلك كان مدحوا فلا أحد بالأحوط لقوله
ﷺ : « دعه مبرك إلى م لا يبرك »^(٥)
وسو أكل وهو شك ، فلا قضاء عليه عند
الحنفية والشافعية وأخبا ، لأن مواد
الصوم محل شك والأصل استصحاب الليل
حتى يثبت انقضاء وهذا لا يثبت بالشك^(٦)

(١) الفقه مع الشرح الكبير ٢/ ٦٥ ، ٦٦ ، وعليه الفقه
في صومه مدافع عنه ٢/ ٦٩ ، وقوله المتأخر
١٥٢/ ٢

(٢) حيث ٢٥١ ، وصلة إلى ٧٧ ، وريثه أنصره
الموسوي ١/ ٦٨ ، ط الحاشية ، وريثه
١٩٩/ ٦ ، ط حاشية للفرق العظمى ، ط حديث
الشيخين من قول القاضي ، صفة قوي

(٣) بفتح الضالغ ٢/ ١٠٥ ، وبه المتأخر ٢/ ٧١
والإجماع في هذا الإجماع بعد ٣٦٦/ ١ ، ط نسخة

(١) حاشية الدرر على فتح الكبير ١/ ٥٦٦ ، وما
سمعا ، وبها الفقه في معرفة مدافع القضاء
١٦١/ ٢

(٢) بدائع الصمت ١/ ٩٤ ، وحاشية الدرر ١/ ٥٦٦
وما بعدها ، وقوله المتأخر ٣/ ٧١ ، والإجماع في ذلك
الإمام أحمد ١/ ٣١٢ ، ٣١٥ ، بحسب الفقه
١٦٦/ ٢

(٣) حاشية الدرر على فتح الكبير ١/ ٥٦٦ ، وما
بعد حاشية الفقه ١٦٦/ ٣

عرفوا بعرفة إن أكملوا عدة ذي القعدة ثلاثين
يوم ثم شهدوا يومهم رأوا الهلال فيه
كذا ، وتبين لي يوم وقوعهم كان يوم التحرر
وهو يومهم صحيح وحيثهم نامة عند الأمانة
الأربعة^(١)

وبذلك لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام -
قال : الصوم يوم تصومون وتخطرون يوم
تخطرون والأمن يوم تصحون^(٢) .

وأما الخنفية أن الحكم المذكور يقتضي
في صحة الصوم كان استحيانا لا
قدسا^(٣) ، أما في نهيهم ونهواي اليوم
الشمس فلا يحرم وقوعهم عند أكثر أهل
العلم ، وهو قول مالك والليث والأوزاعي
وأبي حنيفة ومالك

والعرق يوم تصومون ، أي نهيهم وقفا يوم
التحرر فعلوا ما بعدهم أي به عن لسانه
يؤخذ من إكمال عدة ذوق جهته محلات
الدين وقفا في الناس فإن دلت اجتهدهم
وقومهم شهادة من لا يوثق به^(٤)

الثبت في الحج .

أ - الثبت في نوع الإحرام

٢٦ - إذا ثبت طحاج هل أحرم بالافراد أو
بالمسح أو بالعمرة وكل ذلك قبل الطواف
نعم في حكمة ومالك يصرفه إلى الفرار
جمعه بين المسكين وهو مذهب الشافعي
في الحديث

وعند الحنفية أنه يصرفه إلى أي نوع من
أنواع الإحرام المذكورة ، والمصير من أحد
جعله عمرة عن سبيل الاستحباب ، وقال
الشافعي في المصنف محرم فيبي عن
عائشة رضي الله عن شرايط العبادة عند
الحرم كلفه

وسبب الحنابلة - مواقف ، الأمانة من مسح
الحج إلى العمرة ، فهو جازع عند الحنفية ،
وعبر جازع عند شافعي^(٥)

ويؤخذ إن ثبت بعد الطواف فإن صرفه لا
يجوز إلا إلى العمرة لأن إحداث أحج على
العمرة بعد الطواف مع ركعتيه غير جائز^(٦)

ب - الثبت في دخول ذي الحجة

٢٧ - لو ثبت الأساس في هلال ذي حجة

(١) مدافع الصلح ١ / ١٩٩ - ليلة ٥ ذوالقعدة - ليلة ٦
للشعبان ١ / ٢٥٤ ، باب الضحى ٢ / ٢٩ ، ص ٢٧٠
مع الشرح كبير ٢ / ٢٧٠

(٢) حديث (الصوم يوم تصومون) أخرجه المحدثون
٢٧ / ٢٩ - حديث (من حج أو عمرة فله) أخرجه
١ / حديث حسن صحيح

(٣) مدافع الصلح ٢ / ٢٩٩

(٤) مراتب الجليل مع النجاشي ٢ / ٢٤٠

(٥) (١) الذي مع شرح المبسوط ٣ / ٩٤١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠
والإشكال (٢) بفتح مؤلف (٣) ٢ / ٢٤٠ ، مؤلف
المجلد ٣ ، ٢٤٠ مؤلف الإكمال ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣
للشمس ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ،

جـ - الشك في الطلوع :

٢٨ - إذا شك الحاج في عدد أشواط الطلوع
سعى على اليقين ، قال ابن المنذر - وعن هذا
أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم لأنها
عبادة صبي شك فيها وهو فيها يسعى على اليقين
كالصلاة ^(١) . وإن الشك في النقصان
كتحقيقه ^(٢) . وإن أعبره فله بعد طوافه رجع
إليه إذا كان عدلاً ، وإن شك في ذلك بعد
فروجه من الطواف لم يلتفت إليه كما لو شك
في عدد الركعات بعد فروجه من الصلاة ^(٣)

وفي الموضع من شك في طوافه بعدما ركع
ركعتي الطلوع فليعد ليس طوافه على اليقين
ثم كرم الركعتين لأنه لا صلاة لطلوع إلا
بعد إكمال السبع ^(٤) . وإذا شك في العبادة
وهو في الطلوع لم يصح طوافه ذلك لأنه شك
في شرط العبادة قبل الفروع مما قلناه ما لو
شك في العبادة أثناء الصلاة ^(٥)

الشك في الذبائح

٢٩ - من أكل من الذبائح ما لم يكن حراماً
مما لحصول سبب النجس الذي هو

(١) الفتاوى مع شرح الكبير ٢ / ٢٩٨

(٢) فاصح ، مسالك إلى قواعد الإمام مالك ص ١٩٧
الطبعة العربية

(٣) الفتاوى مع شرح الكبير ٤ / ٢٩٨

(٤) الفتاوى مع شرح الكبير ٢ / ٢٨٩

(٥) حله دخل في سورة تطهير المذهب ٣ / ٢٨٠ ، الفتاوى
مع شرح الكبير ٣ / ٢٨٠

الشك ^(١) وكذلك لو روى المسلم طريقة
بأنه صيد فسطط في ماء ومات وانس
عنه أمرها ، فلا يؤكل للشك في انبيج ^(٢)
ولو رجحت شاة ففروجه يلد عنه من نحن
ديحته ومن لا نحل ديحته رجع الشك في
حاشه لا نحل إلا إذا قلب من أهل البلد
من نحن فيبيحتهم ^(٣)

الشك في الطلوع

٣٠ - شك الزوج في الطلوع لا يصح من ثلاث
حالات

الحالة الأولى . أن يكون الشك في وقوع
أصل التطهير ، أي شك هل عطفاً لم لا ؟
فلا يصح الطلوع في هذه الحالة بإجماع الأمة ،
وأستدلوا لذلك بأن التكليف ثابت يقين فلا
يروء به شك ^(١) لقوله تعالى ﴿ ولا تخف
عليك لك به علم ﴾ ^(٢)

(١) الفتاوى ١ / ٢٦٦

(٢) بمسألة المسالك لأثره المسألة رقم ١ / ٢٨٥

مكتبة حجازية الكبرى - بصرى - ١٩٢٤ هـ
ورواه - المجلس المطالب ٣ / ١١٤

(٣) هذه الفتاوى ٥ / ١٠٢ ، وقدره من المصنفين
الإمام والفتاوى ١ / ٢٩٣

(٤) حاشية الفتاوى مع شرح الكبير ٢ / ٢٠١ ، الفتاوى

١ / ٢٦٦ ، قواعد مصرى ، المقام رقم ٢ / ٢٨٠

المذهب ٢ / ١٠٠ ، فتاوى المصنفين إلى معرفة معاني
الفتاوى ٢ / ٢٨٥ ، فتاوى المصنفين ٣ / ١٩٦ ، الفتاوى

مع شرح الكبير ٨ / ٤٤٣ ، والفتاوى الفتاوى لابن
جزي ص ١٥٣ ، در العلم بيروت

(٥) سورة الإسراء ٢٩

في وقت يكره الصلاة فيه طبعه ، فلا تثبت
اليوم فيه بالثبت ، وهو ماثل عند محمد بن
الحسن الشيباني لأن الطلوع قد وصف
الطلاق بالصبح ، والطلاق الصبح هو الطلاق
الذي فيه طبعه ، وهو الثاني ، ولذلك يقع
بالحال^(١)

الشك في الرضا

٣١ - الاحتياط لنفي الرتبة في الأضلاع متأكد
وبرود الأمر تأكيد إذا كان صحيح
بالحال^(٢)

لو شك في وجود الرضا أو في عده بن
عن أبيه ، لأن الأصل عدم الرضا في
الصورة الأولى وعدم حصول المدار المحرم في
الصورة الثانية ، لا أنها تكون من الشهادة
وتركي أولى نظونه - عليه الصلاة والسلام -
ومن اتقى الشهادة فقد استبرأ لدينه
وعرضه^(٣)

ويروى القوي أن الشك في برود من حد
المحرم وما نظره قد يحد - في بعض

الحالة الثانية - لأن يقع الشك في عدم
الطلاق - مع تحسن وقوعه - من طلقها واحدة
أو اثنتين أو ثلاثاً ؟ لم يحل به - عند المالكية -
وخرجه من أحاطة ويعص الشريعة - لا
بعد زوج آخر لا جهل كونه ثلاثاً^(٤) عملاً
بقوله عليه الصلاة والسلام : « زوج ما يربط
بلى ما لا يربط »^(٥) ويحكم بالأقل عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد ، مدد راجعها حلب
له على رأي هؤلاء^(٦)

الحالة الثالثة - أن يقع الشك في صحة
الطلاق كان يتردد مثلاً في كونه مائة أو
رجمية ، وفي هذه الحالة ينكم بالرجمية لأب
أضعف لطلائع فكانت تنفذ بها^(٧)

وذكر الكسائي - في هذا الموضع - أن
الرجل لو قال لزوجته أنت طالق أضع
طلاق هو رعي عند أبي يوسف لأن قوله
صبح طلاق تحتل المصح الشرعي وهو
الكراهية الشرعية ، ويحمل المصح الطبيعي
وهو الكراهية الطبيعية ، والمرد بها أن يطلها

سائق المصنف ٢ / ١١٤

(١) مسألة المصنف ٧ / ١١٤ ، تشاب المصنف عن من الإجماع
٢ / ١١٤ ، الإجماع في حد أم ، ١ / ١٢٢ ، المصنف
مراقب شمس كثر المصنف ٣ / ١٢٤ ، والمصنف القديم
من ١٢٥ - ٢٢٦

(٢) حديث - ومن اتقى الشهادة فقد استبرأ لدينه وعرضه
أخرج البيهقي المصنف ١ / ١١٤ ط الشيباني
ومسلم (٣ / ١٢٠) ط المصنف من حديث المصنف
أو غيره

(٣) المصنف المذكور ٣ / ١٣ ، شرح الكسائي
المصنف ٢ / ١٢٠ ، مصنف ١ / ١٢٦ ، القوي
المصنف من ١٢٣ ، المصنف ١ / ١١٤

(٤) حديث ، زوج ما يربط بلى ما لا يربط ، من حديث
قده ٢ / ١٢٠

(٥) المصنف ٢ / ١١٤ ، حاشي المصنف ٣ / ١٢٨ ، المصنف
مع شرح الكبير ٤ / ١٢٤

(٦) سائق المصنف ٢ / ١٢٦

شيء عليه لأن الإطلاق والمعاشق لا يقتضيان
الثبوت ، ولأن انكشافه القربة على الخلف
بالله لا يجب مع شك أبداً إذ الأصل براءة
الدمية (١)

ويجوز أن هذا الخلف إذا كان معلوماً
شرط معلوم مع الشك في المصم هل كان
ماله إذا تحقق الشرط وكان مخالف مسلماً ،
لأن الخلف بالتطلاق والمعاشق غير مشروع
يجب حل المسلم على الإتيان بالمشروع دون
الحظر (٢)

الشك في الظن

٣٣ - لو شك المأذون في نوع المأذون هل هو
صلاة أو صيام أو صدقة أو عتق ؟ تلزمه -
عدم جهوز الأثمة - كفارة يمين ، لأن الشك
في المأذون كعدم تسميته (٣)

الشك في الوصية

٣٤ - قال أبو حنيفة - في رجل أوصى بثمن
ماله لرجل مسمى وأخبر أن ثلث ماله ألف
مثلاً فإذا ثلث ماله أكثر من ذكر - يثاب له

أحوالات - من أسباب التي تدعو إلى حكم
بالتعريض ، من ذلك مثلاً لو شك الرجل
في أجنبية زوجته من الرجم حرمت عليه
معا (١)

الشك في اليمين

٣٥ - إذا لم يكن الشك في أصل اليمين
هل يجب أولاً كشكه في وقوع الخلف أو
الخلف وأحياناً - علا شيء على الشك في
هذه الصورة لأن الأصل براءة الذمة واليمين لا
بروز بالشك (٢)

وبما أن يكون الشك في المحبوب به كذا
إذا حلف وصح ، وشك هل حلف بطلاق
أو عتق أو مني إلى رب الله تعالى ، أو
صدقة ، فالوجوب عليه في هذه الحالة وما
ماثلها - عدم المثابرة - حلال ماله وعتق
رقيقه والتمسك بمكة واتصدق بثلث ماله
وهو مأذون بذلك كله على وجه الإقناع لا على
وجه القصد ، والحائض - في رأسه - يؤمر
بإعادة الأيمان المشكوك فيها من غير
نكاح (٣)

ويجوز احتجابه أن الشك في هذه الصورة لا

- (١) - فسر في ١ / ٢٢٨ ، ١٢٦ ، ويصالح لمصانك
ص ١٩٣ ، وانظر أيضاً الموسوعة الفقهية ١ / ٢٥٤
- (٢) - حاشية المدسوس على الترح الكبير مع تنقيح المسح
عبد ١٢٠ ، وما بعدهما
- (٣) - التفسير البسيط ، وفصوله الكبرى ١ / ١٢٠ ، من
مفاتيح جود

(١) - فسر في جود الفهارس على التثنية والظن لا يوجب
١ / ٢٢٨ ، وزعمه النبطي لا يوجب من الأثمة والظن

ص ٢٨

(٢) - فسر في جود الفهارس على الأثمة والظن لا يوجب

(٣) - فسر في جود الفهارس على الأثمة والظن لا يوجب

١ / ٢٢٨ ، وزعمه النبطي لا يوجب من الأثمة والظن

حاشية المدسوس على الترح الكبير ١ / ١٢٠ ، من

١ / ٢٢٨ ، وزعمه النبطي لا يوجب من الأثمة والظن

حشنة أو شفع في الحرام ، وإن أمر خصمه
على إحلافه حلف إن كان أكثر منه أنه
مبطل . أما إذا ترجع عنه أو صاحب
الدعوى حق فإنه لا يحلف^(١)

ب - لو اشترى أحد شيواً لم يثبثا ثم
دعى أن به عيباً وأراد حقه واحتلف أهل الخبرة
فقال بعضهم هو عيب وقال بعضهم

ليس بعيب ، فليس للمشتري الرجوع لأن
السلامة هي الأصل للتبطل فلا يثبت العيب
بالشك^(٢)

ج - لو دعت المرأة عدم وصول التعفة
والكسوة المتقرنين لها في مدة معينة فالتقرب
هذا لأن الأصل ليقضي خالف في دمه الرجوع
وأما دعواه فمشكوك فيها ولا يروى بهن
شك^(٣)

د - إذا كان إنسان يعلم أن عيب معين يعمر
بألف دينار مثلاً فإن يجرد له أن يشهد على
عبي ، وإن حاصره الشك في وقتها أو في
الإبراء عنها إذ لا عبرة بالشك في جسد
البيع المشتق^(٤)

الشك في الشهادة

٣٦ - لو قال الشاهد - أشهد بأن فلان على

-

صبري على ثلاثة منعتار ٢٠ / ١

(١) نعم شاهد

(٢) - مروي عن الأئمة ، الظاهر ٢٠ / ١

(٣) طرح فقيهة الفقيه ٣٨

الثالث من جميع المال وانسحب التي سمي
بثلاثة لأنها خطأ ، وأخطأ لا ينقص الرتبة
ولا يكون رجوع فيها ، وردفه أبو يوسف له
هذا القول لأنه ما أوصى بثلاث فإنه قد انقضى
بوصية صحاحه حيث إن صحاحها لا تنقطف
على بيان مقدار الرضى به ينقص الرتبة
صحيحة بعده^(١)

الشك في الدعوى ، أو علق ، أو
هل الشهادة

٣٥ - أ - لو ادعى شخص دينا على غيره
وشك للغير في قدره يفي لزوم إخراج الغير
المشكوك قال الحموي ، قبل ، الظاهر أن
يس على سبيل الوجوب ، وهو على سبيل
الترع والأخذ بالأحوط لأن الأصل براءة
الدعوى^(٢)

والرأى بالنظر للشك - في هذه الحالة وما
ماثله - هو أكثر المبلعين ، فإذا كانت الشك
دائرا بين عشرة وخمسة فالتبني عشرة لدخول
خمسها فيها ، وبهذا الاعتبار يكون الأكثر
باسميه إلى الأقل مبيحاً له رغم وقوع الشك
فيها^(٣)

وذكر بعض الفقهاء - في المتن في هذه
الحالة عليه أن يرضي خصمه ولا يحلف

(١) مدخل الصالح ٣٨ / ١

(٢) - مروي عن الأئمة ، والظاهر أن صبر ٢٠ / ١

مدخل الصالح ٣٨ / ١

لشاهد^(١) . ومن أجل ذلك وغیره أكد جميع الفقهاء أن «مداومة لا تثبت بالشك»^(٢) .
ووصفوا قبيحا لقبول شهادة سماع لشئت
الذي يكمن أن يدانها^(٣)

الثبوت في النسب

٢٧ - أ - كل مطقة عليها العدة حسب ولده يثبت من الزوج إلا إذا علم يقينا أنه ليس منه ، وهو أن نفي به لاكثر من ستين وإن كان كذلك لأن الطلاق قبل الفجور يوجب انقطاع النكاح بجميع علاقاته فكان النكاح من كل وجه رقبا يعبر وما زال يعبر لا يثبت إلا بقي من مثله فإذا جاءت بولد لأهل من سنة شهر من يوم الطلاق لقد بقينا أن المدعى وجد في حال الفرائض وله طفلها وهي حامل منه إذ لا يمتنع أن يكون بوطه بعد الطلاق لأن المرأة لا تلد لأقل من ستة أشهر فكان من وطه وجد على فرائض الزوج وتكون العلوق في فرائضه يرجب ثبوت النسب منه

فإذا جاءت بولد لسنة أشهر فصاعدا لم يستقيم بكونه مولودا على الفرائض لاحتمال أن يكون بوطه بعد انقضاء الفرائض كان رقبا يعبر فلا يثبت مع الشك^(٤)

فلان حانة ديار - مثلا - فيها أعلم أو فيها أطر ، أو حسب طلي لم تقبل شهادته بثبوت الذي خاضع من الزيادة على لفظها ، لأن ذكر الشهادة بلفظ الشاهد لا عبرة بضمته معنى الشهادة والقسم والإخبار للحال فكانت يكون - أقسم بالله لقد طلعت على ذلك وأنا أخبر به - ومن أجل ذلك تعين لفظ الشاهد^(٥) .

وقد يرى محسونا - من المالكية - أن الشهود لو شهدوا على امرأة بنكاح أو زنا أو إبراء وسأل الخصم لإدخاله في نسبه لتعرف عيبها من بين عقابوا شهدنا عليها عن معرفتها عيب ونسبها ولا ندري هل معرفتها اليوم وقد عبرت حالها فلا تكلف ذلك ، فلا بد وحالة هذه - من التعرف عليها وإلا ردت شهادتهم للشك ، أم دونهوا : مخاف أن تكون تعبر ، فالواجب أن يقال لهم : إن شككم وقد أجهتم أما أنه قلالة وليس لفلان هذا إلا بثبوت واحدة من حين شهدوا عيبها إلى اليوم حلزنت الشهادة - في هذه الحالة وقتت^(٦)

وما تجوز الإشادة إليه أن المالكية يرون أن الشهادة مع ثبوت نسب صفة العدالة

(١) حاشية تيسري على الشرح الكبير ١ / ٢٠

(٢) دائع الفتاوى ١ / ٣٣٣

(٣) راجع مصطلح (شهادة) من المصنوعة للفقهاء

(٤) المعنى مع الشرح الكبير ٢ / ٢٠٠ ، وبهذا لعلناج

(٥) حاشية ابن عابد على الدر المختار ٢ / ١٢٣

(٦) فتاوى الزكوي (بأسس موطأه الجديد) ١ / ٢٠

اسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئه في المصير خير من أن يخطئ في المصيرة ^(١) ، وفي حديث آخر : « ادفعوا الحدود ما استطعتم لها عدنوا » ^(٢) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص : « إن رسول الله ﷺ قال : « تعاملوا الخديق قريبا بكم عما يلغي من حد فقد وجب » ^(٣) وهذه الصلوة ترجب أولا - أعني باليقين - ما أمكن - في نسف الحرمة إلى فلتهم ، وثانيا . أن الشك - مهما كانت نسبته ومهما كان عمله رديها كان طرفه - يتبع به ذلتهم فهدأ عنه الحد ، بقول الشافعي : « إن الشك يرفع » هناك - مبدأ للظن في إقامة الحد - ومع ذلك فإذا عارضته شبهة -

ب - إذا ادعى إنسان نسب لغيره ، فإنه لا يقره بالدعوى ، فإذا جاء آخر بعد ذلك وأدعه فلم يزل سبه عن الأول - وهم الشك الذي أحدثته دعوى الثاني - لأنه حكم له به فلا يزل بمجرد الدعوى ، إلا إذا شهد القائلون بأنه للثاني قالوا لو لم لأن الشبهة تعتبر بينة في لحاق النسب ^(٤) . وإذا ادعى النفي فثبت فالحق القائلون بها صبح ذلك شرعا وكان ابنها ميراث ابن وبرتانه ميراث أب واحد ، وهذا الرأي يروى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وهو قول أبي ثور ^(٥)

وقال أصحاب الرأي يلحق بها بمجرد الدعوى للأثر الكثيرة الواردة في ذلك .

الشك يتبع به فلتهم

٣٨ - اتفق العلماء على أنه - نقلا بالحدود بالشبهات ^(٦) . والأصل في ذلك عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله تعالى عنها - قالت - قال رسول الله ﷺ : « ادروا الحدود عن

١ - رقم ٣٥٣ / ٨ ، مطبوعه المطبعه بصره سنة ١٣٥٧ هـ .

(١) مجلة المحتاج برقم ٨ / ٧٠٥ ، مطبوعه المطبعه بصره سنة ١٣٥٧ هـ .

(٢) تراجع في مباحث سبب من الوجوه القليلة ، والملي مع شرح الكبير ٦ / ١٠٠ .

(٣) شعير عبد الصالح علي الألباني في النظر لابن القيم ٣٧٩ / ١ ، رقمه القدر على الكيد والظلم

من ١٤٦

(١) حديث طائفة - رضي الله عنه - (انظر في الحدود من المصنف) « أخرج الترمذي (٤ / ٣٣٠ ط الخليل) وصححه ابن حجر في التلخيص (١ / ٥٦) - ط تركه الطائفة الثانية »

(٢) حديث - « وهو صحيح ما وجدتم لها طائفة » أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٠٠ - ط الخليل) من حديث أبي هريرة ، ورواه ابنه القيس بن أبي مصلح الزهري (١ / ٢٠٠ - ط دار الحديث)

(٣) ابن القيم وهو المعاصر من القائلين بأنفسهم بالحدود في بينكم فلا تزدحموا إلى علي حتى يجمعها أمتها (جامع الأصول ١١٠ / ٢) وهو يدل على الصلوة المذكورة بالحدود إلى التلخيص والحدود في حدتها

وحدث - « تعاملوا الخديق قريبا بكم » أخرجه أبو داود (٤ / ٥٤٠ - نسخة عزت عبد السلام) والحاكم (١ / ٣٨٣ ط طه المصنف الشافعي) وصححه الحاكم (وطه القوي)

ج - وجوب الإحكام من شك في حوار
النصر ويمكن أن يكون ذلك في صور
هذه^(١)

شَلَل

التعريف .

١ - الشلل لغة مصدر شل العضو يشل
شللاً أي أصب بالشلل أو يس سطلت
حركته ، أو حدث ، وذلك إذ ثبتت عروقه
أو صممت .

ويقال شل فلان ويقال في الدعاء
للرجس : لاشك بيمينك . وفي الدعاء
عنه : شك بيمينه ، فهو أشل ، وهي
شلاء ، والجمع شل^(٢)

والشلل في الاصطلاح : مسد العضو
وبهاب حركته ، ويكون العضو بهذه الحالة
فلمسد التفة^(٣) ولا يشترط زوال الخس
بالكلية وإنما الشل بطلان العمل .

الأحكام المصنفة بالشلل
يتعلق بالشلل جملة أحكام .

أ - الوصوه

٢ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة خلاف
للحنفية إلى أن لمس الرجل المرأة ينقض



١ - الأئمة والظاهر للجمهور المسد فلابد عشره
عن ١٤٤٠ هـ (در الكتب المصنفة بوجوه ط ١ ص
٦٥٠٢٠٢)

(١) - النعم بوسط
(٢) - مطالب إلى التي ١٦ / ٦٨ ، وأجود على شرح الحاج
١٦ / ٢٥ ، ١١٦ / ١١٦ ، وروضة الطالبين ٩ / ١٩٣ .

وقال قاضيهان تسقط عن المريض
المعجز عن الإتياء بالرأس^(١٦)

(ر : صلاة المريض)

ج - اجتناب الفحش بسبب الشغل

١ - تتلف الفداء في وجوب الفصاض في
لشغل التثني عن الاعتداء بالضرب أو
إخراج حيث زالت المصلحة مع بقاء العضو
قائ

وتحصل تلك في مصطلح (منابة على م
دون النفس ف ٣٦)

د - أصل العضو الصحيح بالأش

٥ - إذا جرى جاز صحيح اليد عن يد شلاء
فقطعه فلا تقطع الصحيحة بالشلاء وكذا
إذا كان المقطوع رجلا أو لسان أشل لعدم
التماثل وإن رخص الجاني تحت حكمة عدل
إلا أنه كان المقطوع أفتا أو أفت أشل فتجب
فيه العصاة كاملة لأن اليد أو الرجل المشلاء
لا تفع فيها سوى الخيال فلا يوجد بها ما فيه
تفع كالصحيحة^(١٧)

هـ - مريضا وإن استطعت أن تسجد عن الأرض تسجد
ولا تأخير - مع وأصل التسجد أخص من الركوع
نحوه القضي في المصحح (٢٠٨ / ٢ ط القضي)
وقال : رواه أبو بكر بن أبي شيبة ، ورواه أبو بكر بن
المصحيح

(١٠) مدائع المصالح ١٠٩١ / ١ وليس عهدي ١٠٩١ / ١
وخواص الإكليل ١٠٩١ / ١ وفتاوى راجحة ١٠٩١ / ١
١١١ - ١٠٩١ / ١ وفتاوى ١٠٩١ / ١

١١٥ - س عهدي ١٠٩١ / ١ وخواص الإكليل

الروضة ، ونسره بالكتابة وإحسانه بأن يكون
النسب لشهوة وكذا عدمه بتقص
الروضة بمنى الفرج - يروى بأن يكون
المضو للموس أو للموس به صحيحا أو
أشل^(١٨) من تفصيل ومخلاف يفر في
مصطلح (حدث) .

ب - صلاة الأكل

٣ - يأتي المريض أو المصاب بالشغل بأركان
الصلاة التي يستطيعها عند ظهور الفداء
لأن المعجز عن الفعل لا يكلف به . رواه
عجز عن الإتياء بصلي قلعه بركوع وسجود ،
فإن عجز عن ذلك عن أعاده بالإتياء
ويجوز السجود أخص من الركوع ، فإن
عجز عن الفقد يستلزم ويومي - إياه لأن
سقوط الركن لكان الفقد يستلزم بفقد
العذر .

وروي عن عمران بن الحصين - رضي الله
عنه - أنه قال : مرصحت عمادي رسول الله ﷺ
فقال : أصل قائما ، لأن م تستلزم مقاعدة
فإن لم تستلزم أصل جيب ، نومي
إتياء^(١٩)

(١١) مصطلح المصالح للكتابي ١ ، ٢٩١ ويظهر الإكليل
١٠٩١ / ١ ، المعبر وصية ٢٠١ / ١ وكشاف لفتح
الفتاوى ١٠٩١ / ١ وروضة الطالبين ١٠٩١ / ١
٢ - حديث : أصل قائما ، فإن م تستلزم مقاعدة ،
فمرصحت البخاري (التبع ٢٠٨٧ / ١ ط الشفاء دون
مكة ، نومي ١٠٩١ / ١ ولكن رواه من حديث جابر .

إجماع لو قبّاس ولا شيء هنا^(١)

وليزيد من التوصل في مسألة التمييز راجع
مصطلح (عين وبكاح) -

شَم

التعريف .

١ - الشم في اللغة : يصغر شمته أشمه ،
وشمته أشه شيا ، وشم : حرس
الأنف ، وإدخال الروائح

وقال أبو حنيفة : شمم الشيء واشتمه
أذنه من أنفه ليجتذب رائحته^(٢)

ولا يخرج معنى اللفظ في الإعراف من
المعنى اللغوي
الألفاظ ذات الصلة
أ - الاستكراه

٢ - جاء في اللسان : استكراهه ، شم رائحه
فيه ، والاسم : التكهة وتكهته
شممت رائحه ، وفي حديث نصبة ماعز
الأسدي : « مقام رجل غاستكهة »^(٣)
أي شم تكهته وزائجة فيه^(٤)

احكم التكليفي

٣ - الشم قد يكون واجباً وفست في حق

شِبَال

انظر يمين

(١) لم يأت في القاموس الوسيط وهي للمعجم ٧١٧٨

(٢) حديث لم يأت في القاموس ، وقام رجل لتكهته

المعجمية مسلم ١٣٢٢/٣ ط (عربي) من حديث

برسالة

(٣) لسان العرب

(٤) التحليل لتعدين الجبال ١٥ / ٢ ، وصومر وكلم

١ / ٢٩٤ ، القبري وسيرة ٣ / ٣١٠ - ٢٧٧ ، لامي

١ / ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢

وعند الحديثة إذا كان الطيب مسحوقاً
شمه لأنه لا يؤمن من شدة أن يجذبه معه
للحرق ، ولذلك لا يكره شم الثوب والحرير
والسك غير المسحوق .

شم المحرم الطيب

٥ - ذهب حنفية والمالكية إلى كراهة شم
الطيب للمحرم ولا فرق عند المالكية بين
الطيب المسك والمؤثث (١) وهو مذهب
المسوية ، وقال الشافعي من المالكية : محرم
شم الطيب المؤثث (٢)

كفلح يكره عند الشافعية شم الطيب
للمحرم (٣) ، لكن يتعدى منه في المذهب
وشرحه للجمهور أنه يحرم شم ما يعتبر طيب
كالسود والمسك والكافور ، واختلف في
الريحان العروبي والرجس والهللوج وسواه
وفي قولان ، أحدهما يجوز شمه لما روي عن
علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن

شهود فلان يكره ما شم لأجل الخصومات
استراقة في روائح المصنوع حيث يقصد الرد
منعيب أو قصد مع الرد إذا حدث العيب
صد للشرع (٤)

وكما في شم اليهود غم السكران لمرفة
رائحة الخمر (٥) .

وقد يكون الشم حراماً لمكروهها كشم
الطيب للمحرم بالخمر أو العمره عند من
يقرون بذلك (٦)

وهو يكون مباح كشم الزهور والريحان
مسحة وطلب الحاج . إلا إذا كان طيب
تطبخ به امرأة أجنبية فبحرم تعدد
شمه (٧)

شم الصائم الطيب ونحوه

٤ - ذهب احنفية والمالكية إلى أنه لو أدخل
الصائم إلى حلقه لبخور وشم رائحته أضر
لإمكان النحر عنه ، وإذا لم يصل إلى حلقه
لا يضر أب لو شم هؤلاء به رائحة الزود
ونحوه مما لا حسم له فلا يضر عند الحنفية
وكرهه المالكية .

كما يكره عند الشافعية شم الريحان
وسواه غيراً لتصلب لآفه من العروه ولذلك
يس له تركه

(١) المغر ٨٧/٢

(٢) المرقع ينفذ الخطب ٢١٧/٦

(٣) المغر ٢١٦/٢ والمغر ٨٥/٢ والمغر ١٩١/٢

(٤) المغر ٨٧/٢

(١) ابن عدي ٩٧/٢ ، ١٢ ، وسهل اندالا

٢١٩/١ ، ومجاهد الإكليل ١١٩ ، وكتبه الدرر

٢٢٩/١ ، وابن الخطيب ١١٩ ، والحقل على شرح

الشيخ ٢٢٩/٢ ، شرح من الإكليل ٢٠٤/٦

(٢) الطيب المذكور هو طيب رائحة ذكية ولا يخلق رائحة له

كسمن وورد والطيب القوي هو ماله رائحة ذكية يخلق

بها رائحة طيبة كالكافور والمسك والريحان (مسح) أصل

١٥٠/٢

(٣) ابن عدي ٢٠٤/٢ ، والمغر ١٩١/٢ ، شرح المغر

٢١٦/٢

(٤) المغر ٢١٦/٢ ، شرح المغر ٢٠٩/٢

نستطاب واتحت عل ثلاثة أضرب :

أحدها : ما لا بيت للطيب ولا يتخذ منه كتب الصحراء من الدريح والقرصوم والحزام والفضاكة كلها من الأثرج والفتاح ، وما بينه الأدميون لعير قصد الطيب كاللحاء والعصفر فمباح شبه ولا غلبة فيه ولا معلم فيه بخلافه إلا ما روي عن ابن عمر أنه كان يكره للمحرم أن يشم شيئا من نبات الأرض

الثاني : ما ينبت الأدميون للطيب ولا يتخذ منه طيب كالريحان الفارسي والفرجس فيه وجها - أحدها يباح بغير غلبة ، قاله عثمان بن عفان وابن عباس والحسن ومجاهد وإسحاق رضي الله عنهم . والأخر يحرم شمه ، فإن عمل فغلبه الغلبة ، وهو قول جابر وابن عمر وأبي ثور رضي الله عنهم لأنه يتخذ للطيب فأنشأ الورد وكلام أحمد يحتمل أنه يكره ولا يجب فيه شيء

الثالث : ما ينبت للطيب رتخت من طيب كالورد والبنسج ففي شبه الغلبة . وهو أحمد رواية أخرى في الورد أنه لا غلبة عليه في شمه لأنه زهر فشمه كشم زهر سائر الشجر^(١)

للحريم : يتخذ البستان ؟ فقال : نعم وشم الريحان ، ولأن هذه الأضياء لها رائحة إذا كانت رطبة فإذا جفت لم يكن لها رائحة والثاني . لا يجوز ، لأنه يراد للرائحة فهو كالورد والزعفران وروى البيهقي بإساده عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأسا لتسخير بشم الريحان ، وروى البيهقي عكسه عن ابن عمر زعابر قروي بوسندين صحريين أحدهما عن ابن عمر أنه كان يكره شم الريحان للمحرم ، والثاني عن أبي الزبير أنه سمع جابر يسأل عن الريحان أنشأه لحرم ، والطيب والذعن فقال لا

ولما ما يطلب للأكل والتدوي غالبا كالفسيتل والدارسيني والمواكة كالفتاح والشمش فيجوز أكله وشمه لأنه ليس بطيب

ويجوز للمحرم عند الشافعية الجلوس عند العطار وفي موضع يخر لأن في المنع من ذلك مشقة ولأن ذلك ليس بتطيب مقصود واستحب أن يشرف ذلك إلا أن يكون في موضع قرية كجلوس عند الكعبة وهي نجس ، فلا يكره ذلك لأن الجلوس عندها قرية^(٢)

وقصل الحسابة فقالوا : النبات الذي

(١) مجلس على المنهج ١٠٩/٢ (الموسم) ٢١٨/٢ إلى

الإجابة للشم

٦ - ذهب الحنفية والمالكية إلى عدم حوار
إجارة الشيء كالصالح مثلا لشمه لأن الرابحة
عند الحقيقة منعه غير مقصودة . وقال
المالكية : لأنها لا يسه لها شرعا^(١)

وأحذر الشافعية لشجار المسك
والرياحين للشم لأن المنفعة متفرقة
ويفرق الحنابلة بين ما تنصف عنه وما لا
تنصف

قال ابن قدامة يجوز استعماله ليقى
من الطيب والصلل وقصع الكاهور وقد
لشمه الموصى وغيرهم منه ثم يردّها ، ذهب
ممنعه مباحة فأشبهت التوزن والنحوي ثم
قال : ولا يصح استعماله لا يبقى من
الرياحين كالترويد والسعج والريحان الفلوسي
وأشبهه لشمه ، لأنها تنصف عن قرب
فأشبهت الفصريات^(٢) .

احتياجه على حاسة الشم .

٧ - اجتزائية على حاسة الشم إما أن تكون
عمدا أو خطأ . وإن كان عمدا كس شح
إنسانا ذهب لشمه فإنه يقتضى من الجاني
بمثل ما فعل ، فإن ذهب بذلك لشمه فقد

(١) ابن عسبر ٢ ، والدمسقى ١ ، ٢ . وصح الجلس
٧٦٦٣
(٢) أسى الخلق ٢ ، ٢٠١ ، والدمسقى ١ ، ٢ ، ٢٢٤ ، ٢

استوفى نحى عليه حقه ، وإن لم يذهب
الشم فعل باحتيا ما ذهب لشم مراسطة
أهل الحرم في ذلك ، فإن لم يمكن يذهب
الشم إلا بجناية سقط التعود ووجبت الذبة

وهذا عند المالكية واحتيا به وهو الأصح
عند الشافعية . وعند الحنفية نجب الذمة لأنه
لا يمكن أن يصرب الجاني صريا يذهب به
حاسة الشم فلم يكن استبعاد المثل محك فلا
يجب القصاص ونجيب الذبة . وهو هذا
الأصح عند الشافعية^(٣)

وإن كان يضاف حاسة الشم نتيجة ضرب
أو حرج وقع خطأ ، أو كان المضرب عمدا
فكان كذا لخرج عما لا يمكن القصاص به
فنجبت الذبة كاملة إذا كان إيذاء الشم من
التحريض ، لأنه حاسة لمخصص بسفعة فكان
مبها الذبة كاستمر الحواس ، قال ابن قدامة
ولا يعلم في هذا خلافا ولأن في كتابه شعور
أسى حرم عن النبي ﷺ أنه قال : « وفي
للشم الذبة »^(٤)

(١) المجموع ٣٠٩١٧ . شرح الترمذي ١٧٢٨ . ديوانه ١٢٠١
٢١ . ٢٢ . المطالب ٢١٨/٢ . وبني المصاح ١ : ٢١
وربها ٨٦/٩ . شرح مختصر الترمذي
٢٩٢٤٣ . وقشاش الفتاوى ٥٠١/٢٥ . ٥٥٣
(٢) حديث ال . المشتمل للشم والشمى شرحه في معنى
الشمخ ١٤ : ٧ . شرحه : الصلح والشم . ١٤ : ١٠
ابن حجر في المحققين ٢ : ٢٩ . ط شركة المطبوعات
المصرية . ط بيروت

ومن الشهادة بمعنى المعايمة : قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا لَكَ لَكَّةَ الدِّينِ عَمَّ عِبَادِ الرَّحْمَنِ إِنَّا إِنَّا أَنهَدُوا عَنْهُمْ سَبَكَنَ شَهَدَنَّهُمْ وَمَا لَوْ﴾^(١)

قال الراغب الأصمعي في شرح معناه : وقوله : أشهدوا خلقهم ، يعني مشاهدته الصبر^(٢) .

ومن الشهادة بمعنى القسم أو اليمين قوله تعالى : ﴿فَشَهَادَاتِهِمْ لَكُمْ أَنَّهُمْ لَمَّا شَهِدُوا لَكُمْ أَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٣) .

قال ابن منظور ، «الشهادة معناها ليس هو»^(٤) .

ومن الشهادة بمعنى الحذر القاطع . قوله تعالى : ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾^(٥)

واستعملها بهذا المعنى كثير .

ومن الشهادة بمعنى الإنذار قوله تعالى : ﴿شَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾^(٦)

شَهَادَة

التعريف

١ - من معاني الشهادة في اللغة : الخبر القاطع ، والحضور والمعايمة والملازمة ، والقسم ، والإقرار ، وكلمة التوحيد ، وأبوت في سبيل الله . يقال : شهد بكذا إذا أخبر به وشهد كذا إذا حضره ، أو علمته بغير ذلك

وقد بمعنى الفعل (شهد) بالهراء ، يقال : أشهدني الشيء شهدا ، أو بالالف ، حال : شاعده مشاهده ، مثل عاينته وبقا ومعنى^(١)

ومن الشهادة بمعنى الحضور قوله تعالى : ﴿لَمَّا شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهَرُ لِيَكُونَ﴾^(٢)

قال القرطبي في تفسير هذه الآية : «الشهادة بمعنى حضر»^(٣)

(١) حذر منه (سجد) في الصحيح ، والقصور ، والتاج ، والكتاب ، والمصحح الذي وضعه طائفة العلماء ، ورواه وشهد في الخبر ٣٢٧/٣ - ٣٩٨ . ورواه البيهقي ٢٧٠/١ ، ورواه غيره في غيره الفوائد للأصمعي

(٢) سورة الفرقان ١٨٥

(٣) المصحح أسكنهم الفرد ، لأن جده الله عبد بن عبد

= الأصولي المطبوع ٢٩٩/٢ و٣٥٠ في نظم المقامات ١٢٨٧ ص ٩٦٦ . وفيه أن القسم ليس مقصورا وإنما

من علوم القرآن

(١) سورة الفرقان ١٨٥

(٢) الفرقان ص ٢٦٩

(٣) سورة الفرقان ١٨٥

(٤) السجدة ص ١٨٥

(٥) سورة يونس ٨٦

(٦) سورة الفرقان ١٨٥

ومن الشهادة بمعنى الملاحة قوله تعالى : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ : أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه قال في معنى هذه الآية : «السِّرُّ وَالْعَلَانِيَةُ» (١) ومن الشهادة بمعنى الموت في سبيل الله قوله تعالى : ﴿وَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالْقِدِّيسِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ (٢) وهو شهيد قد رزقه الله الشهادة ، حمده شهد .

— وفي الاصطلاح العقلي : استعمال الفقه لغة الشهادة في الإخبار بحق للمبرر على التمسك ، وبيان ذلك في مصطلح (إقرار) .

واستعملوا اللفظ في الموت في سبيل الله وبيان في مصطلح (شهادة)

واستعملوه في القسم كما في اللعان ، وبيان في اللعان

كما استعمل الفقهاء لفظ الشهادة في الإخبار بحق للمبرر على الإقرار في مجلس

أي مقربين (١) لأن الشهادة على النفس هي الإقرار .

وتطلق الشهادة أيضا عن كلمة التوحيد (وهي قوله : لا إله إلا الله) ويسمى العبارة (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) بالشهادتين .

ومما لا بد من تنوع عن مجموع المعنى (الإخبار والإقرار) ، فإن معنى الشهادة هنا هو الإخبار والبيان لأمر قد علم والإقرار بالاعتتراف به ، وقد نص ابن الأثير على أن المعنى هو : «أعلم أن لا إله إلا الله . وأبين أن لا إله إلا الله ، وأعلم وأبين أن محمدا مبلغ للإخبار عن الله عز وجل» (٢) وسمي الشق بالشهادتين بالشهد ، وهو صيغة (تفعل) من الشهادة .

وقد يطلق (الشهادة) على (التحقيقات) التي نقرأ في آخر الصلاة

جاء في حديث ابن مسعود : أن النبي ﷺ كان يسميهم الشهد كما يعلمهم القرآن (٣)

(١) الترمذي (١٠٠٠) - صحيح - ٢٦٩

(٢) في شرح معنى كلمات الناس أبو بكر محمد بن القاسم الأبيدي ، مجلس التدقيق . حاتم الحفصاني ١٢٥١٩
وإلى دار الحديث : مركز الثقافة والإسلام في الجمهورية العراقية ٢٠١٩ ، ج ٢ ٢٩٥٩ م ، وانظر كتاب العرب (شهادة) وقد نقل هذا النص عن ابن الأثير

(٣) حديث ابن مسعود أنه كان يسميهم بالشهد .

٥ - المرجع الحديثي للنسخ ٥٦/١٠ - ١٠ - السلفي

(١) سورة الأنعام ٧٤

(٢) نقل ذلك السيوطي عنه في القاموس في التفسير

٢٣/٣ - ٦/٤ : للمعنى الآية ٧٣ من الأنعام والتي عجز

الآية ٩ من الفرق

(٣) سورة النساء ٦٩

وتسمى اسمه أيضا أدب مير
 فتسمى ركنه المير في
 وهي إحدى الحجج التي ثبتت
 الدعوى

الفاظ ذات صلة

الإقرار

١ - الإقرار عبد محمد العقيد الإقرار عن
 ثوب حو لمير علي المحرر
 للدعوى

٢ - الدعوى قول منصور عبد القاسم
 بصفته به طبعه حتى قبل غير لواقع المصلحة
 من حو نفسه

فيجمع كلا من الإقرار والدعوى
 وشهادة ، أنها إيجابات

والمنع بها أن الإقرار أن كاد من
 حو ماين عن التحريم - ويقتصر حكمه عليه
 الإقرار ، وإن لم يقتصر ، إنما أن لا يكون
 للمعتبر فيه منع ، وإن هو اقتصر على حو
 فغيره على غيره فهو شهادة ، وإنه أن يكون
 للمحرم منع فيه لأنه إقرار بحق له فهو

لغضه ، وهو موضوع البحث في هذا
 الفصل

واختلافها في تعريف الشهادة بهذا
 المعنى

وعرفها الكفا من احتجبه بأنها إقرار
 صلت لإثبات حو بعد الشهادة في مجلس
 خصه .

وعرفها تندرير من المالكية بأنها إقرار
 حاكم من عدم بعضي بصفته

وعرفها الحنف من الشافعية بأنها إقرار
 بحق للمير عن ثوب باللفظ شهد

وعرفها الشافعية من حسانه بأنها
 الإقرار بما عظمه بلفظ شهد أو شهد^(١)

وتسميها المالكية إثباته أي أنها واحدة
 من أفعاله بلفظه . لأن إقراره بغيره عن
 ما شاعبه والإشارة إليها بخلافه
 حسان - وهي لله عنها قال - ذكر عبد
 رسول الله ﷺ الرجل شهد شهادة . فقال
 يا ابن آدم حسان لا تشهد إلا على ما يضيء
 نك كصياء هذه الشمس ولها ما رسول الله ﷺ
 بهذا إلى الشمس^(٢)

(١) الإقرار (العربية) باللفظي (٢) الإقرار (العربية) باللفظي
 عند أبيه (٣) الإقرار (العربية) باللفظي
 حديد (٤) الإقرار (العربية) باللفظي
 (٥) الإقرار (العربية) باللفظي

(٦) الإقرار (العربية) باللفظي
 (٧) الإقرار (العربية) باللفظي

(٨) الإقرار (العربية) باللفظي
 (٩) الإقرار (العربية) باللفظي
 (١٠) الإقرار (العربية) باللفظي

(١١) الإقرار (العربية) باللفظي
 (١٢) الإقرار (العربية) باللفظي

الدعوى ، آخر المطبوعة المعهدة معبض
(إسراء) ١٧/٦

اليمة

١- اليمة عدها الرهب سب - الدلالة
الواحدة عليه أو عسوسه^(١) ، وعدها
محدودي السركي مأب^(٢) ، أحسن القوة
والدليل^(٣) . راب- ابن النعمانية في
الشرع اسم ما بين الحى ويظهره وهي تارة
تكون أربعة شهود ، وتارة ثلاثة بالشخص في
بيئة القفس ، وتارة شهادتين وشاهدا واحدا
وامرأة واحدة ويكرها رجب أو حسن يميها أو
ربعة أيمن ، وتكون شاهد طائ (أي
الفرانج) في صور كثيرة^(٤)

وبذلك تكون اليمة على هذا أهم من
الشهادة

حكم التكميمي

٥- تحمل الشهادة بالدين عرس على
بكلمة ، لقوله تعالى ﴿وَلَا يَبْشُرُ الشَّاهِدُ﴾
إذا ملأه^(٥) ، وقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا
الشَّاهِدَ حَقَّهُ﴾^(٦) ، وقوله ﴿وَلَا تَكْتُمُوا
الشَّاهِدَ﴾^(٧) ، ومن بكنمها فتمت لم تبقه^(٨)

المقابلة في رجب عرب (ص ١٦٥)

(١) رواية شاذة ١

(٢) نظري مكينة ٢

(٣) سورة شذو ٢٨

(٤) سورة طلاق ١

(٥) سورة بقره ٢٨٦

ولأن الشهادة أمثلة فمرد أمثلها كثار
الأمانات^(٩) فإذا قام به العدد النكالي (كم
سائق) سقط الإثم عن الجماعة . وإن لم
يجمع أمموا كلهم
وإنما بالتم ممتنع إذ لم يصرر بالشهادة ،
وكانت شهادته تصح

فإذا صرر في الحصل أو الأداء ، أو
كانت شهادته لا تصح ، بأن كان عن لا تقبل
شهادته ، أو كان يمتنع من تسفل في اتزكه
ويحسها ، م يلزمه ذلك ، لقوله تعالى
﴿وَلَا يَصْرُ كُتْبَ وَلَا شَهِيدَ﴾^(١٠) وقوله
﴿لَا صِرَ وَلَا صِرَ وَلَا صِرَ﴾^(١١)

وإن كان ممن لا تقبل شهادته م يجب
عليه ، لأن مقصود الشهادة لا يجمع م
وقد يكون محصيه وأما إذا أو أحدهما فرد
حيثما إذا لم يكن هناك غير ذلك اتحد من
الشهود الذي يحصل به الحكم ، وحيف
صياح الحق^(١٢)

(٩) الحنفى ٣ ، وإن كان محصيه لا يجمع م

(١٠) سورة حرا ٢٤

(١١) صبيح الشرح لا صرر

الجميع من صرر (٧٨١/٢٧ - ص مصر) هو صرر

شاذة في الحنفى ، وعده لمصر في الاستطاع شاذة في

صياح الرد (٢٧٩٦ ص ٤٤ ، الحنفى) ولأنه شواهد

عقد م ذكرها ابن رجب في جامع البيان في شرح صحيح

مسند ٢٨٦ ١٤٩٧ هـ الحنفى

(١٢) شرح التفسير في الحنفى (٤٤٣) وقدر القرائي

محيط: ٤٤٢ وقدر المختار ٤٥٠-٤٥١ وصفي ص ٤٤

(١٣) ١

وهذا الحكم هو في الشهادة عن حرق
الصاد ، أما حقون الله فتتظر في مصطلح
أدله في ٢٦ ج ٢ من ٣٤٠ بيان الخلاف في
أفضلية الشهادة أو السر

مشروعية الشهادة .

٩ - ثبت مشروعية الشهادة بالكتاب والسنة
والإجماع والمقول

أما الكتاب : فقولہ تعالیٰ :
﴿وَمَنْ شَهِدَ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِائَتًا مِّنْ رِّجَالِكُمْ لَا يَدْرِي أَلَمَ الْفَخْرَاءُ فَوَعْدُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾^(١)

وقوله : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ
مِّنْكُمْ﴾^(٢)

وقوله : ﴿وَلَا تَكُنُوا مِنَ الْمَشْهَدِينَ﴾^(٣)
وأمّا السنة : فأحاديث كثيرة منها حديث
وأنس بن حبيب - رضي الله تعالى عنه - أن
النبي ﷺ قال له : «شاهدك أو
يؤمرك»^(٤)

وحديث عبد الله بن عباس - رضي الله
عنه - أن النبي ﷺ قال : «النية على

(١) سورة البقرة / ٢٨٢

(٢) سورة المائدة / ٦

(٣) سورة البقرة / ٢٨٣

(٤) حديث وشاهدك أو يؤمرك

لمعجم مسلم (١٦٦/٦) ط الحلي

المصدق واليمين من ادعى عليه^(٥)
والنية هي الشهادة
وقد استدل الإجماع على مشروعية إكفان
الدعوى .

أما المقول : علان الحاجة داعية إليها
المقصود المجاهد بين الناس ، لوجب
الرجوع إليها^(٦) .

أركان الشهادة :

٧ - أركان الشهادة عند الجمهور خمسة
أمر : الشاهد ، والمشهد له ، وشهود
عليه ، والمشهد به ، واليمين^(٧) .

وركنها عند الحنفية : اللفظ الخاص ،
وهو لفظ (أشهد) عدهم^(٨)
سبب أداه الشهادة .

٨ - سبب أداء الشهادة طلب المدعي
الشهادة من الشاهد ، أو خوف فوت حق
المدعي إذا لم يعلم المدعي كونه شاهداً
حاجة الشهادة .

٩ - الشهادة حجة شرعية تظهر الحق

(١) حديث «النية على المدعي واليمين على المدعى عليه»
لمعجم الشافعي (٢٥٢/١٠) ط وزارة الدين الإسلامي
وإسلامه مطبع

(٢) المعنى ٢/١٢ ، ينظر في حاشية التفسير الكبير في الموضع
نفسه

(٣) معني الضمان ٤٢٦/٥ ، والمجلس على شرح المنهج
١٣٧٧/٥ ونهاية المحتاج ١٣٧٠/٥

(٤) فتح المغيث ٢/٦ ، وسبل الخلفاء ٥٠٧/٤

السامع إذا تفر الصوت وقطع بأنه صوت
عادي^(١)

١٢ - أن يكون التعمل من علم ، أو من
معرفة الشيء المشهود به نعمه لا يفتقر
لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال :
ذكر عبد رسول الله ﷺ الرجل يشهد
بشهادة ، فقال لي : يا ابن عباس ،
لا تشهد إلا من ما يضيء لك كضياء هذه
الشمس وأولاً رسول الله ﷺ بيده إلى
الشمس^(٢)

ولا يتم ذلك إلا بالعلم ، أو المعاني ، ولا
في تصح فيه الشهادة بالتسليم ،
كالكسح ، والبس ، والوث ، وغير ذلك مما
يضر عليه الفقهاء^(٣) أم ما سوى ذلك
فشرط فيه المعاني

ومن الفقهاء من أنه لا يجوز للشاهد أن
يشهد بما رآه من خط نفسه إلا إذا تذكر ذلك
وتيقن منه ، لأن الخط يشبه الخط ، والخطم
يشبه الخطم ، وكثيراً ما يقع التزوير ،
فلا معمول إلا على التذكر .

(١) حاشية ١٢٦/٣ وشرح مع هاشم ٢٧/١ ، وبيان
١٢٠/٧ ، ويوم حاشية ١٠٧/٤ بصره أحكام
٢٨٠ ، مهذب ٣٣٨/٢ ، ملحق ٦١/١٢ ، ٦٢
والفرع الكبير ١٧ ، ١٨
(٢) حديث ابن عباس ، ومع التزوير في
(٣) الحديث ٢٠٧/٩ ، القوي فقه ١٨١/٣ ، والدر
المختار ٣٩٠ ، ٣٩١ ، واهب ٣٣٩/٢

ولا تفرجه^(٤) . ولكن نوجب على الحاكم أن
يحكم بمقتضاها^(٥) . لأنها إذا استوف
شروطها مظهرة للحق والخاصي ما سر
بأنفسه بالحق

شروط الشهادة .
١٠ - الشهادة نزهة عن الشروط .
شروط تحمل
وشروط أداء
فما شروط لتحمل . فمنها

١١ - أن يكون الشاهد عاقلًا وذا
التعمل ، فلا يصح لعمدها من مجنون
وصبي لا يعقل ، لأن تحمل الشهادة عبارة
عن فهم الحادثة وضبطها ، ولا يحصل ذلك
بلائكة المهم والخط ، وفي العقل

١٢ - أن يكون بصيراً ، فلا يصح التحمل
من الأصم عند الخفية^(٦)
ويجب المالكية والشافعية والحنابلة ويزن
من الخفية إلى صحة لحمة فيما يجري فيه

(٤) التمهيد ٢٣٠/٢ ، مسر الإجماع ٦١٧/٢
الإجماع في معرفة الزوج من خلاف على مدعي
الإجماع ١٢ ، ٢
(٥) فتح الباري ٢١٦ ، والتمهيد ٣٨٦/٦ ، الخليل في شرح
مقدمة ٢٠٧/٢ ، القوي ، مقدمة ٢٨٠/٢ ، شرح مع
البيان عن مختصر العلامة خليل ٢١٥/٢
(٦) مختصر الخصامي ٢٣٦ ، أمم الفقهاء للسررسي
٥٢٤/٢ ، وصلة الفتاوى للسبكي ٦١٢/١ ، بالغ
المستطاع ٢٢١/٢

وبنها ما يرجع إلى الشهود به .
وبنها ما يرجع إلى النصاب (أي عدد الشهود)

أولاً : ما يرجع إلى الشاهد
لأن يكون الشاهد أهلاً للشهادة ، ويدت
بشروطها فيه .
ومن ثلث شروط .

(١) - العيص

١٦ - فلا نصح شهادة الأطفال والصبيان
لقوله تعالى ﴿وَشَهِدُوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ إِنْ لَمْ يَكُونا رِجَالَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(١)
والصبي ليس من الرجال لقوله - ع -

«رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يسقط ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل أو يدبى»^(٢) ، ولأنه إذا لم يؤمن عن حفظ أحواله ، فلأن لا يؤمن على حفظ حقوق غيره لولي^(٣)

وجوب بعض الملكية وبعض الجنابة إلى حوز شهادة النصاب لها بهنم في الخراج والمقتل من أن يتمرقوا ، رد الملكية أن

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٢) حديث «رفع القلم عن ثلاثة ،

النائم حتى يسقط ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل أو يدبى»

(٣) ٥٩/٢ - لا توبة للمنافق الذي يمس حبيب عائشة

وصحبه عائشة وولادة النبي

(٤) للهدى ٣١٥، ٢

رذهب أبو يوسف وعبد إلى حوز شهادة عن ما يملك من نفسه^(٤) ومن أحاديديث^(٥)

وهذه المسألة مبنية على مسألة القاضي محمد في ديوانه شيئاً لا ينفقه ، كإقرار رجل أو شهادة شهود ، أو حدود حكمه وقد عزم بحتمه ، فإنه لا يقضي بذلك عند أبي حنيفة ، وعندهم يقضي به^(٦)

١٨ - ولا يشترط التحمل البلوغ ، والخصوة ، والإسلام ، والعادلة ، حتى لو كان الشاهد وثق التحمل صبي عاقلاً ، أو عبداً ، أو كافراً ، أو عاصياً ، ثم يلغ الصبي ، وأعتق العبد ، وأسلم الكافر ، وثابت للقلم ، شهدوا عند القاضي قبلت شهادتهم^(٧)

١٥ - ولما شروط الإذلاء -

مستند ما يرجع إلى الشاهد وبها ما يرجع إلى الشهادة

(١) مدخل الصانع ٢٨١/٤ ، ٢٨٢ ، المدخل القصبه ٥٠/٤

(٢) شرح الكبير ١٢ ، ١١ ، القلي ١٦ ، ٢٢

(٣) شرح أبي القاسم لخصال تلخيص بركات مسام التلخيص من منة التلخيص إلى ما في المدخل القصبه للصبوب بغير شهده ٩٧/٢ ، ١٤

(٤) لبيان التلخيص ٢٨١/٢ ، التلخيص القصبه ٢٨١/٢

(٥) ركنات القصبه ٢٨١/٢ ، بغير التلخيص ٢٨١/٢

(٦) الإحصاء في معرفة الراعي من الخلفاء ٢٨١/٢

(٧) الإذلاء ١١٢/٤ ، القلي مع الشرح الكبير ١١٢/٤

(١) - البصر

١٩ - فلا تصح شهادة الأعشى عند الحجة
مطلقاً^(١)

ودعت الشافعية إلى أنه لا تصح شهادة
الأعشى في الأفعال ، لأن طريق العلم بـ
البصر ، وكذا في الأقوال إلا فيما يثبت
بالاستماع ، لأنها مستلزمة السماع وليس
لزومية ، وإلا في الترجمة بحصر القاضي لأنه
بصر مسموعة^(٢)

وعند المالكية تجوز شهادته في الأقوال دون
الأفعال فيما لا يثبت عليه من يكون إذا كان
صعب ، ولا تثبت عليه الأصوات ، ويصح
الشهود له ، وشهود عليه ، فإن شك في
شيء منها فلا تجوز شهادته^(٣)

وعند الحنابلة تجوز شهادة الأعشى إذا
ثبتت الصور لأنه رجل على مقبول الزدنية
ثبتت شهادته كالصبر ، وإن السمع أحد
أحواس الله عصب بها الفهم ، وقد يكون
أعشى عليه من أفعه الأعشى ، وكثرت
صحته له ، وعرف صيته يثبت ، فوجب أن
تقبل شهادته ، بها يثبت كالصبر ، والأصم

يفتوا في شهادتهم ، وأن لا يدخل بينهم
كبير ، وأصح في إقائهم^(٤)

(٢) - العقل

١٧ - فلا تصح شهادة غير العقل إجماعاً ،
لأنه لا يعقل ، يفوته ولا يصح^(٥) .
وسواء أذهب عقله من قبل أو سكر وذلك
لأنه ليس بمحصل ولا تفصيل الشقة بعده
ولأنه لا يأثم بكذبه في حيلة ، ولا ينص
صحة^(٦)

(٣) - الحرية

١٨ - فلا تجوز شهادة من به رقب عند جمهور
المعتمد ، كسائر الرقوبات ، إلا في
الشهادات بعد موت علي العير ، وهو نوع
ولاية ، وإن من به رق مشعل بضمعة سيده
فلا يضرع لاد ، الشهادة^(٧)

وتذهب الحنابلة إلى قبول شهادته في كل
شيء إلا في حدود والقصاص^(٨) (انظر
مصطلح : رق ح ٣ ص ٨١) .

(١) تصد لشدة ٧٠٦ ، تعريفي ١٩٩/٧ - وموافق
التقريب (٢) ، الإجماع لم يرد ، لا يصح في الخلاف
٣٧/١٢

(٢) شرح صحيح الجليل ٢١٢/٩

(٣) إمامي ٢ (٤)

(٤) إمامي ٢ (٥)

(٥) شرح التكملة ١٢٥/١٦ ، صبر (٦) ٦٦٠/٦
إجماعاً (٧)

المبشع ٢٣/٩ ، ص ٢٢٦/٦ - القدر

مطلقاً ١٩٩/٣ (٦)

(٦) إمامي ٢٢٦/٦

(٧) إمامي ١٩٩/٧ شرح صحيح الجليل ٢٢١/٦

شهادته في الحائض كسائتير ، لأن قيام
الأهبة شرط وقت المقصد تُنصّر حجة^(١)

(٥) - الإسلام

٢ - الأصل أن يكون شاهد مسلم

فلا يقبل شهادة بكافر سواء أكتب الشهادة

عن مسلم أم عن غير مسلم ، بقوله تعالى

﴿وَسْتَشْهِدُوا شَهِيدِينَ مِنْ حَالِكُمْ﴾^(٢)

وقوله ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْتِكُمْ﴾^(٣)

والكافر ليس بمنى وليس - ولأنه ليس

بمسلم ولا يكذب على الله تعالى فلا يؤس منه

يكذب على خلقه

وعلى هذا الأصل جرى مذهب المالک

والشافعية ، والرواية المشهورة عن أحمد^(٤) .

لكنهم استثنوا من هذا الأصل شهادة

الكافر على المسلم في توصية في تسعة عند

أحزابها عملاً بقوله تعالى - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ حَتُّكُمْ يَوْمَ

حَسْبِ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُو عَدْتِكُمْ أَوْ أُخْرَانِ

مِنْ عَمَلِكُمْ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ صَاحِبٌ بِأَرْضٍ

فَأَمَّا حَكْمٌ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ^(٥)

وإنكار حصول يقين في بعض
الأسرار^(٦)

ويذهب دلو من الغيبة (وهو رواية عن أبي

حيفة) إلى قبول شهادته فيما يجزئ فيه

التسليم ، وإن الحاجة فيه إلى السماع ، ولا

حال فيه^(٧)

ويذهب مالكه وتشيعه ، والخاندية إلى ما

الأصح ثم عمل شهادة لصالح إلى الضرر ،

وهو مصر ، ثم عني من تحمل على رجل

معهروف بالأسم واللقب بعد توجب يده

الصفة ، فله أن يشهد بعد ما عني ، ونظير

شهادته حصول العيب ، وإن لم يكن كذلك

ثم تقبل

وهي الجارية على أنه إن عني مبرورة

نكثه فله له صبح أن يشهد به

وكذلك حكمه في شاهد عند الحاكم ،

وهو مصر ، ثم عني قبل حكمه شهادته ،

جاء الحكم بها عليهم ، وعند أبي يوسف من

حنفية - وذلك لأنه عني عراً بعد أداء

الشهادة فلا يسمع الحكم بها ، كما لو مات

الشاهدان أو عابراً بعد أداء الشهادة

ويذهب من مذهبهم ويذهب إلى عدم قبول

(١) التي وتخرج الخبر ٦٦

(٢) مقابلة ٢٢٢٢ ، وتخرج مع بعض ٢٦٧٢

لا ٢٢٢٢ ، وروى أصحابه ٢٦٦٢ ، والمصنف

٢٦٠٠

١ - روى المجلس رحمه الله تعالى ١٥٤ ، ٢٢٨ ، ومع

عنه ٢٢٩ ، ورواه أصحابه ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ومع

٢٢١ ، ٢٢٢

٢ - في الخبر ١٦٦

٣ - في الخلق ١

٤ - مواهب الجاه ١ ، ١٤ ، ومعها ١٤٩ ، ٣٣٩

٥ - في الخبر ١ ، ٢٢٢ ، ومعها ٢٢٢

٦ - في الخبر ٢٢٢

استعمال المروءة بفعل ما يجمعه ويؤثره ، ويترك
صديقه ويؤثره

وعنه الشهادة المروءة شرطاً مستقلاً .
ويظهر التفصيل في مصحح (عدة)

والعدالة شرط وجوب القبول على القاضي
لا حرازه^(١) ، فإذا توفرت في الشاهد وجب
على القاضي أن يأخذ بشهادته .

وقال الشافعي (د كان الأغلب على
الرجل والأظهر من أمره الدعة والمروءة قلت
شهادته ، وإن كان لأغلب على الرجل
والأصغر من أمره لمصحة بخلاف المروءة وثبت
شهادته^(٢))

(٨) - التيقظ أو التيقظ

٢٢ - لا تقبل شهادة معمل لا يقبض أصلاً
أو غالباً لعدم التيقظ بقوله ، أما من لا يقبض
مادراً والأغلب فيه الحنفية والاصطلاح تقبل
قطر ، لأن أحدنا لا يسمع من ذلك^(٣)

(١) مراد من أجله ١/ ١٠ ، شرح منتهى الإرادات
٥٩٤٣ - وبني المصنف ٤٣٢/١ ، شرح أدب القاضي
بمختلف تلك حكام الدين ، المصنف الشهير بن مولى
المصنف ٨/٢ ، ٥٤٥ واجتماع القبول للقبض
٥٠٢١ - ٥٠٤ ، شتاتو المصنف ٤٥٠/٢

(٢) فليس الرئي من كلام شافعي ٥٥١/٥ ، الام
٤٨١٧

(٣) المصنف المصنف (٣-٤) ط ، بيروت دار الكتب .
وبعضه للمصنف ١٧٩/١ ، وبني المصنف ٤٣٦/١ ،
والفني مع الفتن الكبير ١٦ - ٢

وأجاز الحنفية شهادة الادميين بعضهم
على بعض ، وإن اختلفت مثلهم ، وشهادة
المحررين عن أمتهم

ولما لم يرد فلا نفل شهادة مطلقاً^(٤) .
(٦) - النطق :

٢١ - فلا يصح شهادة الأعمس عند جمهور
المفتاه

ويجب مالك إلى صحه شهادته إذا عرفت
إشارته ويرى الخاصة قبول شهادة الأعمس
إذا أضاف بلفظه^(٥)

(٧) - العدالة

٢٢ - لا خلاف بين المفتاه في اشتراط عدله
انتهود بغيره تعالى ، وهو المشهور لدى من
منكم^(٦) ، ولهذا لا تقبل شهادة الفاسي

والعدالة عرفها المالكية بإحاطة الذببة
على اجتناب الكبائر وتوقي انصافه وأداء
الامانة وحسن المعاملة وإن يكون صلاحه
أكثر من فساده وهي شرط وجوب القبول
وعرفها الحنابلة بالصلاح في اثنين وهو

أداء القرائن وبرائتها ، واجتناب الكبائر وعدم
الإصرار عن الصالحات ، وعصر فيها أيضا

(١) طبع الفرائض ١٠٢٦/٧ ، ١٠٤ ، نسخة ١٣٤/١٩ ، ١٣٥

(٢) القريب مسائل ١٧٦ ، الفتح والإكمال ٥٤٢/٦ ،
مراد من أجله للمصنف ١٥٤/٦ ، وبني المصنف
٤٤٤/١ ، شرح منتهى الإرادات ٤٤٤/٣

(٣) صواب المصنف / ٢

(٩) - ألا يكون محذوفاً في حذف .

٢٤ - وذلك لقوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلسواهم ثلاثين ليلة ولا يقبلوا منهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾^(١) فإن تاب وأصلح .

هذا ذهب الجمهور إن قرئت شهادة لفظة بمعنى بعد الآية السابقة مباشرة^(٢) وإلا فالعبر يدبر من بعد ذلك وأصلحوا ثم لم يأتوا بأربعة شهداء^(٣) .

وزعم الخليل بن أحمد أن قوله شهادة روي

رواه المالكية لا تقبل شهادة محدودة فيما حد فيه وتفسر فيها عده إلى ثوب^(٤) ويأثم الخلاف في هذه الآية في روي الاستثناء بعد المذكورين كيشملهم كبهم أم يعود إلى أقرب مذکور ؟

فذهب الخليل بن أحمد إلى الاستثناء يعود إلى الأخير وهو ما التوية من المتن فقط

وعنه الجمهور يعود إلى جميع ما ذكر واستدل الجمهور بقول عمر - رضي الله تعالى عنه - لم يحد في شهادته على المعصية من شعبة بقوله يب أكبل شهادتك

وهي مسألة أميرية معروفة^(٥)

(١٠) - المذكورة في الشهادة عن الحدود والمصالح

بشرح المذكورة في الشهادة عن الحدود والمصالح

٢٥ - لا يروى هناك عن أبي هريرة . حدثت السنة بأن لشهادته للسنة في الحدود والمصالح

(١١) - عدم التهمة

٢٦ - لتهمته أسباب منها

أ - أن غير شهادته إلى نفسه معاً أو يدفع صرا . فلا يقبل شهادة الوثوق لموته مرجح قبل انتماله ، ولا المصالح للمصنوع عنه بالأداء ، ولا الإبراء ، وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يقبل شهادة أحد الزوجين للأخر ويخالف في هذا الشيعة

ب - لمعضية . فلا يقبل شهادة أصل لفرعه ، ولا فرع لأصله ، وتفسر شهادة أحد عمر على الآخر

ج - العدواة . فلا يقبل شهادة عدو على عدوه ، وإسراد العدواة عب ، العدلية النبوية لا الدينية . فتقبل شهادة أسلم عن الكفار ، والشي من المتدع ، وكذا من

(١) المصنف ٢/ ١٧١ - وشرح الرصيفي في معنى المصنف ٣٣٦ ، الإلهام في سرر التفسير للأبي طه محمد بن محمد ٢٥٠ ، ٢٤٢

(٢) سورة النور ٤

(٣) سورة النور ٤

(٤) الخليلي في التوبة ٢ - وأخطأ ١٦١/

وهو له تعالى . واللازم يأتي المصلحة
من سائلكم فاستشهدوا عليهم أربعة
منكم^(١).

وعن أبي هريرة أن سعد بن عبيدة بن
يارسول قال إن وجدت مع برائي رجلاً أمته
حتى أتوا بأربعة شهداء ؟ قال نعم^(٢).

ب - من الحسنة على أنه إذا دعي
من عهده بقرينة أنه فقير لأخذ وكالة فلا بد من
شهادة ثلاثة واحد ، يشهدون له^(٣)
لحدث خمسة حتى يسمع ثلاثة من ذوي
الحج من قومه فقد أصبحت ثلاث
واقعة^(٤).

ج - ومنها ما يرض فيه شاهدان لا وراء
فيهم ، وهو ما سوي أكثر من الحدود
والقصص ، كالضلع في السرقة ، وحد
خربة ، والجند في الحرم ، وهذا ما ساق
الفقه.

وربما جمهور الفقهاء إلى أن ما يطعن
عنه الرجال عتقاً ، مما ليس بهال ولا ينقص
منه مال كالنكاح ، والعلاق ، والرجعة ،
والإيلاء ، والمظالم ، والسب ، والإسلام .

حضور علم الشاهد كان يقول رأيت كذا
أو سمعت كذا ولا يشترط أن يكون
أشهد^(٥).

قالت : ما يرجع من شروط لأداء إلى
المشهود به
يشترط في للشهود به

(٢٨) - (١) - أن يكون معلوماً ، ذلك كانت
شهادة مجهول فلا تقبل وذلك لأن شرط
صحة قضاء القاضي أن يكون المشهود به
معلوماً

(٢) - كون المشهود به حالاً أو منقصة
فلا بد أن يكون متعقوباً شرعاً .

رابعاً ما يرجع من شروط الأداء هو نصاب
الشهادة :

٢٩ - يختلف عدد شهود في الشهادات
بحسب الموضوع المنهية به

أ - من الشهادات ما لا يقبل فيه أقل من
أربعة رجال ، لا امرأة بينه وذلك في زينة ،
خوفه تعالى . والذين يرون انحصار ثم
ما يأتوا بأربعة شهداء .^(٦) الآية
ويقوله تعالى : فمولا جئوا عليه بأربعة
شهداء .^(٧) الآية

١ - الصحيح ٢٧٢٦ ، وأما الصحيح ٢٧٢٦ ،
الذي هو الصحيح ، فلهذا شك في عدم
من الصحيح ٢٧٢٦
٢ - من الصحيح ٢٧٢٦
٣ - من الصحيح ٢٧٢٦
٤ - من الصحيح ٢٧٢٦

١ - سورة النساء ١٠٤
٢ - حديث أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يثبت على رجل
شهادة ما لم يأت به أربعة منكم
٣ - حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يثبت على رجل
شهادة ما لم يأت به أربعة منكم
٤ - حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يثبت على رجل
شهادة ما لم يأت به أربعة منكم
٥ - حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يثبت على رجل
شهادة ما لم يأت به أربعة منكم
٦ - حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يثبت على رجل
شهادة ما لم يأت به أربعة منكم
٧ - حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يثبت على رجل
شهادة ما لم يأت به أربعة منكم

وهو مروري عن ابن عباس - وروايه عن أحمد^(١)

الثاني ذهب أبو حنيفة إلى أنه تقبل في ذلك شهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عند قبيله كاتب أبي غيرها ، ولأ ولادة المطلقة فلا تقبل منب شهادة الواحدة^(٢) استدلالا به روي عن حنيفة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ أجار شهادة القاتلة^(٣)

وسما روي عن عمر رضي - رضي الله عن عنها - أنها أحازت شهادته^(٤)

الثالث ذهب مالك ، والحنكف ، وابن شبرمة وابن أبي نجل ، وأحمد في إحدى روايته إلى أنه حصل في ذلك شهنه امرأتين ولا يشترط أكثر من ذلك ، لأس لما قلنا في انفرادهن مقام الرجال ، وجب أن يقضى في العمل بمقام الرجال ، وأكثر عدد لرجال أشاء ، فتقتضى أن

وتلبيهم في ذلك أنه حصل لله عليه وسلم قضى بمنين وشاهد^(٥)

وبعبروا إلى أن المدعي إذا قضى بشهادته والمن لا بعد لصنوه ، لأن لأنا التي وردت في هذا الشأن ثبتت عندهم^(٦)

هـ - وبه ما قيل فيه شهادة النساء صريحا ، وهو الولادة والاسهلال ورضاع ، وب لا يجوز أن يقطع عنه الرجاء الأحكام من العيب المنورة

ولكنهم اخضعوا في العدد الذي ثبت به هذه الأمور من النساء^(٧) على خمسة أقوال .

الأول - ذهب الحسن النصري إلى أنه حصل في الولادة شهادته القاضيه وحدها ، ولا نفس شهادته غير القاضية إلا مع غيرها .

(١) التلخيص ١٠٠ ١٦٦ ، الس الكبير ١٦ ٩٨ التلخيص ٢ ٨٦٢

(٢) التلخيص ٣ ٦٥٢ التيسير ١٦٢/١٦ - ص ١٦١ المكار ٩١ ، الثقلاني لغته ٢٥١/٢

(٣) حيث حنبلة طار حنفي حاشي شهادته القاضيه تصرحه الدارقطني (٤) ٦٣٢ ط - دار الفس س ٢ يتبين ١٠ ١٥٦ ، دار السلوة (٥) راجع بالشرح

(٤) روي عن عبد البرقة عن عمر المصنف ٣٢٠/٨ - ص ١١٤٢٩ ورواه أنه يظن عن أبي حنيفة - نس لذي يفي ١٠٣١ يتلوي ، نس الكرى ١٠ - ول استدلالا بحسب الرواية ١٠٥٠ يقرئه ١٢/١٢ صفي حنيفة ٨٣٧

حاشية ٢ نفس بهي وشاهد

حاشية ستم ١٣٠ ١٥٣٦ - ص ١٥٣٦ من سبب ابن حنفي

(٧) مخرج حاش الداعي التيسير راجع حاش التيسير الشهاد ١٥١ التيسير ١٩٩

(٨) انظر هذه المذاهب في كتاب الشهادت من حاشي التيسير حاش ٣٧٧ وطر دفعي ١٦/١٦ - ١٧ ، وشرح مكسر ١٠ ٩٨ ، وسرد ١٦/١٦ - ١٦١ حاش التيسير ٤٣٨ ، من الحكم ٥٤ - ٩٨ ، نس التيسير ١٠٥٠/١٠ - راجع التيسير ١٥٤١٠ شرح الرزائي من حاش مال ١٤ ١٨

اَشْرَبَ بِدَرَاهِمٍ أَوْ نِصْفِ دِرْهَمٍ أَوْ ثَلَاثَ دِرْهَمٍ
أَوْ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ
﴿وَأَشْهَدُوا﴾ ، سَأَلْتُمْ

وَجَبَ كَثْرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْمَنْعِبِ ،
وَجَمْعُورُ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي نَفْسِهِ
نَعَالَى : ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبَأْتُمْ﴾ ، فَسُئِلَ
رَأْسُ الْقُرُوجِ ، لَوُزِدَ الْآيَةُ الَّتِي عِنْدَهُ وَمِ
مَوْلَاهُ ، فَإِنْ أَسَّ بِعَصَا عَلَيْهِ دِي
أَوْشَرُ أَمَانَتِهِ ، فَقَالَ : هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ
بِهَا عَمُومٌ عَنِ الْإِسْمِ

وَلَا وَرَدَ عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّهُ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ حَمْدًا
وَأَسْتَشَى ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ

فَقَالَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ
وَقَدْ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَشْهَدَ ، وَسَاعَى
أَحِبَّائُ الْخُرَاسِيِّ وَالشَّيْرِيِّ ، وَبِهِمْ دَوْعُهُ عِنْدَ
يَزِيدٍ ، وَلَمْ يَشْهَدْ

وَبَقِيَ لِلْأَكْبَرِ بِمَا إِذَا كَانَ بِتَكْلِيفٍ مِنَ
الْإِسْمِ .

وَقَدْ هُوَ الْحَدِيثُ بِمَا إِذَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ

حُكْمُ الْإِشْهَادِ

٣٠ - فُرِقَ الشَّهَادَةُ فِي وَجُوبِ الْإِشْهَادِ عَلَى
مُفْرَدٍ بَيْنَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ ، فَطَعِبَ
مَعَهُ رَوْعُهُ إِلَى أَنَّ الْإِشْهَادَ عَنْ عِنْدِ النِّكَاحِ
وَاجِبٌ وَشَرْطٌ فِي صَحَّتِهِ ، فَصَوَّلَهُ
وَالنِّكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ وَنَافِلَتِي عَدْلٍ

وَدَهَبَ مَالِكٌ بِإِنَّ أَنَّ الْإِشْهَادَ عَمْرٌ وَاجِبٌ
إِذَا تَمَّ الْإِعْلَانُ

أَمَّا عَقْدُ الْبَيْعِ ، فَقَدْ دَهَبَ أَبُو مُوسَى
الْأَشْعَرِيُّ ، وَبِهِ عُمَرُ ، وَالصَّحَابَةُ ، وَسَعِيدُ
ابْنِ شَيْبَةَ ، وَجَدَّ بَرِّ بْنِ رَيْدٍ ، وَهَامِدٌ إِلَى
أَنَّ الْإِشْهَادَ وَاجِبٌ

قَالَ عَطَاءٌ : شَهِدَ إِذَا بَعَثَ وَإِذَا

١٩ - الْإِسْلَامُ دَعَا بِالنَّسْرِ وَالْمَرْجِعِ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ إِلَّا

مُتَّحِدِينَ وَالنَّسْرَ عِنْدَ الْوَلِيِّ ٣١ وَنَسْرَ بَدَلٍ
نَحْوَهُ ١٩٤٢ ، مَعْنَى مَبْصُوحٍ ١٢١ - ١٢٢ -
مَدِينَةُ الْمَدِينِ مِنْ الْخَطِّ ٣٢٤/٢ مَعْنَى الْمَدِينَةِ
٢٢٩/١ وَنَحْوُهُ مَعْنَى الْفَرَجِ الْكَبِيرِ ٣٢٥ - وَلَوْ
مَعْنَى الْإِسْلَامِ ٢٥٧/٢ - الْفَقْدَانُ ١٢ وَنَسْرُهَا
بِحَقِّ الْقَضَاءِ ١٢١ الْبَابُ ٢٨٨/٢

١١ - عَدُوٌّ يُقَسِّمُ لِقَوْلِهِ ٢٩

٣ - كَذَلِكَ الْكُفْرِيُّ سَعَدَ لِقَوْلِهِ ١٩٩ ، بِمَصْرُوعٍ مُتَّحِدِينَ
٢٠٢/١

١ - مَعْنَى بَدَلٍ ٢٢٧/٢ حَوْلَهُ الْعَقْدُ ٢٨٨/٢ ،
بَدَلُهُ شَهِدَ ٢٥٧/٢ الشَّهَادَةُ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ
٢٥٧

١٩ - سورة البقرة ٢٨٢

٢٠ - سورة البقرة ٢٨٣

٢١ - الْإِسْلَامُ ١٢٢/١ ، مَعْنَى الْمَدِينَةِ ٢٠٩/١ ، الْأَمْرُ
٢٢٩/٢ - ٢٣٠/١ ، عِنْدَ الْقَضَاءِ ٢٤٩/٢ - الْإِسْلَامُ
٢٥٧/١ ، مَعْنَى الْمَدِينَةِ ٢٥٧/٢ ، مَعْنَى الْمَدِينَةِ
٢٥٧/٢ ، مَعْنَى الْمَدِينَةِ ٢٥٧/٢ ، مَعْنَى الْمَدِينَةِ
٢٥٧/٢

٢٢ - حَبِيبٌ حَامِلٌ لَهُ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ حَمْدًا بِأَسْمَاءِ طَوْلِهِ إِلَى
الْمَدِينَةِ

٢٣ - تَرْجُمَةُ الْحَبَشِيِّ (مَدِينَةُ) ١٨٥/٢ - طَالُفَتُهُ رَسَدَ
٢٢٢/٢ طَالُفَتُهُ

٢٤ - سَعَدَ لِقَوْلِهِ أَمْرٌ نَحْوَهُ عَمْرٌ وَبَدَلٌ

٢٥ - تَرْجُمَةُ الْحَبَشِيِّ (مَدِينَةُ) ٢٤٥/٢ - طَالُفَتُهُ رَسَدَ
٢٢٢/٢ طَالُفَتُهُ أَمْرٌ نَحْوَهُ عَمْرٌ وَبَدَلٌ

عبد الله لا يشهد إلا على ما يقضي ، لك كضياء
هذه الشمس وأولاً رسول الله ﷺ بيده إلى
استمسي^(١)

وهذا يدل على أن الشهاده يجب أن يكون
مستنداً بقوى أسباب العلم وهي المشاهد
والعلم الجيبي

لكن الأمور المشهود بها قد تنطوي فيها
بعض في تحصيل العلم بها
فمنها ما شأنه أن يعينه الشاهد كالفضل ،
والسرعة ، والعصب ، والرضاع ،
والرعي ، وشرب الخمر

فلا يصح أن يشهد الشاهد بهذه الأمور
إلا بما ينعينه بصره

ومنها أمور لا يوضح الشاهد أن يشهد بها
إلا بالسماع والعدية ، وإليه ذهب الجمهور
في عقود النكاح ، والبيع ، والإجارة ،
والطلاق ، لأن الأصوات قد تشبه ،
ويكتفي المحابلة بها بالسمع إذا عرفت
المتماثلين عينا وتبين أنه كلامها^(٢)

ومنها ما يحصل علمه بها عن طريق سماع
الأخبار الشائعة المتواترة والمستقيمة ،

ولو كان لإشهاد أمر واجب لوجب مع
الرعي طريق المنازعة^(٣)

قال ابن عتيبة . (والرعي هو في ذلك
لأن ، كما في الدفاع فصعب شاق ، وأما
ما ذكره فربما يفصد التلحيز الاستلزام بترك
الإشهاد ، وقد يكون عادة في بعض البلاد ،
وقد يستحي من العالم والرجل الكبير المؤثر
فلا يشهد عنه ، فيلخص ذلك كله في
الاستئذان ، ويبنى الأمر بالإشهاد عند ما فيه
من المصلحة في الأغلب عالم يقع عدم يسمع
منه^(٤)

مستند علم الشاهد .

٣١ - الأصل في الشهادة أن تكون عن
مشاهدة ومعان ، لقوله تعالى ﴿وَالَا مِنْ
شَهِيدَ نَاخِيٍّ وَهِيَ يَعْلَمُونَ﴾^(٥)

وقوله تعالى حكاية عن أخوة يوسف
﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَانَا﴾^(٦)

فانحصر سبحانه وتعالى أن الشهادة تكون
بالعلم ، ولا تصح بخلاف الظن .

ويستدل لذلك بحديث ابن عباس -
رضي الله عنهما - قال ، ذكر عند رسول الله
ﷺ الرجل يشهد بشهادة ، فقال في يمين

(١) حديث تقدم لزمه في ٤

(٢) الفهرست ٢٧٤/٤ ، والبرهان ٢٠٠/٤ ط

١ العلم جرد

رواه الطائفة ٢٨٩/١٦ ، وكنز مع الدرر الكبير

٢٩، ١٢

(٣) تفسير القرطبي ٤٠٢/٢

(٤) المحرر موجز في تفسير الكتاب العزيز (طبعة المدعي)

٢٩٨/٢ ، وانظر تفسير القرطبي ٣/٣

(٥) سورة النور ٨١

(٦) سورة يوسف ٨١

أن يقول الشهادة - هذه بأدبته - ١ سبع
سماها ذلك من أجل البعدان، فغيره أن هذه
الأدلة - مثلاً - صدقة على بني ملان ، أي
لاست من الحسب بين العذراء، وغير التمدد في
المقول عنهم^{١١} - ويرى بعضهم أن عليهم
أن يقولوا : يا الله سمع من الشفاعة ،
لأنهم سماها قلنا من 'من العبد' ،
وهو رأي مرجح عندهم ، لأن حصر مصدر
سماهم في لثغات والعذراء يخرجها من
السماح ، أي التمل وهو موصي آخر^{١٢}

قال ابن برحونة : ولا يكون السماع بأن
يقولوا : سمعنا من 'أروام' بأعيانهم ،
ومسرحهم أو مسرحونهم ، أي - سمعنا -
شهادة سماع بل هي شهادة على شهادة ،
فخرج عن حد شهادة السماع^{١٣}

وظاهر الأدب الاكتفاء بقولهم : سمع
سماها غائب ،^{١٤} دون احتياج إلى صفة
من التندب وغيرهم ، حيث لأخبره بذكر

شبهة السابقة يكون مصدره سمع مستفيض
م يسمع في الاستماعه حد الأول ، ١٥٠٠ : ١٥٠٠
هي المقصود بكلام الغصاة - عند إصلاحيهم
خبريت عن شهادة السماع ، أو لشهادته
بالسماح ، لمود تدمع^{١٥} وفي التي فالق في
معيها ، وبك لم لا يصرح بشاهد فيه
باعتدال شهادته لسماع من غير مدعي تنحرج
- بذلك - شهادة - يئ - والقتل^{١٦} وقد انصروا
عن جواز لمنهدها أعضاء للضرورة ، لو الحاجة
في حالات خاصه استلقت في اختلاف
لذهب في تعدد مواضع حاجه ، ومسط
المورد التي تعمده إليها ، واشتات عدد
الدرسي أن أكثر مذاهب الإسلاميه تصالحها
في الأخذ بها هو المذهب المالكي^{١٧}

والخاص المالكي في تقرب منها أكثر من
غيرهم ، حيث من غير واحد منهم أن لظرف
شهادة السماع يسأل الجواب الثانية .

أول الصفة في توقي ٣

٣٢ - الواجع عند الذكوة لدى عليه المعون

(١) مصرة كلام ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، الشاذل و شوي على
المنحة ٣٦١

(٢) الخلف بشر الرضخ من ٢٥٥ ، لحظا لكتبة من
١٢٥٠ هـ - مواضع تفتيل مع السماع والكتيل

(٣) ١٢٦/١ ، ١٢٦/٢ - حوله الإكسل ٢ ٢٤٠ - فلولو
والشوي من المنحة ١٢٢/١

(٤) المصرون لمصراني ١ ٢٥٠ ، ٢٥١ (٥) الكتب المصرية ٥
١٠٦٠ هـ

(١) مصر ، الخلف ٢١٧/١ ، مواضع احتيل مع السماع
والإكسل ١٩١٠ ، ١٩١١ - مزه الإكسل ٢٠١/١

(٢) التاج والسرور على عهد بني عباس ١٢٦/١
(٣) المصرون سماع

(٤) مصر ، الخلف ٢١٧/١ ، شرح موطأ ابن عوف
للرضخ من ٢١٥

(٥) مصر ، الخلف ٢١٧/١ ٢٤٧/١

(٦) مصر ، الخلف ٢١٧/١ ، شرح موطأ ابن عوف
٢١٧/١ ٢٤٧/١

من فيه الأكمة فقد أحموا على صحة
شهادته الشاسع في السب والولادة
للصورية ، قال ابن تيمية ، من السب ،
فلا أحمه أحدا من أهل العلم مع منه ، ولو
مع ذلك لأحتجبت معرفة شهادته به ، إذ
لا سبيل إلى معرفته قطعا بحره ولا فكر
المشاهدة فيه ، ولو عثرت فتشده ناعرف
أحد ما ولا ثمة ولا أحدا من أقرانه ^(١)

واحتشوا في وراء ذلك طار احتجبت
وبعض أصحاب الشافعي ، يجوز -
بالإضافة إلى لسانين الأوبين - في شعبة
السب ، الكناح ، والملك المظنق ، والمزوق
ومصرعه ، ودوب ، والعتق والولادة
واسودابه ، والعرس ، معطين رأيه بأن هذه
الأنباء تعدل الشهادة عليها غالب
مشاهدتها لو مشاهدة السب ، ولو لم نقل
فيها الشهادة بالنساع لأدى ذلك إلى الخرج
والشعة ، وتعطيل الأحكام ، وصباح
الحقوقي ^(٢)

ويرى البعض الآخر من أصحاب
الشافعي أنها لا نقل في الموقف ، وثولا ،
والعتق والبروجية : لأن الشهادة تكفي فيها

الكسبه لأن رشد جند حكى فيها
أربعة أقوال نقل في كل شيء ، لا نقل في
شيء ، تكس في كل شيء ، ما هذا النسب ،
والعصاة والكنكح والموت ، إذ من شأنه أن
تسبب من استصاصة يحصل بها القفص لا
الطير ، وزابع لأقواله عكس السابق ، لا نقل
إلا في السب والقصاص ، والكنكح والموت ^(٣)

والثالثة : لأن شاس ، وليس احتجبت ،
ومحمود القمها ، فالحيا ، إب يجوز في مائل
معدودة ، أوصلها بعضهم إلى عشرين ،
وبعضهم بن ، حدى وعشرين ، وبعضهم
بن اثنتي عشرة ، وأنها أحدهم إلى
نعم وأرجح ^(٤)

منها الكناح ، وأعمل ، والولادة ،
والبرجماع ، والنسب ، ودوب ، والثولا
والحرية ، والأحاسر ، والصورة ، ونوبة
المضي وعزله ، زوشيد السبه ، والوصية ،
وفي الصدف ، والأحاسر إلى شاسع
أمرها ، وطال دمها ، وفي الإسلام وأزودة ،
والعدالة ، والتجريح ، والمثلث فمحاط ^(٥)

(١) حيد والشمس ١٥٣/١٠ ٢٤

(٢) اقتصر الناس من ١٠١ ٢

(٣) حمود القمها من حمود من ٢٠٤ دار فقه بيروت

٢٤ من ١٧٧ ٢ مصره الحكم ٢٢٩/١ ، الكافي

لأن حمود الم ٩٠٣/١٢ ٦ مواهب الحليل ٩٢٢

١٧٩ من محتاج إلى كليل ، سبب حمود ١٠١/١

١٠٥ - حمود الإنكيل ٢٢٦ ٢٢٣ حمود من

هـ السبيل طارعه من حمود من ١٢١ ١٢٧

(٤) القمها مع شرح الك ٢١/٢

(٥) القمها مع شرح الك ١٢/٢ ١٢٢

بالتقطع حيث أب شهادة عن عقد كسبه
مفرد^(١)

وقال أبو حنيفة لا يصح ولا في الزكاح
وأبوت والنسب ، ولا فصل في ملك المطلق ،
لأن الشهادته به لا تخرج من كونها شهادة
بما لا ، وهذا دام الأمر كدلت فهو شبه
بالشهر ، والشهر لا تقبل فيه شهادة تسامح ،
وإن صلح له منه ما على موافق التولية مثل
حكمه موتى ابن عباس^(٢)

شهادة التوسم

٣٨ - قال ابن فرحون التوسم مأخوذ من
الرسم وهو التأثير محبلة في جلد اللحم
بكون علامة يستدل بها ، قال ابن حبيب في
تأصيله قال في مطرف وابن الماجشون في
مواضع والرفاق عمر بأصابع تفرق والفتن
منع بينهم خصومة عند حاكم القرية أو
مدينة التي حلوا بها ، أو مروا بها ، وإن
مالكا جميع أصابعه فجازوا شهادة من شهد
معه بعضهم عن بعض ، من جملة ذلك
سمر ، ووجهه أنك توافقه وإن لم يعرف
بعدالة ولا سحطة إلا على التوسم لهم ما خبره
والعدالة وذلك ليوقع بينهم من التعاملات
في ذلك السمر خاصة من الإبلان

^(١) عن قصص السيرة

^(٢) يقع بعد أبي ١٦١٠ ، ١٦٧ ، وهو مع الفتح
٢١٠٩

والأكبرية والسورج ، ولا شربة ، كانوا من
أهل بلاد واحد ، أو من أهل بلدتين متى كان
المشهد عليه ، لشهوده من أهل فقره ، أو
الندبة التي احتضروا بها ، أو معروف من
غيرها إذ كان عمر جمع رايهم ذلك
السمر ، وكذا تجوز شهادة بعضهم لبعض
على كرمهم في كل ما عدوا به وبه وعليه في
ذلك السمر قال في أي مطرف وابن
الماجشون ، وإن أجرب شهادة التوسم
على وجه الاصطلاح مثل ما جرب شهاده
نساء وحدهن فيها لا يجزى الرجال ، ومثل
ما لجبرت شهادة نصيبك بيده في
الحراوات قال لا تقوم شهادة التوسم
في كل حق كان ثلثا في دعواهم قبل
سعرهم ، إلا بالمعزة والمعدلة

قال ابن الماجشون ولا يحكي الشهود
عليه من يبريح هؤلاء الشهود - لأهم إن
أخبروا عن التوسم فيس فيهم جرحة إلا أن
يسقرب حاكم فيهم غير حكمه شهادتهم
نسب قطع به ، أو جلد في شهر فثبت في
موسم ، فإن ظهر له أنه ملك للرب ،
ولا أسقطهم قال وهو شاهد شاهد
وأمراته ، أو عدله ، وتوسم فيهم أن هؤلاء
الذين قدم بالتوسم عبيد أو محظرون ،
فإن كان قبل الحكم ثبت في ذلك وإن
كان بعد الحكم به فلا يرد شيء من ذلك ولا

الشفعة ، فذهب جمهور الفقهاء إلى ، عدم جواز أخذ الأجر عليها ، لكن في أجرة الرقوب إلى موضع الأداء^(١) ، قال مغال في ولا يصار كاتب ولا شهيد في^(٢) .

ودع بعض الشافعية والخلافة إلى الحواشي ، وذلك لأن إيمان الإنسان عن عيانه عرض غير ، والشهادة عرض كتابية ، فلا يشتغل عن عرض الغير بمرص انكسارية ، فلا أخذ للرقيق جمع بين الأمرين ، ولأن الشهادة وهي م تنعين عليه يجوز أن يأخذ عنها أجرة كما يجوز على كسب مؤبقة^(٣)

تعديل الشهود

٤٠ - لا اختلاف بين الفقهاء في اشتراط العدالة في الشاهد ، ولا في عبارات العدالة فحقيقة الحاصرة بالقول والبركة ، ولكن اختلفوا في الاكتمال بالعدالة الظاهرة^(٤) وفي تعديل ذلك نظر مصطفى (تركبة)

تحقيق الشاهد البعري

٤١ - قال ابن القيم حكى عن ابن وصاح ، ومناصب الحياطة بفرصة ، وهو محمد بن بشر لأنه حنف شهادته في تركه بالله أن مات شهادته به

(١) المراجع المذكور ، رتبة القضاء ١ ، ٢٦ ، وحاشية الدسوقي ١٤١ ، بالشرح قصير ١ ٢٨٥

(٢) سورة القدر ٢٨٣

(٣) ملحق ١٩/١٢ ، والهدى ٢٦٨/٢

(٤) فقه ١٦٨/٣ ، مدح الفقه ١٢/٦ ، فقهي شدة

أن يشهد عدلان . أيها كانا عبيدين أو مسجونين قال : ولا يتقبل بعضهم عن بعض في سرقة ، ولا زنا ، ولا نصب ، ولا نكاح ، ولا مشاعة ، وإن أحررت في ذلك في السعر للضرورة

قال ابن القوس في أحكام القسرة ، وحكى ابن حبيب ذلك بعض شهادة النوسم عن مالك وأصحابه ، وهو خلاف ظاهره . ابن أنفسهم ، ورويته عن مالك أنه ، لم يميز شهادة العبراء دون أن تعرف عدلتهم

شهي

ثم قال ابن فرحون ويذكر اجمع بينهما أن الذي روى ابن القسمة في الغرابة حيث لا تكون ضرورة مثل شهادتهم في الحصر^(١)

أخذ الأجرة على الشهادة

٣٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز للشاهد أخذ الأجرة على أدائه الشهادة ، إذ ثبتت عليه^(٢) ، لأن إقامتها قوس ، قال مغال : في واقعة الشهادة لله في^(٣)

كما إذا لم تنعين عليه ، وكان محتاجا ، وكان أكله يستدعي ترك عمله وتحسين

(١) مبدع الحكام ٤٠٤

(٢) الإيضاح في معرفة التوزيع من خلاص ١٢/١٢ ، الشرع القديم ٤٠٤ ، القلي ٩/١٢ ، ادب القضاء ١٢٨ في

الفقه الشافعي ١١٢

(٣) سورة الطلاق ١

المقصود في التحمل والأداء ، لأد الحاحه
 يدعو إلى ذلك فلا يقبل الشهادة على لشهادته
 إلا بعد صدور شهود الأصل بمقتضى العرف
 وبشرط الشافعية وإحاطة دواعي بطلان
 شهود الأصل إلى حد صدور الحكم ، فبني
 الحكم على شهادة الأصوات بين الحكم وبني
 بالحكم على سماعها ، ولو بعد سماع شهادة
 المصروع ، لأنه قدر على الأصل فلا يجوز
 الحكم بالبراءة

وما يجير لناخذ أن يشهد على شيعته أن
يحافظ الموت بيمين الحق
هذا من وجه المصوم ، وإن كان آراء
النفهاء ماسة بما يجير من الشهادة على
الشهادة بما لا يجير

فقد ذهب ملكك ، وأبر نور ، وهو أحد
عزلي قشاعبي إلى أن الشهادة على الشهادة
حاضرة في سائر الأمم مالا أو عبودية^(٢١)

وحتى جمعية وأختانية إلى أنها جائرة في كل حق لا يسطر عليها ، فلا تقبل فيما يسمونه انشغاف كالخفود والتمسك

قالوا: نعم، والله! ولما سمعوا ذلك
وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم

١٩) تموز المكي ١٤٠٥ هـ ، شهر ، حنظل (حل) ماس
 جميع اصيل نباتات (٢٠٢/٢) ، رطوبت (٢٣٩٩)
 وادي (٢) ٩٦
 (٢٠) الحنظل (١٩٩٢) ، ١٣٠٠ م ، حنظل (٢٣٩٩)
 ماني ٢ ٨٧١ ، شهر المكي ١٤٠٥

حقه وهو بن وصاح أمه قال أرى نفساً
انساناً ان تغلب فاحكم اليهود
قال ابن القيم وهذا لسبب وقد
شرع الله سبحانه لمخالف الثمدين إذا كان
من غير أهل حنة على الرصبة في السفر وكذا
قال ابن عباس بخلاف المرأة د. شهدت في
ابراء وهو إحدى الروايتين عن أحمد

قال القاضي: لا يختلف الشاهد على أصحنا
إلا في موضعين وذكر هذين الموضعين، ثم
قال: فإن شيعنا (يعني ابن سبعة) هذان
الموضعان ليس لهما الكفاية وامرأة وحدها
بضرورة، فقيسه أن كل من ثبت شهادته
بضرورة استحلقت (الآن ليس المقصود) وإذا
كان المحكم أن يعزى للشهود إذا ارتاب من
ما رآه أن يحلهم إذا رتبهم.

الشهادة على النجدة :

٤٢ - قد لا ينصح اقتناء بقول الشهادة أن يتي الشهادة بنفسه ثم القضاء ، لسر ، أو مرض ، أو عذر من الأعذار ، يشهد على شهادته شاهدين تتوفر عليهما الصفات التي نزلها بالشهادة ، ويطلب مني تحفيها والإدلاء بها أمام القضاء . فيقوم مدعي الشهادة بنفسه ، في نقل تلك الشهادة من مجلس القضاء ، إلى

آهراق عكيب م ۱۲۵

٤٨ - وإذا من الشاهد الأصل أو ارتد ، أو
تسلت عنه عداوة لم يشهد عليه اسم
القاضي من قبول شهادة لفرع ، لسقوط
شهادة الأصل^(١) . ولو حدث الفسق أو الردة
بعد الشهادة وقبل الحكم امتنع الحكم

الاستعزاء في شهادة على الشهادة :

٤٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه بشرط الاستعزاء
في الشهادة عن الشهادة ، والاستعزاء هو
طلب الحفظ ، أي بأن يقول شاهد
الأصل لشاهد الفرع أشهد على شهادتي
واحظها ، فسفرح ولي سمعه بقول ذلك ، أو
يشهد على شهادته ولو لم يحضره بالاستعزاء ،
واستثنوا من ذلك ما إذا سمع شاهد الفرع
الأصل شهادة الشاهد الأصل أمام
القاضي ، فإنه يجوز له أن يشهد على شهادته
وإن لم يستعز

واسقط الشافعية وخالفه الجعالة إذا
سمع الفرع الأصل يذكر سب الحق بأن
يقوله أشهد أن فلان عن فلان قال ما
نعم صح أو كقرض أو غير ذلك

ورحب الحنفية والشافعية إلى أنه لا يصح
تحمل النسبة للشهادة على الشهادة ، لأن
شهادة الفرع تثبت الأصل لا ما شهد به ،
ولأن التمسك ليس بهال ولا المقصود منه
لحال ، وهو مما يطلع عليه الرجال فلم يصل
فيه شهادة النساء كالتمسك

ورحب المالكية إلى جواز شهادة النساء
عن شهادتهن غيرهن ، مما يجوز فيه
شهادتهن ، إن كان معهن رجل ، وصح من
ذلك الشهاب ، وعبد الملك مطبقا ، وأجاز
أصح نخل امرأتين عن امرأتين فيما ينفرد
به . قال ابن رشد . وقال ابن القاسم
لا يجوز في ذلك إلا رجل وامرأتين ، ولا
نفرتهن فيه النساء ، ولا يجوز شهادة النساء
عن شهادتهن رجل ، ولو كرر ألف ، إلا مع
رجل ، لأن لشهادته لا تثبت إلا برجل أو
رجل وامرأتين

ورحب الحنفية إلى صحة شهادة النساء
حيث يقبل في أصل فرع ، وفرع فرع ،
لأن المقصود إثبات ما يشهد به الأصول فدخل
فيه النساء ، فقبل رجلان على رجل واحد
وامرأتين ، وقبل رجل وامرأتان على مثلهم أو
رجلين أصليين أو فرعيين في المال وما يقصد
به ، وقبل امرأة على امرأة فيما غسل
فيه المرأة

١ - راجع المختار ١٢٨/٢ ، معي العلاج ١٥١/٢ -

١ - مختار ١٢٨/٢ ، معي العلاج ١٥١/٢ ، مع
مكتب المدينة - لبنان ، فخرج حتى الإزدي
٥٦١/٥٦

(١) فخر الميرزا ١٢٩/١١٦ ، الفناوي حجة ٢ ٤٢٦ ،
خزني للمصنف ١٢٥/٢٦ ، انتهى الشارح ١٢٥
عاش للمصنف ٢٩٥/٢٦ ، معي العلاج
٣٥١/٢ ، معي العلاج ١٥١/٢ ، فخرج حتى
الإزدي ٥٦١/٥٦

٤٦ - أجبر المالكية القضاء بشهادة الأسترعاء على بعض التصرفات التي يقوم بها الإنسان فاستطاع ، كالمخلاق والسوق والغربة ، والتزويج وبجر ذلك ، وصورتها أن يكتب المشرعي كتاباً سرّاً ، بأنه إنما يعمل هذا التصرف لأمر يحثه على نفسه ، أو ماله ، وأنه يرجع في عقد عند أمته عما يتحوزه ويشهد على ذلك شهرة الأسترعاء (١) وقد أورد صاحب تبصرة الحكام أمثلة لما يقوله المشرعي ، في رتبة الأسترعاء في نحو مئة شهادة الأسترعاء ، فقال مثلاً عن ابن المطار يصف مسترعى في الحبس (بعض القبح) بما ذكره من الرجوع التي تنزهها ويكتب في ذلك : أشهد فلان شهرة هذا الكتاب بشهادة أسترعاء ، واستعمله للشهادة . أنه من عقد في دأبه بموضع كذا تحسباً على ماله أو على أحد من الناس فإني بعمله لأمر يتوجه على نفسه ، أو على ماله المنكسر ، وللمسكة على نفسه ويرجع فيها عقد فيه عند أمته عما تحوز ، وأنه لم يرد بها عقده فيه وجه الغربة ، ولا وجه الحبس بل لما يتحساه وأنه غير ملزم لما يعتقد فيه من الحبس والشهد عنه يثبت في تاريخ كذا وكذا (٢) .

وذهب المختبة إلى عدم اشتراط ، لأن من سمع القرار غيره حل له الشهادة وإن لم يقل له شهد (٣)

٤٥ - وينبغي شاهد الفرع شهادته على المصفة التي تحملها من غير زيادة ولا نقص ، فإن سمعه يشهد بجزء مضاعف إلى سبب بوجع الحق ذكره ، وإن سمعه يشهد عند المحاكم ذكره ، وبأن أشهد شاهد الأصل على شهادته أو أسترعاء ، قال : أشهد أن فلاناً يشهد أن فلاناً على فلان كذا وأشهدني على شهادته وهكذا .

ولا يشترط أن يرفع شاهد الفرع بعدل شاهد الأصل ، ويقع القاضي بالبحث عن العدالة ، فإن علمه الفرع وهو أهل لتبصير جازر ذلك

وذهب محمد بن الحسن ، إلى أنه لا تقبل شهادة الفرع عالم بعدل شاهد الأصل ، وإن لم يعرف عدالته لم يقبل الشهادة عنه (٤)

وإن نكر شهود الأصل الشهادة لم يمين شهادة شهود الفرع ، لأن التحصيل لم يثبت ، لتمامه بين الخبرين (٥) .

(١) القضاة ٣٢٠/٢ ، ولطيف ٣٢٩/٢ ، ذكرها المحكم ٢٥٢/١

(٢) القضاة ١٣١/٢ ، وروى المحقق ٢٤٠/٤١ ويروى المحكم ٢٨٢/١ ، وصي المصالح ١٥٦/٢ ، وترج من الإيضاح ٥٩٠/٢

(٣) القضاة ١٣١/٢ ، للشافعي القضاة ١٥٦/٢ ، وصح من الإيضاح ٥٩٠/٢

(٤) مذهب المحكم ٢/٢
(٥) القضاة المصنف

ولا شريك ، وأعذر إلى أخيه وإلى أمته ،
فرض له بحقه وبالشفعة ^١

ما يجوز لأسترعاه فيه

٤٧ - قال ابن فرحون من المائكة عذر
الأسترعاء في الاستدعاء التي هي من ذلك
النطوع كالطلاق ، والنفقة ، والحب ، قال
اللائكة ، ولا يلزم أن يفسر شيء من ذلك ،
وإن لم يعلم الحب إلا بمصلحة ، بمنزل من
يشهد أني قد فلتت هلمني أطلق حوداً من أمر
أصوبت من حبه كذا ، أو حلف بصدق
وقال أئمة لمي إن حلفت ما خلت بلها حم
لأجر إنكروه وهو ذلك فهذا بيان ذكرناه معه
لا يشك ط فيه ، معروفة اليهود والسب
المذكور ، ولا يجوز لأسترعاه في البيع مثل
أن يسهل قبل مع له جمع في البيع وإن
بيعه لأم يوجه ، لأن أن لا خلاف ، ما نطوع
به ، والله أعلم بالصحة فيه ، وفي ذلك حتى
للمسح إلا أن يرد ، الشهادة الإكراه على
البيع أو الإحاديث يجوز لأسترعاه ، مع
قبل البيع ويضمن العمد شهادة من يعرف
الإحاديث والمواعظ التي ذكره ^١

الرجوع عن الشهادة

٤٨ - ذهب المصنف إلى أن الشاهد إن

وما ذكره نص أنه إذا حلف من هو ظاهر
الشخص مع من سألته ما كلفه ، يعطون
فيه ، وأشهد شهود الأسترعاء سرا ، أي إنما
أفعله خوفاً منه وهو ممن يجب عذونه

وبه يذهب المختار في نفسه لعذر كالحج
فذلك على ذلك فهو كالحج مسروق إليه

إذا لم يفسد أو من محاب شره عرفه بخفة
بإزاء دار رجل وخرج بها يدينه من عن ماني
داره على وجه الاستدعاء عذونه ، ما شاء ،
فيشهد الرجل بـ ، سكوت عنه بخوفه منه على
نفسه أن يفسد أو يخطبه ، وأنه عذر يصر
سلك وأنه قسم على بعتة متى مكنته ،
وتشهد أئمة بغيرهم وأن يحدث ذلك من
يبنى سره ، ويقعه ذلك متى قام يطلب
حلف

وفي أحكامه من سهل ، ومن له درية
وسر أخيه فباع أخيه جميعاً من يعلم
أشركها بها ، أو ساطب ، وقدره ، وما في
سرره إذا نقله في ذلك ، سرعى أن سكوت
عن الكلام في بعتة ، في شفعة في بعت
أخيه ، بـ بونه ، من محافل مشيرة عليه ،
وإحمره به ، ولا غير ذلك فذلك من
أمكنه ، فإذا ذهبت لأخيه ، وإمام من قومه
هذه الوثيقة أنتصت ، وثقت بذلك ،

١ - صدر سيرة

١٦٤ هـ ، معكم به - مع المل الشافعي ٣٣١ هـ

الكلية سيرة الكبرى

١٦٤ هـ ، معكم به

صادق ، ويحتمل أن يكون كاذب ، وقد
اذن الحكم والاستعفاء بأحد الإختصاص ،
فلا يفتى برجوع عتصم^(١) ، وعلى
الشاهدين أن يصمما ما اتفقا به^(٢)
فإن كان ما شهد به يوجب القتل ، أو
الحد ، أو لفصا ص نظر ، فإن لا يصدق
ليتمس بهادته وجب عليها القود عند
الشامعية والحنابلة وبعض المالكية ، وبه قال
أبو أبي ليلى والأوزاعي وأبو عبيد وابن
شبرمة^(٣)

له روي فيشعبي أن رجلا شهد ضد
ع - أصي الله به - على رجل أنه حرق
قطعه ، ثم أتاه برجل آخر فقال : أنا
أحطأنا بالأول ، وهذا السارق ، فأقبل
شهادتهما على الآخر - وهما بما فيه يد
الأول ، وقال : لو أنهم أنكرا لصدق
لمعنيك^(٤)

ولأن الجلق في قتله بغير حق ، فإرهم

رجعا عن شهادتهما ، فلا يجلو رجوعهما أن
يكون قبل قضاء القاضي أو بعده ، فإن رجعا
عن شهادتهما قبل الحكم سقط شهادتهما ،
لأن الحق سمي بيمين القضاة ، والقاضي لا
يضيء بكلام منقضى ، ولا يهلك عليه ،
لأنها لم تنلف شيئا على ادعيه ، ولا على
منعى عليه

٤٩ - وإن رجعا بعد الحكم وقبل التعبد
وإن كان في حد أو قصاص لم يجر الاستعفاء
والتمتية ، لأن هذه الحقوق سقطت بالشبهة ،
والرجوع شبهة ظاهرة ، فله يجر الاستعفاء ،
لقيام الشبهة^(٥)

وإن كان ما لا يؤخذ ، سوى المال لأن
القضاء قد تم - وليس هذا عما يسقط
الشبهة حتى ينقروا الرجوع ، فلا يتمس
حكمهم - ومن الشهود صلب ما أنقصه
شهادتهم لإسراهم عن أنفسهم مسب
النسبة ، ولا يرجعون على المحكوم له^(٦)

٥٠ - أما إن رجع الشهود بعد تعبد الحكم
فإنه لا ينقض حكمهم ، ولا يجب على الشهود
له رد ما أنقصه ، لأنه يحصل أن يكونوا

(١) الفهرست ٣٩٦ ، صحيح البخاري ٢٥٨٤ ، وأبو
٢٩٧/١٢ ، ومذهب ٢٢١/٢

(٢) المذهب ٣٤٩ ، وصي المحتاج ٢٥٩/١ ، أصاب
١٢٥/٥ - والناظر أصاب ٣٥٦/٣ ، شرح الكبير
١٢٢/١٠ ، حربي ٢٥/١٣ ، شرح ج ٢٥٨
٢٤٢/٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

(١) المذهب ٢٢١/٢ ، المع ٢٨٢/٢
(٢) مذهب ١٢٦/٢
(٣) جليل الشافعي ٢٠٧/١ ، مذهب ٢٢١ - ٢٢٢ ، هني
١٢٦/١٢ ، الشرح الكبير ١٢٦/١٢

(٤) حبر الشافعي في جهن سواد على ربه الإمام
المصنف (٢٨٨) ٢٢١/٢ ، والشافعي ، والشافعي
الطحاوي ٢٢١ ، ومحمد بن الحسن في كتاب الرجوع عن
الشهادة والفساد ١٢٦/١٢ ، والشافعي (٢٨٨) الشافعي
٢٢١/٢

ان احلفوا ، فقال بعضهم . نعم ان
كتب ، وقال بعضهم . خطا كنت ، ورجب
عن المغيرة يمدد الجميع القود ، وعلى المغيرة
بحلف الجميع قطعه من الدين اسمه ^(١)
رجوع بعض الشهود .

٥١ - ذهب جيس بن عطاء ^(٢) إلى أنه إذا
رجع أحد الشاهدين بعد حكم وعده
استيفائه في شهادة صاحبا شهادته صحت
هذه الحد لي نصف الدين ، وضرورة لم يرضى
لا من رجوع

وبو رجوع واحد من أصل أربعة شهود في
شهادة تصديق شاهدان أيضا ، فلا شيء
عليه بقاء مضاف بشهادة ثاني
وكذا لو رجع ثلث من أصل
عليه ، لقاء النصاب

وبو رجوع ثلاث منهم عليهم نصف المال ،
لأنه شاهد واحد ، وهو شرط لشهادة
فيحملون شرط المال
ولو رجع امرئة وكاثر أصحاب رجوع
وغيره ، عوصت الراحمه يرجع المال

المرد كما لو كرهه على قتله ^(٣)
ونهب لحية ، وجمهور المالكية إلى أنه
لا فرق عليهم ، لأنها لم يباشرا الإثبات ،
فأشبهها حلف بشر ، وناسب المسكين ، إذا
سب بها شيء ، وعليهم الدية ^(٤)

وبو قد الشهود سبنا ، لو حلفوا
صحت عليهم الدية في أموالهم تخفف مؤنة ،
ولا تحمل العاقبة عنها شيء ، لأن العاقلة
لا تحمل الاسترلاب

وان قالوا نعموا الشهود ، ولم يعلم أنه
يقتل وهم يحملون قتله وحبسهم دية
مغلطة ، لما فيه من الممد ، وسجله ما فيه
من الخطأ

مرد قالوا . أحطوا ، وصحت دية مجمعة ،
لأنه خطأ ولا تحمله ، عاقبته لأنها وحيث
معارفهم

فإن اتصفوا هل ان بعضهم نعموا
وبعضهم أحطوا وحبس عن المخطيء بسطة
من الدين نعموا ، وشغل نعموا بسطة من
دينه الممد ، ولا يجب عليهم بقود أشركه
بعضهم

١ ٥٠ ١٠٠

١ - راجع المسائل ٩ ٧١ ٥٣ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣
٢ - المدون المجلد ٣٠٠ ٥٢٠ راجع المسائل
٣ - المدون المجلد ٣٠٠ ٥٢٠ راجع المسائل
٤ - من راجع المدون المجلد ٣٠٠ ٥٢٠ راجع المسائل

المجلد ١ ٣٠

١ - راجع المدون المجلد ٣٠٠ ٥٢٠ راجع المسائل
٢ - راجع المدون المجلد ٣٠٠ ٥٢٠ راجع المسائل
٣ - راجع المدون المجلد ٣٠٠ ٥٢٠ راجع المسائل
٤ - راجع المدون المجلد ٣٠٠ ٥٢٠ راجع المسائل

الاعتلاف في الشهادة

٥٢ - الشهادة إذا وافقت الذموى قبلت ، وإن سالتها لم تقبل ، لأن نقل الذموى في حقوق العباد شرط قبول قضيته ، وقد وجدت في بوافقها وانعدمت فيها مخالفا .

ويصح اتفاق الشاهدين فيما بينهما لتكمل الشهادة

لأن شهد أحدهما أنه عصب دهنلا ، وشهد الآخر أنه عصب ثوبه ، فلا تكمل الشهادة على واحد من هذين^(١)

٥٣ - ويصح اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة

وهذه صحاح أبو يوسف وعبد بن أبي الاتفاق في المس هو المعبر^(٢)

فإن شهد أحد الشاهدين مائة وألآخر بأربع لم تقبل إلهاده عنه ، لأنها اختلاف لفظ ، وذلك يدل على اختلاف معنى ، لأنه يستغل باللفظ ، وهذا لأن اللفظ لا يعبر به عن الأعمى ، بل هما جلتان مبيتان نحصل على كل واحد منهما شاهد واحد ، بغير كفا إذا اختلفت حسن المال^(٣)

ولو شهد عشر نسوة ورجل واحد ، فراجع لها من فلا شيء ، عليها لقاء مصاب الشهادة

ولو رجع ثلث من غرض ربع المال ، وهكذا

وجوب الاحتاط إن أتى كل موضع وجب الحصان فيه على الشهود بالرجوع وجب أن يوزع بينهم على عددهم قلوا أو كثروا

فإن لإمام أحمد في رواية إسحاق بن منصور هـ - إنه إذا شهد شاهدة ثم رجع وقد أئلف مالا فإنه صافى بعد ما كانوا في الشهادة ، فإن كانوا اثنين فعليه النصف ، وإن كانوا ثلاثة فعليه الثلث ، وعلى من لو كانوا عشرة فعليه العشر ، وسواء رجع وحده أو رجعا جميعا ، وسواء رجع الواحد عن الغير الكافي في الشهادة أو من ليس بركن ، فهو شهد أربعة بالتقصاص ، فراجع واحد منهم ، وقال عملنا إلى قوله ، فصبه القصاص ، وإن قال الاعتلاف فعليه ربع الدية ، وإن رجع الثاني عليها القصاص ، لو صرف الدية

وإن شهد منه يائزى على محض جرم يشهدتهم ثم رجع واحد صعبه القصاص أو سلس الدية ، وإن رجع الثاني صعبها القصاص أو ثلث الدية^(٤)

(١) نسي ١٢٤٨/١٢ ، شرح الكفر ١٢/١٢٠

(٢) إقني ٦٢/١٣١

(٣) لمجلة ١٢/١٣٠ - تفسير الخصائص ٢١٩/٢ ، الفتوى

المجلة ٣١/٣

(٤) لمجلة ١٣/٢

خارجي ، يوجدونها عند غيرها ، يطبق
عليهما وصف (المدعي) فسمع بهما ،
ويحكم للأسبق ، لأن الأسبق يشب ملكية في
وقت لا يهازله فيه أحد

ودهب المالكة إلى أنه إن تعدد ترجيح
إحدى البيّنات بوجه من المرجحات ، وإحال
إن الشكّاع به في يد مبرها ، سقطا ،
لتعارضهما ، وبني الشكّاع فيه يرد حادو ،
ولي ذلك صور متعددة^(١)

ودهب الشافعية إلى أنه إذا ادعى كل
مهما جنا دعي في يد ثالث ، وهو مكرّم
يسميا لأحدهما ، وأدام كل منهما بيته ،
وكانا مدعيي الشرايع أو متعضي ، أو
إحدهما مغلطة والأخرى مزبحة سقطت
البيّنات ، لأنهم موحيهما ولا مرجح ،
ويحكم صاحب اليد لكن منها يرب

ولي قول نستعمل البيّنات ، ونزع العين
عن هي في يده ، وعمل هذا بقسم بين
المدعيين عاصفة في فور ، ولي قول آخر
أنزع عنها ، ويرجع من خرجت لزمته .

ولي قول ثالث ، توقف حتى يبي الأمر أو
بسطهما على شيء^(٢) .

ودهب الشافعية إلى أنه إن أنكر ثالث

في جانب المدعي ، وهو الذي يدعي مالي يد
غيره ، وهو الشكّاع ، فقبل بيته ورد بيته
اليد ، ولأن أكثر إباناً ، لأنها ثبتت لذلك
لتعرج ، وبيته ذي اليد لا تشبه ، لأن الملك
ثابت له باليد ، وإذا كانت أكثر إثباتا كانت
أقوى

ودهب المالكة^(٣) والشافعية^(٤) إلى
ترجيح بيته ذي اليد ، لأن المشتبه
متعلقان ، فتبنى اليد دليلا على الملك
ودليلهم على ذلك ما روي أن النبي ﷺ
احتصم إليه رجلان في دابة أو سر ، فأقام
كل واحد منهما الجية بأها له سحها ، ففضى
بها رسول الله ﷺ لذي هي في يده^(٥)

٥٧ - ب - فما إذا كان الشيء في يد غيرهما ،
فقد ذهب الحنفية^(٦) إلى أنه ينظر : إن
م يؤرخ وقتا قضى بالشيء بينهما تصدّين
لأصولهم في السب ، وكذا ، إذا أوتيا وقت
بعينه . وإذا أرخت أحدهما تاريخا أسبق من
الشمسية فالأسبق أولى ، لأنهما يستبران

(١) تقرير المحكم ٢٩١٦ ، ٢ ، مخرج محمد ٣٠٧/١ ،
وهو ١٢/٢٦٥

(٢) الهدى ٢٣٦٢٧ ، مختصر الخليل ٢٦١/٢

(٣) حبيب ، ان النبي ﷺ احتصم إليه رجلان في دابة .

مخرج

المخرج المذكور (١) ٩٩ - ط - در المناس من

حديث جابر ، وصحيف إسماعيل بن جابر في الشخص

(٢) ١٠٠/٢ - ط - حركة المطبعة للقب

(٣) الاختيار ١١٥/٢

(١) مخرج محمد ٣٠٩/١

(٢) مخرج المخرج ١ ، ١٥١

ولاحظي : النصوص بالوقف ، إذ لا معنى له ،
وفي فقرته وجهاً
يذهب لخالفة من أن للتأخير إن كان
لكل من بينه وسائر المتكاتف من كل وجه
بالمصيرت وقد قطع ، لأن كلا منها تعني
مستبته الأخرى ، فلا يمكن العمر بها ، ولا
بإحداهما فثبت انقطاع ، وفيه خبر المستوعان
كمن لا يهتبه له ، فيمنع انكاف ، ويصعد من
اليد بها .

وذهب بعض المالكة إلى ترجيح إحداهما
بريادة المدانة في باب الأصلية لا الترتيب، وفي
رأي بعضهم ترجيح بريادة العدد، وبأن الأول
أكثر قوة، بحيث تكون الكلمة
يسهل بها فهم عن الكتب

۵۹۔ وہاں کشتہ آبی میں مفید سمجھا :
دوہٹ باکی یادکر ملک سے طریقہ لایا
مثلاً لڑکی سے طریقہ انشراحہ اور الشرج
سے لایا۔ بعضی نے لایا۔ بعضی نے لایا
کاتب احفاما امین ، بعضی نے
الاسیر

اما اِدِ كَانْ خَلَوِجِيں، يَارْ كَاں نَشِيءِ عَدِ
عِيْرِيْہَا فِقْمِ الشِّيءِ يَنْهِيْہَا، اَوْ يَقْصِيْہَا
لِلْاَسِيْسِ اِذَا ذَكَرْہَا تَرْكِي

وفي الشراء إذ يعني كل واحد منهم

وعسى الدعي ، فقال ليست هي ولا لأحد من أقرع بني الدعي ، وإنما كان لأحد بني حكيم بها ، وإن كنت لأكمل من الدعي بيتة ، فاحصنا ثلوثيها في علمي ، فمطالعان بدم إمكان العمل (أحمد)

٥٨ - ج - أما إذا كان الشيء في يدها مما :
فقد ذهب الخلقه^١ إلى التصي

فإن لم تؤخر تاريخها ، وكذا إذا أرختها تاريخاً
معيناً وكان تاريخها سنة ، ففي كل واحد واحد
مهما كان صنف الذي في يد الآخر ، لأن كل
واحد بالسنة فذا الصنف يخرج فهو طبع
والسنة تسمى .

وإن أُرست إسطمبا دون الأجرى فخطي
ببها بعض عند أبي حنيفة وعمد ولا غيره
بالنسخ للاحتيال . وعند أبي يوسف هو
لصاحب التلويح .

وذهب الشافعي^(٤) إلى بقاء الميراث
للميتة كما كانت على الصحيح ، وهو تساقط
الميراث ، إذ ليس أحد من الورثة جاهل
بالآخر ، ولعلّ يحمل عليها على قول القسمة ،

(٦) رقم مستودع: (١٤٦٨٣) ٤٦٦ ٥٧٦

١٩٨٢، والأحد ١٩٨٢

(٢١) انظر مصادر السابقة. راجع باب الفجج ٢٢٩/٤.

ويعمل المتابع على كلاً من:

١٤١٢ هـ قمر منتهی ١٢١٢ ت ٢٢١٢

يحاء في عهد الأحكام العرفية ما يلي
 ا - إذا ادعى أحد الشخصين الملك
 بالاستقلال وادعى الآخر الملك بالاشتراك في
 مال ، والحال أن كلا منهما مقصود أي حر
 به فينة الاستقلال أولى

ب - ترجح بينة التملك على بينة
 العارية .

ج - ترجح بينة البيع عن بينة القية
 وانرض والإجارة وترجح بينة الإجارة على بينة
 الرهن

د - ترجح بينة الصحة عن بينة مرض
 الملب

هـ - ترجح بينة العقل عن بينة الجنون لو
 التمت .

و - ترجح بينة المحض على بينة
 القدم^(١) .

كثرة العدد وقوة عدالة الشاهد

٦٠ - أي أقام كل واحد من المتداعين بينة
 عن ما ادعاه ولم يكن بين البينين من
 المرجحات سوى كثرة احدهما على الأخرى
 بأن كانت الأولى عشرة شهود وكانت الثانية
 شاهدين فقط ، أو ترجحت إحداهما بزيادة
 العدالة على كانت أظهرهما ، وأولم يخرج من
 الأخرى

الشراء من صاحبه ولا تبيع لها ، وكل إن
 أربعا وارتفعها سواء ، نارضنا وسقطنا ،
 وبترك الشيء للذي في يده^(٢)

لما إذا كان أحدهما أسبق فإنه يلبس
 به ، وإذا ادعيا الشراء من شخص آخر
 يلبس لها بالشيء نصفين

وفي التنازع : بأن يذكر أن عهد الباع
 تمت عند ، أي ولد في ملكه ، فيكون
 صاحب اليد أولى إذا لم يزد ، لو أرى رقا
 واحدا ، لأن التنازع لا يكرر

لما روي أن رجلي احتسب في باقة ، فدل
 كل واحد منهما ، فتحت هذه الباقة عدي
 وأقام بينة لقوى رسول الله ﷺ للذي هو في
 يده^(٣) .

لما ما يكرر سبه ، كسبه ، ولسج ،
 والصنع ، والعرض ، فيه الخراج لو

لما إذا ذكر أحدهما الملك والأخر التنازع ،
 بينة التنازع أولى لأنها ثبت لولية الملك
 لصاحبه .

(١) تبهر أحكام ٢٠٩/١

(٢) حديث أبو يعين الحمصي في كتابه روى قدريني من
 حديث جابر بن عبد الله الحمصي ٢٠٩/١ الحديث ٢١
 والحقني (سر الكسبي ٢٠٩/١) . وأما قدر
 فيخطر به السحر ١٢٨/٢ - ١١٠ - ونظرة الأحكام
 العرفية المدة ١٧٦٨ ج١ بعدد ، والشرح للصبر
 ٢٠٥/٢ ، ٢٠١ ، والشرح بنية للحجاج ٣٩٠ ،
 وصحاح (المرص ٤) ٩ ، والسي ٢٥٢/٢

(٣) انظر مجلة الإبراهيم ١٤٠٠ والجلد ١٧٥٠ (والمعجم)

شهادة الأبدان

٦٠ - الأبدان هي المتصرفون ، ولصاحبهم من حيثهم ، لأن الشهادة تشهد في ذلك متصرفين ، واحد هنا وآخر في موضع آخر ، وواحد اليوم وواحد عد ، وواحد على معنى ، وواحد على معنى آخر

قال للفتية الذين يعرفون بلك أحكام هذه الشهادة تجوز شهادة الأبدان في الكساح ، وهي أن لا يجمع الشهود على شهادة الولي والزوج ، بل نسألهما وعرفوا ، وقال كل واحد لصاحبه - وأشهد من نصبت هكذا فسروا منه على المتزوج من المذهب ، أن الشهادة ليست له طالي صحة العبد

تتم عندهم شهادة ستة شهود منهم اثنين على الولي ، واثنين على الزوج ، واثنين على الزوجة ، ثم كتمت في ذلك الأمر ثم بأربعة منهم شاهدين على الزوج وشاهدان على الولي

وأما إن تشهد كل واحد منهم بالشهود الذين تشهدهم صاحبه مرة بعد مرة فليست شهادة أبدان

قال ابن الصدي شهادة الأبدان لا تعمل شئ ، إذا شهد كل واحد منهم مع غيره مع شاهدين به صاحبه ، وإن كان معنى جميع

أهل ترجيح أحدهما على الأخرى ؟

ذهب بعض الفقهاء من المالكية ، إلى برهانه لعدد وقته العادلة

وذهب الحنفية^(١) والحدادة ، وهو المذهب عند الشافعية^(٢) ، ويقول جمهور المالكية^(٣) ، إلى أنه لا يطلب حكم بالينة الزائدة في العدد ، العادلة وإنهما سواء ، لأن الله تعالى من على عدد لشهادة شؤنه ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾^(٤)

وعونه ﴿ وأشهد ذوى عدل منكم ﴾^(٥)

فجمع الضر من الاجتهاد في البررة وانحصار ، وأنه لما جاز الاتصال بين الشاهدين مع وجود من هو أكثر ، دعى ليول أدل مع من هو عدل ، وإن على أنه لا تأثير لبررته لعدد وقته العادلة^(٦)

١ - ملحق جانب المدعي ٢٢٤ بضمير المدعي ٢٢٤/١

٢ - للشافعية ١٧٣/٢ ، راجع في ذلك (البررة جمع البررة) ١٧٣/٢ ، المدعي المدعي ١٤٠/٢ ، والمدعي ١٧٣/٢

٣ - ملحق في ٢٢٤/٢ ، الإبر ٢٢٤/٢ ، ١٥٢ ، شهادات من الخصم للشافعية المدعي ١٠٠/٢ - ١٠٠/٢

٤ - ملحق في ٢٢٤/٢ ، ملحق في ٢٢٤/٢ ، ١٥٢

٥ - سورة البقرة ٢٨٢

٦ - سورة البقرة ٢٨٢

باعتباراً من 'فصول الرسوم' المذكورة
الخاصة بين عهد بهجته الشمس،^(٦٤)
وسلموه، يفلل القعدة في حكم شهادة الزور
موا، عظام الأهمية في حقهم حيث فيها
تعلق بشهادة الزور^(٦٥)

ورد تحت شاهد الزور ومضت على ذلك
منه ظهرت فيها بوب، وسير حده
وعداك، قبلت شهادته عند احتياله^(٦٦)،
قد أبو حبيقة^(٦٧) والسامعي^(٦٨)

وقال ماذك^(٦٩) لأعجل شهادته أنه،
لأن دلت لأبوي من
شهادة حلبة

٦٤ = بقصد بها أن يؤذي الشاهد شهادة
تحدثها انتهاء لأجل طلب ولا يتعد
دعوى

ومضى (حصة) أي احساناً لوجه الله
تعالى

ولا عسى ولا عسر، شصرت لتعسر
لغصه وهو الأرجح

وكان شرح شهره ولا يصره^(٧٠)
وقال أبو يوسف وعبد، موجه صرا
وبخيه^(٧١)

بعد الثانية للإمام أن يعر شاهد
الزور، لضرب أو اغتصب أو الزجر، وإن
رأى أن يشهر أمره ومن^(٧٢) لا يروي عن عمر
وهي تـ عنه أنه ضرب شاهد الزور أو يـ
سوء وسبح وجهه^(٧٣) أي سوء

ولأن عده كبيراً بعدت صراف،
العداد، وبس فيها حد مقرر فيجوز
ودع للثنية^(٧٤) والمخاطبة^(٧٥)، في عريه
وسره وإن يظال^(٧٦) في 'الجالس'.

وعلى كل حال إذا ثبت زوراً وثبت
شهادته، وثبت الدس على حقيقته

وسين أن الحكم الفني على شهادته كان

المر ذكره في العهد 'قضاء' ٢١٩/٢ - ٢٢٠، البسيط
١٦٥١٦

١ شذو ١٢٢/٢ فتح القدير ٢٢٤٤
٢١ لهر ٣٣٠/٢

٢٢ لوه، لا يروي عن عمر، سرمد شهادته
سيفي أي الس حصر ١٢٦/٢ سدد، من
مخجود، عمر

٢٣ الجبه تكرر ٢٢٢، جهر الحذر ٣١٦
٢٤ 'أي' لوه ١٧٨، الإصناف في حدك واسع من
ملازم ٢١٦، الذي ١٥٣/٢، ثمن الكا

٢٥ ٣٦١٢

١ شرح الكبير ١٢٤/٢
٢ حديث، لا يروي عن عمر، سدد، من
٣ لوه، لا يروي عن عمر، سرمد شهادته
٤ سيفي أي الس حصر ١٢٦/٢ سدد، من
٥ مخجود، عمر
٦ الجبه تكرر ٢٢٢، جهر الحذر ٣١٦
٧ 'أي' لوه ١٧٨، الإصناف في حدك واسع من
٨ ملازم ٢١٦، الذي ١٥٣/٢، ثمن الكا
٩ ٣٦١٢

وقيل شهادة الحية في كل ما مضى
 حذر الله تعالى ، كالزنى ، والشرب والسرقة ،
 وقطع الطريق ، والزكاة ، والكفاية ،
 والطلاق ، والامتناع ، والوفاء على
 المعفاء وعامة المسلمين وغير ذلك من الأمور
 العامة ، (انظر حـ) .

شهادة الزور

التعريف :

١ - شهادة الزور : مركب إنشائي يتكون من
 كلمتين هما الشهادة ، والزور
 أما الشهادة في اللغة ، فمن معانيها :
 البيان ، والإظهار ، والحضور ، واستخدام
 الشاهدة إما بالبصر أو بالبصرة
 وأما الزور فهو الكذب والباطل ، وقيل :
 هو شهادة الباطل ، يقال : رجل زور وفهم
 زور ، أي عمى بكذب^(١) .

وشهادة الزور عند الفقهاء ، هي الشهادة
 بالكذب ليتوصل بها إلى الباطل من إتيان
 نفس ، أو أحد على ، أو تحصيل حرام أو
 تحريم حلال^(٢) .

الحكم التكليفي :

٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن شهادة الزور

شهادة الاسترعاء

اسطر ، اسرعاء



(١) القاموس في غرب الفصحى - إصدار المصنف ، وفتاوى
 المصنف ، والمصنف في الفقه المالكي ، ج ١ ، ص ١٠٠

(٢) حاشية المصنف على الفقه المالكي ، ج ١ ، ص ٣٦٠/٢ ط دار
 الفکر ، بيروت ، والثقة بهامش فتح القدير ٢٢٦/٣
 ط بيروت ، وسواءه الجليل ١٢٢/١ ط دار الفکر
 بيروت ، وفتح القدير ١٠٢/١ ط دار الفکر ، بيروت ،
 والقرطبي ١٢/٥٥ ط دار الكتب سنة ١٩٦٤ .

لمنى ثبت عند القاضي أو الحاكم من رجل أنه شهد بوزر عمداً عريه بالنفاق المفسد ، مع احسانهم في كفيه التمرير ^(١) ، وصيغته رأه العشاء فيها جم تثبت شهادة الزور ؟

٣ - نهب جمهور العلماء إلى أن شهادة الزور لا تثبت إلا بالاحراز ، لأنه لا يمكن تهمة الكذب في الزور على نفسه ، أو بالمشهد به يقطع بكذبه بالمشهد عن رجل يعنى في الدم في وقت ، ومعهم أن الشهادة عنه في ذلك الوقت في العراق ، أو بشهد من رجل وهو حي ، أو أن هذه البيهجة في رد مد ثلاثة عوام ومنها أن من ذلك ، أو شهد عن رجل أنه فعل شيئاً في وقت وقد مات قبل ذلك ، أو لم يولد إلا بعده وأثناء مدى يفسد بكذبه ويعلم تهمته لشكك .

من كثر الكفاير وأنه محرم شرعاً ، قد نبه الله على عياي كذبه مع يبه عن الأمان تعالى الله تعالى ، في احتساب المرجح من الأمان واحتساباً قول الزور ^(٢) ، وقد روي عن حريم من غلبت الأسدى . أن النبي ﷺ صلى صلاة المصباح علي بصرف قام قائماً ، فقال : عدلت شهادة الزور الإشراف بالله (ثلاث مرات) ثم تلا هذه الآية : ﴿ واحتسبوا لول الزور حنتاه لله غير مشتركين به ﴾ ^(٣)

وروي أنكره - رضي الله عنه - عن لسي ﷺ أنه قال : « ألا أنبئكم ما كثر الكفاير ؟ قال بلى يا رسول الله ، هل ثلاثاً (الإشراف بالله وهو موافق الموالدين - وكان منك - فقال ألا يقول الزور ، وشهادة الزور ، ألا يقول سرور ، وشهادة لزرور حياؤك يقولها حتى قلت لا بكت » ^(٤)

وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال : « من تزول فلما شاهد الزور حتى يوجب الله له النار » ^(٥) .

١ - أخرجه ابن ماجه ٢٥٦/١٦ - هـ (عليه) - وقال أبو بصير : « نسخة صحيفه كذا في مصباح » ٢٥٦/٢٨ - ط دار الحديث .

٢ - الفقه يفسر مع الخدم ٤٤/٦ ط بيروت ، (السوق للرحمن ١٤٥/١٦ ط دار الحديث حرمه - وسد الخ المصالح ٢٤٥/٢٦ ط دار الفقهات المصري واحكام الشريعة للمصالح ٤١/٢٢ - كبير المحققين ٢٢٣ ط دار الفقه بيروت ، والشرح المصنف ٤٤/٢ ط دار مكتبة مصر ، والمفاتيح ٥٥/١٦ ط الكتبة ، وروضة الفقهاء ١٤٥/١٦ ط المكتبة الإسلامية ، والمصنف ٢٢٤/٢٢ ط دار الحديث بيروت ، والمفاتيح ٢٢٤/٢٢ ط عيسى الحلبي ، والمفاتيح ٢٢٤/٢٢ ط دار الحديث ، والمفاتيح ٢٢٤/٢٢ ط دار الحديث .

٣ - سورة الحج ٢١ - ٢٢ .
٤ - حديث : « عدلت شهادة الزور الإشراف بالله » أخرجه ابن ماجه ٢٥٦/١٦ - هـ (عليه) وأعله من غير في المصنف ٢٤٥/٢٦ - ط دار الفقهات المصرية .
٥ - حديث : « ألا أنبئكم ما كثر الكفاير » أخرجه ابن ماجه ٢٥٦/١٦ - هـ (عليه) .
٦ - حديث : « من تزول فلما شاهد الزور حتى يوجب الله له النار » أخرجه ابن ماجه ٢٥٦/١٦ - هـ (عليه) .

شاهد الزور ممن هذه العقوبة هي التعزير
وقد اُخذت العقوبة في عقوبة شاهد الزور
من حيث مصللات هذه العقوبة لا من
حيث عند عقاب شاهد الزور بالمرور ، إذ
ثم لا خلاف عند الفقهاء في تعزيره إذا ثبت
عند الحاكم من رجل أنه شهد برور عمد
معه وجوه وشهود ، روي ذلك عن عمر -
رضي الله عنه - روي فأن شريح وسالم بن
عبد الله وأبو يعقوب روى أن أبي ليلى واحتفظوا
في كيهب التعزير ، فقال الشافعية والخنفرة
، بعض المالكية : نأذي شاهد الزور ممن
إلى رأي الحاكم به روى تعزيره ، قال حنابلة ،
وإن رأى أن يحسمه ، أو كشف رأسه وأهله
وبويحه مع ذلك ، إلا يريد في جده على
عشر جنات ، وقال الشافعية لا يطلع
بالشعير برعين سوطاً ، وأما كيهب الشهيرة
بني الناس فإن الحاكم يهضه في السوق إن
كان من أهل السوق ، أو يحمله إن كان
من أهل الغائل ، أو في مسجد ، روى ذلك عن
أهل المالكية ، وروى حول السوكية إن
الحاكم يهر علىكم السلام ويقول عبد الله

ورور فاعزوه

٢ - ولا يستخيم وجه (أي يسوقه) لأن مثله ، وقد
سمى إليه بن يلقا عن الشافعية ، ولا يركبه

٤ - ولا تنيب بالينة ، لأنها هي لشهادته ،
وأئسية معه للإتيان بوجوه الشفي ، وقد
معارضت البت أن فلا يعزول في تعارض
البشيش ، أو ظهور نفسه أو غطه في
الشهادة ، لأن القس لا يسمع مع الصلوة ،
ولتعزير لا يحسم به كدس إحدى البشيش
بعيها ، والعلط قد يعرض للصادق الحسل
ولا يستعمده فيضى عنه ، بعد قال الله
بحالي (أو وليس عليكم جناح فيما أخطأتم
به ولكن قد بعدت ذنوبكم) ١

قال الشافعية من الشافعية روى في حدود
من المالكية تنيب شهادة الزور من ثلاثة
لوجه

أحدها : يقر أن شاهد زور
والثاني أن تقوم بينة أنه شاهد زور
والثالث أن يشهد ما يقطع بكذبه
وإذا ثبت ذلك بالنية فقلبه العقوبة سواد
أكثر ذلك من الحكم به بعده ٢

كيفية عقوبة شاهد الزور

٥ - لا كد الشريعة لم تنقل عقوبة محددة

سوط الله في ١١٥٠٦٦ ، يسمع القدير ١٢٠١
جمع الحاصل ١١٦٦٤ جملة ، اجتمع ١٦٦
جورس ، سلسلور ١١٥ ، دسم ، سلسلور
٢٠٨٢٦ ، رافعي ٢٦٩
١٢ - سوط الإله ٢٠٨٢٦
٢٠ - الإله ٢٠٨٢٦ ، دسم ، سلسلور ١٢٠١

٢٠ - الإله ٢٠٨٢٦ ، دسم ، سلسلور ١٢٠١

١ - حليته ، روى الشافعية في المالكية

تَكْبِيرًا يَتَعَدَّى صُرُوحًا إِلَى الْعَبْدِ يَتَقَلَّبُ
نَفْسَهُمْ وَأَعْرَافَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ^(١)

٧ م - وقيل أبو حبيبة : إذا أقر الشاهد أنه
شاهد زورا سهر به في الأسواق فإن كان
سوقا ، أو بين قومه ، فإن كان غير سوقى ،
ودث بعد خلافة مصر في مكانه فجميع
الناس ، ويقول لمرسل معه إن وجدنا أحد
شاهد زورا فاحذروه ، وسحقوه الناس ، ولا
يضر بالضرر أو الحبس ، لأن شرعا كان
يشهر شاهد الزور ولا يبرره ، ولكن قصده
لأنه يحى عن أصحاب رسول الله ﷺ ، ولم
يقل أنه أنكر عليه مكر ، ولأن المقصود هو
الوصول إلى الأثر الجارى ، وهو يحصل بالتمهير
بل ربما يكون أعظم عند الناس من
انصرافه ، فيكتفى به ، وانصرافه وإن كان
مبالغة في الجزم بكونه يقع عانى عن الرجوع
فوجب التخليف نظرا إلى هذا الوجه (١٦)

معنوما ، ولا تكلف الشاهد أن يتبادى عن نفسه ، ولي المجلة ليس في هذا تفسير شرعي فللحاكم أن يفعل ما يراه - ما لم يخرج إلى مخالفته نص أو معنى نص^{٤٤}

٧ - وقال أبو يوسف ومحمد وبعض المالكية إذا ثبت عند القاضي أو لحاكم عن رجل أنه شهد بامرور عوف بالسجن والعرب ، وبطاف به في السجن ، دون عن عمر رضي الله عنه ، أنه عارب شاهد بوز أربعين سوطا وسجده وجهه ، وعن أولئك من يروى مالك أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عماله بالشام ، إذا لم تجدتم شاهدا بامرور فاصدوه بضرب أربعين سوطا ، وسجده وجهه وطولوا به حتى يعرفه الناس ، ويخفى رأسه وبطال حبيسه ، لأنه أتى كثيرة من التكاثر للحديث السابق

وقد مرّد الله تعالى من شهاده الزور وبني
شركه ، فقال : ﴿ فاجابوا السجسي من
الابنات واحسبوا قول الزور ﴾ ^(١٧) ، ولأن هذه

(٢) في تاريخه المسمى ١٠٤٩٠ - ١١٠٠ ، ومع القدر ١٤٢١ ،
والج. الثاني ١١٠٠ ، وعكم الربيع التاسع ،
١١٠٠ - ١١٠٠ ، مع صفات ١١٠٠ ، مع الج. ١١٠٠ ،
بمعي مع القدر ١١٠٠ ، وفي معني ١١٠٠ ،
والشرح التاسع ١١٠٠ ، والثواب الثانية ١١٠٠ ،
بدر القدر ١١٠٠ ، وبصورة ١١٠٠ ، ١١٠٠

٧٦ البحر فمررت في ١٢٤٠ سنة - انجى الغسل
١٢٤١ وبلغت الى ما يلي فتح عده - ٨٥٩٩ - وجاب
الطريق من البحر فمررت في ١٢٤٠ سنة

444 - 149

[illegible]

٥٧٠ ٥٦٩ ٥٦٨ ٥٦٧ ٥٦٦ ٥٦٥ ٥٦٤ ٥٦٣ ٥٦٢ ٥٦١ ٥٦٠ ٥٥٩ ٥٥٨ ٥٥٧ ٥٥٦ ٥٥٥ ٥٥٤ ٥٥٣ ٥٥٢ ٥٥١ ٥٥٠ ٥٤٩ ٥٤٨ ٥٤٧ ٥٤٦ ٥٤٥ ٥٤٤ ٥٤٣ ٥٤٢ ٥٤١ ٥٤٠ ٥٣٩ ٥٣٨ ٥٣٧ ٥٣٦ ٥٣٥ ٥٣٤ ٥٣٣ ٥٣٢ ٥٣١ ٥٣٠ ٥٢٩ ٥٢٨ ٥٢٧ ٥٢٦ ٥٢٥ ٥٢٤ ٥٢٣ ٥٢٢ ٥٢١ ٥٢٠ ٥١٩ ٥١٨ ٥١٧ ٥١٦ ٥١٥ ٥١٤ ٥١٣ ٥١٢ ٥١١ ٥١٠ ٥٠٩ ٥٠٨ ٥٠٧ ٥٠٦ ٥٠٥ ٥٠٤ ٥٠٣ ٥٠٢ ٥٠١ ٥٠٠ ٤٩٩ ٤٩٨ ٤٩٧ ٤٩٦ ٤٩٥ ٤٩٤ ٤٩٣ ٤٩٢ ٤٩١ ٤٩٠ ٤٨٩ ٤٨٨ ٤٨٧ ٤٨٦ ٤٨٥ ٤٨٤ ٤٨٣ ٤٨٢ ٤٨١ ٤٨٠ ٤٧٩ ٤٧٨ ٤٧٧ ٤٧٦ ٤٧٥ ٤٧٤ ٤٧٣ ٤٧٢ ٤٧١ ٤٧٠ ٤٦٩ ٤٦٨ ٤٦٧ ٤٦٦ ٤٦٥ ٤٦٤ ٤٦٣ ٤٦٢ ٤٦١ ٤٦٠ ٤٥٩ ٤٥٨ ٤٥٧ ٤٥٦ ٤٥٥ ٤٥٤ ٤٥٣ ٤٥٢ ٤٥١ ٤٥٠ ٤٤٩ ٤٤٨ ٤٤٧ ٤٤٦ ٤٤٥ ٤٤٤ ٤٤٣ ٤٤٢ ٤٤١ ٤٤٠ ٤٣٩ ٤٣٨ ٤٣٧ ٤٣٦ ٤٣٥ ٤٣٤ ٤٣٣ ٤٣٢ ٤٣١ ٤٣٠ ٤٢٩ ٤٢٨ ٤٢٧ ٤٢٦ ٤٢٥ ٤٢٤ ٤٢٣ ٤٢٢ ٤٢١ ٤٢٠ ٤١٩ ٤١٨ ٤١٧ ٤١٦ ٤١٥ ٤١٤ ٤١٣ ٤١٢ ٤١١ ٤١٠ ٤٠٩ ٤٠٨ ٤٠٧ ٤٠٦ ٤٠٥ ٤٠٤ ٤٠٣ ٤٠٢ ٤٠١ ٤٠٠ ٣٩٩ ٣٩٨ ٣٩٧ ٣٩٦ ٣٩٥ ٣٩٤ ٣٩٣ ٣٩٢ ٣٩١ ٣٩٠ ٣٨٩ ٣٨٨ ٣٨٧ ٣٨٦ ٣٨٥ ٣٨٤ ٣٨٣ ٣٨٢ ٣٨١ ٣٨٠ ٣٧٩ ٣٧٨ ٣٧٧ ٣٧٦ ٣٧٥ ٣٧٤ ٣٧٣ ٣٧٢ ٣٧١ ٣٧٠ ٣٦٩ ٣٦٨ ٣٦٧ ٣٦٦ ٣٦٥ ٣٦٤ ٣٦٣ ٣٦٢ ٣٦١ ٣٦٠ ٣٥٩ ٣٥٨ ٣٥٧ ٣٥٦ ٣٥٥ ٣٥٤ ٣٥٣ ٣٥٢ ٣٥١ ٣٥٠ ٣٤٩ ٣٤٨ ٣٤٧ ٣٤٦ ٣٤٥ ٣٤٤ ٣٤٣ ٣٤٢ ٣٤١ ٣٤٠ ٣٣٩ ٣٣٨ ٣٣٧ ٣٣٦ ٣٣٥ ٣٣٤ ٣٣٣ ٣٣٢ ٣٣١ ٣٣٠ ٣٢٩ ٣٢٨ ٣٢٧ ٣٢٦ ٣٢٥ ٣٢٤ ٣٢٣ ٣٢٢ ٣٢١ ٣٢٠ ٣١٩ ٣١٨ ٣١٧ ٣١٦ ٣١٥ ٣١٤ ٣١٣ ٣١٢ ٣١١ ٣١٠ ٣٠٩ ٣٠٨ ٣٠٧ ٣٠٦ ٣٠٥ ٣٠٤ ٣٠٣ ٣٠٢ ٣٠١ ٣٠٠ ٢٩٩ ٢٩٨ ٢٩٧ ٢٩٦ ٢٩٥ ٢٩٤ ٢٩٣ ٢٩٢ ٢٩١ ٢٩٠ ٢٨٩ ٢٨٨ ٢٨٧ ٢٨٦ ٢٨٥ ٢٨٤ ٢٨٣ ٢٨٢ ٢٨١ ٢٨٠ ٢٧٩ ٢٧٨ ٢٧٧ ٢٧٦ ٢٧٥ ٢٧٤ ٢٧٣ ٢٧٢ ٢٧١ ٢٧٠ ٢٦٩ ٢٦٨ ٢٦٧ ٢٦٦ ٢٦٥ ٢٦٤ ٢٦٣ ٢٦٢ ٢٦١ ٢٦٠ ٢٥٩ ٢٥٨ ٢٥٧ ٢٥٦ ٢٥٥ ٢٥٤ ٢٥٣ ٢٥٢ ٢٥١ ٢٥٠ ٢٤٩ ٢٤٨ ٢٤٧ ٢٤٦ ٢٤٥ ٢٤٤ ٢٤٣ ٢٤٢ ٢٤١ ٢٤٠ ٢٣٩ ٢٣٨ ٢٣٧ ٢٣٦ ٢٣٥ ٢٣٤ ٢٣٣ ٢٣٢ ٢٣١ ٢٣٠ ٢٢٩ ٢٢٨ ٢٢٧ ٢٢٦ ٢٢٥ ٢٢٤ ٢٢٣ ٢٢٢ ٢٢١ ٢٢٠ ٢١٩ ٢١٨ ٢١٧ ٢١٦ ٢١٥ ٢١٤ ٢١٣ ٢١٢ ٢١١ ٢١٠ ٢٠٩ ٢٠٨ ٢٠٧ ٢٠٦ ٢٠٥ ٢٠٤ ٢٠٣ ٢٠٢ ٢٠١ ٢٠٠ ١٩٩ ١٩٨ ١٩٧ ١٩٦ ١٩٥ ١٩٤ ١٩٣ ١٩٢ ١٩١ ١٩٠ ١٨٩ ١٨٨ ١٨٧ ١٨٦ ١٨٥ ١٨٤ ١٨٣ ١٨٢ ١٨١ ١٨٠ ١٧٩ ١٧٨ ١٧٧ ١٧٦ ١٧٥ ١٧٤ ١٧٣ ١٧٢ ١٧١ ١٧٠ ١٦٩ ١٦٨ ١٦٧ ١٦٦ ١٦٥ ١٦٤ ١٦٣ ١٦٢ ١٦١ ١٦٠ ١٥٩ ١٥٨ ١٥٧ ١٥٦ ١٥٥ ١٥٤ ١٥٣ ١٥٢ ١٥١ ١٥٠ ١٤٩ ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٥ ١٤٤ ١٤٣ ١٤٢ ١٤١ ١٤٠ ١٣٩ ١٣٨ ١٣٧ ١٣٦ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢ ١٣١ ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

له من حق أخيه شيئا ولا يأخذه، فلما أقطع له قطعة من النار^(١) وقال أمرو حبيبة وأحمد في روايته يعد المقصود شهادة الزور ظاهرا وباطنا في المعنوي والسوحي حيث كان الملل تابلا ، والقاضي عبر علم برورهم ، لقول من رضي الله عنه - لامرأة أتم عليها رجل بيده على أنه تزوجها ، فأكرب نفسي له علي - رضي الله عنه - فقال له لم تزوجي ؟ أما وقد

نصبت علي جسد نكاحي . فقال لا أجرد مكاحث ، الشاهدان روحك ؟ فلو لم يعد النكاح بينهما لما انقضت لما امتنع من تجديد العهد عند طلبه

٩ - وأما في الأملاك المرسنة (أي التي لم تذكر لها سبب معين) فإن الفقهاء أجمعوا على أنه يعد ظاهرا لا باطنا ، لأن المثل لا بد له من سبب وليس بعض الأسباب ملوثة من البعض فتراهم فلا يمكن إسبات السبب سديد على النقص بطريق الاعتناء^(٢)

نصبت شهادة الزور

١٠ - حتى علم أن الشهود شهدوا بآزور. بين أن الحكم كان باطلا ، ولم ينقصه وظلالان

وذكر الرمعي غلا من الحكم أمرو محمد الكندي : أن هذه الآية على ثلاثة أوجه . أحدها : أن يرجع على سبب التوبة والندامة فإنه لا يعر بجماع أثناء الحنفية . والثاني أن يرجع من غير توبة . وهو مصر على ما كان منه فإنه يفرر بجماعهم والثالث : أن لا يعلم رجوعه لكي سبب فإنه على الاختلاف انتهى فكريا^١

المقصود شهادة الزور :

٨ - ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، وبربروسف ومحمد وإبراهيم الحنفية إلى سبيل وأزور. إلى أن قضاه الحكم شهادة الزور بعد ظاهرا لا باطنا ، لأن شهادة الزور حجة ظاهرا لا باطنا فقد نصت كذلك لأن النقص بعد بقدر الحجة ، ولا يراد شيئا عن صفته الشرعية ، سواء المقتضى من النكاح وغيره والفسوخ ، فلا يحال للمعصي له شهادة الزور ما حكم له به من مال أو بضع أو غيرها^(٣) ، لقوله تعالى

« إنا أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلينا فليحل بعضكم أن يكون ألحن بحجتي من بعض » ولقضى له من نحو ما أسمع ، فمن قضيت

(١) حديث « إني لم أشر بكم فخصمون إلي »

خرجه البيهقي (الشيخ ١٧/٢٢٩) ط النسخة ج ٢

(٢) ط الحنفية من جسد أم سائلة (٣/١٣٧)

(٣) ابن عيسى ٣٣٢٤ ، والنفى ٩/١٠

(١) بين الخطأ ٢٢٢/٢

(٢) ابن عيسى ٣٣٢/٤ ، والشرح تصحيح ٢٩٥/٢

نصبت شطابين ١٥٢/١١ ، والنفى ٣٠

والنفى ٣١٣/٢ ، والنفى ٩/٩

النفس صهيها القصاص في النفس ، كما يجب القصاص على القاضي إذا عصى ردد بالقصاص ، وذلك بعله كحكم الشهود ونجس صهيها الدية للمعدة إذا عصى بعدد الشهادة عليه ، ولم تعلم أنه يقتل بها ، وكانها يحسم أن يجهل ذلك ونجس الدية في أمواله لأنه شبه عمد ولا تحسم العاقلة ، لأنه ثبت بعقوبتهما والعاقلة لا تحصل الاعتراف^(١)

١٩ - وإن رجع شهود القصاص أو شهود حد بعد حكم شهادتهم وقبل الأشهاد ٢٠ م يستوفى القصاص ولا الحد ؛ لأن المحكوم به عقوبة لا يبرأ إلى جبرها إذا استوفيت بصلاف المال ، ولأن رجوع الشهود سببه لأحبال صدقهم ، ونسرد والحد يدان بالثبوت ، فينقض الحكم ، ولا عزم على الشهود بل يعررون .

ووجب دية قود للمشهد له ، لأن اتصاها بالعمد أحد شئيين وقد سقط أحدهما تغير الآخر ، ويرجع للشهود عليه بما غرمه من الدية على الشهود^(٢)

ما حكم به ، ويصحب شهيد الزور ما رتب على شهادتهم من صلات ، فإن كان المحكوم به مالا : وإذا كان صاحبه ، وإن كان إصلافاً فمن لشهود صباه ؛ لأنهم سبب قتله

ونجس الشائعة والحجابة ونجس من عاقبه إلى رجوع القصاص على شهود الزور إذا شهدوا هي وحسب يوجب قتله ، كان شهدوا عنه بضل عمد عدو أو بركة لو برى وهو محص ، فتنزل الرجاء شهادتهما ، ثم رجعا وأقرا بتعمد قتله ، وإذا تعمدت الشهادة عليه بالزور ليقتل أو يقطع ، فيوجب القصاص عديهما ؛ لتعمد القتل وتروير الشهادة ، لما روي الشعبي : أن رجعين شهدا عند علي - رضي الله عنه - على رجول بالسرقة فقصه ثم عد ، فذالما انتظان ، ليس هذا هو السارق ، فقال علي : لو علمت أنكم تعمداً لقطعكم ، ولا مخالف له في اصطحابه فيكون إجماعاً ، وإن ساء إلى قبله أو قطع بـ بقضي إليه عاباً فلو شهدا كاتكو وبه في أس شربة ، رأس أبي بلس ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة

١١ - وكذلك لحكم إذا شهدوا قولا بما يوجب القصاص لقصاص ، فأنظروا في حرفة سربها القطع ، وإذا سرى أثر القصاص

(١) روضة الطالبين ١٩٧/١ ، ٢٠١ ، ورواه المحام ٢١٦/٨ ، ومهذب ٣٥١/١ ، ومغني ٢١٦/٩ .
٢٤٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٣١٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٤١ .
وكتاب الدعوى ٢٤٣/٦ ، ونسخ الصغير ٢٩-٣٩ م
عن المعروف بمصر
(٢) أقر جميع السادة

توبة شاهد الزور

١٣ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وأبو ثور إلى أنه إذا تاب شاهد زور وأثبت على ذلك مدة يظهر فيه توبته ، وليس صدقه فيها وعدائته ، قبلت شهادته بقوله تعالى ﴿ لا اله الا الله من بعد ذلك وأصحوا ﴾^(١)

ولأن السيوطي قال : « الصائب من اللب كمن لا ذنب له »^(٢)
ولأنه إذا تاب من ذنبه وقبلت توبته كسائر التائبين

ومدة ظهور التوبة عليه سنة ، لأنه لا يظهر صحة التوبة في مدة غريبة ، وكانت لولي المصدق بالعهدة سنة ، لأنه غرضها انفصال الأرواح التي تنجح فيها الطبايع وتعتبر فيها الأحرار^(٣)

وهذا ما يفرق من أخيه مدة ظهور التوبة عند بعض الحنفية سنة أشهر ، ثم

وذهب الحنفية والمالكية عند الشهب إلى أن الواجب هو البدء لا القصص ، لأن إقتل بشهادة الزور قتل بالنسب ، واقتل نفسياً لا بدني ، فإقتل مباشرة ، وإذا حضر أثره ، عوجبت به الدية لا القصاص^(٤)

١٤ - ويجب حد القذف عن شهيد الزور إذا شهدوا بالزنى ويقام عليهم الحد سواء بين كذبهم قبل لاسيغاه أو بعده ويحلفون في الشهادة بالزنى حد القذف أولاً ثم يحلفون في سائر كذبه بعد استيغاه الحد بالترجم .

وذلك عند الفتاوية ، لأنهم لم يهولوا بالتدخل في هذه المسألة ، ولما عند الجمهور أنه كان في الحدود نكاح فيه يكفى به ، تقول ابن مسعود - رضي الله عنه - : « ما كاتب حدود ذي قنل إلا لحاظ القتل عندك كذا ، وأنه لا حلية معه من الزجر بعده ، يستحق المالكية من ذلك حد القذف فقد ذكرنا أنه لا بدخل في القتل ، بل لابد من استيغائه قبله^(٥) »

(١) سورة آل عمران ٥٦

(٢) حاشية ، المنصب من الذنب كمن لا ذنب له

(٣) أخرجه في مدة ٢٠ سنة ط (عبد) من حديث

ابن عمر ، ولا يحد منه ، ولكن حد من سب

كسواحه ، فلا في العاصم بالحكمة للحداري (ص)

١٤٨٩ (ص) (عبد)

(٤) الحد المذكور في شرح نصيب ٨٠ ، ويصحه

القطيب ٢٥٦/١٩ ، ٢١٨ ، والحدود ٢٣٩٢

والنبي ٢٠٢

(٥) بفتح الصاد ٢٨٥ ، ٦ والشرح للمصنف ، ٥٤

(٦) فتح الباري ٢٠٥/١ ط (عبد) ، حاشية

٢١٧/١ ط (عبد) ، وروى القفال ١٦٠

نصيب الإسلاميين ، وأبو ٢٠٦ ط

الزهر

بـ . وانصحب أنه مقرر إلى أي
القاضي^١

وقال من يديه . إن كان ظاهر المصالح
حين شهد بالزور لا يصل له شهادة بعد ذلك
لا حيل بقائه على الحلف التي كان عليه .
وإن كان غير مظهر للمصالح حين الشهادة
فسيقبلها بعد ذلك في صهرت يومه
سولان^(١)

شهر

العرب

١ - الشهر أصله سمي به لشهر
ووصرحه . ثم سمي بالأيام . وجمع
شهور وأشهر . وهو مأخوذ من الشهرة وهي
الانتشار ووضح الأمر . وفي شهرت الأمر
لشهر شهرًا وشهرة فلشهر أي . وضح .
وكذلك لشهرته وشهرته شهر

وأول أشهر من اليوم الأول إلى السادس
عشر وآخر الشهر من الثاني عشر إلى الثالث
سعة وعشرين يومًا . فإن أوله حينئذ . وإن
ومب الزوال من الخامس عشر . وما بعده
آخر الشهر ورأس الشهر ليلة
الأدنى مع اليوم

وشية الشهر إلى انقضاء ثلاثة أيام
وحققوا في ذلك فقبل أنه كشرة
وانصحب أنه أول يوم . وإن حيي فالثاني
وسلم شهر اليوم لأجروهم^(١) .

شهادتان

بشر إسلام . بامير



١ . الفصح يلف . ك .
٢٠ . الكليب ٢٠٢٠

١ . شرح الصلاة بامير جميع القديس
٢٠ . شرح الصلاة بامير ٢٠٢٠

ثلاثين يوما ولا يعنون به لشهر الهلالي^(١)

الأحكام المتعلقة بالشهر .

الشهر الحرج .

٢ - يرى جمهور الفقهاء أن أشهر الحج هي

شوال ، ذو القعدة ، وعشر من ذي

الحجة

وهب للأكية أن أشهر الحج هي

شوال وذو القعدة وذو الحجة

وللتفصيل ر (أشهر الحج ص ١ - ٤ ج

١٩/٥)

الأشهر الحرم

٣ - الأشهر الحرم هي التي ورد ذكرها في

قول الله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور عند الله

اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق

السموات والأرض منها أربعة حرم ﴾ والوارد

فيها : رجب مصر ، وذو القعدة ، وذو

الحجة ، والحرم

وللتفصيل ينظر (الأشهر الحرم ص ١ -

٦ ج ١٥٠/٥)

العدة بالشهور

٤ - إذا نكح من وجب عليها عدة ذات

فرع لصغير أو يمس ، فإنها تعد الشهور ،

لمنوط لله تعالى ﴿ واللاتي ينس من

الحيض من سلاتكم أن يؤمنه بعدتهن ثلاثة

(١) خرج الترمذي بحال الشافعي ١٥١ - وروى

الطبري ١٢٣/١

وفي الشرح : الوارد بالشهر عند الإطلاق

الشهر الهلالي^(٢) قال الله تعالى ﴿ إن

عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب

الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة

حرم ﴾ (٣) ولم يخف الناس في أن الأشهر

الحرم معتبرة بالأهلة

قال الصراطي : هذه الآية بدل هل أن

الموسم تعلق الأحكام من العساف

وعبره ، إنما يكون بالشهور والسبب التي

نعرفها العرب ، دون الشهور التي تعتبر

المعجم والروم واللفظ ، وإن لم تزد (شهور

سنواتهم) على اثني عشر شهرا لأنها مختلفة

الأعداد منها ما يزيد على ثلاثين يوما ،

ومنها ما ينقص ، وشهور العرب لا تزيد على

ثلاثين يوما ، وإن كان منها ما ينقص ،

والذي ينقص ليس يتميم له شهر . وإنما

تساوتهم في التقصير والقيام على حسب

اختلاف سير القمر في البروج^(٤)

وروي في كتب السابعة استثناء من هذا

الأصل في بعض المسائل ، كالأشهر السبعة

المعتبرة في كل الخمس ، ويروى بالشهر في

(٢) شرح الترمذي بحال الشافعي ١٥١ - وروى

الطبري ١٢٣/١

(٣) جود مصر ٢٦

(٤) كروبي ١٢٣/٨

الشهر الأول ، ويظل فيها زاد ، لأن الشهر الأول معلوم وما زاد مجهول ، فصح في المعلوم ويصح في المجهول ، كما هو قاله أئمة كثر هذا الشهر بغير ما زاد بحسبه ^(١)

المراد بالشهر في الإجابة

٦ - لا خلاف بين الفقهاء ، أن عقد الإحراق إذا تطبق على تول الشهر كان ذلك الشهر وما بعده مالهة ^(٢)

وإن لم يطبق فمقد هو تول الشهر ثم التكرار بالعقد من الأخير ، ويجب الثاني بالآلة ، بقا يقول الشافعية والعقائد من الحنفية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، وهو ما يؤخذ من عبارات المالكية هي باب المدة ^(٣)

ويرى أبو حنيفة والشافعية في رواية - ظلها عن أبي فدانة - وأحد في رواية أنه يسري لجميع بالعدد لأن الشهر لأول يكمل بالأبام من الثاني ، فوضيح لو أن

فقط من شهر من صاعين ، فجاء به إلى الثاني

قال ابن قدامة : وهو نظير مسألتنا ، ولأن شروعه في كل شهر مع ما تقدم في العقد من الاتفاق على تقدير تجرد وانحصار بطله به جرى مجرى ابتداء العقد عليه وصلح كالتبع بالمطالبة ^(٤)

وإدائكية وإن كانوا يقولون بصحة الإجابة في هذه الحالة إلا أنهم لا يعتبرون الإجابة لازمة فلكل من المجر والمساخر عدده حل العقد عن نفسه متى شاء ، ولا كلام للأخير ^(٥)

والقول الصحيح للشافعية ولأبي بكر عبد العزيز بن جعفر وطى عبد الله بن محمد من أحداثة أن العقد باطل لأن كل اسم للمدة ، إذ لم يقدره كان منها مجهولا فيكون فاسدا كالموفاة أجرت مدة لو شهر ^(٦)

قال في الإجماع - وهو القول المتقابل للصحيح للشافعية - نصح الإجابة في

(١) حديث أبي هريرة أن رجلا من الأنصار قال ليهودي تربي مثلك

أخرج ابن أبي شيبة ٢١٤/٢٠ ، ٨١٩ ، ط خطي ، وصححه إسماعيل الطبريزي في مصطلح الزجاجة ٥٣٢/٢٠ ، ط خطي

(٢) طه مع الترح الكبير ١٨٨/٦

(٣) شرح الصغير ١٠٤

(٤) القصد ١٠٢/١ بشر في المصنف ، ويطبق مع الترح الكبير ١٨٨/٦

(٥) القصد ١٠٢/١

(٦) شرح القصد ١٠٢/١ ، ط خطي ، ورعاه ٢١٠/٥ ، وطلبه أبو حنيفة ١٢٢/٢ ، والذي مع شرح الترح ١٠٢/١

(٧) الترح مع الترح الكبير ١٨٨/٦ ، يخطئ إلى أبي شيبة ١٢٢/٢ ، وشرح للمصنف ٢٠٨/٢ ، وطلبه ١٠٢/١ ، ودرج المصنفين ١٢٢/٢ ، وطلبه المصنفين ١٢٢/٢ ، وطلبه المصنفين ١٢٢/٢

الشهر الحرام ، شهر رمضان ، شهر ، شهوة

الأيام ، فیکمل مائتات ومکمل^(١)

والظاهر أن هذا الخلاف يجري في كل ما ينصر بالأشهر ، كمدة وقفة ، وصوم شهري كحارة ، ومدة خبار ، وأجل ثمن وسله لأن هذه المسائل تساوي ما تقدم معنى^(٢)

شَهْوَة

التعريف

١ - الشهوة لغة : شيق النفس إلى الشيء ، والجمع شهوات وشهي شهي ، مثل دله ، فدنا رمسى

واشتهه وشهاه : أحد ورعب فيه^(٣)

وفي الاصطلاح : توفيق النفس إلى المستلذات^(٤)

وقال الفرطبي : الشهوات غير ما يرقى الإنسان وشهيه وبلائحه ولا يقب^(٥)

وفي إعطاء النفس حظها من الشهوات المباحة مناهض حكاهما الماوربي

أحدما : معها وهو كفي لا يطي

والثاني : يمتلئف لحيلا على مشاهبه وبعداً لروحانيته

والثالث : قال : وهو الإشبـ

الشهر الحرام

انظر : الأشهر الحرم

شهر رمضان

انظر رمضان

شَهْوَة

انظر : نسلح ، ألبـ

(١) ابن حبان ٢٢٥ ، مع تفسير ٣٠٢ ، وفيه مع

المرح الكبير ٥٦٦

(٢) محامه ، ولي شهر ٢٢٥ - فتح ميسر ٣٠٢ ط

برقي

[يوجد تدبير الطبع والنصح الشر

(٢) التصحيح وكذا اصطلاح القوي ٢٨٨/٢

(٣) تفسير الفرطبي ١٢٥١١

الوسط ، لأن في إعطاء الكل سلاطة ، وفي
الفتح ثلاثة^(١) .

والثالث - قال وهو الأثب - المتوسط
لأن في إعطاء الكل سلاطة ، وفي مع
بلاحة^(٢)

الأحكام المتعلقة بالمشهورة -

تفني الوضوء باللمس بشهوة -

٢ - ذهب الحنفية إلى أن لمس المرأة غير المحرم
بشهوة أو بغير شهوة يبرئ من تقصير الوضوء ،
وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يتقصّر
الوضوء بساكنة فاحشة استحياءا ، وهي
مس فرج أو دبر يدكر متعصب بلا حائل
يسمع حرارة الجسد ، أو مع وجود حائل رقيق
لا يسمع الحرارة

ويكفي يتقصّر وضوء الرجل يتقصّر وضوء
المرأة كما في القبة

وقال محمد بن الحسن : لا يتقصّر الوضوء
إلا بخروج الخفي ، وهو القياس .

ووجه الاستحسان : أن الماشية الفاحشة
لا تخشع عن سرور السدي غلب ،
والغالب كالتحقق

وفي مجمع الأبرار ، قوله - (أي محمد)

(١) حميد ، على شرح التلخيص ٢٦٥/١ ، ونبذة الحنفية
١١١/٥ ، وحنبله ، مع ٢٦٩/٥

أفيس ، وقوفي ، أحوط^(١)

٣ - ذهب المالكية إلى أن لمس المتوضيء
اليافع لشخص يملك يمينه عاده - من ذكر أو
أنثى - يتقصّر الوضوء ولو كان المتوضيء غير
يافع ، أو كان اللمس نظير أو شعر أو من
فوق حائل كتوب ، وذاهر المتوبة سواء كان
الحائل خفيفا يحس اللمس معه بطول أو
المد ، أم كان كثيفا ، وأولها ينقص مالكية
بالخفيف ، ومحل الخلاف بين الحنفية
والكثير ما لم يفيض ، فإن بعض عن شيء
من اللحم ينقص اتفاقا

وهل التقصير إلى قصد التلذذ يمينه ،
وإن لم يحصل له لذة حال شه ، أو رجدها
حال اللمس وإن لم يكن قاصدا لها ابتداء .
فإن لم يقصد ولم يحصل له لذة فلا تقصير ولو
وجدتها بعد اللمس

والملموس إن طلع رجده الدقة أو
قصدها - بأن مالت يمينه لأن يمينه غيره
فلمسه - انقص وضوءه ، لأنه صار في
الحنية لاسما ولمسها ، فإن لم يكن بالغ
فلا تقصير ، ولو قصد ووجد .

وأما القبة في التقصير الوضوء
مطلق ، سواء قصد التقصير الملة أو رجدها .

(١) حنبله القحطاني على مراتب التلخيص ص ٥١ ، وفي
مجمع ٩٩/٦ ، وشيخ الحنبل ١٢/١ .

الأظهر ، لأنها ليست مظنة الشهوة بالنسبة إليه ، كالسرس . ومقابل الأظهر ينتقض الوضوء لعدم قوله تعالى ﴿أَوْ لَاسْتِمِ السَّاءُ﴾^(١)

واللهو رجلا كان أو امرأة كالللمس في بعض وصوله في الأظهر ، لاستوائهما في لفد اللبس

ولا ينقض للبس الصغيرة أو الصغير إذا لم يسع كل منهما هذا يشتهى عرفا . ولا يلبس الثمر أو الس أو الظفر في الأصابع^(٢)

٥ - ذهب الحنفية إلى أن من السواقض لدخوله من بشرة الذكر بشرة أنثى لشهوة ، لقوله تعالى : ﴿أَوْ لَاسْمِ السَّاءُ﴾

ولما كون اللبس لا ينقض ، لا إذا كان لشهوة فللمصنع بين الآية والأخبار ، لأنه روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : فقدت السبي ﷺ ليلة من العراش فالتصمت ، فلو كنت بيني على بطن قدميه وهو في المسجد وهم مصوبون^(٣)

ومصبتها وبس على أنه كان يصل ، وروي عنها أيضا أنها قالت : كنت أمام بين يدي

أم لا ، لأنها مظنة الملة بخلافها في غير القم ومواء في النفس . لتبش والتبشيل ، ولو وقعت بإكره أو استعمال

ولا ينتقض الوضوء بتدبير من حظر أو فكر ولو انعط ، ولا يلبس صغيرة لا تشتهى أو بيمة^(٤)

٤ - ذهب الشافعية إلى أن عشاء شرعي الرجل والمرأة ينقض الوضوء ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون بشهوا أو إكره ، أو سبيل ، أو يكون الرجل مسح بالذكر ، أو خفيا ، أو عيب ، والمرأة محورا شربا أو كلفة

واللبس عندهم اللبس بالبدن والمعنى فيه أنه مظنة تورط الشهوة ، ومثله في ذلك باقي صور الالتصاق بالخصب ، بخلاف نفث الوضوء بسبب الفرج ، فإنه يخص بطن الكعب لأن المس إنما يشتر الشهوة بطن الكعب ، واللبس بشرها به وبغيره .

وأمر بالرجس الذكر إذا بلغ حدا يشتهى لا يباح

وبالمراة : الأنثى إذا صارت منبهة لا قنينة

ولا ينتقض الوضوء للباس المحرم له سب أو رصاع أو مصاهرة ، ولو بشهوة في

(١) سورة الفاء ٣

(٢) عضو العناج ٢٥ - ٢٤/١

(٣) حديث عائشة : حدثني عائشة عن النبي ﷺ في ثوب من العراش

أخرج مسلم (١/٢٥٩) - ٥ - الطحاوي

(٤) الفرج المصبر ١١ - ١٢

ولا ينتقض وضوءه بانظره فكر عن فكر
وتكرار فكر ، ولا بلمس شعر ونظر وسن ولا
لمس به ، لأنه في حكم المتصل ، ولا لمس
عضو مقطوع لزوال حروفه ، ولا ينتقض
وضوءه وجل من لمسه^(١) . ولو بشهوة ، لعدم
تداول الآية له ، ولأنه ليس محلا بشهوة
شرعا

ولا ينتقض الوضوء بمن طرحت الرجل ،
ولا لمس المرأة مرة ولو بشهوة^(٢) .
وتصل ما لعدم في مصطلح (رضوء)

الشهوة والفرما في الصوم

أ - الإتيان بنظر أو فكر

٦ ذهب أصحاب والشافعية إلى : أن إتيان النبي
لو امتدح من طهر وفكر لا يطل الصيام ،
ومقابل الأصح عند الشافعية أنه إذا اعتاد
الإتيان بانتظر ، أو كبر النظر فأنزل بقصد
الصيام .

وذهب المالكية والحنابلة إلى : أن إتيان النبي
بالنظر المستديم بقصد الصوم ، لأنه إتيان
عمل بتلذذه به ، ويمكن التحرز منه
وهذا الإتيان عن فكر يقصد الصوم عند
المالكية ، وبعبارة الحديث لا يمسده لآله
لا يمكنه أن يحضر عنه

النبي ﷺ . ورجلاني في حديثه هذا مسند
عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٣)

والظاهر أن غمزه ورجليه كان من غير
حائل ، ولأن المس من يحدث في نفسه ،
وإنما هو دافع إلى الحدث ، فاعتبرت الحالة
التي يدعو فيها إلى الحدث ، وهي حالة
الشهوة

وينقض الوضوء من شربها بشره
شهوة ، لأنها ملازمة منقض الوضوء
فاستوى فيها الذكر والأنثى كالخمر

ويستدرك في المس المنقصر للوضوء أن
يكون من غير حائل ، لأنه مع احتلاله
بلمس بشرها ، أشبه باللمس ثياب
الشهوة ، والتهوة لا سوجب الوضوء
مجردة . ولا ينتقض من الرجل العفلة ،
ولا من امرأة الطفل ، أي ، من قوله مع
سواك ، ولا ينتقض وضوءه بمسوس بشه ولو
وجد منه شهوة ، لأنه لا لمس فيه

وقال ابن قدامة ، وينتقض وضوءه
لمسوس إذا وجدت منه الشهوة ، لأن ما
يقص بالقاء الشربس لا يمر فيه يس
تاليس وتلموس^(٤)

(١) حديث عائشة : كنت ألقم يدي النبي ﷺ
أمره بلمس يدي والضم ٣ / ٥ ط . مطبوع . وسند

(٢) ٣٩٦٦ ط . مطبوع
(٣) النبي ﷺ قال : إذا لمسه ، طهره فربما

(٤) الإصح : كتاب طه شربه ولمس فيه . مطبوع
١) كتاب الضلع ٢٢٨ - ٢٢٩

ب - مقلدات الخبيث

٩ - اللبس شهوة والتفيل والشهوة بصير
حرج ، يجب عن من فعل شيئا مما يندم ، سواء
أثر أم لم يثر ، وحجه صحيح عن تفصيل
وخلاف صير في مصطلح (إحرام الموسوعة
١٩٢٢ - ١٩٣)

ج - النظر والتفكر

١ - النظر أو التفكير بشهوة أي إلى
الإنسان لا يجب عليه شيء عند الحسية
والشهوة خلافا للملكية والحسنة
وتفصيل لخلاف فيه سبق في مصطلح
(إحرام . الموسوعة ١٩٣٢) .

الظر بشهوة

نظر الرجل للمرأة

٣١ - أ - إذا قللت روحه جبر فزوج النظر
في جميع حدها بشهوة

ب - إذا كانت المرأة ذات محرمة عند
خلف أهله ، في يجوز نظر البائع بلا شهوة
من محرمه الأثني ، فذهب الحنفية والحنابلة
في جواز النظر إلى ما يظهر عاك كالأثني
وناسر والكثيرين والفقهاء ، ولم يجر الاختلاف
النظر إلى مزارع هي دث

وزاد الحنفية جواز النظر في العسدر
والسائقين والمضلين ، ولم يجزوا النظر إلى
صهرا ومطبا ، لأنه ادعى شهوة .

ب - النظر عن عده أو من أو عاتفه

٧ - لأحلاف بين شعها . في أن يقال سي
باللس أو العاتفة أو القشة يد تصوم
لأنه إيراد معاشره ذاته ، لأن في التحجج دور
تتمرجح أنه قد حصل من العتة والعتة
والشخص ، بل مدني فلا يصح الصوم عند
الحسية والشهوة ، ويصده عند الملكة
والحسية ، لأنه خارج تحده شهوة حرج
بالمباشرة فأبى التصريح كالشي
وتفصيل في مصطلح (صوم)
الشهوة وأثرها في الحج والعمره

أ - إجماع

٨ - ب - ومع الإجماع قبل القول بمره قد
حيث به إجماع ، وقد وقع إجماع بعد
الوقوف بمره وبين التحلل لأرض عند حجه
وعنه سنة عند جمهور الفقهاء ، وإسكانه
والشهوة والحسية ، وهذه الحسية في
عدم عند الحج وعنه أن يهدى له

وتمثل الفقهاء على أن إجماع إذا وقع بعد
التحلل لأرض لا يند الحج

وقد سبق تفصيله في مصطلح (إحرام
الموسوعة ١٩١/٢ - ١٩٣)

١ - رأي القس في ٢٦٥ ، بل في ١٢/١
والقاسم في ١٢٥ ، وفي ١٢/١
٢١ ، لم يجر ٢٢/١ ١٢٥

دون أبي حسيبة ، ودرى الحسن من أبي
حسه أنه يحمل النظر إلى القدمين

واللكية كالخضبة في جوار النظر إلى وجه
الابنية وكفها . أما النظر إلى القدمين فلا
يجوز عندهم

وذهب الشافعية إلى أنه يحرم لهم بالعم
عائل مختار ، ولو شيئا أو هاجزا عن الوطء
أو محتشا . وهو المشبه بالنساء . بل عورة
اجنية حرة كسيرة . وهي من بلغت حدا
تشبه فيه للنظر فلا خلاف لقوله تعالى
﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ ويلزم
بالعورة - ما عدا الوجه والكمين

وكذا يحرم عندهم . النظر إلى الوجه والكمين
عد خوف فتنة تدعو إلى الاختلاء بما يلجأ
أو مقدمته بالإسراع كما قد إمام الحرمين
وكذا يحرم عند الشافعية للنظر إلى الوجه
والكمين عند لأمن من الفتنة فيما يظهر له من
حسه من غير شهوة على الصحيح ، كذا في
المنهاج للذوي .

روجه إمام الحرمين باتفاق المسلمين على
صح النساء من الخروج ما عدا الوجه ،
وبأن النظر محنة الفتنة وبهية للشهوة ، وقد
قال مالك ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾
لأبصارهم ، واللاتي بمعاصي الشريعة سد

وتوسع الشافعية فأجازوا النظر إلى جميع
جسدها إلا ما بين سرتها وركبتها ، وأجازوا
النظر إلى السرة والركبة ، لأنها ليست بعورة
بالنسبة لنظر الحرم .

أما مالكية فلم يميزوا النظر إلا إلى وجهها
وبعض دون سائر جسدها . هذا وقد اتفقوا
على حرمة النظر شهوة إلى حرمة اللاتي .

ج - إذ كانت المرأة اجنية حرة فلا يجوز
النظر إليها شهوة مطلقا . لو مع حرف الفتنة
بلا خلاف بين العلماء .

يذهب الحنبلية إلى أنه لا يجوز نظر
الاجنية إلى سائر بدن الاجنية الحرة إلا
الوجه والكمين لقوله ثلوث وتعالى ﴿ قل
للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ ^(١) إلا أن
النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة وهي الوجه
والكمين رخص فيه بقوله تعالى ﴿ ولا يبدن
ربتهن إلا ما يظهر منها ﴾ ^(٢) والمراد من الزينة
مواضعها . ومواضع الزينة الظاهرة : الوجه
والكف ، فالكف ربة الوجه واختتم ربة
الكف ، ولأنها تحتاج إلى البيع والشراء والأخذ
والمطاع ، ولا يمكن ذلك عادة إلا بكشف
الوجه والكمين ، بحيث لما لكشف ، وهما

(١) سورة النور / ٣٠

(٢) سورة النور / ٣٦

حل نظر من ذكر لو أتى حرًا له ، إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها . وإن لم يأمن ذلك أو شك فلا يحل له النظر والممس . أما الأجنبية فلا يحل من وجهه ، وبكم . وإن لم تأمن الشهوة ؛ لأنه أعظم من انتظاره ، فيصليه في مصطالح (مس ومس).

أثر الشهوة في التكليف

١٣ - ذهب الحنابلة وخلافه إلى أن حرمه المصاهرة تثبت بالنظر . وإد الحنابلة لم يوافق في رأيهم والصحيح عندهم أن النكاح لا يبشر الحرمه ، لأن المحرمات بالوطء غير منصرم عندهن في التحريم ، ويدخل في عموم قوله تعالى : **فَوَاحِشَ لَكُمْ فَوَرَاءَ ذَلِكَ** .^(١)

وذهب الحنفية إلى أن حرمه المصاهرة كم تثبت بالنظر ، ثبت بالنظر . والنظر شهوة فيخرج أصل محسوسة شهوة وهو لشعر على لرأس يعادل لا يسمع الحرفة ، وكذا يحرم أصل عامته .

ويخرج أيضا ، نكاح الباطنة شهوة إلى ذكر ، ونظيره إلى فرجها شهوة . وتفصيل ذلك في مصطالح (رى ، لواط ،

البسات والإغراس من ضاميل الأحيوان كالحلوة بالأجنبية

والوجه الثاني عند الشافعية : أنه لا يحرم ، وسببه إمام الحرمين رحمه الله الشافعية ، وسببه الشيخان لأكثرين ، وقال الإسنوي في الفهرست ، إنه الصوت لكوم الأكثرين عليه ، وقال القفوي . للترجيح بقوة اندرك ، واعتوى علي ما في التباح

ودعت الحنابلة إلى تحريم نظر الرجل إلى جميع بدن الأجنبية من غير سبب في ظاهر كلام أحمد . وقال القاضي يحرم عليه لتعذر إلى ما عدا الوجه والكبير ، لأنه عورة ، ويساح له النظر إليهما مع الكراهة إذا أمر . الفقه يقرر نشر شهوة

هـ . وقد اتفق الفقهاء على أن النظر إلى امرأة شهوة حرم . سواء أكتف محرم أم أجنبية عند زوجته ومن حمل له

وكذا يحرم نظر الأجنبية إلى الأجنبي إذا كان شهوة^(٢)

المس شهوة .

١٢ - متى خرج النظر حرم المس شهوة ، وإن أنس بلح من النظر في إرادة الشهوة ، وما

١ - ابن حنبل ٢٤٥/٥ ، وصي للشيخ ١٢١/٣ .
٢ - إسنوي ، الفهرست ١٥٠ - ١٥١ ، دار الفكر .
٣ - ص ٢٤

(١) بداهة الصائم ١١٩٢٥ - ١٦٠ . ونشر الكبير
١ - ٩١٥ . وصي للشيخ ١١٨٠٩ - ١٢٤ . وأبني
١٢٤/٦

وتعالى - يشهد بها الملائكة الكرام في عدد من
الآيات من

قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبِ النَّفْسَ الْفَاهِشَ فُتَاوًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْ يَتْلُو كِتَابَ اللَّهِ فَيَحْكُمُ لَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا نَعْمَ وَلَا كَلَمَ ۚ إِنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ عَالِيَهُمْ ۚ وَلَا هُمْ بِمُخْتَصِرُونَ ۚ يَسْتَشِيرُونَ نَعْمَ مِنْ اللَّهِ وَنَصَلَ وَلَكِنَّ اللَّهَ لَا يَصِغُ لِمَنْ يُؤْمِرُ﴾^(١)

وقوله تعالى - ﴿وَيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ۚ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَمُوتْ أَوْ يُغْلَبْ ۖ فَمَنْ لَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يُؤْتِيهِمْ أَمْْرًا عَظِيمًا﴾^(٢)

وشهد به سورة الأعراف

صريح بها :
مَا رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : «مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ حُجَّةً يَحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ لَا الشَّهَادَةُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُفْلِحَ حَتَّى مَوَاتٍ مَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ»^(٣)

وما روى أبو المرداء رضي الله عنه عن -

(١) سورة آل عمران ١٧٦-١٧٧

(٢) سورة البقرة ١٩٠

(٣) صحيح - رواه أحمد بن حنبل في مسنده ١٠٠٠٠٠

أخرج البيهقي (الفتح ١٠٠٠٠٠ - السبع) وهم

(١٠٠٠٠٠) - ط (الفتح)

شهاد

التعريف :

١ - الشهيد لغة الحاضر والشاهد ،
أما في معنى ما علمه ، فإنه قوله تعالى :
﴿شَهِيدٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ لِلْمَوْتِ﴾^(١) والشاهد من أسماء الله تعالى -
ومعناه الأمين في شهادته والحاضر

والشاهد للفتور في سبيل الله ، والجمع
شهادة ، قال ابن الأثير في معجم الشهيد
شهادة لأن الله وما لا تكفه شهيداً له
ملئكه^(٢) . وقيل لأنه يكون شهيداً على
الناس وأعمالهم^(٣)

والشهادة في اصطلاح الفقهاء - من مات
من المسلمين في قتال الكفار رسيه^(٤)

ويطلق به في أمور الأجرة أنواع أكثر منها

منزلة الشهيد

٢ - شهيد له منزلة عالية عند الله - سبحانه

(١) سورة البقرة ١٩٠

(٢) معجم الصحاح

(٣) الفريسي ١٠٠٠/٤

(٤) معجم الصحاح ١٠٠٠/٤ - وهو من غنمه

(١٠٠٠/٤) - ط (الفتح)

هي العمل ، دون غرض من أعيان
الديار^(١)

فهي الحديث عن أبي موسى - رضي الله
عنه - قال (إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال
مستنهاً الرجل يقول للمسلم ، والرجل
يقول للمذموم ، والرجل يقول للمذموم ،
فمن في سبيل الله ؟ قال عليه الصلاة
والسلام من قاتل شوكب كعبه لله هي
العلب ، وهو في سبيل الله^(٢)

أما شهيد الدنيا ، فهو من نزل في دنياه
مع الكفار بعد عل في نفسه ، أو لاقى
ربه ، أو لم يرس من غير أن الدنيا

وأما شهيد الآخرة فهو المعلنون عنها من غير
فان ، وكفيل بداء البطن ، أو الطاهون ،
أو العرق ، وكثير في العادة ، وكثير
العلم إذا مات في ضيق ، وتنفذ في غيب
في ظلمتها ، ويحس ذلك ، واستثنى من
العرب المعاصي معروفة ، ومن العرب
التي هي يركوبه السحر كذا ذاب العلف فيه
عدم السلامة ، أو وكوه لإتيان معصية من

التي يخطئ لها : فبشع شهيد في سبيل
من أهل الدنيا^(٣)

وفي حديث آخر دللتهم هذا الله مث
حاصل ، معرو في نور دفعه ، ويرى
معصية من الله ، ويكر من عذاب النار ،
دعاه من العرق الأكبر ، ويضع على راسه
إع القوكة ، اليقوتة لب غير من لدن
وما فيها ، ويروج لتتو أبيض وجهه من
الظهور ، ويضع في سبيل من أهله^(٤)

أقسام الشهيد

٣- الشهيد على ثلاثة أقسام ، الأول شهيد
الدنيا والآخرة ، والثاني شهيد الدنيا ،
والثالث شهيد الآخرة^(٥)

شاهد الدنيا والآخرة هو الذي يقتل في
قنال مع الكفار ، مثلاً غير مقرر ، لتكوب
كعبه لله هي العليا ، وكونه بالدين كقرو

(١) كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠

(٢) كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (الإيمان) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠

(٣) كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠

(٤) كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠

(٥) كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠
كتاب (شعير شهيد في سبيل الله) ، ج ١ ، ص ١٠٠

وہو ماقال بہ الحلال والقہری ، وروی عن
أحمد بن حنبل العرب باستحباب^(۱)

وبسفل أخيه للروم الصلاة من روى
ابن عباس وابن الزبير أنه عليه الصلاة
والسلام صلى عن شہداء أحد ، وكان يقرأ
سورة نوح ، وحجۃ عشرهم ، فيصلي
عليهم وقائلاً : إنا صلي الله عليه وسلم
صلى على عبيدہ^(۲)

وعن شہاد بن خالد ، أن رجلاً من
الأعراب جاء إلى النبي ﷺ فمس به وتبعه ثم
قال أما خير دعاء قالوا من النبي ﷺ
بعض أصحابہ ، فلياً كانت مروة ، عم
النبي ﷺ سب قسم وقسم له ، فأعطى
أصحابہ ما قسم له ، وكان يقرأ ظهرهم
فلي جاء دعوہ ربه فقال : ما هذا ؟ قال

بسم قسمه لك النبي ﷺ ، فأخذه فجاء به
إلى النبي ﷺ فقال : ما هذا ؟ قال قسمه
نئت ، قال : ما على هذا البصق ، ولكني
نعتك على أن ربي إلى هذا ، وأشار إلى

النبي ﷺ

(۱) حديث ابن عمر وابن الزبير به عبد الصلاة والسلام
صلى عن شہداء أحد
(۲) أخرجه خطه في شرح لفظي ۲۱۱ - ۲ - في طلبه
الأشهر لصحة (۲) وأمسك حديث ابن الزبير حسن
وحديث ابن عباس في خبر من أخرجه عنه : حسن
صحيح حسن : كما في الصحيحين (۲) ۱۲۷ - في شرح
تفصيله

الحامشي ، ومن أطلق أحمد بن حنبل
فمن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول
الله ﷺ قال : الشہداء خمسة : للطهرون ،
والمبطلون ، والمعرفي ، وصاحب المذبة ،
والشہيد في سبيل الله ، وعن شہاد بن
مالك - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال
والطاهرون شہداء ثلثين مسلماء^(۳) روى
حديث أن رسول الله ﷺ قال : فمن قتل
فدون مائة مئة شہيدہ^(۴)

فصل للشہيد والصلاة عليه

۴ - ذهب جمهور الفقہاء : إلى أن شہيد
لمعرك لا يعص ، خلافاً لما ذهب إليه الحسن
بصري ، وصح بن مسعود ، إن لآلئ
يعصفہ^(۵)

فما الصلاة عليه بغير الحمية وجوب^(۶)

(۱) عن أحمد بن حنبل ۳۲۵/۲

(۲) حديث شہداء خمسة الطبري . .
أخرجه الباقون في الصحيح ۱۱۱/۲ ط الشفاء ، وسلم
(۳) ۲۲۵/۲ ط البخاري

(۴) حديث الطهرون شہداء ثلثين مسلماء
أخرجه البخاري في الصحيح ۱۱۸ - ط الشفاء ، وسلم
(۵) ۱۵۶/۲ ط البخاري

(۶) حديث من قتل مائة مئة مئة شہيد
سورة البقرة في الصحيح ۱۲۳ - ط الشفاء ، وسلم
(۷) ۲۵/۲ ط البخاري

(۸) المتن لا يدرى له في ۲۹۶/۲ بداية التبيين ۱ ۲۲۱
شرح محكي الكليات الأثرية
(۹) ص ۱۸۹ ط الخطيب

حلفه . بينهم فأموت فادخل الجنة
فصل . إن تصدق الله يصدقك . فبشر
قبلا ثم يموت . في قتال أعدو فألزمه النبي
ﷺ يحمل فدأبته بهم حيث أشار فقال
أبي ﷺ : هو هو؟ كانوا . نعم ، قال
صدق الله فصدقه . ثم كرهه النبي ﷺ في
حق النبي ﷺ ، ثم قلعه فصل عليه وكان
فيها ظهر من صلاته : اللهم هذا جسدك
عرج مهاجر في سبيلك فخر شهيداً . أنا
شهيد على ذلك^(١)

قال الشافعية^(٢) : يجرى غسل الشهيد
والصلاة عليه لأنه حي حتى يحضر الغر ، ولا ورد
عن جابر أن أبا ﷺ لم ير في غسل أحد
بدنهم ، ولم يمضوا ولم يصل عليهم^(٣)
وجاء من وجوه متواترة أن النبي ﷺ لم يصل
عليهم وقال في غسل أحد : لا صلواهم
بدانهم^(٤)

ولعل ترك الغسل والصلاة على من دله
حاجة لتشريك إرادته أن يطعوا الله جل وهر
يكونهم لما جاء به من النبي ﷺ أن يصح
الكلم ربح المسك والمون لون المدم^(٥)
وستقرأ بكلمة الله على كل واحد من الصلاة لهم
مع التعقيب عن من بقي من المسلمين لما
يكون فيمن قاتل بالرحمة من مشركين من
البحر وخوف عودة العدو وأخذوا وجدهم فغنمهم
ومهم بأهلهم وهم أهلهم يوم
واختمكم في ديت إبقاء أثر الشهادة عليهم

وإذا روي عن عقبه من عامر . رضي الله
عنه . قال . أنه عليه الصلاة والسلام خرج
يوماً فصل على أهل أحد صلاته على نيت
ثم انصرف إلى الخبر^(٦) وقالوا : إن الصلاة
عن الميت شرع إكرام له ، والظاهر من
الدين لا ينفك عنها ، كآبي والصبي
أما المالكية فيرون عدم غسله والصلاة
عليه ، ونهر بعضهم عن عمر بن الخطاب^(٧)

(١) مصي فسطاح ٢٤١/٢
(٢) حديث سمر : أن النبي ﷺ مر في غسل أحد منهم
لمعه فيقولون الصم ٩١٢-٩١٣ ط نسخة
(٣) حديث زهير بن هشام
البحر القسطنطيني ٢٤١/٢ ط المكتبة المصرية من
حديث جابر بن عبد الله ، وإسناده صحيح
(٤) زاد في ربح الكون ربح المسك
البحر القسطنطيني ٢٤١/٢ ط نسخة
(٥) ١٩٩٨/٢١ ، ط المصنف من عليه
أو حرية

(٦) حديث شهيد بن أبي القحافة عن رسول الله ﷺ
البحر القسطنطيني ٢٤١/٢ ط المكتبة المصرية
وإسناده صحيح
(٧) حديث جابر بن عبد الله : أنه خرج يوماً فقبل على ابن
أبي
البحر القسطنطيني ٢٤١/٢ ط نسخة
(٨) ١٩٩٨/٢١ ط المصنف
(٩) شرح مشرقي ٢٤١/٢ ط نسخة
البحر القسطنطيني ٢٤١/٢ ط نسخة
البحر القسطنطيني ٢٤١/٢ ط نسخة

ولا تضلهم» (١)، ولم ينزل خلاف في هذا إلا ما روي عن الحسن، وصحبه ابن المسيب (٢)، واحتفظوا في غير من ذكره، فذهب المالكية والشافعية إلى أن كل مسلم مات من قتال الكفار حال قيام القتال لا يغسل، سواء قتلته كافر، أو أصابه سلاح مسلم خطأ، أو عاد إليه سلاحه، أو سقط من دابته، أو وعثته دابة ماتت، أو وجد قتلاً بعد معركة ولم يعلم من حوته، سواء كان عليه ثوب دم أم لا، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، والحُر والعبد، وبالع والخصمي (٣).

وقال الحنفية: يغسل كل مسلم قتل بالعدو ظناً وهو ظاهر بالغ، ولم يجب غسل ما في قتله، وإن كان يجب أو لا، أو وجد قتلاً في مكان المعركة، فإن ظهر فيه أثر جراحه، أو دم في موضع غير معتاد كالعين فلا يغسل.

ولو خرج القدم من موضع يخرج القدم عادة

والنظيم مع استئذانهم عن دعاء الغوم (٤).

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس شيء أحب إلى الله من قطرتين وأربع قطرات من حموض في عتبة الله، وهن ذمته في سبيل الله، أما الأثران فأنزل في سبيل الله، وأنزل في فريضة من فرائض الله» (٥).

ومجموع الحنفية يرون حرمة غسله، وهي رواية عن الإمام أحمد، غير أن منهم من يرى كراهته، أما الصلوة فلا يصل عليه في أصح الروايات لديهم. وفي رواية عندهم يجب الصلاة عليه، وبما إلى هذا بغض علمائهم منهم الخلاف، وأبو الخطاب وأبو بكر بن عبد العزيز في الغيبة (٦).

صابط الشهيد الذي لا يغسل ولا يغسل عليه.

٥ - ذهب الحنفية إلى أن من قتل المشركون في القتال، أو وجد ميتاً في مكان المعركة وبه أثر جراحه أو دم، لا يغسل لقوله ﷺ: «لي شهداء أحد» (٧) وما روي من كثرة وجعهم

(١) حديث ابن عمر.

سنة ٢٠٠/١.

(٢) فتح اللبيب ١٠٤٢، إسناده صحيح، ١٢٧/٦، مؤلفه

المجلد ١، ٢١٦، ورواه الطائفة ١٠٤٨/٦، المجموع

٢٠٠/٦، إسناده صحيح، الإصدار ١٠٤٨/٢

(٣) المجموع ٢٦٠، ٥، ورواه الطائفة ١٠٤٨/٦، مؤلفه

المجلد ١، ٢١٦، ٢٢٧.

(٤) رقم ٢٢٧/١، ومجموع الطحاوي ٢٠٠/١.

(٥) حديث، ليس فيه أصح إلى الله من نصرة

الغوم (٦) رقم ١٠٤/١، ط (٧) إسناده صحيح، حديث

أبي أحمد، رقم ١٠٤/١، إسناده صحيح، حديث

(٨) الإصدار ١٠٤٨/١، رقم ١٠٤/١، إسناده صحيح، حديث

المجلد ١، رقم ١٠٤/١، إسناده صحيح، حديث

الحكم التكاملي .

٤ - للمعية في حكم الشورى - من حيث

هي - وأسان

الأول الوجوب . ويساعد الفرق

شورى ، وأبى عطية ، وابن خوير منذاد ،

والرزي .

واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وشاورهم في

الأمر فلما عرفت فتوكل على الله إن الله يحب

المتوكلين ﴾ وظاهر الأمر في قوله تعالى

﴿ وشاورهم ﴾ يقتضي الوجوب والأمر

بشيء لا ينافي بالضرورة ، أمر لامت شخصي به ولا

نراها منقصة ، كما مدحهم سبحانه تعالى في

قوله ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ (١)

قال ابن خوير منذاد : واجب على الولاة

مشاورة العلماء فيما لا يعلمون ، وما أشكل

عليهم من أمور الدين ، ورجحوا أخيراً فيما

ينتمى بأخبار ، ووجهوا الناس فيما يتعلق

بالمصالح ، ووجهوا الكتاب والسوراء

والعمال ، فيما يتعلق بمصالح البلاد

وعلماء

لذا أبى عطية - في الشورى من قواعد

الشريعة - وعرائض الأحكام ، ومن لا يشير

شُورَى

التعريف

١ - الشورى لغة يقال - شاورته في الأمر

واستشرته - واجت لآرى فيه واستشار

حظ من المشورة وأشار عليه بشارى

وأشار بشار إذا وجه الرأي وأشار إليه باليد

أوما (٢)

اللفظ ذات الصلة

١ - الرأي

٢ - الشورى : العقل والتدبير والاعتقاد ،

ورجل ذو رأي أي نصيره وحده بالأمور (٣)

ب - النصيحة

٣ - النصيحة : الإخلاص والعصق والمثورة

والعمل

نصحت لزيد ، أنصح نصحت

ونصيحة . هذه اللغة النصيحة (٤)

وفي الحديث : والدين النصيحة فقلوا

لرس ؟ قال الله وكاتبه ورسوله ولأئمة

المسلمين وعلمهم (٥)

- أخرجه مسلم (١/٧٤ - ط الطبع) من حديث جيم

الدين

(١) سورة النور ١٥٩

(٢) مزية الشورى ٢٨

(٣) لسان العرب ، والمصباح المبرق منه (شور)

(٤) لسان العرب (أري) والمصباح المبرق منه (شورى)

(٥) لسان العرب ، والمصباح المبرق منه (نصيحة)

(٦) حديث والدين النصيحة

في قوله عظمي و شكر تسلم و^(١) ولو
احبها لك عن الحج جتر ذكر الأولى
ان يستمر . ويشهد تطيبا لهما ؛
فكذلك هو^(٢)

حکیم الشوریٰ کی حق پس منشا

• ذكر العلماء في سبل علمهم لمقتضى
النبي ﷺ من اختصاصات لواجبة في
حبه المذكورة في الأمر مع أهله وأصحابه لعونه
تعالى ﴿ يسألونهم في الأمر ﴾ (١) ووجه
اختصاصه ﷺ بوجوب المشاورة - مع كونها
واجبة على غيره من أولي الأمر - أنه واجب
عليه ذلك من كمال عظمته وبقوته

والحكمة في مشورته **يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْأَعْيُنَ** أن
يسس بها الحكماء حذاً ، لا يستقيم فيه
عياً وحكم . فقد كان النبي ﷺ عياً عن
مشورتهم بأسوي . كما أن في - نزلهم
طلباً لقائهم ، ودفعاً لإقناعهم . وإنما لهم
عن قديهم . قال أس هريرة - رضي الله
عنه - ، ما رأيت من الناس أحداً أكثر
مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ .^{١٢}

جيب (المحرمات)

المجلة العدد ٢٠١٩

1999

[illegible]

والدكتور الفريد الحافظ ٢٩

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

■ **تعارف** : نام : محمد رفیع ، پیدائش : ۱۹۷۱ء ، تعلیم : بی اے ، ایم اے ، ایم سی ڈی ، ایم ایف سی

أهل النعم والدين عزله وأحب بهذا لا
بختلافه

ولا ينبغي اعتبار الأمر بالشورى مفردا
بطلب من الصلابة ، ويرد اقتدارهم ،
لأنه لو كان مطلوب عندهم أن يشورهم
مصلحة ، وهم معمول عليها مع استماعهم
لنشهد في أسبغ ما شورا به ، فيكون له
ذلك تطبيق لنفسهم ، ولا ربح ذلك ، بل
فيه إنباشهم وعلانهم عدم قبول
شورهم .

الذي في القلب ويبقى هذا العربي

فأخذته ديس اسحاق ، وأخذته علي وأولادهم
وأسدوا ، فأتاهم الحسي الثاني من جهة
التي يبتلي في . رر لصاحبه في مكانه
الحروب ، وعينه فناء العدو ، هو قطيب
لصبيهم ، ورجع لأقاربهم ، وألقاهم على
ديهم . - وإن كان الله قد أعانته عن رؤيتهم
بحسنه

ولم يكتب سادات العرب في عام يساوروا
في الأمر شيء عليهم فامر الله تعالى نبيه ﷺ
أن يساورهم فيسروا إكرامهم ففعلوا
أصغرهم فالأمر في الآية محمول على سادات

(١٦) مفسر لغوي ١٤٤١ هـ

2014 年 9 月 2 日 星期二

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

415

^{١٣} ابي، القزويني، تاريخ الطب، ص ١٩٠.

بوقا مثل لون اليهود ، فقال عمر : أولا
تبتلون رجلا ينادي بالصلاة ؟ فقال رسول
الله ﷺ : بلال قم فاد بالصلاة ،^(١)

ومن ذلك أنه أراد مصاحبه هبة بن
حصص الصرازي والحارث بن عوف المري ،
حين حصره الأحبار في الخندق على أن
يعطيهم ثلث ثمار المدينة ، ويرجعوا بمن
معهما من غنمهم ، فاستنصر سعد بن
سعد ، وسعد بن عباد ، فقال له بلال
الله أمرا به قصصه أم شيئا لمعه الله به لانه
لنا من العمل به أم شيئا نصنع له ؟ قال :
بل شيء ، أصعبه لكم ، فأشار عليه ألا
يعطيهم ثم يعطوها شيئا^(٢)

كما استشار في أسارى بدر . فأشار أبو
بكر ، بالغداة ، وأشار عمر بالقتل ، فعمل
النبى ﷺ بولي أبي بكر - وصي له -^(٣)
وكان هذا حل روي به الأئمة في أماكن

(١) حديث من عمر (قال السلفي غير لهوا
لله)

أخرجه البخاري (الفتح ٢ - ٣٧ - ط السلفي)

(٢) حديث : أنه ترك مصافحة حبة بن حصص
وأخيه ابن عوف المري .
أخرجه ابن أبي شيبة في التمهيد من حديث الزمري
كذا في المصنف والمناهج (١٠١٤) ر ٥٠٠ ط
مطبعة المجمع

(٣) حديث : استشاري أسارى بدر .
أخرجه مسلم (١٢٨٥) - ط (الفتح) من حديث
عن الحجاب

٦ - واتهم الفقهاء عن أن عمل مشاورة ﷺ
لا تكون فيه ورد فيه نص ، أو أن مشاور
من الاجتهاد ولا اجتهاد في مورد النص

فما سجدوا ذلك فإن عمل مشاورة ﷺ
إنما هو في عهد الرأى في الحروب وغيرها من
المهمات عما بس فيه حكم بين الناس ، وأما
مافيه حكم بين الناس فلا مشاور له ، لأنه
إنما ياتهم العلم منه ، ولا يصح لاحد أن
يكون أعلم منه ، به أنزل عليه لأن الله
سبحانه ومعالى يقول : ﴿ وأنزل اليك
الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .^(١)

كما في عهد الأحكام فربما يلعبهم من العلم
كما شاهدوه أو سمعوه مما يبلغ النبي ﷺ .

وقد صح في حواشي كثيرة أن النبي ﷺ
استشار أصحابه في مهات الأمور مما ليس
فيه حكم وأن النبي ﷺ شاور أصحابه في
أمر الأذان وهو من أمور الفهم بمن أين
عصوه - وصي الله به - قال : كان

المسلمون حين قدموا المدينة يجمعون
ويتحجون الصلاة ليس ينادي له ، فتكلموا
بوما في ذلك ، فقال بعضهم اتحدوا بناقرضا
مثل ناهوس الصرازي ، وقال بعضهم بل

١ - لا يجوز من يجوز الله ﷺ

استشاره من أبي طالب في النظر في الأمور السياسية
(٢٠٩٦) - ط (دار المعرف)

(١) سورة النحل ٤٤

والسريّة ، والسجلية ، والسندية ، والسريّة ،
والسريّة عنه ، والسريّة عنه ^(١) .

ولفقهہاد لدعہب تفصیل فی حکم دگر
لداویہ ، و ہیا یل، بیانہ

وذهب المالكية إلى أنه يجوز لمن استأجر الزوج في الفروج بطلاقه أن يذكر له ما يملكه منها من الثمن ليحصله منها ، ويجوز لمن استأجرته المرأة في الفروج بطلاقه أن يذكر لها ما يملكه فيه من الثمن لتحصله منه

ويعمل جوار ذكر المأسوي، للمستشار إذا
كان هناك من يعرف حال المسكون عنه غير
ذلك المسنور، وإلا رجب عليه اليقين،
لأنه من باب النصيحة لأخيه المسلم، وفي
قول آخر: يجب عليه ذكر المأسوي مطلقاً،
وإن كان من يعرف تلك المأسوي، مبهمة أم

وبعد انشاعية إلى حرب فكر اسويده
سوده اشهر او لم يستمر في النكاح والبيع
وغيرها لكن بشرط سلامة العاقبة ، بأن يأس
الذاكر على نفسه ويغادره

وہی قول مشافہہ : اُن من استثیر فی
أمر مہم وجب ذکر العیب إلی کان فی شیتہ

١) خانبة المسمري ٤ (٢٢)، خانبة ابن عساف
٢٢٢٥٥ خانبة قولي ثاني ١٦٢٤ خانبة قولي وصفي
٢٢٢٥٥ خانبة قولي ثاني ١٦٢٤ خانبة قولي وصفي

٢) نشر المصداق ٧٤٨/٣ ط ٧٧٣/٥ دار مطبوعه

الفقهاء ، وبإلزام من حججهم يُقف على
أدلة من مذهبهم فيكون اجتهادهم أقرب إلى
الاصواب ؟

فرد لم يقع اجتهاد فقاهي هل شيء ،
وبقيت الحاشية خمسة ومشكلة - كتب إلى
فقهاء عبر مصره ، للمشاوره بالكتاب سنة
ثمانية و الحادي عشر (١٧)

مايليزم المستشار في مشورته

٨ - على من استشر أن يصدق في شؤنه
القول أبي عليه السلام «الاستشارة من نور»^(١)
والقوله «لغير النصيحة»^(٢)

وصواء مستشير في أمره لم في أمر
فهمه ، فيذكر المحسن والمساوي ، كما يذكر
المحب الشريفة والمحب العرفية

ولا يكون ذكر أسارى من الغيبة المحرمة
أن قصد بذكرها انتصافه .

وَعَدَا احْكَمَ شُغْلُ لِي كُلِّ مَا اُرِيدُ
الاجْتِهَادُ عَلَيْهِ ، كَالنَّكَاحِ ، وَالْمَرْءِ ،

١٦) صاحب الحقل ٣١٧٠، القرواني طو المحرم
١٩١٠ جلد ٢، ص ٢٤٤، مؤلف الخیر
١٩٢٠، كتاب الفکر ٣٦٥، مؤلف الخیر

(۱۷) حوالہ ایہ مجلہ ۳۴: ۳۱۱

(۳) حدیث والسنہ، مؤلفہ

انحصار شومبی (۱) / $\sigma_{\text{SH}} = 0.0000$ ط الخلی (۲) / $\sigma_{\text{SH}} = 0.0000$

٢١ - ١٣٦ - في دائرة المعارف العثمانية (١٩٠٤) ص ١٠٠

١١١ هـ، وسجدته احكام وقته الدائم
(١) تقدم لغيره في ٣

يكون في عقد حضور بعض اختيارية من بينهم بالتشاور

والشورى ليست شرطا في عقد الإمامة ويجوز للإمام أن يمدد بمقدار البيعة في أداء احتجابه إلى صلاحيته مما لا يكون والده ولا ولدا

وختلف العلماء في اشتراط رضا أهل الاختيار

فمن العلماء من ذهب إلى أن رضا أهل الاختيار شرط في نزع بيعته لأن حق يتعلق بالامة فلم ينزع بيعته إلا برضا أهل الاختيار منهم

ومنهم من ذهب إلى عدم احتساب رضا أهل الاختيار ، لأن بيعته عمر - رضي الله عنه - لم تنوف عن رضا الصحابة ، ولأن الإمام أحق بها فكان اختياره فيها لنفسه أو إذا كان ولدا أو والده علمانية في أفراد الإمام يعقد البيعة له دون استشارة ثلاثة مداهب

مداهب الأول

لا يجوز أن يهرق بعد البيعة لأحد من حتى شاور فيه أهل الاختيار. وإذا زاد أهلا صح منه حيث عقد بيعة له ، لأن عقد البيعة بركة تجري مجرى الشهادة ، وتقليده عن لامة تجري مجرى الحكم ؛ وهو لا يجوز أن يشهد نواك ولا لود ، ولا يحكم بولاد مذهب

به الخيار كالعامة وإلا فإن لم يكن معصية كجذل غير ذكره ، وإلا وص عليه بوجه منه ، ومنه ^(١)

وقال جماعة من من استبر في مخاطب أو مخطوبة أن يذكروا ما فيه من مساوئ أي عيوب وعيوب ، ولا يكون ذكر مساوئ عيوب محرمة مع فصله مذكر ذلك من صحة الحديث ، ^(٢) بشرط موثقه وحديث ^(٣) والذي التصحیح، وإن استبري أمر نفسه بيه وجوزا كقوله ، عندي تبع وخلفي ش يا رجوها ^(٤)

الشورى في عقد الإمامة الكبرى

٩ - يجوز للإمام أن يجعل خلافة من بعده شورى بين عدد حضور يعينهم بمقتضى عدد موته - أو في حياته بولده - أحدهم كما جعل عمر - رضي الله عنه - الأمر شورى بين ستة من الصحابة ومن : عن والبربر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطهجة - رضي الله عنهم - وأوصوا بالتشاور بينهم على أن تكون حلالة لغيرهم من بهم

وعقد الإمامة بيده لفريقه داخل في الاستحلال ، لأنه يكون لواحد يعينه ، رضا

١ حاشي على التتبع ٢٢٧ ، الشورى ومعه ٢٢٢٥

٢ مطلب من المس ١١٢٥

والآية في الفرق والكسوة ، وبما هي عليها
ما يحتاج إليه من المتاع
والتفصيل من (نفقة)

انقاع الزوج بشورة زوجته

٤ - قال جمهور الفقهاء : يس للزوج
الانقاع بما تملكه الزوجة من متاع
كالفرش ، والألبسة ، وغيره بغير رضاها ،
سواء تملكها بهاء هو ، أم تملكه من طريق
آخر ، وسواء قبضت العداق ، أم لم
تقبضه^(١).

وما حق التصرف فيما تملكه بما أحت من
الصدقة ، والنفقة ، وللمأدبة ، ما لم بعد
دلت عليها بمصر^(٢).

وقيل : لا تملك ، إن نصت الزوجه
صدقاتها لمزوج المتع مشروط بقبول من
الزوج مالم يصر به له ، وله النعم على
فرائشه ، والانقاع بمسائر الأدوات التي
تملكها ، ولو بغير رضاها . سواء تمتع بالشورة
معها أو وحده ، ونعمه مشروط حتى له ، وله
مسمها من التصرف بما لا يربط لملكه ،
كالمأدبة ، ولله والصدقة ، لأن ذلك من
شأنه أن ينفق عليه حتى التمتع بها .

انبت : من لراش ونفقه ، وليس^(٣)

الألفاظ خلاف الصلة .

أهملز

٢ - الجهار هو . ما تصرف به المرأة إلى بيت
الزوجية من متاع ، أو يملكها إليه
زوجها^(٤).

أحكم الإهالي .

٣ - يجب للزوجه على زوجها كل ما تعلمه
حيلة الإنسان ، من نفقة ، وكسوة ، وسائر
ما يحتاج إليه الإنسان في حياته من المتاع
كالعراش ، والغطاء ، وسائر الأدوات التي
تحتاج إليها كافة الطحى ، والطبيع
كالقصور ، وأبواب الشرب ، وغير ذلك مما
لا يستغنى عنه الإنسان ، وهو ما عثر عنه
مالك في مشورة . وهذا محل اتفاق بين
الفقهاء^(٥).

قال الله تعالى : ﴿ ومن المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف ﴾^(٦)

(١) شرح الزيلعي ٢/١ - ١٤٧

(٢) لسان العرب بمصر

(٣) مجلة صاحب ١٩٣٧ - ٩٥ وشرح الزيلعي ١/١

(٤) ٢٤٥ وفتح ، المكي ١/٧٨٨ ، وفي حاشية

١٤٢/٦

(٥) سورة احزاب ٤٣

(٦) صابر قسبي

(٧) الفقيه ١/١٩٦ - ١٩٦/٧ - ١٩٦/٧ ، وفتح

١٩٦/٧ - ١٩٦/٧ وفي حاشية ١٩٦/٧

أما إذا لم تقض صدقتها وإن تجهزت من
مطلقا فليس له عليها إلا الحجر عن التصرف
بها بغير الملك ، منه أن يستعها من بيها ،
وعتقها ، والتصدق بها ، والبرع بأكثر من
الثلث (١) والتفصيل في : (تعفة) .

سؤال

التعريف

١ - سؤال ، وبطلان - السؤال . هو أحد
شهور السنة القمرية العربية ، الذي يلي
رمضان ، وهو شهر عيد تقطر (١) ولون
أشهر الحج المذكورة في نومه تعالى ﴿ الحج
أشهر معلومات ﴾ (٢) .

الأحكام المتعلقة بسؤال

صيام الست من سؤال

٢ - ذهب بعض الفقهاء إلى أن صيام ستة
أشهر من سؤال سنة (٣) الحديث « من صام
ومضاه ثم أتبعه ستاً من سؤال ، كان كصيام
الدهر » (٤) .

وذهب آخرون إلى كراهة ذلك تكلاً بضعف
العمامة بومضاه ما ليس منه (٥)

شوط

انظر - طواف ، سعي



(١) صحيح طبر

(٢) ميه المير ١٩٧

(٣) روضة الطالبين ٣٨٧/٢ بداية الحج

(٤) ٢٠٨/٢ ، كشاف القناع ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ ، المس

طالب ١٠٢/١

(٥) حديث ، « من صام ومضاه ثم أتبعه ستاً من سؤال »

الحديث صحيح (٢) ٢٣٧/٢ ط الحنفية من حديث أبي أيوب

الأنصاري

(٥) الألباني المذلة ٢٠٦/١ - رد المحتار الطحاوي ٤١٠

(١) صح الزواجر ١١٧/٤

الناس ، والأصحى يوم يصلي الناس^١
وقال الختية ، من نظر فعلبه غفلة اليوم
ملا كسافة ، وإن كان الرائي الإمام أو
نفسه ، لا يخرج إلى القصر ، ولا يأمر
الناس بالخروج ، ولا يخطب الرائي مرأوا جهر
هناك المكتبة ، ولخاتمة ، في كل معصرة
يس يسقره فله ويس في جماعة : يني على
يغير رؤيته فبصره لأنه لا ينقر شحابة
جبهته^٢

فكان الشاعبه ، إذا رأى شخص هلال
شواك وحله لرمه القطر ، ويدب أن يكره
سرا^٣ لقوله ﷺ : وألقوا برؤيته^٤

شَيْب

نظر شعرا حجاب

شَيْطَان

انظر حق

وانظر التمثيل في مصطلح (صوم
لتفزع)

ما ثبت به رؤية هلال شواك

٢ - ثبت هلال شواك إكمال عدة صوم ،
و خالف فيها ، إذ ما ثبت به هلال شواك بعير
ذلك فذهب لأكثرهم إلى أنه لا يثبت ، بل من
شاهدين عدلين ، وقال آخرون : ثبت
سنهاده وحس وبسائر ، وقال الحنف
ثبت شهادة رجل واحد ، وإذا كفت لسه
مصححة فقد رأى الحنف أنه لا بد من رؤيته
بصيفه ، وانظر مصطلح (رؤية هلال)

انقره برؤية هلال شواك

١ - إذا انعدو حد برؤية هلال شواك ، م بحر
القطر إلا أن يحصل فيه غمر نيج الإلتصاف
كأشهر ، أو غمر ، أو أخضر ، خضبت
أي حرمة يرفعه (الصوم يوم تصومون ،
وتصوم يوم تصومون ، والأصحى يوم
تصومونه^٥ ومن عاشه - رضي الله عنها -
قال قال النبي ﷺ : «القطر يوم يقطر

حديث لا يقطر برؤية الله

أخرج القادي ٢٠٠٦ ، الحديث ، وقال : حديث

حسن حديث

(٢) شكري الحديث (٩٨) الحديث ، ٥٦٥١ جوامع
جبل ٩ ، ٢٨٩

(٣) حاشية الحديث ٢٨٠٧

(٤) حديث هو انظر برؤية

أخرجه البخاري مطبوع ١٩٦٢ ، ٢٨٠٧

١٩٦٢ ، ٢٨٠٧ ، الحديث ، ٢٨٠٧ ، ٢٨٠٧

٥ - مرقى السلاج ٢٥١ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ،

وشرف ، تبوت الحق في الشريعة الواحد
الشخص ، فكل من على وجه الشريعة ، وعبر
عنها صاحب الحق ، بأنها احبها في استحقاق
أو تصرفه^(١).

الحكم التكليفي

٤ - أ - يخرج إشاعة لمرار المسلمين ،
وأمرهم الدخلة مما يمس أنفسهم
وأسرارهم ، حتى لا يعلم لأعداء مواضع
الضعف فيهم ، يستعملونها في قوتهم
فيحصلوا منهم

ب - ك - يخرج إشاعة ما يمس أعراض الناس
وأسرارهم الخاف ، قال الله تعالى : ﴿ وَرَدَّ
الْيَدَيْنِ بِمِصْرِينَ أَلَمْ يَشْعُرِ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ
آمَنُوا لَمْ يَدْرِكُوا مَا يَكُونُ فِي أَلْبَابِهِمْ ﴾^(٢)
والأخرى^(٣)

نظر : (إشاعة ، وإفشاء السر)

حكم لبوت الجريمة بالشريعة في الناس

٥ - أ - إشاعة في أساس ، أن إعلان سرقة محتاج
فلا ، أو في بطلان ، لا يقاء الحد عليه
بمجرد الشريعة ، بل لا بد من إثبات على
الوجه الشرعي

ويطر الشخص في (حدود ، وإثبات)

شُيُوع

التعريف

١ - الشُّيُوع مصدر شاع - بشال شاع يشع
شيء ، وشيعا وشيوعا ، إذا ظهر وتشرع
يقال : شاع علم شيوع ، فهو شائع إذا
داع ، وتشرع وإشاعه ، إشاعة أقدار وأداعه
وأظهره

وفي هذا قولهم : نصيب فلان شائع في
جميع الدار ، أي : متصفا بكل جزء من
وشاع فيها ليس معصوم^(١)

ولا يخرج معنى في اصطلاح الفقهاء من
لعني الشري

اللفظ ذات الصلة

(١) الخلف

٢ - الخلف - تدخل الأثباء بعضها في
بعض ، وقد يمكن التمييز بعد ذلك
كالحوائ ، وقد لا يمكن كالدائمات فأكبر
منها^(٢)

(٢) الشريعة

٣ - وهي لغة الاختلاف على التبع ،

(١) ضد العرب ، المصباح للم

(٢) ضاحك كثر ، من العرب

(١) حاشا على ٢ ٣٧ ، ولحق ٥ ٢

(٢) سورة التوبة ١٩

الشروع في الملوثة

٦ - قال الشافعية : إن الشروع من أئمة
خاتمة والعامة ، بأن فلانا الذي جهل
فأتمه ، قتله فلان هو لوثة ، فيجوز لورثته أن
يبيعوا أيما القسامة على من قتل مورثهم
استندا إلى شروع ذلك حتى أئمة
الناس^(١)

بيع المشاع

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز بيع جزء
مشاع في دار كالثقل وبجوه ، وبيع صدع من
صخرة متساوية الأجزاء ، وبيع عشرة سهم
من مائة سهم

والتفصيل في مصطلح : (بيع)^(٢)

لحمة المشاع

٨ - يجب على الحاكم ، قسمة الثلث لثلاث
يذهب الشركاء ، أو يطلب بعضهم ، لأن
كل واحد من الشركاء منقطع قبل القسمة
بصحب غيره ، فإذا طلب من الحاكم أن
يمكنه من الانتفاع بصحبه ، وبيع العذر من
الانتفاع به ، يجب على الحاكم إجابة طلبه ،
إلا إذا طلبت أئمة التصرف في المثلوم
بالقسمة

فإن كانت الأئمة المتصوفة منه نعمت

بالتقسمة ، فلا يجاب عليهم القسمة عند
الجمهور ، ولا يمكنون من ذلك ولو تواسى
عليه إذا كانت للبيعة نسل كلية ، لأنه
سعة ، وإغلاف مال بلا ضرورة

وقال الحنفية : إن انقسموا بالتراضي لا
يبيع القاضي من ذلك : لأن القاضي لا
يبيع من أئمة على إغلاف ماله بلحكم^(٣)
والتفصيل في مصطلح : (قسمة)

ركبة المشاع

٩ - إذا ملك اثنين بأكثر من أهل الركبة
مصاب ما لم يما تجب فيه الركبة ملكا مساعا
كان ورثته ، أو أشرباه ، زكياه كرجل واحد
عند الجمهور

والتفصيل في : (عقولة ، ركبة)

دمن المشاع

١٠ - يصح بيع مشاع ، من غنار
وحبوان ، كما يصح بيعه ، وحبته ، وروقه ،
سواء كان الملقى بمرزح أو لغيره ، رد لا
صرر على الشريك ، لأنه يتعامل مع المرزح
كما كان يتعامل مع الراعي ، ويقصه بتبصر
الجميع ، فيكون بالحيلة في غير المثلوم ،
وبالحس في المثلوم ، وبإل هذا ذهب المالكية
والشافعية والحنابلة^(٤)

(١) راجع للشافعية ٢/١٦٦ ، ٢/١٦٨ ، ٢/١٦٨

عائنه غاسقوي ٢/١٦٦ ، ٢/١٦٦

(٢) كتاب الشروع ٢/١٦٦ ، ٢/١٦٦ ، ٢/١٦٦

(٣) المثلوم ٢/١٦٦ ، ٢/١٦٦

(٤) كتاب الشروع ٢/١٦٦ ، ٢/١٦٦ ، ٢/١٦٦

المثلوم ٢/١٦٦

أدب الشاع في عقار

١١- إن ملك تان فأكبر عقارا ملك
مذبحا ، وراع أحدهما بحية لأحبي : نت
الأخر حي لشعده ، وهد حي شفاق بين
عصاه

نصر (شعده)

صَائِل

انظر (صائِل)



والشاعية ، وأخسده ، ولبي يومه من
اختيه ، لم ورد من ابن عمر- وهي الله
عمر- أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا
بخير ، فأنى سي ^١ بشاره فيها فقال
يا رسول الله ، في أصب أرضا بخير لم
أصب مالا قط أنقص عدي منه ، في أمر
به ؟ قال : مننت حيث أصبها
بصلحت به ، قال : فنصدق بها عمر أنه
لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يرث ، ونصدق
بها في دفعه ، وفي العربي ، وفي الزمان ،
وفي من الله ، وفي أنسب -
وأصب^٢

ولأن عدد بحور على بعض لحمة معرو
بحار عليه مشاعا كالبيع وكالمرصه بحور
بها حجار زهبا كدسرة ، ولأن لوقف
بحرين الأمان ، وتبين التعمه ، وهد
بمصل في شاع كحصوله في لغير^٣
وإن محمد من اختيه لا يصح رفع
المشاع في ينيل القسمة ، لم مالا شل
لقسمة لمصاح وقده اتفاق^٤

انظر (وقف)

(١) حديث في عمر و عمر بن الخطاب (ص ١٤٠)
نصره
قوله البخاري (تقدم) ١٤٠- ١٤١- ١٤٢
١٤٣

(٢) شفي ١٠٣ ، في الخطاب (١٤٠)
(٣) حاشية في لغير ٣٦١/٢

السلام - لقد انقلب في مفراته^(١)
 وقتل ابن منظور عن البيت - هم قوم
 شبه دينهم دين النصارى ، إلا أن قيتهم
 نحو مذهب اليهود ، يزعمون أنهم حل دين
 نوح وهم كاذبون - يرضى الرب عن القرطبي
 عن الخليل^(٢).

ب - أنهم صنف من النصارى الذين
 منهم قول - وهو مروى عن ابن عباس أنه
 قال أحد في رواية^(٣)

ج - وقال السدي وإسحاق بن
 راهويه - هم طائفة من أهل الكتاب لأنهم
 يفرلون الزبور ، وبه قال أبو حنيفة

د - قال محمد بن الحسن وشيخ أبي
 جعفر - هم قوم تركب دينهم بين اليهودية
 والمجوسية^(٤).

هـ - وقيل - هم بين اليهود
 والنصارى

و - وقال سعيد بن جبير - هم قوم بين
 النصارى والمجوس^(٥)

ز - وقال الحسن أيضا وقادة : هم قوم

(١) القوم - ما يصير

(٢) ابن العرب - ما

(٣) القس ٥٩١/٦ ، وليس إلهي لأبي الجوزي ص ٧٤
 طائفة منهم

(٤) تفسير القرطبي ج ١ ص ٦٢ من سورة البقرة ١٣٥/١

(٥) شمس ابن الجوزي ص ٧١ الخطبة الثانية

صَابِئَةُ

لتعريف

١ - الصابئة لغة - جمع الصابغ
 والصابغ - من خرج من دين إلى دين
 يقال - صبأ فلان صبأ - إذا خرج من
 دينه ، ويقول العرب - صبأت التحريم إذا
 طلعت^(١)

وقد ورد ذكر الصابئة في القرآن الكريم مع
 أهل الملل في ثلاثة مواضع ، منها : قوله
 تعالى - ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
 وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مِنْ آَمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
 الْآخِرِ وَعَمَلٌ صَالِحٌ عَلَيْهِمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ
 وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(٢)

٢ - وقد اختلف العلماء في تعريف للصابئة
 عن أقوال هي

١ - أنهم قوم كانوا على دين نوح - عليه

١ - صناديق العرب - ما يرى هذه المصنوعات قريب
 قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مِنْ آَمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمَلٌ صَالِحٌ عَلَيْهِمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(١)

(٢) سورة البقرة ١٣٥

يعبدون الملائكة ، ويصلون إلى القبة ،
ويقرأون الزبور ، ويصلون الخمس . وهم
رياء من أبي سفيان فأراد وضع الجزية عنهم
حين عرف أنهم يعبدون الملائكة ، وصل
الفرطبي : أنهم موحدون يعتقدون تأثير
النجيم^(١) .
ج - يقل : إهم قوم كانوا يقرءون لا
إله إلا الله ، وليس هم عمل ولا كتاب ولا
شيء^(٢) .

هـ - وقال المصنفان من الحقيقة : أنهم
ليسوا من أهل الكتاب ، لأنهم يعبدون
الكواكب ، وعلم الكواكب كعالم النجوم^(٣) .
و - وقال أحمد بن ربيعة ثانية : إسم قوم
من اليهود ، لأنهم يستولون^(٤) .
مذاهب الفقهاء في حقيقة الصابئة
اختلف الفقهاء في حقيقة دين الصابئة
أهم من أهل الكتاب أم لا ، على أقوال :
٣ - القول الأول : أنهم من أهل الكتاب ،
وهذا قول أبي حنيفة وأحمد ، وقد جمعهم
أبو حنيفة من أهل الكتاب ، لأنهم يقرأون
الزبور ، ولا يعبدون الكواكب ، ولكن

٤ - القول الثالث : وهو المشافعية ، فقد
ترددوا بينهم . قال النووي : المذهب أهم إن
دعوا الصابئة في أممهم دينهم ليس

(١) بدائع الصالح ١/٣٣٠ ، وضع القدر لابن قيم
١٢٠١ ، ٣٢٢/١ ، وحاشي ابن حبان ١١٨/٣ ،
ومسح التمر ٢٠ ، وأصل أبي حنيفة ١١٦/٨ ،
وتكليف الشيخ ١٨/٥ ، والشيخ ٣٠٤/٣ ، وتفسير
الفرطبي ٣٥/١

(٢) تفسير الفرطبي ج ١ ص ١٠٢ ، ٣٢٤/١

(٣) كتاب المسحج ص ١٢٦ ، والمسحج ١١٦/١ ، والمراجع

السلطة للصواب

(٤) فتح القرطبي ج ١ ص ١٦٠ ، ٣٢١/١

(٥) ليس ليس لأبي حنيفة ص ٧١

(٦) بدائع الصالح ١/٣٣٠ ، مسحج التمر يوسف

الكوكب السبعة ، ويضيقون التأثير إليها ، ويعتقدون أن الملك حي ، طبق فإن الخصاص من أخيه ، وهذه العروة سميت بالصبيحة ، وهم العالسة خريون الذين ساحة حرد ، وهم عبد الله لوتان ، ولا ينتمون إلى أحد من الأسياء ، ولا يتحللون شيت من كتب الله ، فهؤلاء ليسوا أهل كتاب ويكرههم نسوتى وإن لم يسمعه هياكل بأسياء الزهرة والفرج ولشترى وحل وفبرها وذكر أسياء من نحوهم في رملته

وكذلك ذكرهم الشهورسي وألحق في بيا عنقلقتهم وأحوالهم وذكرهم لير أندبه في فهرسته ، وذكر غرهم وأحوالهم ومع بدهم ، ونقل عن بعض المؤرخين النصارى ، أنهم لم يكر أسمهم الصبيحة ، وأن شامون مر بشار حضر فتلذه الناس ، وجهه حلاقة من اغرانيين ، فأنكر للمسلمين أنهم ففما علم أنهم ليسوا يهود ولا نصارى ولا مجوساً أنظرهم إلى رجوعه من سفرته ، وقال إن أنتم دحسم في الإسلام ، لو في دين من هذه الأديان التي ذكرها الله في كتابه ، وإلا لمرت بكنتمكم ، ورحل عنهم إلى أرض الروم ، وهي رحله التي ملك قريب

منهم ، وإلا لهم منهم قال ، ويعتقد من عبه (أى من عليه الشافعي) ، وقيل فيهم مولان قال ، وهذا إذا لم يكرههم اليهود والنصارى ، فإن كمرهم لم يذرو قطعاً أي لأنهم لا يكونون من أهل الكتاب

والمراد بأصل نهم على ما في شرح المنهاج لنصحي . عيسى والإنجيل ، وما عدا ذلك فروع ، أي ، إن كانوا ينحدرون عيسى عليه السلام ، ويحسبون بالإتحيل فهم من النصارى ولو حالوا النصارى في الفروع ، ما لم نكرهم النصارى بالمخالفة في الخروج فإن كمرهم ليسوا منهم

وفي نهاية المحتاج لو حالوا النصارى في أصل دينهم ولو احتلوا كان نعموا للصانع أو عداوا كوكب حرم سلوهم علينا^(١)

٥ - القول الرابع أن حاشية هرون منبريان لا تدحل إحداهم في الأخرى وإن توافقا في الاسم

١ - العروة الأولى هم الصبيحة اغرانيين (ومسماهم ابن السليم والشهورسياني اغرانيين) وهم قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن إبراهيم - عليه السلام - يعبدون

(١) : حران قلعة يديا مصر يديا وهو الرقة يديا وهي من تحرير بين الوصل والنام بمصمم البلد ١٣٧٥/٢

روضة الطنح ٣٩١ ٣٩٢ وشرح المنهاج ورواية القضي ١٠٢٢/٢ وبإيه محتاج ٢٤٩/٢

والهناح (من أرض العراق) وهم مع كوس
من النصارى، ولا أهم مخالفتهم في كثير من
ديانتهم، لأن النصارى فرق كثيرة، منهم
الفرسيون، والآريوسية، والرومية، والشرق
شلات من مسطورية، والساكية،
والجنوبية يرون منهم وكوسهم وهم
يتنهدون إلى يحيى وشيث غار، والنصارى
سميهم يوحنا، أهل، قال، الخصاص
مذهب أبي حنيفة في جعله شياطين من أهل
الكتاب محمود في هؤلاء

أما طيرون فرى، أن هذه الفرقة الثانية
نسبها اليهود الذين سرقهم بختصر
وجعلهم من أرض فلسطين إلى بلن من
رض العراق، بها أول لهم كورس بالعودة
من فلسطين تحلف بالعراق منهم طققة وأثرو
الإقامة في فارس، بل يكون في دهم تكبر
معهم، سمعوا القول أمجوس وصود من
بعضهم، فانسرح مذهبهم من الجنوب
واليهودية قال هؤلاء هم الصابئون
باحتفاء، وربما كان الاسم أشهر بالعرفه
أول، وكنت، مير من النصارى الجبل من
الشامية، ومن تسمية من حباله، وابن
العب، وقال ابن الحزم قيل في الله به
الطائفة، وهذه الفرقة تسمى ثني دل
البعض منهم من النصارى يسمى حور
(سبائين) وبهم الآن صابئ في مذهب

فمنهم من أسلم، ومنهم من نصر،
وبقي منهم شرده على دينهم، احتجابا بأن
سموا أنفسهم الصابئة، سمنوا ويثوا في
نقمة^(١)، وهذا يقتضي أن هذه الفرقة لم
يكن اسمهم الصابئة أولا، وأنهم سموا
بذلك في آخر عهد القاموس

وقال الفيروزي، أن هذه الفرقة هي بحلة
ولا حلة النصارى التي كانوا عليها من
انصرانبة، وأن من فلاسفتها
فيثاغورس، وأغاديسون، وواليس،
وهوس، وكانت لهم من كل دأبها
انكساف، وأن فيرومانيين، من مدعهم
الروم، كانوا على هذه الفرقة، ثم لما
عليب النصرانية على بلاد الروم واليونان
نصر أهل هذه الفرقة بقي عليها من
أهل الشرق بقايا، ولم يكن اسمهم
نصارى، بل سمنوا بذلك في عصر القاموس
سنة ٢٢٨ هـ^(٢) بهم ليسوا من الصابئة في
الحقيقة بل حقيقته، صابئة هم الفرقة
الثانية

من الفرقة الثانية هم طائفة من أهل
الكتاب لهم شبه بالنصارى

قال الخصاص - هؤلاء مزاحي ككر

(١) جوستام، في تاريخهم ١٢١ - ١٢٢
(٢) في كتاب التاريخ، ص ٢١٠، د. م.
منه، بن دوي، ص ٢١٠

الصدئيين فيها ، كسائر الكفار من المشركين وأهل الكتاب ، لقول النبي ﷺ .
 « لأخرجي اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، حتى لا أدع إلا مسلماً » ، وحديث عائشة - « أخر ما عهد رسول الله ﷺ : « لا يترك في جزيرة العرب دينان » (١) وفي الزناد بجزيرة العرب خلاف ، وتمصيل ينظر في مصطلح : « أرض العرب » .

وأما في خارج الجزيرة العرب ، عن سائر بلاد الإسلام . فقد احتفظ في إقرار الصائبة بها من أقوال .

فذهب أبو حنيفة إلى جواز إقرارهم فيها ، وأبعد الجزية منهم بناء على أنهم نصارى ، وأن معظمهم للكواكب ليس من باب النجاسة لها .

وقال صاحباه . لا تؤخذ منهم الجزية لأنهم يهدون الكواكب كعبادة للشركيين للأصنام (٢) .

وقال للالكبة : بجواز إقرارهم كذلك بناء عليهم على أن الجزية يجوز أن تدبر على كل كافر ، كتابياً كان أو غير كتابي (٣) .

(١) حديث عائشة - أخر ما عهد رسول الله ﷺ

المعبر عنه (٢٧٥/٦) - ط (المصنف) وقال القسبي في « مجمع الزوائد » (٣٢٥/٥) ط (القسبي) رحمه الله تعالى .

(٢) جمع التفسير ١/ ٣٧٠ . وفي كتاب « طراز » ص ١٠٠ من أبي يوسف - الزناد ٢/ ٢٦٠ .

(٣) « جواهر الإكليل » ١٦١/١ ، تفسير القرطبي ٢٥٥/٦ .

بعضها يدل على أنهم فرقان ، وبعضها على أنهم قوة واحدة .

الأحكام المتعلقة بالصائبة .

٦ - ينطبق على الصائبة الأحكام التي تنطبق على الكفار عامة . كتحرير مكاتب العباثيين للمسلمة ، وتكسبهم صحة المهادنة معهم ، وعدم إقامتهم في جزيرة العرب .

ولما الأحكام التي تخص بأهل الكتاب كجواز عقد الدعة لهم ، وأن يتزوج المسلم من نسائهم ، وأن يأكل من ذبحاتهم ، وقد اختلف الفقهاء في إجرائها عليهم تبعاً لاختلافهم في حقيقة دينهم ، فمن اعتبرهم من أهل الكتاب ، أو من له شبهة كتاب ومن اعتبرهم من غير أهل الكتاب ، وأيسرهم شبهة كتاب أجرى عليهم الأحكام التي تنطبق على المشركين . وتفصيل ذلك في « مصطلحات » (أهل الكتاب ، أرض العرب ، جزية) (١) .

إقرار الصائبة في بلاد الإسلام وحرب اجبرية عليهم .

٧ - أما جزيرة العرب فلا يجوز إقرار

(١) حديث « لأخرجي اليهود والنصارى من جزيرة العرب » أخرجه مسلم (١٢٨٨/٣) - ط (الحافظ) من حديث

صريح الخطاب

فلا يؤخذ منهم^(١)

ورجح بر الثيم العود الأول ، قال
هذه الأمة - يعني الصائفة - فهم المنعم
بالله وأسيائه وصفاته وملائكته ورسله وأوليائه
الآخرين ، وفيهم الكافر ، وفيهم الأئمة من
بين المرسل ما وافق عقولهم ، واستحسنوه
قد اتفقا به وروى لأنفسهم ، وعقد أمرهم
أهم يأخذون بمحاسن ما عند أهل الشرع
برعهم ، ولا يتعصبون لمة على لمة ، وتقبل
عليهم براميس لصالح العالم ، فلا يمتن
لخاتمة بعضهم بعض ، بل يؤخذ بمحاسنهم
وما تكمل به النفس ، ويتجنب به
الأخلاق لال وبجمعة فالصائفة أحسن
حالا من مجوس فأخذ آخرية من
لحموس نبيه عن أسدها من الصائفة مطريق
الأولى ، فإن المحوس من أخوت الأمم فينا
ومدها ، ولا يسكور بكتاب ولا يسمون إلى
لمة ، فشرط للصائفة أن تم يكن أخف منه
فليس بأعظم منه ، أي^(٢)

دية الصائفة

٨ - ذهب لخشية إلى أن دية الغني ، كذب
الغني سواء ، ويدخل في ذلك الصائفة إن
كانوا أهل لمة^(٣)

وذهب الشافعية إلى أن الصائفة يجوز
أن تطبق عليهم القصاص بالخزيرة ، عن أمرو
بأنهم من النصارى ، إن يفقههم في أصل
دينهم ، ويوافقهم في موعده ، ولم تكفرهم
النصارى أن إن كفرهم اليهود والنصارى
مخالفتهم في الفروع ، فقد قيل يجوز أن
يضرروا بالخزيرة وإن لم يفر مناكنهم ، لأن
منعهم من ترك الكساح ، الاحتياط ، مخالف
الخزيرة^(٤)

وهذا التردد عند شافعية ، إن هو في
صائفة الشافعية للنصارى (وهم سموا
شكاليين) ، أما الصائفة عند الكواكب
فقد جزم ربي بأن الخلال لا يجري بهم ،
وأنهم لا يعرفون صلاة الإسلام ، قال وتلك
أعنى الاصطعاري والحاصل - خليفه
الغالب - مثلهم ، لما انتهى بهم
العقلاء ، بدلا له مالا كثيرا فتركهم^(٥)

والعتمد عند احتباسه أن الخزيرة تؤخذ
منهم ، من أحد على أنهم حسن من
النصارى وروى عنه : أنهم حسن من
اليهود ، قالوا وروى عنه أنهم يفرلون
إن المبدأ حي ناهق ، وإن الكواكب
السبعة أمة ، فهم كعسة الأوثان ، أي

١ - لعل لا ، ج ١١٣ ، ولاحتقار الشافعية ١٤٣

٢ - يفتنون ٢٤٣/٣ وفي المدح ٢٤١/٣

٣ - ج ١٤٣ ، والمدح ١٤٨/١ واحتقار لعل لمة لأن غيب

٤ - ٩٢/٤ وبنسبة الشافعية للسني ٩٣/٤

١٥ - كتاب اللع ١٦٨/٣

١٦ - أحكام أهل اللع ٩٨/١

١٧ - مقادير وكنية فتح ج ٢٠٧/٨

الكواكب ، وإياها يعضونها كتنظيم الشمس
للكعب

ومثل صاحبها هم من لم يوافق
وشركيه ، فلا تحس سائرهم ولا دينهم

لأن من لم يوافق الخلاف بينهم مني عن
القول بحقيقة أمرهم ، ولو قلنا عن
مصدرهم اتفق حكمهم

ودع الألفية بأن نحرز من نتائج القضاة
شدة مخالفتهم لمتصاري

ونكاد الشافعية إن حارب القضاة

المتصاري في أصل دينهم (أي الإيمان بحيسى
وإلتجول) حرم دينهم بسائرهم عن
المسلمين ، أم إن لم يتألفهم في دينهم
فلا يحرم دينهم وسائرهم عليا ، مأم
كفرهم المتصاري ، فإن كفرهم المتصاري
حرم سائرهم دينهم ، كما يحرم على
سائرهم دينهم بسائرهم إن كانت بمنزلة
مكسرة ، وهذا الحكم لا يرد فيه هو غير
انصائه عند الكواكب ، وهم طرية ، فإن
هؤلاء يحرم كفرهم ، فلا تحس مناصبتهم

ودع الشافعية إلى أن دين الصاب ،
كدين المتصاري ، وسعدوه ثلث دين
السنة ، وهذا من وافق الصاب المتصاري
في أصل دينهم وفي خلافه في الفروع ، حال
بكره المتصاري^(١)

ولا يهمل ، لحسابه يحكمهم في كل
الدين ، لكن مقتضى الرواية التي ذهب إلى
أنهم من أهل الكتاب أن تكون دين الصاب
صفت دينه ستم ، وفي رواية^(٢) الثلث^(٣)
وعلى الرواية التي ذهب إلى أنهم ليسوا من
أهل الكتاب أن تكون دينهم دينهم

لما للألفية فلم يجد لديهم التصريح
بمقتضى دينهم المتصاري ، وحيث أنهم لم
يجعلهم كالمصري في الدائع وصوب ،
لذا يظهر أن دينهم كدين المجوس ، وهي
عد الألفك نهاية دينهم بارجل ، وروايته
دينهم للمراه^(٤)

حكم دائع الصاب ،

وحكم نزع سائرهم

٩ - ذهب أبو حنيفة إلى أنه للمسلم أن
يأكل من دائع الصاب ، وأن يتزوج من
مسلطهم ، بناء على أنهم لا يمتدرون

١ - مع تقدم ١٠٠٠ ، ليس على ١٠٠٠ وسائر
٢ - ٢٠٠ و ٢٠٠

٣ - روي عن أبي حنيفة عن أبيه عن حماد بن عمار
٤ - روي عن أبي حنيفة عن أبيه عن حماد بن عمار

١ - روي عن أبي حنيفة عن أبيه عن حماد بن عمار

٢ - روي عن أبي حنيفة عن أبيه عن حماد بن عمار

٣ - روي عن أبي حنيفة عن أبيه عن حماد بن عمار

ولادسانحهم قولاً واحداً ، ولا يحري منهم
خلال التقديم^(١)

صَابُون

التعريف

١ - الصابون هو الذي يقبل به الثياب
مغسولاً^(٢)

يقول عن ابن تيمية وغيره : انه ليس من
كلام العرب^(٣) وهو مركب من الجاهل دعيه
وبعض القلوب ، ويستعمل رغوته في
الغسل والغسل^(٤)

ما يتعلق بالصابون من احكام ،
اولاً - استعمال الصابون ، المصنوع من زيت
نخس .

٢ - يرى الحنفية في الغسل المختار عندهم
ان الصابون المصنوع من الزيت النخس او
النخس صاهر ، فيجوز استعماله في الغسل
وه ، قال في السرر ويظهر زيت تنحس
بجمعه صابوناً ، به ينشئ للبلوى ، كنور
رش به نخس لانه لا بأس بالخبر فيه ، وكثير
نخس جعل منه كنور بعد جعله على النار ،
وقال ابن عديمين : هذه فائده قد فرغها

في رواية عبد الحليم . الصابون من
اليهود ، وفي أخرى : هم من الصابون .
عن هاتين الروايتين : يجوز أكل دهنهم
ونكاح نسائهم وفي رواية ثالثة اسم
بمسود الكواكب ، فهم كهيئة الأذن^(٥)

وقد الصابون

١٠ - قال ابن الجهم . الصابون ان كانوا
دهرية ي . يقولون (ما يملكنا إلا الدهر)
مهم صفة من الزيادة ، وإن كانوا يعرفون
بقرن أهل المكتبات صم من أوقافهم ما يصح
من أوقاف أهل اللغة ، والذي يصح من
ذلك ان يكون قرية عسماً وعندهم فيصح
عن المعراء لا على بيعهم مثلاً^(٦)



(١) مادة لطلبها ٢٨٨/٦ وصنفه القسري ٢٥١/٢ .

(٢) ١٠١٠ وكشف المصالح ٢١٠/١

(٣) لغوي ٥٩١/٦

(٤) فتح القدير ٣٨٥

(٥) بيان ترمذ

(٦) الصابون لغة ولسان العرب

(٧) الصديق والحمد لله العرفاني ، والجميع يسهل

عن قول محمد . وعليه المصري للشوش ،
واجتنابا كثر المشايخ لئلا يروى
والعبه عند محمد هي التعبر والفتاح
الحقيقه . وبغضه عدم خصاصه ذلك
الحكم بالصابون ، يردح به كل ما كان
فيه تدبر والفتاح حقيقه ^(١) ومثله ما في الفتاح
من عام ^(٢)
وأحر الشافعيه كذلك الانتفاع بالصابون
المعمول من زيت نجس ، لكنهم لم يصرخوا
بظهره ، فقد جاء في أسس الطبائع فلا
عن مجموع يجوز تحته الصنوف من
اسرى نجس ^(٣) والسرني - ويجوز
استعمله في بدنه وثوبه ، كي صرحوا بذلك
ثم قال - ثم يظهرها ^(٤) وبعضه منه ، أنه
عزال نجس - وذلك لأن الأصل عندهم أنه
لا يظهر من نجس العن لا شيئا آخر
تحت - ويحد نجس بالثوب إذا دبح ^(٥)
أب مالكيه فقد قولوا من نجس
والشحن فقدروا محو الامتناع
بمسحهم ، لاسجس في غير مسجد وأقل
أدني ، فاستصح عندهم بالثوب امتنحس

ثانيا فترصوه بياض صابون
٣- ذهب الحنفية إلى أن ماء الصابون إذا
ذهب وقته صبر بحيث لا ينجس بالثوب ،
وإذا بقيت وقته بعد فته جاز ^(١) قال ابن القيم
في معارج الحوار : محتاط المألوذ لا يمسح
بالصالح ، لوحت تربت حكم المألوذ على

عن قول محمد . وعليه المصري للشوش ،
واجتنابا كثر المشايخ لئلا يروى
والعبه عند محمد هي التعبر والفتاح
الحقيقه . وبغضه عدم خصاصه ذلك
الحكم بالصابون ، يردح به كل ما كان
فيه تدبر والفتاح حقيقه ^(١) ومثله ما في الفتاح
من عام ^(٢)

وأحر الشافعيه كذلك الانتفاع بالصابون
المعمول من زيت نجس ، لكنهم لم يصرخوا
بظهره ، فقد جاء في أسس الطبائع فلا
عن مجموع يجوز تحته الصنوف من
اسرى نجس ^(٣) والسرني - ويجوز
استعمله في بدنه وثوبه ، كي صرحوا بذلك
ثم قال - ثم يظهرها ^(٤) وبعضه منه ، أنه
عزال نجس - وذلك لأن الأصل عندهم أنه
لا يظهر من نجس العن لا شيئا آخر
تحت - ويحد نجس بالثوب إذا دبح ^(٥)

أب مالكيه فقد قولوا من نجس
والشحن فقدروا محو الامتناع
بمسحهم ، لاسجس في غير مسجد وأقل
أدني ، فاستصح عندهم بالثوب امتنحس

(١) س. ع. ب. د. ه. ح. ك. ل. م. ن. ١١

(٢) س. ع. ب. د. ه. ح. ك. ل. م. ن. ١٢

(٣) س. ع. ب. د. ه. ح. ك. ل. م. ن. ١٣

(٤) س. ع. ب. د. ه. ح. ك. ل. م. ن. ١٤

(٥) س. ع. ب. د. ه. ح. ك. ل. م. ن. ١٥

(٦) س. ع. ب. د. ه. ح. ك. ل. م. ن. ١٦

(١) قرطبي مع عماله ج ١ ص ٣٤١ ، مطهر ١٢
وغيره من التفسير ، فإن كان حقه في الأصل وأما أنه نجس
فالتوب وليس نجس ، بل هو من غير نجس ، والنجس
بما كان فيه نجس (الماء والماء)
(٢) ك. ل. م. ن. ١٣
(٣) ك. ل. م. ن. ١٤
(٤) ك. ل. م. ن. ١٥
(٥) ك. ل. م. ن. ١٦
(٦) ك. ل. م. ن. ١٧

بومتنى القعس عدم وجوب ندم وانصدقه
ساده ، ولما قال في الظهيرة واحموا لانه
لاشيء عليه^(١)

وهذا هو مفهوم من كلام سائر الفقهاء في
الصدوق المعادى ، الذي لا يصر حياً ؛ لأن
مُحَرَّم إنما يمنع من استعمال العيب ، ولا
يحد فهم هذا في الموصوح
ويقتصر في مصطلحي (تطيل
واجرام)

صَاع

التعريف :

١ - الصُّع والصُّوع (بالكسر) : ما انضم
لثمة ، مكبان يكال به ، وهو أربعة أمداد
وقال المدوني : مبداه لا يختلف أربع
حصلت بكفى الرجل الذي ليس بهضم
لثكبي ولا صميره ، وقيل هو إنداء يشرب
فيه^(٢)

ولا يخرج اصطلاح فقهاء عن المعنى
المدوني^(٣)

الألفاظ ذات الصلة

١ - اللُدَّة

٢ - اللُدَّة بالضم - كيل ، وهو دلالان عند



(١) القسوس المعجم ، فتح المروس ، وثمة في صريب
الجلد والثر ، ولقاء المعجم

(٢) بين المعجم ٤٠٩/١ ط دار المعجمية ، ويطلع

الصناع ٧٣/١ ط دار تكوّن الشرق ، والشرح

الصغير ٦١٨ ط دار المعارف مصر ، والمدوني

٣/١ ص ٥٠ ط دار الفكر ، وروضة المطالعين

٢٠٢ ص ١٢ ط المكتب الإسلامي ، وحاشية المجلس

١١١/٢ ط دار إحياء التراث العربي ، وكشاف الخلق

١١٢/١ ط عالم الكتب ومطالع أولي النهى

١١٣/٢

() حاشية من حامدين على شفاء العبد ٢ ، ص ١٢٤ ، ص ١٢٤

الكتاب ١٢٨/٢

أهل العراق ، وطلح وثقت عند أهل
الحجاز

وقال الفيروز آبادي قيل المذموم على
كفي الإصاح الأوسط هذا ملحق وقد يده
بها ، وبه سمي مذموم^(١).

وفي الاصطلاح اتفق العلماء على أن
المذموم يسلوي ربع الصاع ، فلذا من إجراء
الصاع ، كما اتفقوا على أن المذموم والصاع من
وحدات الأكيال التي تعلق بها كثير من
الأحكام الفقهية المشهورة^(٢)

ب = التوضيح

٣ - التوضيح والتوسيع حكيمة معلومة ، وهو
سبون صاعا صاعا انتهى **ب** ، فالنوسى على
مد الحساب مائة وسبون مثلاً^(٣)

ولا يخرج لمعنى الاصطلاح عن المعنى
المعوي^(٤).

ج - النسن

١ - النسن بالفتح والتشديد معبر عنهم ، كان
يكال به أو يوزن ، وقد رواه ذلك وطلائ
بمعدلات^(١) ، ولا يخرج للمعنى الاصطلاحى
عن المعنى المعوي .

د - النسن

٥ - النسن بمعنى أن يكون الزاء مكبال
معروف بالدينه وهو ستة عشر رطلا ، واجمع
فرط^(٢)

وفي الاصطلاح قال أبو عبيد

لا اختلاف بين الناس أعلمه في ذلك أن
الفرق ثلاثة أصح ، وهي ستة عشر
رطلا^(٣)

هـ - الرطل

٦ - الرطل معبر يوزن به ، وهو بالمعدلات
أثنا عشر أولية ، يهودي مثلاً^(٤)
قال الزاهدي قال الفقهاء وإذا اطلق
الرطل في العروص ، فطراده رطل معطلي ،
والرطل مكبال أيضا^(٥)

(١) معصم له النسخة ، وقال العرب ، وأصبح طيبط ،

وتاج الدروس مادة (ن)

(٢) ل = هذا الموضع ، وأصبح سمى ، والتأنيج ، والتأنيج ،
والفقهوس المصنف ، وأصبح مادة (ن)

(٣) شرح المصنف ، ٦٠٨١ ، ولذا ٢٢٤١ ، ولذا ١١
معدلات (٨ ٢٠) أحمد القليل

(٤) أصبح ابن ، والمعرب ، والمعجم الوسيط ، وأما العرب
مكة (ن)

(٥) أصبح المصنف مادة (ن) وأما المعدلات ٣٦١/٢ ط يروى ،
والرطل ١ ١٢

(١) الفقهوس المصنف ، وأصبح المصنف ، وأصبح
المعرب ، وأما العرب مادة (ن)

(٢) أصبح المصنف ٢ ، ط يروى ، وأما المعدلات ٣٦١/٢ ط
رأى ، وأما المصنف ١١ ، وأما المصنف ١١ ، وأما المصنف ١١ ،
وكذلك فتاوى ١٥٥٦ ، وأما المصنف ١١ ، وأما المصنف ١١ ،
وشرح يروى ١١ ، ٣٦١/٢

(٣) أصبح المصنف ، وأصبح المصنف ، وأصبح المصنف ، وأصبح
المعرب مادة (ن)

(٤) شرح المصنف ٨١ ، ٦ ، وأما المصنف ٢٤ ، وأما المصنف
١١ ، ٧٠ ، وأما المصنف ١١ ، وأما المصنف ١١ ، وأما المصنف ١١ ،
أما المصنف ١١ ، ٢١

الأحكام المتعلقة بالصاع

مقدار الصاع -

١ - اختلف الفقهاء في مقدار الصاع ، فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصاع - خمسة أوطال وثلاث بالعراف ، لما ورد أن النبي ﷺ قال : لكم بين عجرة ونصف بقرق بين ستة مساكين ،^(١) قال أبو عبيد : ولا اختلاف بين الناس أعلمه في أن الفرق ثلاثة أصبع ، والفرق ستة عشر رطلا ، ثبت أن الصاع خمسة أوطال وثلاث .

روى : أن أبا يوسف حينما دخل المدينة سألهم عن الصاع ، فقالوا : خمسة أوطال وثلاث ، فقال لهم بالخبرة فلبوا : عدها ، فوجد من العدد سبعون شيئا كل واحد منهم أحد صاعا عند رواته فقال : صاعني وروته عن أبي ، وروته أبي عن جدي ، حتى انتهوا به إلى النبي ﷺ .

والرصيد الصراقي عندهم : ثلاثة درهم وثمانية وعشرون درهما ولويمة أسباع درهم^(٢)

وقال أبو حنيفة : الصاع لثلاثة أوطال .

لأن نفس من مالت قال : كان سي ﷺ يتوشأ بالـ وهو رطلان ، ويتوشأ بالصاع^(٣) ، فعدم من حيث أنس أن مقدار اللب رطلان . فإذا ثبت أن أربعة أوطال يلزم أن يكون صاع رسول الله ﷺ أربعة أمداد ، وهي نهاية أوطال لأن المد ربع صاع بالحق .

والرطل العرافي عند أبي حنيفة : عشرون أمثالا . والأستار : ستة دراهم ونصف^(٤)

الاتصال بالصاع

٨ - اتفق الفقهاء على أن الاعتسال بالصاع مجزئ ، إذا حصل الإسباع قال ابن قدامة : « ليس في حصول الإجزاء في الذي التوصل ، والصاع في الاتصال خلاف معناه » فإن أسبغ يدون الصاع في العسل أحراه ذلك ؛ لأن الله تعالى أمر بالعسل وقد فعله وذهب الشافعي والحنابلة : إلى أن

الاعتسال بالصاع ستة ، قال ابن قدامة : يسى أن لا يسع ماء للعسل عن صاع نصرا ، وهو أربعة أمداد فيمن اعتسل جسده ؛ لأنه ﷺ كان يوصوه الماء ، وينسله الصاع . أما من لم يعتسل جسده فيختلف

(١) حديث كثر ، وكان سي ﷺ يحمل ثوب كان يغسل

بالصاع إلى خمسة أمداد ونصرا ماء

المرجعة فيتنزل في النسخ ٣٠٤/١ - ط السبعة

(٢) الفتاوى شرح المدة ٢٥٥/٢ فتح القدير ٢٠٦

(١) حديث : نصف بقرق بين ستة مساكين

المرجعة فيتنزل في النسخ ٢٠٤/١ - ط السبعة

(٢) حواشي الإكمال ١١١/١ وطلب التوسل ٥٠٤/١

شرح التلخيص ٣١/٢ - ط السبعة

١٢٢ - ١٢٣

ثم ، أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ، ذكر وأنتى من المسلمين .^(١) ولا روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : كنا نخرج إذا كان قينا وصول الله ﷺ زكاة العطر ، عن كل صغير وكبير ، حر أو عتق صاعاً من طعام ، أو صاعاً من إقط ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب .^(٢)

وقد نقل عن أبي الفرج الدارمي والبيهقي أن الواجب إخراج صاع معبر بالصاع الذي كان يخرج به رسـ ﷺ من صاع ، وذلك الصاع موحد ، ومن لم يجده وجب عليه الاستظهار بأن يخرج ما يفي أن لا ينقص عنه .^(٣)

وقال الحنفية : إن الواجب في صدقة العطر نصف صاع من حبة وسويقه ، أو صاع من شعير أو تمر ، لما روى ثعلبة بن

(١) حديث في مسند أن رسول الله ﷺ فرض زكاة العطر المبركة في بدر ١٢٨/٤ ط المسند ، مسلم ١٢٧/٢ ط التلخيص ، واللفظ

(٢) حديث في مسند أن رسول الله ﷺ فرض زكاة العطر المبركة في بدر ١٢٨/٢ ط التلخيص ، واللفظ

(٣) حديث في مسند أن رسول الله ﷺ فرض زكاة العطر المبركة في بدر ١٢٨/٢ ط التلخيص ، واللفظ

زكاة ونقصا^(١) .
فمن أنس - رضي الله عنه - : كان النبي ﷺ يمسح - لو كان يتنسل - بالصاع إلى حمة أمداد ، وجوا بالماء^(٢) .
وروى : أن نوب سألوا جابرًا عن العنبر ، فقال : يكفئك صاع ، فقال رجل عليه كفتي ، فقال جابر : كان يكفي من هو أرق شعره منك وغير منك ، يعني النبي ﷺ^(٣) .

ولم يصر الحنفية والمالكية من نسبة الاختصاص بالصاع

صدقة العطر :
٩ - اختلف الفقهاء في تقدير صدقة العطر بالصاع ، فقال جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة : إن الواجب في صدقة العطر - عن كل إنسان - صاع من الزبر أو الشحبر أو دقيقه أو التمر ، أو الزبيب .

هم يروى علم الصريق بين جميع الأصناف التي يخرج منها زكاة العطر ، لما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ ، فرض زكاة العطر من رمضان عن الناس صاعاً من

(١) جامع ٢٥٩/١ ، والفقهاء الحنفية ١٢٨/١ ، والشافعية ٢٨٨/١ ، ومروية الطائفة ٩٠/٢ ، وقلي ١٢٤/١ ، وكشاف النجاشي ١٥٦/١ ، رتبة النجاشي ١١٢/١

(٢) حديث في مسند - عن جابر - : قال : قال رسول الله ﷺ : من كان عليه كفتي ، كان يكفي من هو أرق شعره منك وغير منك ، يعني النبي ﷺ .
(٣) حديث في مسند - عن جابر - : قال : قال رسول الله ﷺ : من كان عليه كفتي ، كان يكفي من هو أرق شعره منك وغير منك ، يعني النبي ﷺ .

الخطوة في المائدة ، ثم اكنفي من الخطوة
بتميم صاع ، فمن نزلت كولي

روى الحسن ، وأسد بن عمرو ، عن
أبي حبيبة : ساء ما من ربيب ، وهو قول أبي
يوسف رخصت ، ووجه هذه الرواية ما روي
عن أبي سعيد الخدري أنه قال : « قد يخرج
رءى ، النظر إذا كان فيما رسول الله ﷺ ، ساء ما
من ثم ، ثم ساء ما من ربيب ، ولأن الربيب
الابن يكون مثل الخنثى في التعميم ، بل يكون
أنفس منها ، كالنفس والنصر ، فكان
التقدير فيه بالصاع ، كما في الشعر والنمر

ويظهر عند الحفنة أدلة صدقة الفطري
الفطرة الواحدة من جسمين أو أكثر، فلأننى
نصف صاع شعير، ونصف صاع ثمر، أو
نصف صاع شعير ربع صاع من حنظل
جاء^{١١}

وهي تلك خلال تفصيل النظر في
مصطلح : (زكاة العسل)

ومال التفقيه ، لأخبري في العظوة
المرحله صاع من حسي ، صواء كان
الحسن سبائلي أو أعدمها عما يجب والأحر
أعني مه ، كما لأخبري في كفاية اليمين أن

(١٦) بدائع الصنائع ٢٢/٢٦ من دار الكتب المصرية وادع
مجلس ٢٦/٢ ط (بلاقي) راسم التاريخ ٢٢/٢٦ من دار
العلم والسياسة المختص ٢٦/٢ ط من دار الكتب

بكمومية وبمعنومية ، لانه سور
بصاع بر : لوشعير ، او غيرهما^(١)

صبرة

التعريف

١ - الصبرة في اللغة الكومة من طعام أو
غيره ، جمعها صبر ، كقرفة وغرف ،
يقال صبرت للتنازع إذا جمعه وصبرت
بعضه إلى بعض - وقيل هي الكومة من
الطعام خاصة ، سواء كانت مجهولة الكيل
أو الوزن أم معروفة ، وقيل ما جمع من
الطعام فلا كيل ولا وزن

وفي الاصطلاح ذب سليمان الجمل
أطننها العقبة على كل مثاقيل الأجزاء^(٢)

الألفاظ ذات الصلة

٢ - الجرف - مثلث الحميم - وهو بيع
ما كان ، أو يوزن ، أو يعد حلة بلا كيل ،
ولا وزن ، ولا عدد^(٣)
الأحكام المتعلقة بالصبرة
بيع الصبرة حرًا^(٤)

٣ - يبيع الصبرة جردًا وإن كانت مجهولة

(١) نisar الصبح ، والصبح مائة وسمي ، وكذلك التنازع
١٦٨/٢ - حاشية ابن ٢١/٢

(٢) مرقاة المفاتيح ٧٨٥/٢ ، الصبح للشيخ أبو يوسف
الشيخ (صاحب مرقاة)

وقال الخليفة : لو جمع صنعا من السم -
والسريب ، والسر ، والشعير ، والأنط ،
وأخرجه أجزأه كما لو كان خالص من
أحدهما^(٥)

ولم يحثر للأكبة عن بعض في ذلك

صبح

ظهر - الصلوات الخمس المبرورة ، وأوقات
الصلوة



(١) الصبح ١٢٥/١

(٢) كتاب التنازع ٢٥٢/١

هل تقرر القضاة^(١)

شروط جواز بيع الصبرة جزائلا .

١ - يشترط في جواز بيع الصبرة جزائلا ما يلي

أ - أن لا يحش بلع الصبرة ، بأن يجعلها عن دكة أو برء ، أو يجعل الوشيء بها أو يبلول في بعضها ، لحديث ، ومن غشيا فليس من^(٢) ، فإذا وجد ذلك ، فإن علم أحد الصائدين ذلك بطل العقد ، فتح ذلك تخمين غير فيكون العبر ، هذا إذا لم يبرئ بل الرضخ فيه ، فإن رأى الصبرة قبل الرضخ صح بيع الحصول التخمين ، وإذا جهل كل مبيعا ذلك ، بأن ظن أن الفعل مشور صهر خلافه خير من حقه لتقصير ، وير السبع ، والإضفاء^(٣)

ب - أن تكون منسوبة الأجزاء فإن اختلفت أجزائها لم يصح البيع

ج - أن يرى للميج جرد حال العقد ، أو فيه إذا استمر على حاله إلى وقت انعقد دون تغير

د - أن يجهل المتبايعان معا قدر الكعب أو

الكعب أو الوزن ، فإن قال : يعتك منه الصبرة من الحصة جزاء ، وإن لم يعرف صبيها ، لأن غرر الجهالة ينسعي بالمشقة^(٤) كما يجوز بيع صناع من صبرة وبيع صبرة - كل صناع بدوهم ، وأراد في بصورة ثلاثة شره حبيها ، سواء كانت معلوم الصيغان أم لا ، لأنها إن كانت معلوم الصيغان كانت معلوم الجملة والتفصيل . وإن كانت مجهولة الصيغان كانت مجهولة الجملة ، معلومة التفصيل ، وجهن الحصة وحده لا بشر^(٥)

وإن هذا ذهب جمهور الفقهاء ، وإن أبو حنيفة : إن باع صبرا كل صناع بدوهم مرج في صناع ، قال : لأن الثمن مجهول ودست حدد للعقد ، غير أن الثمن معدوم فيجوز فيه التيقن به ، وما عداه مجهول ففسد ، وبشت له اختيار لتعرق صفة عليه . وقيل صاحب : يجوز في الكل ، لأن مبيع معلوم بالإشارة ، والفساد فيه لا اعتناح إلى معرفة مقدار الخواص فيه ، أما إذا كالأه في المجلس حار بالإحصاء لروال جامع

(١) يبين غلط ٥/٦ - ٦ - ابن عثيمين ٢٢/٤

(٢) حديث ابن عثيمين ٢٢/٤

أخرجه مسلم ٩٩/١ - ٢ - الحاشية من صاحب أبي هريرة

(٣) وهو الطلب ١٧/٧ ، كشاف الظن ١٧/٣

(٤) المجموع ٥٠٠/٦ ، ٣١٢ ، فيه احتجاج ١٢/٣

(٥) ١٠١ ، ابن عثيمين ٢٢/٤ ، بين الحظر ٤ - ٥ - ٦

الإحصاء ٣٠٣/٢ ، الكافي ١٤/٦ - ٦٥ ، مع الصلح

٣٥٩/٦ ، مؤلفه ابن عثيمين ٢٤٢/٤

(٦) معاصر الفقه

فريق بلا خلاف وإن قيل بمثل بعض هذه الصورة ، أو بصيغتها ، أو حيزها ، أو ما شئت ، ويعبر هذا من عبارات ليس ليس فيها قدر معلوم ، فالتبع بالحل ليس^١

الرد ، فإن كان أحدهم يعلم المظهر دون الآخر فلا يصح
هذه أن تستوفي الأرض التي يوضع عليها
سبع ، فإن ، نكر مضافة فيها انحصار
السبق^٢

(و- مصطوح - بيع - حزمه)

بيع صورة شرط أن يريد صاعاً أو مثله
٦ - إذا باع صبرة كل صاع درهم على أن
يريد أو يقصده صاعاً لا يصح ، لأنه إن أراد
الرياء على سبعين مثله لم يصح ، لأنه شرط
على أن يحدد

بيع الصبرة إلا صاعاً -
٥ - إن باع الصبرة إلا صاعاً ، فإن كان
معلومه انحصاراً صح البيع وسرى على
الشبع ، وإن كان عشرة صح كذا تبع
سبعة أمثله ، أما إن كانت مجهولة
الصبران فلا يصح ، لأنه كذا ، أي عن بيع
التياب ، وقد التزمي ، إلا أن يحدد^٣
وإن لم يبيع هو ما وولد الصاع ، وهو مجهول
لأنه خالفه أحزاب أخرى ، ولا يكفي عدد
شخصين ، بل لابد من إحاطة العباد
بجميع جنوب الشبع ، وقد لم يرد^٤

وإن أرادها عن سبعين سبع لا يصح ،
لأنه ، كل صاع مجهولاً فهو سبع مجهول ،
وإن كان معلوماً لم يصح - ليس - ، وإذا كان
من صورة مجهولة انحصاراً ، لأنها مجهول
مفصل الثمن وحده^٥

وإن باع نصف الصبرة لشخص ، أو
لثلاث ، أو غير ذلك من أجزائها ، فمعلومه صح

بيع صبرة وذكر جهتها
٧ - إذا باع صبرة وسعى حلب ، مثلاً قال
بعك هذه الصبرة على أن أبيع مثله فبيع بمائة
درهم ، ثم وهدف بقصبة أو مثله

قال الشافعي ، وأما ما لا يصح
أعني إن أراد عن أن يحدد فليس أو مذهب
عنه لشعور بجمع بين حده الله

^١ أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب

^٢ أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب

أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب
١٧٥٠٣١ - أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب
في الحفظ والمرة والبناء ، هذا ما يروي في ١٥٠٣ - ط
أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب

^٣ أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب
١٧٥٠٣١ - أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب

١٧٥٠٣١ - أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب
١٧٥٠٣١ - أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب
١٧٥٠٣١ - أعني ما لا يصح أن يحدد فليس أو مذهب

وتفصيله ، نكاته قال : بعتك فقيرا ، وشيئا
لا يملأن قدره بدوهم لجهلها كمية
لفراها^(١)

وقال الحنفي : إن كانت ناقصة بالخط
المرجوع بصلته ، وإن شاء قبح العقد
لنقص الصفة وإن زلت على القدر المسمى
فالرواية لبائع ، لأنها من التقديرات فيتمتع
الحقد بقدرها^(٢)

وقال المالكي : إن شاء الصبرة وحرامه ،
أو وكلا من يمزرها (أي يضمنها) فإن ظهر
أنها كذلك فيها ، وإلا فالجهاز لمن لزمه
الضرر^(٣)

صَبَغٌ

انظر : الاختصاص

صَبِيٌّ

انظر صغر

صَحَابِيٌّ

انظر : فروع الصحابي

- (١) للحمل على المطلق ١١٢/٢ ، للمعجم ٣١٣/٩ ،
الكنز ١٦/٢ ، كشك الشاف ١٢٩/٣
(٢) تنبيه القضاة ٦/٤ ، أبي حنيفة ٣٥/٤
(٣) الشرح الصغير للظاهر ٣٦/٤ ٣٧

صَحْبَةٌ

العريضة .

- ١ - الصحبة في اللغة : الملازمة والرفقة ،
والمعاونة يقال صحبه به صحبه صحبة ،
وصحابة بالفتح بالكسر : عاشره ورفقه ،
ولازمه^(١) .

وفي حديث فينة : خرجت أبشعي
الصحابة إلى رسول الله ﷺ^(٢) .

هذا مطلق الصحبة لعمدة ، أما في
الاصطلاح : هذا أطلقوا الصحبة : فالمراد
بها صحبة النبي ﷺ .

الألفاظ ذات الصلة .

أ - الرفقة .

- ٢ - الرفقة في اللغة : مطلق الصحبة في
السفر أو غيره ، يقال : رافق الرجل

- (١) الإصحاح ٧/٤ ، فتح الباري ٦/٧ ، علوم الحديث
لابن الصلاح ١٢٣ ، والفتاوى المجلد
(٢) حديث فينة : خرجت أبشعي الصحابة إلى رسول الله
ﷺ
أبشعي فتيمة في الجمع (١١٢/٢) - ط (الشرح) حسن
حديث طريق وقال : جردوا الظهار من ربه فله كتابه

التي ^(١) ، ومات على الرقة فلا يعد صاحب

وهل يشترط النسيب عند الرقة ؟ منهم من اشترط ذلك ومنهم من لم يشترط ذلك قال ابن حجر في فتح الباري : بعد أن توقف في ذلك ، وهل من صنف في الصحابة يدل على الثاني ؟ أي ، عدم اشتراط النسيب .

وقال بعضهم : لا يستحق اسم الصحة ، ولا يعد في الصحابة إلا من تكلم مع النبي ^(ص) سنة فصاعدا ، أو مؤامره غزوة فصاعدا ، وحكي هنا عن سعيد بن المسيب ، وقال ابن الصلاح ، هذا في صح . طريقة الأصوليين ^(٢) .

وقيل ، يشترط في صحة الصحبة ، طول الاختراع والرؤية عنه معا ، وقيل : يشترط أحدهما ، وهل يشترط الغرور معه ، أو حفي من على الاختراع ، وقال أصحاب هذا القول : لأن لصحة النبي ^(ص) شرفا عقليا لا ينال إلا بجملة طوبى يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص ، كالعروة المتمسك على السفر الذي هو قطعة من المذاب ، والسنة المنتظمة من الفصول الأربعة التي يختلف فيها المزاج ^(٣) .

(١) الإصحاح ٧/١ ، فتح الباري ٢/٧ ، على الحديث لابن الصلاح ٢٦٣

(٢) حاشية على فتح الباري ١٩٢/٢

صحة وقيل في السر خاصة ^(٤) فهي انحصار من الصحة .

ب- الصداقة .

٣- الصداقة ، والمصادقة ، المحالة بمعنى واحد ، يقال ، صدقتك صداقة ومصادقة ، يقال ، والصدقة انحصار من الصحة ^(٥) .

الأحكام المتعلقة بالصحة :

ماتت به الصحة .

١- اختلف أهل العلم في ثبت به الصحة ، وفي مستحق اسم الصحة . قال بعضهم ، وإن الصحابي من لقى النبي ^(ص) مؤمنا به ، ومات على الإسلام ، وقال ابن حجر العملاقي ، هذا أصح ما روته عليه في ذلك .

فيدخل فيمن ألقه ، من طالت مكثت له ، ومن قصرت ، ومن روى عنه ، ومن لم يرو عنه ، ومن غرامه ، ومن لم يرو معه ، ومن رآه رؤية ولو من بعيد ، ومن لم يرو لعالمين ، كالعمرى .

ويخرج بعد الإيمان من لقبه كافرا وإن أسلم من بعد ، وإن لم يجمع به مرة أخرى بعد الإيمان ، كما يخرج بقيد الموت على الإيمان من ارتد عن الإسلام بعد صحة

(١) إسناده صحيح

(٢) إسناده صحيح

طرق إثبات الصحبة

٥- ثبت الصحبة بطرق

(١)- دهر - التواتر بأنه صحابي

(٢)- ثم الاستصحاب ، واقتضاه ،

المعاصرة عن التواتر

(٣)- ثم بأن يروى عن أحد من

الصحابة أن فلانا له صحبة ، أو عن أحد

التابعين به ، عن قبول التركيبة عن واحد

(٤)- بأن يقول هواد كان ثابت العدالة

والمعاصرة - أن صحابي ، أما الشرط الأول

وهو العدالة فيجوز به الأمل في غيره ، لأن

قوله - لنا صحابي قبل ثبوت عدالة يترتب من

قبول قوله - إلتفت عدالته ، لأن الصحابة

كنهم عدول يصعب بمزية نوبه القتل : لنا

عدل ، وذلك لا يصلح

ولما اشترط الثاني - وهو المعاصرة فيهم

بمضي حادثة سنة وعشر سنين من هجرة النبي

ﷺ ، لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه

«أرأيتكم لو أنكم لم تلتزموا بي في رأيي ما كنتم

سنة مني لا يبقى من هو على ظهر الأرض

أحد» (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

ذلك كله قبل موته ﷺ شهر (١)

عددية من ثبتت صحبته :

١- انفق أهل السنة على أن جميع

الصحابة عدول ، ولم يخالف في ذلك إلا

شذوذاً من المتأخرين

وهذه الخصبة للصحابة بأمرهم ،

ولا يسأل عن عداله أحد منهم ، بل فلك أمر

معروض منه ، لكونهم على الإطلاق معتدلين

تتميز الله هم وإخبارهم عن طهارتهم ،

واخبارهم لهم (٢) بخصوص الفرائد ، قال

نعماني : «كنتم خير أمة أخرجت

للناس» (٣)

قبل ، فهو للمفسرون عن أن الآية واردة

في أصحاب رسول الله ﷺ

وقال عز من قائل : «وكذلك جعلناكم

أمة وسطاً لتكبروا شهداء على الناس» (٤)

وقال تعالى : «محمد رسول الله والذين معه

أشداء على الكفار» (٥) الآية ولي تصور

السنة الشاهدة بذلك كثرة ، منها حديث

أبي سعيد الخدري عن صحبه : «أن رسول الله

ﷺ قال : «لا تسروا أصحابي لو الذي نفسي

(١) حديث جابر (صحيح مسلم ٤/ ١٩٦)

(٢) الإصباح ٩/ ٩١ - ١٠ ، علوم الحديث ٢٦١

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٤) سورة التوبة ١١٣

(٥) سورة التوبة ٢٤

(٦) جامع الحديث (صحيح مسلم ٤/ ١٩٦) الإصباح ٩/ ٩١

وحديث «أرأيتكم لو أنكم لم تلتزموا بي في رأيي ما كنتم

سنة مني لا يبقى من هو على ظهر الأرض أحد» (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(٧) حديث جابر (صحيح مسلم ٤/ ١٩٦)

(٨) الإصباح ٩/ ٩١ - ١٠ ، علوم الحديث ٢٦١

(٩) سورة آل عمران ١١٠

(١٠) سورة التوبة ١١٣

(١١) سورة التوبة ٢٤

في بركاتها لله منه ، لأنه مكذب لنقض
القرآن

أما حجة الصحابة فقد احتجوا في تكفير
من سبقهم ، فقال الجمهور لا يكفر بسب
أحد الصحابة ، ربو عائشة بغير ما رآها الله
عنه ، ويكفر بتكفير جميع الصحابة أو الأقول
أن الصحابة أودوا جميعا بعد رسول الله
ﷺ لو أنهم فسقوا ، لأن ذلك تكذيب ما
نص عليه القرآن في غير موضع من الرصد
عنه ، وإلشاه عنهم ، وأن مفسدون هذه
الصدقة ، لو طردوا الكذاب ، والله كهار ، أو
فسق ، وإن هذه الأمة التي هي خير أمة
أخرجت ، وبعدها القرن الأول كان عالمهم
كهار ، أو فساق ، ومصيب هذا ، ثم هذه
الأمة شر الأمم ، وأن سلفيه هم أشرفهم ،
وكفر من يقول هذا مما عدم من القديس
الضروري^(١)

وحاء في فتاوى قاضيخان يجب إكهار
من كفر عثمان ، أو عليا ، أو طلحة ، أو
عائشة ، وكذا من سب الشيوخ أو
يلدعها^(٢)

فيه من تكذيب قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَرَوْا
لِصَابِرٍ لَا يَكْفُرُ إِلَّا اللَّهُ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱرْتَضَوْا
فِي تَكْفِيرِهِ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُ صَحَابَةُ هَؤُلَاءِ مِنَ ٱلْأَعْلَاءِ
ٱلرَّشَاقِينَ ، كَعَمْرٍ ، وَعُثْمَانُ ، وَهَلِي - وَهِي
الله تعالى عنهم - فنقض السابعة : هو أن
من أنكر صحبة سائر الصحابة غير أبي بكر
لا يكفر به الإكفار وهو مفهوم مذهب
الناكية ، وهو مقتضى قول الحنفية

وقال الحنفية : يكفر لتكذيبه النبي
ﷺ ، ولأنه يصرحها العام ، والخاص ،
وانعقد الإجماع على ذلك ، فتأتي صحة
أحدهم ، أو كلهم مكذب للشي^(٣)
سب الصحابة .

٨ - من سب الصحابة ، أو واحد منهم ،
فإن سب إيهام ما لا يصرح في حديثهم ، أو
في دينهم بأن يصف بعضهم بسحل ، أو
جبن ، أو لله علم ، أو عدم الزهد ، وهو
ذلك ، فلا يكفر باتفاق أئمتها ، وبكفر
ستحق المذاهب

أما إذا رمدهم بما يصرح في دينهم أو
حديثهم فكفرهم بعد اتمر الأئمة على
تكفير من فدأ اضطدأ بثب الصديق
عائشة - ولبي الله عتبه - روح النبي ﷺ ،

(١) سورة الحديد ١٢

(٢) ليس الفاء ١١٥٥ (عائشة سحرى ١ ٣ ٥)

وكذلك الخناج ١١٥٦

١ باب الخناج ٧ ٢١١٠ شرح الزركلي ٧٤٢/٨ ، دوى

دعهم يمدحوا ، لا تكفر بسب ٨٢١ ٣ ٢١٥

١١ مطلب في الرد ٢٨٢٢٦

(٣) الحنفى قاضيخان يمدح الشافى لعنه ٨٢٦ ٣

٢١٩ مطالب نور الحق ٢٨٧٢

ففي تعريف الجمعية زيادة لهذا ، إذ هي
عندهم : موهبة أمر الشارع حل وجهه بتأخير
به القضاء

وفي لمعاملات رب أمها وهو ما شرعت
من أجله ، كحل الانعاش في عقد البيع ،
والاستماتع في عقد النكاح

وتظهر ثمره الخلاف بين التعريفين ومن
حتى طائ أنه منظر ، ثم يبر أنه حدث ،
فتكون صلاته صحيحة عند الجمهور ، لأنه
وأي الأمر المترجعه عليه في الحال ، ولما
انقضاء فوجزه بأمر متجدد ، فلا ينشئ منه
اسم للصحة وتكون هذه الصلاة غير
صحيحة عند أصحابه عدم انقضاء الصلاة

وروجه قولهم إن صحة الاتصاف إلا
بتحقيق المقصود المبيور من التكليف وهو
في المبادىء خربع ائمة ، وفي لمعاملات
عقوى الأعراض استرسة عن مقود ،
والفسوخ ، كملك رقة في البيع ، وملك
لكمة في نكاح ، وملك النعمة في إحالة ،
والبيوثة في الطلاق

وما لم يوصف إلى المصادف المبيور يسمى
بطلاناً وماذا

وعند الفقهاء : الصحيح في العبادات
والمعاملات ما اجتمع أركانها وشرائعها حتى
يكون معبراً في حق حكمه^(١)

صحة

التعريف

١ - الصحة في اللغة : الصحيح والصحيح
عند السمع ، وهي أيضا دعاء مرض
والصحة في الفن : حالة طبيعة تجرى
بعملها منها على المجرى الطبيعي ، وقد
استعيرت الصحة لعماني فقول صحيح
الصلاة لا أسقط القضاء ، وصح العائد
إذا رب عنه ثمره ، وصح القبول ، طاب
أنواق ، والصحيح الحق . وهو خلاف
الباطل^(٢)

وفي الاصطلاح : الصحة عند الأصوليين
من أسماء الحكم الوصفي (ر) بمصطلح
حكم ب (ا)

واختلف الأصوليون في تعريف صحة
فذهب الجمهور إلى أن الصحة تدور على
واقف أنشر وجب انعكاسه أو لم يجب ،
ويشمل عندهم العبادات والمقود
وهب الجمعية ، إذ أن الصحة في
عبادات : الدفاع وجوب القضاء

(١) المحققين ٩١٢ ، ٩٠٦ ، ملك الترتيب رقم مستعصي ٢ -

(٢) لصاح الفقه وتصحيح (سار الميرداد ، صحيح)

لأغراض ذات الصلة

— لا جبر —

٢ - الإجراء بعد الكفاية والاعتناء

و اصطلاحاً : موقفه آخر الشروع بأن يكون النفس مستجيبة لما يتوقف عليه من شروط عند الجمهور ، وإن لم يتعيّن أحد شئ من صحة الأعضاء ، بل الصحة والأجزاء مرادفتان في الاستعمال ، إلا أن الإجراء أثر من أثر الصحة^(١)

والنصير انظر مصمغ (اجزاء ۴)

ب. الطلاق

٣ - البطلان لمة الضياع و خسرات

والمصطلحان مختلفان بحرف المفعول
بمعنا فلعبارة والمفعولان فللمفعولان في
العبارة عدم اعتبار العبادة حتى كانا لم
تكن ، كـ من صلى من غير وضوء
والسطلان في العمارات عند شعبة أن
نفع المصلحة على وجه غير مشروع بأمره ولا
بوصفه

وعند خيبر الجبلان هو الفدا
يعني ان نفع المداينة على وجهه مشروم

باصبه او بوسمه اوچجا دره مصطاح

مجلس ()

ج . اعلیٰ

١٠٠٠

و مصطلحاً فعل ماضٍ - وقيل كل -
مما دلّ عليه قوله قبل خروجك ، واجاباً كان أو
مضروباً

د. القضاة

٥. القضاء لغة الأداء .

و اصطلاحاً: ماضی بعد خروج وقت
آدمیه استیلائی و سبق کفحه مغضی (ر)
مصطفی (آراء ۱)

وانصلة من كل من الأذن والغشاء وبي
نصحة : أنه باب وسعها بصحة
باعتها بالصحة من أحكام

٦ - أهلية الإنسان لأداء التكليفات الشرعية
تتمتع بقدرتين عليهما فهم الخطأ والذات
بالمعنى ، وقدرته بعمل به وهو النفس .

ولقد اعتبر موسى من عوارض الألفية ،
لأن له أثراً في نقص التكليف وعدم ثلثه ،
لأن المريض يتعرض ببعضه كثره شرعت
لتسبب عنه ، كما يكون مرض في بعض
الأحوال مما لا يحجر على مريض مرض

(ر) اعلیٰ ترین عدالت (۱۳)

١٦ ١٧ ٢٠
١٨ ١٩ ٢١
٢٢ ٢٣ ٢٤
٢٥ ٢٦ ٢٧
٢٨ ٢٩ ٣٠
٣١ ٣٢ ٣٣
٣٤ ٣٥ ٣٦
٣٧ ٣٨ ٣٩
٤٠ ٤١ ٤٢
٤٣ ٤٤ ٤٥
٤٦ ٤٧ ٤٨
٤٩ ٥٠ ٥١
٥٢ ٥٣ ٥٤
٥٥ ٥٦ ٥٧
٥٨ ٥٩ ٦٠
٦١ ٦٢ ٦٣
٦٤ ٦٥ ٦٦
٦٧ ٦٨ ٦٩
٧٠ ٧١ ٧٢
٧٣ ٧٤ ٧٥
٧٦ ٧٧ ٧٨
٧٩ ٨٠ ٨١
٨٢ ٨٣ ٨٤
٨٥ ٨٦ ٨٧
٨٨ ٨٩ ٩٠
٩١ ٩٢ ٩٣
٩٤ ٩٥ ٩٦
٩٧ ٩٨ ٩٩
١٠٠ ١٠١ ١٠٢
١٠٣ ١٠٤ ١٠٥
١٠٦ ١٠٧ ١٠٨
١٠٩ ١١٠ ١١١
١١٢ ١١٣ ١١٤
١١٥ ١١٦ ١١٧
١١٨ ١١٩ ١٢٠
١٢١ ١٢٢ ١٢٣
١٢٤ ١٢٥ ١٢٦
١٢٧ ١٢٨ ١٢٩
١٣٠ ١٣١ ١٣٢
١٣٣ ١٣٤ ١٣٥
١٣٦ ١٣٧ ١٣٨
١٣٩ ١٤٠ ١٤١
١٤٢ ١٤٣ ١٤٤
١٤٥ ١٤٦ ١٤٧
١٤٨ ١٤٩ ١٥٠
١٥١ ١٥٢ ١٥٣
١٥٤ ١٥٥ ١٥٦
١٥٧ ١٥٨ ١٥٩
١٦٠ ١٦١ ١٦٢
١٦٣ ١٦٤ ١٦٥
١٦٦ ١٦٧ ١٦٨
١٦٩ ١٧٠ ١٧١
١٧٢ ١٧٣ ١٧٤
١٧٥ ١٧٦ ١٧٧
١٧٨ ١٧٩ ١٨٠
١٨١ ١٨٢ ١٨٣
١٨٤ ١٨٥ ١٨٦
١٨٧ ١٨٨ ١٨٩
١٩٠ ١٩١ ١٩٢
١٩٣ ١٩٤ ١٩٥
١٩٦ ١٩٧ ١٩٨
١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١
٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤
٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧
٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠
٢١١ ٢١٢ ٢١٣
٢١٤ ٢١٥ ٢١٦
٢١٧ ٢١٨ ٢١٩
٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢
٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥
٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨
٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١
٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤
٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧
٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠
٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣
٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦
٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩
٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢
٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥
٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨
٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١
٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤
٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧
٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠
٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣
٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦
٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩
٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢
٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥
٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨
٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١
٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤
٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧
٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠
٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣
٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦
٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩
٣١٠ ٣١١ ٣١٢
٣١٣ ٣١٤ ٣١٥
٣١٦ ٣١٧ ٣١٨
٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١
٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤
٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧
٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠
٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣
٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦
٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩
٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢
٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥
٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨
٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١
٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤
٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧
٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠
٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣
٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦
٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩
٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢
٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥
٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨
٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١
٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤
٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧
٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠
٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣
٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦
٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩
٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢
٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥
٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨
٤٠٩ ٤١٠ ٤١١
٤١٢ ٤١٣ ٤١٤
٤١٥ ٤١٦ ٤١٧
٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠
٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣
٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦
٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩
٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢
٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥
٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨
٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١
٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤
٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧
٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠
٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣
٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦
٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩
٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢
٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥
٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨
٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١
٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤
٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧
٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠
٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣
٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦
٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩
٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢
٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥
٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨
٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١
٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤
٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧
٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠
٥١١ ٥١٢ ٥١٣
٥١٤ ٥١٥ ٥١٦
٥١٧ ٥١٨ ٥١٩
٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢
٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥
٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨
٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١
٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤
٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧
٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠
٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣
٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦
٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩
٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢
٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥
٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨
٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١
٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤
٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧
٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠
٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣
٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦
٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩
٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢
٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥
٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨
٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١
٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤
٥٩٥ ٥٩٦ ٥

(٥) لا تشترط صحة البدن في إمامة أحد الرجم ، أو القصاص ، لأن نفسه مستوفية فلا فرق بين الصحيح وبين المريض

أما أحمد فإن كان المريض مما يرجى بركه فالجمهور على تأخير إقامة الحد ، والمخالف على عدم التأخير ، أما إن كان مما لا يرجى بركه ، أو كان الجنائي صحيح المخالفة لا يمتثل السيطر ، فيقام عليه الحد في حال إذ لا حيلة تنتظر ، ويشترط أن يصرب ضرباً يؤمن معه التلف (ر : حنفية ف ١٤) .

(٦) لا يجوز للصحيح أن يترخص برخص المريض ، لأنها رخصة ثبتت تحميها من المرض لعدم المرض فتقتصر عليه (ر : رخصة ف ١٥، ١٦)

صحة الحديث

(٧) عرف المحدثون الحديث الصحيح بأنه : ما اتصل بسنده بنقل الثقة (وهو العدل الضابط عن مثله) من غير شذوذ ولا علة . يشترطون في صحة الحديث صحة شروط :

الأول اتصال السند ، فخرج الحديث لقطع ، وانقطاع ، ولعلق ، ولتلف ، والمرسل .

الثاني : عدالة الرواة . لمخرج به رواية مجهول الحال ، أو العيب أو المدسوس بالضعف

فيما كان الإنسان صحيح البدن بوجه إليه التكليف كاملاً لتحقيق قدرته عليه ، وقد ذكر الفقهاء جملة من الأحكام يشترط فيها صحة البدن منها

(١) يشترط في إمام الصلاة إذا كان يوم الأضحية أن يكون سالماً من الأعذار ، كل من السور ، وانعلات الريح ، والمخرج السائل ، والرعاف .

(و : إمامة الصلاة ف ١٠)

(٢) ويشترط لوجوب الجهاد السلامة من الضرر ، فلا يجب الجهاد على اندجر غير المستطيع لأن العجز ينفي الوجوب ، والمستطيع هو الصحيح في بدنه من المرض . (ر : جهاد ف ٢١)

(٣) وأما الفقهاء من أنه يشترط عمن ينزل الإمامة الكبرى أن يكون سليم الخواس والأعضاء ، مما يمنع أسبابه الحركة للهوى من سقام الإمامة .

(الإمامة الكبرى ف ١٠)

(٤) فمن شروط وجوب الحج : الاستقامة ، وبها صحة البلد ، وسلامته من الأضرار والمعادن التي تدعو من الحج . (ر : حج ف ١٩)

الأحكام المتعلقة بالصدقة

الزهد في الصدقة^(١)

٤ - رعت الشريعة في الصدقة بين المسلمين ، وعبرت عبا في العاقل والأخوة في الدين^(٢)

قال تعالى : ﴿ فَمَنْ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَوْفَرَ بَيْتِكُمْ ﴾^(٣)

وجاء في الخبر : « الزكوة كثر بأمره »^(٤)

الأكل في بيت الصديق^(٥)

٥ - صرح الشافعية : أن للصديق الأكل في بيت صديقه وبستانه ، وبمهرهما في حال عييه ، إذا علم من حاله أنه لا يكره ذلك من^(٦)

رسائل الزعزعي : يحكى من الحسن البصري : أنه دخل دابة فلما فيها حلقه من أصدفاته ، وقد استمرأ سلالا من تحت سريره فيها أطيب الأطعمة ، وهم مكبون عليها

(١) تفسير القرطبي في تفسير الآية ٦١ من سورة التوبة ، تفسير القاسمي مع صور الآية فيها

(٢) سورة التوبة ٦١

(٣) سميت «الزكوة كثر بأمره»

(٤) أخرجه في حديثي في التكميل (١٠٩١/٣) - ط الشكر

(٥) وهو نقد رواه دارم

(٦) روت الطحاوي ٣٨/٧

صَدَاقَةٌ

التعريف

١ - الصدقة في اللغة : مضافة من المصدق في الزود والنصح ، يقال : صدقته مصادفة وصداقا ، والاسم الصداقة أي حالته^(١)

وفي الاصطلاح : الصاق الصائر على الحية ، فإذا أضمر كل واحد من الرحبين موده صاحبه صار باطنه فيها كظاهرة سببا صديقين^(٢)

الألفاظ ذات الصلة

أ - الصحة :

٢ - الصحة هي في اللغة : العشرة الطويلة .

ب - الرقة :

٣ - الرقة هي : الصدية في السر خاصة^(٣)

(١) كتاب العرب ، تفسير القرطبي في تفسير الآية ٦١ من سورة التوبة في حديثي ، في الزعزعي ، في التكميل (١٠٩١/٣) - ط الشكر

(٢) التكميل (١٠٩١/٣) - ط الشكر

(٣) كتاب العرب

تفسير قوله تعالى : ﴿لَوْ حَضِرْتُمْ لَأَسْمَعَكُمْ﴾ ^(١) أنه
إذ حل ظاهر أعمال حتى ، رضا الخائف خام
ذلك مقام الإذن الصريح ^(٢)
شهادته الصحيح لصديقه :

٦ - تقبل شهادة الصديق لصديقه في قول
عادة لعلله إلا أن الحقير والمالكية قالوا
يشترط لقبول شهادة الصديق لصديقه . إلا
تكون الصداقة بينهما متباعدة ، بحيث
يصرف كل سبها في مال الآخر ، وإن يرد في
العدالة ، ويؤاد ذالكية . اشتراط ألا يكون
في عباة ، يأكل معهم ويسكن عندهم كأنه
من أهلهم ^(٣) .

(ر - مصطلح شهادة)

ياكلون منها ، فهاك أساور وجهه
مرورا . وصحت بقوله : هكذا وجدناهم ،
يريد أكابر الصحابة ومن لقبهم من البديين
وقال اللولبي في جواز ذلك قولان
لحلله ^(٤)

لصدهم : أن الصديق يأكل من امرئ
صديقه في الوليمة بلا دعوة دون غيرها
والثاني أنه يأكل في الوليمة ، وعبره ،
إذا كان الطعام حاضرًا غير محرز ، ثم احتلفوا
في نسخ ما تقدم بعد ثبوت حكمه عن
فريسن .

لصدهم أنه على ثبوته لم ينسخ شيء
منه ، وبه قال جماعة .

والقول الثاني : أنه مسح ^(٥) بقوله
تعالى : ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ عَمَرٍ يُؤْتِكُمْ﴾ ^(٦)
الآية ، وقول النبي ﷺ : «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ
مِلْمَ إِلَّا بَطْنِ نَفْسٍ مِنْهُ» ^(٧) وجاء في

(١) تفسير اللولبي في تفسير الآية ١٠ من سورة النور تفسير

القاسمي ، تفسير القرآن

(٢) تفسير اللولبي في الآية : ﴿لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مِلْمَ إِلَّا بَطْنِ نَفْسٍ مِنْهُ﴾

فتح من سورة النور ٢٦٢

(٣) سورة النور ٢٦٢

(٤) حديث : «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مِلْمَ إِلَّا بَطْنِ نَفْسٍ مِنْهُ»
أخرجه الشيخ الألباني (٣٦/٣) في غير المحققين من حديث
أنس بن مالك ، وفي إسناده جهالة ، لكن أدبه له من
جهر شواهد تلوه في التلخيص (٢٥/٣٢) ٤٦ ط
شركة المطبعة العربية

(٥) سورة النور ٢٦٢

(٦) تفسير القاسمي السمر تفسير القرآن في تفسير قوله

صديقكم الآية ٦ من سورة النور

(٧) أسس طبع من ٣٧٦٤ ، التلخيص ١٩٤/٩ ، حاشية

المسؤول ١٦٩/١ ، حاشية طبع ٣٠٤/٢٨ ، التلخيص

٢٦٢/١

كالزكاة لكن الصدقة في الأمل تعالى
تستطوع به ، وقزكاة تعالى : للزحاة^(١)
والمال عبد الفقهاء : استعمال هذه
الكلمة في صدقة التطوع خاصة

يقول الشريفي صدقة التطوع هي
المروءة عند الإطلاق عالياً^(٢) وبمعنى هذا
من كلام سائر الفقهاء أيضاً ، يقول
الخطيب : لغة إن تحضت ثواب الأجر
معي الصدقة^(٣) ، ومثله ما قاله البعل الحبل
في الطلوع على أبواب المنع^(٤)

وفي وجه تسميتها صدقة يقول العلوي
سميت بذلك لإشعارها بصدق نية
بادائها ،^(٥) وهذا المعنى الأحرار صدقة
لتطوع هو المقصود في هذا البحث عند
الإطلاق

٢ - وقد نطلق الصدقة على الوقت ، ومن
ذلك ما رواه البخاري عن ابن عمر - رضي الله
عنهما - من حديث طويل أن عمر
تصدق بها له على عهد رسول الله ﷺ ،
وكذا يقال به ، تمنع فقال النبي ﷺ -
وتصدق بأصله ، لا بإعانه ولا بوجبه ، ولا

صَدَقَةٌ

التعريف .

١ - الصدقة بمنح المال لمة - ما يعطى على
وجه الخسب إلى الله تعالى لأعني وجه
لكرمه^(١) ويشعر هذا المعنى الزكاة
وصلة التطوع

وفي الاصطلاح تبرك في الحياة يعبر
عوض عن وجه القرى بل لغة تعذر ، وهي
تستعمل بالمعنى النسوي للتمسك ، يقال
لزكاة صدقة ، كما ورد في الطه
الكريم في إتمام الصدقات لنفسه
وللمساكين...^(٢) الآية.

وقال نطوع صدقة كما ورد في كلام
الفقهاء بتخل لمسي ، أي صدقة
التطوع^(٣)

يقول الرافعي لأصفهاني - الصدقة -
ما يخرج من ماله على وجه القرية

(١) ما يعبر في اللغة مائة ومصدق ، وهذا معنى
الزكاة ، ومعناه ما يعطى على وجه الخسب ، كما ورد في لسان

القرآن وإطلاق العوض ، ومن معناه ما قاله (صاحب)

(٢) سورة التوبة الآية (٦٠)

(٣) معنى المصدق ١٢٠/٢٢ والمفتر لا ينقد ١٤٩/١٠

(١) التبرع بالمال ، وإعانه (صاحب)

(٢) معنى المصدق ١٢٠/٢٢

(٣) صاحب الحبل لتسليم ٢٩٠

(٤) الطلوع من ٢٩١

(٥) التلخيص عن شرح صحيح ١٩٥/٣

٦ - ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله ﷺ : «ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب ، إلا أضعها برحمن يمينه ، وإن كانت ثمرة تروبي كلب برحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يروي أحدكم قلوه أو مصلوه»^(١)
أقسام الصدقة .
٧ - الصدقة أنواع .

أ - صدقة مبرورة من جهة الشرع على الأموال ، وهي زكاة المال ، ونظر أحكامها في مصطلح (زكاة) .
ب - صدقة على أصدقاء ، ونظر أحكامها في مصطلح : (زكاة العطر) .
ج - صدقة بغرضها المشعر عن نفسه ، وهي الصدقة الوجيبة بالسدر ، ونظر أحكامها في (سدر) .
د - الصدقات مبرورة عند الله تعالى ، كالصدقة ، والكفارة ، ونظر أحكامها في مصطلح : (دنيا وكفارة) .
هـ - صدقة الطوع ، ويسمى أحكامها فيما يلي

الحكم التكليفي .
٨ - الصدقة مسوقة ، ورد النذب إليها في كثير من أبواب الفرائض الكريمة ، وكثير من الأحاديث النبوية الشريفة
أما من الفرائض الكريمة فتقوله تعالى ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا يضاعفه له أضعافا كثيرة ، والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون ﴾^(٢)

يقول ابن العربي : جاء هذا الكلام في معرض النذب والتخصيص على إتمام المال في ذات الله تعالى على الفقراء والمحتاجين ، وفي سبيل الله مصرة الدين^(٣) . وقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه ، لأنفسكم من خير مما أخذتم عند الله مؤجرا وأعظم أجرا ﴾^(٤)
وأما من الأحاديث فقد روي من حديث عبد الله بن مسعود ، أن أبى لهذاج ، جاء إلى النبي ﷺ ، وقال : إني الله ، ألا أرى ربنا يستقرض من أعطاب لأتقنا ، ولي أرضى ، أرضى بالمالية وأرضى بالسائلة ، وقد جعلت حرمها صدقة فقلل النبي ﷺ : كم علق^(٥) مذلس لأبي لهذاج في

(١) أخرجه البخاري (الفتح ١٢٣/٤ - ط الشافعي)

(٢) طائفة مما تصدق أحد بصدقة من طيب

أخرجه الترمذي (٢٣ - ٢ - ط الخليل) وأبو داود (بخاري)

(الفتح ٢٧٨/٢ - ط الشافعي) جزم (٢٦/٢ - ٧٠٦ - ط

أبو داود)

(٣) سورة البقرة الآية (٢٤٥)

(٤) أحكام الفرائض (٢٣٠/٢)

(٥) سورة مريم الآية (٢٠)

(٦) قلبي بالفتح الصدقة ، وبالفكر المبرور بها من

فتاوي

ويخرجها من ماله

(٢) - المصدق عليه وهو من يأخذ

المصدق من العبر

(٣) - المصدق به وهو المال الذي يتطوع

بالمصدق به

(٤) - البينة

ويخصم ذلك فيما يلي .

أولاً - المصدق :

١٠ - صدقة التطوع : تبرع ، فيشترط

بها .

أ - أن يكون المصدق من أهل الشرع ،

أي : حائلاً بالغاً رشيداً ، د ولاية لمي

التصرف

وخل ذلك فلا تصح صدقة التطوع من

المستعير ، والمجبر ، والمجور عليه بسفه

أو دين أو غيرها من أسباب الحجر ، أما

الصغير عبر المميز^(١) فإنه ليس من أهل

التصرف أصلاً ، كما صرح به الفقهاء

والأصوليون^(٢)

الجنة ،^(٣) وفيه لوله ^(٤) . وأما مؤس المصم

مؤمناً على حرج طمعه الله يوم القيامة من ثلث

أخيه ، وأبي مؤس سقى مؤمناً من ظمأ سقاء

الله يوم القيامة من الرحيم المحتج ، وأما

مؤس كما مؤمناً عن عري ، كساه الله من

خضر الجنة^(٥) .

قال النووي : الصدقة مستحبة ، وفي

شهر رمضان أكد ، وكذا عند الأئمة المهمة ،

وعند الكسوف ، وعند المرحى ، والسفر ،

وبكة ، والمدينة ، وفي العرو والبلحج ،

والأوقات الفاضلة ، كمشردى الحاجة ،

وأيام العيد ، ومثل ذلك م قاله البيهقي

وغيره من الفقهاء^(٦)

ما يتعلق بالصدقة من أحكام

٩ - الكلام عن الصدقة يستوجب التطرق

بأمر التالفة .

(١) - المصدق . وهو من يدفع الصدقة

(١) - حديث جيد أنه بن مسعود . في قصة أبي الدرداء ج .

أخرجه الطبراني بإسناد في دلائع الأحكام للفرز ،

(٢) ٩٣٧/٣ ٣٣٨ م دار الكتب (سرا)

(٣) - حديث : أبي مؤس المصم مؤمناً على حرج .

أخرجه الطبراني (٩٣٧/٤١ - ط الحديث) في حديث

أبي سعيد الخدري ، وشذاه : ههنا حديث غريب ، وقد

روى هذا عن علي ، عن أبي سعيد مرفوعاً . وهو أصح

ههنا والله

(٤) - قصة الطالين ٢٤١٠٩ ، طبع ١٣٧٠٦ ، وشروط

المصري ١٢/١٦ ، والسنن لأبي داود ٨٤/٣ ،

وكتاب التلذذ ٢٩٤/٢ ، ط . بيروت

(١) - القاضي ابن عبد القادر ، م . بني يعقوب بن عمر

والشر ، بعدة نتائج تصدق ، وقد حقه الفقهاء حسب

الاعتقاد أن يكون فيه بيع سبب ما فرق ، والقاضي عبر

المميز عوضاً لا لخلق نتيجة مصلية ، فلم يقع البيع سبب

عبر

(٢) - ابن عابدين ٤٦١/٥ ، جواهر الإكليل ٩١/٦ ، وهما

الأحكام المعدلة م (٢٤٣)

(٣) - مجلة الأحكام المعدلة م (٩٦٦، ٩٦٧) ، والظهر

الفرز م (٣٠١/٢) ، والشويع والتفويج ١٥٩/٣ ،

والفرز م (٢١٦/٢)

مسلم . إحداهما - الإذن الصريح في العفة والصلوة ، والثاني الإذن المفهوم من الطراد العرف والعادة ، كإعطائه المسائل كسرة ويحوي مما يجب أئمة به ، وأطرد العرف فيه . وعدم بالعرف رضا الشروح والمالئ به ، فقدمه في ذلك حاصل وإن لم يكلم^(١)

ومثله ما حذر به ابن العربي حيث قال : ويحتمل عندي أن يكون محمولا على العادة وأنها إذا صحت منه ، أنه لا يكره إعطاء ولهمه بعدت من ذلك ما به يحذف ، وهل ذلك عليه الناس ، وهذا مسمى قوله عليه السلام «عبر مفسدا»^(٢)

ويقول ابن مذهب الإذن العربي بقوم مقام الإذن الحقيقي ، فصار كأنه قال ما أفعل به^(٣)

وفي الرواية الثانية عند خاتمة : لا يجوز للمركب تصديق من دأب زوجها وطوكا بسيما ، لما روي أبو أمامة الباهلي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا تمتن امرأة شيئا من بيت زوجها إلا يؤذن زوجها ، فمن يزوج الله ، ولا الهام ؟ قال ذلك

الله ﷻ » وإذا أئمت لفركا من بيت زوجها غير مفسدة ، كان لها أحرمها وبه مثله بما اكتسب ، ولها بما اكتسبت ، وبما كان مثل ذلك ، من غير أن يتخصص من أحوزهم شيئا^(٤) ثم يذكر إذا

ومن أسماه - رضي الله عنه - أنها جعلت بيني ﷺ قتال يأتيه الله ، ليس لي شيء إلا ما أدخل علي الزبير فهل علي جناح أن أرفض^(٥) مما يدخل علي ؟ فقال : أرفض ما استطعت ، ولا ترضي فيومي الله عليك^(٦)

ولأن الشيء اليسير غير مبرور فيه في العادة ، كي عليه المهراني والموي وابن العربي^(٧) قال في العدة : يجوز للمرأة أن تصدق من مزل زوجها بشيء اليسير ، كالزبيب ويحوي ، لأن ذلك غير ممنوع عنه في العادة^(٨) ومثله متذكرو الحصري^(٩)

ويقول السروي في شرحه لمصحح

(١) حديث (١) ألف لفركا من بيت زوجها . أخرجه مسلم (٧١٠/٢) ط (المعنى)

(٢) الترخيع المذهب المتفق . قال (رمضان رمضان) أعطته ليس بالكثير (المصباح النور والطلع على أبواب الفقه ص ١١٦)

(٣) حديث أسماه (رمضان ما استطعت) أخرجه مسلم (٧١٠/٢) ط (المعنى)

(٤) خبر الزبير

(٥) لفظه مع ذلك نظير ٢٤٩/٢

(٦) البر المختار ج ١ ص ١١٣

(١) صحيح مسلم شرح النووي ١١٢/٧

(٢) شرح النووي لأبي القاسم ١١٢/٧

(٣) هي أبي لثقة ١١٢/٧

أكثر من الآخر ، كما حقه النووي

أفضل أمثاله

نصدق الزوج من ماها بأكثر من الثلث :
١٣ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية وهو الصحيح عند الحنابلة) إلى أن المرأة البالغة الرشيدة لها حق التصرف في مالها ، ما تبرع ، أو المملوكة ، سواء كانت متروكة ، أم عرسوجة ، وعلى ذلك فالزوج لا يحتاج إلى إذن زوجها في التصرف من ماها ولو كان بأكثر من الثلث (١)

وأدلى على ذلك ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال للمرأة : تصدق روم من حليكن ، فتصدقت من حليهن ، ولم يأنى ولم يستعمل ، فلو كان لا بد تصدقهن بغير إذن أزواجهن لما أمرهن النبي ﷺ بالتصدق . ولا محالة أنه كان يقهر من هذا زوج ومن لأزواجها ، في حرره النسكي (٢)
والأمر من فعل التصرف ، ولا حق تزوجه في ذلك ، فلم يملك أخوه عليها في التصرف بحصصه ، كما علقه امر قدامة (٣)

قال ابن قدامة : والأول - أي الأول ماشرى ، القير - أصح ، لأن الأجل حيث فيها حصة صحبة ، وأدعى بهذه عن العلم (٤)

أما إذا علق من المصدة من ماله ، ولم يكن التصرف حازيا بذلك ، أو مضطرب التصرف ، أو سكب في صد ، أو كان شخصا يشع بذلك ، لا يجر للمهر وعيها التصديق من ماله إلا عريح إده ، كما حقه النووي ومعه (٥)

١٤ - وما ذكر من حكم مصدق الزمان من مال زوجها يفتي عن تصدق الخنز من مال لئالك ، فقد ورد في حديث الترمذي ، والبخاري عن ذلك أي من الآخر (٦) ، أي أمهات ، في الفتوة ، كل واحد صها له لحر كامل ، كما قال ابن العربي ، رحمه الله ، في الأجر مطلق ، لأن المشاركة في الطاعة مشترك في الآخر ، وإن كان أحدهما

(١) شرح صحيح مسلم شريفي ١٢٧٠ ، شرح النووي لابن العربي ١٧٩٣

(٢) الأندلس ١١٦٣ ، وصحرو (الكلمة للبركي) ١٧٢٠ ، وأبي لبيد ١١٣٢

(٣) حديث تصدق زوار حيدر

أحمد بن محمد الف ١١٨٢ ، في القصة ، وسلم (٤) ١١٩٦ طبع

(٥) كلمة لحن للبركي ١١٨٢ ، ١١٩٦

(٦) لبيد لبيد ١١٩٦

(١) حديث تصدق زوار حيدر

أو ١١٩٦ ، ١١٩٦ ، ١١٩٦ ، ١١٩٦

(٢) حديث تصدق زوار حيدر

(٣) صحيح مسلم شرح النووي ١١٩٦ ، ١١٩٦

(٤) لبيد لبيد ١١٩٦ ، ١١٩٦

(٥) شرح مصدق لبيد ١١٩٦ ، ١١٩٦

وعمل أحجر عليها في نزعها بزازد من
الثالث من ماله إذا كان النزع لغیر زوجها .
وأب له قلبه أن تب جميع ماله له ، ولا
أعراض عليها في ذلك لأحد^(١)

هذا ، وأنفق الفقهاء على أن المريض
مرض الموت ليس له أن يتصدق من ماله
بأكثر من الثلث (ر - مرض الموت) .

ثانياً التصديق عليه

١١ - لا يشترط في التصديق عليه ، يشترط في
التصدق ، من العقل ، والبلوغ ، والرشد ،
وأهلية النسخ ، فصح التصديق على
الصغير ، والعاجز ، والمجنون ، وللمجنون عليه
بسمه ، أو لإلأمر أو غيره من ، لأن الصدقة
عليهم تقع على من لهم ، فلا تحتاج إلى إذن
الإلأمر^(٢)

وحيث إن الصدقة عليك بلا عوض
لأولئك الأخرى ، هناك أثمان لا تصح
عليهم الصدقة ، وأخرى تصح عليهم ،
وله فضل المعاهد هذه الموضوع كالتالي

أ - الصدقة عن النبي ﷺ

١٥ - يرى جمهور الفقهاء ، من المالكية ، وهو

الشافعية ، وموافقة الإجماع ، والحنابلة ، والمالكية ،
لا يشترط في صدقة النبي ﷺ

(١) القموني من شرح التكملة ٢٠٨/٢

(٢) الموسوعة مع الشريعة ١٥٩/٢ ، وبس عيسى
٩٦٥ ، ١١ ، وفي الأحكام المتعلقة ٩٦٧ ، وفي
آخره ٩٦٥ ، ١١

وقال المالكية (وهو رواية عدد المختلطة .
يخرج عن الزوجه طرة الزوجة لزوجها النافع
الشهد في نزع زاد عن الثلث ، وذلك ما ورد
أن امرأة كتب من ماله ، أنت نفسي ﷺ
بجلي له ، فقال ما النبي ﷺ ولا يجوز
للزوجة عطية حتى ينفذ زوجها ، فمن
استأذنت كمالاً ؟ فقلت ، نعم ، نعم . نعم
النبي ﷺ إلى كتب ، فقال هل أدت ما
أن تصدق بجليها ؟ قال نعم ففعله
رسول الله ﷺ^(١) ولأن التصديق من ماله
الجملي من نزعها ، وأمال مقصور في
زوجها ، حيث قال النبي ﷺ : أنتكح المرأة
لأربع : للمال ، ونفسها ، ولحمها ،
ولذنبها^(٢)

وأما إذا كان الزوج يريد في مهره من أجل
مالها وبسط فيه ، ويضع به ، فتعلق حتى
الزوج في ماله^(٣)

(١) حديث رواه امرأة كتب من ماله ، أنت نفسي ﷺ

(٢) أخرجه ابن ماجه ٢٦٨٠ ، ط - الحنابلة ، والطحاوي في
شرح المعاني ٢/٣٥ ، ط - طبعه الأثر للصدقة ، وقال
الحنابلة : حديث شاذ لا يثبت ، ولكن روى في المذهب - أخرجه
النفسي المذكور ، ط - طبعه الأثر لا يثبت (لا يثبت
زوجها فتدبر أنه أراد ٩٦٣) ، أخرجه غيره من
أهل البيت من حديث عبد الله بن عمر ، وأما عن

(٣) حديثه أنتكح المرأة لأربع

أخرجه البيهقي (الصحاح ١٣٨/٢) ، ط - السنية ، وسنن

(٢) ٦٨٦ ، ط - طبعه من حديث أبي هريرة
(٣) أخرجه الترمذي مع حاشيته في سنن أبي هريرة ، ط - شرحه

أب صدقة التطوع ، فأجبهه عن جوازهم منهم والبعض يقولون بعدم الجواز^(١) وكفيل الموصوع يسقط في مصطلح (ألفه ١٠٩)

ج - النصد على ذوي القرابة والأولاد -
١٧ - لأخلاف بين الفقهاء في جواز التصديق على الأقرباء ، والأشباح صدقة التصوع ، بل صرح بعضهم : بأنه من الصدق عليهم ، وهم أئمتنا ، ولو كانوا ممن لم ينفقه من النصد^(٢) ، فمن أبي مسعود رضي الله تعالى عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : وإن ألقى الرجل على أهله محبها مهولة صدقة^(٣) وقال ﷺ : والصدقة على المسكين جمعة ، وعن أبي الحرم ثمان^(٤) صدقة وصلة^(٥)

قال الشافعية : دفع الصدقة لأقرب أقرب فأقرب رحا ولو كان ممن يجب عليه نفقته - تحرى سبيل (٢) ٧٥٢ - ط الخليل من حديث محمد بن عيسى بن عيسى
(١) الاختيار ١٢٢٧ ومعه - لإكمال ١ ١٣٨ وفتي ١٦٦ - ١٦٧
(٢) فتح القاري مع نقلا ١ ٢٢ ، ٢٣ ، ط (٢) ، والمصنف لم يرد في ٢٣٨/١ ، وفتي لا ير دفعه ١٥٩/١ ، وكشف الخفاء ١ ٢٣٢
(٣) حديث إردا أنقز لرميل على أهله ، أنسبه المصنف (الفتح ١ ٢٣٩/١ - السنية)
(٤) حديث ، والصدقة على المسكين صدقة ، أنسبه المصنف (الفتح ١ ٢٣٩/١ - ط الخليل) من حديث سفيان أبي حمزة ، وذكر - حديث أبي حمزة

الأظهر عند الشافعية ، والصحيح عند الحنابلة . أن صدقة التطوع كانت حرة على النبي ﷺ مثل صدقة نفريضة المنفق على حرماتها ، وحدث حياته معبه الشريف^(٦) وقد روى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : وكان النبي ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه ، فإن قيل : صدقة قال لأصحابه : كلوا ، ولم يأكل ، وإن قيل له : هدية صرت بيده فأكل معهم^(٧) وعلى ذلك فالصدقة بالمسكين معروف كانت حرة على النبي ﷺ وقد أدل الله تعالى رسول الله ﷺ الذي يؤخذ على سبيل الفقه والمفسر ، النبي ﷺ على عمر الأئمة ، وإن المأجود منه^(٨)

ب - الصدقة على آل النبي ﷺ

١٩ - اتفق الفقهاء : على عدم جواز صدقة المرضية على آل محمد ﷺ ، لقوله عليه الصلاة والسلام . وإن لصدقة لا تسعى لأبي محمد ، إنها هي أوصاف الناس^(٩)

(١) المصنف مع التلخيص ١ ٢١٢ ، ومعه الإكمال ١٣٢/١ ، والمصنف ٣ ٣٩٧ ، ومعني المحتاج ١٢٠/٢ ، والفتح لأمن عدنا ٢٥٠/١
(٢) حديث أبي هريرة : قال النبي ﷺ : إن علي بن أبي طالب منكم منكم
(٣) أخرجه البخاري والفتح ٢ ٢٠٣/١ - ط السنية ، ومعني المحتاج ١ ٢٥٩/٢ ، ط الخليل
(٤) فتحي ٢ ٢١٠/١ ، ومعه الدرر ١٣٥/٢
(٥) حديث ، وإن الصدقة لا يجري آل محمد -

٥- التصديق على الفقراء والأغنياء،

١٨- الأصل أن الصدقة تعطى للفقراء، والمحتاجين، وهذا هو الأفضل، كما صرح به الفقه،^(١) وذلك لقوله تعالى ﴿وَأُوْ
 سْكِنَا دَارِهِمْ﴾^(٢) واتفقوا على أنها منح
 للفقير،^(٣) لأن صدقة التطوع كاتبة صريح
 للفقير والمحتاج،^(٤) قال السرخسي: ثم
 التصديق على الفقير يكون قربة يستحق بها
 الثواب، فقد يكون غنياً يملك النصاب،
 وله عيال كثيرة، والناس يتصدقون على مثل
 هذا لئلا يثوب^(٥) لكن يستحب للفقير
 الثروة عينا، ويكره له الترخص لأشياء؛ لأن
 الله تعالى مدح للمتصدق من السؤال مع وجود
 حاجتهم، فقال: ﴿وَيُحِبُّهُمْ الْجَمَاعُ
 اتُّعِيَاءَ مِنْ تَتَمَّقُ﴾^(٦) ويكره له أخذها وإن
 يتعصر ما يحرم عليه أخذها، إن أظهر
 الفاقة، كما يحرم أن يسأل، ويستوى في
 ذلك الحني بالمال، والعني بالكسب،
 الحديث، ومن سأل الناس المزايم فكثرت أذيته

أفضل من دفعها لغير القريب، وبقرئ
 غير الأقرب للحديث المتضمن، وخبر
 الصحيح: «أن امرأتين أتيتا رسول الله
 ﷺ فقالا لبلال: حمل لنا رسول الله ﷺ حل
 يجزيه أن تصدق على أزواجه ونسلي في
 حجورنا؟ فقال: نعم لها اجران: اجر
 القرية، واجر الصدقة»^(٧)

هذا وقد رتب الشافعية من بعض عليهم
 الصدقة فقالوا: هي في الأقرب للأقرب،
 وفي الأشد منهم عداوة أفضل من له غيره،
 وذلك لميل قلبه، وما فيه من محبة الرياء
 وكسر النفس، وألحق به الإزواج من
 المذكور والإثنت، ثم حرّم غير المحرم،
 كالأولاد النعم والنفال، ثم في الأقرب عالأقرب
 وصاحبا، ثم مصاهرة، ثم زلة، ثم
 جوارا، يقدم الجوار الأجنبي على قريب بعيد
 عن دار التصديق، بحيث لا تنقل إليه
 الزكاة، ولما كان ببادية^(٨) ومثله ما عند
 الغنابلية^(٩)

(١) شرح الرضوي ١٠٧/١، يعني المحتاج ١٧١/٢

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٦

(٣) الترمذي يفتي على هو الذي يرم حب الزكاة ومعي
 المحتاج ١٦٢/٢

(٤) الترمذي ٩٢/١٧، يعني المحتاج ١٦٠/٣، وشافعي
 المقام ٢٩٨/٢

(٥) المبسوط ٩٢/١٦

(٦) سورة البقرة الآية ١٧٦

(١) معنى المحتاج ٢٩٨/٢، وليس لطلب شرح وصاح
 الغناب ١٠٧/٦، ومحدث زاد المرفوع فيها رسول الله

أخرجه مهملوني والفتح ٣٢٨/٢، ص (الصادقة) وسام
 ١٩٥٠، ج ١ للمعني

(٢) معنى لطلب ١٠٧/١، يعني المحتاج ١٦١/٢

(٣) كتاب الدع ١٦١/٢

أخبره^(١) وقد ورد في حديث أسماء بنت
 أبي بكر - رضي الله عنها - قالت: سألت عن
 أبي وهي مشركة في عهد رسول الله ﷺ ،
 فاستبعت رسول الله ﷺ بنت : بن أبي
 قدمت وهي رعية ، أقاصي أبي ؟ قال
 نعم ، صبي امك^(٢) ، ذلك صبي فشرح
 عمومة في كل دين ، والإمام^(٣) إلى المبر من
 مكارم الأخلاق^(٤) .

ورق الخصمكي في التوقيين النعمي وعبره
 فقال : جاز دفع عم الزكاة وغير العشر
 واخراج إلى النعمي - ولو واجبا - كتفر وكفاره
 وفطرة خلاي أبي يوسف .

ولما أخبر أبو مثلمنا لمجيع الصدقات
 لا يجوز له^(٥)

يقرب من مآذنه الشريف من الشافعية
 حيث قال : قضية إطلاق حق الصدقة
 للكافر أنه لا فرق بين أخير وخير ، وهو
 ما في قليل من الصيمري والأوجه مثاله
 الأقوي من أبي ، هذا ليس له عهد ، أو

يسأك جوا ، فيسأك أو ليسكثرة^(٦) أي
 يندب به يوم القيمة

لكن نقل الرمي عن ابن عبد السلام أن
 الصحيح من مذهب الشافعي جواز طلبها
 للنعمي ، ويحمل المم الزائد في الأخبار على
 الطلب من الزكاة الواجبة^(٧) .

• المصدقة على الكافر •

١٩ - احتجاب المصنف في جواز صدقة التطوع
 عن الكافر ، وسبب الخلاف : هو أن
 صدقة غلظت لأجل الثواب ، وهل ينشأ
 بلحصى بالإيمان على الكفار ؟

فقال الخبلة ، وهو مشهور عند
 الشافعية ، والنسول عن محمد في السمر
 الكبير : أنه يجوز دفع صدقة التطوع للكفار
 مطلقا ، سواء كانوا من أهل البعة أم من
 الآخرين ؟ مستأمنين أم غير مستأمنين ،
 وذلك لمصوم بولده تعالى ، في يطعمون
 الطعام على حبه مسكينا وبينها وأسرا .

قال ابن قدامة : ولا يمكن الأسير يوفد إلا
 كافر^(٨) ، ولقوله ﷺ : «لن كل كذ رطبه»

١ - رحمه ١٠٠ ، فلفظي لأبي عبد الله ٢٥٩/٢

(٢) حيث ٥٠ كل كذ رطبه أمرا

المصنف البصري (الفتح ١ - ط الشافعي) ومم
 (٢٦٦/٢ - ط المختار) من حديث أبي حنيفة

(٣) حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - قالت: سألت عن
 مشرك

أخبره بهدي (الفتح ٢٦٦/٢ - ط الشافعي)

(٤) من غلظي ٢٧١/٢

(٥) من غلظي ٢٧١/٢

١ - معنى المصنف ١١٠ ، شرح رحمه ١٠٠ ، وفي
 غلظي ٢٧١/٢ ومحدث - من سأل الناس أسلهم

نكرا ،
 المصنف مسلم ١٠٠ - ط (معي) من حديث

أبي حنيفة

٢ - حنيفة الرمي على شرح رحمه ١٠٠

(٣) ابن علقمي ١١٠ ، وفي فتح ١٠٠ ، شرح -

بیمہ ، اور کاتب ثورہ قریب کی کتب الرحمن
حتیٰ تکرور اعظم من الحبل ، کیا یہ
آحدکم ہو؟ اور فضیلہ^(۱) و ہرگز مطلقاً
الحلال ، کی قال قنوی^(۲)

وہیہ ایضاً قال رسول اللہ ﷺ : واجب
النفس ان لا یطیب لایقرب ، لا طیباً ، و
اللہ امر المؤمنین بیا امر بہ المرسلین ، فقال
ﷺ یا ایہ الرسل کلوا من انطیبت ، واعدوا
صلحا فی ما یعدون حنبی^(۳)

وقال ﷺ یا ایہا الدین امنوا کلوا من
طیبات ما رزقکم^(۴) . ثم ذکر فرج
یظیل السمر اشعب اضر بدمہ یرى انما
یازبہ یارب . وطلعت حرام ، وشرہ
حرام ، ونبیہ حرام ، وعبدی باحرام ،
فان یتعالم لذلک^(۵)

قال الروی . یہیہ احدیث احد
الاحادیث الیہی من قواعد الإسلام وبنی
الاحکام . وہیہ الحث علی الإنفاق من
الحلال ، ورجح عن الإنفاق من عبیہ . وہیہ
أن الشرب واماکیول واماکیور وحتو دت

(۱) حنبیہ : وہ تصدیق شدہ حدیث ، من ترجمہ ص ۶
(۲) شرح صحیح مسلم قنوی ۷ - ۸۸ - ۹۰ ، واصلح
۲۶۶/۶

(۳) سورہ بقرہ ۱۰۱

(۴) حرقہ بقرہ ۱۷۲

(۵) طہیبت ، وایہا الناس ان لا یطیب

تسویحہ مسلم واصلح مسلم ۷۰۳/۲ ط حنبی
الحلی من حدیث ابی حریزہ ، رضی اللہ عنہ - مزبور

وہیہ امرہ لو برجی اسلامہ ، او کلان بیئیدیا
ناسر وصورہ عرب کلان حریب بس چہ شیہ
ی ذکر قلا^(۱)

فانما المتصدق بہ -

۲۰ - انتصدق بہ ہو . الفان الذی یعطی
تفقیر وذلی الحاجة ، وحتیٰ ان تصدقہ
لنیک بلا عوض لأجلی ثواب لأخرہ ،
سمی فی الفان تصدق بہ ان یکون من
احلال الطیب ، ولا یکون من اخراہ لوجاہہ
شبیہ ، کیا یہی ان یکون انتصدق بہ مالاً
جیداً ، لا رذیلاً ، حتی یحصل علی غیر الشر
وحریل الثواب^(۲)

وہیہ بحث انعمہاۃ عند الاحکام ، وحقکم
انتصدق من لأموال المریتہ وادخول کتانی .

التصدق مطلق الحلال واخلرام وذلک المشتہ
فہ

۲۱ - لقد حث الإسلام ان تكون الصدقہ
من المال الحلال والطیب ، وول تكون مما جیہ
تصدق . طہ وود فی الحدیث عن ابی
ہریرۃ - رضی اللہ عنہ - قال قال رسول اللہ
ﷺ : من تصدق أحد بصدقہ من طیب ،
ولا یقبل اللہ إلا الطیب ، إلا أخذها الرحمن

۱ - منی لاحتج ۴ ۱۱۱

۲ - من حدیث ۲۱۶ واصلح ۲۶۶ وکتبہ القدح
۳۹۵/۱ - ۱۹۸ - والاخیل ۵۱۵۲ ، وشرح القنوی
۱۶۲/۲

ممرتهم ، فعليه التصديق بقدره من ماله ، وإن استوفيت جميع ماله ^(١) .

وقال ابن الميمون : يؤثر بالتصدق بالأموال التي حصلت بالقدر ، كقَالَ الْمُصْرَب ^(٢) .
قال الحامل من الشاعية ، لو تصدق أو وهب أو أوصى بأشياء صح عن ماله نقل الولد ، لا التملك ^(٣) .

وشرح المختلطة : بأن من يهب نحو مصوب ، أو رهون ، أو ضمانات ، لا يعرف أربابها ، وأيس من ممرتهم ، مع الصدقة بما منهم - أي : من قبلهم - وقال بعضهم : يجب عليه التصديق ^(٤) .

وكذلك الحكم في المنون التي جهل أربابها عند المختلطة ^(٥) .

أما الأموال التي فيها شبهة فالأول الإلتعاد عنها ، وهذا قال الحروي في التصديق بما فيه شبهة ، إنه مكروه ^(٦) .

ومد ورد في الحديث من قوله ﷺ :
والحلل بيني ، والحرام بيني ، وبيننا مشبهات لا يعلمها كثير من الناس ، من انفي المشبهات استبرأ دينه وعمره ، ومن

يسمي أن يكون حلالا مخالف لا كبرية فيه ^(٧) .

وشرح الحنفي في كفاية الاختيار من أحد ماله فيه شبهة للتصدق به ، ونقل عن ابن عمر قوله : لأن لردّها من حرام أحب إلى أن تصدق بها لك درهم ثم بماله لكف درهم حتى يبع مثقاله ألف ^(٨) .

وعلى حد : مستحب أن يختار الرجل أحل ماله ، وأبعد من الحرام والشبهة فيصدق به ، كما حرر الحروي ^(٩) .

وإذا كان في عهدتك تكلف مال حرام ، فإن علم أصحابه وجب رده إليهم ، وإن لم يعلم أصحابه يتصدق به

بالأحد أي : التصديق عليه فإن عرف أن مال التصديق به من النجس أو الحرام كالعصب ، أو السرقة ، أو العدر ، فاستحب له أن لا يأخذه ولا يأكل منه . ومع ذلك فقد أجاز أكثر الفقهاء اتعده له مع الكراهة ^(١٠) .

يقول ابن عابد : إذا كان عليه دين وبطام لا يعرف أربابها ، وأيس من

١ شرح صحيح مسلم للحروي ٤٠٠/٢

(٢) كفاية الاختيار للحنفي ١٠١/١

(٣) القيصري ٢٤١ .

(٤) ابن حجر ٣٣٣/٢ ، والمهرج ٢٤١/٦ ، فتح القدير

مع القدر ٢٤٤ ، عطالب أبي نعيم ١٦٦-١٦٨/٤

د/١٣٥٢ والحلي ٢٣٢/٢

(١) ابن عابد ٢٢٢/٢

(٢) فتح القدير ٢٤٨/١

(٣) الحلي ١٢٣/٣

(٤) عطالب أبي نعيم ١٦٦-١٦٨/٤

(٥) كس الرجع ١٨٢/٤

(٦) المصنف ٢٤١/١

عند الله فصحبها ياربسود الله حيث أركب الله
قال فقال رسول الله ﷺ: «يحيى ذلك مال
يرجع»^(١)

وكان عمر بن عبد العزيز يشرى أعتدالا
من سكر ويصنق بها ، فبين له . هلا
صنقت حينها ؟ قال : لأن السكر أحب
إليّ طربذ أن أنشئ من أحب^(٢)

وأنسرد بالأية حصول كسره فتشوات
يقتصدق مما عه . ولا يلزم أن يكون المال
للتصدق به كسرا ، ويستحب التصديق ولو
شيء برء ، قال الله تعالى : ﴿ لمن يعمل
مشقال ذرة خير برء ﴾^(٣) وفي الحديث
الصحيح : «تقوا العار ولو مشق عمرة»^(٤)

وهي الله سبحانه وتعالى عن التصديق
بشرى من المال ، قال تعالى ﴿ يا أيها
الذين آمنوا اتقوا من طلب ما كسبتم به

يرجع في الشهلة كرج برعى حول الحمى
يرشك أن يرافقه »^(٥)

التصدق بالمجد والردى

٢٢ - يصحب في الصدقة أن يكون التصديق
به أي . مال المعطى من كحد مال التصديق
وأحد إليه . قال الله تعالى : ﴿ لن تأثروا البر
حتى تنفقوا عما تحبون وما تنفقوا من شيء فإن
الله به عليم ﴾^(٦) قال القرطبي : والمعنى أن
يكرهوا أن ينفقوا حتى ينفقوا مما يحبون . أي
يقتلوا الأموال ويكرهها ، وكذا سلفه .
وهي لغة عنهم . إذا أحوا شيئ جعلوه لله
معالي لهم ويؤذي حديث من عنده أن
أيا طلحة كان أكثر الأنصار ماله مالا من

نخل . وكان أحب أمواله إليه بيرحاء ،
وكانت مسقة المسجد ، وكان النبي ﷺ
يدخلها ويشرب من ماء فيها طيبه ، قال
أنس (راوي الحديث) فيها أنزلت هذه الآية
﴿ لن ساءوا البر حتى تنفقوا مما يحسن ﴾ ، قال أبو
طلحة إن رسول الله ﷺ قال : يا رسول الله
إن الله سارك جعلني يقول ﴿ لن ساءوا الله
حتى ننفقوا ما يحسن ﴾ وإن أحب أموالي إلّ
بيرحاء ، وإنيأ صدقة لله ، أوجو برها ويخرجه

(١) مسند روح المعاني ٢ : ٢٢٢ ، ٢٢٣

روحدث : «أنا طيبه كان أكثر الأجود مالا من ساءوا
أخرجه البخاري : (فتح الباري ٣ : ٣٠٩/٣) . (المسند)
والقنداء : (مسند صحيح مسلم ٢ : ٩٩٢) . (جس
منا : (مسند صحيح مسلم ٢ : ٩٩٢) . (جس
٢٠٤) مسند صحيح مسلم ١ : ١٣٠ ، (مسند صحيح
الفتح ٢ : ٢٩٩/٢)

(٢) سورة البرق ٢٤

(٣) كتابه الأجود ١ : ١٥٢

(٤) (١) : «عن أنس بن مالك : (مسند صحيح مسلم ٢ : ٩٩٢) . (جس
ومسند صحيح مسلم ٢ : ٩٩٢) . (جس
منا : (مسند صحيح مسلم ٢ : ٩٩٢) . (جس
٢٠٤) مسند صحيح مسلم ١ : ١٣٠ ، (مسند صحيح
الفتح ٢ : ٢٩٩/٢)

(٥) حديث : (المسند صحيح ١ : ١٣٠) . (جس
٢٠٤) مسند صحيح مسلم ١ : ١٣٠ ، (مسند صحيح
الفتح ٢ : ٢٩٩/٢)

(٦) سورة البقرة ٢ : ٢١٧ ، (مسند صحيح مسلم ٢ : ٩٩٢) . (جس
٢٠٤) مسند صحيح مسلم ١ : ١٣٠ ، (مسند صحيح
الفتح ٢ : ٢٩٩/٢)

(٧) سورة آل عمران ٣ : ٩٢

نعمته ، أو يكره إن نفي الحاجة لم يندب
الإيمان عليه ، لأن الأفضل أن يتصدق بما
يفصل عن حاجته ويؤتاه ، ومؤنة من يتصدق
عليه ^(١)
ويقول ابن قدامة ^(٢) : الأول أن يتصدق
من الفاضل عن كفايته وكفاية من يؤتاه على
أنه لا يضره عليه الصلاة والسلام ، وحبر
الصدقة ، كان عن مهر عي ، وأبنا من
تعول ^(٣) لأن نعمته من يوهه واجبة والتطوع
مأقولة ، وتعلمهم التمس على الفرض غير
مأقولة
وإن كان لو حل لأعيب له ، فأرد الصدقة
بجميع ماله وكان مكسب ، أو كان ولقا
من نفسه بحسب التزكك والفقر عن الفقر
والاعتقاف من المسألة محسب ، وروى عن
عمر - رضي الله عنه - قال : « أمرا رسول
الله ﷺ أن يتصدق فوالى ذلك مالا عدي ،
فقلت : البرم لسبق أب بكر بن سبقة يوما ،

(١) حدث عمر - رضي الله عنه - قال : « أمرا رسول الله ﷺ

أن يتصدق ،
أخرجه أبو داود ٢ ٣١٤ ط ، مسند ابن ماجه
له (٢) مسند ٥ ٧٤ ط ، تاريخ الكلب للمصنف
بيروت ، ولقا خلا حديث حسن صحيح

(٢) حديث عائش ' حديث أبي داود
أخرجه أبو داود من حديث عائش بن عبد الله الأنصاري ،
رضي الله عنه ، مسند ابن ماجه ٢ ٣١٤ - ٣١٥ ط ،
مسند ابن ماجه ٢ ٣١٤ ط ، جامع الأصول ب
أندلس رقم ١٦٠٦ ، مسند ابن ماجه ٢ ٣١٤ ط ،

(٣) انظر ١٦٠٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ط

(١) حسن صحيح
(٢) انظر ١٦٠٦ ، ٣١٤ ط
(٣) حديث عمر - رضي الله عنه - قال : « أمرا رسول

الله ﷺ أن يتصدق فوالى ذلك مالا عدي ،
فقلت : البرم لسبق أب بكر بن سبقة يوما ،
أخرجه أبو داود ٢ ٣١٤ ط ، مسند ابن ماجه
له (٢) مسند ٥ ٧٤ ط ، تاريخ الكلب للمصنف
بيروت ، ولقا خلا حديث حسن صحيح

فلا أن يسوي لمصح أمويين وأُمويات .
لأنها تصل إليهم ، ولا ينقص من أجره
شيء^(٢١)

ونحصل أحكام البية في مصطلح .
(ب)

إحفاء صدقة التطوع

٢٥ - فالنقص في صدقة التطوع أن تكون
سر ، وهذا عند أكثر الفقهاء من الحنفية
والمالكية ، والسلفية ، والشافعية ، وابن
كثير نصح وثاب عليها في العين ، قال
الله تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوْا مَصَلَقَاتٍ مَعَهُ هِيَ
وَأَنْ عَمَوْا وَتَوَسَّعُوا الْفِرَاءَ هُوَ حَرٌّ لَكُمْ
وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ سِيئَتَكُمْ ، وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ
حَبْرًا^(٢٢)

وفي الحديث عن أبي هريرة - رضي الله
عنه - مرقوها ، أسبعة يظنهم الله في حبه يوم
لا ظر ولا حلة ، وذكر منهم رجلاً تصدق
أحمر حتى لا تسمع شياهه ما تسمع بعينه^(٢٣)

ولا روي أن رسول الله ﷺ قال : اصنع
المعروف فلي مصارع السوء ، وصدقة السر

وأنمو قول الشافعية مع سائر الفقهاء
في - أن ما يتج إليه لحياله ودينه لا يجوز له أن
يتصدق به ، ولا فصل عن ذلك شيء ،
فهل يستحب أن يتصدق بجميع المعاصر ؟
فيه عدهم أوجه ، أمحوا إن صبر عن
التصدق معهم ، وإلا فلا يل بكونه ذلك ،
فلنأو . وعليه تحمل الأخبار المحسنة الظاهر

وأما - البية

٢٤ - الصدقة ثرية : لأن ثلثك بلا
مؤخر ، لأجل ثواب آخره ، فلا بد فيها من
البية ، وقد روي في الحديث أن النبي ﷺ
قال : رَسَا الْأَعْمَالُ مَالِيَاتٍ^(٢٤) ، وسحب
في الصدقة أن يسوي التصدق ثواباً لجميع
المؤمنين والمؤمنات

وقد ذكر بعض العقلاء أن كل من أن
معبودة ما سواه أكاتب صلاة أم صوم أم
صدقة أم قرعة ، له أن يحمل ثوابه لغيره وإن
بذلها لنفسه^(٢٥)

قال ابن عثيمين : والأفضل من يتصدق

(٢١) نسخة الأمير للحملي ١٥١٤ ، أسى الطالب
١٠٧٢٠

(٢٢) حديث ، رواه الأعمال بمسند

أحمد بن الحنفية (مجم يلقى ٩٢٦ ط الشافعية) من
حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - .

(٢٣) حبيب ابن عيسى عن الفراء ٢٠٣٦٠ ، والسنن
٢١٨٢٦ ، وطريقه على مختصر حبيب ١٠٢١٢ ، والمجم
لأبي عده ٢٤٨٢٤ ، ٨٢٢٢ ، وأبو حنبله من
٢٤ ، البية مسبوطة من ١٩

(١) ابن عثيمين ٢٠١

(٢) حبيب ابن عيسى ٢٠٣٦٠

(٣) حديث ، مسبوطة عنهم ، في الله بم ٧٠٠٠
ذلك ، وحمل لصدقة أحسن حتى لا ينام شهراً مطلقاً

بنيته

مسبوطة من ١٩

تطيق غضب الرب ، وصلة لرحم نريد في العمرة^(١) .

ولأن الإسرار لا تطوع بخلاف عن الرياء
رائي ، وإعطاء الصدقة سرا يراد به رضا الله
سبحانه وتعالى وحده ، ونفس عن أبي
هشام - رضي الله عنها - قوله : صدقة
السرا في التطوع أفضل من صدقة
العناية سميتم صمعا^(٢) .

قال ابن العربي : وانصح فيه أن لا يدخل
في الصدقة بخلاف بحال المعطي ، والمطلبي
إياها والباس الشاكرين لها .

أما المعطي فله فائدة يظهر السنة وثواب
الصدقة ، وأنها الرياء ، ولأن ، والآتي
وأما المعطي إياها فإن السر أسلم له من
احتقار الناس له ، أو سبه إلى أنه أخذ
مع الخبيث وترك النجيب

ولما حال الناس والسر معهم أفضل من
العناية لهم ، من جهة أنهم وب طمعوا على
المعطي بالسرا ، وعلى الأحدث

بالاستعصاء ، ولهم فيها تحريك القلوب إلى
الصدقة لكن هذا التبع فلا^(٣) ويقول
المخطئ إن كان لشخص عن يقتدي به
وأظهرها يقتدي به من غير رياء ولا سمعة ،
فهو أفضل^(٤)

لما صدقة الفرض بلا خلاف أن إظهارها
أفضل كصدقة الفرض والفرش .

ترك المني والآتي :

٢٦ - يحرم الفرض والآتي بالصدقة ، ويطلق
الثواب بطلت ، فقد سري الله تعالى عن المني
والآتي ، ويجعلها مطلبين للصدقات حيث
قال ﴿ يا أيها النبي أسر لأبيطال
صدقاتكم لمن والآتي ، كالذي يبيع ماله
رباه الناس ﴾^(٥) رحت مسحانه وتعالى
للمتقين في سبيل الله يعلم إتباع ما ألقوا
ولا أدى يقال . ﴿ الذين يتفقون أموالهم في
سبيل الله ثم لا يتبعون ما ألقوا ، ولا أدى
لهم أجرهم عند ربهم ، ولا خوف عليهم
ولا هم يحزنون ﴾^(٦)

ولا خلاف بين المتقدمين ، في أن المني
والآتي في الصدقة حرام يطلق الثواب . قال
الفرطيني عبر تعالى عن عدم القبول

(١) غير المطبوع ٢٤١/٢ ، ٢٤٢ ، وأحكام الفرق لاين
المرتب ٢٤١/٢ ، ودفعه القليل ٢/٣ ، ٢٠٠ ،
والله ٢٤١/٢ ، وكلام الفقهاء ٢٤١/٢
وحدثت مصنفه المعروف في تطوع سواد
أمره فطرق في الكفر من حيث لم يأت به رضي الله
عنه . وأما حسن الجمع المربوط ٢٤١/٢ شر محله
القدس .

(٢) أحكام المني لاين ثمة ٢٣١/١

(١) عن الرجوع

(٢) مبي المحتاج ٢١٢/٢

(٣) سورة البقرة الآية ١١٤

(٤) سورة البقرة الآية ٢١٢

وحرمان الثواب ^(١) بطلان ^(٢).

وقد أقره ابن كثير ، فذكر بالصفحة حرم
مطل بلآخر الآية السابقة ، وقدر من
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا يظر
إليهم ولا يحسبهم ، وهم عذاب أليم
عز . فترأى رسول الله ﷺ ثلاث مرار قال
أبو هريرة : غابوا وغسروا ، من هم ولوسود
الله ؟ قال : الجبل ، والمسان ، واسمر
سلته بأخلف الكعبة ^(٣)

وجده اليهودي من الكفار فقال : وعمر
المن بالصفحة وغيرها ، وهو من الكبراء
ويطل الثواب حدث ^(٤)

وهو تبطل محبة الطاعة ؟ به
خلاف قال الغزالي ، في العقيدة أن
البيان لأصل الحسنة ، ولا تحبط
عالي والأذى في صدقة لا تبطل صدقة
أخرى ^(٥)

التصدق في السجدة

٢٧ - احسن النهاء في حكم التصدق في
السجدة ، وأكثرهم على حوزة مع الكراهة ،

وبعضهم يرواه شروطاً لا يجوز فيها قال
ابن عسك . لا يجوز أن يسأل شيئا من له
قوت يومه بالعمل أو بالقوة ، كالصحيح
المكسب ، ويأثم منعه إن علم بحاله ،
لأنه يحلف على المحرم ^(٦) ، ويحذر أن
السائل إذا كان لا يمر بين يدي النبي ، ولا
يتخطى الرقاب ، ولا يسأل الخلق ، بل لأمر
لأمر منه ، فلا يسأل بالسؤال والإعطاء ، ثم
قال بقلا من البرازية . ولا يجوز الإعطاء إذا
له يكسبوا على تلك الصفة ^(٧) ، وما نقله
الفرط في البراء من عذر من تحليل رضى
نوحته في مسجد بدر كذلك عن مطلق
الحوزة ، وفي كان له يحد من الطيات ^(٨) .
كما يدل على الحوزة أيضا ما رواه أبو داود
عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال . قال رسول
الله ﷺ . (يسأل منكم أحد أظعم إليكم
مكيئا ؟ فقال أبو بكر . دخلت لبيبة
فاد ، أنا يسأل يسأل فوجدت كسرة خبز في يد
عبد الرحمن فأخذتها فدمعتها وإليه ^(٩) .

(١) ابن عسك ٧٦٢

(٢) ابن عسك ٥٥٩

(٣) الفرط ١٢ / ٣٧

(٤) حديث . ومن منكم أحد أظعم إليكم مكيئا ؟
أخرج أبو داود (مسند أبي داود ٣٠٩/٢ ط . مشهور)
والبيهقي (المصنف ١٦٩/١ ط . دار الكتاب العربي) من
حديث عبد الرحمن بن أبي بكر وصححه وعلقه
قده في (الأنس في المسجد النبوي بين نصرة وهو مقتضى
له (مسند الإمامين ١٢٩/٢ ط . عيسى الحلي)

(٥) الفرط ٣٠٩/٢ . يعني السجدة ١٢٢١٢ . وذلك
الفتح ٢٤٨

(٦) حديث . ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة .
لغيرهم منكم . وصححه مسلم ١٠٢ ط . عيسى
الحلي . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . مرفوعا

(٧) الفتح ٢٤٨ ط . من الإصحاح ٢٩٨/٢

(٨) الفرط ٣٠٩/٢

دي الحجة ، أيام العيد ، وكثرة في الأماكن
الشريفة ، كمكة والمدينة ، وفي غزوة
وحج ، وعند الأمور المهمة ، كالكنسوف
والرمي والنسر^(١).

ثم نقل عن الأديبي قوله : « لا يفهم من
هذا أن أراد المتعبد بمصلحة أو في
رجب ، أو شمل في مثلاً ، أن لا يقص له ثم
يلجسه إلى رمضان ثم غيره من الأوقات
معدية ، بل المصلحة إلى المصلحة أفضل
بلا شك ، وبإيراد المتن في رمضان
وغيره من الأيام الفاضلة عظم أجر ما يقع
في غيرها^(٢) »

ورود الحديث فقلنا وفي أوقات الحاجة
'فضل ما في غيرها' بقوله تعال
« أو يطعم في يوم ذي مسقة »^(٣)

وعلى حقيقة عمل الصدقة و رمضان
بأن المحسنات تصاعف فيه ، ولأن فيه زيادة
عن أداء الصدقة المفروضة ، ومن فقر صاتها
كان له أجر مثله^(٤).

ويقول النووي : « يكون سؤال الصدقة في
المسجد ، والتصدق عليه ، لأنه وعده عن
تذكرو ، ثم يقول : « ولا يكره تصدق عن
غير المسائل ولا على من سأل به
خطيباً^(٥) » وتصلح الموضوع في
مصلحة (مسجد)

الأحباب والأماكن التي تفضل لها الصدقة
٢٨ - ذكر الفقهاء اختلافات الأماكن التي
تفضل بها الصدقة ، ويكون أجرها أكثر
من غيرها ، ومن هذه الحالات والأماكن
التي

قال الشريفي الخطيب : « من صدق
التطوع في رمضان أفضل من صدقة في غيره
فأرواه الترمذي هو أس - رضي الله عنه -
« مثل سؤل في الصدقة أفضل »
« أن صدقة في رمضان » ولأن الصدقة
فيه يطعمون ويحجون عن الكسب بسبب
فهمهم وتذكرو في الأيام الفاضلة كغير

(١) ٢٨١٦ فندج ٢٠٦٦

(٢) صحيح - أطلق رسول الله ﷺ أو الصدقة لمن
في الصدقة في رمضان

أخرجه النووي في سنن الترمذي ٢١٣٢ فندج ٢٠٦٦
الصدقة من صلاة أو من غير صلاة أو من غير صلاة - من
صدقة من عيسى بن عبد الله قال الترمذي : « هذا حديث
عريب » وصحة من عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
وحديث الأصيل في الحديث لم يردوا حديثه في الأثر
٢١ ٩

(١) من المحتاج ١٦٦٢

(٢) من المحتاج ٢١٢٢

(٣) كتاب ١٥٢ ٢٢٢٢

(٤) من المحتاج ١٦٦٢

(٥) من المحتاج ١٦٦٢

في صدقته ^(١) أما الرجوع في الهبة فنذكر أحكامها في مصطلح : (هبة) .

ويستحب استحباب مؤكدا ، التوسيع على العيال ، والإحسان إلى الأقارب والجيران في شهر رمضان - لاسيما في عشرة آخره ، لأن فيه ليلة القدر ، فهو المفضل مما عداه من الأيام الأخرى ^(٢)

الرجوع في الصدقة :

صَدَقَةُ الْفِطْرِ

فطر : زكاة الفطر

٢٩ - اتفق الفقهاء على أنه لا يصح للمصدق أن يرجع في صدقته ، لأن المقصود بالصدقة الثواب ، وقد حصل ، وإنما الرجوع يكون عند تمكن المثل لها هو المقصود كما يقول الشيخي ^(٣) . ويستوي أن تكون الصدقة على غني أو فقير في أن لا يرجع فيها ، كما صرح به فقهاء الحنفية ^(٤) .

ومم السالكة الحكم قالوا . كل ما يكون للثواب الأجرة لا يرجع فيها ، ولو من والد لولده ^(٥) لكنهم قالوا : لو ولد أن يتصر ما هو به لايت وذلك بشرط نذكر في (هبة) .

ويصرح الشافعية والحنبلة بطلان مع سائر الفقهاء في عدم صحة رجوع المصدق



(١) أنس الخطيب شرح لمريش ١١٦/١

(٢) طهري لمريش ١١٦/١٢ ، وابن عابدين ٢٢٢/٤

(٣) طهري ٢٢٢/١٢

(٤) فتاوى الشافعية ٢١٦/٢

(٥) الشافعية ابن قدامة ٢٢٢/١٢ ، وخطيب لمريش

١١٦/٢ ، وخطيب لمريش ٢٢٢/١٢

لأن الفرق بين ماخرج نفسه أو بمعالجة لا
لزم له في بقض الوضوء وعنده ، وقد نقل عن
أحمد أنه سئل : كم الكثير ؟ فذكر شبر في
شبر ، وفي موضع قال : فذكر فكيف
فأجاب : وفي موضع قال : الذي يجب
الوضوء من ذلك إذا كان مقداره مايرى
الإنسان بأصابه أحسن من التبرج
والصدية والتي لا يلبس به ، فقبل له : إن
كان مقداره عشرة أصابع ؟ فزاد كثيرا^(١)

صلاة من تنجس لونه أو يذنه بالصدية .
٧ - من المقرر أن من شروط الصلاة : طهارة
النفس ، والبدن ، وللبعض من لباسه ،
فإذا أصاب اليد أو الثوب شيء من الصدود
فإنه في الجملة يفسد عن التبرج ويجوز الصلاة
به : لأن الإنسان غالبا لا يلبس من مثل
هذا ، ولأنه يشق لتحرره ، وهذا ماوافق
المعناه

٨ - نكتهم اتخذوا في قدر البسر انقعوا به
فهو عند المنفعة غير ضرر قدر الدرهم وما
دونه ، فإن زاد ، تجز الصلاة به ، وقال زهير
لأبى عنده ، لأن قليل استجماعه وكثيره
سواء

وكذلك عند المالكية بعض علماء دور
الدرهم ، لما قدر الدرهم ضد ليل - إته من

طهوه ، ولأن ظهور النجس اعتبر حذرا في
المسبلين ، سأل عن رأس المحرج أو لم
يسأل ، فذكر في غير المسبلين^(٢)

٦ - والحناية كخبرة في أن لأصل انتقاض
الوضوء بمخرج النجس من البدن - سواء
كان من المسبلين أم من غير المسبلين ،
واستدلوا بما استدل به الحنفية ، إلا أن الذي
بقض عندهم هو الكثير من ذلك دون
يسير ، قال القاضي البسر لا يتقضى رابها
واحدة وهو المشهور عن التصحيف - ويحيى الله
نعمالي عنهم ، قال ابن عباس في القدم إذا
كان فاحشا فعليه الإعادة ، وابن أبي نجيح
روى دائما ثم قد فصل ، وابن عمر عصر برة
فخرج دم وصلى ولم يترصا ، قال أحمد : عند
من الصلوة تكلموا به

وحد الكثير الذي بقض الوضوء في نفس
أحمد ، هو مايجز في نفس كل أحد
حجبه ، واحتج بكروا ابن عباس
أنفاحش منجس في حدث ، قال إسماعيل
إنه الذي استمر عليه قوله ، قال في الشرح
لأن اعتبار حال الإنسان به يستلزم غيره
فيه حرج فيكون معيا . وقال ابن عثيم
إنه يعتبر مايجز في عرس أوساط الناس ،
ولو استخرج كثيره بقضه بعض أيضا .

١ - كتاب الفاع ١٦١ ، ١٦٥ ، والتم ٨٢٤

صديق ، صديق ، صرافة ، صرد ، صرع

الكثير وقيل : لأنه من القليل

وعند الشافعية قيل : يعنى من القليل

والكثير هو الرجح ما يكى بمعناه ، لأن

الإسكان لا يحذف منه عاب ، فلو وجب ، فصل

في كل مرة نشق عليه ذلك ، أما ، خرج منها

بمعناه ومعنى عن حيد فقط ، وقيل يعنى

عن اليسير فقط ، وهو القدر الذي يتمناه

الناس في العادة ،

ومند ، شياطة ، اليسير المعم عنه هو

لدى لم يفض الوصول ، أي - مالا يصحش

في العصر

صرافة

انظر : صرف

صرد

انظر : أطعمة

صديق

صهر ، صدة

صرع

انظر : جرد

الأخبار ٢٢ ، والمجلد ٩ ، ٣٠ ، والمجلد ١٠ ، ١٣٣

جيني العتاج ٩١٠١ ، والمجلد ١٨٢٩ ، والمجلد ١٨٢٩

٢٧٢٩ ، والمجلد ١٨٢٩ ، والمجلد ١٨٢٩ ، والمجلد ١٨٢٩

١٨٢٩ ، والمجلد ١٨٢٩ ، والمجلد ١٨٢٩ ، والمجلد ١٨٢٩

قال المصنف: سمي بالصرف الحاجة
لأن النقل في بدله من يد إلى يد ، أو لأنه
لا يطلب به إلا الرجاء ، فلا يتمتع به به ،
والصرف هو الزيادة^(١)

وهو ، مالكية بأنه مع النقد بنقد متغير
لنوعه ، كبيع الذهب بالنقود ، لما بيع
النقد بنقد مثله ، كبيع القمح بالذهب ،
أو بيع الفضة بالفضة ، فسموه باسم آخر
حيث قلوا : إن أحد جنس الموصوفين ، وإن كان
كان البيع بالبرود فهو المرافقة ، وإن كان
بالعدد فهو المبادلة^(٢) .

الأنفاذ ذات الصلة .
أ - البيع .

١ - أبيع بالمالى الأعم . متدلة المال بالمال
بالتراضي ، كما عره الخفية^(٣) ، أو : عقد
مطلوثة عن غير منافع ، كما مال الملكية^(٤)
أو : هو مملوثة مالية تغلب منك حين أو
متدلة عن التأييد ، كما عره الشافعية^(٥) .

١ - الفرائع ٢١٥/٤ . والمقدمة مع فتح القدير وقسمه
٢٥٨/٩ . وفي نسخة ٢٥٨/٩ . وتلميذ آخر تقدمه
١١/٢ . وشرح معني الإضافة ٢٠٠/٢
(١) للدراسة مع التكميل ٢٥٨/٦ ، ٢٥٩
(٢) التفسير ٢٥٩/٦ ، والمطالع ٢٢٦/١ ، ونظر حاشية
المراد على الشرح الصمد ٢٥٩/٤

(٣) فتح القدير مع الدرر ٢٢٥/٥

(٤) الشرح المختصر للشرح ٢٥٩/٦

(٥) حاشية القدير على شرح التكميل ٢٥٩/٢

صَرَف

التعريف .

١ - الصرف في اللغة . يأتي بمعنىان ، منها
رد الشيء عن الوجه ، يقال : صرفه يصرفه
صرفاً إذا رده وصرفت الرجل عني فأنصرف .
ومنها : الإنفاق ، كقوله : صرفت المال
أي : أنفذه . وصح الشيخ ، كما نقول
صرفت الذهب بالدرهم ، أي : بعه
واسم الفعل من هذا صيرفي ، وصيرف ،
وصراف بمعنىالنفقة . ومنها التفضل والزيادة .
قال ابن فارس : الصرف فصل
الدرهم في الجدة عن الدرهم ، والدبنار على
الدبنار^(١)

وفي الاصطلاح عره جمهور الفقهاء ،
أنه بيع لشئ بالشئ ، جنساً بجنس ، أو
بغير جنس ، فيشمل بيع الذهب بالذهب ،
والفضة بالفضة ، كما يشمل بيع الذهب
بالفضة ، والزر بالثمن ما حلز بالثمنية ،
فيحل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو
بالنقد^(٢) .

(١) تنصيص بغير ، فسان العرب في ذلك

(٢) في نسخة ٣٣٥/٤ . وبحث معني التكميل في قوله .

د - المقايضة

١ - المقايضة هي بيع اثنين بالآخر ، أي : مبادلة مالٍ بمال غير النقدي^(١)

مشروعية الصرف

٢ - بيع الأثرار ببعض ببعض أي : الصرف جائز إذا توافرت فيه شروط الصحة الآتية ؛ لأنه نوع من أنواع البيع كما تقدم . وقد قال الله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾^(٢) وقد ورد في مشروعية أحداث صحیحة منها علواء عينة من الصامت - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال

«الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والتمر بالتمر ، والنخيل بالنخيل ، والتمر بالنخيل ، والخل بالخل ، مثلاً بمثل سواء سواء ، وما بيد ، فإنما استلفته هذه الأصناف جميعاً كيف شئتم إذا كان هذا بينكم»^(٣) أي : يبيعوا الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمثل الحديث ، ويدل به لما نقله في الفروع لا في الصورة ، بقوله ﷺ «جندها وزدنها سواء»^(٤) وقوله ﷺ «لا تبيعوا الذهب

أو هو مبادله المال بمال غيرك وعملكما كهي عهده الخلفاء^(٥)

وبهذا معنى شمس جميع الصرف ، وأنسم ، والمقايضة ، والبيع المطلق فالصرف ليس من البيع بهذا المعنى .

أما البيع بالمعنى الآخر فهو لـ الحتمه . عند معروضة على غير منافع ، أحد عوجه غير ذهب ولا فضة^(٦)

وبعد المعنى يكون البيع سهياً للصرف ، وبأن هذا المعنى أشهر أنواع البيع سراً باليد المطلق^(٧)

ب - أمرا

٣ - أمرا ثمة ، الزيادة ، وفي الاصطلاح عرفه بعض العلماء بأنه : فصل حذق عن عوض بمعيار شرعي مشروط لأحد المتعاقدين في المعاداة^(٨) ، والعمدة يوجب أن الصرف إذا اختلفت شروطه يدخله قرياً .

ج - السلم

٤ - السلم هو : بيع شيء مؤجل ضمن محقق^(٩)

(١) مجلة الأحكام العدلية ١٢٢

(٢) مرقا القراء الآية ٢٧٥

(٣) اصطلاح مع نسخة ٦ ٢٥٨ ، ١١١ ، باليد المصحح

(٤) ٢٦٥١ ، وانظر ٢٢٢ ، مصنف ، الذهب بالذهب

والفضة بالفضة

أحمد بن حنبل ٢٦٠ ، ٢٦١ ، في الحديث

(٥) النسخة على درستی طهرا ١٦٠/٢٦١

(٦) المعنى والمخرج الكبير ٢٦١ ، كشف القناع ١٢٢/٢٣

(٧) من المراجع الصائفة

(٨) عند الأحكام العدلية ١٢٠٥

(٩) ترمذی المصنف عن حنبل بن عيينة ٢٧٦/٢١

١٢٧

(١٠) عند الأحكام العدلية ٢٦١

افترى من أن تصفيا، أن الصرف
فاسد^(١)

والأصل في ذلك قوله **ب** والذهب
بالذهب مثلا بمثل في اليد، وأفعله
بالفعل مثلا بمثل بدأ بيد^(٢) وقوله **ب**
ويبيعوا الذهب بالذهب كيف شئتم بعد بيده
وقد سمي **ب** السبي **ب** عن بيع الذهب بالوزن
نفسا^(٣) أي أن يباع حاتم بدينار^(٤)،
وقال **ب** والذهب بالوزن ربا إلا ما
هو^(٥)

٨ - ولا يدرى شاع من صحة الصرف هو
الذي القائلين بأدبها عن مجلسها،
فيأخذ هذا في جهة، وهذا في جهة أخرى،
أو يذهب أحدهما ويبقى الآخر، حتى لو

بدلت المصحح في باب شرح ٢١ مع الفهم
على أنه ١٤٩/١ والقوله المذهب من ٩٥ -
قوله الإقليم ١٠٢ يعني المصالح ٢٢٤٢
لا بد منه ١٠٢٤ فذلك تصحح ٢٢٤/٢

- (١) حقيقة الذهب بالذهب - وهو مذهب ٦
- (٢) ذهب يبيع - أصرف الذهب ١٣٥٦
- (٣) أي من ذهب عانة من الشياخ وأحد في
صلم
- (٤) قوله - أي من يد الذهب أو يد اليد -
أمرجه بعد ٢١٨/٢ فلهذا من حديث البراء بن
محبوب - استهضج
- (٥) حديث - أي قد سح فذلك ما مر
- (٦) قوله ١
- (٧) حديث - الذهب بالوزن أو ما رواه
قصور البخاري والمص ٢٢٤/٢ في مذهب من
هو - أي من ذهب

بالذهب إلا مثلا بمثل، ولا تُشترى بمصدا
على بعض، ولا يبيعوا الزنق بالزنق إلا مثلا
بمثل، ولا تُشترى بمصدا على بعض ولا
يبيعوا منها عاتيا بآخرو^(١).

وجبت أن يعدل الصرف مع الأثمان بمصدا
بمحصن، ولا بمصدا به، ولا الزيادة والفصل
دون الاستفاد بغير تبدل في الذهب، والربا
كذلك فيه زيادة وفصل، وعصح الفمها
لجوار الصرف شروطا غير الربا عن الصرف،
ونفس التامس عن الوقوع في الربا

شروط الصرف

أولا - فقبض الثمنين

١ - اتفق الفقهاء على أنه بشرط في الصرف
قبض الثمنين من أحدهما في أن يخلص، فليس
أصحها - قال ابن المنذر: أجمع كل من
تحفظ عنه من أهل العلم أن الصاريين

ومدرك ١ مذهبها قوله
الربا يخلص في صلب الصلة ٣٢/١ - ط فليس
الطبيعي، وقوله - يعني أنه لا يدرى - ط
ومدرك من إبطال حديث أبي سعيد الأعرابي
١١ قال عن إمام - عصف لم يدرى من الأصحاب - ط
للصحة والربا - ط فلهذا لا يدرى بمصدا ط
بمع حذر ٢٢٠/٢
بحديث - لا يبيع الذهب بالذهب
مرح البصري والمص ٢٥٠ ط طه (٢) ويستم
٢٠٠ ط طه (٢) طه (٢) طه (٢) طه (٢)
حذري

مطلقاً ، وقالوا : يحرم صرف متخلف إن كان
تأخير تحويله ، كما يجوز إن كان قريب من
كلا المعاديين ، أو من أحدهما مع دقة
بدر

ويصح التأخير عندهم وهو كان عليه ،

كأن يحول بهما عدو أو سبيل أو نحو ذلك

وقال ابن جزير : ' إن تدرك ليل النقض

عنه قسراً ، الإبدال والتصحیح ' أما

التأخير البسر بدون دقة بعد قبه قولان .

مذهب المدرسة كراهته ، ومذهب المدرسة

والعوية جوراً ^(١)

قال التذخير - وأما دخول الصبي في حياته

فمنصب الدرهم قليل - لا كراهة ، وقيل :

باعتباره ، وكذلك تحريم الخمر فيخرج منه

الدرهم ^(٢)

وفي مواهب الجليل للحصان مشي

مالك عن رجل يصرف من الصرف دينار

بدرهم ، ويقول له : اذهب به فخرتها عند

هذا المصرف ، وأبى وجوبها وهو قريب منه

فقال : أما الشيء - فلو صرف فادعوا أن لا يكون

به بأس ، وهو يشبه عتلي ماله قائماً إليه

حيثما ، وقيل عن ابن رشد : استحق ذلك

(١) جامع الإكمال ١٠/٢٢ ، والشرح لمبسر ٩/٣٠٣

والعوية النورية ص ٢٨

(٢) جواهر الإكدار ١٠/٢٢

(٣) الشرح لمبسر ٩/٣٠٣

كان في جهتها لم يبرح عنه لم يكونا مقترنين

وزن حال مجتسهما ، لا تحدد : الاسترقاق

بالأبدان ، وكذا إذا قام من مجتسها عذب

من في جهة واحدة إلى منزل أحدهما لو إلى

المصرف فتدبيرا عنده ، ولم يدرك أحدهما

صاحبه ، جار عند جمهور الفقهاء : لأن

المجلس هب كمجلس الخمار ، كما حرره

الحلية والشامية والحنابلة ^(١)

وذكر الحلية صوراً أخرى أيضاً لا تنع

انفراد بالأبدان ، يصح بها الصرف كما إن

نعم المعاديين في المجلس ، أو أعني عليها

لو عن أسدهم أو نحو ذلك ^(٢)

ولا بد في الصفات من الشخص

الحقيقي ، فلا يكفي خواتمة وإن حصل

النقص بها في المجلس ^(٣)

٩ - وهذا بشرط أن الشخص معتبر في

جميع أنواع الصرف ، سواء كان بيع الحسن

مجب ، كبيع الذهب بالذهب والنقصة

بالنقصة ، أو بغير حبه كبيع الذهب

بالنقصة ^(٤)

أما تلكه فقد يجوز التأخير في الصرف

(١) البدائع ٢٢٤/٢ ، فتح مبدع ٢٥٩/٩ ، وكذا

لمصنف القسبي ٩/١ ، وصي المحتاج ١١/٢

مكتفاه المحتاج ٢٦٦/٢

(٢) بدائع ٢٦٥/٢

(٣) الدرر المنيرة ص ٢٥١ ، وصي المحتاج ٦٢

(٤) البدائع ٢٦٦/٢

فإن عند وكيل غيره في نقص ، وليس
لوكيل بحضرة موكله في مجلس العقد صحيح
وهذا عند جمهور الفقهاء (١) (الحنفية
والشافعية وأحمدية وهو أرجح عند
مالكية) (٢).

والقول الثاني عند المالكية وهو المشهور
أنه إن ركل غيره في نقص بقى النقص ،
ولو نقص بحضرة موكله ، لأنه مظنة
للتأخير (٣).

نقص بعض المدينين

١١ - إذا حصل النقص في بعض دائري
دون مضمونه وأدى لأبطل الصرف مما لم يصح
باعتدال فمطلوب ، وحسموا فيما حصل فيه
النقص ، وهم فيه تجاهلون

الأول ، صحة انعقد في نقص ومطلوبه فيما
لم ينقص وهذا رأي جمهور الفقهاء من
الحنابلة والشافعية ، وهو قول عبد المالكية
ووجه عند أحمدية

الثاني ، بطلان العقد في الكل ، وهو
قول عبد المالكية ووجه آخر عند
الحنابلة (٤).

للضرورة الدمية ، إذ غالب الساس
لأعيان الشهود ، ولأن الثمن من حصول
بهم على ذلك (٥) فله يكونا ببعضها هذا
محمدين لقول النبي ﷺ « ولذهب بطورق
رب إلا أنه وما » (٦) ولركن عند أحمد
لاستماع فيه في صرف بوقع للناس بذلك في
حرج شديد ، والله تعالى يقول ﴿ وما
جعل عليكم في الدين من حرج ﴾
الموكلان يقتضيه

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء ، إلى أنه تصح
الموكلية بالنقص في الصرف ، فهو وكيل
التصاريص من بعض غير ، أو وكيل أحدهما
من بعض له خصائص الموكلان ، لو
تباين أحد المحضرين ووكيل الآخر قبل
نقري موكلين أو على شرف الوكيل والمعد
الناس الذي ، يوكل حذر انعقد ، وصح
النقص ، لأن نقص الوكيل كفرض موكله

وإن عرق الموكلان ، أو بكونه وانعقد الثاني
نقص انقضى ، بطلان الصرف ، انقضى
الوكيلان أو لا يعتبر في الاتفاق المص
تصرف هو لبراق الفاسد لا الوكيلين (٧)

(١) مذهب المالكية ٣٠٤

(٢) حديث « لذهب بطورق » إلا أنه وجه

عدم تركه ب

(٣) سورة الشرح ٧٨

(٤) البدائع ٢٠٠ ، الاستدراك ٣٩٤ ، رد المحتار

٢٤ ، ركن الرضا ١٢

(٥) انصرح المالكية في جابر بن عبد الله ٣٠٤

(٦) أحمد بن محمد بن أبي بكر ١٠٤٢ ، شرح الصنع

١٠٩٢ ، والقرآن في العقد ٢٠٠ ، انصر ٢٤

(٧) انصر ١٠٤٢ ، انصر ٢٠٠ ، انصر ٢٠٠ ، انصر ٢٠٠

والقرآن في العقد ٢٠٠

(٨) ص ١٢٠ ، مع النفاذ ٢٠٠ ، انصر ٢٠٠

كل أكثر من صرف مصلو، تنقص صرف
دياربي، وله كان في أكثر من ديواربي
تنقص صرف ثلاثة دياربي، وهكذا الباء
وما وقع به التنازع على اختلاف كما ذكره
الخطاب^(١)

وذكره ابن رشد الحفيد، ثم قال
ومضى خلاف في الضعفة الواحدة، فأنقضها
حرام وحلال، هل ينظر الضعفة كلها أو
الحرام من مطلق^(٢)

١٤ - ح - ذكر الشامية^(٣) أنه لم يشر
دياربا عشرة دواهم من بضعة، وأنقص للبايع
عنها خمسة دواهم بعد لبس الخمس فقط أو
يطلق في مائها ويطلق في باقي البضاعة
ولو استقرض من البائع خمسة دواهم في
المجلس، وأعادها في المجلس جاز
بمختلف ما لو استقرض منه ثلث الخمسة
فأعادها في، فإن العقد يظل فيها على
المعتمد^(٤)

١٥ - د - وذكر البهوتي من الحديث أنه إن
لبس البعوض في اللحم وانصرف، ثم افترقا
قبل ما يصح أن يباع بثلث العقد به، بقيس
مطلق لغوات سطوة^(٥)

وهذا من بعض الأصول والمروء التي
ذكرهم

١٦ - د - ذكر المختص به، فوباع بضعة،
وجعل بعض ثمنه، وانصرف، صبح فيها
بعض والإبقاء مشترك بينهما، ويطلق فيها م
بقيس، سواء ألباعه بضعة أم يذهب، لأنه
صرف وهو يظل لأمرين قبل الفسخ،
فيتصور لسد فطر ما لم يبيع، ولا يبيع
لأنه طرزي،

ولا يكون هذا تحريم الضعفة أيضا، لأن
التصرص من جهة الشرع بالشرط المصير،
لا من جهة العقد، كما حرم الربوي
وقال البهوتي في تعليقه، تحريم الضعفة قبل
بائعها لا يجوز، وهذا الضعفة باعة، فلا
يكون مانعا^(٦)

١٧ - د - ذكر المالكية أنه إن تعقد بينهما
انصرف عن أن يتأخر به شيء، صبح، وإن
عقدا على لصاحبه ثم انصرف أحدهما عن
صاحبه بشيء، منه انتقص الصرف فيها وعت
به النظر فانفق فإن كانت البطرية في قول
من صرف دياربا انتقص صرف، بار، وإن

١ - ١٥٢٢ - وفيه الخطأ في بعض النسخ ١٥٢٢ - يوم
الجليل للخطاب ٣٦٤ - بطله المذهب ١٥٢٢ -
وكتبه الفقيه مع صبرا ١٥٢٢ - وفيه الخطأ
١٥٢٢ - وكتبه المصنف على من لا يبيع ١٥٢٢ -
والتي لا بد منها ١٥٢٢ -

(١) المذهب ١٥٢٢ - والتمس في ٢٨

(٢) مذهب الخطيب للخطاب ١٥٢٢ -

(٣) مذهب المصنف ١٥٢٢ -

(٤) مذهب المصنف ١٥٢٢ - وفيه الخطأ ١٥٢٢ -

(٥) مذهب المصنف مع مذهب المصنف ١٥٢٢ -

(٦) مذهب المصنف ١٥٢٢ -

بما يدل حانه الاختلاف فيعتبر كأنه نعم قبيحة
الصناعة في الذهب

قال ابن قدامة إن قول لصانع صبح
لي خائف وزنه درهم ، وأعطيت مثل وزنه
وأحسرتك درهم فليس ذلك بيع درهم
بدرهم ، ولصانع أحد القوم أحدهما
مقابلة لحاتم والثاني أجره له ^(١) وماله مذكوره
القبولي ^(٢)

وهو ندم لعل له شعبة بيع اللؤلؤ
بجسه المراطلة أو سطله ، صبح العبي
بالحقن عندهم ثلاثة أقسام : إما مراطلة ،
وإما مبادلة ، وإما صرف . فدر طلة بيع
التمت بعشه ورتا . ومادلة بيع العقد مثله
عقدًا . والأصرف بيع الذهب مافضة ، أو
بيع أحدهما بغيره

وقد صرحوا في أكثر من موضع بحرمه
التفصيل في بيع العبي بعشه مطلق

قاله الأديب ، حرم في عبي ربا مصل
في ربا ولو صاحبه إن أئده الجسر ، فلا
يجوز درهم بدينارين ، ولا دينار بدينارين ^(٣)
وفي رساله ابن أبي زيد القيرواني ومن الرما
في غير السبقة بيع خمسة مافضة يد بيد

والصحيح فيها ، ولكن كره سواء في
جواز بيعه مع التمثيل في المقتلار ، وتقرينه
مع التماسل . حتى لو باع أبه نفسه
نفسه ، أو أبة ذهب ذهب أحدهما أقل
من الآخر لا يجوز ، مع تفصيل عند المالكة
بأنه يراه ^(٤) والدليل على ذلك ماورد في
حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -
عن النبي ﷺ قال : الذهب بالذهب بربها
وعينها ، وفضة بالفضة بربها وعينها ^(٥) وما
رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال
: أني عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يذاه
كروني قد أحكمت مبادلته ، فمحتي به
لأيمه ، فأعطيت وزنه وورادة ، فذكرت
ذلك لعمر فقال : أما الزيادة فلا ^(٦)

هذا عند جمهور الفقهاء من أصحابه
والشاهب وهو المذهب عند المالكية
وحكى عن أحمد رواية أخرى أنه لا يجوز بيع
الاصحاح بالمكسرة ، ولأن للصناعة قيمة ،

(١) صحيح الترمذي ٢٥٩٦ ، ١٢ - وقاله بدر بن
الترمذي ٢٢٢٢ ، وفي المحتاج ٢ ٢٢ ٢٢ ، ٢٢

يشتمل المصنف ٢٢٢٢
(٢) صحيح الترمذي ٢٤٧٦ ، وفي المحتاج ٢٢٢٢
وأما في المصنف ٢٢٢٢

وحدود المذهب بالذهب بربها وعينها
أحمد ، أبو داود ١٢٢٢ ، وفي غيره عبد الوهاب
والمصنف ٢٢٢٢ ، في المصنف ٢٢٢٢ ، وفي المصنف

عنده من المصنف ٢٢٢٢ ، وفي المصنف

(٣) في المصنف ٢٢٢٢

(١) في المصنف ١٠٦٢ ، وفي المصنف ١٠٦٢
(٢) في المصنف ١٠٦٢ ، وفي المصنف ١٠٦٢
(٣) في المصنف ١٠٦٢ ، وفي المصنف ١٠٦٢
(٤) في المصنف ١٠٦٢ ، وفي المصنف ١٠٦٢

درهم النهر وأقل قال الصوري^١ عدد
الشرط ذكره ابن شمس ، وإن لم يثبت ،
وإن جماعته لكن قال في المصنف ، أكثر
المسوح لأبداً يكون هذا الشرط ، وقد جاء
لفظ (الشرط) في المدونة ، وهو يثبت
للنعمتين والشرعية
ومنه ما ذكره الصوري^٢

و- أن تقع على وجه المعروف ، أي
يلتصق بالمعروف ، لا على وجه المايعة
والعامة^٣

قال الصوري ولا بد في حرر لزيادة من
كون الشرط أو لزيادة مسكوكة مجهول
بشرط اتحاد السكة ثوباً بشرط ٢ هـ
واعتقد علم شرط اتحادهما وذكر
مفسهم أن ما جعل به عدد من غير
مسكوكة حكمه حكم المسكوكة ونحوه ،
صوري^٤

٢٤ - المسألة الثانية السام تكون معه
العين غير مسكوكة ، ولا تروح منه في التحل
الذي يعلق فيه ، فيجوز له دفعها للسكان
ليدفع له بالمال غير مسكوكة - ويجوز له دفع الجزء
١ - المخرج من مدونة حاشية الصوري ١٢٣ - ونحوه

١ - المخرج من مدونة حاشية الصوري ١٢٣ - ونحوه
٢ - المخرج من مدونة حاشية الصوري ١٢٣ - ونحوه
٣ - المخرج من مدونة حاشية الصوري ١٢٣ - ونحوه
٤ - المخرج من مدونة حاشية الصوري ١٢٣ - ونحوه

متصلاً ، وكذلك المصنف بالذهب^٥ وقال
حاشية^٦ وحرم في نقد وبلغه في نقد
وبه^٧
وقد عرفت هذه الجوانب يثبت على حرمه
متصله في بيع الغير بمثلها مضافاً ، ولو
ثبت الزيادة ، لكيف أجبر الزيادة القيمة
في ثلاث مسائل ، كمن حرق الصوري وغيره

٢٥ - الأولى - المسألة وهي بيع معين
بمثلها عدداً ، حيث قاله تجوز لزيادة في
الذهب والفضة بمثلها ، إن تعلق عدداً
ووزن ، وحاربت الزيادة في مائة الفيل من
أحد الطرفين بشرط

أ- أن يقع تلك المعاهدة على وجه مائة
دون البيع

ب- أن يكون المهرم أو المذاتير متى
ولعب لثابت فيها موزونة ، أي بعمان
ب- عدداً لا وزن

ج- أن يكون المهرم أو المذاتير موزونة
بوزن دون سبعة .

د- أن يكون الزيادة في أحد الطرفين في
الوزن لا في العدد ، فلا بد أن يكون واحداً
بواحد ، لا واحداً بالآخر

هـ - أن يكون الزيادة في كل دينار ١

١ - المخرج من مدونة حاشية الصوري ١٢٣ - ونحوه
٢ - المخرج من مدونة حاشية الصوري ١٢٣ - ونحوه

استكسريه ، والفرض أن المقربة أجود من
مصرية ، وهي أجود من الاسكسرية ، أو
يكون بعضها أجود والبعض الآخر مساو
لجميع الآخر في الجودة ، لا أن يكون بعض
أحدهما أدنى من الآخر ، وبعضه أجود
منه ، كاسكسرية ومصرية برافق مصرية ،
فلا يجوز تدويران الخصال بين الجانبين "

البوع الثاني - بيع أحد نظيرين بالأخر

٢٨ - اتفق الفقهاء على جواز بيع أحد
النظيرين بالأخر متفاضلا في اللون والعدد ،
أو متساويا ، كما اتفقوا على جواز بيع أحدهما
بالآخر جزئيا ، بأن لم يعم أحد الناحيتين أو
كلاهما فهو ورون اليدبر ، وذلك لعدم
الاحتباس ، وقد قال النبي ﷺ - ويحرم
الذهب بالذهب ثوب ثوب يدا يده ، وقوله
ﷺ - فلما عذب الحسنان فبهر كعب
شبه إذا كان يدا يده (١)

يكن يشترط في هذا النوع من المهرق
أصا التفاضل في المحس ليل الاقتضى ،
لمسة وما النساء في جميع أنواع الصرف ،
لضربه ﷺ - والسحب بالورق وما لا هاه

١ - مدح قصه ١١٠٢ ، والشرح الكبير ٢٠٢ ، ٣
٢٩ - مدح ١٠٨ ، مختلف احسان يحو كيه ، نسلم له
فان يدا يده

وهو شرا بلى في عب مبره ٢٠٢ : ٢٩ طه المحس
خفي ، جود ال - مبره ٢٠٢ : ٢٩ طه المحس
مدح حله من غلبات ولدن مدح

استكه ولد قزم عبه الزبدة ، لأن الآخر
ريانه ، أعز كريب عرب مصر مع العبي
عنا ، وأما أجود بالضرورة ، لعدم يمكن
المهر من لغير عبد ثامره مصرية (٢)

٢٥ - مسألة ثالثة - النسخ يكون معه
الديهم بقصة ، ويحتاج إلى نحو القضاء ،
فيحرم أن يبعه لغير الزهات ويأخذ
بعضه مضاف ، وبالنصف الآخر مضاف ،
حيث كان ذلك عن وجه طبيعي ، أو عوص
قولا بعد تمام العمل ، لوجوب تعدي
الجميع ، ويكون المدبر درهم بألف لا أكثر ،
وأن يكون المأخوذ وندرج مسكوكين ، وأن
يمرر النحاس بالمدبر ولما أجود ولو لم نجد
السكه ، وأن يتخذ في الزواج ، وأن يصنع
لغيرهم ومساكنه من عبي يباعه (٣) وقد في
المدل

٢٦ - أما المرافقة - وهي بيع عبي معله أي
ذهب بذهب أو فضة بفضة وزن متسجة أو
كعتين يشترط فيه التساوي ، فلا تصح فيه
الزيادة ولو طيلة (٤)

٢٧ - وتقرر المرافقة عند المالكة إن كان أحد
النسبين كنه أسود من جميع مصلله ،
ذمها - مبرية تراهن بدنانير مصرية أو

١ - غرر المداين ٢٠٢

٢ - غرر المداين ٢٠٢

٣ - غرر المداين ٢٠٢ ، ٢٠٢

كثيرهم يدرهمه وقد عجيبة ، لو كشف غل
بالذهب أو فضة بشئ جسمه لند اختلاف
الفتها في ذلك .

فأجاب الناجية وخاتمة في ذهب إلى
أنه لا يجوز بيع نقد جسمه ومع أحدهما لو
كسبها شيئا آخر ، فلا يجوز بيع مد درهم
ملوحيين ، أو بيع درهم زبيب كما لا يجوز
بيع شيء غلي يذهب أو فضة كسب أو
مصحف بحسن حله . وهذه المسألة
معروفة حسنة (مد عجيبة)

وأوردوا بها رواية لصلاة بن عبد قال
كفي نسي عنه وهو يحرم بثلاثة فيها حرز
يذهب ، ومن الثمانية ثمان ، فأمر رسول الله
 عليه السلام بالذهب ، الذي في الثلاثة فزاع وحده
ثم قال في رسول الله عليه السلام والذهب
والذهب رواه ابن مبرور ، وفي رواية قال النبي
 عليه السلام لا أحسن من يبيع به عنه ^١

واستدلوا من جهة للناس بأن العقد يذ
جمع عوصين مختصين بحسن وحب أن يتكسب
أحدهما على الآخر على قدر قيمة الآخر في
نفسه . فلذا خصت القيمة أحسن ما
أحده من المعوضين بذلك ، في المتأخر

وصاءه قال ابن ابراهيم معنى قوله (رو)
أي - حرز ^(١) واستثنى حصة النحاس من
الحوام محصر لغل فيها ، فيستفي حل في
كل حصة غيرها ، فمدح في عدم المستثنى
حالة التفاضل والتساوي والتجارة ، فيحل
كل ذلك ^١

معناه هو انشراح الوحيد لشيء يسبه
بالحكمة بصرف

القسم الثالث . مع العقد بالتمتع ومع
أحدهما أو كسبها شيئا آخر

٢٩ - إذا باع نقد بغير حقه ومع أحدهما
أو كسبها مع ، كد باع ذهب بفضة وزبيب ،
أو سيف بحق ذهب عتبه ، أو بها معها
متاع آخر ، وحسن التمتع في المجلس
صحيح العقد ، بخلافه كان لو تفاضلا أو
مساويا ، لأنه من سوغ الثاني في الحقيقة ،
لاحد لاف يجسد ، فيجوز فيه التفاضل
والميلاد بشرط التماثل في المحسن قبل
الآخر

٣٠ - إذا باع صدا مع غيره نقد مر
جسمه ، كفضة بفضة ومنه شيئا ^١

(١) حاشية - الحديث ١٣٠ ، والفتاى الصغار لادام

١٢ - جبر لفتح ج ١٢ ، ١ ، التفتاى لفتح

٢ - ١٥ ، التفتاى لفتح لفتح ١ ، ٢٩ ، شرح

سورة الزمر - ٢ ، ٩٩

(٢) حاشية - شرح ٢٩ ، ٢٩

١٩ - حاشية - لفتح لفتح ١ ، ٢٩ ، التفتاى لفتح

٢٩ - حاشية - لفتح لفتح ١ ، ٢٩ ، التفتاى لفتح

(٣) حاشية - لفتح لفتح ١ ، ٢٩ ، التفتاى لفتح

أو المهل بأمثلة^{١١}

وقال أحده ، وهو رواية عبد حبلة ،
يجوز بيع بلد مع غيره بثلث من جسه بشرط
أن يزيد ثمن (أي البلد المرد) عن الثمن
المصنوع له ، وإلا لم تسأل التمسك ،
أو كان الثمن المقتضى من محل البيع ، سحقيق
انصاف من محرم . وذلك إذا لم يدر الخلف ،
لاحتيال بأمثلة والربا^{١٢}

فمن باع ميعا على ثمن أكثر من طلبه .
ركب قسم من حسن خفية حرام ، وذلك
لغفلة الخفية مستهدها كانت له معة
والتمسك بالفضل وإحباط واحد وتلقف
إذا تمكن حله على النصحة لم يمكن على
لنفسه ، وإن دفعه بأقل من قدر خليه أو
منه لا يفسد ، لأنه ربا ، ولأنه يفسد قدر
خفية قبل الافتراق ، لأنه صرف ، فلا بد
من قبض المدين في محض^{١٣}

ولو شتره بعشرين درهما ، وحب عشره
درهم ففسد مائة عشرة فهي في حقه فحلله
وإن لم يبيعها ، مما لا تصرفه على النصحة
وقد إذا قال خلها من ثمنها ، إن دفعه

النصحة وقد يرد ذلكين أحدهما . كقوله
نعمال (يخرج مني ثلثون والمردح^{١٤})
إن أفاد لا عرف مصر بثلث النسخ فيها إن
كانت حصة لأشخاص إلا ضرر كجلب في
مقف ، وإن كانت تدخل في ضرر ضرر جاز
في القسب بطل في حقه^{١٥}

٣١- وفي عقاقب ، مذكور حصة أنه لو
تسلما بعهده بعهده أو دفع بذهب واحد
أمن ومع أنفها شيء آخر نفع فيمنه باقي
الذهب فإنه يجوز من غير كراهة ، وإن لم
يطلع فيجوز مع الحرمة

أما إذا لم يكن له ثمة كالترب فلا يجوز
البيع لتخلف الربا ، إذ التزادا لا يبالها
عوض^{١٦}

٣٢- ثم المالكية والأصل عندهم في بيع
المحلى اسم ، لأن في بيعه بفضله بيع ذهب
وعرض بذهب ، أو بيع نفسه وعمر من نفسه
لكن رخص فيه بالضرورة بشرط ثلاثة
وهي

١- أن يكون محب مباحا . كسيف
ومصحف

١١- قوله في لسانه ٣٩ ، ٤٠ ، وفي الحديث
٢٩ ، ١٨٢٢
٢- فيه الفهرست مع المجلد ٦
٣- الألب ٢ ، ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣

وهو الشافعية والمجتهدين، مسألة مرع
مسانة (مذمومة)، وتلقا لي على طلائع
إن شئنا أحد حربي العبد، وكلها من
ماتين تختصن نوزيع ما في الآخر عليها
عند بالقرعة، وهذا يرد في الفاضلة أو
لحسن بالمائة كما تقدم، وجعل بالهاتمة
حقيقه الفاضلة في باب الرد، والاولى، ان
التوزيع هو مفتاح العبد، كما في بيع
شخص مشغوع وسف يالف، وقصة
الشخص ماله والسف مشغوع، فان التوزيع
ياخذ الشخص ثلثي القيمة، والاولى التوزيع
كما صرح ذلك^(١)

فان السبكي ولا يترك التوزيع وإن أدى
إلى بطلان البيع، فإن العبد إذا كان به
معنصر حل عبده، سواء أدى إلى فساد
العبد أو إلى صلاحه، كما في ما عده
بدرهمين، وبكامل مفتاح العبد ففانه
جميع الثمن لثمن من عبده، وإن أدى إلى
فساده، ولم يحسن على أن أحد الدرهمين عبده
والآخر ثمن ليصبح العبد^(٢)

٢ - وإن يكون العبد قد سموت على
المحل باد يكون في برمه صد أو عزم
فراهم

٣ - وإن يكون عليه قدر الثلث فأقل،
لأنه مع^(١)، وهو يغير الثلث بالقيمة أو
بالوزن؟ خلاف، ولعمد لأول ما يبيع
سيف حل به سبع دينارا ذهب، وكان
وزن حلته عشرين ونصبا عا، مساوي
لثلاثين، وثمة النصل وحده أربعون م عكر
على الأول وحده الثاني

قال ابن رشد في تعين قول الإمام
مالك: صحه بيع المحل إن كان فيه من
الذهب أو الفضة ثلث فأقل، إن كانت
الفضة مثله لم تكن مقبوضة في البيع،
وصارت كتاب هـ^(٢)

الشرع الرابع - بيع حمله من الدراهم والدينار
بجملة منها

٣٣ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية،
والشافعية، والمجتهدين، وغير من الحنفية) إلى
أنه لو باع منه من الدراهم والدينار بجملة
أو بدينار، أو بجملة من الدراهم والدينار
بطل العقد

(١) في الدرر ٣، وفي القوانين المعهدة من ١٢٢٢، ١٠١٠
المجلد ١ ص ١٢١
(٢) حسن ما وجد
(٣) كتاب المعهدة ١٢٢٢

(١) في الدرر ٢، وفي القوانين المعهدة من ١٢٢٢، ١٠١٠
(٢) في الدرر ٢، وفي القوانين المعهدة من ١٢٢٢، ١٠١٠
(٣) في الدرر ٢، وفي القوانين المعهدة من ١٢٢٢، ١٠١٠

جسه ولا من حرام جنسه فيحمل على
المثني التصحيح عند مصدر العمل
بإظهار

قال في الهداية إن المذنب المظننه غم
القدر بالقرء . كما في مدله . جلس بالخمس
وإنه طريق مخرج التصحيح . فيحمل عليه
صحيح التصحيح

وقال لوصول في توجيه : بها قصد
للصلة داهية . فيحمل عليه تحذير لنفسهما
وهدم لاحتها

٣٥ - وحذر هذه المسألة ما إذا باع عد عشر
بعتهم درهم ودينار فيجوز عدم المصحة
تكون الحرة حلق . والدينار بالدرهم ،
لأن شرط البيع في الدرهم التمثيل وهو موجود
ظاهرا . إذ الظاهر من حال النفع زده هذا
النوع من المفاضة حلا على التصحيح ، وهو
الإقسام عن العقد على أن يوافق ، وهو جائز أيضا ،
لأنها جسام ، ولا يفسد التناوي بينها

وشرح المالكية عدم جواز صرف ذهب
ورفضه من جانب ممتلكها من جانب آخر
قالوا . لا يمكن أن يباع دينار ودرهم بدينار
ودرهم . لعدم تحقق سلكه لاحتها رغبة
أحدهما في دينار الآخر ، فيبطل بغيره
وبعض درهمه ، ويصرف باقي درهمه في مقابلة
درهم الآخر قالوا . إن قاعدة المذهب سد
الدوائر فالمصالح لدرهم كالحق . ودرهم
لدرهم كالحق . فلا يجوز أن يكون مع أحد
المتدين أو مع كل منهما غير وجه

٣٤ - وقال المحقق عبد الرزاق . صح بيع
درهمين ودينار بدينار درهمين ، ويجعل كل
جنس مضافا بخلاف جنسه ، فيكون في
المصلحة بيع درهمين بدينارين ، وبيع درهم
بدينار ، وهما جنسان مختلفان ، ولا يشترط
التناوي فيها ، فيصح العقد .

وقالوا . نوجه صحة عقد العقد إلى
صرف الجنس إلى حلال تصحيح العقد ،
وإلى جنسه لسانه ، ولا معارضة من الفاسد
والتصحيح . فحصول العقد على الصحة
أولى ، ولأن العقد بالنسي مطلق المفاضة من
غير أن يتعصر في العقد ، لا عقاباة الكل
بالكل طريق التزوج . ولا مقابلة الفرد من

١ - أحمد . دينار بدينار درهمين
٢ - قالوا . لا يمكن أن يباع دينار ودرهم بدينار
ودرهم . لعدم تحقق سلكه لاحتها رغبة
أحدهما في دينار الآخر ، فيبطل بغيره
وبعض درهمه ، ويصرف باقي درهمه في مقابلة
درهم الآخر قالوا . إن قاعدة المذهب سد
الدوائر فالمصالح لدرهم كالحق . ودرهم
لدرهم كالحق . فلا يجوز أن يكون مع أحد
المتدين أو مع كل منهما غير وجه

١ - أحمد . دينار بدينار درهمين

٢ - قالوا . لا يمكن أن يباع دينار ودرهم بدينار

٣ - قالوا . لا يمكن أن يباع دينار ودرهم بدينار

١ - أحمد . دينار بدينار درهمين
٢ - قالوا . لا يمكن أن يباع دينار ودرهم بدينار
ودرهم . لعدم تحقق سلكه لاحتها رغبة
أحدهما في دينار الآخر ، فيبطل بغيره
وبعض درهمه ، ويصرف باقي درهمه في مقابلة
درهم الآخر قالوا . إن قاعدة المذهب سد
الدوائر فالمصالح لدرهم كالحق . ودرهم
لدرهم كالحق . فلا يجوز أن يكون مع أحد
المتدين أو مع كل منهما غير وجه

٣٧. الصورة التالية : أن يكون لرجل ي
 معه رجل ذهب ولآخر عليه دراهم مثلا ،
 قاصطرا بينهما في مديهما . ولعل هذه المسألة
 بالصرف في الذمة .

فلذهب الشافعي والمخالف إلى عدم جواز
 هذه النوع من الصرف ، وحسن عدم الجواز
 بأنه يبيع دين بدين . قال ابن قدامة : ولا
 يجوز ذلك بالإجماع . وقد روى عن النبي ﷺ
 أنه منى عن بيع الكالئ بالكالئ ، ومنى
 ببيع الدين بالدين ^(١) .

٣٨. وقال الحنفية : صح بيع من عليه عشرة
 دراهم دين بدين مديا من له عليه ، أي من
 ذاته ، فإذا كان رجل على آخر عشرة دراهم
 دين ، وباعه الذي عليه العشرة دينارا بالعمرة
 التي عليه ، وجعل الدينار إليه فهو جائز
 ويقع المصافاة بين المشتريين بنفس العقد ،
 ولا يحتاج إلى موافقة لآخرى

ووجه الجواز أنه جعل ثمنه دراهم لا يجب
 قبضها ، ولا نسيها بالقبض ، لأن الثمنين
 للاحتراز عن الزن ، أي : ربا النسيئة ، ولا

النوع الخامس - الصرف على القصة أو في
 الذمة .

هذا النوع من الصرف عدة صور :

٣٩- الأول : أن تشتري من رجل دراهم
 بدينار في مجلس ، ثم تبيع فرصت أنت ديناراً
 من رجل آخر إلى جانبك ، وتستقرض هو
 الدينار من رجل إلى جانب ، فتعصب إليه
 الدينار وتضمن الدراهم

وهذه المحتصة ، والشافعية ،
 والمخالف ، بل أنه : صح الصرف إذا
 تقاضا في المجلس لأن القبض في المجلس
 يجري مجرى القبض عند المحدث ^(٢) .

وكذلك يصح الصرف عندهم إذا كان
 مقد أحدهما حاضرا واستقرض الآخر ^(٣) .

وقال المالكية : إن تسلف فالتسلف مباح ،
 لأن تسلمها مظنة الطول المخل بالتدبير ،
 وإن تسلف أحدهما وطال وكذلك ، وإن لم
 يطل جهاز عسدا ليس بالتسليم ، ولم يجهز
 أتمهم . قال الخطاط : وثبتت مسألة
 بالصرف من الذمة ^(٤)

(١) الروضة ١١٢/٢ ، مفتي المحتاج ٢٥/١ ، والمصنف ٢٥/١
 فتاوى ٤٣/١ ، ٥١ ، وصحبت الفتاوى ٢٥/٢
 وحديث : منى عن بيع الكالئ بالكالئ .
 أخرجه البيهقي ٣٩٠/٢٥ . في روى المصنف في المصنفين
 وصحبت من منسوبة إلى طرخ المصنف ١٩٢/٢ .
 جيد القيمة هي .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٢٥/٢ ، مفتي المحتاج ٢٢/٢
 ٢٥ ، والمصنف ٢٥/١ ، ٢٦/١ ، ٢٦/٢
 (٣) ابن عابدين ٢٢٥/٢ ، مفتي المحتاج ١٩٢/١ ، ٢٥/١
 والمصنف ٢٥/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٦/٢
 (٤) مؤلف المجلد الحاشية ٣٠٩/٢ ، والموال عليه
 ٢١٠/٢

قبلة القديس ، ويسمى صاحب القديس على صاحب القديس ما في (١)

٣٩ - أما المالكية فقد فصلوا في الموضوع وقالوا : إذا وقع حرف دين بين رجلين فإن تأجل القديس عليه ، بأن كان لأحدهما من الآخر دنانير موزعة ، فلاحق عليه دنانير كذلك ، سواء اتفق للأجل أم 'مختلف' ، وتصارفا قبل حصولها بأن 'سقط' كل واحد منهما ماله على الآخر في نظير 'مقاطعة' الآخر عليه فإنه لا يجوز لأنه يكون من بيع الدين كما قال ابن رشد (٢) كذلك لا يجوز أن تأجل من أحدهما ومن الآخر ، فإن الأول في رتبة علم لمؤخر

من الحق في أجل من ألفه ثلثين سنة ، وليس للأجل أحد ، قبل أجله غير رسم الدين ، فكذلك قبله يقتضى كل منها ما عليه على أن لا يسقطه حتى يحل أجله ، فينبغي من هذا فقد تأخر بعض من ماله ما يشترطه بالحرف من حقه بطله لأجل ، وإن تأجل من أحدهما قبله لثلاثين الدين المؤجل ، وهو عليه على أنه لا يسقط دونه إلا بعد مضي أجله ، فينبغي من هذا ، فقد تأخر جميعه عن صروف بمدة لأجل (٣)

وإذا في دين سقط ، وإنما الزد في دين يقع الحرف على عهده

أما إذا باع 'دين' القديس بشرة مطقة أي بغير ذكر (دين عليه) ووقع الدائع القديس بشري ليصبح ذلك إذا يؤمن من عهده بالشره بالشره استحقاقا عند الحصة ، والقبض أنه لا يجوز ، وهو لو وقع ، يكونه تصرفا في هذا الحرف من قبضه ، ووجه الاستحسان أنه بالقبض من التمسح ، المقدم الأول ، والمقدم حروف البحر مصاب في القديس (٤)

هذا ، وقد صرح الحنفية بأنه إذا كان الدين من جنسين أو صنفين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حالا والآخر مؤجلا أو أحدهما قفلا (٥) والآخر صحيحا فلا يقع المقصود إلا إذا 'مصاصا' أي 'انفصا' من المشقة ، كما يشله ابن عاتق عن المحيرة ، وإذا احتسب الجسر والفاص ، كما لو كان له عهده مائة درهم وسماوي مائة دينار عليه فصار له درهم قصاصا بقاءه من

(١) قر عني ٢٢٥/١ ، ٢٢٥/٢ مع صفة

(٢) ٢٢٥/١ ، ٢٢٥/٢

(٣) عني ج

(٤) ٢٢٥/١ ، ٢٢٥/٢ مع صفة

(٥) ٢٢٥/١ ، ٢٢٥/٢

(١) عني ٢٢٥/١ ، ٢٢٥/٢

(٢) صنف الإكليل ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠

(٣) صنف الإكليل ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠

(٤) شرح القديس ٢٢٥/١ ، ٢٢٥/٢

وهذا يدل على جواز الاستدلال على الشيء
الناشئ في الدمة^(١).

قال ابن ديمس: وتوفيت أحمد ميرة إن كان
المقصي في الدمة متوجلا.

وقال القاضي رحمه: يحصل وجهي -
أحدهما الخلع، وهو قول مالك وشيخه مولا
القاضي لأن مالي الدمة لا يستحق بيعه،
فكانت التبعين مانعا في أحدهما، وإنما
يأخذ قسط من الشيء والآخر أجور وهو
قرب أبي حنيفة، لأنه ثابت في الدمة سترقة
مقبوض، فكانه ربحي مجبيل مؤجل -
قال ابن قدامة: والصحيح الحجاز إذا قصده
بسر يومها، ولم يجعل لنفسه مفعلا لأجل
تأجيل مالي الدمة^(٢).

الزوج السادس: صرف الدراهم والدينارين
المشوشة

٤١ - اتفق الفقهاء في الجملة على جواز
استعمال الدراهم والدينارين المشوشة إن
راحت نظر من عرف، أما إذا يجب بمقتضاها
بعض مضارة فقد قصروا صورها بأحكامها
على النحو التالي

(١) ابن عبد البر ٢٦٤/٤، وسابقة القبري ٢٦٤/٢.
وقداسة الطبري ١٠٥/٢، وشيخ الطبري ١٠٥/٢.
والقاضي لابن قدامة ٥٢٢/١، ٥٥.
(٢) القرافي لابن قدامة ٥٢٢/٢، وابن ديمس
السلف

هذا، في الصرف الذي يكون عندهم بين
دينين من نوعين ذهب فضة، ومطهر ما قالوه
في المقاصة التي تكون بين دينين متحدى
النوع والذهب^(١).

وتغيب أحكام المقاصة في مصطلحها

٤٠ - الصورة الثالثة: اقتضت أحد الغنيين
من الآخر، بأن كان لك عن آخر دراهم
فتأخذ منه دينار، أو كانت عليه دينان
فتأخذ منه دراهم تسعة يومها

وهذا جائز عند الحنفية باختلافه، وهو
مذهب الشافعية في الحلبي، بشرط بعض
اليدل في المجلس. وطلب لمدينة ابن عمر
- رضي الله عنها - قال: أتيت النبي ﷺ في
بيت حفصة، ففتت ياروسن أنه رويث
أسألت، إلى أبيه الأبل بالبيع، فأبيع
بالدبر وأخذ الدراهم، وأبيع مائدرهم
وأخذ الفصانج، وأخذ منه من ماله،
وأعطي هذه من ماله، فقال رسول الله
ﷺ: لا بأس أن تأخذ تسعة يومها ما لم
تفتروا وبكيا شيء^(٢).

(١) حواشي الإكليل ٢٧٦، ٧٧، وفتاوى القمبي من
١٥٧، ورواية الجليل ١٧٨/٢، ١٧٩.
(٢) حديث ابن عمر أن أبا هريرة أخبرهم -
عنه - أنه قال: ١٥٩/٢ - نحن جوف بيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم من سنة الله في البيع بالوزن على أن
كذلك في منديلين الجوف لأن من ١٧٨/٢ - طبرقة
مما جاء فيه

الاصطلاح موجوداً لأبطل النسبة وإن لم
يرج تعين بالتعريف كاشعة ، لأباني الأصل
صلة وإنما صارت أثباتاً بالاصطلاح ، وإذا
تركبو المعاملة بها رجعت إلى أصلها ^(١)

قالوا : وصح اليابضة والاستقراض بها
بروج من الدالب لغش وزنه وعددا ، أو بهما
عملاً المعروف ، أما لتلوى غشه وبغشه ،
أو غشه فكعالب القصة أو الذهب في التتابع
والاستقراض ، فلم يجر إلا الزوزن مصرنة
اندرهم الرينة إلا إذا أشار اليهما ، فيكون
ببانا لقنوها ووصفها .

لما في الصرف فحكم مسلوى الغش
والغشه أو الذهب حكم ما غش غشه وبصح
بهمه مجسسه بصرف الجنس إلى خلاف
جنسه ، أي : بأن بصرف ما في كل منهما من
الغش إلى ما في الآخر من الغشه ^(٢)

قال ابن عابدين : وظاهره بوزن المعامل
- هنا أيضاً - ، لكن قال القزويني نقلاً عن
الحاتري : إن كان تصفها صحر ووصفها صفة
لا يجوز للمعامل ، وظاهره أنه أراد به حياً إذا
بيعت بجسها روحه أن تصفها لما لم تحصر

لأن الحتمية : إن ما غلب ذهب أو فضة
حكمهما حكم الذهب والفضة الخالصين ،
وذلك لأن السواد لا يخلو عن لؤلؤ عش
بلاطباع ، فلا يصح بيع الخالص به ، ولا
بيع بعضه ببعض إلا متلوياً ودا

وما غلب عليه الغش منبى فهم حكم
العروض باعتبار بالذالب ، فصاح بهمه
بالخالص إن كان خالص أكثر مما في
المستوش ، فيكون صفوه صفه والصفوة
بالغش . ويحصر كذلك صفه بجسه
متداصلاً وزناً وعدداً بصرف الجنس خلافه ،
أي : بأن بصرف صفه كل واحد منهما إلى
غش الآخر ، وذلك بشرط التصدي قبل
الاقتران ، لأنه صرف في المعسر لوجود
الغشه أو الذهب من الخطين ، وبشرط في
- المعش أيضاً - ، أنه لا يغير إلا بصرف ^(٣) .

وإن كان الخالص مثل المستوش ، أو
أقل منه ، أو لا يميز فلا يصح البيع بخرابي
الأوير ، ولا حتمية في الثالث ، وللشبهة في
الرب حكم الحطيفة

وهذا النوع ، أي - القعالب الغش
لأبعض والخمين إن راج ، فخصه حيثند ،
لأنه بالاصطلاح صار أثباتاً ، مما دام ذلك

(١) ابن عابدين ١/ ٢٤١ ، وأبطله ٢٠/ ٢٥٠
(٢) القزويني السامري ، صفه استقراض للربيع ١/ ٢٤١ .
١٤٢ ، طبع مقارن مع القليلة ٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٥

(٣) المدخل المطروح حالية في المحظر ١/ ٢٤ ، و١٤١
المستأنق في ترتيب المراجع ٢٦٠/ ٥

المعشوش^(١)

٤٣ - أما المشاهدة صام المش المشاهدة في
المزور مجموع مطلقا ، فبلا كذا أم كذا ،
لأنه يصور في الورق ربع كمال^(٢) ولا
بمع فقه حاكم معشوشه ، ولا يصح
معشوشه بقصة معشوشه^(٣) قال السكبي
لا يجوز بيع الخلفه معشوشه ، وإن قل
لش ، سواء كان العشر في قيمته ثمانية أم
لا ، لا خلاف بين الأصحاب في ذلك ، لأن
إن كان المش في نفسه بقصة بيع الخلفه
بالمعشوشه هو بيع فقه بقصة وشي ، لا يفسد
كماله (معه حجه)

وإن الفقه هي المعشوشه ، وهي مهيونه
غير مشيرة ، فأشبه بيع رباب الصاعه (من
مشوشه بناء^(٤))

إسم المعشوشه بعش لا قيمة له بانيه
للمعشوشه طائفة ، أو لحق الخلفه ، ولا
يجوز بيعه بالخلفه ، ولا بالمعشوشه
مشي^(٥)

وبل السكبي من صاحب النجعة في

معشوشه جعلت كان كلهم فقه في حق
الصرف احتياطاً

٤٤ - ذهب المالكية إلى حواز بيع مـ
معشوش ، كقوله فيها فقه نور محمد ، أو
د ، مع فيها تدليس بمعشوش مثله مراصه أو
مبارله قال الخطاب : ظاهره ولو لم يسو
أشياء ، وهو ظاهر كلام ابن رشد وجز
مع ضد معشوشين بعدا من المش على
غور التراجع من كلام المدونة ، صحتها

ولا ظهر عند ابن رشد خلافه ، أو مع
بيع القند للمعشوش بالبعد الخلفه من
العش ، ونقل لابن عز التوضيح بعد ذكر
الخلاف ، أهم به نكاحوا في معشوش
سوى لا يجري من المشوش ويؤخذ من
كلامه حواز بيع معشوش بصفه الخلفه
إذا كان يجري من المش^(٦)

ويشروط لحواز بيع المعشوش أن يبيع
من يكسره ليصحه حلبه ، أو لا يبيع به ولو
يدخره لعاقبة مثلاً

ونكره بيعه من لا يفسد عشه به^(٧)
كالمسلوقة ، وفسح بيعه من يعلم أنه يمش
به إن كان ذلك ولقد عليه (لا أن يبيعه

(١) حزم الإكليل ١١٦٢ (٢) والنس التفسير مع حزم
المصادر ٦٦ ، ٦٥٢
(٣) بحقه المصنوع فقهني ٢٨٨
(٤) الهدى ٢٥٦ ، ٢٥٦
(٥) بحقه المصنوع ٢٩٠ ، ٢٩٠
(٦) بحقه المصنوع ٢٩٠ ، ٢٩٠ (٧) الهدى ٢٨٠ ، ٢٨٠
محتاج ٢

(٨) مرجع الحقه
(٩) بفتح الجبل ٢٢٥٢ - ٢٢٥٢ ، حزم الإكليل
١٩٢٢

بمعبر عنها - أيضا - بجوهرة الأنياس ، وهي
متشعبة عن العدوس وإن وجدت ، كما قال
الشافعية^(١)

وعتبر الشافعية العدوس من محروس
وإن كانت مائة^(٢) وروحية الحنطة : بأن
عده الرماهي القدر مع جنس ، وهو الكيل
أو لوزة الثمن عند اعداد الحنط والحنطه
وزن وحيدته ههنا عدم يوجد الفلدر لأن
السوس مناع العدة^(٣) ، وهذا إذ وقع البيع
بأعيانها

وعمل ذلك ليحوز بيع الفلوس بعضها
ببعض بمصاعلا ، كما يجوز بيع بيضة
ببيضتين ، بجوزة بجوزتين ، وسكين
بسكين ، ويحوز ذلك إذا كان يد بيد^(٤)

هنا ، وقد نقص الحنطه في سوسوخ
تعالوا : يجوز بيع الفلوس بالفلوس بأعيانها
عد ببي حبيبه وأبي يوسف إذا لم يكن كلامي
أو أحدها ذنبا ، لأن الثمنه في حنطها تشب
باصفلاحتها ، إذ ٧ ولايه للعبر عليها ،
فستقل باصفلاحتها ، وإذا نصبت الثمنه

١١ أسن اللط - ٢٢/٢ - وهي المحتاج ١٥ ويجعل
١٥/٢

٢١ أسن غصلا - ٢١/٢ - ويشتري مع شرح البيع
١٥/٢ - يعني المحتاج ٢٥

٢٢ الفلدر - ١٥
٢٣ الفلدر مع شرح ١٥ - والشرح السري

النوع السابع - انصرف بالفلوس ،
٤٥ - الفلوس هي شحاس ، أو الحديد
المفروب الذي يتعامل بها فهي السكوك
من غير الفضة والفضة^(١)

وانصرف لشقاء عن جواز البيع بالفلوس ،
لأنها أسرار متضمنه مطرقة ، فإن كانت
كاسفة يجب تعريبها ، لأنها محروس ، وإن
كانت مائة لم يجب لأنها من الأنياس كالذهب
ولفضه^(٢)

واختص الفلدر بها إذا صرفت الفلوس
التافقه بالفلدرهم والذناير ساء ، وصرفت
الفلوس بالفلوس تماصلا
ولم ي ذلك التماصلا
الأنباء لأقول

٤٦ - ذهب الشافعية والحنطه - عدا محمد -
والحنطه في مشهوره ، وهو قول القاضي في
الجبسح وابن غنبل والشيرازي وصاحب
السنن وشيخهم إلى أنه لا روا في فروس
يتعامل بها عدد ولو كانت مائة ، فخرجها
عن أكل والقور ، وعدم البيع والإجماع في
ذلك كما قال البيهقي^(٣) ، ولأن علة حرمة
الربا في الذهب والفضة النعمه العالیه التي

١١ حرم الإكيل ١٩
٢١ المددوني ١٥/٢ ، وهي المحتاج ١٥/٢ ، شرح
الشرح الإجاز ١٥/٢
٢٢ شرح سنن الإمام ١٥/٢ - جليل المحتاج
٢٢/٢ ، والشرح ١٥/٢ ، ١٥/٢

إد رمي بتسليم بيع قبل بعض الفس
المرابحة ، أن يبيع ثلثا بدينه بفلس
مبها ، فيجوز خلافاً لعدم^(١)

الإيجاء الثاني

٤٧ - ذهب المالكة في الرجوع عندهم - وهو
ردائه عند الحنابلة ، جزم بما أبو الخطاب في
حالاته ، وهو لو كان من إحصيه - أي
أنه لا يجوز بيع ما يوصى به منها ببعض
مصاصلاً ولا ساء ، ولا يبيع بالذهب أو
الفضة ساء^(٢)

لبي نقضه أرأيت إن شريعت خاتم
فضبه أو ذهب أو بر ذهب بفلس لا تفرق
هل أن تقدر^٣ قل لا يجوز لأن مالكا
قل لا يجوز فلس بفلس ولا يجوز الفلوس
بالذهب والفضة ولا بالتدانيير نظراً^(٤)

رسائل ابن زهير عن بعض من ساعد
وربما أنها كره الفلوس بالفلوس ببيعها
فصل أو نقضه - وقال : إنها حادثة سكة مثل
سكة التدمير والدرهم^(٥) ومن بعضهم
الذكره عن التحريم^(٦)

تصريح بالتعريض ، ولا يحد ورياً بقائه
الاصطلاح عن المد

وقال محمد : لا يجوز لأن التسمية تلب
باصطلاح لكل فلا يعل باصطلاحها ،
ورداً حيب أثراً لاتعريض ، نصارك إذا كما
بغير إيجابها كبيع الدرهم بالدرهم^(٧)
قل ابن همام : صريح لفلس بعينه
بيع

الأول : أن يبيع فلساً بغير عينة بعين
بغير إيجابها فلا يجوز ، لأن الفلوس إيجابها
أمثال منملوكة - قطعا - لاصطلاح الناس
عل سقوط فيه الحوذة بها ، فيكون أحدهما
فصلاً غلبت مشروفاً في العقد وهو قول

ثالثة : أن يبيع فلساً بعينه بفلس بغير
عيناها فلا يجوز - لخصه - وإلا أسكت النسخ
العكس المعين ونقصه بمقت مع فلس
آخر لا استحقاقه فليس في ذلك ، فراجع
إليه غير ماله ، ويبقى العكس الآخر خارج
عن الفلوس

الثالثة : أن يبيع فلسين بإيجابها بفلس
بغير عينة فلا يجوز كذا : لأنه لو حار
بعض فاشترى فبغير ربيع إليه أحدهم
مكسلاً ما استوجب عليه ، ويبقى الآخر
فصلاً فلا عوض يستحق بمقت البيع ، وهذا

(١) نقضه مع البيع ١٢٢/٦

(١) مع التبرع مع المد ١٦٤/١ ، ١٦٤/٢

(٢) الدرر لكاتب ٣/٣٩٠ ، ٣٩٠ ، طبع مع نقضه

١٦٢/١ ، ٢٦٢ ، نقضه فتوح ٣٠٢٢ ، والتبرع

نصيحها ١٠٨/٢ ، ١٠٨

(٣) نقضه ٣٩٥/٣ ، ٣٩٥

(٤) عسر التبرع

(٥) ريد السكت مع شرح أسهل للملك ٢٢٣

ظهور محب أو نقص في بدل الصرف .
 ١٨ - لقد سبق القول بأن صرف الأقبل
 تغير للشرط لأن الحيز يمتدح ثوت الملم
 أو تمامه ، وذلك حين ما يتغير الشرط

أما خيلو لعب فلا يمتدح تمام الملم
 حيث في الصرف ، لأن لسلامة عن اللعب
 مقبولة عادة ففقدانها يوجب اختيار كسائر
 الألعاب

هذا ، ونعني ، في الموضوع لتعجيل مذكره
 في بي

وال الحصة ، بل بدل الصرف إذا كان
 عن فردة فالحب يمتدح الحب ، سواء أكان
 الرد في المجلس أو بعد الافتراق ، ويرجع عن
 المانع من هذا ، وإن كان ربما بأن وجد
 اندرهم المقبولة زيرها وكاسدة ، أو
 وحيد والتم في حبس محادثات دور
 البحر - وذلك عيب عند الحارة - فده في
 مجلس يمتدح بمقتد به - ، حتى لو
 استبدل مكله بمضي الصرف

وإن ردها بعد الافتراق ، حل الصرف حد
 بي سمعة دور ، للحصول لافتراق لا عن
 حبس ، وعند أبي يوسف ، وشبه لا يظفر إذ

المعنى سمعة وحبس ، مسترا في المعنى
 الخفية والظن ، بتمكك القلوس ، يمتدح أو الرق
 المصنوع من لائم ، ملاءة عند القلوس هو الذهب
 المصنوع في مريد ، أو صرف بجرها ، (تلحق)

واستدل الخمية لقول محمد بن عمار
 - أيضا - بأن القلوس أتيان فلا يجوز بيعها
 بحسبها من مبيلا ، كالدروع والذنانر ،
 ودلالة الوصف عساه عن مقلد به ماله
 الإعيان ، وماله الأعيان كما يقدّر بالدروع
 والذنانر ، يقدّر بالقلوس - أيضا - فكأنه
 أعيان ، والنسب لا يمتدح بل يمتدح (عند
 الخمية) فالسحر التمييز فيها بالمعنى فلا
 يجوز بيع فليس يمتدح به عيانها ، كما لا يجوز
 بيع أعيانها ، ولأنها إذا كانت أتيان فالواحد
 يقابل الواحد ، فمضى أكثر فضل مال
 لا يمتدح عرض في عقد معاوضة ، وهذا
 نصير الرب ، كما حرره نكسائي^(١)

وقال ابن نية - الأظهر أقم من ذلك ؛
 فإن القلوس الخافضة يمتدح عليها حكم
 الأعيان ، وتجب مبيلا لأموال الناس وهذا
 ينهي تسلطه أن يصرف هم ملوكة يكون
 نتيجة العدل في معاملتهم من غير ظلم
 لهم^(٢)

هذا ، وبمقابل التماسل بالمعنى
 وحكاه في مصطلح (عروس)^(٣)

١ - يقع صياح ٦٥٥/٥

٢ - يمتدح من أبي نية ٢٩ ٤١٠ ٤٩٩

٣ - أما القلوس المبيلا (التي تسمى) المم يمتدحها القلوس من
 الخمية ، فمضى دورها في زمانها ، وقد كانت فيها
 وسائل جديدة لمتكك الرق الخمي (التي تسمى) كسائر
 المم مبيلا من مبيلا ، بحيث فيها مبيع ومعه المبيلا

انقصه ، واما احب سمي احب ، من
الإحابة ونسب ، و من خرج منه فهو
معيها خير أو بسا ، لأن هذا هو
عنه فلا يحداه ، على أن هذه

وإن يقع تصرف قبل من له من تصدح
جودها وكلاهما تحسب لئلا يتروا .

من أخرج محنت بعد التصرف قبل
انقص لعدم التقاضي وإن خرج قبله
بعنه معاً استثنى في نفس الفرد ،
فإن علس بغيره وهذا على أن الإثبات
سهرى بالنزول عندهم ، و من ينعصب في
المنعرة لثالبه

وشبهه ما ذكره الخليل حيث قالوا ،

أما حب في جميع أنحاء العوضين فهو سر
من غير حسة شملت في السرهم وليس في
الذهب بطل العقد ، لأنه دعه غير مسمي
فه وإن ظهر في حب بطل العقد به
نقداً ، وهذا إذا كان التصرف عيناً بغيره ،
وإن يقول مالك هذه فلهذه هذه فلهذه
ويشبه ثبتي وشما حصراً ، وأما من غير
جسر شيع ثم قال ابن خلدون

أراد أن كان من حسن بيع عش ، كان

١٢٩ سر الله ١٢٩٠ و٢٧٩

١٢٩ سر الله ١٢٩٠

١٢٩ سر الله ١٢٩٠ و٢٧٩

١٢٩ سر الله ١٢٩٠

١٢٩ سر الله ١٢٩٠

١٢٩ سر الله ١٢٩٠

وإن ظهر التصرف في محله ورد التصرف في
مخرجه انقص التصرف في المخرجه ، وهي في
عنه ، لا يخرج التصرف فيه منه

وشبهه ما ذكره الخليل حيث قال
١٢٩ سر الله ١٢٩٠

وإن كان التصرف في محله ورد التصرف في
مخرجه انقص التصرف في المخرجه ، وهي في
عنه ، لا يخرج التصرف فيه منه
١٢٩ سر الله ١٢٩٠

وإن كان التصرف في محله ورد التصرف في
مخرجه انقص التصرف في المخرجه ، وهي في
عنه ، لا يخرج التصرف فيه منه
١٢٩ سر الله ١٢٩٠

وإن كان التصرف في محله ورد التصرف في
مخرجه انقص التصرف في المخرجه ، وهي في
عنه ، لا يخرج التصرف فيه منه
١٢٩ سر الله ١٢٩٠

١٢٩ سر الله ١٢٩٠

١٢٩ سر الله ١٢٩٠

١٢٩ سر الله ١٢٩٠

١٢٩ سر الله ١٢٩٠

الفضة سوداء ، لو غشسه ، فانهض صحيح ، والشري خير من إيساك وبني مسح فثقت الرد ، وليس له البدل ، لأن العقد وقع على عبه ، ثم إذا أخذ غيره فثقت مام بشره^(١)

وإن وقع لعقد بغير عبه كان وقول . بملك ثيابا مصرية بعشرة دراهم بصرى ، بكس لابد من تعينه^(٢) بالثمنين في مجلس ، وإذا نسيب فوجد ثمنه بها فبصرى عيا قبل بترق فيه لطلبه بالبدل ، سواء أكان ثمنه من جسم أم من غير جسم ، لأن العقد وقع على مبيع لأعيب فيه عند ثبوتها به دفع عليه المبيع ، وإن رصه بعبه والعب من جسمه حذر ، وإن أحد الأرض فرب كان المصود من جس واحد لم يجر إقصاءه إلى الخصائص بها يشترط فيه التناول ، وإن كانا من جسور جاز^(٣)

معين التهود بالعين في الصرف
١٩ - لعيب جهوز استوف ، (الملكبة والملكبة والحدادة في الذهب) بلى - ثم بدراهم والحدادة تعين بالثمنين بمعنى ثمنه يثبت الثالث بالثمنين عينه ، وبغير عوض فيه ، فلا يجوز بيعه بغيره كما في سائر

الأعوص ، وإن خرج معصوما بطل عقد ، وهذا لأن المراهم والبدناير عوض في عقد فيتعين بالثمنين كسائر الأعوص ، وإذا استبايعين عرضا في الثمنين ، فلا بد أن يكون له الثمن ، وإذا لم يكن ثمنه بغيره يعينه فوجد أحدهما في ثمنه عبه من جسمه فله الخيار بين أن يرد أو يقبل ، وليس له البذل كما سبق^(٤)

وقال الخليفة وكذا الحابلة في رواه . إن الأهم النفدي لا تعين بالثمنين أي أن الثمنين في الصرف لا تعين بالثمنين ، هو ثلثها فراهم بدناير جاز أن يستك ما أشر إليه في الثمن ويؤخذ بدنه من لأقرب

وذلك لأن الثمن في المبيع معلوم في الدمه كما نقل عن الفراء ، فثم يكن محملا بدينين بالإشارة . ولهذا يجوز إقصاء المراهم والبدناير في صرف بغير الإشارة

وعلى ذلك يجوز رد ما ، ولا بطل العقد بغيره مضمونة^(٥)

(١) شرح القصور ٣: ٥٨٦ ، حرام : ١٣/٥
وسواء كان له كسب أو لا ، ٢٤٨ ، ولهذه
٢٢/١٠ ، وهو لا يرد منه ١ ، ٤ وكسب المبيع
١٥٠٠

(٢) حاشية من سائر ٢: ١١٢٢ ، والمصنف في
١١/٢ ، ونحو المصنف ١٨٥٥ ، والذي لا يرد منه
١ ، ١

(٣) من حرام
١ ، الذي لا يرد منه ١٠٠٠ ، ٢٠

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء . السادس والعشرون

ا

من تصانیفہ : «عجائب علوم القرآن» ،
و «عریبہ الخلیل» ، و «کتاب الرد علی من
حالف مصحف عثمان» ، و «مشکل فی
معانی القرآن»

[سیر اعلام النبلاء ۲۷۴/۱۵ - ۲۷۹ ،
و تاریخ بغداد ۱۸۹/۳ ، و الاعلام
۲۲۶، ۷ ، و معجم المؤلفین ۱/۱۴۳]

ابن بطال : هو علی بن خلف

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۶

ابن بقیۃ (حقی الدین) : هو أحمد بن عبد
الحلیم .

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۲۶

ابن حرزی : هو محمد بن أحمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۲۷ .

ابن الحوری : هو عبد الرحمن بن علی

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۳۹۸

ابن الحلیج : هو عثمان بن عمر

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۲۷

ابن حبیب : هو عبد الملك بن حبیب

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۹۹

ابن حجر المصلانی : هو أحمد بن علی

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۳۹۹

الامدی : هو علی بن لیلی

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۲۵

ابن ابن حاتم : هو عبد العزیز بن ابی
حاتم

تقدیم ترجمہ فی ج ۶ ص ۳۳۹

ابن ابی لیلی : هو محمد بن عبد الرحمن

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۲۵ .

ابن ابی نجیح : هو عبد الله بن ابی
نجیح

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۷۷

ابن الاثیر (۳۷۱ - ۴۲۸ھ)

هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن

الحسن بن یزید ، ابو بکر ، ابن الاثیر

محدث ، مفسر ، لغوی ، نحوی ، قال

محمد بن جعفر التمیمی : ما رأیت احداً

احفظ من ابن الاثیر ولا أعرف من علمه

ابن مسعود . هو عبد الله بن مسعود
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن النضر . هو محمد بن براهيم .
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن ابراهيم . هو محمد بن عبد الواحد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن الحنظلي . هو أحمد بن سعيد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥ .

ابن وقاص . هو محمد بن وصاح
تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٦٧

ابن وهب . هو عبد الله بن وهب المالكي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو إسحاق الإفريقي
هو إبراهيم بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥ .

أبو البركات الحارثي (٤٨٦ هـ - ٥٦٦ هـ)
(هـ) .

هو الحضر بن شبل بن عبد الله .

أبو البركات ، الحارثي الدمشقي .

الشافعي ، فقيه خطيب دمشق ومدرس

الغزالي والمجاصقية ، كان من أئمة

النفهاء ، بنى له سور لدين مقبلة ودرس

بها أحد عنه ابن عسكرو وقال : سديد

ابن عجيل . هو علي بن عجيل .
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

ابن عليه . هو إسماعيل بن إبراهيم
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

بن فرحون . هو إبراهيم بن علي .
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن المقاسم . هو عبد الرحمن بن المقاسم
المالكي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن المقاسم . هو محمد بن ماسم .
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ .

بن قدامة : هو عبد الله بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ .

ابن قيم الجوزية . هو محمد بن أبي بكر :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ .

ابن كثير . هو إسماعيل بن عمر
تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣١

ابن كثير : هو محمد بن إسماعيل
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١ .

ابن الحاجسون . هو عبد الملك بن
عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

لغزوى ربح الحفظ في الروية ، وكان
علماً بالعباد ويتكلم في الأصول والحلال ،
سمع من ابن أبي ربيعة

[طبقات الشافعية للسبكي ٨٣/٧ ،
وشذرات الذهب ٢٠٥/٤ ، سير أعلام
النبل ، ٥٩٦/٢٠ ، راجع الزاهرة
٢٢٥/٥]

أبو بكر الحكيم بن قزوين (؟ - ؟)

هو الحكيم بن قزوين ، أبو بكر القزويني
البصري ، روى عن أبي النجاشي بن أسامة
وعكرمة ، عنه نسخة وعنه بن مسعود وحده
من زاد وسيم بن إبراهيم ، قال إنساني -
نسخة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال
أحمد - صالح الحديث (تهذيب التهذيب
٤٣٧/٢)

أبو بكر عبد العزيز بن جعفر -

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

أبو نوح - هو إبراهيم بن خالد ،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

أبو الخطاب : هو عمرو بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

أبو عيشة (١٦٠ - ٢٣٤ هـ)

هو وهيب بن حرب بن شداد ،
لمخيمه ، النسائي ، البزار ، حدث
بشاد في عصره ، أصله من دس ، شهرته
سعد ، روى عن عبد الله بن إدريس ،
وإبراهيم بن عبد الله بن عبد الله ، وهو
الحارثي مسلم وأبو ردة وابن ماجه وغيرهم
قال النسائي وابن معجب ثقة ، وقال أبو بكر
الخطيب كان ثقة ستاً حاصفاً

من تصانيفه : كتاب العلم في
الظاهرة ، أكثر الإمام مسلم عن ثروية عنه .
[تهذيب التهذيب ٣٤٢/٢ ، تاريخ بغداد
٤٨٦/٨ ، والأعلام ٨٧١/٣]

أبو القزوين هو عويس بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٦

أبو ذر - هو جندب بن جندب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤١٣

أبو القزوين هو عبد الله بن فكيك

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٢٧

أبو سعيد لأصطخري ، هو الحسن

بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

أبو سعيد الخدري - هو سعد بن خالد ،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

أبو العباس هو ربيع بن مهران .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

أبو عبد الله بن خالد هو الحسن بن حماد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

أبو عبيد هو القاسم بن سلام .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الفرج الداهي (٤ - ٤٤٨ هـ) :

هو محمد بن عبد الواحد بن محمد ،

أبو الفرج السلمي ، الخزازي ،

القاضي ، فقيه ، قال الخطيب : هو

أحد الفقهاء موصوف بالذكاء ، وحسن الفقه

والخلاف ، وقال أبو إسحاق في الطبقات

« كان فقيهاً حليماً شاعراً منصفاً ، برأيت

أصبح له حجة ومع أبو الحسن الدارمي

وأنا عمر بن حنبل وأنا محمد بن موسى

حدثت عنه . الخطيب ، وأبو علي

الأمرؤزي ، وأبو طاهر الخزازي والفقيه نصر

القاسمي وعمرهم

من صاحبته : « الاستدكار » .

[تاريخ بغداد ٣٦١/٢ ، وطلبته

الفقه من ١٢٨ ، سير أعلام النبلاء

[٥٢/١٨

أبو قلابه هو عبد الله بن زيد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨ .

أبو مسعود البصري . هو حنبل بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨ .

أبو موسى الأنصاري : هو عبد الله بن نيس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو يوسف . هو يعقوب بن إبراهيم .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن صخر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩ .

أبي المالكي هو محمد بن خليفة

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٠

أبي بن كعب

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩

الأندلسي هو أحمد بن حمدان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠ .

إسحاق بن راهوية

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠ .

إسحاق بن منصور .

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٨

إسماعيل بن سعيد (٩ - ؟)

هو إسماعيل بن سعيد بن عبد الله بن

جابر بن حبة النخعي الجبيري البصري

روى عن أبيه وعن بشر بن دهم وبشر

روى له الترمذي حديثاً واحداً في الخصال
وصححه ، وذكره ابن حبان في الثقات .
[تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٣] .

الإسنوي : هو عبد الرحيم بن الحسن

تفقدت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩

المذهب : هو أنهب بن عبد العزيز

تفقدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١ .

إمام الحرمين هو عبد الله بن عبد الله

تفقدت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٠

أنس بن مالك

تفقدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو

تفقدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ب

البايزي : هو محمد بن محمد

تفقدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البايجي : هو سليمان بن خلف

تفقدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البيضاوي : هو محمد بن إسماعيل

تفقدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

بشر بن الحارث (٢٥٠ - ٢٣٧ هـ)

هو بشر بن الحارث بن علي بن
عبد الرحمن ، أبو نصر ، الروزي ، المعروف
بالخالي . من كبار الصالحين ، له في الزهد
والورع اعتبار ، وهو من ثقات رجال
الحديث

قال الطبري . لم يبق في هذه الكوفة أحد
يتحصى منه غير هذا الشيخ بشر
ابن الحارث

[تاريخ بغداد ٦/ ٦٧ ، وطبقات ابن سعد

٣٤٢/٧ ، والسادية والتهذيب ١٠/ ٢٤٩]

البقيعي : هو عمر بن رسلان

تفقدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البندجي : هو محمد بن هبة الله

تفقدت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٢

البهوي : هو منصور بن يونس

تفقدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤ .

البويهي : هو يوسف بن يحيى

تفقدت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٦ .

البيضاوي : هو عبد الله بن عمر

تفقدت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٩ .

ت

تيم قلندري ، هو تيم بن اوس :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٣ .

ح

الحسن البصري هو الحسن بن مسلم :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسيني (٨١٨ - ٨٧٤ هـ)

هو حمزة بن احمد بن علي بن محمد بن
العباس ، الحنفي ، النخعي ، الشافعي ،
فقيه ، مؤرخ ، حافظ ، حفظ القرآن والتبته
وتصحيحه للأصوي وغيرها من الكتب ،
وأخذ الفقه عن ابن قاضي شعبة وكان
لأقلامه مدناً معلوماً لطيف الفات والعشرة
كثير التردد والعسل

ث

الثوري : هو سليمان بن سعيد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥ .

ج

جليل بن زيد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الجزيري ، هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦ .

من تصانيفه - «الإيضاح على تحرير
التميه للسوري» و«فيها الحنايا» استدرج فيه
على خيال السوياء للبركلي في مروج الفقه
الشافعي ، ويصالح بيت المقدس .

[القدس: الملاح ١١٢/٣ ، وإيضاح
للكتون ٤٨٦/٢ ، ومعجم المؤلفين
١٧٧/٤]

الحصكفي ، هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحصص ، هو أحمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥ .

احمد بن محمد بن محمد بن حنبل هو حنبل بن اسحاق
عبد الرحمن
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩ .

د

دود بن أبي سليمان
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨
احمد بن محمد بن الحسين بن احمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨
احمد بن محمد بن احمد بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٢
الدودي هو احمد بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩
اندلسي هو محمد بن احمد النيسابوري
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ر

خ

خرقي هو محمد بن عبد الله
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨
خرقي هو عمر بن الحسين
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨
الحصاني هو احمد بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩
الحلال هو احمد بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩
روافض هو الحسين بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧
روافضي (١٢٣٣-١٣٠٨ هـ)
هو عبد الله بن احمد بن عبد الله
الروافضي البغدادي القزويني الحلي من
عائلة الحنابلة وقد تعلم في طبرستان بانشاء
واحد الخديت من علماء دمشق وعين مصيب
لطرانس ثلاث سنوات مصيب في لواء انصار
بقرص

من نصايد و تعليلات على حاشية ابن
عاسكس على سورة ، و شرح بلهيه
الصفى لعل ؟
[إيضاح : مكنون ١/ ٢٨٢ ، والأعلام
٤ : ١٦٥٨ .

الرفاعي . هو عبد الكريم بن محمد .
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥١
ربيع الرأى هو ربيعة بن فروج
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥١
رمي بن ناب

الرحباني : هو مصطفى بن سعد
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١١
الرملي ' هو خير الدين الرملي ' .
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩ .

الرواني . هو عبد الواحد بن إسماعيل
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

س

سالم بن عبد الله
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

السكي . هو علي بن عبد الكافي :
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سجود . هو عبد السلام بن سعيد
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

ز

الزرقاني . هو عبد الباقي بن يوسف .
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

السدي ١ هو إسماعيل بن عبد الرحمن
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣ .

الشامي هو عامر بن شراحيل
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

سعد بن أبي وقاص
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤ .

الشهاب الحفافي (١٧٩ - ٢٠٦٩ هـ)
هو أحمد بن محمد بن عبد الله
القباس ، الحفافي ، النصري الحنبلي
قاضى لقضاء وصاحب التصديق في الأئمة
والعلماء ، رئيس المؤرخين وأسس المصنفين في
عصره

سعيد بن جبير
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤ .

من تلاميذه «سليم القرباني»
شرح نكح القاضي عباس ، واختليه
القاضي وكعبة الراصي ، حاشية على تفسير
البيضاوي ، وه شفاء العليل فيما ن كلام
القرب من الدعوى .

سعيد بن المسيب
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سليمان بن بلال
تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٨
السيوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

[حلاصه الأمر ١/٢٣١ ، والأعلام
٢٢٧، ١ - ٢٢٨ ، ومعجم مؤرخين
١٢٨ ٢]

الشيخ طيش هو محمد بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٦٤

الشوري هو إبراهيم بن علي
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٤ .

الشيخان .
تقدم بيان هؤلاء بعد اللفظ في ج ١
ص ٣٥٧

ش

الشافعي هو محمد بن إدريس
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥ .

الشبرايمس ١ هو علي بن علي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشريفي هو محمد بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

ص

صاحب الهداية هو علي بن أبي بكر
الموفيتاني

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٧٤

الصابان

تقدم بياض المزد بهذا القلم في ج ١

ص ٢٥٧

الصارى هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

صاحب الهداية - هو أبو بكر بن محمود

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٦٠

صاحب محمد المحتاج هو أحمد بن حجر
المريشي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

صاحب رسالة هو محمد بن محمد بن
محمود الباقري

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢١٢

صاحب فتح القدير هو محمد بن عبد
الواحد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

صاحب نهاية المحتاج هو محمد بن أحمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

صاحب النهر هو عمر بن إبراهيم بن
نجيم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٥

ض

الضحاك هو الضحاك بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ١٤٠

ط

طالوس بن كيسان

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

الطحاوي هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

ع

عائشة

تقدم ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الرحمن بن القاسم (- ١٢٤ هـ)
هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن
أبي بكر الصديق ، أبو محمد ، النخعي
القرشي من سادات أهل المدينة فقها وعلماء
وإماماً ومجعلاً بالحديث وثقياً

روى عن أبيه وأبي إسحاق وعبد الله بن
عبد الله بن عمر وسالم بن عبد الله وغيرهم ،
وهو الزهري ومسلم بن عمرو ومكي بن سعيد
الأنصاري وغيرهم

قال المعجب وهو حاتم السكيتي ثقة
[تهذيب : تهذيب ٦ ، ٢٥٤ ، والأعلام
٩٧ ، ٤]

عبد الرحيم القشيري (- ٥١٤ هـ)
هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن
هوازن ، أبو نصر ، القشيري ، الشافعي
فقهاء أصولي ، مصر ، أدوية ، ناشر .

الهم ، عاصب

من تصانيفه : التوضيح في فروع الفقه
للصفي ، و تفسير القرآن

[طبقات النخعية ص ٧٣ ، ومجموع
در ثمنين ٩٠٧/٥ ، وهذه الأطراف
٥٥٩/١ ، وإيضاح للكسرون ١٠٦/٢]
والأعلام ١٢٠/٤

عبد الله بن أحمد بن حنبل
تقدم ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣

عليان النخعي ، هو عثمان بن مسلم
تقدم ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤٧

عثمان بن عفان
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠ .

العمودي : هو علي بن أحمد الخالقي .
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

علي بن أبي طالب
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦١ .

عطاء بن أسلم
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٩٠

عمر بن حصيب
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

تفسير جلاله

قلب برکتی = مس ۳۶۲

عمر بن عبد العزیز

تمت بحمد الله

عسکری میں محترم

تَقِيبُ رَحْمَةُ م ١٤ ص ٢٤٥

عمر و میں اشریہ

تقدیم برکتی ج ۵، ص ۳۰

عمر و یں ’المعاصر

عدد برشته في 6 هي ۳۵۹

بھاری ہو گیا تھے اس لحاظ سے

تجددت تربت في ح ٢ ص ١٧:

غ

المرآة - أبو محمد بن محمد

تخلص برکت لیج ص ۳۶۲



ف

’لنفرحی‘ ہے عجب سے احمد

تصانيف ترجمه فی ۳۶۵

القضايا في القضايا

مقدمت پرچہ کی پہلی ص ۱۶ ص ۲۵۲

ق

خاصی . آرم ہکر بن العیب فر محمد

بين الطي

بسم الله الرحمن الرحيم

بغاصي أبو الطيب هو طاهر بن عبد

434

مستند ترجیه له ۶ ج ۳ ص ۲۴۳

نامی الخیعة ۵۱۳-۵۱۶ هـ

هو أحمد من عند الرضی عن محمد بن حماد.

ب. حيث أن أبو العباس، الفقيه، أحياناً

بسم الله الرحمن الرحيم

د. نر مسائل اسعہ عرفاً دُعبوبہ مہربانی کمر

من علوم الأفاضل شئت الذهن مبرور
الذكا

ك

من تصانيفه - والشرق في إصلاح
الخطوط ، وادبها القرآن عما لا يبين
طبيباه

الكاساني هو أبو بكر بن مسمو
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

[المذبح ص ٤٧ - ٤٨ ، وصية الوعلاء ص
١٣٩ ، ومعجم المؤلفين ١/٢٦٨]

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسن
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القاضي حسبي . هو حسين بن محمد -
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٦٩

ل

القاضي عبد الوهاب . هو عبد الوهاب بن
علي

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥ .

اللبث بن سعد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

قاضيجان . هو حسن بن منصور

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥ .

لقادة بن دحمان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

م

القرافي هو أحمد بن إدريس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥ .

حاتك هو مالك بن أنس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المقرطبي هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٦٩

المؤددي هو علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

القليوبي هو أحمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

أقربى هو عبد الرحمن بن عمرو .

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢

بجهد بن جبر

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

عبد بن الحسن النخعي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المرغطاب هو علي بن نعيم بكر

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

الزوي هو إسماعيل بن يحيى الربيع

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

ن

أس بن مالك

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ١٠٢

نخراوي هو عبد الله بن عبد الرحمن

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النوي هو يحيى بن ثور

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

مطرف بن عبد الرحمن

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

النفيرة بن شعبة

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

النفيرة بن عبد الرحمن (١٠٥٠هـ)

هو مغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام بن النفيرة ، أبو هاشم ، عدي زري

عن أبيه وهشام بن عمرو وعبد الله بن سعيد

وعمرهم وعنه ابنه خلص وبكر بن سمرة

الشمري يعقوب بن محمد الرمزي وعمرهم

قال يعقوب بن شعبة وهو أحد فقهاء المدينة

وكنا يسمى بهم ، وقال أبو زر بن بكر

ي

يحيى بن سعيد الأنصاري

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

فهرس تفصیلی

| الصفحة | العنوان | الصفحة |
|--------|---|---------|
| ١٦ - ٥ | شرط | ٢٧ - ١ |
| ٥ | التعريف | ١ |
| ٥ | الألفاظ ذات الصلة | |
| ٥ | الركوب - السبوح - امانع | ٤ - ٢ |
| ٦ | نقبيات الشرط | |
| ٦ | الأولى . الشرط المحض | ٦ - ٥ |
| ٧ | القسم الثاني شرط هولي حكم العدس | ٧ |
| ٧ | القسم الثالث . شرطه حكم الأسباب | ٨ |
| ٧ | القسم الرابع . شرط اسم لا حكما | ٩ |
| ٨ | القسم الخامس . شرط هو بمعنى العلامة . قللصة | ١٠ |
| ٨ | ما يختص به بشرط الجمع بفسه المعنى والتقدير | ١١ |
| ٩ | ما يختص به الشرط المقيد | ١٢ |
| ٩ | م يعرف به بشرط | ١٣ |
| ٩ | الأثر المترتب على تعليق الحكم بالشرط | ١٤ |
| ١٠ | التخصيص بالشرط | ١٥ |
| ١٠ | الاستدلال بمفهوم الشرط | ١٦ |
| ١٠ | أثر الشرط المعنى التعديلي على التصرفات | ١٧ |
| ١١ | أثر الشرط التقديري عن التصرفات | ١٨ |
| ١١ | الشرط المصحح | ١٩ |
| ١١ | أ - صاغة | ٢٠ |
| ١٢ | ب - أنواع الشرط | ٢١ |
| ١٣ | الشرط المعاند أو الباطل | ٢٢ |
| ١٣ | أ - صاغة | ٢٣ |
| ١٤ | ب - أنواعه | ٢٤ |
| ١٤ | الضرب الثاني من ضرب الشرط المعاند | ٢٧ - ٢٤ |

| الصفحة | الموضوع | العدد |
|--------|--|-------|
| ١٧-١٩ | نشرع من بلفا | ٣-١ |
| ١٧ | التعريف | ١ |
| ١٧ | محلل الشرائع السامية | ٢ |
| ١٧ | احكام الشرائع في المذبح | ٣ |
| ١٩ | شركة | |
| ١٩ | نظر اصحبة | |
| | شركة | |
| | انظر اشراك . اشراك | |
| ٢٠-٢٢ | الشركة | ١٣٢-١ |
| ٢١ | التعريف | ١ |
| ٢١ | تقسيم شركة الملك | |
| | أولا . في شركة دهر وشركة غيره | ٢ |
| ٢١ | ثانيا . في احتيازي واصطوريه | ٣ |
| ٢٢ | أحكام شركة است | ٤-٧ |
| ٢٤ | حالة الصير | ٨-١١ |
| ٢٦ | رجوع شريك عن شريك به اتفاق | ١٢ |
| ٢٨ | الدين المشترك | ١٣-١٩ |
| ٣٣ | شركة العقد | ١٧ |
| ٣٣ | تعريفها | ١٧ |
| ٣٤ | دليل مشروعها شركة | ١٨-٢٠ |
| ٣٦ | تقسيم شركة عند ما عتبار عليها | ٢١-٢٥ |
| ٣٨ | نصيب شركة المند باعتبار التسوي والتكاليف | ٢٦-٢٧ |
| ٣٩ | نصيب شركة العقد باعتبار العموم والخصوص | ٢٨ |
| ٤٠ | شركة طعم | ٢٩ |
| ٤١ | صحة عقد الشركة | ٣٠-٣٤ |

| المصنف | المسود | الصفحات |
|--------|---|---------|
| ٤٣ | شروط شركة الحد | |
| ٤٣ | الشروط العامة | ٣٥ |
| ٤٣ | البيع الأول - أولاً قلبية الوكيل | ٣٧-٣٦ |
| ٤٥ | قلب أن يكون الربح معلوما بالنسبة | ٣٩-٣٨ |
| ٤٦ | البيع الثاني شركة، لمفاوضة خاصة - أولاً أهمية الكفالة | ٤٧-٤٠ |
| ٤٨ | شروط خاصة بشركة لأموال موقوف | ٤٦-٤٣ |
| ٥١ | شروط خاصة بشركة للمفاوضة في الأمور | ٤٩-٤٧ |
| ٥٣ | شروط خاصة بشركة لأعمال | ٥٣-٥٠ |
| ٥٦ | شروط خاصة بشركة بوجه | ٥٤ |
| ٥٧ | أحكام الشركة وإذاتر اقترعة عليها | |
| ٥٧ | أولاً أحكام عامة | |
| ٥٧ | أ - الاشتراك في الأجر والمثقة | ٥٥ |
| ٥٧ | ب - عدم لزوم العقد | ٥٧-٥٦ |
| ٥٨ | ج - بد الشريك بد أمانة | ٥٨ |
| ٦٠ | د - استحقاق الربح | ٦١-٥٩ |
| ٦٢ | أحكام مشتركة بين لمفاوضة والمعاد | ٧٨-٦٢ |
| ٦٨ | أحكام خاصة بشركة للمفاوضة | ٨٦-٦٩ |
| ٧١ | مشاركة للمفاوض لشخص ثالث | ٨٦ |
| ٧٢ | أحكام خاصة بشركة الممان | ٩٧-٨٨ |
| ٧٧ | أحكام شركتي الأهمال والوجود | ٩٩-٩٨ |
| ٧٨ | قائمة بمسب من شركتي العمل وتحملها الخسارة | ١٠٣-١٠٠ |
| ٨٠ | الشركة الفاسدة | ١١١-١٠٤ |
| ٨٢ | أحكام الشركة الفاسدة | ١١٢-١١٠ |
| ٨٨ | أسباب انتهاء الشركة | |
| ٨٨ | الأسباب العامة | ١٢٩-١٢١ |
| ٩٠ | الأسباب الخاصة | ١٣٢-١٣٠ |

| المصنف | المجلد | الصفحة |
|--------|----------------------------------|--------|
| ١٣-١ | فُروع | ٩٧-٩٢ |
| ١ | التعريف | ٩٢ |
| | الأحكام المتعلقة بالشروع | ٩٢ |
| ٢ | شروع في العبادات | ٩٢ |
| ٣ | شروع في المعاملات | ٩٣ |
| ٤ | شروع في العقوبات | ٩٣ |
| ٧-٤ | ما يجب إتمامه بالشروع | ٩٣ |
| | الشروع في العقوبة | ٩٥ |
| ٨ | أولا عقوبة البيع | ٩٥ |
| ٩ | ثانيا : القس | ٩٦ |
| ١٠ | ثالثا : الرهن | ٩٦ |
| ١١ | رابعا : الوصية | ٩٦ |
| ١٢ | خامسا : العارية | ٩٦ |
| ١٣ | الشروع بدون إذن هي بحاجة إلى إذن | ٩٦ |
| | شروع | ٩٧ |
| | طرق طلوع | |
| | شروع | ٩٧ |
| | التعريف | |
| ٢-١ | شعائر | ٩٩-٩٢ |
| ١ | تعريف | ٩٢ |
| ٢ | حكم التكبير | ٩٨ |
| ٤-١ | شعار | ٩٩-١٠١ |
| ١ | التعريف | ٩٩ |
| | حكم الإجماع | ١٠٠ |
| ٢ | أ- تشبه شعار الكفر | ١٠٠ |

| الصفحة | العنوان | القصائد |
|-----------|--|---------|
| ١٠٠ | جاءه ساس ما يكون شعرا للشهيرة | ٣ |
| ١٠١ | ج - اسمعك أله من شعرا شريفة الشعر | ٤ |
| ١١١ - ١١٢ | شعر وصوف ووبر | ١٩ - ١ |
| ١٠١ | التعريف | ١ |
| ١٠٢ | حكم شعر الإنسان | ٢ |
| ١٠٢ | شعر الحبيبان الميت | ٣ |
| ١٠٣ | شعر المهب | |
| ١٠٣ | أولاً شعر رأس الرجل الميت | ٤ |
| ١٠٤ | ثانياً شعر رأس المرأة الميتة | ٥ |
| ١٠٤ | ثالثاً شعر سائر الأبدان من الميت كالثعلبية | |
| | والشارب وشعر الإناء والمعدة | ٦ |
| ١٠٤ | صباح الشعر في الوصف | ٧ |
| ١٠٥ | تقضى الوصف بلمس الشعر | ٨ |
| ١٠٥ | عند شعر الرأس من الحنطة | ٩ |
| ١٠٧ | حق شعر المولود | ١٠ |
| ١٠٧ | الطربوش شعر المرأة الأجنبية | ١١ |
| ١٠٧ | يبح الشعر والوصف | ١٢ |
| ١٠٨ | السلام لي الصوف | ١٣ |
| ١٠٨ | ومن الشعر | ١٤ |
| ١٠٩ | عنصر شعر | ١٥ |
| ١١٠ | العدة شعر الإنسان مخبر | ١٦ |
| ١١٠ | حكم شعر الحبيبان المخبر | ١٧ - ١٩ |
| ١١٢ - ١١٣ | فخر | ١ - ٢٣ |
| ١١٢ | التعريف | ١ |
| ١١٣ | الأمثال ذات الصفة | |

| الصفحة | العنوان | القممات |
|-----------|---|---------|
| ١١٣ | ١ - النشر ٢ - المسجع ٣ - الرجز ٤ - الحداء | |
| ١١٣ | ٥ - الغناء | ٦ - ٢ |
| ١١٣ | محكم التكليم | |
| ١١٣ | أولاً : إنشاء الشعر وإنشاده واستماعه | ١٢ - ٧ |
| ١١٧ | ثانياً : تعلم الشعر | ١٣ |
| ١١٧ | ثالثاً : منع النبي ﷺ من الشعر | ١٤ - ١٥ |
| ١١٩ | رابعاً : إنشاء الشعر في المسجد | ١٦ |
| ١٢٠ | خامساً : إنشاء الحرم الشعر | ١٧ |
| ١٢٠ | سادساً : كتابة المسئلة قبل الشعر | ١٨ |
| ١٢٠ | سابعاً : جعل تعليم الشعر صدقة | ١٩ |
| ١٢١ | لثانياً : القطع سرقة كتب الشعر | ٢٠ |
| ١٢١ | ثالثاً : الحد بها جلد في الشعر | ٢١ |
| ١٢١ | عاشراً : المكسب بالشعر | ٢٢ |
| ١٢٣ | حاشي عشر : شهادة الشاعر | ٢٣ |
| ١٢٤ - ١٢٦ | شعر | ٥ - ١ |
| ١٢٤ | التصريح | ١ |
| ١٢٤ | الأحكام التي تتعلق بالشعر | |
| ١٢٤ | الركعة | ٢ |
| ١٢٥ | ركعة الفطر | ٣ |
| ١٢٥ | في البيع - في الربا | ٤ - ٥ |
| ١٢٦ - ١٣٠ | شعر | ٥ - ١ |
| ١٢٦ | التصريح | ١ |
| ١٢٧ | محكم التكليم | ٥ - ٢ |
| ١٣٠ | سفل الدمة | |
| | انظر : استعمال الدمة ، دمة | |

| الصفحة | المسحوق | الفتاوى |
|-----------|--------------------------------------|---------|
| ١٣١ | شهادة | ١٣-١ |
| ١٣١ | التصريف | ٢-١ |
| ١٣١ | الألفاظ ذات الصلة - | |
| ١٣١ | أ - الإغاثة ب - التوسل | ٤-٣ |
| ١٣١ | لأحكام المتعلقة بالشهادة | |
| ١٣١ | الشهادة بحسنة | ٥ |
| ١٣٢ | الشهادة السيئة | ٥ |
| ١٣٢ | والشهادة تكون في الآخرة وفي الدنيا : | |
| ١٣٢ | أولاً - الشهادة في الآخرة | ٨-٦ |
| ١٣٣ | ثانياً - الشهادة في الدنيا - | |
| ١٣٣ | أ - الشهادة في الخلد | ٩ |
| ١٣٤ | ب - الشهادة في التعازير | ١٠ |
| ١٣٤ | ج - الشهادة إلى وفاة الأمر | ١١ |
| ١٣٤ | أخذ الشهادة على الشهادة | ١٢ |
| ١٣٥ | الإشهاد إلى الله تعالى بأمر الفصل | ١٣ |
| ١٣٥ | شعر العين | |
| ١٣٥ | انظر - قصاص ، ذبائح ، حكومة عدل | |
| ١٣٥ | عسر الصرح | |
| ١٣٥ | انظر - قصاص ، ذبائح ، حكومة عدل | |
| ١٣٥ | شفع | |
| ١٣٥ | انظر - نوازل ، تطوع | |
| ١٣٦ - ١٣٩ | شفعة | ٥٧-٦ |
| ١٣٦ | التمريض | ١ |
| ١٣٦ | الألفاظ ذات الصلة | |
| ١٣٦ | أ - البيع ، خيري ب - التوبة | ٣-٢ |

| الصفحة | المصنف | العدد |
|--------|---|---------|
| ١٣٦ | الحكم التكميلي | ٤ |
| ١٣٧ | حكمة مشروعية الشفعة | ٥ |
| ١٣٨ | أسباب الشفعة | ٦ |
| ١٣٨ | الشفعة للشريك على الشروع | ٧ |
| ١٣٨ | الشركة التي تكون عملاً بالشفعة | ٨ - ٩ |
| ١٣٩ | الشفعة في المدة | ١٠ |
| ١٣٩ | شفعة أحاد المال والشرية في حق من حقوق البيع | ١١ - ١٢ |
| ١٤١ | شروط الشفعة بالحق | ١٣ |
| ١٤٢ | الشفعة بين ملاك الطقات | ١٣ م |
| ١٤٣ | زكاة الشفعة | ١٤ |
| ١٤٣ | الشروط الواجب توافرها في الشفعة | ١٥ - ١٦ |
| ١٤٣ | الشفعة لدوام | ١٧ |
| ١٤٤ | المشروع منه | ١٨ |
| ١٤٤ | التصديقات التي يجوز فيها الشفعة | ١٩ |
| ١٤٥ | طلب بشرط العرض | ٢٠ |
| ١٤٥ | الشفعة مع شرط الخيار | ٢١ |
| ١٤٦ | الشفعة في بعض أنواع المبيع | |
| ١٤٦ | - البيع بمراد المثلبي ب - ما بيع ليحكم مسجداً | ٢٢ - ٢٣ |
| ١٤٦ | المال الذي ثبت فيه الشفعة | ٢٤ - ٢٦ |
| ١٤٨ | مراحل طلب لأحد بالشفعة | ٢٧ |
| ١٤٨ | أ - طلب الموانع | ٢٨ - ٣٢ |
| ١٥١ | الإشهاد على صب الموانع | ٣٣ |
| ١٥٢ | ب - طلب التبرير والإشهاد | ٣٤ - ٣٧ |
| ١٥٣ | ج - طلب الخصومة والسيلت | ٣٨ |
| ١٥٤ | الشفعة للمدعي عن المسلم | ٣٩ |

| المصنفات | الموضوع | الصفحة |
|----------|--|---------|
| | معدن الشعاع ويز جهنم . | ١٥٥ |
| ٤٩-٤١ | أولاً عند اتحاد سبب الشعاع | ١٥٥ |
| ٤٢ | ثانياً عند انخلاق سبب الشعاع | ١٥٦ |
| ٤٣ | ثالثاً مزاجية المشتري الشعاع بعينه من الشعاع | ١٥٧ |
| ٤٤-٤٧ | هريق لتملك بالشعاع | ١٥٨ |
| ٤٨ | السد والعراس في حال الشعاع فيه | ١٦١ |
| ٤٩ | استحقاق الشعاع به تدمير | ١٦٣ |
| ٥٠ | شعة املايك | ١٦٤ |
| ٥١ | ميراث الشعاع | ١٦٦ |
| ٥٢-٥٣ | مستعانات الشعاع | ١٦٦ |
| ٥٤-٥٥ | الشارل من شتعة ملى البيع | ١٦٧ |
| ٥٦ | الشارل من الشعاع بعد ظله | ١٦٩ |
| ٥٧ | مساربه وتشفيع لمشتري | ١٦٩ |
| ١-٦ | شعة | ١٧٠-١٧٢ |
| ١ | التعريف | ١٧٠ |
| | الذكاك ذات الصنة | ١٧٠ |
| ٢ | الشرب | ١٧٠ |
| | الحكم الإجمالي | ١٧٠ |
| ٣-٥ | أولاً حكم الشعاع بالمضى الأرب (عصو لإسناد) | ١٧٠ |
| ٦ | ثاني الشعاع بمعنى الشرب | ١٧٢ |
| | شفيع | ١٧٢ |
| | المقر شعاع | |
| | شوق | ١٧٢ |
| | تعذر صير | |
| ١٨-١ | شكر | ١٧٣-١٨٢ |
| ١ | التعريف | ١٧٣ |

| المصحة | موضوع | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ١٧٣ | الإفطار ذات الصلاة : | |
| | أ. اندح ب الحمد | ٣-٢ |
| ١٧٤ | أحكام الشكر | ٤ |
| ١٧٤ | أولا شكر الله تعالى | |
| ١٧٤ | الحكم التكليفي . | ٥ |
| ١٧٥ | فضل شكر | ٦ |
| ١٧٦ | ما يكون عليه الشكر | ٩-٧ |
| ١٧٦ | ما يتحقق به شكر الله تعالى | ١١-١٠ |
| ١٨٠ | الشكر عند تجديد النعم | ١٢ |
| ١٨١ | شكر العبد عن المعروف | ١٣ |
| ١٨٢ | استدعاء لشكر من النعم عليه | ١٤ |
| ١٨٤ - ٢١٦ | شك | ١٩-١ |
| ١٨٤ | مصريه | ١ |
| ١٨٥ | الأفطار ذات الصلاة | |
| ١٨٥ | أ. القبول - الإتيان ج - الفطر د - التوهم | ٥-٢ |
| ١٨٦ | أقسام الشك باعتبار حكم لأصل الذي مرأ عليه | ٦ |
| ١٨٧ | أقسام الشك بحسب الإجماع على اعتباره وإدائه | ٧ |
| ١٨٧ | الشك لا يربط باليمين | ٨ |
| ١٨٧ | الشك في مبرات | ٩ |
| ١٨٧ | الشك في لأركان | ١٠ |
| ١٨٩ | الشك في أسباب | ١١ |
| ١٩٠ | الشك في الشروط | ١٢ |
| ١٩١ | الشك في موانع | ١٣ |
| ١٩٢ | الشك في النهي | ١٤ |
| ١٩٣ | الشك في الصلاة - | |
| ١٩٣ | أ - الشك في القبلة | ١٥ |

| المصنف | الموضوع | الصفحة |
|--------|---|--------|
| ١٦ | ب - الشك في دخول الوقت . | ١٩٤ |
| ١٧ | ج - الشك في الصلاة الفائقة | ١٩٤ |
| ١٨ | د - الشك في ركعة من ركعات الصلاة | ١٩٥ |
| | الشك في الركعة - | ١٩٥ |
| ١٩ | أ - الشك في تأديتها | ١٩٦ |
| ٢٠ | ب - الشك في تأدية كل ركعة أو بعضها | ١٩٦ |
| ٢١ | ج - الشك في مصرف الزكاة | ١٩٦ |
| | الشك في المصام | ١٩٦ |
| ٢٢ | أ - الشك في دخول رمضان | ١٩٦ |
| ٢٣ | ب - الشك في دخول شوال | ١٩٧ |
| ٢٤ | ج - الشك في طهر الحج | ١٩٨ |
| ٢٥ | د - الشك في هروب الشمس | ١٩٨ |
| | الشك في الحج | ١٩٨ |
| ٢٦ | أ - الشك في بيع الإحرام | ١٩٨ |
| ٢٧ | ب - الشك في دخول ذي الحجة | ١٩٩ |
| ٢٨ | ج - الشك في الطواف | ١٩٩ |
| ٢٩ | نسك في الذبائح | ١٩٩ |
| ٣٠ | الشك في الطلاق | ٢٠٠ |
| ٣١ | شك في الرصدع | ٢٠١ |
| ٣٢ | شك في الوحي | ٢٠١ |
| ٣٣ | شك في الصدر | ٢٠١ |
| ٣٤ | نسك في الرخصة | ٢٠٢ |
| ٣٥ | شك في الدعوى ، أو عملها ، أو عن الشهادة | ٢٠٢ |
| ٣٦ | شك في الشهادة | ٢٠٣ |
| ٣٧ | شك في السب | ٢٠٤ |
| ٣٨ | شك يفتق به المتهم | ٢٠٤ |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|-----------|---|--------|
| ٢٠٥ | الثقل لا يندفع به الرخص أو الرخص لا تدفع بالثقل | ٣٩ |
| ٢٠٦ | شبليل | ٧٠١ |
| ٢٠٦ | التصريف | ١ |
| ٢٠٦ | الأحكام ينعمه بالشبليل | |
| ٢٠٦ | أ - المصود | ٤ |
| ٢٠٧ | ب - صلاة الأثل | ٣ |
| ٢٠٧ | ج - الحنابلة التي سبب الأثل | ٤ |
| ٢٠٧ | د - أخذ انمضو الصحيح بالأثل | ٥ |
| ٢٠٨ | هـ - أخذ نعضو الأثل بالصحيح | ٦ |
| ٢٠٨ | و - كسح الأثل | ٧ |
| ٢٠٩ | شبليل | |
| | ينظر . بمن | |
| ٢٠٩ - ٢١٣ | شم | ٨ ١ |
| ٢٠٩ | التصريف | ١ |
| ٢٠٩ | الألفاظ ذات صلة | |
| ٢٠٩ | أ - الاسم | ٢ |
| ٢٠٩ | تلحيم التكبيري | ٣ |
| ٢١٠ | شم العالم الطيب ونحوه | ٤ |
| ٢١٠ | شم المحرم الطيب | ٥ |
| ٢١٢ | الإحارة لشم | ٦ |
| ٢١٢ | أجالية عن حاسة الشم | ٧ |
| ٢١٣ | إنما شرب المسكر شم الرائحة | ٨ |
| ٢١٣ | شم | |
| | انظر إهلاك ، دعوه | |
| ٢١٣ - ٢١٤ | شهانة | ١٣٠ ١ |
| ٢١٤ | التصريف | ١ |

| الصفحة | الموضوع | القرارات |
|--------|---|----------|
| ٢١٦ | الإفراط ذات الصلة | |
| ٢١٦ | الإقرار - مدعى | ٣-٢ |
| ٢١٧ | اليمين | ١ |
| ٢١٧ | الحكم التكميلي | ٥ |
| ٢١٨ | مشروعية الشهادة | ٦ |
| ٢١٨ | أركان الشهادة | ٧ |
| ٢١٨ | سبب آذ ، الشهادة | ٨ |
| ٢١٨ | حجية الشهادة | ٩ |
| ٢١٩ | شروط الشهادة - شروط محصل - شروط أداء | ١٠ |
| ٢١٩ | شروط محصل : | ١١-١٤ |
| ٢٢٠ | شروط أداء . | ١٥ |
| ٢٢٠ | أولاً ، م يرجع إلى الشاهد | ١٦-٢٦ |
| ٢٢٥ | ثانياً ، م يرجع من شروط الأداء إلى الشهادة بها | ٢٧ |
| ٢٢٦ | ثالثاً ، م يرجع من شروط الأداء إلى الشهادة به | ٢٨ |
| ٢٢٦ | رابعاً ، م يرجع من شروط الأداء إلى مصاب الشهادة | ٢٩ |
| ٢٣٠ | حكمه للإشهاد | ٣٠ |
| ٢٣١ | مستند علم الشاهد | ٣١ |
| ٢٣٢ | الأول لصحة التي تؤثر بها | ٣٢-٣٥ |
| ٢٣٤ | الثاني شروط قبولها | ٣٦-٣٧ |
| ٢٣٦ | شهادة تتوهم | ٣٨ |
| ٢٣٧ | أخذ الأجرة عن الشاهد | ٣٩ |
| ٢٣٧ | تعديل الشهادة | ٤٠ |
| ٢٣٧ | تحليف الشاهد اليمين | ٤١ |
| ٢٣٨ | الشهادة على الشهادة | ٤٢-٤٣ |
| ٢٤٠ | الاستعانة في الشهادة عن الشاهد | ٤٤-٤٦ |
| ٢٤٢ | ما يجوز الاستعانة به | ٤٧ |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|---------|------------------------------|-------------|
| ٢١٢ | رجوع عن الشهادة | ٥٠-٤٨ |
| ٢١٤ | رجوع بعض الشهود | ٥١ |
| ٢٢٥ | الأحلاف في الشهادة | ٥٢-٥٢ |
| ٢٤٦ | تعارض الشهادات | ٥٩-٥٥ |
| ٢٤٩ | كثرة بطل وقلة عدالة للشاهد | ٦٠ |
| ٢٥٠ | شهادة الأبدان | ٦١ |
| ٢٥١ | شهادة الاستحفاء أو الاستعمال | ٦٢ |
| ٢٥١ | شهادة الزور | ٦٣ |
| ٢٥٢ | شهادة الخسبة | ٦٤ |
| ٢٥٣ | شهادة الاستزراء | |
| | انظر المستزراء | |
| ٢٥٣-٢٦٠ | شهادة الزور | ١٣-١ |
| ٢٥٣ | التعريف | ١ |
| ٢٥٣ | الحكم التكفيهي | ٢ |
| ٢٥٤ | بم تثبت شهادة الزور؟ | ٤-٣ |
| ٢٥٥ | كيفية عقوبة شاهد الزور | ٧-٧ م |
| ٢٥٧ | انقضاء بشهادة الزور | ٩-٨ |
| ٢٥٧ | مضمون شهود الزور | ١٠-١٢، ١٢ م |
| ٢٥٩ | توبة شاهد الزور | ١٣ |
| ٢٦٠ | شهادتان | |
| | انظر إسلام، ملقين | |
| ٢٦٠-٢٦٤ | شهر | ٦-١ |
| ٢٦٠ | التعريف | ١ |
| ٢٦١ | الأحكام المتعلقة بالشهر | |
| ٢٦١ | أشهر الحج | ٣ |
| ٢٦١ | الأشهر الحرم | ٣ |

| الفقرات | المسائل | الصفحة |
|---------|---------------------------------------|-----------|
| ٤ | غسل الشهيد والمصلا عليه | ٢٧٤ |
| ٥ | صابط الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه | ٢٧٦ |
| ٦ | إزالة النجاسة عن الشهيد | ٢٧٧ |
| ٧ | موت الشهيد بجراحه في معركة | ٢٧٨ |
| ٨ | تكبير الشهيد | ٢٧٨ |
| ٩ | دعوى الشهيد | ٢٧٨ |
| ١٠ | دعوى أكثر من شهيد في قبر واحد | ٢٧٨ |
| ٩-١ | شورى | ٢٧٩ - ٢٨٥ |
| ١ | التصريف | ٢٧٩ |
| | الاحتفاظ بآداب الصلاة | ٢٧٩ |
| ٢-٢ | أ - الرأي ب - النصيحة | ٢٧٩ |
| ٤ | الحكم التكليفي | ٢٧٩ |
| ٩-٥ | حكم الشورى في حق النبي ﷺ | ٢٨٠ |
| ٧ | الشورى في انقطاع | ٢٨٢ |
| ٨ | ما يلزم للمستشار في مشورته | ٢٨٣ |
| ٩ | الشورى في عهد الإمامة الكبرى | ٢٨٤ |
| ٤-١ | شورى | ٢٨٥ - ٢٨٧ |
| ١ | التصريف | ٢٨٥ |
| ٢ | الاحتفاظ بآداب الصلاة - الخبر | ٢٨٦ |
| ٣ | الحكم الإجمالي | ٢٨٦ |
| ٤ | انتفاع المروءة بشورى زوجته | ٢٨٦ |
| | شروط | ٢٨٧ |
| | انظر : طواف ، معي | |
| ٤-١ | شورى | ٢٨٧ - ٢٨٨ |
| ١ | التصريف | ٢٨٧ |

| الصفحة | المعول | المقررات |
|-----------|------------------------|----------|
| ٢٨٧ | الأحكام لعمدة شوق | |
| ٢٨٧ | صيام السن من شوق | ٢ |
| ٢٨٨ | ماتت به ربه هلال شوق | ٣ |
| ٢٨٨ | شوق برزبه هلال شوق | ٤ |
| ٢٨٨ | شوق | |
| | شوق شوق الحصاد | |
| ٢٨٨ | شوق | |
| | شوق شوق | |
| ٢٨٩ - ٢٩٢ | شوق | ١ - ١٤ |
| ٢٨٩ | شوق | ١ |
| ٢٨٩ | شوق ذات الصلة | |
| ٢٨٩ | ١ - شوق ٢ - شوق | ٢ - ٣ |
| ٢٨٩ | شوق الشوق | ٤ |
| ٢٨٩ | شوق شوق الشوق في الشوق | ٥ |
| ٢٩٠ | شوق في الشوق | ٦ |
| ٢٩٠ | شوق اشواق | ٧ |
| ٢٩٠ | شوق شوق | ٨ |
| ٢٩٠ | شوق شوق | ٩ |
| ٢٩٠ | شوق الشوق | ١٠ |
| ٢٩١ | شوق الشوق | ١١ |
| ٢٩١ | شوق شوق | ١٢ |
| ٢٩١ | شوق شوق | ١٣ |
| ٢٩٢ | شوق شوق في الشوق | ١٤ |
| ٢٩٢ | شوق | |
| | شوق شوق | |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|-----------|--|--------|
| ٢٩٣ - ٣٠١ | صاغة | ١٠ - ١ |
| ٢٩٣ | التعريف | ٢ - ١ |
| ٢٩٤ | ملعب الفقهاء في حجية الصاغة | ٥ - ٣ |
| ٢٩٨ | الأحكام المتعلقة بالصاغة | ٦ |
| ٢٩٨ | إقرار الصاغة في بلاد الإسلام ومصر اجتزاة عليهم | ٧ |
| ٢٩٩ | دفع الصاغة | ٨ |
| ٣٠٠ | حكم ديات الصاغة ، وحكم تزويج سائهم | ٩ |
| ٣٠١ | وقف الصاغة | ١٠ |
| ٣٠١ - ٣٠٤ | صاير | ٤ - ١ |
| ٣٠١ | التعريف | ١ |
| ٣٠١ | ما يتعلق بالصاير من أحكام | |
| ٣٠١ | أولاً : استعمال الصاير ، ممنوع من دين نجس | ٢ |
| ٣٠٢ | ثانياً : الوضوء بقاء الصاير | ٣ |
| ٣٠٣ | ثالثاً : استعمال المحرم للصاير | ٤ |
| ٣٠٢ - ٣٠٩ | صاع | ٩ - ١ |
| ٣٠٤ | التعريف | ١ |
| ٣٠٤ | الأصناف ذات الصلة | |
| ٣٠٤ | أ - لُحْدُ | ٢ |
| ٣٠٥ | ب - الوجع - الحرق - الحرق - الحرق - الحرق | ٩ - ٣ |
| ٣٠٦ | الأحكام المتعلقة بالصاع | |
| ٣٠٦ | مقدار الصاع | ٧ |
| ٣٠٦ | الاختصاص بالصاع | ٨ |
| ٣٠٧ | صدقه الفطر | ٩ |
| ٣٠٩ | صبيح | |

انظر الفصول الخمس المتروكة ، وأدوات الصلاة

| الصفحة | المصروف | التقارير |
|---------|---------------------------------------|----------|
| ٣١٢-٣١٩ | مبصرة | ٧٠١ |
| ٣١٩ | التعريف | ١ |
| ٣٠٩ | الكمات ذات الصلة : الجوزف | ٢ |
| ٣٠٩ | الأحكام المتعلقة بالصحة : | |
| ٣٠٩ | بيع مبصرة جزاء | ٣ |
| ٣١٠ | شروط جواز بيع المبصرة جزاء | ٤ |
| ٣١١ | بيع المبصرة إلا صاعا | ٥ |
| ٣١١ | بيع مبصرة بشرط أن يرفقه صاعا أو بنصفه | ٦ |
| ٣١١ | بيع مبصرة وذكر حلتها | ٧ |
| ٣١٢ | بيع | |
| | انظر : مختلفا | |
| ٣١٢ | مبصري | |
| | انظر صر | |
| ٣١٢ | مبصري | |
| | انظر قول المصنفين | |
| ٣١٧-٣١٢ | مبصرة | A-١ |
| ٣١٢ | التعريف | ١ |
| ٣١٢ | الإطلاقات الصلة | |
| ٣١٢ | أ - لرفقه | ٢ |
| ٣١٣ | ب - الصداقة | ٣ |
| ٣١٣ | الأحكام المتعلقة بالصحة : | |
| ٣١٤ | ما ثبت به الصحة | ٤ |
| ٣١٤ | طرق إثبات الصحة | ٥ |
| ٣١٤ | عدالة من ثبت صحته | ٦ |
| ٣١٥ | إنكار صحة من ثبت صحته مع القرآن | ٧ |

الصفحة العنوان الفقرات

| | | |
|------|--|---------|
| ٨ | سبب الصحابة | ٣١٦ |
| ٧-١ | صفة | ٣١٧-٣٢٠ |
| ١ | التعريف | ٣١٧ |
| | الألفاظ ذات الصلة : | ٣١٨ |
| ٥-٢ | أ - الإجزاء ب - الجهلان ج - الأداء د - الغضه | ٣١٨ |
| ٦ | ما يتعلق بالصحة من أحكام | ٣١٨ |
| ٧ | صفة الحديث | ٣١٩ |
| | | ٣٢٠ |
| | صحیح | ٣٢٠ |
| | النظر : صحة | |
| | صدق | ٣٢٠ |
| | النظر : مهر | |
| ٦-١ | صدق | ٣٢١-٣٢٢ |
| ١ | التعريف | ٣٢١ |
| | الألفاظ ذات الصلة : | ٣٢١ |
| ٣-٢ | أ - الصحة ب - الرقة | ٣٢١ |
| | الأحكام المتعلقة بالصدق : | ٣٢١ |
| ١ | التزويج في الصدقة | ٣٢١ |
| ٥ | الأكل في بيت الصديق | ٣٢١ |
| ٦ | شهادة الصديق لصديقه | ٣٢٢ |
| ٢٩-١ | صدقة | ٣٢٣-٣٤٣ |
| ٣-١ | التعريف | ٣٢٣ |
| | الألفاظ ذات الصلة : | ٣٢٤ |
| ٤-٤ | أ - الهبة ، الهبة ، العطية ، ب - المعزبة | ٣٢٤ |
| ٦ | حكم مشروعية الصدقة وفضلها | ٣٢٤ |

| | | |
|-------|--|-----|
| ٧ | أقسام الصدقة | ٣٢٥ |
| ٨ | الحكم التنكفي | ٣٢٥ |
| ٩ | ما يتعلق بالصدقة من أحكام : | ٣٢٦ |
| ١٠ | أولاً : التصدق | ٣٢٦ |
| ١١-١٢ | صدقة المرأة من مال زوجها | ٣٢٧ |
| ١٣ | تصدق الزوجة من مالها بأكثر من الثلث | ٣٢٩ |
| ١٤ | ثانياً : التصدق عليه : | ٣٣٠ |
| ١٥ | أ - الصدقة على النبي ﷺ | ٣٣٠ |
| ١٦ | ب - الصدقة على آل النبي ﷺ | ٣٣١ |
| ١٧ | ج - التصدق على ذوي القربى والأزواج | ٣٣١ |
| ١٨ | د - التصدق على الفقراء والأغنياء | ٣٣٢ |
| ١٩ | هـ - الصدقة على الكافر | ٣٣٣ |
| ٢٠ | ثالثاً : التصدق به | ٣٣٤ |
| ٢١ | التصدق بملك الحلال والحرام وأما المال المحشم فيه | ٣٣٤ |
| ٢٢ | التصدق بالجيد والردىء | ٣٣٦ |
| ٢٣ | التصدق بكل مال | ٣٣٧ |
| ٢٤ | وأما : النية | ٣٣٩ |
| ٢٥ | إخفاء صدقة التطوع | ٣٣٩ |
| ٢٦ | ترك المس والأذى | ٣٤٠ |
| ٢٧ | التصدق في المسجد | ٣٤١ |
| ٢٨ | الأحوال والأماكن التي تفضل فيها الصدقة | ٣٤٢ |
| ٢٩ | الرجوع في الصدقة | ٣٤٣ |
| | صدقة الفطر | ٣٤٣ |
| | انظر : زكاة الفطر | |

| | | |
|------|----------------------------------|---------|
| ٨-١ | صيد | ٣٤٤-٣٤٧ |
| ١ | التعريف | ٣٤٤ |
| | الألفاظ ذات الصلة : | ٣٤٤ |
| ٢ | القيح | ٣٤٤ |
| | الأحكام التي تتعلق بالصيد : | ٣٤٤ |
| ٣ | حكمه من حيث النجاسة والطهارة | ٣٤٤ |
| ٦-٤ | انقضاء الوضوء به | ٣٤٤ |
| ٨-٧ | صلاة من تجس ثوبه أو يذنه بالصيد | ٣٤٦ |
| | صيد | ٣٤٧ |
| | انظر : صيد | |
| | صرافة | ٣٤٧ |
| | انظر : صرف | |
| | صرّد | ٣٤٧ |
| | انظر : أطمع | |
| | صرع | ٣٤٧ |
| | انظر : جنون | |
| ٤٩-١ | صرف | ٣٤٨-٣٧٤ |
| ١ | التعريف | ٣٤٨ |
| | الألفاظ ذات الصلة : | ٣٤٨ |
| ٢ | أ- البيع | ٣٤٨ |
| ٥-٣ | ب- الربا ، ج- السلم ، د- القايضة | ٣٤٩ |
| ٦ | مشروعية الصرف | ٣٤٩ |
| | شروط الصرف : | ٣٥٠ |
| ٩-٧ | أولا : نقض الرهن | ٣٥٠ |
| ١٠ | الوكالة بالنقض | ٣٥٢ |

| | | |
|-------|--|-----|
| ١٥-١٦ | قبض بعض العروض | ٣٥٢ |
| ١٦ | ثانياً المخلو من الخيار | ٣٥٤ |
| ١٧ | ثالثاً : المخلو من الشرايط الاجل | ٣٥٤ |
| ١٨ | رابعا : التهازل | ٣٥٥ |
| ١٩ | أنواع الصرف : | ٣٥٥ |
| | النوع الأول : بيع أحد الثقلين : | ٣٣٥ |
| ٢٧-٢٠ | (المذهب والقبضة) بجنسه | |
| ٢٨ | النوع الثاني : بيع أحد الثقلين بالآخر | ٣٥٩ |
| | القسم الثالث : بيع النقد بالنقد بيع أحدهما | ٣٦٠ |
| ٣٢-٢٩ | أو كليهما شيء آخر | |
| ٣٥-٣٣ | النوع الرابع : بيع جملة من الدراهم والديناتير بجملة منها | ٣٦٢ |
| ٤٠-٣٦ | النوع الخامس : الصرف على الذمة أو ق الذمة | ٣٦٤ |
| ٤٤-٤١ | النوع السادس : صرفه الدراهم والديناتير المفسوطة | ٣٦٦ |
| ٤٧-٤٥ | النوع السابع : الصرف بالفضوليس | ٣٧٠ |
| ٤٨ | ظهور عيب أو نقص في بدل الصرف | ٣٧٢ |
| ٤٩ | تعين النقد بالتعيين في الصرف | ٣٧٤ |
| | تراجع الفقهاء الواردة أسماؤهم في الجزء : السادس والعشرون | ٣٧٥ |
| | فهرس الجزء السادس والعشرون | ٣٩١ |

